



مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL, Centre for Interdisciplinary Research and Studies

دور العمل التطوعي في بناء المجتمع المغربي

تنسيق

عبد الرحيم العلام
منير عزاوي
ادريس جردان

بدعم من مؤسسة
هانس زايدل الألمانية

Fondation
Hanns
Seidel

دور العمل التطوعي في بناء المجتمع المغربي

تنسيق

عبد الرحيم العلام

منير عزاوي

ادريس جردان

الكتاب: دور العمل التطوعي في بناء المجتمع المغربي
التصنيف: مؤلف جماعي
المؤلف: مجموعة من المؤلفين
تنسيق: عبد الرحيم العلام ومنير عزاوي وادريس جردان

الطبعة الأولى: 2024
Dépôt Légal : 2024MO5197
ISBN : 978-9920-487-31-3

مطبعة قرطبة، دارالنشرالعرفان
Travaux d'impression
Offset & Numérique
Tél : 212 5 28 23 96 96
E-mail : daralirfane@gmail.com
Avenue Abdellah Guenoun - Cité Salam - Agadir

محفوظ
جميع الحقوق

تم طبع هذا الكتاب بدعم من
مؤسسة هانس زايدل الألمانية



اللجنة العلمية

الاسم الكامل	الصفة العلمية	المؤسسة
د.عبد المالك الوزاني	أستاذ الفكر السياسي	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ مراكش
د.حفيظ هروس	أستاذ باحث في الفكر الإسلامي	تطوان
د.سعيد الحيان	أستاذ القانون العام	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ مراكش
د.سليمان مقداد	أستاذ القانون الخاص	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ مراكش
د.ة.بشرى بنيعقوب	أستاذة الاقتصاد	كلية العلوم القانونية والاقتصادية، السيوسي/الرباط
د.ربيع أوطال	أستاذ علم الاجتماع	كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ بني ملال
د.احمد أيت المهاد	أستاذ القانون الخاص	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ مراكش
د.ة.سارة الركيك	أستاذة الأدب الإنجليزي	جامعة عبد المالك السعدي/ تطوان
د.ة.خديجة الموحدي	أستاذة الأدب الفرنسي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية/مراكش
د.ة.أسماء فراح	أستاذة الاقتصاد والتدبير	جامعة السلطان مولاي سليمان/ بني ملال
د.منير عزاوي	متخصص في العلوم السياسية وعلم الاجتماع	مؤسسة هانس زايدل
د.ة.وفاء الطربيق	أستاذة الأدب الإنجليزي	جامعة المولى اسماعيل/ مكناس
ذ.رشيد حجاجي	باحث في المجتمع المدني	مؤسسة هانس زايدل
د.ادريس جردان	أستاذ القانون العام	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ طنجة
د.ادريس جبيري	أستاذ الأدب العربي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ بني ملال
د.عبد الرحيم العلام	أستاذ القانون العام	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ مراكش
د.ادريس بنعبد المالك	أستاذ الجغرافيا	كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ أكادير
د.هبادي حماد	أستاذ الفلسفة	كلية الآداب والعلوم الإنسانية/مراكش
د.عبد النبي الحري	أستاذ الفلسفة	كلية الآداب والعلوم الإنسانية/المحمدية
د.الحسين أزارو	أستاذ علم الاجتماع	جامعة المولى سليمان/ خنيفرة



إهداء إلى روح أحسّايين سليمان الذي
وافته المنية أسابيع قليلة بعد إرسال
دراسته للنشر ضمن هذا الكتاب



الفهرس

7	استهلال
9	تقديم
	الفصل الأول
17	العمل التطوعي بين الشمال والجنوب: فجوة مصطنعة أم زيادة حقيقية؟ إدريس قسيم*
	الفصل الثاني
37	العمل التطوعي ورهان تديرالأزمات والمخاطر زلزال الحوز وجائحة كورونا 19 نموذجاً إدريس الدريسي
	الفصل الثالث
55	العمل التطوعي مقصد عمراني دراسة تأصيلية تحليلية إبتسام الوالي
	الفصل الرابع
81	الوقف في المغرب: أسباب الانحسار وأفاق الاستثمار مجد الفيلة
	الفصل الخامس
121	الإطار القانوني والتنظيمي للتطوع التعاقدى بالمغرب: الإمكانيات والإشكالات عبد السلام الزبيخ
	الفصل السادس
141	العمل التطوعي بالمغرب بين التأهيل القانوني والممارسات البيروقراطية لمياء العمراني
	الفصل السابع
	التطوع الدولي كخيار جيواستراتيجي لتحقيق التنمية والمنفعة الوطنية نموذج الوكالة الكورية للتعاون الدولي
167	فهد صبرو
	الفصل الثامن
185	الخدمات الصحية خلال الأزمات، بين الواجب والتطوع طارق الحجوجي*

الفصل التاسع

- المناهج التعليمية المغربية وقيم التطوع: من أخلاقيات الفضيلة إلى أخلاقيات العناية في
النقد الأخلاقي لمدخل التربية على القيم في المناهج التعليمية المغربية
209 مصطفى بوقدور

الفصل العاشر

- قيم التطوع في الكتاب المدرسي بالتعليم الثانوي التأهيلي كتب مادة التربية الإسلامية نموذجاً
255 عبد الفتاح محفوظ

الفصل الحادي عشر

- التربية على قيم التطوع والتضامن في المنهاج الدراسي المغربي الفلسفة والتربية الإسلامية
نموذجاً
281 مصطفى فاتحي

الفصل الثاني عشر

- النساء المغربيات والعمل التطوعي بين الرغبة في خلق الفرص وتحدي التغلب على العقبات
303 وفاء رزوق

الفصل الثالث عشر

- جمعيات القرب في المغرب ودورها في التنمية المجالية دراسة حالة
329 خالد أليوي

الفصل الرابع عشر

- التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟
361 أسماء شطبي

الفصل الخامس عشر

- شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة العمل التطوعي أثناء الكوارث المرتبطة
393 بالظواهر الطبيعية زلزال الحوز بالمغرب نموذجاً
ذ. عز الدين أبرجي

استهلال

تتميز مؤسسة هانس زايدل في المغرب، بالتزامها نحو التنمية المستدامة، وتعزيز الديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون، وتحسين الحكامة. بالتعاون الوثيق مع شركاء محليين، من بينهم مؤسسات عمومية ومنظمات المجتمع المدني وجامعات، تسعى المؤسسة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في هذه المجالات الحيوية. من خلال تنظيم ندوات وأوراش عمل وبرامج تدريبية في إطار التشجيع على المشاركة المواطنة الفاعلة ورفع مستوى كفاءات الفاعلين المحليين.

أضفا دستور 2011 على المجتمع المدني المغربي دورا مركزيا في مسلسل التنمية الوطنية، وقد أبان هذا الأخير عن فعالية الدور الجوهري المنوط به عبر مجموعة من المحطات منها أزمة زلزال الحوز. ومع ذلك، لا تزال منظمات المجتمع المدني رغم تضاعف عددها تواجه بالموازاة عقبات رئيسية، منها ضعف مستوى التطوع بين المواطنين، بالإضافة إلى الصعوبات المستمرة في تمويل المشاريع الاجتماعية، التي تعتمد غالبًا على تمويلات حكومية أو أجنبية.

في ظل هذه التحديات، جعلت مؤسسة هانس زايدل من تعزيز العمل التطوعي أولوية مهمة في إطار تعاونها مع الشركاء خلال الفترة (2023-2025) لتقييم الوضع الحالي للمجتمع المدني بهدف تحسين و تجويد الأدوار المنوطة به. ومن مخرجات هذا التوجه الجديد هذه الندوة تحت عنوان «دور العمل التطوعي في بناء المجتمعات الحديثة». وقد أتاح هذا الحدث فرصة لتسليط الضوء على قضايا أساسية، مثل ضرورة تكييف معايير قياس العمل التطوعي بين المجتمعات وخاصة المجتمع المغربي حيث نجد مثلا العديد من المجالات ومراكز البحث الدولية يعتمدون في قياس التطوع، بنسبة التطوع التعاقدية والمؤسسية، في حين يزخر المغرب بمجموعة من الأنماط والتنظيمات التطوعية التي تؤطرها قواعد محلية بشكل عرقي. كما تم التطرق إلى تطوير آليات تحفيزية لتشجيع الشباب على المشاركة المدنية والتطوعية، حيث أثبتت الدراسات أن المرأة أكثر قابلية للتطوع من الرجل لكن لا يستثمر ذلك في المغرب، كما

لا ينبغي إغفال الشرائح الأخرى من حقها في التطوع من أجل التنمية، نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، تطوع الأشخاص المتقاعدين.

لاحظنا من خلال المناقشات إثارة قضايا ناشئة مهمة، مثل تطوير العمل التطوعي الرقمي، والتحديات المرتبطة بتطبيق الإطار القانوني للعمل التطوعي التعاقد في المغرب وأهمية المقارنات بين تجارب دول الشمال والجنوب، لكشف الخصوصيات والتكيفات اللازمة لكل سياق. وقد أسفرت هذه المناقشات عن توصيات ملموسة تهدف إلى تعزيز السياسات العمومية الداعمة للعمل التطوعي، وتشجيع البحث الأكاديمي في هذا المجال الحيوي، وكذلك تعزيز التعاون الوثيق بين الفاعلين في المجتمع المدني.

في الختام، نعرب عن خالص تقديرنا لنجاح هذا الحدث وسعداء بنشر مساهمات المشاركين والمشاركات في هذه الطبعة. كما نتقدم بخالص التهاني إلى فريق مركز تكامل وكلية الحقوق بجامعة عبد المالك السعدي في طنجة على دورهم الحاسم في نجاح هذه الندوة.

د.منير عزاوي

المندوب الجهوي لمؤسسة هانس زايدل

بالمغرب وموريتانيا



تقديم

رغم أن معاني كلمة التطوع (volunteering / Volunteerism) حديثة الظهور في المعاجم الغربية الحديثة، فإننا لن نعدو الصواب إذا قلنا إن قيم التطوع صاحبت الإنسان منذ وجوده وتشكله في جماعات مؤتلفة، بحيث ارتبط ظهوره في المجتمعات القديمة بالحاجات المتزايدة التي فرضها الاجتماع الإنساني، وكذا المتطلبات المتزايدة التي لم يكن بمقدور الأفراد أو النظام الاجتماعي المؤطر لتلك المجتمعات القيام بها؛ فالتطوع يعكس صور التعاون والتعاضد المختلفة بين أفراد المجتمع.

ورد لفظ التطوع في اللغة العربية دالا على المعنى الحديث منذ القدم، قال الجوهري: "التطوع بالشيء التبرع به" (الصحاح، 1255/3)، وفي لسان العرب: "التطوع ما تبرع به من ذات نفسه مما لا يلزمه فرضه" (لسان العرب، 240/8)، وعند ابن فارس تطوَع بمعنى "انقادَ مع خير أحبَّ أن يفعله" (معجم مقاييس اللغة، 431/3)، فمن خلال هذه المعاني اللغوية نلاحظ أمورا منها: ربط التطوع بالخير، وأن هذا الخير يدخل في حيز التبرع لا في حيز الواجب، وأنه يكون طوعية دون إكراه.

ومن جانبها اهتمت الأديان بالعمل التطوعي وقيمه في حياة الإنسان، ولئن لم تظهر كلمة التطوع في النصوص والمعاجم الدينية المسيحية، فثمة مداخل عدة يمكن من خلالها ربط قيم التطوع بالمسيحية نصوصا وأفعالا، ومن ذلك مدخل الخدمة، حيث شرط الكتاب المقدس الوجود الإنساني بما يقدمه هذا الإنسان من خدمة للآخر. وأما من الناحية التاريخية فقد ساهمت تقاليد الرهبنة لدى الطوائف المسيحية المختلفة، من خلال تطوع أتباعها في مساعدة الفقراء والمحتاجين والأيتام والمرضى والمنبوذيين وعابري السبيل.

وبدوره، ركز الدين الإسلامي على التطوع بوصفه مدخلا للخير، حيث يراد بالتطوع النفل الزائد على الواجب خاصة. ويعد الوقف أحد الأوجه البارزة للتطوع في الإسلام، بما أنه يمثل أحد الدعائم الكبرى لمؤسسات العمل التطوعي، التي جسدت صور العطاء المالي وأدواره الاجتماعية الرائدة في مجالات التعليم والرعاية الصحية

والحماية الاجتماعية للفئات الهشة، بالإضافة إلى المساهمة في التنشيط الاقتصادي، وإقامة البنية التحتية كبناء الجسور وشق الطرق... وغيرها من الأعمال التنموية.

ارتبط معنى التطوع في المجتمعات الحديثة بداية بالعمل العسكري خلال القرن السادس عشر، وما زالت المعاجم تربطه بهذا الأصل في العصر الراهن، ثم برزت المنظمات الخيرية التطوعية بقوة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولعل أسباب هذا التحول تتمثل في الحاجات المتزايدة للبشرية خصوصا في أوقات الحروب والكوارث والأوبئة وغيرها، وأيضا تراجع الأدوار التاريخية لدولة الرعاية عن القيام بوظائفها الاجتماعية والتكافلية، فانتقل التطوع بسبب ذلك من مجرد مبادرات فردية معزولة، أو أعمال جماعية موسمية ليصبح عملا مؤسساتيا له أديباته النظرية، وقواعده العملية، ومؤسساته المشرفة، وقوانينه المنظمة، ويرجع الفضل في هذه النقلة الهائلة في مجالات التطوع إلى عدة عوامل مثل التقدم الصناعي والتكنولوجي، والنمو السكاني، والتطور الهائل في مجالات الاتصال والتواصل.

ونظرا لأهميته في بناء المجتمعات الحديثة، فإن العمل التطوعي شكل محور اهتمام الأمم المتحدة التي أقرت برنامج متطوعي الأمم المتحدة United Nations Volunteers عبر الجمعية العامة عام 1970، وهو برنامج يحتضن العمل التطوعي في العالم، ويهدف إلى دعم التنمية البشرية المستدامة وتحقيق السلام، ثم أقرت الجمعية العامة اليوم العالمي للمتطوعين سنة 1985، والذي يحتفل به يوم 5 دجنبر من كل عام.

اندرجت في العقود الأخيرة من القرن الحالي، مجالات جديدة تحت لواء التطوع، لا سيما ما أصبح يعرف بالتبرع بالأعضاء الحيوية، وهو نوع من التطوع وشكل من أشكاله، سواء في الحياة أو بعد الممات، من أجل إنقاذ حياة أناس يحتاجون إلى هذه الأعضاء لحياة أفضل، مع مراعاة القوانين الجاري بها العمل، دون إغفال ما يعرف بالتبرع بالدم. كما انضافت إلى المدونات التشريعية في التجارب المقارنة وفي المغرب، العديد من النصوص القانونية التي رامت تنظيم العمل التطوعي، والتشجيع عليه،

سواء من خلال حماية المساهمين فيه أو تمكينهم من تحفيزات مالية وضريبية من شأنها بعث الحياة فيما يتصل بالعطاء المادي.

في هذا الأفق، نظّم مركز تكامل للدراسات والأبحاث ومؤسسة هانس زايدل ومختبر القانون والسياسات العمومية، بجامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، مؤتمرا دوليا قاربت أبحاثه -التي يضم هذا الكتاب بين دفتيه أهمها- هذا الموضوع المهم من مداخل ومحاور مختلفة ومتكاملة.

ففي البحث الأول ناقش إدريس قسيم إدعاء البعض وجود فجوة تطوعية بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث جادل بأن ثمة ثلاثة تفسيرات تدحض هذه المقولة وهي: تحديات قياس العمل التطوعي، والتمايز الحاصل بين العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي، وخصوصية التطوع الثقافية والاجتماعية والدينية في دول الجنوب.

أما إدريس الدريسي فقد توخى في دراسته الوقوف على أهمية العمل التطوعي في حياة الفرد والجماعة، لاسيما لحظات الأزمات والمخاطر التي تظهر بشكل مفاجئ، وتكون لها انعكاسات مختلفة على حياة الناس، مثل ما وقع في حدث زلزال الحوز، ومن قبله مع جائحة كورونا، اللذين عصفا بالعديد من المسلمات، مما دفع السلطة السياسية إلى الارتكاز على المقاربة التشاركية الداعمة لروح المسؤولية الاجتماعية، وخلق ثقافة التدبير الجماعي المنظم والمهني.

ثم تأتي دراسة ابتسام الوالي التي حاولت من خلالها استخلاص العلاقة التكاملية بين مقصد حفظ العمران ومقصد حفظ العمل التطوعي، واستهدفت كذلك البحث عن الوظائف التي يقوم بها العمل الطوعي في بناء العمران الذاتي، والعمران المجتمعي.

توقف محمد الفيلة في دراسته عند نظام الوقف في الإسلام، والإسهامات الكبيرة التي قام بها في تحقيق التنمية الشاملة في التاريخ الإسلامي، لهذا فإنه مازال اليوم قادرا على تقديم الكثير من الحلول الناجعة والمستدامة، مثل محاربة الكثير من الظواهر

السلبية، كالفقر، والهشاشة، وتدني الخدمات الصحية، وضعف مستوى التعليم، وغير ذلك.

من جانبه ناقش عبد السلام الزبيخ في دراسته سياقات صدور القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي في المغرب، وذلك من خلال إبراز الإمكانيات القانونية المتاحة أمام النسيج الجمعوي من أجل تيسير عمله وتطوير أدائه، وكذلك من خلال إبراز الحدود القانونية والعملية التي تحد من انخراط العمل التطوعي في الإسهام في التنمية المستدامة، والسبل الكفيلة بتجاوز تلك الحدود.

أما لمياء العمراني فقد بحثت موضوع العمل التطوعي في المغرب بين التأهيل القانوني والممارسات البيروقراطية، معتبرة أن الصعوبات التي يواجهها العمل التطوعي سواء بسبب الإشكالات القانونية، أو نتيجة الممارسات البيروقراطية، قد تكون من أهم العوامل التي تقف حجرة عثرة أمام نهوض المجتمع المدني بمهامه في المجتمع، وذلك رغم المكانة التي منحها الدستور المغربي للعمل التطوعي.

تناولت دراسة فهد صبرو بالبحث التجربة الكورية في دعم الدول النامية، وذلك من خلال الوكالة الكورية للتعاون الدولي، حيث اكتشفت كوريا في مراحل لاحقة أن ما تقدمه، فرصة يمكن أن تعود عليها هي نفسها، بالنفع. وهكذا تم تبني خطة تقضي بإرسال متطوعين هم اليوم بمثابة سفراء للعلامة الكورية بالدول المستهدفة، والتي في الحقيقة لا تعدو كونها أسواقا واعدة بالنسبة للاقتصاد الكوري.

نجد بعد ذلك دراسة طارق الحجوجي التي سعى من خلالها إلى إبراز الدور المهم الذي تلعبه الأطر الصحية بالمغرب في العمل التطوعي وإدارة المخاطر وفق بروتوكولات محددة ومضبوطة، بالإضافة إلى تبيان المسؤولية المدنية والجنائية التي يتعرض لها الأطباء والممرضون في حالات العمل العادية أو في الحالات الاستثنائية.

مصطفى بوقدور عمل في مقاله على تحليل موضوع تضمين المناهج التعليمية مدخل التربية على القيم بالمدرسة المغربية، وعده حاصل اعتبارات بيداغوجية وديداكتيكية مهمة. بيد أن التحولات المجتمعية التي عرفها المغرب تفرض -في نظره-

إعادة النظر في طريقة رسم الدوائر القيمية، بالارتكاز على القيم العلائقية، التي يدخل في دائرتها قيم التطوع، وليس على القيم الذاتية التي يدخل في دائرتها قيم الفضيلة وقيم الواجب والقيم الحقوقية وقيم المواطنة...

واستهدف عبد الفتاح محفوظ في بحثه دراسة قيمة التطوع في الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي وصفا وتحليلا واستنتاجا، على اعتبار أن مادة التربية الإسلامية من المواد الدراسية الحاملة للقيم.

وحاول من جهته مصطفى فاتحي الوقوف عند مدى اهتمام المنهاج الدراسي المغربي بقيم التطوع، من حيث امتلاك تصور شامل في الموضوع، وفي الوقت نفسه اقتراح سبل التطوير والبناء على المتحقق وتثمين المكتسبات. ولبيان ذلك ركز على منهاج مادتي التربية الإسلامية والفلسفة.

أما وفاء رزوق فسلطت الضوء في مقالها على دور النساء المغربيات في العمل التطوعي، فرغم التحديات مثل: الظروف المعيشية والقيود الثقافية، إلا أن النساء المغربيات يسعين بشكل فعال إلى المشاركة في الأنشطة التطوعية، ساعيات إلى تحقيق التمكين الشخصي، والمساهمة في التطوير الاجتماعي، وتنوع مساهماتهن في مختلف المجالات، من التعليم إلى الرعاية الصحية، ويمكن أن يشكل تفاعلهن الفعال مصدر إثراء للمجتمع.

بحثت دراسة أسماء شطيبي التي العلاقة بين العمل التطوعي الرقمي والرأس مال الاجتماعي الواقعي والافتراضي، وذلك باعتبار أن التطوع الرقمي يستطيع أن يحقق ما يعجز عنه التطوع العادي سواء على مستوى طرح الأفكار والمشاريع، أو الوصول إلى الدعم أو تقديم الدورات والاستشارات عن بعد، أو نشر الخير وتعميمه.

تناولت دراسة يسرى قاضي دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز التنمية المستدامة في المغرب من خلال استعراضها الحاجة الملحة للتكيف داخل النموذج الاقتصادي التقليدي لمواجهة التكاليف الاجتماعية والبيئية التي غالباً ما تُعتبر خارجية في عمليتي الإنتاج والاستهلاك. في هذا السياق الديناميكي، يبرز

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) كنهج مميز وواعد، يتميز بالتزامه التاريخي بدمج المهام الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

بحث إسماعيل أبو نعيم العمل التطوعي وديناميات النوع الاجتماعي في سياق المجتمع المعاصر، مسلطاً الضوء على تجارب المتطوعات والمتطوعين في جمعيات المجتمع المدني في جهة مراكش آسفي، مبرزاً الدور الفعّال الذي يقوم به العمل التطوعي في تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم القضايا المجتمعية، مما يعزز من قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة التحديات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة

ناقش الباحثان الراشقي آسية والعاصر عبد الرزاق الأبعاد السياسية والديناميات الجيوسياسية التي تتداخل مع مفهوم المساعدات الإنسانية في العلاقات المعاصرة بين الدولن حيث تركز الدراسة على تحليل الخطاب النقدي المستند إلى الدراسات الخطابية الاستعمارية لفحص كيفية تمثيل وتوظيف المساعدات الإنسانية، التي يُفترض أنها فعل تضامني، في الخطاب السياسي الفرنسي المحيط بالسياق الدبلوماسي المتوتر بعد رفض المغرب قبول المساعدة الفرنسية عقب زلزال 2023. كما سلطت الدراسة الضوء على التأثير المستمر للعهد الاستعماري على العلاقات الدبلوماسية الحديثة، وكيف يمكن أن تعكس المساعدات الإنسانية أجندات وطنية وتديم عدم المساواة الموروثة من الحقبة الاستعمارية.

فيما تناقش الدراسة المقدمة من قبل رشيد أمين دور التطوع في تعزيز الهويات الفردية والجماعية في مدينة مكناس، وتستكشف السيناريوهات المستقبلية للمدينة، مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات وتطلعات الفاعلين المحليين، وتهدف إلى إلقاء الضوء على إمكانات التطوع كوسيلة لتعزيز الديناميكيات الهوياتية في الفضاء التراثي، وكذلك تحديات وفرص التنمية المستدامة والشاملة لمدينة مكناس.

فريق التنسيق

الفصل الأول

العمل التطوعي بين الشمال والجنوب: فجوة مصطنعة أم ريادة حقيقية؟

Volunteering between North and South: Artificial Gap or Real Leadership?

إدريس قسيم*

تتناول هذه الدراسة العمل التطوعي باعتباره ظاهرة عالمية تهتم بها كل المجتمعات والدول، وذلك من منطلق عوائدها الاقتصادية، ومنافعها الاجتماعية، وأبعادها الإنسانية. اندمج النشاط التطوعي في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات حتى أضحي عنصر تعريف لها، وبات متأثراً بثرائها وتقدمها وإمكاناتها المالية. وساهمت هذه العوامل في تحوله إلى معيار تمايز بين دول الشمال المتقدمة، التي تطور وارتقى فيها العمل التطوعي على مستوى السياسات والمؤسسات، وبين دول الجنوب الأقل تقدماً، بما يوحي بوجود فجوة تطوعية بينهما.

تجادل هذه الدراسة بأن ثمة ثلاثة تفسيرات تدحض هذه المقولة: تحديات قياس العمل التطوعي، التمايز الحاصل بين العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي، وخصوصية التطوع الثقافية والاجتماعية والدينية في دول الجنوب.

كلمات مفتاحية: التطوع، الشمال، الجنوب، الفجوة التطوعية.

Based on the economic returns, social benefits, and humanitarian dimensions, this study discusses volunteering as a universal phenomenon which took interest by all states and societies. The volunteering work has been integrated in the economic, social, and cultural structure of societies, to the point that it has become an element of their definition, and it has influenced by their wealth, development, and financial capabilities. These factors had transformed volunteering into a criterion of differentiation between the wealthy north countries, and the poorest in the south, suggesting a volunteering gap. This study argues that there are three explanations which refute this hypothesis: the challenges to measuring volunteer work, the duality of formal/informal volunteering, cultural, social, and religious specificities of the volunteering activities in the south.

Keywords: Volunteering, North, South, Gap.

مقدمة

استطاعت البشرية عبر آلاف السنين تحقيق تقدم وتطور هائلين، انعكست آثاره ونتائجه في توفير كل مقومات الرفاهية والحياة السعيدة. غير أن حل المشكلات الإنسانية لا يزال عند نفس المستوى الذي كان عليه منذ قرون مضت؛ بمعنى أن العالم ما يزال يواجه اليوم تحديات دراماتيكية تتمثل في العدوان والانحراف والمنافسة الشرسة والقاسية واللامبالاة الاجتماعية، ناهيك عن الكوارث الطبيعية والتحول المناخي المهددة للبشرية وسلامة الإنسان. وما يزال هناك عجز وقصور حقيقيين في التعامل مع هذه المشكلات.

أثبتت التجربة الإنسانية أن مواجهة المعضلات العالمية والتصدي لها يرتكز على الأشكال الإيجابية للسلوك الاجتماعي الذي يتدخل في الإنسان، ويوظف من خلاله ملكاته ونزعاته الفطرية في التعاون والمساعدة والإيثار والخير، وهذا المستوى من السلوك التعاوني الذي يرمي إلى تقديم المساعدة والمنفعة للآخرين، وتقديم أقصى قدر من الربح المشترك في موقف تكون فيه جميع الأطراف مترابطة هو ما يسمى بالتطوع. لا يتسع المجال كثيرا للتفصيل في تطوره التاريخي والمفاهيمي¹، ولكن وجبت الإشارة إلى أنه تجاوز كونه سلوكا بشريا وإنسانيا معزولا، وتحول إلى فلسفة وعقيدة وقيم، وإلى مجال معرفي متسع. تشمل الدراسات والأدبيات المرتبطة بالتطوع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والرأسمال الاجتماعي والتعاون والشبكات الاجتماعية والخدمات والمشاركة والمساعدة الذاتية وغيرها كثير². كما أن النتائج والآثار الكبيرة للتطوع، دفعت العديد من الحكومات والدول إلى إيلائه عناية بالغة، والبحث عن سبل تشجيعه ومأسسته وتطويره، خاصة في ظل تراجع الأدوار الاجتماعية للمجتمع المدني، وتآكل رأس المال الاجتماعي، وتخلي الدولة والمؤسسات الرسمية عن جزء كبير من وظائفها الاجتماعية.

ولأن التطوع بشكل عام يستند في أصله وماهيته على البذل والعطاء والتضامن والتضحية وغيرها من القيم، فإنه يتقاطع إلى حد بعيد مع الخصوصيات الثقافية، والمحددات الاجتماعية، والاعتبارات الدينية للمجتمعات، الأمر الذي ينتج اختلافا وتباينا في مختلف التمثيلات والتصورات

² لمزيد من التفاصيل حول التطور التاريخي والمفاهيمي للتطوع يمكن الرجوع للدراسة التالية:

Bernard Harris and others, "History of Associations and Volunteering", In **The Palgrave Handbook of Volunteering, Civic Participation, and Nonprofit Associations** Vol 1, Eds David Horton Smith and others, (New York:Palgrave Macmillan, 2016): 23-58.

³ Jacqueline Butcher, Christopher J. Einolf (eds), **Perspectives on Volunteering: Voices from the South**, (Switzerland:Springer, 2017), p 4.

المرتبطة به، وفي مرجعياته، ومفهومه. علاوة على ذلك، يتأثر التطوع كممارسة عندما يندمج في سياسات الدولة وبرامج الحكومة، ويتحول إلى مرآة تعكس الخيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرسمية.

من هذا المنطلق، اهتمت دراسات متعددة بتحليل تجارب الدول في هذا المجال في محاولة لرصد خصائص وسمات الأنشطة التطوعية، وكذا خصوصيات واختلافات اندماجها في منظومة العمل الخيري والتضامني والاجتماعي، وفي الهياكل والمؤسسات الحاضنة والموجهة للعمل التطوعي، ناهيك عن تمويله وحجم نشاطه المالي.

تندرج دراستنا إذن ضمن هذا الإطار الذي يفترض اختلافًا، ليس فقط على مستوى المرجعيات المؤطرة والموجهة لثقافة التطوع بين دول الشمال ذات الدخل المرتفع ودول الجنوب ذات الدخل المنخفض، ولكن كذلك في تنظيم وتقنين وهيكله بنيات ومؤسسات التطوع. كما تقف هذه الدراسة عند تحليل وتفكيك السرديات المنحازة لمقولة "الفجوة التطوعية" Volunteering Gap بين الدول الغنية والدول النامية والفقيرة. وذلك من خلال رصد العوامل والاعتبارات التي تجعل النشاط التطوعي بارزا وواضحا ومنظما في دول الشمال بسبب خضوعه لمستوى متقدم من المؤسسة والهيكل والتنظيم، بينما يظل في دول الجنوب مستترا وغير رسمي.

ينقسم البحث وفق هذه الرؤية إلى أربعة أجزاء: يتناول الجزء الأول مفهوم التطوع، ويتطرق الثاني للطبيعة العالمية للتطوع، ويسلط الثالث الضوء على مفهوم الفجوة التطوعية، بينما يتصدى الجزء الرابع والأخير لمحاولة تفسير ضيق الفجوة التطوعية بين دول الشمال ودول الجنوب.

أولاً: في مفهوم التطوع

على الرغم من التنوع الكمي والكيفي في الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتطوع، إلا أن هذا المفهوم يظل متنوعا وواسعا، بل ذهب البعض إلى القول بأن معظم الباحثين لم يحددوا بوضوح المقصود بالتطوع، وأولئك الذين فعلوا ذلك استخدموا تعريفات متباينة على نطاق واسع¹، ومرد ذلك إلى تعدد مناظير وزوايا تناوله، وكذا اتساع نطاق ومستويات تحليله ومقارنته. ومن خلال الاطلاع على الأدبيات التي تصدّت له يمكن تصنيف تعريفات التطوع إلى صنفين أو مستويين: المستوى الأول أكاديمي؛ حيث انبرى باحثون وخبراء للبحث في الحدود المفاهيمية للتطوع. المستوى

⁴ Ram A. Cnaan and others, "Defining Who is a Volunteer: Conceptual and Empirical Considerations",

Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, N° 09. Vol. 25. Iss. 3, (1996), p 365.

الثاني مؤسسي، والمقصود بذلك التعريفات المعتمدة من قبل مؤسسات أو منظمات أو هيئات دولية مثل الأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية.

(1)- المستوى الأكاديمي

من بين أهم الدراسات التي تناولت بشكل خاص إشكالية تعريف التطوع تلك المنشورة سنة 1996 في المجلة الفصلية للقطاع غير الربحي والتطوعي Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly. توظّر هذه الدراسة التطوع مفاهيميا من خلال أربعة معايير أو محددات: أولها بالتركيز على أكثر التعريفات تداولاً واستعمالاً في الأدبيات المهتمة بالتطوع. ثانيها باستحضار التعريفات التي تميز بين المفهوم الواسع والمفهوم الضيق للتطوع. ثالثها بالارتكاز على التعريفات المستمدة من مختلف التخصصات والحقول المعرفية. أما المجال التعريفي الرابع فيغطي نطاق اهتمام الممارسين للعمل التطوعي¹. بالاعتماد على هذه المعايير يقدم البحث أحد عشر تعريفاً متنوعاً ومختلفاً للتطوع من أبرزها تعريفه بأنه "العطاء من الوقت والموهبة الذي يرمي إلى تقديم خدمات والقيام بمهام دون توقع الحصول على تعويض مالي"²، وهو كذلك "مجموع الخدمات المجانية التي يقوم بها أشخاص غير مجبرين على القيام بها"، ويمكن تعريفه بأنه "الخدمة الضرورية المرغوبة بشكل عام من قبل الجمهور، والتي لا تستوجب استلام راتب أو مكافأة وتحقق الرضا الذاتي"³.

هذه التعريفات المختلفة وغيرها تشترك في أربعة أبعاد مركزية: البعد الأول يتمثل في طبيعة الفعل أو الخدمة إن كانت تندرج ضمن النشاط التطوعي أم لا. والبعد الثاني فهو المكافأة، حيث يُفترض في النشاط التطوعي ألا يتوقع مكافأة أو يحقق مصلحة محددة من ورائه، وبشكل هذا المعيار الشرط "الخالص" أو "الأصيل" Purist في السلوك التطوعي. ويمثل الإطار أو البنية المحتضنة للعمل التطوعي البعد الثالث؛ فوفقاً لبعض التعريفات فإن التطوع لا يكون إلا ضمن إطار رسمي، بينما تعتبر أخرى أن المساعدة غير الرسمية تظل حاضرة بل ومهيمنة. أما البعد الرابع فهو الفئة المستهدفة والمستفيدة إن كانت لها روابط أو علاقات أو مصالح بالشخص المتطوع⁴.

⁵ Ibid. p 366.

⁶ Ibidem.

⁷ Ibidem. p 367.

⁸ Ibidem. pp 369-370.

(2)- المستوى المؤسسي: المنظمات والهيئات الدولية

تبرز أهمية التعريفات المعتمدة من قبل المنظمات الدولية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بالتطوع في كونها توسّع من هذا المفهوم ومجال تطبيقه، وتستند إلى معايير أكثر مرونة. يورد برنامج متطوعي الأمم المتحدة UNV ثلاث خصائص أو شروط تميز العمل التطوعي: أولها عدم الحصول على مكافأة مالية، ولكن سداد النفقات والمدفوعات الرمزية يظل مسموحاً به. ثانياً، يفترض السلوك التطوعي أن يكون مبنياً على الإرادة الشخصية الحرة. ثالثاً، أن يوجه العمل لشخص آخر غير المتطوع أو للمجتمع ككل¹.

ساهمت منظمة العمل الدولية كذلك في تحديد معايير النشاط التطوعي من خلال إصدارها لدليل قياس العمل التطوعي *Manual on the Measurement of Volunteer Work*، والذي تم من خلاله إعداد نماذج استقصائية للقوى العاملة الوطنية تتمحور حول الأنشطة التكوينية الفردية. من منطلق إحصائي يتجاوز التقارير الإخبارية، تعرف منظمة العمل الدولية النشاط التطوعي على أنه "أي نشاط غير مدفوع وغير إلزامي يهدف لإنتاج سلع أو توفير خدمات للآخرين". بحسب هذا التعريف لا يشمل العمل التطوعي سوى الأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع وتوفير الخدمات، ولا يشمل المشاركات المدنية والتي قد تتخذ أشكالاً عديدة مثل التصويت في الانتخابات، والمشاركة في المظاهرات، والإضراب، والمقاطعة وغيرها. غير أن تنظيم الأنشطة المدنية أو تيسير مشاركة الآخرين فيها يعتبر عملاً تطوعياً إذا تم ذلك طوعاً ودون أجر².

الأكد أن التنوع والتعدد في تعريف التطوع هو مظهر من مظاهر شهرته، وهو ظاهرة صحية تجد تفسيرها في طبيعته العالمية؛ أي في ميزاته وخصائصه المشتركة والموحدة، والتطرق لهذه الخاصية مدخل أساسي لفهم التمايزات والاختلافات التي تطل الأنشطة التطوعية بين مختلف الدول والجماعات والمجتمعات.

ثانياً: الطبيعة العالمية للتطوع

يثبت غنى وغزارة المحاولات التعريفية للتطوع أنه شكل عالمي من أشكال السلوك الإنساني؛ ففي كل منطقة من العالم تشخص ثقافتها طبيعة المساعدة والخدمة انطلاقاً من

⁹ Jacqueline Butcher, Christopher J. Einolf, "Volunteering: A Complex Social Phenomenon", In

Jacqueline Butcher, Christopher J. Einolf (Eds), (Switzerland:Springer, 2017), p 5.

¹⁰ منظمة العمل الدولية، "دليل قياس العمل التطوعي"، ماي 2021، شوهدي في 20 نونبر 2023، الرابط الإلكتروني:

<https://shorturl.at/jkS46>

تقاليدها ومن تعبيرات التضامن الخاصة بها، وإن اشتركت جميعها في الاتفاق حول طبيعة الحاجات الإنسانية. إن التضامن مع الآخرين وبالأخص في أوقات المحن والكوارث أمر غريزي في الطبيعة البشرية، وإن كان التعبير عنه وتحويله إلى سلوك وفعل أمر يحتاج إلى مهارات وتقنيات ومعارف. من وجهة نظر علم النفس يعتبر الشخص ناضجا متى طوّر من قدرته على العطاء والبذل. وبحسب خبراء التنمية البشرية فإن العمل التطوعي وخدمة الآخرين هي أنشطة من بين أنشطة أخرى تعزز على وجه التحديد من قدرات التعلم¹. وإذا كان الاختلاف الثقافي والاجتماعي يحدد كيفية مساعدة الناس لبعضهم بعضا، فإن الرغبة في المساعدة تظل فطرية. فاستنادا لمؤشر المجتمع المدني المعتمد من طرف التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (CIVICUS) World Alliance for Citizen Participation، فإن 35% من منظمات المجتمع المدني عبر العالم تعتمد بشكل حصري على المتطوعين².

وتفترض ممارسة النشاط التطوعي وجود إطار مستوعب ومحتضن، وهو ما يسمى بالشبكة، وهو عنصر متغير يتجلى فيه بشكل واضح المشترك الذي يميز العمل التطوعي ويضفي عليه الخصوصية المستمدة من طبيعة الروابط داخل المجموعة أو المجتمع. قد تكون الشبكة مجرد ارتباطات بسيطة بين الأفراد أو بين بنى اجتماعية تقليدية مثل الأسرة أو الجماعة أو القرية أو جماعات إثنية أو مهنية، وقد يكون تشكيلا معقدا لعدة فاعلين³.

يطرح في هذا السياق السؤال حول المعيار والمحدد الأساسي الذي ينقل النشاط التطوعي من طبيعته وتعريفه العالمي المشترك إلى مجال الخصوصيات المحلية أو الوطنية. لقد سمحت بعض المقاربات الدقيقة التي قام بها برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى اعتماد معيار الشكلائية Formality كأساس للتمييز بين الأنشطة التطوعية، وبشكل خاص بين دول الشمال ودول الجنوب. وتدعم الأدلة التاريخية فكرة أن التطوع غير الرسمي Informal هو ثقافة عالمية، وهو أسبق من الجمعيات التطوعية الرسمية، وحاضر حتى في المجتمعات الإنسانية التي ليس لديها

Butcher, Einolf, op cit., p 12.¹¹

¹² "World Alliance for Citizen Participation," Bridging the gaps: Citizens, organisations and dissociation: Civil Society Index summary report: 2008-2011", CIVICUS, 2011, Accessed November 21, 2023, at: <https://shorturl.at/djAW9>.

Susan Wilkinson-Maposa and Alan Fowler, "The poor philanthropist II: New approaches to ³¹ sustainable development", African Giving Knowledge Base, 2009, accessed November 20, 2023, at: <https://shorturl.at/dNR56>.

هياكل وبنيات رسمية للعمل التطوعي. وهذا التمييز الجوهري بين العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي سيتم التفصيل فيه في فقرات لاحقة من الدراسة.

إذا كانت خصائص التطوع هاته مشتركة وعالمية بين مختلف الدول والثقافات والمجتمعات، فإن سؤالاً جوهرياً يطرح حول مستويات وعوامل الاختلاف بينها، وحول تظاهرات هذا التمايز، وكذا خلفياته والمحددات المتحركة فيه، بل إن ثمة إشكالية بارزة في هذا الإطار تتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه "جغرافية التطوع"، أي ذاك المستوى من الاختلاف في الأنشطة التطوعية بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب النامية والفقيرة. وهي إشكالية يتم التعبير عنها لدى بعض الأكاديميين والمهتمين بالتطوع وأدبياته بمقولة "الفجوة التطوعية".

ثالثاً: مفهوم الفجوة التطوعية

يبلغ تقدير العمل التطوعي على مستوى العالم برسم إحصائيات سنة 2016¹⁴ بما يكافئ 109 مليون عامل بدوام كامل. وفق هذه الأرقام، فإن قوة التطوع العاملة تحتل المرتبة الخامسة ضمن أكبر القوى العاملة في العالم بعد الصين (775 مليون عامل)، والهند (374 مليون عامل)، والولايات المتحدة الأمريكية (149 مليون عامل)، وإندونيسيا (115 مليون عامل). تشمل هذه الأرقام مختلف أشكال التطوع الرسمي وغير الرسمي. إذا ما أخذنا بهذه الإحصائيات في مجملها نجد أن دول الشمال الغنية - باستثناء الصين والهند - تحتل المراتب الأولى، حيث تصدر الولايات المتحدة الأمريكية اللائحة (حوالي 9,5 مليون)، تليها الصين (حوالي 6 ملايين)، ثم الهند (أزيد من مليونين)، وفرنسا (حوالي مليونين)، وألمانيا وكندا وإيطاليا (أزيد من مليون).²

ضمن نفس السياق، وباستحضار الإحصائيات المتعلقة بما تمثله نسبة المتطوعين العاملين من إجمالي السكان النشيطين اقتصادياً، نجد دول الشمال الغنية في صدارة هذه القائمة: السويد (7%)، هولندا والمملكة المتحدة (5,8%)، النرويج (4,5%)، الدانمارك (4%)، الولايات المتحدة الأمريكية (3%). بينما توجد دول الجنوب في أسفل هذا التصنيف: مصر

¹⁴ هي أقرب سنة توفرت بياناتها استناداً لتقرير حالة التطوع العالمي لسنة 2018.

¹⁵ برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، "الرابط الذي يجمعنا: التطوع وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود"، تقرير

حالة التطوع 2018، شوهده في 23 نونبر 2023، الرابط: <https://shorturl.at/lxTU3>.

(0,1%)، كولومبيا (0,5%)، كينيا (0,7%)، المغرب وبيرو (0,8%)¹. وتفترض هذه الإحصائيات كذلك أن "متطوعي الشمال الغني" يقضون مددا زمنية أطول في العمل التطوعي من نظرائهم في الجنوب. يبرز هذا بوضوح في متوسط الدقائق التي يقضيها الشخص يوميا في العمل التطوعي: هولندا 20 دقيقة، الولايات المتحدة 17 دقيقة، فنلندا 16 دقيقة، ألمانيا 15 دقيقة، كندا والدانمارك 13 دقيقة، بينما في الموزمبيق لا يقضي الشخص المتطوع سوى 6 دقائق، وفي جنوب إفريقيا دقيقتين، وفي باكستان دقيقة واحدة².

وعلى مستوى المساهمة في برنامج التمويل الكامل لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، تشير إحصاءات سنة 2022 أن الدول الصناعية والدول غنية تساهم بأزيد من 80% من ميزانية البرنامج: كوريا الجنوبية 25,5%، اليابان 18%، فنلندا وسويسرا وفرنسا وإسبانيا وإيرلندا وألمانيا والنرويج مجتمعة تساهم بحوالي 50%³.

إن هذه الإحصائيات والأرقام وغيرها إن كان لها من تفسير فإنها توجي بأن البلدان الأكثر تقدما والأكثر غنى لديها ثقافة تطوعية أكثر رسوخا من معظم بلدان العالم، وأن الأنشطة التطوعية تنتعش في الدول ذات الدخل المرتفع مقارنة مع تلك ذات الدخل المتوسط أو المنخفض. غالبا ما يتم التعبير عن هذه الوضعية بالفجوة التطوعية، والتي قد يفهم منها أن شعوب هذه الدول أكثر سخاء وعطاء وتملك قدرة وقابلية لتسخير مجهودها ووقتها بشكل مجاني أكثر من باقي دول العالم. في الحقيقة تتعارض هذه "الأسطورة" كما يسميها ليستر سالمون (Lester Salamon) مع الحقائق الاجتماعية والأنثروبولوجية التي تدعم فكرة أن التضامن الاجتماعي والإيثار والتضامن هي خصائص متجذرة في كل الثقافات والمجتمعات، وإن اختلفت في أشكال وصيغ التعبير عنها⁴. وإذا كان الأمر كذلك فما الذي يثبت أن العمل التطوعي في دول الجنوب الأقل تقدما وثراء يقترب أو يساوي وربما يضاهي نظيره في دول الشمال المتقدمة. بصيغة أخرى ما هي الأسس المعيارية والقياسية التي تعم هذه الفكرة؟ وما هي حدودها؟ وما الإشكالات التي تطرحها؟

⁶¹ Lester M. Salamon and others, "Closing the Gap? New Perspectives on Volunteering North and South", In **Perspectives on Volunteering: Voices from the South**, Jacqueline Butcher, Christopher J. Einolf (Eds), (Switzerland: Springer, 2017), pp 38-39.

⁷¹ Ibid., p 41.

⁸¹ UN Volunteers, "Full Funding Programme: Reporting for 2022", 2022, Accessed November 23,

2023, at: <https://shorturl.at/tyDT5>.

⁹¹ Salamon and others, opcit., p 30.

رابعا: ضيق الفجوة التطوعية بين الشمال والجنوب: محاولة للتفسير

إن تحدي الإجابة عن السؤال المتعلق بمعايير ومقاييس التفاوتات المفترضة في الأنشطة التطوعية بين الشمال والجنوب، يتمثل بالأساس في غياب إحصاءات ومعطيات دقيقة عن العمل التطوعي في دول الجنوب والدول النامية على وجه الخصوص. ليس ثمة مؤسسات مختصة أو أجهزة رسمية أو غير رسمية قادرة على رصد الأنشطة التطوعية، وتتبعها بدقة، وتقديم بيانات قابلة للمقارنة بشكل منهجي، وتظل الإحصائيات والمؤشرات والمسوحات التي توفرها المؤسسات الدولية أو مراكز البحوث نسبية ولا ترصد كل الأنشطة التطوعية كما سيتم تفصيله لاحقا. لذلك فإن هذا الجزء من الدراسة يسعى إلى تقديم تفسيرات، وهو نفس المنحى الذي تتخذه الدراسات والأبحاث التي تدعم هذه الفكرة.

ثمة ثلاثة تفسيرات رئيسية تدحض الفكرة القائلة بوجود فجوة وتفاوت في النشاط التطوعي بين الجنوب والشمال لحساب هذا الأخير.

(1)- التفسير الأول: صعوبات وتحديات قياس العمل التطوعي

الأكيد أن قياس العمل التطوعي مهمة معقدة إلى أبعد الحدود، وتعرضها تحديات وصعوبات متعددة. الإشكال الرئيسي الذي يبرز في هذا الإطار يتمثل في تجميع المعطيات والأرقام والإحصائيات؛ ذلك أن المسارات والصيغ والأشكال التي يتخذها العمل التطوعي تتنوع وتتعدد وتختلف، فهو عمل لا يمكن قياسه بمقياس مالي فقط¹، ولا ينطوي بالضرورة على معاملات نقدية كبيرة؛ لذلك فإنه نادرا ما يتم تتبعه في سجلات أو وثائق تسمح برصد حجمه. علاوة على ذلك، تتنوع تجليات الجهد التطوعي بين ما هو حركي أو بدني، وبين ما هو معنوي كتقديم خبرة أو استشارة، وبين ما هو اقتصادي مثل تقديم الدعم المالي وغيرها من الأشكال.

يتمثل التحدي الهائل الآخر المرتبط بعملية القياس في المرجعية المفاهيمية للتطوع، أي تعريفه. بحيث تتعدد تعريفات التطوع التي قد تصل أحيانا إلى درجة التباين والاختلاف، خاصة على مستوى المعيار والمحدد المركزي في تعريف وتوصيف وتشخيص النشاط التطوعي، فقد يتم الاستناد إلى معيار عدم الحصول على أجر، وقد يتم أحيانا الاعتماد على الإطار المحتضن إن كان منظمة أو عملا مباشرا، كما قد يتدخل العامل المرتبط بالشكلانية، أي الرسمي وغير الرسمي.

²⁰ - برنامج الأمم المتحدة للتطوعين، "الرابط الذي يجمعنا: التطوع وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود"، مرجع سابق، ص. 74.

بالإضافة إلى كل هذا، لا يمكن استبعاد الاعتبارات الثقافية والدينية في إضفاء الصفة التطوعية على أعمال وأنشطة دون غيرها.

على الرغم من ذلك، فإن قياس العمل التطوعي يظل ضرورة ملحة بالنظر للمنافع الكبرى التي يحققها، والتي تستدعي تطويره وفهمه ورصد تحولاته والاستجابة لشروط تحقيق أهدافه. ورغبة في ذلك عمدت العديد من الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية إلى اعتماد مؤشرات ودراسات استقصائية ومسوحات واستطلاعات. يقدم -على سبيل المثال لا الحصر- مسح القيم العالمية World Values Survey إحصاءات عن النشاط التطوعي في حوالي 100 دولة، ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا العمل التطوعي المرتكز على المنظمات Organized-based. بينما يعتمد برنامج متطوعي الأمم المتحدة على معيار عينات البحث كإطار مفاهيمي يمكن استخدامه في القياس وكمراجع للتنفيذ¹. بينما ذهبت المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل إلى اعتماد معيار الساعات التي يتم قضاؤها في العمل غير المدفوع الأجر في المسح الأوروبي لجودة الحياة المنجز سنة 2011². كما يعتبر استطلاع غالوب العالمي Gallup Worldview Survey الذي تنجزه المؤسسة الأمريكية غالوب والذي يشمل أزيد من 150 دولة أحد أهم المراجع الإحصائية في التطوع، حيث يقدم معلومات عن العمل التطوعي المرتكز على المنظمات والعمل التطوعي المباشر. أما على المستوى غير الرسمي، فيبرز مشروع جونز هوبكنز المقارن للقطاع غير الربحي The Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project المعروف اختصاراً بـ JHU/CNP والذي يقوم بجمع معلومات حول القوى العاملة التطوعية التي تشارك في المؤسسات غير الربحية في حوالي 43 دولة تشمل جميع مناطق العالم. وكذلك مسح استخدام الوقت Time Use Survey المعروف اختصاراً بـ TUS، وهو عبارة عن دراسات استقصائية تقوم بها مؤسسات الإحصاء الوطنية في العديد من البلدان، يتم من خلالها جمع معلومات عن مقدار الوقت الذي يخصصه الناس لأنشطة التطوع في حياتهم اليومية³.

²¹ المرجع السابق، ص. 104-109.

²² European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, "Second European Quality of Life Survey Participation in volunteering and unpaid work", 2011, Accessed December 2, 2023, at <https://shorturl.at/gvGPS>.

²³ Salamon and others, opcit., pp 37-39.

(2)- التفسير الثاني: التطوع الرسمي في مقابل التطوع غير الرسمي

في تعريف التطوع وخصائصه وصيغته تبرز بشكل ملفت ثنائية التطوع الرسمي وغير الرسمي Formal/Informal. يعرف التطوع الرسمي، ويسمى ذلك التطوع المرتكز على المنظمات Organized-based، بأنه ذاك الذي يجري من خلال منظمات أو رابطات أو جماعات، وعادة ما يضطلع به متطوعون ومتطوعات يلتزمون التزاماً مستمراً أو متواصلًا تجاه منظمة ما، ويساهمون بوقتهم على أساس منتظم. أما العمل التطوعي غير الرسمي، ويصطلح عليه كذلك بالتطوع من شخص لآخر Person-to-person فيحدث مباشرة بين الأفراد والمجتمعات المحلية دون أن تتوسط فيه منظمة²⁴. تشير إحصائيات برنامج تطوعي الأمم المتحدة أن 70% من النشاط التطوعي العالمي يحدث من خلال المشاركة المباشرة بين الأشخاص، أي غير رسمي، في حين أن 30% يتم بشكل رسمي من خلال المنظمات أو الجمعيات²⁵.

وهذا الحضور والتأثير المتعاظم للعمل التطوعي غير الرسمي جعله في قلب اهتمام أدبيات التطوع، كما أن الأعمال والأبحاث التجريبية المنجزة حوله تمحورت بشكل مهم حول العوامل والمحددات الرئيسية المتحكمة فيه. تبرز في هذا السياق المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والسن والعرق والإثنية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والموارد، والدوافع والقيم والرأس المال الاجتماعي، وبنية الأسرة والشبكات الاجتماعية²⁶. والحقيقة أن هذه الموجهات بالإضافة إلى كونها تمثل خطوط التمايز الرئيسية بين العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي، فإنها تشكل عناصر الاختلاف المحورية في السلوك والأنشطة والثقافة التطوعية بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، ولكن المثير للانتباه أن ذلك ليس ضمن الإطار الذي يمنح التفوق والريادة للأول، بل بالعكس فهو يرفع من قيمة وحجم العمل التطوعي في الجنوب بشكل عام، وينسف مقولة الفجوة التطوعية.

نتوسل مرة أخرى للاستدلال على هذا الأمر بنفس المقرب الذي منح التفوق للشمال فيما يتعلق بالتطوع الرسمي، أي بالأرقام والإحصائيات. فعلى مستوى العمل التطوعي غير الرسمي

²⁴ برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، "الرابط الذي يجمعنا: التطوع وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود"، مرجع سابق، ص. 33.

²⁵ UN Volunteers, "The Scope and scale of global volunteering: current Estimates and Next Steps", 2018, Accessed December 4, 2023, at: <https://shorturl.at/EQR06>.

²⁶ Christopher J. Einolf and others, "Informal, Unorganized Volunteering", In **The Palgrave Handbook of Volunteering, Civic Participation, and Nonprofit Associations Vol 1**, David Horton Smith and other (Eds), (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2016), pp 228-230.

توجد المكسيك في مقدمة دول العالم بحوالي 4 مليون متطوع، تليها الهند بأزيد من 3 ملايين متطوع، ثم تايلاند وكولومبيا وغانا بحوالي مليوني متطوع¹. علاوة على ذلك، وإذا كانت دول الجنوب تفنقر إلى المعدلات العالمية للتطوع الرسمي الموجودة في الدول الصناعية الغنية، فإن لديها معدلات مماثلة في العمل التطوعي غير الرسمي. فبالاعتماد على مؤشر العطاء العالمي World Giving Index² يرتبط العمل التطوعي الرسمي بشكل أساسي بالنتائج المحلي الإجمالي، لكن العمل التطوعي غير الرسمي لم يكن له ارتباط كبير. كما أن المراكز العشر الأولى للتطوع الرسمي في هذا المؤشر جميعها من الدول الصناعية، ولكن بالنسبة للتطوع غير الرسمي كانت الدول النامية ودول الجنوب لها حضور وازن ومؤثر، وهذه البلدان بالترتيب هي: إندونيسيا، كينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، نيوزلندا، ميانمار، سيراليون، كندا وزامبيا³.

(3)- التفسير الثالث: خصوصيات التطوع في دول الجنوب

كل ما تم تقديمه من معطيات وحجج حول الفوارق الواقعية والمفترضة بين الأنشطة التطوعية في دول الشمال ودول الجنوب، يجد تفسيره ومرجعياته في مجمل الاختلافات الشاملة والكلية بين هاتين الكتلتين. فإذا كانت الفجوة التطوعية لا تعدو أن تكون تجل لأسبقية الشمال على الجنوب اقتصاديا وتنمويا وماليا، فإن ضيق هذه الفجوة أو انعدامها هو كذلك انعكاس لمستويات أخرى من التمايز الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي.

فمن الواضح أن التطوع ومن منطلق تنوعه وتعدد مقتربات تعريفه هو مفهوم محدد السياق context-specific⁴؛ أي أنه خاضع إلى حد بعيد لخصوصية السياقات المحلية والوطنية. هذه الأخيرة تخلق تمثلات وتصورات للعمل التطوعي تؤثر بالضرورة على دوره وصيغه وطرقه وأشكاله.

²⁷ برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، "الرابط الذي يجمعنا: التطوع وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود"، مرجع سابق، ص 102-103.

²⁸ هو تقرير سنوي تنشره مؤسسة المعونة الخيرية ويصنف أكثر من 140 دولة في العالم وفقا لأعمالها الخيرية.

²⁹ Charities Aid Foundation, "World Giving Index 2022: A global view of giving trends", 2022, Accessed December 4, 2023, at: <https://shorturl.at/bgxIZ>.

³⁰ Elizabeth Hacker, "Perceptions of Volunteering and Their Effect on Sustainable Development and Poverty Alleviation in Mozambique, Nepal and Kenya", In **Perspectives on Volunteering: Voices from the South**, Jacqueline Butcher, Christopher J. Einolf (Eds), (Switzerland: Springer, 2017), p 53.

في هذا السياق، تبرز الأدبيات التي تناولت المسألة التطوعية من منظور اجتماعي وثقافي وسياسي. يحيل لوك هالمان (Loek Halman) في دراسته حول "التطوع والديمقراطية والمواقف الديمقراطية"³¹ بشكل ملفت إلى كل من أليكسيس دي توكفيل (Alexis De Tocqueville) وروبرت بوتنام (Robert Putnam). يجادل الأول بأن الديمقراطية في أمريكا يمكن أن تنشأ وتنمو بسبب العدد الكبير من الأمريكيين المشاركين في العديد من المنظمات التطوعية³². بينما يذهب الثاني إلى حد القول بأن الديمقراطية معرضة للخطر في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الأمريكيين منفصلون بشكل متزايد عن الهياكل الاجتماعية، ونتيجة لذلك هناك عجز متزايد في رأس المال الاجتماعي مع عواقب وخيمة على المجتمع، إذ غالباً ما ينظر إلى تراجع المشاركة المدنية على أنه نتيجة للفردية المستمرة³³. على هذا النحو، تعتبر المنظمات التطوعية بمثابة الجسر بين المواطن والدولة، إنها الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها أداء وظيفة الوساطة بين الفرد والدولة. ومن خلالها يستطيع الفرد أن يربط نفسه بشكل فعال وهادف بالنظام السياسي³⁴.

بمعنى آخر يمكن القول إن الفعل الاجتماعي بشكل عام، والتطوعي بشكل خاص في الدول المتقدمة أو دول الشمال أو الدول الديمقراطية متصل بشكل وثيق بالبناء وبالهياكل وبالمؤسسات الديمقراطية وبالمشاركة السياسية. ولعل هذه الأدوار هي التي تفرض وتحتّم ضرورة هيكلته ومأسسته وتنظيمه، وهي عوامل تساهم إلى حد كبير في رصده وتبعه وإحصائه، بما يجعله ظاهراً وبارزاً وقابلًا للقياس وللتقديرات الكمية.

وفي المقابل، في دول الجنوب والدول النامية تنمو وتنعش الشبكات الاجتماعية والدينية والإثنية على حساب المؤسسات والهياكل السياسية والديمقراطية، وهي -أي الشبكات- محض مثالي للعمل التطوعي المباشر وغير الرسمي والذي لا تلتقطه الإحصاءات والاستطلاعات والمسوحات. في بعض الدول مثل جنوب إفريقيا يوجد صراع بين التطوع الرسمي الذي تدعمه

³¹Loek Halman, "Volunteering, Democracy, and Democratic Attitudes", In **The Values of Volunteering: Cross-Cultural Perspectives**, Paul Dekker, Loek Halman(Ed)s, (New York: Springer Science+Business Media, 2003).

³²أليكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا: الجزء الأول والثاني، ترجمة أمين مرسي قنديل، (القاهرة: عالم الكتب، 2004)

³³Robert D. Putnam, **Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community**, (New York: Touchstone, 2001).

³⁴Gabriel Abraham Almond, Sidney Verba, **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations**, (New Jersey: Princeton University Press, 1963), p 300.

وتقره الدولة، وبين التطوع غير الرسمي الذي يشجعه ويقوم به المجتمع التقليدي. كما أن أغلب الأنشطة التطوعية ذات المردود الاجتماعي الكبير مثل حفلات الزفاف والدفن والتعاون في الزراعة والبناء والمشاركة في حملات التنظيف ومحو الأمية وغيرها من الأعمال، غالباً ما يقوم بها ويتم تنظيمها من طرف زعماء المجتمع المحليين ورجال الدين والتجمعات الشبابية والنسائية غير المنظمة في القرى والمداشر الصغيرة والأحياء الهامشية³⁴. والعمل التطوعي الذي تستوعبه وتحتويه هذه الشبكات معزز بنظام للقيم يختلف اختلافاً معتبراً عن نظام القيم في دول الشمال المتقدمة.

يرتبط التطوع في دول الجنوب بمنظومة الدوافع الدينية والأخلاقية والقبلية التي لا تكون في كثير من الأحيان نتيجة البحث الواعي أو الالتقاء عن المشاركة، ولكنها قد ترقى إلى درجة الالتزام، وتعبّر عن الإيمان والارتباط الروحي والانتماء الهوياتي والتمسك بالعادات.

خاتمة

الأكيد أن التطوع أضى قوة اقتصادية واجتماعية هائلة في عالم اليوم. فقد انضح من خلال هذه الدراسة أن القوى العاملة التطوعية تحتل مرتبة متقدمة إذا ما تم مقارنتها بالقوة العاملة "العادية". ومن منطلق الخدمات والأدوار الكبرى والمحورية التي باتت تضطلع بها الأنشطة التطوعية، فقد تم إيلاؤها أهمية بالغة: على مستوى سياسات الدول الرسمية، وعلى مستوى العمل المدني والأهلي غير الرسمي، وعلى مستوى المنظمات والهيئات الدولية، وبطبيعة الحال ضمن الاهتمام الأكاديمي والبحثي الذي يروم فهم الظاهرة وتفسيرها ورصد تحولاتها واختلافات التي تميز ممارستها من مجتمع لآخر. ضمن هذا الإطار، حاولت الدراسة التصدي لإشكالية التمايز الحاصل في السلوك التطوعي بين دول الشمال المتقدمة والأكثر ثراء، وبين دول الجنوب الفقيرة أو النامية الأقل دخلاً. إشكالية غالباً ما يتم التعبير عنها بـ "الفجوة التطوعية". قدمت الدراسة ثلاثة تفسيرات بمثابة حجج تؤكد نسبية هذه المقولة ومحدوديتها. أولها صعوبة قياس العمل التطوعي بشكل عام، وفي دول الجنوب بشكل خاص. ثانياً، الاختلاف الحاصل بين العمل التطوعي الرسمي الذي يمكن رصده وقياسه وإحصاؤه، وبين العمل التطوعي غير الرسمي. ثالثاً، الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والدينية لدول الجنوب. كل هذه العوامل تحرم العمل التطوعي في الجنوب من الظهور الذي يستحقه، وتضيق فرص للاستفادة منه ومن مساهماته بشكل ناجع ومفيد.

ولا تشكل هذه العوامل وحدها العقبات التي تحول دون بروز العمل التطوعي في دول الجنوب وانتشاره وتحوله إلى قوة مجتمعية ذات مردود اجتماعي واقتصادي كبير، بل ثمة تقييدات

³⁴Einolf, op.cit., p 227.

ومعوقات غير مرتبطة بالنشاط التطوعي وإكراهاته الموضوعية، ولكنها ذات طبيعة سياسية وأمنية وبيروقراطية. ما يزال التطوع في العديد من دول الجنوب غير معزول عن الهواجس الأمنية والاعتبارات السياسية والإيديولوجية، وعن نزعات التوظيف والتحكم والتتبع والتوجيه، ناهيك عن غياب أو محدودية الإطارات والهياكل القانونية المنظمة للعمل التطوعي.

لائحة المصادر والمراجع

-العربية-

كتب

- دي توكفيل، ألكسيس. الديمقراطية في أمريكا: الجزء الأول والثاني. ترجمة: أمين مرسي قنديل، القاهرة: عالم الكتب، 2004.

مراجع إلكترونية

- برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، "الرابط الذي يجمعنا: التطوع وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود"، تقرير حالة التطوع 2018، شوهده في 23 نونبر 2023، الرابط: <https://shorturl.at/lxTU3>

- منظمة العمل الدولية، "دليل قياس العمل التطوعي"، ماي 2021، تاريخ الزيارة 20 نونبر 2023، الرابط الإلكتروني: <https://shorturl.at/jkS46>.

-الإنجليزية-

Books

- Butcher, Jacqueline. Christopher J. Einolf (eds). Perspectives on Volunteering: Voices from the South, Switzerland: Springer, 2017.
- Gabriel Abraham Almond, Sidney Verba. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. New Jersey: Princeton University Press, 1963.
- Putnam, Robert D. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*, New York: Touchstone, 2001.

Chapter in books

- Butcher, Jacqueline. Christopher J. Einolf, "Volunteering: A Complex Social Phenomenon", In *Perspectives on Volunteering: Voices from the South*, Jacqueline Butcher, Christopher J. Einolf (Eds). (Switzerland: Springer, 2017): 3-28.
- Hacker, Elizabeth. " Perceptions of Volunteering and Their Effect on Sustainable Development and Poverty Alleviation in Mozambique, Nepal and Kenya." *Perspectives on Volunteering: Voices from the South*, Jacqueline Butcher, Christopher J. Einolf (Eds), (Switzerland: Springer, 2017): 53-73.
- Halman, Loek. " Volunteering, Democracy, and Democratic Attitudes." In *The Values of Volunteering: Cross-Cultural Perspectives*, Paul Dekker, Loek Halman(Eds). (New York: Springer Science+Business Media, 2003): 179-198.
- Harris, Bernard and others. " History of Associations and Volunteering." In *The Palgrave Handbook of Volunteering, Civic Participation, and Nonprofit Associations Vol 1*, Eds David Horton Smith and others. (New York: Palgrave Macmillan, 2016): 23-58.
- J. Einolf, Christopher and others. "Informal, Unorganized Volunteering." In *The Palgrave Handbook of Volunteering, Civic Participation, and Nonprofit Associations Vol 1*, David Horton Smith and other (Eds). (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2016): 223-241.
- M. Salamon, Lester and others. "Closing the Gap? New Perspectives on Volunteering North and South." In *Perspectives on Volunteering: Voices from the South*, Jacqueline Butcher, Christopher J. Einolf (Eds), (Switzerland: Springer, 2017): 29-51.

Articles

- A. Cnaan Ram and others, "Defining Who is a Volunteer: Conceptual and Empirical Considerations." *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*", N° 09. Vol. 25. Iss. 3, 1996.

Internet

- Charities Aid Foundation, "World Giving Index 2022: A global view of giving trends", 2022, Accessed December 4, 2023, at: <https://shorturl.at/bgxIZ>.
- European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, "Second European Quality of Life Survey Participation in volunteering and unpaid work", 2011, Accessed December 2, 2023, at <https://shorturl.at/gvGPS>.
- Susan Wilkinson-Maposa and Alan Fowler, "The poor philanthropist II: New approaches to sustainable development", African Giving Knowledge Base, 2009, accessed November 20, 2023, at: <https://shorturl.at/dNR56>.
- UN Volunteers, "The Scope and scale of global volunteering: current Estimates and Next Steps", 2018, Accessed December 4, 2023, at: <https://shorturl.at/EQR06>.
- UN Volunteers, "Full Funding Programme: Reporting for 2022", 2022, Accessed November 23, 2023, at: <https://shorturl.at/tyDT5>.
- World Alliance for Citizen Participation, " Bridging the gaps: Citizens, organisations and dissociation: Civil Society Index summary report: 2008-201", CIVICUS, 2011, Accessed November 21, 2023, at: <https://shorturl.at/djAW9>.

الفصل الثاني

العمل التطوعي ورهان تدبير الأزمات والمخاطر

زلزال الحوز وجائحة كورونا 19 نموذجا

Volunteer work and the challenge of managing crises and risks the Al Haouz earthquake and the Corona 19 pandemic as examples

إدريس الدريسي

أستاذ علم الاجتماع،

جامعة ابن زهر، أكادير

تتوخى هذه المساهمة العلمية الوقوف على أهمية العمل التطوعي في حياة الفرد والجماعة، لاسيما لحظات الأزمات والمخاطر التي تظهر بشكل مفاجئ أو مستمر في الزمن، وتكون لها انعكاسات على حياة الناس في مستويات مختلفة، سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، الشيء الذي نتج عنه طرح أسئلة وجودية حول الحياة ومعناها بالأساس. وهو ما تجسد في حدث زلزال الحوز في الثامن من شهر شتنبر سنة 2023 ومن قبله مع جائحة كورونا (كوفيد 19) اللذان عصفا بالعديد من المسلمات واليقينيات المادية واللامادية، التي حسبها الإنسان منذ أمد بعيد على أنها حقيقة مطلقة لا تقبل النقد والمراجعة. مما دفع بممتهني السلطة السياسية إلى إعادة النظر في فلسفة العمل من خلال الارتكاز على المقاربة التشاركية الداعمة لروح المسؤولية الاجتماعية، وخلق ثقافة التدبير الجماعي المنظم والمهني، لكل الوضعيات المجتمعية غير الاعتيادية، تقوية للمناعة الفردية والجماعية، وتحقيقا لقيم التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

كلمات مفتاحية: العمل التطوعي - مجتمع المخاطر - التدبير التشاركي - المسؤولية الاجتماعية.

This scientific contribution seeks to highlight the importance of volunteerwork in the life of the individual and the group, especially moments of crises and risks that appears suddenly or continuously over time, and have repercussions on people's lives at different levels, whether psychologically, socially, or economically, which resulted in Asking existential questions about life and its meaning. This was embodied in the Al Haouz earthquake on September 8, 2023, and before that, with the Corona pandemic (Covid 19), which ravaged many material and immaterial assumptions and certainties, which man had long considered to be an absolute truth that did not accept criticism or review. Which prompted political authority professionals to reconsider the philosophy of work by relying on a participatory approach that supports the spirit of social responsibility, and creating a culture of organized and professional collective management for all unusual societal situations, strengthening individual and collective immunity, and achieving the values of integrated and sustainable human development.

Keywords: volunteerwork - risk society - participatory management - social responsibility.

مقدمة

بالرغم من كون الأزمات التي عرفتها الإنسانية منذ أزمنة قديمة تتسم بالعديد من المخاطر، إلا أنها اليوم في حركية ودينامية غير مسبوقة، عبر أشكال ومظاهر جديدة ومختلفة، لها من الانعكاسات الخطيرة والمدمرة لحياة الناس النفسية والسوسيواقتصادية الشيء الكثير. الأمر الذي دفع بدول العالم في الشمال كما في الجنوب الرفع من مستوى اليقظة وأخذ الحيطة والحذر، عبر الوعي بالمرحلة وإعادة التفكير في طريقة التدبير والتعاطي مع مثل هكذا مخاطر وأزمات، من قبيل توسيع شبكة المساعدة الدولية التي تحكمها علاقات جيوسياسية بين الأمم والشعوب، أو الفعل التدخلي من مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، أو تلك المرتبطة بما بات يسمى بالعمل التطوعي الذي يقوم به الأفراد بشكل أحادي، أو عبر الدخول في مجموعات تنظيمية منظمة بشكل مؤسساتي وفق قانون يحدد هويتها أو العكس.

والناظر في حال ومآل العمل التطوعي - التقليدي أو الخاضع للقانون في صيغته التعاقدية اليوم- بالمغرب في جميع مجالاته الجغرافية والاجتماعية يسجل بما لا يدعُ للشك التراكم الحاصل لدى المغاربة في هذا الفعل، بما هو تعبير عما يسكن الهوية الثقافية للمغاربة من قيم التضامن والتآزر ومد يد العون والمساعدة لمن هم في حاجة معينة، للتخفيف من الصدمات النفسية والاجتماعية والاقتصادية أيضا، كما حدث مع زلزال الحسيمة 2004 – الحوز 2023 مؤخرا. لكن تبقى العديد من المبادرات التي تندرج ضمن مجال العمل التطوعي في كثير من الوضعيات الاجتماعية الخاضعة لمنطق الاجتهاد سواء الفردي أو الجماعي، تفتقد بشكل كبير إلى التنظيم المبني على قواعد وشروط عقلية ونقلية، مما يبخس العمل قيمته ومآلاته التي يمكن الرهان عليها مستقبلا.

والسؤال الأساس في هذه المقالة يتمحور حول ما مدى قدرة العمل التطوعي على الاسهام في تدبير الوضعيات النفسية والسوسيو-اقتصادية الناجمة عن الأزمات والمخاطر التي تعرفها العديد من المناطق الجغرافية بشكل خاص، كزلزال الحوز مؤخرا (الثامن من شتنبر 2023)، أو عام مثل جائحة كورونا العالمي (كوفيد 19)، وذلك من أجل تعزيز وتقوية قدرات الأفراد والمجموعات على روح المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

كما نفترض أن العمل التطوعي التقليدي رغم مكانته الاجتماعية بين الأفراد والجماعات البشرية، إلا أنه أصبح في كثير من أوقات الازمات والمخاطر لا يفي بالغرض المطلوب، الشيء الذي يفرض ضرورة وجود عمل تطوعي أكثر تنظيما ومهنية بما هو الكفيل بتدبير الصدمات النفسية والاجتماعية من جهة وتقوية روح المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

أولاً: العمل التطوعي وتنمية روح المسؤولية الاجتماعية

كثيرة هي الأبحاث والدراسات التي حاولت جاهدة تتبع ورصد نشأة وتطور مفهوم العمل التطوعي من مبناه إلى معناه في تاريخ الإنسانية، مركزة في ذلك على المصادر التاريخية الدينية والثقافية بالأساس، معتبرة إياه نشاطاً اجتماعياً يقوم به الفرد أو الجماعة بشكل منظم أو غير ذلك عن طيب خاطر وبدون إكراه أو إلزام، ودون انتظار عائد ما. وهو ما تم التنصيص عليه في القانون المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي رقم 06.18 خاصة المادة الثانية منه بالقول "يراد بالعمل التطوعي التعاقدي كل نشاط يقوم به شخص ذاتي أو أكثر، خارج أسرته أو دراسته أو وظيفته أو شغله، بشكل طوعي ودون أجر، بموجب عقد مكتوب بينه وبين الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي، بهدف تحقيق منفعة عامة."¹ الهدف هو اشباع الحاجات وحل المشكلات الاجتماعية من أجل كسب رهان المساهمة في التنمية البشرية المستدامة والمندمجة لكل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الشيء الذي يجعل من ممارسيه عبارة عن حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات المتمثلة في البذل والعطاء لإسعاد الآخرين.² وهو ما يجعل العمل التطوعي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند المجموعات البشرية منذ الأزل. لكنه يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، فمن حيث الحجم يقل في فترات الاستقرار والهدوء، ويزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب. ومن حيث الشكل فقد يكون جهداً يدوياً وعقلياً أو مهنياً أو تبرعاً بالمال أو غير ذلك. ومن حيث الاتجاه فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية. ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية.

وللتطوع كما هو معلوم جملة من الفوائد والعوائد، سواء بالنسبة للمجتمع أو المتطوع نفسه، فالمجتمع عبر فعل التطوع يتعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية، من أجل تكميلها وتدعيمها، والرفع من مستوياتها، وتوسيع نطاقها، وإزالة الفوارق الاجتماعية والمجالية عنها، وهو ما يعتبر فرصة سانحة للمواطنين للتدرب على المساهمة في الأعمال، والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم الفردية والجماعية بطريقة ديمقراطية تشاركية، مع تدعيم التكافل الاجتماعي بين الناس. مما يقوي المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع

¹ المادة الثانية من القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 7010، في 25 ذو الحجة 1442 الموافق 15 أغسطس 2021.

² موسى شتوي وآخرون، التطوع والمتطوعين في الوطن العربي، دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوال للطباعة، 2000، ص 20.

الواحد والمتعدد، بما هي قيمة أساسية من قيم المجتمع التي ينبغي تنميتها من خلال التركيز على عناصرها الثلاثة:

- الاهتمام (الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد).

- الفهم (فهم الفرد للجماعة وفهمه للمغزى الاجتماعي).

- المشاركة (اشتراك الفرد مع الآخرين).¹

كما أن المتطوع نفسه يستفيد أيضا من العمل التطوعي، عبر التدريب واستثمار كل الطاقات الكامنة بداخله، مع اكتساب الثقة والشعور بالرضا عن النفس، وإقامة علاقات اجتماعية مفيدة مع الآخرين والمؤسسات، لرسم الخطط واتخاذ القرارات المساعدة على استغلال أوقات الفراغ. وهو ما يقوي تنمية الانتماء للمجتمع.² وفي هذا السياق يمكن استحضار أعمال المدرسة التفاعلية الرمزية التي تظهر كيف تقوم الهوية الشخصية بالتنمية الذاتية إذ يسهم التفاوض المستمر بين الفرد والعالم الخارجي في رسم وإعادة تشكيل تصوره عن نفسه، كما يسهم التفاعل بين الذات والمجتمع في ربط العالمين الشخصي والفردى ببعضهما البعض.³

وبقدر ما للعمل التطوعي من مبادئ ومفاهيم تؤطره نظريا وعمليا داخل حياة الناس، بقدر ما هي خاضعة للتغيير بحسب تغيير المنظومة الثقافية للمجتمعات الإنسانية عموما، وارتباطا بالسياقات والظرفيات التي يمر منها كل مجتمع عرقي، خاصة في لحظات التحولات الناجمة عن ظهور بعض المخاطر البيئية والطبيعية، كالفيضانات والزلازل. فعبثا يكثُر ويتنامى العمل التطوعي والمتطوعين. ولنا في المغرب عبر زلزال الحوز خلال الثامن من شتنبر 2023 الكثير من المشاهد والصور الدالة على الروح الجماعية والمسؤولية الاجتماعية التي أبان عنها المغاربة بدون تمييز يذكر، لا من حيث الجنس أو السن أو الانتماء الاجتماعي الطبقي. ففي إحدى الدراسات التي أنجزها الباحث كير ايت ال سنة 2001 بأستراليا حول "خبرات ومدركات التطوع عند السكان الأصليين والمجتمعات غير الناطقة بالإنجليزية" تم التوصل إلى كون العامل الثقافي يلعب دورا مهما في تقييم التطوع وتصرفات الأفراد حياله، فقيم المجتمع المحلي وأعرافه وهياكله تؤثر على ادراك الأفراد لماهية التطوع وأهميته الاجتماعية، فالأستراليين البيض الناطقين بالإنجليزية قد وضعوا

¹ شروق بنت عبد العزيز الخليف ومحمد بن خليفة إسماعيل، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر - الرياض، 1434هـ / 2013 م، ص 146 - 147

² نادية سعيد، فنون العمل التطوعي، فمن تطوع خيرا فهو خير له، قطر النوري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011، ص 15-16.

³ عبد الغني عماد، الهوية والمعرفة، المجتمع والدين، علم الاجتماع المعرفة: الاتجاهات الجديدة والمقاربات العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت- لبنان، الطبعة الأولى كانون الثاني (يناير) 2017، ص 128.

خطا فاصلا بين حياتهم الشخصية، والنطاق العام لعملهم التطوعي، عكس السكان غير الناطقين بالإنجليزية، فهم مرتبطون بشكل أعمق بمجتمعاتهم التي تأسست على تبادل المنفعة والالتزام المتبادل والروابط الأسرية العميقة التي تولد المسؤولية العامة والاحترام وهي كلها عناصر بانية لمكونات رأس المال الاجتماعي.¹

ثانيا: مجتمع المخاطر واللايقين في الحياة الاجتماعية

أعتقد أن ما يطرحه مجتمع المخاطر والأزمات اليوم من إشكالات وقضايا شائكة ومعقدة في مستويات مختلفة، جعل العديد من السرديات التاريخية وأنماط التفكير والقيم الاجتماعية الفردية والجماعية تتعرض للنقد وطلب المراجعة من جهة، وجعل الحسابات الجيوسياسية والتكهنات المستقبلية على مستوى التحالفات الدولية أكثر هشاشة، ومعها كل التدابير العمومية والاستراتيجيات التنموية لكل دولة ما في مربع المسألة العلمية المنهجية والوظيفية، سعيا لتحقيق سلامة وأمن المجتمع الواحد والمتعدد، على أكثر من نطاق من جهة أخرى.

والباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية مطالب بالتفكير في ما يعيشه الواقع المعاصر من تنامي العديد من الظواهر الطبيعية والبشرية مثل الفيروقات والزلازل، باعتبارها موضوعات قابلة للفهم والتفسير من أجل استيعاب مضامينها وتجلياتها، خاصة ما يرتبط بالمجتمع في تفاعلاته وديناميته، من أجل الاسهام في بناء مجتمع ينعم أفراد ومجموعاته بالأمن في مستوياته العلمية والاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يتطلب القيام بدراسات وأبحاث ميدانية آنية ومستقبلية، في مثل هكذا قضايا يستفيد منها المجتمع والدولة على حد سواء، رغبة في وضع استراتيجيات بديلة لتجاوز الأزمة بما هي فرصة، وانعكاساتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية على بنية المجتمع ووظائفه. علما أن الدولة القوية والمجتمع القوي يخضعان في شروط وجودهما للعقلانية والعلم، لأن الأزمات وكما يقول عالم الاجتماع الفرنسي جاك اتالي Jacques Attali تمنح الفرصة للتعبير عن التضامن وتعزيز تجارب وأشكال تضامنية مختلفة لدى المجتمعات، بما هي

¹ يتأسس مفهوم رأس المال الاجتماعي على عناصر ثلاثة هي الثقة - المعاملة بالمثل - وأنشطة الجماعة: للمزيد من التفصيل أنظر

- F. E. Baum and A. M. Ziersch, *Social Capital*, Journal of Epidemiology and Community Health (1979-), Vol. 57, No. 5 (May, 2003), pp. 320-323

- Chul-joo Lee and Dongyoung Sohn, Mapping the Social Capital Research in Communication: A Bibliometric Analysis, Journalism & Mass Communication Quarterly 1-22, 2015.

تعبير عن الأسس الثقافية والحضارية للمجتمع.¹ وهو ما أعاد إلى الواجهة المعرفية وبقوة سؤال المعنى الخاص بالحقول العلمية المعروفة في تاريخ الفلسفة بالمباحث الكبرى. مبحث الوجود (الأنطولوجي) ومبحث المعرفة (الإبيستيمولوجي) ومبحث القيم (الأكسيولوجي)، وما تتضمنه هذه المجالات البحثية من قضايا واشكالات ترتبط في العمق بالموجود (الإنسان) في وجوده السوسيوتاريخي الفردي أو الجماعي.

وفي خضم الوضع الراهن للواقع الاجتماعي غير المسبوق في التاريخ المعاصر تقريبا، طرح مبدأ اليقين والحقيقة المطلقة في الأشياء المادية وغير المادية الذي كرسه النظام الرأسمالي المعولم، والمنتصر لأنانية القوي، واستهلاكية الثري، ولذة الواجد وموت الفاقد جانبا، ليعلو في مقابل ذلك صوت اللايقين والنسبي الممتد في الزمان والمكان. أي عبر خلخلة مجموعة من اليقينيّات أو البديهيات التي حسبناها عبر الأزمنة التاريخية من المسلمات الوجودية التي لا تقبل الشك في مستواه المنهجي بالمعنى الديكارتي، سواء تلك المرتبطة بالقيم الثقافية أو الأفكار المعرفية أو ذات الصلة بسلم العلاقات الجيوسياسية بين بلدان العالم اليوم، سواء المتقدمة فيما بينها (دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين..)، أو بينها وبين من تعيش حالة التدهور والتقهقر في سلم التنمية والتطور من دول الشمال (المتخلفة). لا سيما وأن الجميع يشترك في العديد من الأزمات مؤخرا مثل فيروس كورونا 19، والزلازل التي ضربت العديد من مناطق العالم، مثل تركيا والمغرب نموذجا، تمت معالجتها بطرق احترازية وقائية معتمدة على التباعد الجسدي والحجر المنزلي بشكل عام، وعبر سياسات اجتماعية علاجية متفاوتة الرؤية والمقاربات، كل حسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة لديه، ونوعية السلطة السياسية في البلاد. مما جعل العقل الجمعي يراجع الكثير من منطلقاته التجريبية وبديهياته الوضعية الحديثة، ويبحث عن كل الاجابات المطمئنة في رصيده التاريخي القيمي، الذي يضمن لأفراد المجتمع الواحد استمرارية الوجود، والاحساس بقيمته البسيطة والمريحة، مثل العمل التطوعي وما يوفره من خصال التضامن والتكافل الاجتماعيين، دون نسيان الانشغال بسؤال الموت والمصير الذي يدفع -وكما يقول إدغار موران- الإنسان إلى المساءلة والسؤال عن أسرار وجوده ومصيره وعن الحياة والكون.² وهو ما تفتقر إليه العلوم الأوروبية الحديثة (أسئلة ترتبط بمسائل معنى الوجود البشري أو غياب هذا المعنى) حسب وصف إدموند هوسرل في كتابه أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجيا

¹ منذر الطمعي، أزمة كورونا والاعتراف، نحوى إعادة تشكيل التنظيم المجتمعي، ضمن مؤلف جماعي، المدينة في زمن كورونا، تحديات التنظيم واشكالات الفعل الاجتماعي، تنسيق إبراهيم لابي وزهير البحيري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، مطبعة الرباط نت، الطبعة الأولى 2022، ص 50.

² إدغار موران، النهج إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة هناء صبيحي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط 1، 2009، ص 61.

الترنسندننتالية.¹ لأن المعنى وحسب جاك إلول Jacques Ellul يوجد في الإنسان فطرة وبالأصالة فيما هو روحي، ولا يمكن أن يوجد في التقنية الصارمة والدقيقة التي لا يعنينا مطلقا معنى الحياة.² وفي ظل هذا اللايقين في الحياة الاجتماعية الناتج عن تنامي المخاطر الممتدة في الزمان والمكان، يمكن القول أننا أمام إعادة تشكيل علاقة الأنا بالآخر، أي الانتقال من الأنا الفردية الموغلة في ذاتيتها، إلى نحن الجماعية، الباحثة في جسور التواصل والتفاعل. وهي مسألة رهينة بالخروج من عالم التيه المعرفي والسلوكي نحو بناء نسق مجتمعي جديد، يؤسس لحياة فردية وجماعية، قوامها التعايش المشترك والقيم الانسانية النبيلة، التي تعطي للوجود الانساني معنى.³ أو ما عبر عنه أرتورشوبنهاور⁴ "عش واترك غيرك يعيش". وذلك من خلال صيانة النعم الذاتية التي تدل بحضورها على توافر أسباب وموجبات السعادة، والتي تشمل الطبع النبيل، والعقل الراجح، والمزاج الرائق، والنفوس المرحية، والجسم السليم. والتي من أوجب الواجبات علينا صيانتها وتنميتها بدل الجري وراء النعم الخارجية ومظاهر الترف والأبهة.⁵

وبالعودة إلى فترة أزمة فيروس كورونا 19 نجد أن الوضع الاجتماعي قد زاد تدهورا، وكبرت معه فجوة الفوارق الاجتماعية والمجالية بين القرى والمدن، لكونها مطبوعة أصلا باللاعدالة من حيث المرافق الصحية والخدمات الاجتماعية، حيث فقد العديد من المواطنين وظائفهم المهنية وعملهم اليومي، سواء الخاضع للمساطر التنظيمية أو تلك المندرجة ضمن الأنشطة غير المهيكلية، مثل الباعة المتجولين أو المشتغلين داخل الحقول الفلاحية وغيرها من الأنشطة التي تمارسها فئة عريضة من أفراد المجتمع، والتي كانت لها انعكاسات خطيرة وصعبة على روابطهم الاجتماعية وضمان حقهم في الأمن الغذائي، إذ يقدر الوضع حسب بحث أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2020 بعنوان "تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر" أن حوالي ثلث الأسر تقريبا، أي ما معدله 34% من ساكنة المجتمع المغربي أصبحت لا تتوفر على أي مصدر للدخل بعد توقف أنشطتها.⁶ الشيء الذي انعكس على حياتهم الاجتماعية وعلاقاتهم

¹ إدموند هوسرل، أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجياالترنسندننتالية، ترجمة إسماعيل المصدق، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، تموز (يوليو) 2008.

² جاك إلول، خدعة التكنولوجيا، ترجمة فاطمة نصر، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2004، ص 167.

³ حمزة بومليك، فيروس كورونا من الأنا إلى نحن، ضمن مؤلف جماعي، " الجوانح في الأزمة المعاصرة رؤية دينية وفلسفية، تنسيق عبد العالي المتقي وعبد الله هداري، مركز أفكار للدراسات والأبحاث، دار العرفان للنشر والتوزيع، مطبعة قرطبة حي السلام - أكادير، الطبعة الأولى، 2020، ص 101.

⁴ أرتورشوبنهاور، فن العيش الحكيم، ترجمة عبد الله زارو، منشورات ضفاف، ط 1، 2018، ص 277.

⁵ نفس المرجع، ص 30.

⁶ المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، ابريل 2020.

الإنسانية، فدخلوا في صراعات مع ذواتهم ومحيطهم العائلي، فتضاربت بذلك الأفعال والسلوكات الثقافية والرمزية والمادية، من حيث تدبير المرحلة الراهنة على مستوى اقتناء الأدوية أو السلع الخاصة بالتغذية، ليس فقط عند المغاربة وإنما لدى دول عديدة من العالم، لا سيما المدن التي تبنى فيها العلاقات على الفردانية والمصلحة الخاصة، رغم ظهور بعض أشكال التعاون والتضامن التعاقدية، مقارنة بالمجالات القروية التي يسود فيها التضامن والتكافل بشكل دائم وطبيعي تقريبا، مع وجود تحولات في العقود الأخيرة من الزمن، بسبب العولمة ومشتقاتها المدمرة لكل القيم المجتمعية. لأن المدينة، وكما يعبر عن ذلك روبرت بارك تعتبر مختبرا اجتماعيا بامتياز، إلى جانب كونها فضاء للتقدم والرخاء والحرية والعيش النموذجي من جهة، ومسرح للمعدلات المرتفعة في مظاهر الجريمة والانحراف وسوء التنظيم الاجتماعي من جهة أخرى. فهي عبارة عن فسيفساء اجتماعية فيها السالب والموجب، حيث الحرمان النسبي هو المسؤول عن كل أشكال العنف، أي " كلما ازدادت شدة الحرمان النسبي ونطاقه ازداد حجم العنف الجماعي المتوقع"¹. وبالتالي ظهور حركات احتجاجية منظمة وغير منظمة، وهذا ما خلص إليه كل من ريمون بودون Raymond Boudon وفرانسوا بوريكو François Bourricot على أن الحركات الاجتماعية ذات النفس الاحتجاجي تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة.² ففي ظل شروط سياسية واقتصادية تتضاءل فيها فرص العدالة الاجتماعية والمجالية، وتتفشى فيها في المقابل مظاهر الفقر والتهيش والاقصاء على أكثر من مستوى، يغدو اندلاع الحركات الاحتجاجية أمرا شبه طبيعي، إذ أن معظم الحركات الاجتماعية، وكما يؤكد سمير أمين تندلع في مواجهة حكم قاس أو إفقار عام.³ أو ما أسماه فرانسوا دوبي باللاتكافؤ الاجتماعي الناتج عن تفشي الفساد في العديد من المؤسسات والسلط، وسيادة اقتصاد الريع، والتركيز الإداري، مع سوء التدبير للسياسات العمومية والاجتماعية، والتهريب الضريبي، وغياب ربط المسؤولية والمحاسبة. مما يجعل من تحقيق السلم والتماسك الاجتماعيين داخل بنيات المجتمع والدولة مسألة تحفها العديد من المعوقات والمخاطر. وهو ما نبه إليه العديد من الباحثين في مجالات معرفية مختلفة محلية ودولية، وعلى رأسهم السوسيولوجي روبرت مونتاني Robert Montagne في كتابه "ثورة في المغرب Révolution au Maroc الصادر 1953 متحدنا عن التحديات الموجودة أمام الدولة، والمتمثلة في

¹ عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية أسئلة الثابت والمتغير، منشورات مقاربات للنشر والصناعة الثقافية- فاس، الطبعة 2017، ص 59.

² مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 302.

³ عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 65.

⁴ Montagne Robert ; Révolution au Maroc, Editions France Empire, 1953.

: أزمة البروليتاريا الحضرية، أزمة الشباب، أزمة الدولة. بالإضافة إلى ما تضمنه التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2017 بالقول "... ذلك أن اطراد الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية في بعض المناطق خلال الفترة الأخيرة، يفيد أن الفقر والبطالة في صفوف الشباب والفوارق الاجتماعية أصبحت تتجاوز الحدود المقبولة. ومن ثمة يتعين العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والمساءلة والحكامة الجيدة ومحاربة الفساد، وكل أشكال الشطط السلطوي، بالموازاة مع القيام بتدخل عميق من أجل معالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المسجلة".¹ وما الآثار السوسيواقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا، سواء في الوقت الراهن، أو ما يمكن أن يتجلى في السنوات المقبلة، إلا تعبير عن وقود لظهور حركات احتجاجية واجتماعية معبرة عما تعيشه من فقر واقصاء اجتماعي، ناتج بالأساس عن غياب عدالة اجتماعية ومجالية منصفة. وهو ما جاء في تقرير المنظمة العالمية أوكسفام OXFAM الصادر سنة 2019 في إشارته إلى أن شبكة الأمان لدى الأسر التي توجد مباشرة فوق عتبة الفقر لا تؤهلها لمواجهة أي صدمة اقتصادية أو اجتماعية ناتجة عن أزمة معينة.²

ثالثا: تدبير الأزمات الاجتماعية والحاجة إلى عمل تطوعي منظم ومهي

معلوم أن لفظ التدبير ارتبط بداية ظهوره بعالم المكافحة والتصنيع لينتقل بعدها إلى مجالات مؤسساتية واسعة النطاق في المجتمع، كالأسرة والمدرسة والجمعية والحزب، وكل التنظيمات الاجتماعية في الدولة الموكل لها مهمة الإسهام في تسيير وتدبير قضايا المجتمع الشائكة البسيطة أحيانا والمعقدة في كثير من الأوقات، مثل حالة وضعية الأزمات الاجتماعية الناجمة عن أسباب بيئية طبيعية أو بشرية وما قد يترتب عنها من مخاطر سلبية لسلامة المجتمع في جوهر وجوده الفردي والجماعي. وهو ما يقتضي بدون شك من الهيئات السياسية والمدنية المباشرة وغير المباشرة في عمليات التدخل الارتكاز على فلسفة التشارك والمشاركة لكل القوى الفاعلة في المجتمع، من فاعلين سياسيين واقتصاديين ومدنيين واجتماعيين، لأن في العمل مع عوض العمل من أجل اهتمام وتهمم جماعي بما يجري في الواقع، والقدرة على التصدي لكل ما قد يهدد المجتمع في كينونة وجوده وتواجده. أي أن الأمر وكما أكد على ذلك هابرماس يقتضي الارتكاز إلى الفعل العقلاني³، سواء العقلانية التواصلية التي تهتم المسائل ذات الطابع العملي أو الأخلاقي السياسي،

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، 2017، ص 119.

² OXFAM, Rapport. Maroc égalitaire une taxation juste, 2019.

³ يمكن التميز مع هابرماس بين أربعة أنواع للفعل العقلاني: الفعل الغائي L'agir téléologique المحدد بأهداف ويمكن أن يتوسع ليشمل نموذج الفعل الاستراتيجي الذي يقوم الفاعل من خلاله باختيار وحساب الوسائل والغايات من وجهة نظر المنفعة القصوى أو المنتظر تحقيقها. والفعل المضبوط بواسطة معايير L'agir régulé par des normes وهو يفترض علاقة بين الفاعل والعالم الموضوعي والعالم

المرتبطة بالعالم المعيش¹ Le monde vécu أو العقلانية الأدائية المرتبطة بالنسق. هذا الأخير الذي يصير أصحاب سوسيولوجيا النسق على أهميته وقدرته الذاتية على التنظيم، مثل السوسيولوجي الألماني نيكلاس لومان² Niklas Luhmann، الذي يهتم بتمايز الأنساق، عكس سوسيولوجيا الفعل مع فيبر وتالكوتارسونز، التي تولي أهمية قصوى للفعل على حساب النسق. الشيء الذي دفع بهابرماس إلى المزاوجة بين نظرية الفعل ونظرية النسق.³ وهنا تكمن أهمية تنظيم ومهنة العمل التطوعي، وجعله يتأسس على مبادئ التدبير التشاركي كمقاربة منهجية عملية في التعاطي مع كل قضايا المجتمعية، سواء الطبيعية العادية أو الفجائية الاستثنائية كالزلازل والفيروسات مثلاً. انطلاقاً من القواعد الأربع للتدبير التشاركي كما حددها الباحث الأمريكي Rensis Likert: التواصل – التفويض- سلامة القرار – الالتحام. من أجل تجاوز هيمنة الأفعال اللامنطقية في السياسات العمومية والاجتماعية، على حساب الأفعال المنطقية بتعبير السوسيولوجي الإيطالي فلريدو باريتو Vilfredo Pareto،⁴ أو ما عبر عنه الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس بغياب الفعل الاستراتيجي التواصل في مقابل طغيان الفعل الأدائي (العقل التواصل مقابل العقل الأدائي).⁵ حيث أن الارتجالية وعدم التخطيط الاستراتيجي التشاركي هو الذي يطغى على كثير من

الاجتماعي وهو ما يقتضي حدوث اتفاق بين أفراد المجتمع حول المعايير التي تحدد سلوكياتهم داخل المجتمع. والفعل الدرامي L'agir dramaturgique يلجأ الفاعل بالضرورة إلى عالمه الذاتي الخاص. حيث معيار الحكم على الفعل هنا هو الصدق (الافصاح عن النوايا الحميمة للفاعل سواء افكار او عواطف). الفعل التواصل L'agir communicationnel يرتبط بأحد أنواع الفعل الثلاثة وينسق بين أفعال مختلف الفاعلين الذي يبحثون عن الاتفاق باستعمال اللغة باعتبارها وسيط للتفاهم البيئي. أنظر عادل البلواني، النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، أفريقيا الشرق، 2014، ص ص 47-50.

¹ العالم المعيش الذي أتى به الفيلسوف إدموند هوسرليعتبره يورغن هابرماس ك " مكان متعالٍ حيث يلتقي المتكلم والمستمع، حيث يمكنهم الادعاء بصفة متبادلة بأن ما يتلفظون به يتصادف مع العلم (الموضوعي، الاجتماعي، والذاتي)، وحيث يمكنهم انتقاد ادعاءاتهم بالصلاحية وكذلك حلهم لخلافاتهم وتطلعهم إلى تحقيق اتفاق". يعتبر بمثابة الخلفية التي توجه الفاعلين وتعطيهم امكانية الفعل الايجابي في مواجهة هيمنة منطق النسق. ولهذا يؤكد بأن " العالم المعيش يبقى هو النسق الفرعي الذي من خلاله يتم تعريف حالة النسق الاجتماعي في مجموعه، لذلك فإن هناك حاجة ماسة لانغماس الميكانيزمات النسقية داخل العالم المعيش – مما يوجب تأسيسها". أنظر: عادل البلواني، النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، أفريقيا الشرق، 2014، ص ص 57-58.

² Luhmann Niklas; Politique et complexité, les contributions de la théorie générale des systèmes, Essais choisis, traduits de l'allemand et présentés par Jacob Schmutz, Cerf, Paris, 1999, p 53.

³ Habermas Jürgen; Théorie de l'agir communicationnel, trad.J.M ferry (tome 2), paris, fayard, 1987.

⁴ تيماشيف نيقولا، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، الطبعة الرابعة، دار المعارف مصر، 1977، ص ص 242-246.

⁵ يمكن التميز مع هابرماس بين أربعة أنواع للفعل العقلاني: الفعل الغائي L'agir téléologique المحدد بأهداف ويمكن أن يتوسع ليشمل نموذج الفعل الاستراتيجي الذي يقوم الفاعل من خلاله باختيار وحساب الوسائل والغايات من وجهة نظر المنفعة القصوى أو المنتظر تحقيقها. والفعل المضبوط بواسطة معايير L'agir régulé par des normes وهو يفترض علاقة بين الفاعل والعالم الموضوعي والعالم الاجتماعي وهو ما يقتضي حدوث اتفاق بين أفراد المجتمع حول المعايير التي تحدد سلوكياتهم داخل المجتمع. والفعل الدرامي L'agir dramaturgique يلجأ الفاعل بالضرورة إلى عالمه الذاتي الخاص. حيث معيار الحكم على الفعل هنا هو الصدق (الافصاح عن النوايا

البرامج والمخططات التنموية، وهو ما تقر به الخطب الرسمية للملك في أكثر من مناسبة،¹ ومعها التقارير الوطنية والدولية. لاسيما في ظل الأزمات والمخاطر المحدقة التي تجعلنا نسمي المجتمعات بـ "مجتمعات المخاطر"، التي تحدث عنها عالم الاجتماع الألماني أولريخ بيك UlrikBeck في أكثر من مؤلف.² مما يعني وجوب عملية تفكير تشاركي مندمج لكل الفئات المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق السلم الاجتماعي والعدالة المجالية والتوزيع العادل والمنصف للثروة والسلطة. وهو أمر يقتضي جملة من الإجراءات العملية نجد أبرزها في التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2017، والمتمثلة في:

- ضرورة تعزيز مبدأ الحكامة من أجل استعادة ثقة المواطن في قدرة المؤسسات والسياسات العمومية في الحد من الفوارق السوسيو مجالية.
- إعطاء نفس جديد لارتقاء الاجتماعي عن طريق تعليم حديث ذي جودة ومتاح للجميع.
- بناء منظومة أكثر انصافا وتضامنا لإعادة التوزيع والحماية الاجتماعية.
- المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- تقليص الفوارق المجالية عبر تحسين الحكامة والديمقراطية التشاركية وتعزيز مبدأ التضامن المجالي.
- تعزيز قدرات المنظومة الإحصائية الوطنية والجهوية في مجال تقييم الفوارق على مستوى الدخل والثروة.

خاتمة

على سبيل القول لا الفصل المعرفي، يبقى الحديث عن مركزية العمل التطوعي في حياة الفرد والجماعة ذا أهمية كبرى، بدوافع متعددة نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية حضارية، سواء في الزمن الطبيعي العادي للعالم المعيش، أو في لحظات النكبات والنكسات الاجتماعية والاقتصادية، التي يكون فيها الطلب على العمل التطوعي والرفع من ثقافته مسألة جد مهمة، مثل ما

الجمعية للفاعل سواء افكار او عواطف). الفعل التواصل L'agir communicationnel يرتبط بأحد انواع الفعل الثلاثة وينسق بين أفعال مختلف الفاعلين الذي يبحثون عن اتفاق باستعمال اللغة باعتبارها وسيط للتفاهم البيئي. أنظر عادل البلواني، النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، أفريقيا الشرق، 2014، ص ص 47- 50.

¹ في خطاب العرش لسنة 2019 يقر الملك بالفشل التنموي، ويقول " إن النموذج التنموي الحالي أبان خلال السنوات الأخيرة عن عدم قدرته على تلبية الحاجيات المتزايدة لفئة من المواطنين، وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية وهو ما دفعنا للدعوة إلى مراجعته وتحسينه".

² أولريخ بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقودة، ترجمة علا عادل، واخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2013.

شهده العالم من كوارث وازمات، كانتشار فيروس كورونا ومعه بعض الأحداث المحلية هنا وهناك كزلزال منطقة الحوز بالمغرب.

والواقع الراهن لوضعية العمل التطوعي بالمغرب، رغم حضوره الوازن والمتميز في مجالات الحياة نموذج مساعدة منكوبي زلزال الثامن من شتنبر 2023، وما أبان عنه المغاربة من تفان في تقديم يد العون والتعبير عن قيم التضامن والتماسك الاجتماعيين وغيرهما من السمات والخصال الحميدة المستمدة من الهوية الثقافية للمجتمع ككل، إلا أنه يحتاج في منظورنا الشخصي إلى المزيد من المؤسسة على مستوى التنظيم، حتى يكون له مخرجات حقيقية على بنية ونسق المجتمع، والسير في ركاب التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

لائحة المراجع

باللغة العربية

- إدغار موران، النهج إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة هناء صبيحي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط 1، 2009.

- إدموند هوسرل، أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجيا الترنسندنتالية، ترجمة إسماعيل المصدق، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، تموز (يوليو) 2008.

- آرتور شوبنهاور، فن العيش الحكيم، ترجمة عبد الله زارو، منشورات ضفاف، ط 1، 2018.

- أولريخ بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقودة، ترجمة علا عادل، واخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2013.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، 2017.

- تيماشيف نيقولا، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، الطبعة الرابعة، دار المعارف مصر، 1977.

- جاك الول، خدعة التكنولوجيا، ترجمة فاطمة نصر، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2004.

- حمزة بومليك، فيروس كورونا من الآن إلى النحن، ضمن مؤلف جماعي، "الجوائح في الأزمنة المعاصرة رؤية دينية وفلسفية، تنسيق عبد العالي المتقي وعبد الله هداري، مركز أفكار للدراسات والأبحاث، دار العرفان للنشر والتوزيع، مطبعة قرطبة حي السلام - أكادير، الطبعة الأولى، 2020.

- شروق بنت عبد العزيز الخليف ومحمد بن خليفة إسماعيل، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر - الرياض، 1434هـ / 2013 م.
- عادل البلواني، النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، أفريقيا الشرق، 2014.
- عادل البلواني، النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، أفريقيا الشرق، 2014.
- عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية أسئلة الثابت والمتغير، منشورات مقاربات للنشر والصناعة الثقافية- فاس، الطبعة 2017.
- عبد الغني عماد، الهوية والمعرفة، المجتمع والدين، علم الاجتماع المعرفة: الاتجاهات الجديدة والمقاربات العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت- لبنان، الطبعة الأولى كانون الثاني (يناير) 2017.
- مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
- المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، ابريل 2020.
- منذر الطمني، أزمة كورونا والاعتراف، نحوى إعادة تشكّل التنظيم المجتمعي، ضمن مؤلف جماعي، المدينة في زمن كورونا، تحديات التنظيم واشكالات الفعل الاجتماعي، تنسيق إبراهيم لابي وزهير البحيري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، مطبعة الرباط نت، الطبعة الأولى 2022.

- موسى شتوي وآخرون، التطوع والمتطوعين في الوطن العربي، دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوال للطباعة، 2000.

- نادية سعيد، فنون العمل التطوعي، فمن تطوع خيرا فهو خير له، قطر النبوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011.

مراجع باللغة الأجنبية

- Chul-joo Lee and Dongyoung Sohn, Mapping the Social Capital Research in Communication: A Bibliometric Analysis, Journalism & Mass Communication Quarterly 1-22, 2015.

- F. E. Baum and A. M. Ziersch, Social Capital, Journal of Epidemiology and Community Health (1979-), Vol. 57, No. 5 (May, 2003), pp. 320-323

- Habermas Jürgen ; Théorie de l'agir communicationnel, trad. J.M. Ferry (tome 2), Paris, Fayard, 1987.

- Luhmann Niklas ; Politique et complexité, les contributions de la théorie générale des systèmes, Essais choisis, traduits de l'allemand et présentés par Jacob Schmutz, Cerf, Paris, 1999.

- Montagne Robert ; Révolution au Maroc, Editions France Empire, 1953.

- OXFAM, Rapport. Maroc égalitaire une taxation juste, 2019

الفصل الثالث

العمل التطوعي مقصد عمراني دراسة تأصيلية تحليلية

Voluntary work aim of urbanization fundamental analytical study

إبتسام الوالي¹

ينضوي العمل التطوعي تحت راية مقاصد القرآن العظمى، وهو ركن من أركان البناء العمراني للأمة، وقيمة اجتماعية يعززها الإيمان الصحيح باعتباره المنطلق، وتحفزه الأخلاق والقيم النبيلة باعتبارها الوسيلة، ويرجى منه عمران واستخلاف يبني الحضارة المادية والمعنوية بوصفها غاية الوجود الإنساني.

وهذا البحث عبارة عن دراسة تأصيلية تحليلية؛ تأصيلية لمفهوم العمل التطوعي ومقصد العمران، وتحليلية للنصوص الشرعية والمعطيات العلمية التي وظفتها في الموضوع؛ من أجل استخلاص العلاقة التكاملية بين مقصد حفظ العمران ومقصد حفظ العمل التطوعي. كما استهدفت الدراسة البحث عن الوظائف التي يقوم بها العمل الطوعي في بناء العمران الذاتي، والعمران المجتمعي.

كلمات مفتاحية: العمل التطوعي، مقصد العمران، حفظ العمل التطوعي.

Voluntary work falls under the banner of the great aims of the Qur'an; it is one of the pillars of the urban construction of the Ummah (Islamic nation), a social value reinforced by true faith as the starting point, motivated by morals and noble values as the means, and the aim behind it is urbanization and succession that build material and moral civilization being the purpose of human existence.

This research is a fundamental analytical study: fundamental to the concept of voluntary work and the aim of urbanization; and analytical to the Islamic Shariah texts (Quran and Hadith) and scientific data that I employed in the subject, in order to extract the complementary relationship between the purpose of preserving urbanization and the purpose of preserving voluntary work. The study also aims at investigating for the functions that volunteer work performs in building personal and human urbanism.

Keywords: Voluntary work, aim of urbanization, the purpose of preserving urbanization.

¹ طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية أصول الدين- تطوان/ المغرب.

مقدمة

اعتنى القرآن الكريم بمقومات الحياة الإنسانية عقيدة وأخلاقاً وفكراً وسلوكاً، ورسم بين ثنايا سوره وآياته منهجاً قويمياً لبناء مجتمع عمراني يستأنف البناء الحضاري للأمة الإسلامية، فجاء جامعا لصفات وخصائص ومقاصد أهله دستوراً للبشرية، صالحاً للتطبيق في كل زمان ومكان، وضابطاً للتصرفات الناس وسلوكاتهم في مختلف نشاطاتهم الحياتية؛ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، بما يحقق المصلحة العامة والخاصة للأمة الإسلامية وفق قواعد وأحكام ومبادئ ثابتة وواقعية.

وينضوي العمل التطوعي تحت راية مقاصد القرآن العظمى، التي قررها العلماء في ثلاثة وهي: التوحيد والتركيب وبناء العمران. والتطوع قيمة اجتماعية يعززها الإيمان الصحيح باعتباره المنطلق، وتحفزه الأخلاق والقيم النبيلة باعتبارها الوسيلة، ويرجى منه عمران واستخلاف بيني الحضارة المادية والمعنوية بوصفها غاية الوجود الإنساني.

والأصل في التطوع هو إظهار مشاعر التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع أكثر من أنه حصول نفع مادي محض، والفعل الذي يخرج دون إجبار ولا إلزام من سلطة خارجية إنما هو فعل تطوعي إرادي سام، يراد به مؤازرة الآخرين والانخراط في خلق روح التعاون والتضامن بين الناس كافة، وللتطوع آثار عظيمة نفعها يتعدى الصلاح الديني إلى الصلاح الأخروي.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة الموسومة بـ "العمل التطوعي مقصد عمراني: دراسة تأصيلية تحليلية" التي تندرج تحت محور من محاور المؤتمر الدولي الأول حول العمل التطوعي، الذي ينظمه كل من مركز "مختبر القانون والسياسات العمومية"، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد الملك السعدي بطنجة، ومركز "تكامل للدراسات والأبحاث"، وبدعم من مؤسسة "هانس زايدل"، والذي ينعقد بمناسبة اليوم العالمي للتطوع، في موضوع: "دور العمل التطوعي في بناء المجتمعات المعاصرة" بتاريخ 07-08 فبراير 2024م.

والموضوع عبارة عن دراسة تأصيلية تحليلية؛ حيث أقصد بالدراسة التأصيلية؛ التأصيل الشرعي للعمل التطوعي والمقصد العمراني القرآني للكشف عن العلاقة بينهما، أما الدراسة التحليلية فأقصد بها تحليل المعطيات العلمية التي وظفتها في الموضوع للخروج بنتائج يصح البناء عليها.

وعليه؛ فإن الموضوع يعالج إشكالا مهما، مفاده: ما مدى نسبة العمل التطوعي إلى المقصد العمراني القرآني؟ وعن هذا الإشكال تتفرع مجموعة من الأسئلة تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة عنها؛ وهي:

- ما موقع العمل التطوعي داخل المنظومة المقاصدية للقرآن الكريم؟
 - ما هي الأحكام التكليفية المنوطة بالعمل التطوعي؟
 - كيف يسهم العمل التطوعي في بناء الصرح العمراني الإسلامي انطلاقا من فهم العلاقة النَّسَبِيَّة بينهما؟
 - ما هي الوظائف التي يقوم بها العمل التطوعي في بناء العمران الإسلامي المنشود؟
- أهداف البحث**

- ويسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:
- الكشف عن أهمية التطوع في المنظومة المقاصدية للقرآن الكريم؛
 - إبراز العلاقة بين بناء العمران والعمل التطوعي؛
 - استخلاص الحكم الشرعي للعمل التطوعي؛
 - الإسهام العلمي في البحث عن الوظائف الإنسانية والاجتماعية للعمل التطوعي بناء الصرح العمراني.

فرضيات البحث

- وينطلق البحث من مجموعة فرضيات، أهمها:
- يعد الفهم والتدبر الصحيح لكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ المنطلق الفعلي للنهوض بالحضارة الإسلامية.
 - يكتسب العمل التطوعي شرعيته من مجموع الآيات والأحاديث النبوية الشريفة.
 - يشكل العمل التطوعي ركيزة مهمة في حفظ مقصد بناء العمران.
 - للعمل التطوعي وظائف عمرانية تؤصلها نصوص شرعية وتؤيدها شواهد حسية من الواقع.

أهمية البحث

وتظهر أهمية البحثمن أهمية العمل التطوعي نفسه، بوصفه فعلا اجتماعيا يقدم خدمات إنسانية كبيرة من خلال تعزيز التواصل بالآخرين والشعور بأرزائهم، وتأتي أهمية البحث كذلك من أهمية مقصد بناء العمران، باعتباره مقصدا قرآنيا دعت إلى إقامته آيات وأحاديث جمة.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع توظيف المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي؛ بحيث تكون الخطوة الأولى في الدراسة هي الانطلاق من مسلمة عامة وهي: أن "العمل التطوعي مقصد عمراني قرآني"، والخطوة الثانية مدارها على تحديد المعلومات الخادمة لهذه المسلمة وتجزئتها وفق عناصر خطة البحث، ثم العمل على تحليل هذه المعطيات للتأكد من صحة القاعدة المنطلق منها.

خطة البحث

للإجابة عن الإشكالات السابقة وتحقيق الأهداف المرجوة وضعت خطة علمية تشكلت من مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ ففي المبحث الأول تناولت مركزية العمل التطوعي داخل المنظومة المقاصدية، وفيه مطلبان: الأول في التأصيل الشرعي للعمل التطوعي، والثاني في بيان الحكم التكليفي للعمل التطوعي، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه حفظ العمل التطوعي باعتباره مقصدا عمرانيا قرآنيا، وفيه مطلبان؛ الأول في نسبة العمل التطوعي إلى المقصد العمراني، والثاني في بيان الوظائف التي يقوم بها العمل التطوعي في تشييد العمران الإسلامي.

المبحث الأول: مركزية الأعمال التطوعية داخل المنظومة المقاصدية القرآنية

يتميز الخطاب القرآني بتكامل مكوناته وموضوعاته، التي تشكل منظومة قيمية يؤصل لها التوحيد، الذي يعتبر المقصد الأول للوجود الإنساني؛ فهو الأصل الذي ينبثق منه مقصدان آخران هما: التزكية والعمران، فهذا الثلاثي الذهبي (التوحيد، التزكية، العمران) يشكل منظومة مقاصدية عليا لموضوعات القرآن الكريم.

وتعني مقاصد القرآن: المحاور والقضايا الأساسية التي دارت عليها سور وآيات القرآن الكريم¹، ونستشف من هذا الحد المختصر لمقاصد القرآن، أن كل الأمور التي تحقق مصالح للعباد هي من مقاصد القرآن الكريم؛ لذلك يمكن القول؛ إن حفظ العمل التطوعي والحث على تعميمه

¹ مقاصد القرآن هي: "الغايات التي أنزل القرآن لأجلها تحقيقا لمصالح العباد". عبد الكريم حامدي، مقاصد القرآن من تشريع الأحكام، ط1، (بيروت: دار ابن حزم، 2008)، ص29.

داخل المجتمع هو مقصد قرآني عظيم، يحقق مصلحة للناس في إطار التيسير على المعسر والتخفيف على المثقل، فمقصد الفعل التطوعي يتكامل ويتفاعل مع مقصد الخلافة والعمران، وهو الذي ينقل العقيدة الصحيحة والأخلاق الرفيعة إلى واقع الناس.

المطلب الأول: التأصيل الشرعي للعمل التطوعي

الفرع الأول: شرعية العمل التطوعين القرآن الكريم

يكتسب العمل التطوعي شرعيته من النصوص الشرعية الثابتة في الكتاب والسنة، ومن تجلياته في المنظومة الإسلامية الترويج فيه بأساليب متعددة وبصور شتى، سواء تعلق الأمر بالآيات القرآنية أو بالأحاديث النبوية التي اتخذت في مجملها صورة التجسيد على أرض الواقع في السيرة النبوية الشريفة، وقد ورد فعل "تطوع" في القرآن الكريم في مواضع متفرقة، منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْأَيْدِ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 157)، وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُمْ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 183).

يقول ابن عاشور في تفسيره للآية ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ "والمقصد من هذا التذييل الإتيان بحكم كلي في أفعال الخيرات كلها من فرائض ونوافل أو نوافل فقط، فليس المقصود من "خيرا" خصوص السعي لأن "خيرا" نكرة في سياق الشرط فهي عامة، ولهذا عطفت الجملة بالواو دون الفاء لئلا يكون الخير قاصرا على الطواف بين الصفا والمروة"¹؛ ما يعني أن كل عمل يقوم به المسلم يقصد به جلب المنفعة للآخرين أو درء المفسدة عنهم دون أن ينتظر منهم مقابلا ماديا، يدخل في زمرة الآية "ومن تطوع خيرا"؛ فحكم الآية العموم لا الخصوص.

وذكر القرآن الكريم مصطلح التطوع بصيغة اسم فاعله في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة: 80)، "والمطوعين أصله المتطوعين، أدغمت التاء في الطاء لقرب مخرجيهما"²، يقول رشيد رضا: "أي: أولئك هم الذين يلمزون المتطوعين من المؤمنين ويعيبونهم في أمر الصدقات التي هي أظهر آيات الإيمان"³، فلما كان التطوع سمة بارزة للمؤمنين الصادقين،

¹ الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، (نونس: الدار التونسية للنشر، 1984م)، 64/2.

² المرجع نفسه، 275/10.

³ رشيد رضا، تفسير المنار، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م)، 485/10.

دافع الحق تبارك وتعالى عنهم، وحاجج الذين يلمزونهم، وتوعدهم بالعذاب الأليم، نظير سخريتهم من المتطوعين المؤمنين.

إن الآيات التي دعا فيها الحق تبارك وتعالى الإنسان إلى فعل الخيرات كثيرة جداً، إلى درجة القطع بأنها مقصد عمراني قرآني؛ فالتعاون والتضامن بين الناس هو الذي يقيم التوازن الاجتماعي الذي يعمر الأرض ويحقق الاستخلاف الصحيح للإنسان، وأذكر على سبيل التمثيل لا الحصر الآيات التي تحث على العمل التطوعي: قال تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: 75)، فالآية الكريمة صريحة في ربط الفلاح كله -دنيوياً كان أو أخروياً- بفعل الخير، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة: 109)، فهذا تأكيد صريح على أن الخير الذي يقوم به الإنسان المسلم في الدنيا يدخره الله له للأخرة ليكون شفيعاً له يوم القيامة.

ويدعو الحق تبارك وتعالى إلى المسارعة إلى فعل الخيرات في آيات كثيرة، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (آل عمران: 114)، وقد أجمل سبحانه وتعالى مظاهر فعل الخيرات في لفظة "البر" في قوله ﷺ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنُ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة: 176).

الفرع الثاني: شرعية العمل التطوعي من السنة النبوية

أما في السنة النبوية الشريفة فالأحاديث التي تحث على العمل التطوعي وترغب فيه كثيرة جداً؛ ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ: " (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ). فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: (يَعْمَلُ بِيَدِهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ). قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: (يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ). قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: (فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّا لَهُ صَدَقَةٌ)"¹؛ ففي هذا الحديث الشريف تأصيل لمراتب العمل الخيري حسب أهميته وأهمية الفجوة الاجتماعية التي يقوم بسدها؛ فالصدقة المالية أعلى طرق التطوع وأنفعها، لأن الذي يتلقى الصدقة يعلم أين خصاصه فيسده، ويدل النبي ﷺ المؤمن إلى طرق أخرى للتطوع تناسب قدرته الإنسانية؛ فالشرعية الإسلامية السمحاء مرنة في أحكامها، لا تكلف المسلم بما لا يطيق، كما أن في الحديث دلالة

¹ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب على كل مسلم صدقة، حديث رقم: 1367، وراه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، حديث رقم: 1008.

واضحة على أن ترك فعل الشر هو تطوع يقصد منه عدم عرقلة البناء العمراني للمجتمع الإسلامي.

وقوله ﷺ: "مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ..."¹، وفي هذا الحديث يجعل النبي ﷺ الشعور بالآخرين ومد يد العون إليهم ومساعدتهم على تخطي الأزمات التي تمر بهم سببا في تلقي العون المباشر من لدن الحكيم الخبير، والحديث فيه ترغيب للقيام بأعمال تطوعية تتعدى بعدها المادي الدنيوي، المتمثل في الحرص على صناعة مجتمع متماسك يقوي بعضه بعضا؛ إلى البعد المعنوي الأخروي المتمثل في نيل الجزاء الأوفى في الآخرة.

وقول النبي ﷺ: "أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَطْرُدَ عَنْهُ جُوعًا، وَلَئِنْ أَمَشِي مَعَ أَخِي فِي حَاجَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَعْنِي مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ شَهْرًا - وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ كَظَمَ غَيْظَهُ، وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُمَضِّيه أَمْضَاهُ مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ رَجَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَسَى مَعَ أَخِيهِ فِي حَاجَةٍ حَتَّى يَتَيَّأَ لَهُ أَثْبَتَ اللَّهُ قَدَمَهُ يَوْمَ تَزُولُ الْأَقْدَامُ"². إن النبي ﷺ في هذا الحديث وهو يؤسس للعيش المشترك في أول دولة إسلامية أهداها سطرها الوحي نفسه، يقرن العمل التطوعي -بصوره المختلفة- بمحبة الله؛ فيجعله سببا لنيل حبه تعالى، بل يجعله بمنزلة أعلى من العبادة التطوعية والاعتكاف ببيت الله الحرام، وذلك لأن أجر العبادة وفائدتها تعود على صاحبها فقط، أما العمل التطوعي فنفعه متعدد، يُقصد به أداء الواجب التعميري.

المطلب الثاني: الحكم التكليفي للعمل التطوعي

إن العمل التطوعي في أصله فرض كفاية، مندوب إليه شرعا، وتعرف الفروض الكفائية لغة وشرعا بأنها: واجبات اجتماعية، أو جماعية، إذا قام بها بعض أفراد الأمة خرجت الأمة بذلك من عبدة التكليف، وبرئت من المسؤولية. إلا أن تبرئة الذمة لا تتحقق إلا بعد حصول الكفاية المطلوبة، بالوصول إلى نتائج لا تبقي نقصا أو ثغرا، لذا فانخراط بعض الأفراد في العمل التطوعي،

¹ رواه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، حديث رقم: 2699.

² أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم: 13646، قال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: حسن لغيره، حديث رقم 2623.

أو نفرة بعض الأفراد له، دون التغطية المطلوبة، لا يعني بحال من الأحوال أنهم كفوا الأمة وأخرجوها من المسؤولية¹.

لذلك نجد أن القرآن الكريم وهو يأمر المسلمين بأداء الفروض الكفائية يخاطبهم بالكلية لا بالفردية، كما في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران:110)، وفي قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران:104)، فقد ربط القرآن الكريم الوجود الفعلي للأمة المسلمة بأدائها وظيفة اجتماعية إنسانية تناط بها (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الخير)؛ ما يعني أن الأمة الإسلامية هي جماعة وظيفية بالدرجة الأولى، والعمل الاجتماعي من خصائصها²، وهي نفسها تلك الوظيفة التي تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي المفضي بالضرورة إلى بناء العمران، واستكمال مهمة الخلافة التي أنيطت بالإنسان.

ولذلك قال بعض العلماء³: إن حكم العمل التطوعي يتبع مصلحة الأمة؛ فقد يقدم العمل التطوعي المندوب إليه على الواجب العيني إذا ربت مصالحه على مصالح الواجب⁴، قال الإمام القرافي: "ثم إنه قد وجد في الشريعة مندوبات أفضل من الواجبات، وثوابها أعظم من ثواب الواجبات، وذلك يدل على أن مصالحها أعظم من مصالح الواجبات؛ لأن الأصل في كثرة الثواب وقلته، كثرة المصالح وقلتها، ألا ترى أن ثواب التصديق بدينار أعظم من ثواب التصديق بدرهم؛ لأنه أعظم مصلحة، وسد خلة الولي الصالح أعظم من سد خلة الفاسق الطالح؛ لأن مصلحة بقاء الولي والعالم في الوجود لنفسه وللخلق أعظم من مصلحة الفاسق، وعلى هذا القانون فإن أوامر الشرع تتبع المصالح الخالصة أو الراجحة، ونواهيها تتبع المفاسد الخالصة أو الراجحة"⁵؛ ما يعني أن التعارض بين الفروض العينية والكفائية ينظر فيه بنظر فقه الموازنة بين مصالحهما، ولا شك في

¹ عبد الباقي عبد الكبير، إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع، ط 1، (قطر: كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2005م)، ص 18.

² ميادة محمد الحسن، "العمل الاجتماعي التطوعي: تأصيل وتوصيف"، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج: 3، العدد 25، شوال 2014، ص 174-175.

³ منهم الإمام القرافي، الفروق، (عالم الكتب)، 127/2. تاج الدين السبكي، الأنشباة والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م) 185/1. ابن تيمية، المستدرک على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمعه ورثه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط 1، 1418هـ، 3/216.

⁴ ناقش الأدلة ووضحها سليمان بن محمد النجران في كتابه المفاضلة في العبادات: قواعد وتطبيقات، ط 1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 1425هـ/2004م)، ص 523-532.

⁵ القرافي، 126/2.

أن أفضلية العمل المندوب على العمل الواجب -هنا- استثناء يُراد به حفظ صلاح الأمة ودرء مفسدة قد تؤدي إلى خراب عمرانها المادي والمعنوي.

وهو الأمر الذي أشار إليه بعض الفقهاء، يقول الإمام السيوطي: "قال الأستاذ أبو إسحاق [الإسفرائيني (ت:418هـ)]، وإمام الحرمين [أبو المعالي الجويني (ت:478هـ)] وأبو [أبو محمد الجويني (ت:438هـ)]: للقائم بفرض الكفاية مزية على العين؛ لأنه أسقط الحرج عن الأمة. وقال الشافعي [(ت:204)]: طلب العلم، أفضل من صلاة النافلة"¹، وقال عز الدين بن عبد السلام: "إن فضل الطاعات على قدر المصالح الناشئة عنها"²؛ ما يعني أن الأعمال التعبدية التي يعود نفعها على الجماعة أفضل من الأعمال التي يقتصر نفعها على الفرد الواحد، لذلك قرر جماعة من الفقهاء قاعدة: "العمل المتعدي أفضل من القاصر"³، ودليلهم في ذلك أحاديث نبوية كثيرة، منها قوله ﷺ: "ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟" قالوا: بلى يا رسول الله ﷺ قال: "إصلاح ذات البين، وفساد ذات البين الحائلة"⁴، وقوله ﷺ: "...وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب"⁵، ولا شك في أن الإصلاح بين المسلمين، والعمل الدؤوب على نشر العلم، من الركائز التي ينبني عليها العمران الإسلامي، الذي يزدهر ويرقي كلما قل الجهل والبغض والتشاحن بين الناس.

وعليه؛ فيتضح أن الفقه الإسلامي يراعي مصالح الأمة المتعدية النفع ويقدمها على مصلحة الفرد القاصرة النفع، خاصة إذا تعلق الأمر بحاجات الأمة المستعجلة، التي يكون العمل التطوعي فيها ضرورة اجتماعية إنسانية حضارية لا غنى عنها.

وقد يصبح العمل التطوعي فرض عين واجبا على من تعين عليه فعل ذلك، إذا توقف الجميع عن فعل الخير ومؤازرة الضعفاء، يقول الإمام الشاطبي: "إذا كان الفعل مندوبا بالجزء كان واجبا بالكل؛ كالأذان في المساجد الجوامع أو غيرها، وصلاة الجماعة، وصلاة العيدين، وصدقة

¹ جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م)، ص 144.

² المرجع نفسه، ص 145.

³ القرافي، الذخيرة، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط 1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م)، 4/190. الزركشي، المنشور في القواعد، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود، ط 2، (وزارة الأوقاف الكويتية، 1405هـ/1985م)، 1/339. السيوطي، ص 144.

⁴ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في إصلاح ذات البين، حديث رقم: 4919، والإمام أحمد في مسنده، حديث رقم: 27508، والبخاري في الأدب المفرد، باب إصلاح ذات البين، حديث رقم: 391، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد، ص 155.

⁵ أخرجه أبو داود، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، حديث رقم: 3641، والدارمي في مسنده، باب في فضل العلم والعالم، حديث رقم: 354، وحسنه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح، 74/1.

التطوع...¹؛ ما يعني أن توقف الجميع عن فعل التطوع يصيره واجبا عينيا على من كانت فيه القدرة على ذلك.

وبناء عليه؛ فإن حكم العمل التطوعي بالنظر المقاصدي للمصلحة التي ينتجها تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة:

الندب: إن الأصل في العمل التطوعي الندب باعتباره فعلا اختياريا يقصد به التقرب إلى الله من خلال جلب المصالح للخلق، كما في حديث الأعرابي الذي سأل الرسول ﷺ عن الإسلام فذكر له النبي ﷺ فريضة الصلاة والصوم والزكاة، فقال الأعرابي: "هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ ﷺ: (لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ)"².

الوجوب: قد تصبح الأعمال الاجتماعية التطوعية واجبات كفائية يُلزم بها الجميع؛ فالقادر عليها يقوم بنفسه، وغير القادر يحثّ غيره على القيام به، لأن الخطاب موجه إلى كل مكلف³، ومتى حصلت الكفاية سقط الوجوب عن الجميع، كما أن الأعمال الاجتماعية التطوعية قد تصبح واجبات عينية إذا كانت لتحقيق مقصد واجب ضروري ولا يوجد غيره ليقوم مقامه، كمن رأى غريقا ولا أحد يحسن السباحة غيره، والطبيب الواحد في بلد لا يوجد مسعف غيره⁴، وغيرها من المواقف التي تقتضي التدخل السريع من المختص.

الكراهة: يكون العمل التطوعي مكروها إذا كان لا يحقق مصلحة في ذاته أو مآله؛ ففي ذاته كالإسراف في المال أو المقدرات المجتمعية، وفي مآله إذا كان أداة لتضييع الوقت، وإهدار قدرات المتطوعين، أو كانت النية به المظهرية والرياء⁵.

التحريم: يحرم الفعل التطوعي إذا لم يكن يخدم المصالح العامة ويتوافق في الوقت ذاته مع أحكام الشرع ومقاصده، كمن يشتغل بعمل تطوعي يترتب عليه تفويت واجب؛ كتقصيره في حق والديه، أو أهل بيته⁶، وكمن يتصدق بماله مع حلول دينه، ومطالبة صاحبه به، ولا يوجد عنده مال آخر يقضي به دينه⁷.

¹ الشاطبي (ت790هـ)، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة بن حسن آل سلمان، ط 1، (دار ابن عفان، 1417هـ/1997م)، 1/211.

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، حديث رقم: 46.

³ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط 4، (دمشق: دار الفكر)، 8/6401.

⁴ عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ط 8، (دار القلم، مكتبة الدعوة، شباب الأزهر)، ص 109.

⁵ ميادة محمد الحسن، ص 177.

⁶ أحمد بن حمد الوئيس، "العمل التطوعي دراسة فقهية تأصيلية"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد 50، ص 236.

⁷ بدر الدين الزركشي، 3/278.

الإباحة: كل عمل تطوعي لا يعارض مصالح الأمة ولا يصادم نصا شرعيا، ولكنه يفتقر إلى نية التقرب به إلى الله تعالى؛ فإنه مباح، لا إثم عليه ولا ثواب، كأن يكون هذا العمل التطوعي عقوبة من المربي أو المدرس لطلابه، أو حكما قضائيا، مثل: تعليم القرآن، وتعليم العلوم والصنائع، ومساعدة الفقراء، بدليل أن الرسول جعل من لم يتمكن من فداء نفسه من أسرى بدر أن يقوم بتعليم أولاد الأنصار الكتابة¹.

المبحث الثاني: حفظ العمل التطوعي مقصد عمراني قرآني

جاء القرآن الكريم ليكلف الإنسان بتوحيد الله تعالى وعمارة الأرض، والأرض تعمر بالخير والصالح، والبذل والعطاء؛ لذا يعد العمل التطوعي جزءا من العملية التعميرية للأرض، فالتعمير والتطوع تكليفتان جماعية يكمل بعضهما بعضا، وهي التي تؤسس مبادئ الثقافة الجماعية التي دلت عليها الآية الكريمة: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود:60)، فوحدة المنشأ تقتضي وحدة التكليف، والتكليف بإقامة عمران إسلامي مداره انخراط جميع فئات المجتمع في التنفيذ؛ تعاونا وتكافلا وتآزرا.

المطلب الأول: نسبة العمل التطوعي إلى المقصد العمراني

الفرع الأول: العمل التطوعي في بعده العمراني

إن العمل التطوعي في الشريعة الإسلامية هو كل الأعمال التي يأتي بها المسلم طواعية زائدة على الواجبات التي أمر بها، غير أن هذا الأمر ليس بإطلاق أبدا، إلا إذا تعلق الأمر بنفل العبادات كصلاة السنن وصوم الست من شوال وغيرها، أما الأمور الاجتماعية التي يتعدى نفعها إلى الآخرين فالأمر يختلف فيها، فهي واجبات دينية لصيقة بالتوحيد المؤسس للدين.

وقد ساوى القرآن الكريم بين التوحيد المؤسس للدين وبين إطعام المسكين والعناية باليتيم المؤسس للعمران الإسلامي، قال ربنا جل في علاه: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ ۚ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ أُلَيْتِيْمَ ۚ وَلَا يَحْضُ عَلَىٰ طَعَامِ الْمُسْكِيْنِ ۚ ۝٣ قَوْلِ لِلْمُصَلِّيْنَ ۚ الَّذِيْنَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُوْنَ ۚ الَّذِيْنَ هُمْ يُرَآوْنَ وَيَمْنَعُوْنَ الْمَاعُوْنَ ۚ﴾ (الماعون:1-6)، "فهذه السورة الكريمة تعلن التسوية بين الدين كله، وبين معاملة مادية لصنف من الغير، تدور حول الجفاء في معاملة اليتيم، والتقاعس عن إطعام المسكين المحتاج. وتختتم هذه السورة القصيرة بإدانة من يزعمون الإسلام، بينما هم يقفون في طريق تقديم العون المادي للمحتاجين، كما لو كان معيار الدين كله مرة أخرى، مكافئ لسعي المسلم

¹ رواه أحمد، مسند الخلفاء الراشدين، حديث رقم: 2216، قال المحقق: حديث صحيح. ورواه الحاكم في مستدركه، في كتاب قسم الفاء، حديث رقم: 2621.

الْمُجِيبُونَ ٧٥ وَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ ٧٦ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ ٧٧ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ٧٨ سَلَّمْنَا نُوْحَ فِي الْعِلْمَيْنِ ٧٩ إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿الصفات: 75-80﴾، وقد صور لنا القرآن الكريم بعض الأعمال التطوعية التي قام بها موسى عليه السلام والتي أراد بها وجه الله تعالى أولاً، ثم العمل على الإسهام الفعلي في إقامة بعض مصالح المجتمع، من هذه الأعمال قوله تعالى: ﴿وَمَا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْكُنُونَ ٢٢ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ٢٣ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خِبرٍ فَقِيرٌ﴾ (القصص: 22-24).

وقد تطوع نبي الله يوسف بأعمال اجتماعية عظيمة، كانت المفصل في تجاوز أهل مصر أعوام المجاعة والفاقة التي نبأهم بها نبي الله يوسف، فتجد لها بأمر من الله، ليكون متطوعاً في تدبير الاقتصاد المصري آنذاك، فأسهم بخطة اقتصادية استمدها من تفسير رؤية الملك، فكان تطوعه السبب في تخطي عواقب الجفاف والقحط اللذين كانا سيؤديان إلى خراب الحضارة الفرعونية، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ لِيُتَوَّنِي بِهِ ۖ اسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ٥٤ قَالَ اجْعَلْنِي عَلٰى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: 54-55).

ويروي لنا القرآن الكريم قصة ذي القرنين؛ الملك الصالح الذي تطوع لنصرة المظلومين الذين كان يعتدي عليهم قوم يأجوج ومأجوج، فخلصهم بأمر من الله تعالى من الظلم الذي كان يمارس عليهم ويعرقل نمو وازدهار عمرانهم، قال تعالى: ﴿قَالُوا يٰذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سُدًّا ٩٠ قَالَ مَا مَكِّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ (الكهف: 90-91).

ثانياً: معالم من السيرة النبوية

تقدم لنا السيرة النبوية الشريفة نماذج من صور فعلية لتطوع النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم في المجال الاجتماعي؛ ومنها تعاونهم في بناء المسجد الحرام الذي يعتبر أول مؤسسة عمرانية للدولة الإسلامية المدنية، جمع بين وظائف مادية وروحية جمة، قال تعالى: ﴿الْمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة: 109)، وقد عمل النبي ﷺ بيده في تشييد معالم مسجده المبارك؛ الأمر الذي ضاعف حماس الصحابة في العمل، فارتجز بعضهم هذا البيت:

لئن قعدنا والرَّسول يعمل ... لذاك ممَّا العمل المضلَّل¹.

وفي حديث عُبَادَ بْنِ زَاهِرٍ أَبَا رُوَاعٍ، قَالَ: "سَمِعْتُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ، فَقَالَ: إِنَّا وَاللَّهِ قَدْ صَحَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فَكَانَ يَعُودُ مَرْضَانًا، وَيَتَّبِعُ جَنَائِزَنَا، وَيَغْزُو مَعَنَا، وَيُؤَاسِينَا بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَإِنَّ نَاسًا يُعَلِّمُونِي بِهِ، عَسَى أَنْ لَا يَكُونَ أَحَدُهُمْ رَأَى قَطُّ"²، فكل هذه الأعمال التطوعية التي كان يقوم بها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان ينبغي بها وجه الله تعالى أولاً، ثم تبليغ رسالة الإسلام التعميرية عملياً؛ فهو الأنموذج المرشد الذي يسعى في كل سيرته الشريفة إلى صناعة أفراد اجتماعيين، تحكّمهم قيم التراحم والتعاون.

وعن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَاهُ ثُوْقِيٍّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "إِنَّ أَبِي تَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا، وَلَيْسَ عِنْدِي إِلَّا مَا يُخْرِجُ نَحْلَهُ، وَلَا يَبْلُغُ مَا يُخْرِجُ سِنِينَ مَا عَلَيْهِ، فَأَنْطَلِقُ مَعِيَ لِكَيْ لَا يُفْجَشَ عَلَيَّ الْغُرَمَاءُ، فَمَشَى حَوْلَ بَيْدَرٍ مِنْ بَيَادِرِ التَّمْرِ قَدْعًا، ثُمَّ آخَرَ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: (انْزِعُوهُ). فَأَوْفَاهُمُ الَّذِي لَهُمْ، وَبَقِيَ مِثْلُ مَا أَعْطَاهُمْ"³، فحرصه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على توزيع الحقوق بين المسلمين، هو عين الشعور بالمسؤولية الجماعية الأنبية الفورية، التي ينبغي التعجيل فيها، وإعطائها الأولوية التي تستحق.

والحق أن الأحاديث التي تظهر الجانب الإنساني في شخصية الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيرة؛ فقد تطوع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإمامة والخطابة والوعظ والحكم بين الناس، وقيادة الجيش، وتعليم المسلمين أمور دينهم، وتعليم القرآن والفقه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما تولى بنفسه الإشراف على تنفيذ ومتابعة بعض الأعمال؛ مثل اختيار وتكليف أعوانه، ومن هم في حكم وزرائه، وقواده وعماله وأمرائه على المناطق، وأمرائه على بعض الأعمال، وكتاب الوحي والكتاب عموماً، والمؤذنين والأئمة، وخدم المسجد، والمعلمين والمقرئين وغيرهم⁴؛ فقد كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا يرسّي المبادئ الأولى للعمران الإسلامي؛ الذي بوصلته عبادة الله وحده وخدمة خلقه أجمعين.

المطلب الثاني: وظائف العمل التطوعي في بناء الصرح العمراني

لا شك أن الوظائف التي يؤجر عليها المرء تبني العمران وتنمي الحضارات، لكن من غير المعقول الاعتماد عليها وحدها دون الاستعانة بالعمل التطوعي، نظراً للدور الفعال الذي يقوم به في الرفع من مستوى التنمية المستدامة للمجتمعات، وأبواب التطوع عديدة، تتولد متى تولدت

¹ محمد الغزالي، فقه السيرة، ط 1، (دمشق: دار القلم، 1427هـ)، ص 188.

² رواه أحمد، مسند عثمان بن عفان، حديث رقم: 504، قال المحقق: إسناده حسن.

³ رواه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة، حديث رقم: 3387.

⁴ محمد سعيد بخاري، "مشروعية الخدمة التطوعية"، المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، مركز أبحاث الحج، 1417هـ، ص 14.

مصلحة الناس فيها، والأدلة الشرعية من القرآن والسنة وأفعال الصحابة -رضوان الله عليهم- جميعا متضافرة في الحث على التطوع في كل ما فيه خير للناس، ولم ينص أي دليل على أبواب بعينها، وإنما هي أبواب يحدها وصف الخير المقاصدي؛ فكل باب خير ترغب الشريعة الإسلامية فيه، وكل أمر يكون للمجتمع فيه مصلحة تطلبها حياة الناس وتقتضيها هو أمر تحث الشريعة عليه¹. ويمكن أن أذكر في ما يلي بعض المجالات التي يكون فيها للعمل التطوعي الأثر الأساس في بناء العمران الإسلامي:

أولاً: مجال الدعوة والإرشاد

وذلك بالدعوة إلى الله تبارك وتعالى بالجهاد في سبيل الله بالنفس والمال والقلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإمامة المصلين والأذان، وإلقاء الخطب والمواعظ والإفتاء². وتعد هذه الأمور من الاهتمامات الأولى للقرآن الكريم؛ فقد حث عليها ورغب فيها في آيات كثيرة، كما جسدها النبي ﷺ وصحابته الكرام في حياتهم العملية؛ فأثمرت أول دولة إسلامية امتدت حسنتها إلى يوم الناس هذا.

والجدير بالذكر أن العمل التطوعي في مجال الدعوة إلى الله تعالى، لا بد أن يتجدد ليتناسب ومتطلبات المجتمعات المعاصرة؛ لذا وجب التنبيه لأهمية الوعي الجمعي لمواكبة العمل التطوعي لمستجدات العصر، بالعمل على تجديد الوسائل المساعدة في إصلاح الخطاب الدعوي، والتركيز على القضايا الدينية المعاصرة، خاصة المتعلقة بتعزيز الهوية الإسلامية في نفوس الجيل الصاعد.

ثانياً: مجال الخدمات الصحية

يعد هذا المجال من المجالات الخصبة للعمل التطوعي، نظرا لأهميته في حفظ النفوس البشرية من الهلاك، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة:34)، واحتراف التطبيب من الفروض الكفائية التي توجب على الأمة جمعا إلى أن يحصل الاكتفاء اللازم، وقد شهد عصر النبوة اهتماما بالغا بالتطبيب وإسعاف المرضى وجرى الحروب، حتى عُرِفَت وصفات النبي ﷺ الطبية المجانية بـ "الطب النبوي"، وقد كُتِبَت فيه كتب كثيرة تشرح وتفصل هذا الإرث العظيم.

¹ ميادة محمد الحسن، ص 192.

² محمد سعيد بخاري، الخدمات التطوعية في الكتاب والسنة مفهومها وأهميتها ومجالاتها، ط 1، (الرياض: دار الوطن للنشر، 1421هـ/ 2000م)، ص36.

ولا شك في أن للتطوع -اليوم- في مجال الصحة أهمية كبيرة؛ إذ لا يمكن الاستغناء عن خدماته المتنوعة في إسعاف المرضى المحتاجين إلى الرعاية والمتابعة، خاصة فيما يتعلق بالتبرع بالدم أو تقديم نصائح طبية مجانية أو الاشتراك في حملات علاجية تطوعية لبعض المناطق النائية، كما قد يكون التطوع في البحث عن علاج بعض الأمراض المزمنة أو الخطيرة أو النادرة من الواجبات الكفائية التي يعظم أجرها عند الله تعالى، ويكبر أثرها في حفظ العمران البشري الإسلامي من الأمراض والأوبئة القاتلة.

ثالثا: المجال التعليمي

لا يمكن التغافل عن أهمية التعليم في قيام الحضارات واستنهاضها، لأجل ذلك منحه الإسلام مكانة عظيمة، وهو من بين الأمور التي كُلف بها الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (الجمعة: 02)، فقد علم ﷺ أصحابه القرآن وتفسيره، ولقنهم حكما ومواعظ لم يأخذ عليها أجرا؛ لأن التعليم جزء من التبليغ والخلافة التي كُلف بها.

ونظرا لأهمية التعليم في تعمير البلاد؛ فإن التطوع في مجال التعليم يبقى وسيلة مهمة للنهوض الحضاري والرفي للإنساني، وذلك عبر طرق شتى؛ منها الاهتمام بتعليم وتعلم العلوم الكونية ومنحها أولوية في جملة ما يتعلمه الإنسان؛ "فالمحافظة على الأرض التي نصلي عليها، والكتاب الذي نحمله تحتاج إلى علوم السماء والأرض. وكرامة المؤمن لا يمكن أن تتحقق وهو يمد يده متوسلا سلاحه وطعامه ودواءه وشرابه وتعليمه وكتابه ومعارفه وكل مستلزمات حياته"¹؛ إذ لا يمكن للواقع الإسلامي الحضاري أن يتغير ما لم تُحقق الأمة اكتفاء ذاتيا في العلوم والصناعات والتقنيات الحديثة، التي هي من فروض الكفايات التي بها تُشيد الحضارات ويصنع العمران.

رابعا: المجال الاقتصادي

يعد العمل التطوعي من الوسائل المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية على مر العصور، وللوعي بأهمية العمل التطوعي في زيادة الإنتاج وبناء الحضارة، تعمل حكومات الدول على تشجيع العمل التطوعي من خلال توفير المؤهلات العلمية والمنهجية، والأدوات المساعدة على ذلك.

¹ جاسم سلطان، "النسق القرآني ومشروع الإنسان (قراءة قيمة راشدة)"، ط 1، (سلسلة المؤتمرات "الدين والحضارة حفظ العمران: مقصد شرعي"، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، 1440هـ/2018م)، ص 439.

واستنادا إلى دراسات ميدانية مختلفة في الموضوع¹؛ تبين أن التطوع شرط من شروط بناء العمران واستمرار الحضارات، وهو مؤشر إيجابي للحكم على تقدم الشعوب²؛ فقد جاء في تقرير للأمم المتحدة أن "أكثر من 100 بلد قام بقياس العمل التطوعي، ولدى أكثر من 90 بلدا سياسات أو تشريعات تهدف إلى تعزيز التطوع"³. كما خلص هذا التقرير إلى أن للمتطوعين وظيفة مهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن المنتظر أن يسهموا في تسريع التقدم خلال العقد المؤدي إلى عام 2030⁴. ونظرا لأهمية العمل التطوعي في التنمية المستدامة للبلدان فقد استهدفت الأمم المتحدة خطة عملية لمضاعفة أعداد المتطوعين؛ بحيث يتقرب أن يصل عددهم إلى مليار متطوع في العالم في أفق عام 2030⁵.

خامسا: المجال الاجتماعي

"إذا كانت ثقافة المسؤولية الجماعية مقصدا من مقاصد القرآن الكريم من أجل أن تقوم الأمة بواجب التعمير؛ فإنّ هذا المقصد لا يكون له تحقق إلا بتحقيق مقصد آخر هو مقصد التكافل الجمعي بين أفراد الأمة وجماعاتها ومؤسساتها، فالشعور الجمعي بالانتماء إلى جماعة الأمة والانتصار لها والتعاون معها؛ لا يتحقق إلا على أساس من شعور الأفراد بالأمن في توفر شروط الحياة الكريمة، والشعور بأنّ تلك الشروط يكفلها المجتمع للأفراد، أما إذا ترك الأفراد والجماعات إلى المحن النفسية والمادية يقاسونها بلا نصير، والشركاء في المجتمع لا يبالون بها؛ فإن ذلك يحدث في النفوس شروخا تنذر بتفكك الثقافة الجماعية، وتؤذن بقصور الأمة عن أداء واجبها التعميري"⁶؛ ما يعني أن التكافل الاجتماعي بصوره المختلفة مظهر من مظاهر الفهم السليم والتطبيق الصحيح لمقاصد القرآن الكريم؛ التي تهدف إلى صناعة مجتمع حضاري يعبد الله ويعمر الأرض بالصالح.

¹ ينظر: مبروك ساحلي، "دور العمل التطوعي في تحقيق التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 02، 30 سبتمبر 2021، ص 29.
² عائشة زنقي، شهرزاد مجذاتي، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للعمل الخيري التطوعي: حالة الوقف في ماليزيا"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 16، 2018م، ص 437.
³ تقرير تجمعي حول خطة عمل إدماج العمل التطوعي في خطة عام 2030 في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، ص 4.
⁴ المرجع نفسه، ص 7.
⁵ المرجع نفسه، ص 3.
⁶ عبد المجيد النجار، "دور المجتمع في بناء العمران مقصدا شرعيا"، ط 1، (سلسلة المؤتمرات "الدين والحضارة حفظ العمران: مقصد شرعي"، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، 1440هـ/2018م)، ص 144.

فقد كان وما زال التكافل الاجتماعي من الوسائل المهمة للمحافظة على التوازن الطبقي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وقد جاءت آيات وأحاديث جمة تحث وترغب في التعاون والتآزر بين الناس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة:176)، فقد جمعت الآية الكريمة فئات المجتمع التي تحتاج إلى المساعدة والتضامن، عسى أن تتخطى الفترة الزمنية العصبية التي تعيشها، ويؤكد النبي ﷺ على أهمية الانخراط في الأعمال التطوعية في أحاديث كثيرة، إلى أن جعلها بمزلة أعلى من العبادات التطوعية؛ لما فيها من خير عظيم للأمة جمعاء، فقد قال ﷺ: "أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى سُرُورُ تَدْخُلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَطْرُدَ عَنْهُ جُوعًا، وَلَا تُؤْمِي مَعَ أَخِي فِي حَاجَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتَكِفَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَعْنِي مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ شَهْرًا - وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ سَرَّ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ كَظَمَ غَيْظَهُ، وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُمَضِّيه أَمْضَاهُ مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ رَجَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ فِي حَاجَةٍ حَتَّى يَهْتَيَّ لَهُ أَثْبَتَ اللَّهُ قَدَمَهُ يَوْمَ تَزُولُ الْأَقْدَامُ"¹.

وفي زمننا هذا تتعدد صور التضامن الاجتماعي حسب الحال والمكان؛ فقد يكون التطوع دائما لفئات معينة؛ كخدمة المعاقين والمسنين والأرامل واليتامى والمحتاجين والفقراء...، وقد يكون تطوعا وقتيا؛ كإغاثة المستغيثين بسبب الكوارث الطبيعية التي تطرأ بشكل مفاجئ في أماكن شتى من هذا العالم الفسيح.

سادسا: في المجال السياسي

إن الحديث عن التطوع السياسي لا يخلو من استحضار مجموعة من القواعد الثابتة في القرآن الكريم المؤطرة للنظام السياسي الإسلامي، وهي:

1- تفعيل مبدأ الشورى: تعتبر الشورى مظهرا من مظاهر التطوع السياسي؛ حيث تعمل على تحقيق دولة إسلامية قوامها العدل والحرية، وقد فعل النبي ﷺ مبدأ الشورى في حياته تأكيداً على أهمية هذا النهج في بناء الحياة السياسية للأمة؛ إذ ثبت عنه ﷺ مشاورة أصحابه في كثير من الأمور السياسية، كما حدث -مثلا- في غزوة (أحد)؛ حيث جمع النبي ﷺ أصحابه، وشاورهم في البقاء في المدينة والتحصن فيها أو الخروج لملاقاة المشركين، وكان رأي النبي ﷺ البقاء في المدينة،

¹ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم: 13646، قال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: حسن لغيره، حديث رقم 2623.

إلا أن الكثير من الصحابة خاصة الذين لم يشهدوا بديراً أشاروا بالخروج للعدو، فنزل الرسول ﷺ على رأيهم¹، وفي غزوة (الخنديق) عندما أشار سلمان الفارسي -رضي الله عنه- بفكرة حفر الخندق، استحسن النبي ﷺ فكرته وأمر بتنفيذها، فكانت سبباً رئيساً من أسباب النصر في تلك الغزوة².

وبناء على ذلك؛ فإن الأمة الإسلامية -اليوم- تحتاج إلى تفعيل مبدأ التشاور في مؤسسات الدولة- العامة والخاصة-، والعمل على زرع قيمة التشاور بين أفراد الأمة، تعويداً لهم على التصريح بأرائهم دون خوف من الجهة المخالفة لهذه الآراء، وتربيتهم على التفكير في الأمور العامة، والمبادرة في معالجة مشاكل الأمة بالتعاون.

2- التطوع في انتخاب الهيئة الحاكمة: للأمة الحق الشرعي المطلق في انتداب هيئة مؤهلة قادرة على تسيير الحياة العامة للأفراد والجماعات، وهي المسؤولية أمام الأمة في ممارسة الرقابة على تصرفات الحاكم ومحاسبته، وقد عُرِفَت هذه النخبة في التاريخ الإسلامي بمصطلحات عدة، منها: أهل الشورى، وأهل الحل والعقد، وأهل الاختيار، وأهل الشوكة، وقد استعملت هذه المصطلحات "للدلالة على من يمثل الأمة، فيختار لها الحاكم، وينطق باسمها، ويجتهد لها في المسائل التي لا نص فيها"³.

وهذه العملية الانتخابية هي التطبيق العملي لمبدأ التطوع السياسي الذي يلزم الجميع في الانخراط فيه، وإعطاء الفرصة للأكفأ بأخذ مسؤولية القيام بشؤون الأمة دون ضغط من جهات أخرى أو استبداد بالرأي.

3- الامتنثال لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: 110) ففي هذه الآية الكريمة يرشدنا الحق تبارك وتعالى إلى شرط نيل الخيرية الجماعية، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكليف جماعي يعجل بصلاح العمران السياسي والاجتماعي معاً، وفيه مسؤولية المجتمع في الإعانة على الخير وكف كل مظاهر الفساد والاستغلال والاستبداد التي تعرقل البناء الحضاري وتقوض الصرح العمراني.

¹ صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، باب أسباب معركة بدر، (تاريخ النشر بالشاملة: 9 ذو القعدة 1435هـ) 411/14.

² عبد الملك ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، ط 2، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1375هـ/ 1955 م)، 224/2.

³ عارف خليل أبو عيد، أهل الشورى في الفقه الإسلامي، (الأردن، 2005)، ص 23.

ويفصل النبي ﷺ في كيفية تغيير المنكر بقوله: «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»¹، والتغيير باليد مقصود به كُلُّي الفعل البشري، أي كل طاقاته الفعلية، الظاهرة والباطنة، هو العزيمة في الاستجابة لفعل الأمر المقتضي للوجوب: (فليغيره!)، والانتقال للتغيير باللسان هو أفضل ما يوظفه من لا يستطيع الانخراط الكلي في حركة تغيير المنكر؛ لأنه الوسيلة الأكثر نجاعة من بين طاقات الفرد الجزئية. فيدخل فيه الكلمة الناصحة، والموعظة المؤثرة، والفتوى الهادية، والخطبة اللاهبة، والنصيحة الحكيمة، والمقالة المرشدة...، والانتقال للتغيير بالقلب ليس سكوتا، وإنما هو إحداث تحول وتغيير باطني قلبي ذاتي، حتى لا تكون ضحية المنكر وتقع تحت إغوائه وتأثيره، فكان الأوجب إذا عجزت عن تغيير غيرك أن تقوم بتغيير ذاتك².

وبناء عليه؛ فالأمة الإسلامية اليوم بحاجة إلى الجمع في تغيير المنكر بين الفعل واللسان والقلب؛ كل فرد على قدر استطاعته وموقعه ووظيفته داخل المجتمع، سيرا نحو إحداث التغيير الإيماني المستفاد من الحديث الشريف.

خاتمة

بعد البحث والتحليل توصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- يعد الفهم والتدبر الصحيح لكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ المنطلق الفعلي للنهوض بالحضارة الإسلامية.
- يشكل العمل التطوعي ركيزة مهمة داخل منظومة المقاصد القرآنية الثلاثية (التوحيد، التزكية، العمران).
- يحمل فعل العمران في القرآن الكريم حكم الوجوب، وهو تكليف شرعي للبشر حصرا بعمارة الأرض.
- تظهر نسبة العمل التطوعي لمقصد العمران وانضوائه تحت لوائه في اعتباره فعلا إنسانيا اجتماعيا يجعل بصلاح الأرض وبنائها.

¹ أخرجه النسائي في سننه، باب تفاضل أهل الإيمان، حديث رقم: 5008، وأحمد، مسند أبي سعيد الخدري، حديث رقم: 11150، والبيهقي في السنن الكبرى، باب الرجل يدعى إلى وليمة، وابن حبان في صحيحه، كتاب البر والصلة، حديث رقم: 14548. قال الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان: حديث صحيح، رقم: 306.

² فريد الأنصاري، الفجور السياسي والحركة الإسلامية بالمغرب: دراسة في التدافع الاجتماعي، ط 4، (القاهرة: دار السلام، 1438هـ/ 2017م)، ص 50-59.

-يعتري العمل التطوعي الأحكام التكليفية الخمسة؛ فقد يكون واجبا عينيا إذا كان لتحقيق مقصد واجب لا يوجد غيره ليقوم مقامه، وقد يكون مندوبا إليه إذا كفاه غيره المهمة، وهكذا باقي الأحكام التكليفية.

-يعد التطوع تعاوناً على خلافة الأرض، والخلافة أمر واجب؛ إذن فترك التعاون جماعة هو ترك للخلافة.

-للتطوع وظائف كثيرة في بناء العمران الإسلامي تؤصلها نصوص شرعية، وتؤيدها شواهد حسية من الواقع المعيش.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

- ابن تيمية، تقي الدين الحراني(ت728هـ)، المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط1، 1418هـ.

- ابن حبان، أبو حاتم بن أحمد التميمي (ت:345هـ)، المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص أيديمير، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1433هـ/2012م)

- ابن حنبل، أحمد (ت:241هـ)، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م.

- ابن عاشور، الطاهر(ت1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

- ابن هشام، عبد الملك(ت:213هـ)، السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1375هـ/1955.

- أبو داود، بن الأشعث السجستاني(ت:275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل، دار الرسالة العالمية.

- أبو عبيد، عارف خليل، أهل الشورى في الفقه الإسلامي، الأردن: 2005 (دون دار النشر والطبعة).

- الأنصاري، فريد، الفجور السياسي والحركة الإسلامية بالمغرب: دراسة في التدافع الاجتماعي، ط 4، القاهرة: دار السلام، 1438هـ/2017م.
- البخاري، أبو محمد عبد الله بن إسماعيل (ت256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط 5، دمشق: دار ابن كثير 1414هـ/1993م.
- البخاري، أبو محمد عبد الله بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط 2، القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، 1379هـ.
- بخاري، محمد سعيد، الخدمات التطوعية في الكتاب والسنة مفهومها وأهميتها ومجالاتها، ط 1، الرياض: دار الوطن للنشر، 1421هـ/2000م.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م.
- حامدي، عبد الكريم، مقاصد القرآن من تشريع الأحكام، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، 2008.
- خلاف، عبد الوهاب (1375هـ)، علم أصول الفقه، ط 8، دار القلم.
- الدارمي، أبو محمد محمد (ت: 255هـ)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط 1، دار المغني للنشر والتوزيع، 1412هـ، 2000م.
- رضا، رشيد، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ط 1، دمشق: دار الفكر.
- الزركشي، بدر الدين، المنثور في القواعد الفقهية، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود، ط 2، الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، 1405هـ/1985م.
- زكي، أحمد يمانى وآخرون، الدين والحضارة حفظ العمران: مقصد شرعي، ط 1، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، 1440هـ/2018م.
- السبكي، تاج الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م.

- السيوطي، جلال الدين (ت774هـ)، الأشباه والنظائر، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983م.

- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم (ت790هـ)، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان، 1417هـ/1997م.

- الطبراني، أبو القاسم (ت: 360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط1، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

- عبد الجبار، صهيب، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، باب أسباب معركة بدر، (تاريخ النشر بالشاملة: 9 ذو القعدة 1435هـ).

- عبد الكبير، عبد الباقي، إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع، ط1، قطر: كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2005م.

- الغزالي، محمد (ت1416هـ)، فقه السيرة، ط1، دمشق: دار القلم، 1427هـ.

- الفاروقي، إسماعيل راجي، التوحيد مضامينه على الفكر والحياة، ترجمة: السيد عمر، مدارات للأبحاث والنشر، مصر: ربيع الأول 1435/يناير 2014.

- القرافي، أبو العباس شهاب الدين (ت674هـ)، الفروق، عالم الكتب، (بدون ط وت).

- القرافي، أبو العباس شهاب الدين، الذخيرة، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م.

- النجران، سليمان بن محمد، المفاضلة في العبادات: قواعد وتطبيقات، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 1425هـ/2004م.

- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت: 303)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م.

- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1374هـ/1955م.

ثانياً: المجلات

- زنقي، عائشة، محمداتي، شهرزاد الدور الاقتصادي والاجتماعي للعمل الخيري التطوعي: حالة الوقف في ماليزيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 16، 2018م.
- ساحلي، مبروك، دور العمل التطوعي في تحقيق التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 15، العدد 02، 30 سبتمبر 2021.
- محمد الحسن، ميادة، العمل الاجتماعي التطوعي: تأصيل وتوصيف، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج: 3، العدد الخامس والعشرون، شوال 2014.
- الوئيس، أحمد بن حمد، العمل التطوعي دراسة فقهية تأصيلية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد 50.
- بخاري، محمد سعيد، "مشروعية الخدمة التطوعية"، المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالملكة العربية السعودية، مركز أبحاث الحج، 1417هـ/1997م.
- تقرير تجميعي حول خطة عمل إدماج العمل التطوعي في خطة عام 2030 في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو).

الفصل الرابع

الوقف في المغرب: أسباب الانحسار وآفاق الاستثمار

Endowment in Morocco: causes of decline and investment prospects

محمد الفيلتي¹

ملخص

شكل الوقف، بما هو إنفاق تطوعي، أحد أركان الحضارة الإسلامية عامة، والمغربية على وجه الخصوص، نظرا لإسهاماته الكبيرة في تحقيق التنمية الشاملة، فقد قدم خدمات جليلة في أبواب شتى كالصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية. كما أسهم في النهضة الثقافية والفنية.

غير أنه اليوم يعاني من انحسار كبير، بسبب تضافر عدة عوامل منها ما هو تاريخي ومنها ما هو إداري، ومنها ما هو ثقافي، ومنها ما هو سياسي...

وفي ظل ما يعيشه المجتمع المغربي اليوم من خصائص على مستوى التنمية الشاملة، فإن نظام الوقف قادر على تقديم حلول ناجعة ومستدامة، وقادر على محاربة كثير من الظواهر السلبية التي يعاني منها المجتمع المغربي، كالفقر، والهشاشة، وتدني الخدمات الصحية، وضعف مستوى التعليم، وغير ذلك.

إن آفاق الوقف بالمغرب آفاق واعدة، بالنظر إلى عمق التجربة الوقفية بالبلاد، وإلى ما تزخر به الأوقاف المغربية من رصيد هائل، وهو ما يستلزم تظافر الجهود من أجل رفع الحواجز الإدارية، والسياسية، والنفسية، والثقافية، في أفق تمكين الوقف من أداء أدواره الطلائعية في تحقيق التنمية.

¹ - مفتش تربوي، وأستاذ زائر بكلية الشريعة ملحقة تارودانت.

Summary

The Waqf, as a form of voluntary spending, constitutes one of the pillars of the Islamic civilization in general and the Moroccan civilization in particular, for its significant contributions to comprehensive development. It has provided invaluable services in various areas such as healthcare, education, social welfare, and economic development. It has also contributed to cultural and artistic renaissance.

However, today it faces a significant decline due to several factors, including historical, administrative, cultural, and political issues .

In the current context of Morocco's comprehensive development challenges, the Waqf system can provide effective and sustainable solutions, and combat many negative phenomena plaguing the Moroccan society such as poverty, fragility, inadequate healthcare services, low educational standards, among others.

The prospects of Waqf in Morocco are promising, considering the depth of the Waqf experience in the country and the vast reservoir of resources within Moroccan Waqfs. This requires concerted efforts to remove administrative, political, psychological, and cultural barriers, with the aim of empowering Waqfs to fulfil their pioneering roles in achieving development.

المقدمة

كثيرة هي الكتابات في موضوع الوقف، وكثيرة هي منطلقاتها واتجاهاتها، فمن مقارب له من ناحية مفاهيمية، ومن مقارب له من ناحية فقهية أو أصولية أو مقاصدية، ومن مقارب له من ناحية اقتصادية أو اجتماعية... أو غير ذلك. ويكفي شاهدا على هذا أن تكتب كلمة وقف على محرك من محركات البحث، حتى تطالعك مئات المقالات وعشرات الكتب، التي قاربت موضوع الوقف من زوايا متعددة.

غير أن تلك الكتابات على كثرتها وتنوعها، فإنها لا تكاد تقدم إضافة نوعية يستطاع الركون إليها في بناء رؤية كلية، ويستطاع من خلالها النهوض بالوقف وتطويره، أو تقديم خطة عملية يستطاع من خلالها استثمار عائد الوقف لتطوير مجال من مجالات الحاجيات الاجتماعية. إن كثيرا مما تيسر لي الاطلاع عليه مما كتب عن الوقف، في خصوص التجربة المغربية، دائر حول الإشادة بأهميته، وعظيم أثره؛ إما من الناحية النظرية، أو من خلال بيان أثره عبر تقديم أمثلة واقعية أو تاريخية، معتمدا في ذلك على الوصف، ومستعملا في الغالب لغة عامة غير إجرائية.

وعلى الرغم من أهمية ذلك في التنبيه إلى عظيم أثر الوقف، والتأكيد على أهميته، والحث على تنميته، فإن الواجب يفرض الانتباه من ناحية أخرى إلى إشكالات كبيرة تواجهه في واقعنا الخاص، أدت إلى انحساره، وضمور أثره، على الرغم من التراكم الحاصل عبر ما يزيد عن الأثني عشر قرنا. وعلى الرغم من تولي أمره من طرف جهاز حكومي سيادي يفترض فيه وجود قدر كبير من القدرة على التخطيط واستشراف الآفاق.

إن أهم ما يستوقف المتأمل للوقف وأثره في بلادنا هو التراجع الكبير لثقافة الوقف عند عوام الناس، مقارنة بالأمس القريب، فقد كان الناس في البوادي والقرى والمدن أيضا يتسابقون في الوقف على المساجد والمدارس ودور الأيتام وغيرها؛ واليوم، لا نكاد نسمع من ذلك شيئا. وما من قرية تزورها عبر ربوع المغرب إلا وتجد فيها أوقافا جعلها أصحابها لمسجد القرية، أو مدرستها العتيقة، أو غير ذلك؛ ولكن حينما تسأل عن عائدها، ومن يتولى استثمارها، تصاب بالذهول والإحباط. ذلك أن المسجد الموقوف عليه لا يكاد يصله من ذلك شيء، والأرض الموقوفة أو الدكان أو غيرهما إما مهملان، أو مفوتان للاستغلال بثمن بخس جدا، لا يقدم نفعا ولا يشكل فارقا.

كل ذلك وغيره مما سنفصل فيه لاحقا يدعو إلى التساؤلات التالية:

● ما مفهوم الوقف وما مقاصده الشرعية؟

• ما الأسباب وراء انحسار الوقف وضمور أثره في بلادنا؟

• كيف السبيل لاستثمار أمثل للوقف في تحقيق التنمية؟

تلك أهم الأسئلة التي يرنو البحث المقترح للإجابة عنها، عبر مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فسنخصصها لبسط الإشكال وبيان جدوى البحث وحدوده وما يتصل بذلك.

وأما المبحث الأول فسيتمولى بيان أسباب انحسار الوقف في بلادنا خاصة ما اتصل منها بضمور مقاصده وضمور أثره.

وأما المبحث الثاني فسنخصصه للحديث عن سبل إعادة ثقافة الوقف للمجتمع، من مداخل متعددة بعصها تربوي دعوي وبعضها إجرائي عملي.

وأما المبحث الثالث فسيتمولى تقديم مقترحات من شأنها تيسير استثمار عائد الوقف في تحقيق التنمية، استرشادا بمقاصد الشريعة، واستثمارا لما يقدمه الاقتصاد التشاركي من آفاق.

وأما الخاتمة فستخصص لبيان أبرز النتائج وتقديم أبرز المقترحات.

والله نسأل أن ييسر السبل ويزيل العقبات، والحمد لله رب العالمين

المبحث الأول: الوقف مفهومه ومقاصده في الإسلام

مفهوم الوقف

الوقف في لغة العرب

قال ابن فارس الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه¹؛ من ذلك قولهم: وَقَفْتُ الدابة أي جعلتها تقف... وتقف دابتك تحبسها بيدك... وكل شيء تمسك عنه تقول أوقفت، ويقال: كان على أمر فأوقف أي أقصر. والواقف: خادم البيعة (دار عبادة اليهود) لأنه وقف نفسه على خدمتها، ورجل وقاف: متأن غير عجل، والواقف: المحجم عن القتال كأنه يقف نفسه عنه ويعوقها²

¹ مقاييس اللغة لابن فارس (6/ 135)

² لسان العرب لابن منظور، مادة: وقف

ويستفاد من ذلك أن من معاني وقف: الحبس والإمساك أو المنع والتخصيص. فأما الحبس والمنع فكقولهم: وقفت الدابة أي حبستها عن السير، وأما الإمساك فكقولهم: كان على أمر فأوقف أي أمسك. وأما التخصيص فمن تسميتهم للذي كرس حياته لخدمة البيعة واقفا.

جذر وقف في لسان القرآن الكريم

ورد جذر وقف في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع هي قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [سورة الأنعام: 28]. وقوله سبحانه: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ} [سورة الأنعام: 31]. وقوله عز وجل: {وَقِفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ} [سورة الصافات: 24].

قال الطاهر بن عاشور: «معنى {وَقِفُّوا عَلَى النَّارِ} أبلغوا إليها بعد سير إليها، وهو يتعدى ب(على). والاستعلاء المستفاد ب (على) مجازي معناه قوة الاتصال بالمكان، فلا تدل (على) على أن وقوفهم على النار كان من أعلى النار. وقد قال تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ} [الأنعام: 30]، وأصله من قول العرب: وقفت راحلتي على زيد، أي بلغت إليه فحبست ناقتي عن السير»¹، وفي قوله تعالى {وَقِفُّهُمْ} قال: «أمر بإيقافهم في ابتداء السير بهم لما أفاده الأمر من الفور بقرينة فاء التعقيب التي عطفته، أي احبسوهم عن السير قليلا ليسألوا سؤال تأيس وتحقير وتغليظ، فيقال لهم: ما لكم لا تناصرون، أي ما لكم لا ينصر بعضكم بعضا فيدفع عنه الشقاء الذي هو فيه، وأين تناصركم الذي كنتم تتناصرون في الدنيا وتتألبون على الرسول وعلى المؤمنين»².

وحاصل ذلك أن وقف في القرآن استعملت في إيقاف العصاة والمردة يوم الحساب أمام ربهم، وهو إيقاف لا بد لهم منه، لا يجدون منه مهربا؛ فهم محبوسون فيه ممنوعون من مغادرته حتى يقضى عليهم بما أراد الله، بعد أن يحاسبوا. ومن ههنا سمي ذلك المقام موقفا لأن الناس عامة، والمذنبين منهم خاصة يوقفون فيه للحساب. فأما من وجبت في حقه النار فإنه موقوف عليها لا محالة، وإذ يدركون أن لا مفر لهم منها، وأنها خصصت لهم يتمنون الرجوع للاستدراك وأنى لهم. ولأنه متضمن معنى الوعيد والتهديد وإثبات العجز وإعلان الاستسلام فإنه استعمل في خصوص هؤلاء العصاة.

¹ التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (184/7)

² التحرير والتنوير (102/23)

حاصل ذلك أن لسان القرآن لم يخرج في جذر وقف عن المعنى العام، وإنما استعمله استعمالاً مخصوصاً، في وقوف العصاة أمام ربهم من أجل الحساب، ثم وقوفهم على النار من أجل العقاب.

الوقف في الاصطلاح

صار الوقف مصطلحاً شرعياً لدى علماء الإسلام، واستعملوا فيه مصطلحين مترادفين هما: الوقف والحبس. والظاهر أن الأصل هو الحبس، وإنما استعمل الوقف مرادفاً له، ولكنه شاع شيوعاً غطى على غيره. والأصل في ذلك حديث للنبي ﷺ: «فمن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير، فأثنى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: «يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: (إن شئت حبست أصلها، وتصدق بها) قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ولا يطعم غير متمول قال: فحدثت به ابن سيرين، فقال: غير متأثل مالا»¹.

ووجه الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الذي نقل إليه اللفظ في الاصطلاح واضح من لفظ الحديث المسوق آنفاً، وذلك أنه قد تضمن معنى المنع فيما تعلق بالبيع والهبة والإرث، وتضمن معنى الحبس بمعنى التخصيص للفقراء، وذوي القرابة، وفي عتق الرقاب، وفي سبيل الله والضيف. كما تضمن بعض أحكام من يلي الوقف، أي من يقوم على إدارته واستثماره. فكان ذلك الحديث مؤسساً للمفهوم قبل أن تتم تسميته والاصطلاح عليه، إما بصريح منطوق الحديث، وهو الحبس أو ما رادفه وهو الوقف.

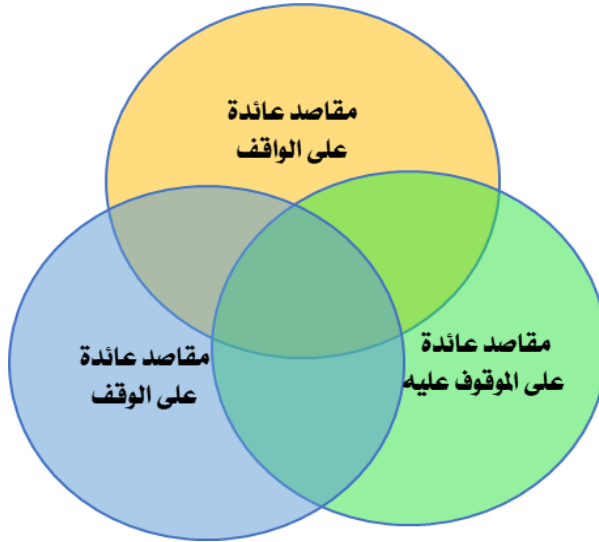
وفي ضبط ماهية المفهوم اختلفت عبارات الفقهاء وإن اتفقوا في أصل المعنى، والسبب في ذلك اختلافهم في بعض الشروط والمقتضيات بناء على ما استنبطوه من الحديث السابق، ومن أحاديث أخرى في الباب، أو من أصول عامة مؤطرة للإنفاق التطوعي. والذي يهمننا في هذا المقام هو أن نعرف الوقف تعريفاً إجرائياً يحصل به تصور حقيقته كما هي من غير أن نخوض في اختلاف عبارات الفقهاء وما دعا إليها، لذلك سنقتصر على ما عرفته به مدونة الأوقاف المغربية، من كون الوقف «هو كل مال حبس أصله بصفة مؤبدة أو مؤقتة، وخصص منفعة لفائدة جهة بر وإحسان عامة أو خاصة. ويتم إنشاؤه بعقد، أو بوصية، أو بقوة القانون. يكون الوقف إما عاماً، أو معقباً، أو مشتركاً»

¹ صحيح البخاري كتاب الشروط بار الشروط في الوقف. ح. ر. 2737

وهو تعريف للوقف من جهة كونه موقوفاً، وليس تعريفاً لفعل الوقف. وهو قاض على أن الوقف لا بد أن يكون مالا أو ما في حكمه. كما تضمن التعريف توفيقاً بين عدة آراء في حقيقة الوقف ومآله وأنواعه. فقد جمع التعريف بين الوقف على جتي التأبيد والتوقيت، وحدد جهته بكونها جهة عامة أو خاصة ليتضمن التعريف نوعي الوقف: الوقف العام والوقف الخاص. وأشار إلى طرق انعقاده وهي العقد أو الوصية أو بقوة القانون.

مقاصد الوقف

كثرت الكتابات في الوقف وفي بيان مقاصده، وكلها تجمع على أن مقاصد الوقف مقاصد سامية عظيمة ترجع إلى ما ترنو إليه الشريعة من الرقي بالإنسان فرداً ومجتمعاً. والظاهر بعد سبر تلك التقسيمات أن أصحابها قد أداروا كلامهم على مقاصد اقترحتها عقولهم بناء على ما تصوره مقاصد للوقف باعتبار آثاره، وهو مسلك غير سليم في استنباط المقاصد الشرعية بل الواجب الانطلاق من النصوص الشرعية ومن القواعد العامة للشريعة وتصرفاتها. والذي سنسير عليه في هذا البحث هو زيادة تدقيق في بعضها، وتبويبها بحسب من تعود عليه تلك المقاصد. وقد بدا لي أن أقسمها إلى ثلاث دوائر متداخلة كما يلي:



والظاهر بحسب الرسم البياني أن تلك الدوائر متداخلة يفضي بعضها إلى بعض، ويخدم بعضها بعضاً.

المقاصد العائدة على الواقف

وهي مقاصد تربوية هادفة إلى تحقيق العبدية التامة لله من جهة تحقيق كمال الخضوع، ويظهر ذلك في أداء شكر المنعم، وبيان صدق المحبة، والمتاجرة مع الله سبحانه، والاستجابة لنداء الفطرة، وتطهير النفس من غائلة الشح؛ وبيان ذلك في ما يلي:

الإنفاق التطوعي عامة والوقف منه خاصة أداء لحق الله وقيام بواجب شكره

لا شك أن نعم الله على الإنسان كثيرة لا تعد ولا تحصى، قال تعالى: {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ ١٨} [سورة النحل: 18]. غير أن أصول تلك النعم ثلاث هن أهمها: الأولى: نعمة الإيجاد، والثانية نعمة الإمداد، والثالثة نعمة الإرشاد؛ ولأن الإنسان كنود هلوع بحكم الجبلة، ينسى الفضل ويتنكر للمنعم، فإن القرآن ما فتى يذكره بهذه النعم، وما من مناسبة يريد القرآن أن يعرف الناس ببرهم إلا عرفهم من مدخل هذه النعم، إما كلا أو بعضا، ليبين لهم عظيم فضله عليهم، ويذكرهم بوجوب شكره عليها والمتمثل في الاستجابة لأمره واتباع شرعه. من ذلك مثلا قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ٢٠} الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٢١} [سورة البقرة: 20-21]. وقوله {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ٦} الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوِّغْكَ فَعَدَلَكَ ٧ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ١} [سورة الانفطار: 6-11].

وإذا فإن الرزق عامة والمال منه خاصة من نعم الله التي يجب على الإنسان أن يعترف بفضل الله عليه فيها، أما الذين استجابوا لأمر الله من المؤمنين فإن الخطاب موجه إليهم بمستوى أرقى وهو تذكيرهم بمبدأ الاستخلاف العام الذي جعله الله في بني آدم عامة أو في المؤمنين منهم خاصة وهو الأقرب. ولذلك قرن الله بين الدعوة للإنفاق وبين التذكير بالاستخلاف في قوله تعالى: {﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ٧} [سورة الحديد: 7].

وارتقى القرآن من مجرد طلب الإنفاق على وجه الحث إلى جعله ركنا من أركان الإسلام من خلال فريضة الزكاة، وازداد في سبل ترقيته للمؤمنين في درجات الإحسان إذ حثهم على الإنفاق التطوعي في مثل قوله: {﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفِقُونَ بَعْدَهُمُ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ١٧٦} [سورة البقرة: 176].

والشاهد في الآية قوله تعالى: {وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ}... ثم عطف عليه إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فعلم من ذلك أنه إنفاق فوق الواجب¹.

الإنفاق في سبيل الله دليل على كمال محبة العبد لله

وهذا مترتب على ما قبله فإن الإنسان مفطور على محبة من أحسن إليه، ولأن الإنسان أيضاً مجبول على حب المال، فإن ذلك يخلق عنده تعارضاً بين داعيتين:

- داعي الفطرة المركوز في عقله، من الاعتراف بفضل الله والشهادة له بالربوبية بمقتضى الميثاق المأخوذ على بني آدم في عالم النذر مصداقاً لقوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ١٧٢} [سورة الأعراف: 172].

- وداعي الجبلة المركوز في نفسه وهو حب المال بدليل قوله تعالى: {فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ٣١} [سورة ص: 31]. {وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ٨} [سورة العاديات: 8]. {وَتَجِبُونَ أُمُالَ حُبًّا جَمًّا ٢٢} [سورة الفجر: 22].

والواجب على الإنسان أن يغلب عقله على هواه، فيقدم حب الله على كل محبوب سواه، وهو كمال التوحيد، ولذلك كانت كلمة التوحيد معلنة خلو القلب من كل محبوب ينافس الله سبحانه في قلب العبد، ذلك أن قولنا "لا إله إلا الله" تعني في الحقيقة لا محبوب بحق إلا الله.

ولأن تلك الكلمة خفيفة على اللسان، من شأن الإنسان أن ينطق بها غير عابئ بحقيقتها، فهي تبقى دعوى تحتاج إلى برهان؛ وامتحان صدقها من عدمه هو أن يقدم الإنسان حب الله إذا تعارض مع محبوب آخر. وبذلك نطق قوله تعالى: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ٩١} [سورة آل عمران: 91]. ومعنى ذلك أن الإنسان يأتي بمختلف الفرائض من صلاة وصيام وغيرها من صنوف البر، ولكنه لا يصل إلى تمام البر وغايته إلا بالإنفاق في سبيل الله، وزيادة في الارتقاء قيدت الآية نوال درجة البر بالإنفاق من المال المحبوب "أي المال النفيس العزيز على النفس ... (وهو) يختلف باختلاف أحوال المتصدقين، ورغباتهم، وسعة ثرواتهم"²، وفي الحديث الشريف:

¹ ينظر في ذلك تفسير المنار (2/ 94)

² المرجع السابق الصفحة نفسها.

"وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ"¹ أي برهان على صدق الإيمان وتمام محبة الرحمان. قال السيوطي في شرحه «والصدقة برهان أي حجة على إيمان فاعلمها فإن المنافق يمتنع منها لكونه لا يعتقدها»²

الوقف استثمار للأخرة

ذلك أن من أسس اعتقاد المسلم أن الدنيا دار فناء، وأن الآخرة هي دار القرار، والمسلم الحاذق هو الذي يعمل في الدنيا من أجل الآخرة. وقد نطقت بذلك نصوص كثيرة من القرآن والسنة من ذلك مثلاً قوله تعالى: {وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهيَ الْحَيَاةُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} [سورة العنكبوت: 64]. فهذه الحياة الدنيا في عمومها ليست إلا لهوا ولعباً حين لا ينظر فيها إلى الآخرة. حين تكون هي الغاية العليا للناس. حين يصبح المتاع فيها هو الغاية من الحياة. فأما الحياة الآخرة فهي الحياة الفاضلة بالحيوية. هي «الْحَيَاةُ» لشدة ما فيها من الحيوية والامتلاء. والقرآن لا يعني بهذا أن يحض على الزهد في متاع الحياة الدنيا والفرار منه وإلقائه بعيداً. إن هذا ليس روح الإسلام ولا اتجاهه. إنما يعني مراعاة الآخرة في هذا المتاع، والوقوف فيه عند حدود الله. كما يقصد الاستعلاء عليه فلا تصبح النفس أسيرة له، يكلفها ما يكلفها فلا تتأبى عليه! "والمسألة مسألة قيم يزنها بميزانها الصحيح. فهذه قيمة الدنيا وهذه قيمة الآخرة كما ينبغي أن يستشعرها المؤمن ثم يسير في متاع الحياة الدنيا على ضوئها، مالكا لحريته معتدلاً في نظرته: الدنيا لهو ولعب، والآخرة حياة مليئة بالحياة"³..

وفي السنة أن أبا مطرف، قال: أتيت النبي ﷺ وهو يقرأ: ألهاكم التكاثر، قال: « يقول ابن آدم: مالي، مالي، قال: وهل لك، يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأفانيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت؟ »⁴، فعبر عن ما تصدق به من ماله بالإمضاء بمعنى الإبقاء لأنه نقله من دار الفناء إلى دار القرار.

وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"⁵، وفي ذلك بيان أن الصدقة الجارية وأعظمها الوقف استثمار مريح جداً من جهة أن ريعها لا ينقطع عن صاحبها حتى بعد موته، فكأنه استطالة للعمر ودوام للريح إلى ما شاء الله.

¹ المسند الصحيح المختصر لمسلم بن الحجاج كتاب الطهارة باب فضل الوضوء ح ر 223.

² الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج لجلال الدين السيوطي (12/2)

³ في ظلال القرآن (5/ 2751)

⁴ صحيح مسلم كتاب الزهد والرقائق ح ر 2958

⁵ صحيح مسلم باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (1255/3)

الوقف استجابة لداعي الفطرة ومن جوالب السعادة

وذلك أن الفطرة تهفو إلى مساعدة الضعيف وذو الحاجة، ولذة العطاء عظيمة ذات أثر بليغ في الإنسان، بحكم الجبلة، وذلك من جهة ما جبل عليه الإنسان من حب المحمّدة، وشيوع الذكر ونيل الثناء من الناس، ونوال التقدير، غير أن هذا الدافع الفطري ضبطته الشريعة بأن وجهت قصد طالبيه إلى نيل رضوان الله ونيل المحمّدة من الله سبحانه. وههنا الفرق بين من يعطي لنيل المحمّدة من الله، ومن يعطي لنيل المحمّدة من الناس.

ذلك أن الذي يعطي لله سبحانه، محقق لداعي الفطرة فيه، ولكنه تارك لنوال عاجل قريب، ومستشرف لنوال عظيم خالد، وشتان بين الموقفين. وطالب المحمّدة من الناس، سرعان ما تنقبض نفسه وقد يحجم عن مواصلة العطاء والتطوع إذا لم ينل مطلوبه. أو قد يتبع ما أعطاه مناً وأذى يسيء به إلى من أعطاهم. أما الذي يعطي لوجه الله فقد ربته الشريعة ظاهراً وباطناً، واتبعت خلجات نفسه فطهرتها، مبينة أن الصدقة التي يتبعها المن لا خير فيها... والمؤمن الذي فهم ذلك عن الله ارتقت نفسه إلى أعلى الدرجات في ذلك، فهو يعطي ولا ينتظر جزاء ولا شكوراً، قال سبحانه: {وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً} ٨ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً ٩ {سورة الإنسان 8-9}. ولأن نفوسهم قد ارتقت مراقي عظيمة من طلب أوجه البر فقد حصل لهم ذوق رفيع من جهة أن ما نطق به الآيات من عدم انتظارهم للمدحة جاء على سبيل المدح لهم، من جهة مراعاة انكسار نفوس من يطعمون، ولذلك لم يصرحوا به وإنما أضمره، فعن مجاهد أنه قال: "ما تكلموا به ولكن علمه الله منهم، فأثنى به عليهم".

ويزداد الداعي الجبلي لإنفاق التطوع إذا كان المنفق عليه من القرابة «فإن الإنسان إذا احتاج وفي أقاربه غني فإن نفسه تتوجه إليه بعاطفة الرحم، ومن المغرور في الفطرة أن الإنسان يألم لفاقة ذوي رحمه وعدمهم أشد مما يألم لفاقة غيرهم، فإنه يهون بهوانهم ويعتز بعزتهم»¹، فعن أم كلثوم بنت عقبة قالت: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: «أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح»²، وأخرج الترمذي وغيره عن سلمان بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم اثنتان صدقة وصلة»³.

¹ تفسير المنار (94/2)

² المستدرک على الصحيحين للحاكم ح ر 1475

³ سنن النسائي باب الصدقة على الأقارب ح ر 2582

المقاصد العائدة على الموقوف عليه

وهي تختلف باختلاف نوع الوقف، فإن كان وقفا خاصا فهي متوجهة إلى خصوص من وقف عليهم، وإن كان وقفا خيريا عاما فهي عائدة على المجتمع والأمة جمعا؛ لكنها تؤول جميعها إلى عودة النفع على عموم المجتمع، ذلك أن كفاية البعض وإن كانت خاصة إلا أن نفعها عائد على المجموع.

ومن ذلك:

• تمتين الروابط الاجتماعية عن طريق المواساة

والمواساة هي كفاية حاجة المحتاج مما به صلاح الحال، وهي سمة للمجتمع الإسلامي، وخلة من خلاله. أكد الدين على اعتبارها أصلاً من أصول نظام الإسلام، وجرت بها توجيهات القرآن وأوامره، والسنة وحكمها، وقامت عليها من شواهد التاريخ الإسلامي ما أعلى من مقامها ورفع من منزلتها. وهي في شرعة الإسلام جبرية واجبة، واختيارية مندوب إليها. وصورها كثيرة تنطق بها عدة تصرفات مفروضة وإحسانية، كالزكاة، والصدقة، والإنفاق، والهبة، والإسلاف، والعارية، والعريّة، والإرفاق، والعمرى، والإسكان، والإخدام، والمنحة¹

وتكون المواساة بإسعاف المعوزين وسد خلتهم، ولكنها تكون بشكل أمتن بإغناء المفتقرين وإدخالهم دائرة الباذلين، وهي فلسفة الوقف.

لا شك أن المواساة بين أفراد الأمة مقصد جليل قصدت الشريعة تثبيته واستدامته، وسبلها في ذلك متشعبة كثيرة منها الإنفاق في سبيل الله قال تعالى: {وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ٢٤ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ٢٥} [سورة المعارج 24-25]. قال ابن عطية: «قال قتادة والضحاك: «الحق المعلوم» هي الزكاة المفروضة، وقال الحسن ومجاهد وابن عباس: هذه الآية في الحقوق التي في المال سوى الزكاة وهي ما ندبت الشريعة إليه من المواساة، وقد قال ابن عمر ومجاهد والشعبي وكثير من أهل العلم: إن في المال حقا سوى الزكاة، وهذا هو الأصح في هذه الآية لأن السورة مكية، وفرض الزكاة وبيائها إنما كان بالمدينة².

وقال تعالى: {وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذِرْ تَبْذِيرًا ٢٦} [سورة الإسراء: 26]. قال ابن عاشور «إيتاء المال أصل نظام الجماعة صغيرها وكبيرها، والمواساة تقوى

¹ أصول النظام الاجتماعي في الإسلام: 138.

² تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (368/5)

عنها الأخوة والاتحاد وتسدّد مصالح للأمة كثيرة"¹. وقال: وللقراة حقان: حق الصلة، وحق المواساة. وقد جمعهما جنس الحق في قوله حقه».

• تحقيق العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية قائمة على أساس العدل في تقسيم ثروات المجتمع، وراجعة إلى ضرورة حصول الكل على الحقوق المقررة اجتماعيا بالتساوي. ولأن المال عصب الحياة وبه تتحقق كثير من المصالح فإن العدالة في توزيع المال من أهم مداخل تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام، ولذلك حرصت الشريعة على إعادة توزيع المال بطرق مختلفة منها الإرث والزكاة وسائر التبرعات وأخصها الأوقاف. وقد علمنا قصد الشريعة لتحقيق قسط من العدالة في توزيع المال من مقتضى قوله تعالى ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [سورة الحشر:7].

قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور "والدولة ما يتداوله الناس من المال، أي شرعنا صرفه لمن سميناهم دون أن يكون لأهل الجيش حق فيه، لينال الفقراء منه حظوظهم فيصبحوا أغنياء فلا يكون مُدالا بين طائفة الأغنياء كما كانوا في الجاهلية يأخذ قادتهم المرباع ويأخذ الغزاة ثلاثة الأرباع فيبقى المال كله لطائفة خاصة. ثم عمدت إلى الانتزاع من هذا المال انتزاعا منظما فجعلت منه انتزاعا جبريا بعضه في حياة صاحب المال وبعضه بعد موته. فأما الذي في حياته فهو الصدقات الواجبة، ومنها الزكاة... وجعل توزيع ما يتحصل من هذا المال لإقامة مصالح الناس وكفاية مؤن الضعفاء منهم، فصاروا بذلك ذوي حق في أموال الأغنياء، غير مهينين ولا مهددين بالمنع والقساوة...."²

مكافحة الفقر والهشاشة

لا شك أن من مقاصد التبرعات في الإسلام سد حاجة المحتاج، ومساعدته على تحقيق بعض مآربه، وهي تنقسم إلى صدقات وأعطيات يومية أو موسمية جرت بها عوائد الناس ذات أثر طيب في المجتمع، ولكنها لا ترقى إلى كونها مسهمة في اجتثاث الفقر لكونها غير مستدامة، أو لكونها تستجيب لحاجة ظرفية سرعان ما يعود بعدها المحتاج كما كان؛ وهناك تبرعات أخرى مقصود منها التمليك والإغناء وإقامة المصالح المهمة وأعظمها الوقف.

¹ التحرير والتنوير (2/ 132)

² التحرير والتنوير (3/ 46-45)

وقد أسهم الوقف عبر تاريخ الأمة في محاربة الفقر والهشاشة، وذلك بإخراج الفقراء من فقرهم والعمل على أن يصبحوا هم أيضاً مانحين مساهمين في تنمية المجتمع.

وسواء أكان الوقف ذرياً أو كان وقفاً خيراً عاماً فإن من أهم مقاصده، ومن أبرز نتائجه السعي لتقليل دائرة الفقر إلى أقصى الحدود.

• المقاصد العائدة إلى الوقف خاصته وعامته

• القصد إلى تكثيره

ويؤخذ ذلك من حرص الشريعة على الحث عليه، وعلى عظم ما رتب عليه من أجر وغير ذلك، وهذا في عموم التبرعات، ولكن في خصوص الوقف من جهة كونه خروجاً عن مال ذي بال، ومن جهة عظيم أثره، فإن الشريعة قد احتفت به غاية الاحتفاء، ولنا أن نستخلص من تتبع تصاريف الشريعة ومسالكتها في القصد إلى تكثيره فروعا يلتئم منها هذا المجموع ومن ذلك.

• توجيه النبي ﷺ خواص صحابته إليه

وقد مر معنا قصة توجيه النبي ﷺ لعمر بحبس أرضه التي نالها بخير وتسبيل ثمرتها، ومثلها قصة أبي طلحة، وقصة عثمان مع بئر رومة وغيرها كثير، وقد بلغت أوقاف الصحابة بالمدينة وحدها من الكثرة أن كانت شاهدة على هذا القصد، وعلى وجه ذلك ينزل قول مالك لما أخبر بمقالة شريح في منع الحبس «رحم الله شريحاً تكلم ببلاده، ولم يرد المدينة فيرى آثار الأكابر من أزواج النبي - ﷺ - وأصحابه والتابعين بعدهم وما حبسوا من أموالهم. وهذه صدقات رسول الله - ﷺ - سبع حوائط. وينبغي للمرء ألا يتكلم إلا فيما أحاط به خبراً»¹

• إزالة ما من شأنه أن يعود بالضرر على المتبرع

ووجه ذلك ألا يصير التبرع بالوقف جارا ندامة للمتبرع، فيكون ذلك سبباً في إجفال غيره عنه، ويحصل ذلك الإجفال بأمور منها، تفريط الناظر، أو عدم احترام شروط الواقف، أو غير ذلك مما يمكن أن يصد الناس عن وقف أموالهم كأن لا يروا أثرها في الواقع، أو أن تصرف على غير مرادهم.

• التوسع في وسائل انعقادها حسب رغبة المتبرعين

¹ المقدمات لابن رشد الجد (2/ 418).

ومراعاة لهذا القصد قبل الوقف المؤقت من لدن بعض الفقهاء وعلى رأسهم المالكية، وبه أخذت مدونة الأوقاف، سعياً إلى توسيع أبواب الوقف وتشجيع الناس على الإقبال عليه.

قال الشيخ الطاهر بن عاشور: «ووجه هذا المقصد أن التبرّع بالمال عزيزٌ على النفس. فالباعث عليه أريحية دينية، ودافع خلقي عظيم. وهو مع ذلك لا يسلم من مجاذبة شحّ النفوس تلك الأريحية. وذلك الدافع في خطرات كثيرة أقواها ما ذكره الله تعالى بقوله: {الْشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ} [سورة البقرة: 267] ... ولأجل هذا المعنى أباحت الشريعة تعليق العطية على حصول موت المعطي بالوصية وبالتدبير، مع أن ذلك مناف لأصل التصرف في المال لأن المرء إنما يتصرف في ماله مدة حياته»¹.

القصد إلى استدامته

فالصدقات الآنية المخصصة للاحتياجات العارضة سرعان ما يزول أثرها، «وقد تأتي على المجتمع ظروف تنضب فيه وتقل هذه الصدقات كهيمنة الشح والأناية أو لطوء جوائح وكوارث طبيعية وكذلك الزكوات فهي ولو أنها ذات استمرارية متجدد فقد تصبح في بعض السنين ضئيلة القدر نتيجة اتساع دائرة الفقر»²

قال ولي الله الدهلوي: «إن الإنسان ربما يصرف في سبيل الله مالا كثيراً، ثم يفنى، فيحتاج أولئك الفقراء تارة أخرى، ويجيء أقوام آخرون من الفقراء، فيبقون محرومين، فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبساً للفقراء وأبناء السبيل تصرف عليهم منافع»³.

ومن معالم القصد إلى استدامة الوقف الأخذ بمبدأ التأييد، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، وقد أخذت مدونة الأوقاف بذلك أيضاً جمعاً بين القولين وتحقيقاً للمقصدين.

القصد إلى سد ذرائع تبديده

فبالقدر الذي حرصت به الشريعة على تكثير الوقف وتسهيل انعقاده، فإنها سعت إلى سد ذرائع تبديده؛ وقد سلكت في ذلك مسالك عدة منها: تضييق سلطة الناظر، ولزوم احترام شرط الواقف، إلا أن تعرض مصلحة أسمى، أو أن تكون شروط الواقف مفوتة لمقاصد الشريعة من الوقف، أو يمكن الجمع بين شرط الواقف وما عرض من المصالح، وغير ذلك. ولأن من مداخل

¹ مقاصد الشريعة الإسلامية، لطاهر بن عاشور (514/3)

² الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده، أحمد الريسوني ص 21

³ حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» (180/2)

تبيد الوقف العمل على مبادلتها، فقد تشدد الفقهاء في ذلك في شروط مبادلة الوقف، كأن تكون قيمة العقار الذي ستم به المبادلة أعلى من قيمة الوقف أو تساويه.

المبحث الثاني: الوقف في المغرب من الريادة إلى الانحسار

غاية هذا المبحث بيان أمرين اثنين: أولهما رصد بعض معالم ريادة الأوقاف في المغرب، عبر التاريخ، تأكيداً على الدور الكبير الذي لعبته الأوقاف في التنمية عموماً، وفي محاربة الفقر والهشاشة وتوفير الخدمات في شتى المجالات. وثانيهما رصد بعض أسباب انحسار الوقف في العصور المتأخرة، وكل ذلك تمهيداً لتقديم مقترحات من شأنها تيسير تجاوز الاختلالات والعودة بالوقف إلى ريادته المعهودة.

معالم ريادة الوقف بالمغرب قديماً

شكل نظام الوقف في تاريخ المسلمين عامة، والمغرب خصوصاً خير تعبير عن روح التضامن والتكافل والتراحم التي ينبغي أن تهيمن على علاقات المؤمنين فيما بينهم، وظهرت نتائج ذلك في أنواع شتى وظروف مختلفة من المصارف التي مولت كلياً حاجات المجتمع، أو أسهم الوقف في تمويلها بشكل جزئي، حتى إن المصارف الوقفية قد اتسمت ببعض الغرابة. وهي غرابة نستشعرها نحن اليوم بالنظر إلى زماننا، في ظل عدم كفاية الأولويات والأساسيات؛ إذ يستغرب الواحد منا كيف للناس أن يوقفوا على علاج اللقلاق؟ وكيف لهم أن يوقفوا على من يؤنس المرضى؟ وكيف لهم أن يوقفوا على من لطخت ثيابه؟... وغير ذلك من مصارف الوقف العجيبة والغريبة، والتي لولا توثيق الكتاب لها لكانت في عرفنا الآن ضرباً من الخيال.

وإذا كانت غرابة تلك الأوقاف منبئة عن عظيم الوعي لدى الأسلاف بشمول الشريعة، من جهة، وبالبعد الحضاري الذي ينبغي أن يشكله الانتماء لأمة الإسلام، من جهة ثانية، فإن تلك المصارف الغريبة منبئة، من جهة ثالثة، بمدى قوة الوقف وقدرته على تغطية حاجات المجتمع في مجالات شتى؛ ذلك أن الناس قد بلغ بهم التسابق في الوقف إلى البحث عن أوجه من البر مغفول عنها، وذلك دليل على أن الحاجات التقليدية قد كفيت. فقد كان من يعزم على الوقف ينظر في مواطن حاجة المجتمع، فيجد أن غيره قد سبقه، وأن تلك الأبواب قد حققت كفايتها، فيجتهد في سد أوجه أخرى من الخصاص لم يلتفت إليها غيره.

ونسوق ههنا بعض النماذج من ذلك على سبيل المثال، قصداً للاختصار

في المجال الصحي

منذ القرن الهجري السادس، انتشرت المارستانات تدريجيا في مختلف الحواضر الكبرى بالمغرب، كفاس ومكناس والرباط وسلا ومراكش وطنجة وغيرها، بل كانت بعض المدن تحوي عدة مارستانات في آن واحد. وظهرت في المغرب بعض المارستانات المخصصة للمجانين والمختلين عقليا، اشتهر منها مارستان سيدي فرج بفاس، الذي أسس في القرن السابع الهجري، واستمر العمل فيه إلى أواسط القرن العشرين الميلادي، وكذلك مارستان محمد الغازي بالرباط¹.

وبلغت العناية بالمرضى علجا وكفالة وترفها حدودا راقية لا توجد في زماننا هذا حتى في أرقى المستشفيات العالمية؛ فقد وصف العلامة المؤرخ عبد الواحد المراكشي المارستان الذي أسسه السلطان يعقوب المنصور الموحي بمراكش فقال: «إن المنصور بنى بمراكش بيمارستان ما أظن أن في الدنيا مثله، وذلك أنه تخير ساحته وأمر البنائين في إتقانه على أحسن وجه فأتقنوا فيه من النقوش البديعة والزخارف المحكمة ما زاد على الاقتراح وأمر أن يغرس فيه من جميع الأشجار المشمومات. وأجرى فيه مياها كثيرة تدور على البيوت، زيادة على أربع برك في وسطه. ثم أمر إليه بالفرش النفيسة من أنواع الصوف والكتان والحري والأديم وغيره، بما يزيد عن على الوصف. وأجرى له ثلاثين دينارا في كل يوم من الطعام، وما ينفق عليه خاصة، خارجا عما جلب إليه من الأدوية. وأقام فيه من الصيادلة لعمل الأشرية والأدهان و الأكحال. وأعد فيه للمرضى ثياب ليل ونهار للنوم من جهاز الصيف والشتاء... فإذا نقه المريض، فإن كان فقيرا أمر له عند خروجه بمال يعيش به ريثما يستقل بنفسه، وإن كان غنيا دفع إليه ماله. ولم يقصره على الفقراء دون الأغنياء، بل كل من مرض بمراكش من غريب حمل إليه وعولج إلى أن يستريح، أو يموت. وكان في كل جمعة بعد صلاته يركب ويدخله يعود المرضى (...) ولم يزل مستمرا على ذلك إلى أن مات رحمه الله»²

ومما يثير الاستغراب والدهشة أيضا أن نجد أوقافا مخصصة لعلاج الطيور كالوقف الذي خصص لعلاج اللقلاق بمارستان سيدي فرج بفاس، إذ أجريت نفقات على من يعالج اللقلاق إذا أصيب بكسر أو أذى³.

ومن الغرائب أيضا وجود أوقاف خاصة بذوي العاهات كالعميان والمجذومين مثلا فقد كان بفاس ربضا يسكنه المجذومون، ويضم قرابة 200 بيت. ولهؤلاء المجذومين إمامهم ورئيسهم الذي

¹ الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده، أحمد الريسوني ص 42

² المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد المراكشي (159/1)

³ أوقاف مكناس (59/1)

يجمع عقارات (يعني مداخيلها) موقوفة على المجذومين في سبيل الله، حبسها عليهم بعض الأشراف وأشخاص آخرون. وتتوافر لهؤلاء المرضى كل الضروريات بحيث لا يحتاجون إلى شيء¹. ومنه وقف سيدي أبي العباس السبتي للعميان والزمنى في مراكش².

في المجال الديني

ولعلنا لن نتحدث ههنا عن الأوقاف التقليدية كالوقف على المساجد والرُّبُط والزوايا وغيرها؛ بل نسوق الحديث لإيراد بعض ما يستغرب منه ومن ذلك على سبيل المثال:

• الوقف على من يرشد الناس في الصلاة إلى تسوية الصفوف:

فقد جاء في جذوة الاقتباس أن عبد العزيز بن موسى الورياغلي (ت 880) حبس زيتونا على القائل بالقرويين بعد إقامة الصلاة (عدلوا الصفوف رحمكم الله)³

الوقف على مجالس الحديث.

وخاصة مجلس قراءة صحيح البخاري، فقد جرت عادة المغاربة أن يختموا البخاري كل رمضان، من خلال مجلس يعقد بالمسجد بين الظهر والعصر، وهي مناسبة تفتح في نهاية شعبان أو فاتح رمضان ويختتم في عيد الفطر بحديث: كلمتان حبيبتان إلى الرحمان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم يرددها الحاضرون مئة مرة، ثم تبسط الموائد لتناول طعام البخاري المحبس من طرف عائلات كبيرة⁴.

الوقف على عبادات معينة.

كالوقف على الشيوخ عمار المساجد الملازمين للصلاة فيها تكريما وتشجيعا لهم، وإسهاما في إعمار بيوت الله، والوقف على الحجاج زوار بيت الله الحرام أثناء مرورهم بطرقاتهم تيسيرا لأداء فريضة الحج...

¹ الوقف في الفكر الإسلامي (151/1)

² المرجع السابق (138/1)

³ جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس لأحمد ابن قاضي المكناسي ص 452

⁴ نقلا عن الوقف بالمغرب، عبد الزاق الصبيعي ص 28

في المجال التعليمي:

من الثابت تاريخيا أن الوقف كان وراء حركة علمية منقطة النظير، وفرت للمسلمين علما ضخما، وتراثا خالدا، وفحولا من العلماء تألقوا في سماء المعرفة الإنسانية، وإذا كان هذا النشاط العلمي للوقف قد نما في الدول الإسلامية بصفة عامة، فإنه في المغرب قد أصبح أكثر نموا واتساعا وإشراقا في كل مجالات الفكر والمعرفة بصفة خاصة. ويكفي أن نذكر في هذا الباب أن أول جامعة بنيت في العالم وما تزال قائمة إلى يومنا هذا، وهي جامعة القرويين إنما كان تأسيسها وقفًا لله تعالى من طرف فاطمة الفهرية، وقد تواصل ذلك بعدها ببناء المدارس والأربطة عبر مراحل التاريخ، وتعاقب الدول: ففي عهد المرابطين أسست مدارس وقفية أشهرها:

- مدرسة وكاك بن زلو اللمطي السوسي.
- مدرسة عبد الله بن ياسين أو رباطه في الصحراء.
- مدرسة الصابرين، أو مدرسة «بومدين» في فاس.

وأما في عهد الموحدين فقد توسعت الحركة العلمية وعرفت نشاطا كبيرا تجلى في تأسيس الخزانات العلمية الوقفية: أقدمها خزانة الشيخ علي الشاري التي بالمدرسة المنسوبة إليه التي ابتناها من ماله، وهي أول خزانة وقفت بالمغرب على أهل العلم¹.

وفي عهد المرينيين زاد تأسيس المدارس وتفنن الناس في ذلك، بل إن العهد المريني يمكن أن يسمى عهد تأسيس المدارس. وقد بقيت بعضها شاهدة على هذه المرحلة كمدرسة العطارين والمدرسة البوعنانية ومدرسة دار المخزن، ومدرسة الصهريج، وغيرها كثير. وهي مدارس أجريت عليها أوقاف كثيرة جدا وتنقل الأخبار أن مدرسة الحلفاويين بفاس قد عثر فيها احتوت عليه بعض الحوالات الوقفية القديمة بلانحة تضم 25 بقعة ملك خاص لهذه المدرسة، كما أن مدرسة الصهريج والسبعيين أوقف عليهما 45 حانوتا وعدد كبير من البقاع والمنشآت².

في المجال الاجتماعي:

وهي كثيرة جدا، وتتوزع على قطاعات عدة يمكن أن نقتصر منها على ما يلي:

- أوقاف لمحاربة الفقر

¹ اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، محمد بن القاسم الأنصاري (ص: 29)

² ينظر لمزيد تفصيل في ذلك " دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية " في الباب التمهيدي منه.

فقد أسهمت الأوقاف في محاربة الفقر والهشاشة، وتوفير الطعام للمعوزين وذوي الحاجة؛ وفي هذا الصدد يحكي أحمد بابا التنبكتي السوداني، من علماء مالي، وقد تجول في عدد من الأقطار الإسلامية، «أن بلاد المسلمين التي مر بها في أقاليم السودان (إفريقيا الغربية اليوم) تميزت بوفرة طعام أهلها، فلا تجد فيها جوعا ولا مسغبة، لأن الناس يعتمدون إلى ما بقي من طعامهم فيجعلونه على حصر نظيفة عند الجامع، فيصيب منها الجائع والمحتاج حاجته»¹

وقد اتخذت هذه المبادرات الإحسانية الموجهة للفقراء وعابري السبيل شكل أوقاف ومؤسسات قارة يأوي إليها المحتاجون، وقد يكون بعضها خاصا بإيواء عابري السبيل وضيافتهم وقد يكون بعضها مخصصا للشيخ والعجزة.

• أوقاف لتوفير المرافق العمومية

مثل حفر الآبار، وتجهيز العيون، وإقامة السقايات، ومد قنوات الصرف، وغير ذلك. وهي أمور تشهد على ازدهار المدن الإسلامية، وما كانت تعرفه من حضارة لم تعرفها أوروبا وغيرها إلا في القرون المتأخرة.

فقد ذكر الشيخ محمد المكي الناصري «أن الحمامات يرجع أكبر عدد منها في المدن المغربية إلى الأقباس، وأن رأي المحبين فيها أنها مراكز الطهارة الإسلامية، بنيت ليتطهر فيها المسلمون، وليتمكن الرجال والنساء من القيام بواجباتهم الدينية. ولذلك كانت أكرمتها دائما مفضضة، وأجرة الاستحمام بها رخيصة، نظرا لارتباطها بالدين الذي يوجب الغسل على المسلمين كافة»².

• أوقاف خدمة الزواج

فقد عرفت مدينة فاس تحبّيس دور مؤسسة ومجهزة يقيم فيها الضعفاء حفلات زفافهم، ويمكثون فيها بضعة أيام. وبعضها كان وقفا على المكفوفين الذين يتزوجون. وكان بمدينة مراكش دار مخصصة للنساء اللاتي يقع لهن خصام وتنافر مع أزواجهن، فلهن أن يقمن فيها آكلات شاربات إلى أن يزول ما بينهما وبين أزواجهن من النفور، وكان لهذه الدور أوقاف عديدة للإنفاق عليها وعلى المقيمات فيها»³.

¹ الوقف في الفكر الإسلامي (131/1)

² الأحداث الإسلامية في المملكة المغربية للشيخ محمد المكي الناصري ص 47

³ الوقف في الفكر الإسلامي (140/1)

عوامل انحسار الوقف بالمغرب

أسهمت عوامل كثيرة في انحسار الوقف الإسلامي بالمغرب. فعلى الرغم من الرصيد الكبير من الأوقاف التي تمتاز بها بلادنا مما يمكن أن يشكل نموذجا متفردا، إلا أن ما نراه اليوم أقل بكثير مما كان عليه الأمر عبر تاريخ المغرب الطويل، خاصة قبل الاستعمار الفرنسي. وقد أسهمت عوامل كثيرة في تراجع دور الوقف وانحساره نذكر منها على سبيل الاختصار ما يلي:

تأثير الاستعمار.

بحسب الشيخ المكي الناصري فقد «قام الدليل التجريبي العملي القاطع على أن سياسة المستعمر كانت تسعى لتحطيم الأحباس الإسلامية، والتدخل فيها، واستغلالها لمصلحة الاستعمار، كلما وجدت إلى ذلك سبيلا، وسيقف القراء على هذه الحقيقة عندما يطالعون ما في هذا الكتاب عن الأوقاف الجزائرية، والتونسية والمغربية والسورية وعندما يعرفون الموقف الغريب الذي اتخذته الانتداب الفرنسي إزاء السكة الحديدية الحجازية الموقوفة على الحجاج المسلمين، بينما تقف السلطات الاستعمارية الفرنسية من اليهود والمسيحيين موقف العطف والمناصرة والتأييد، وتسمح لهم أن يستقلوا بكافة شؤونهم المالية استقلالاً تاماً»¹.

بُعْدُ الوقف في بلادنا عن تحقيق مقاصد الوقف الشرعية

أصلنا هذه المقاصد في المبحث الأول، والتي من أبرزها القصد إلى تكثيره برفع موانع ذلك، من جهة، وبالحرص على ضمان قدر من ثقة الواقفين بجدوى أوقافهم، من جهة ثانية.

ومن تجليات بعد الوقف عن تحقيق تلك المقاصد:

• العمل بمقتضى وحدة الذمة المالية للوقف بالمغرب.

مع ما في ذلك من تجاوز لشروط الواقفين، على أن ذلك لا يعني العودة بالوقف إلى ما يمكن أن نسميه ظاهرة التشتت، ولكن لأن قصد الشريعة جار على مراعاة شروط الواقفين حرصا على عدم إجحافهم، فإن الواجب يقتضي التفكير في صيغة تجمع بين ضمان وحدة الذمة المالية للأوقاف وضمان قدر من احترام شروط الواقفين.

¹ الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية للشيخ المكي الناصري، ص 10.

• قصر دور الأوقاف على رعاية المؤسسات الدينية.

ونحسب أن الذي جر لهذا الإشكال أنه قد سرى في فهم الناس، عوامهم على الأقل، أن الوقف إنما يكون على المساجد، أو الزوايا، أو الأضرحة، أو ما في حكم ذلك. وهو تمثل انجر إليهم من مخلفات الاستعمار كما بيناه آنفا، ولم تستطع وزارة الأوقاف الخروج منه، وتصحيح الوضع.

كما أن الذي جر إلى ذلك الجمع في الإدارة المسؤولة عن الأوقاف، وأعني بها الوزارة الوصية، بين الشأن الديني، والشأن الوقفي وذلك ظاهر من تسميتها. وهو إجراء نحسب أنه مخالف لمقاصد الشريعة في الوقف من جهة ما يعود على الموقوف عليهم كما تم تأصيله في المبحث الأول، وشاهد ذلك ضمور دور الوقف في سد خلة المحتاجين وفي رعاية ذوي الخصاصة، وضمور أثره في تحقيق المقاصد الاجتماعية وغير ذلك.

سوء سمعة المؤسسة الوقفية لدى عوام الناس

من جهة المهمة بسوء تدبير الوقف، وهو ما يخالف قصد الشريعة في ما يتعلق بالموقوف من جهة سد ذرائع تبديده، وقد توافرت شواهد على ذلك من جهة فساد بعض النظار، أو من جهة ما تتعرض له الأملاك الوقفية من السطو والتناول من بعض أصحاب النفوذ.

ويلحق به المبالغة في الإنفاق على ما لا يراه الناس ذا جدوى، من قبيل الإنفاق على الأضرحة ومواسمها، والتقتير في المقابل على المساجد والكتاتيب القرآنية والمدارس الدينية، وعلى القيمين عليها، وعلى أوجه من الحاجات الاجتماعية الأخرى.

ولئن كان ذلك قد يبرر من جهة الاختيارات الدينية السيادية ذات البعد السياسي، فإنه يترك انطبعا سيئا لدى عوام الناس، خاصة مع ما يعرفه العالم من سرعة تناقل الأخبار والإشاعات؛ وفي ظل غياب التوضيحات ويمكن أن أشير هنا إلى مقال صدر بجريدة (hespress) بعنوان: وزارة الأوقاف تنفق أزيد من 14 مليارا على آلاف الأضرحة والزوايا بتاريخ الثلاثاء 13 فبراير 2018. وهذا عائد على المقصد الأول بالإبطال، وهو القصد إلى تكثير الوقف، من جهة أن ضعف الثقة في الناظر على الوقف من شأنه إجفال الناس عن وقف أموالهم.

الاستمرار في تحجيم دور الوقف وقصره على مصارف مخصوصة

وهو إرث استعماري كرسه فرنسا حينما استعصى عليها تطويع كثير من مناطق المغرب، وأعيتها جيوب المقاومة. إذ وجدت أن الوقف في المغرب دولة وسط الدولة، لأنه كان مسيطرا على كل القطاعات: في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والدفاع عن الحوزة وغيرها، ولذلك

حاولت أن تقزم دوره تمهيدا لاقتراعه، غير أنها استفادت من خطتها في بلدان أخرى كالجزائر ولبنان وسوريا، فعمدت إلى تقليص دوره، وحصره في الشأن الديني فقط. وبعد استقلال المغرب، لم تستطع الوزارة الوصية الخروج من هذه القوقعة الموروثة، وبقي الحال على ما كان عليه إبان الاستعمار.

ضعف الحكامة في تسيير الأوقاف

وقد بحثت في منشورات وزارة الأوقاف، وعلى موقعها عما يمكن أن يشير إلى ميثاق للحكامة في تدبير الأوقاف فلم اعثر إلا على بلاغ صادر عن الوزارة متصل بنهج مبدأ الحاكمة في بناء المساجد وإدارتها وقد جاء في البلاغ:

سعيًا منها للحصول على شهادة ISO9001-2015 من لدن إحدى المؤسسات الدولية أو الوطنية المعتمدة لذلك، قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالتعاقد مع شركة QUALITAS Sarl بتكلفة قدرها 390.720,00 درهمًا من أجل إنجاز مشروع وضع نظام إدارة الجودة، ويهدف هذا المشروع إلى:

- ✓ دعم استراتيجية الوزارة لحفظ وتحسين جودة أماكن إقامة شعائر الدين الإسلامي؛
- ✓ الاستجابة لاحتياجات المواطن من خلال توفير أماكن للعبادة، تتوفر على شروط ملائمة للاستعمال والراحة والسلامة مع إدماج البعد البيئي في استراتيجيتها؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار وباستمرار المخاطر والفرص في تخطيط وتنفيذ مختلف أنشطة الوزارة؛

✓ تطوير مهارات الموظفين بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والإدارية.

أما الحكامة في تدبير الأوقاف فلحد الساعة بحسب علمي وإطلاعي فلا وجود لميثاق في ذلك. وكثير مما يمكن أن يقال ههنا عائد إلى ما تم بيانه في العنصر السابق، وبعض ما تم ذكره هناك متولد عن غياب هذه الحكامة. إن أهم آليات الحكامة الجيدة كما ينص عليها دستور البلاد هي: الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وديموقراطية التسيير. وكثير منها ضعيف في إدارة الأوقاف، خاصة في ظل ضعف المحاسبة، وضعف الشفافية.

ولعل تأسيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف بما هو هيئة رقابية وإرشادية توجيهية، تتولى القيام بمراقبة مالية الأوقاف العامة ودراسة القضايا المتعلقة بها، وإبداء الرأي بشأنها، واقتراح جميع الإجراءات الهادفة إلى ضمان حسن تديرها، من شأنه أن يسهم في هذا الاتجاه.

إذ يقوم بأمر من الملك بجميع أعمال البحث والتحري في أي قضية من قضايا تدير مالية الأوقاف العامة، وتقديم تقرير بنتائجها إليه كما يقوم بافتحاص سنوي لوضعية التدير المالي للأوقاف العامة، وإعداد تقرير سنوي بنتائج يرفع إلى الملك وتبعث نسخة منه إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. كما يضطلع المجلس أيضا بالمساهمة في إعداد عدد من النصوص والوثائق المرجعية في المجال المالي والمحاسبي، وإبداء الرأي في مختلف القضايا المتعلقة بتدير الأوقاف العامة. والمجلس كذلك هو المؤهل قانونا لإعطاء الإذن المسبق لإجراء المعاوزات المتعلقة بالعقارات والمنقولات المعتبرة ضمن الأوقاف العامة، إذا كانت القيمة التقديرية لهذه العقارات تتراوح بين خمسة ملايين درهم وعشرة ملايين درهم.

ضعف الثقافة الوقفية في المجتمع

ويتجلى ذلك واضحا لكل من مارس العمل الاجتماعي، فإن أريحية الناس في الإنفاق التطوعي عامة وفي الوقف منه خاصة تتحرك بسرعة إذا تعلق الأمر بالمساجد أو ما يتصل بها، ولكنها تضعف في غيرها وهو أمر أسهم في تكريسه الاستعمار والوزارة الوصية بعده كما بينا آنفا. كما أن العلماء والخطباء والوعاظ مقصرون جدا في توعية الناس بأهمية الوقف وبإمكاناته الكبيرة في حل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية ولعل هذا السبب ينضاف إلى حاجز نفسي تراكم عند الناس جراء ما يتناهى إلى أسماعهم من سوء تدير الأوقاف وعدم تمكنهم من تلقي التصحيحات في ذلك الأمر، وكذا من اعتبار الذمة الموحدة للوقف التي من بين آثارها السلبية أنها تمنع الناس من رؤية آثار أوقافهم عيانا.

المبحث الثالث: آفاق الاستثمار

المقصود بالاستثمار هنا الاستثمار بمعناه الواسع، وليس الاستثمار بالمعنى الاقتصادي الضيق.

إن الاستثمار المقصود هو العودة بالوقف إلى الريادة في تنمية الإنسان وتنمية الأوطان، وتقوية الروابط وحماية الطبقات الهشة، وتوفير ضرورات العيش الكريم، والإسهام في التنمية الشاملة، بصياغة نموذج تنموي يحتل فيه الوقف مكانة متقدمة، وتعود له في الريادة من جهة

كونه إشراكا للمجتمع في خلق الثروة وتديريها. ولا شك أن نموذجا تنمويا لا يركز على الاحتفاء بالوقف وإعطائه المكانة التي تستحقه نموذج تنموي يعتريه نقص كبير.

على أننا لا ننفي أن الاستثمار الاقتصادي الرصين الهادف إلى تنمية موارد الوقف، وتطوير أدائه من أهم مداخل تحقيق الاستثمار بالمعنى الشامل.

ولئن كنا متفقين على ضرورة استثمار أموال الأوقاف موقنين بأن ذلك من أهم مداخل إصلاح نظام الوقف وتطوير أدائه من جهة، وإعادة ثقة المجتمع إليه من جهة ثانية، فإن ذلك يفرض تضافر جهود جميع المتدخلين من أجل تحقيق نهضة وقفية شاملة، تعيد للوقف دوره الريادي في بناء الحضارة، وفي ضمان استقرار المجتمع ونمائه.

ولا شك أن التجربة الوقفية بالمغرب تجربة رائدة مقارنة مع غيرها من التجارب الوقفية في العالم الإسلامي عامة والعربي منه خاصة، لتوفرها على مواطن قوة كثيرة، ولعل ذلك ما يغري بضرورة تدارك بعض الأخطاء التي يظهر أن تدراكها ممكن، إن صدقت الإرادات، وأن تداركها مفض بالضرورة إلى العودة بالوقف إلى الريادة.

فما هي أبرز مواطن القوة في التجربة الوقفية بالمغرب؟ وما آفاق استثمارها؟

مواطن القوة في التجربة الوقفية بالمغرب

لا شك أن مواطن القوة، في التجربة المغربية كثيرة جدا، يصعب الإحاطة بجميعها ههنا، ولذلك سنكتفي بإيراد البعض منها:

العمق التاريخي للدولة المغربية ولتجربتها الوقفية.

وهي تجربة غنية جدا لو تم استثمارها، وإعادة إحياء ما اندثر من معالمها، عن طريق تصحيح اختلالات الأوقاف بما هي عليه الآن، وعن طريق استلهاام التجارب السابقة قصد توسيع موارد الوقف من جهة، وتوسيع مجالات تدخله من جهة ثانية، ثم فك الارتباط بين تدبير الشأن الديني وتدبير الوقف من جهة ثالثة.

إن الأمة المغربية متفردة من جهات عدة، لعل من أشهرها امتداد الدولة فيها منذ عهدها الأول بالإسلام، ولذلك فإن الأوقاف في المغرب ضاربة في عمق التاريخ؛ إذ ترجع الروايات أن الأوقاف بدأت منذ عقبة بن نافع الفهري، أي مباشرة بعد دخول الإسلام إلى المغرب¹.

¹ أنظر الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده، أحمد الريسوني ص 31

ولئن كانت بعض الدول الإسلامية قد ألغت الوقف الذري أو الأهلي، وبعضها ألغى حتى الوقف العام، وأدمجه ضمن أملاك الدولة، فإن المغرب اختار طريقا آخر، نعتبره الطريق الأسلم، وهو الاستفادة من نظام الوقف بمختلف أنواعه وفي شتى مصارفه، دون أن يعني ذلك الإبقاء على الوقف المعقب كما هو بمشاكله واختلالاته، بل كان المغرب دائما يسعى إلى التغلب على هذه المشاكل، من خلال إعادة تنظيمه بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 83.77.1 الصادر بتاريخ 24 شوال - 1397 (8 أكتوبر 1977م) في شأن الأحباس المعقبة والمشاركة، ثم بموجب الباب الثالث من مدونة الأوقاف بعدما أبان تطبيق هذا الظهير لمدة ثلاثين سنة عن بعض العيوب والاختلالات الأخرى فيه، والحاجة إلى إعادة النظر في بعض أحكامه وسد بعض ثغراته.

كون ملك البلاد هو المسؤول الأسمى عن الأوقاف بالمغرب.

وهي خصيصة لأهل المغرب استمرت منذ بناء الدولة المغربية، واستمرت إبان فترة الحماية، وهي التي ضمنت عدم إجهاز المستعمر على الأوقاف، كما فعل في غير المغرب. وقد حرصت مدونة الأوقاف على تكريس هذه الخصوصية من خلال إبراز الرعاية السامية للأوقاف، وكذا الإشراف المباشر عليها، من منطلق اعتباره من مقتضيات إمارة المؤمنين، واستهداء بهدي سلف الأمة، واعترافا بالدور الطلائعي للوقف في إحداث التنمية، وقد جاء ذلك واضحا في ديباجة المدونة:

«بحكم الإمامة العظمى التي طوق الله بها عنقنا، والأمانة الكبرى التي حملنا إياها، والقائمة على حماية حى الملة والدين، ورعاية شؤون هذا البلد الأمين؛ واهتداء بنهج أسلافنا الميامين ملوك الدولة العلوية الشريفة، المجبولين على العناية بالأوقاف وحمايتها من كل ترام أو ضياع؛ وتكريسا من جلالتنا الشريفة لروح التجديد والتحديث التي جعلناها من ثوابت سياستنا في تدبير أمور مملكتنا الشريفة؛ ووعيا منا بأهمية الوقف، وبدوره الطلائعي، باعتباره ثروة وطنية وعنصرا فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛... وفقا لهذا المنهج، قررنا إصدار مدونة للأوقاف تجمع الأحكام الفقهية المتناثرة للوقف، وتحسم التضارب في أموره المختلفة، وتعيد تنظيم أحكامه القانونية شكلا ومضمونا، بما يضمن تقيدها بأحكام الفقه الإسلامي، ويضفي عليها طابعا عصريا متميزا».

وجود جهاز إداري سيادي قائم بذاته مسؤول عن إدارة الأوقاف.

هي وزارة الأوقاف، رغم ما عليها من ملاحظات، إلا أن وحدة الجهاز الإداري المسؤول عن الأوقاف أقرب طريق لضمان الرؤية الكلية الكفيلة بحسن الاستثمار وضمان تحقيق مقاصد

الفصل الرابع _____ الوقف في المغرب: أسباب الانحسار وأفاق الاستثمار _____ محمد الفيلّة

الأوقاف. وهي خصيصة مغربية تتيح فرصا هائلة للتطوير على الأقل من جهة وحدة المخاطب، ووحدة المسؤول، ويصير الأمر من حسن إلى أحسن مع تطوير الهيكلية القانونية وتفعيل دور المجالس الرقابية وخاصة المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف.

إن الإشادة بوحدة الجهاز الإداري المسؤول عن الأوقاف لا يتعارض إطلاقا مع الدعوة إلى الفصل بين إدارة الأوقاف وإدارة الشأن الديني... ولعل السبيل الأمثل لذلك التفكير في جهاز إداري سيادي غير تابع للحكومة على غرار مؤسسة محمد الخامس للتضامن. تكون بعيدة عن التوظيف السياسي الضيق من طرف الأحزاب السياسية، وتتسم بقدر من الثبات في جهازها الإداري، وهو ما يتيح إمكانية وضوح الرؤية وتصحيح الأخطاء وتفادي الاختلالات وترصيد التجارب.

الرصيد الهائل من الأملاك الذي تتوفر عليه الأوقاف المغربية

يتكون الرصيد الوقفي من الأملاك الفلاحية، والأملاك الحضرية (أملاك الرباع) المتمثلة أساسا في العقارات المبنية ذات العائد، والتي تشمل المحلات السكنية والتجارية والحرفية، والمتاحف والمدارس الوقفية العتيقة، وكذا الحقوق العينية المترتبة على بعض الأملاك، بالإضافة إلى الأراضي العارية بالمدارات الحضرية.

وجود إطار قانوني واضح للوقف

تمثل في مدونة الأوقاف الصادر بشأنها ال ظهير الشريف رقم 1.09.236 صادر في 8 ربيع الأول 1431 هـ (23 فبراير 2010م) والذي تم تغييره وتتميمه ب: الظهير الشريف رقم 1.19.46 الصادر في 23 من جمادى الآخرة 1440 هـ (فاتح مارس 2019م)، بالجريدة ال رسمية عدد 6759 بتاريخ 4 رجب 1440 هـ (11 مارس 2019م)، ص: 1377.

وقد دخلت المدونة حيز التنفيذ منذ 24 أكتوبر 2013، بعد صدور جميع النصوص المتخذة لتطبيقها كما هو منطوق المادة 166 منها.

وسعت المدونة وفق منطوق ديباجتها وخاصة الفقرة الأخيرة منها إلى استقلالية الوقف المستمدة من طابعه الإسلامي الخالص، والمحافظة على خصوصيته، وتزويده بوسائل قانونية حديثة تضمن له الحماية الناجعة، وبنظم تديرية تيسر حسن استغلاله والاستفادة منه، وبطرق استثمارية تمكنه من المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيد له دوره الريادي الذي نهض به عبر تاريخ بلادنا المجيد.

الفصل الرابع _____ الوقف في المغرب: أسباب الانحسار وآفاق الاستثمار _____ محمد الفيلتي

وهي آفاق واعدة إن أحسن استغلالها من شأنها أن تعيد للوقف بالمغرب حيويته وفرادته. كما صار للوقف في المغرب بمقتضى هذه المدونة تمييزا إيجابيا تمثل في عدة امتيازات صارت من حقوق الأملاك الوقفية بمقتضى القانون من أهمها:

- ضبط القواعد المتعلقة بكيفية إنشاء الوقف والآثار المترتبة عليه.
- عدم جواز الحجز على الأملاك الموقوفة، أو اكتساب ملكيتها بالحيازة أو التقادم...
- إضفاء صفة الامتياز على الديون المستحقة لفائدة الأوقاف العامة وإعطائها حق الأولوية في الاستيفاء.
- ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة للسلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف، لنزع ملكية العقارات الموقوفة وفقا عاما
- وضع آلية لتصفية الحقوق العرفية المنشأة على أملاك الأوقاف العامة
- إعفاء الأوقاف العامة من جميع الضرائب والرسوم أو أي اقتطاع ضريبي محلي أو وطني، فيما يخص التصرفات والأعمال أو العمليات أو الدخول المتعلقة بها
- ضمان الحماية الفعلية للرصيد العقاري عن طريق التحفيظ إذ هو الإطار القانوني الذي يحقق الحماية اللازمة والاستقرار للملكية العقارية،
- تنفيذ مبدأ الأفضلية للأوقاف في كل معاوضة إذ يشترط لإجراء أي معاوضة عينية للأوقاف العامة أن تكون العين المعروض بها محفظة وأن تساوي أو تفوق قيمتها التقديرية قيمة العين الموقوفة."
- وغير ذلك كثير

آفاق استثمار الوقف في المغرب

نعود فنذكر ههنا بما صدرنا به هذا المبحث من تحديد طبيعة الاستثمار المقصود. وهو عموم المعنى لا خصوص الدلالة الاقتصادية لمصطلح الاستثمار. والذي نستطيع به أن نحيط بمختلف أوجه الاستثمارات الممكنة أن نقسمها إلى مجالات، ونحن على يقين أن كثيرا مما سيقتراح ههنا ممكن التنفيذ، وليس أمرا جديدا وإنما هو إحياء لتراث قديم جرى طمسه وتناسيه جراء ما تم سوقه من الأسباب في المبحث السابق. على أن ذلك ينبغي أن يسبق بمجموع إجراءات قانونية وإدارية وتوعوية، كلها في إطار الممكن.

ولنبداً أولاً بالظروف اللازم إيجادها من أجل حسن استثمار الوقف في إحداث التنمية الشاملة.

في تحسين ظروف الوقف مما يعود إلى تحقيق مقاصد الشريعة

• على المستوى الإداري

بيننا أنفاً أن من عوامل انحسار الوقف في المغرب ما يتصل بمشاكل إدارة الوقف، ولذلك فإن أهم مداخل تطوير الوقت وحسن استثماره العمل على تطوير الجهاز الإداري القائم عليه، وفي هذا الصدد نعيد التأكيد على ضرورة فصل إدارة الأوقاف عن إدارة الشأن الديني، كما نقترح المواجهة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية للأوقاف، حرصاً على ضمان قرب الأوقاف من محالها، وسعياً لإبراز أثرها للواقفين من جهة، وللموقوف عليهم من جهة ثانية. كما يلزم أن يعتمد في تدبير الأوقاف على قدر عال من الحكامة والنجاعة، ضماناً لحسين الاستثمار، وسعياً لحفظ الأملاك الوقفية من التبديد، وغير ذلك...

• على مستوى تنمية الأصول الوقفية

لقد ظلت مهام الناظر محصورة في التسيير العادي للوقف وفق ما اشترطه الواقفون من حيث إدارته وقبض مستفاداته وإيصالها إلى مستحقيها، ولذلك هناك من أنكر أن يكون للناظر دور في تخصيص جزء من إيرادات الوقف لإنماء رأس ماله ما لم يشترط الواقف نفسه ذلك، أو موافقة الموقوف عليه لأن حقهم متعلق بهذه الإيرادات بعد الصيانة للوقف والمحافظة على أصله دون نقصان، شريطة أن يكونوا أهل التبرع وحينئذ تعتبر موافقتهم إن شاء لوقف جديد يضاف إلى الوقف القديم بنفس الشروط ولنفس غرضه.

الحاصل أن تنمية الأصول الوقفية يتم النظر فيه من جهتين:

جهة الوقف العام الذي لم يتعين فيه الموقوف عليه

وجهة الوقف الخاص سواء كان ذرياً أو كان وقفاً على جهة معينة من أوجه البر والإحسان أما الجهة الأولى فإن المحظور غير وارد، وأما الجهة الثانية فإن مصلحة الوقف تقتضي تنميته بالنظر إلى أن من شأن ذوي الحقوق أن يتكاثروا، ومن شأن ما يؤول إليهم أن يتناقص إلى القدر الذي لا يعود لوجوده نفع، ولذلك لا بد من نظر فقهي رصين يفصل في الأمر ويغلب المصلحة.

ويمكن في هذا الصدد اقتراح طرق وقفية غير تقليدية مثل:

السهم الوقفي الذي يمكن الاكتتاب فيه في الشركات الكبرى التي تحقق عائدا جيدا كشركات الاتصالات مثلا.

الوقف الجماعي الذي يسهم فيه كل من أراد بالقدر الذي يستطيعه، ويمكن أن يكون ذلك في إطار حملات للتبرع موسمية أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تشبيك مختلف أنواع الإنفاق التطوعي في إطار برامج تنمية جامعة يكون الوقف أحد أطرافها.

• على مستوى نشر الثقافة الوقفية

وفي سبيل ذلك ينبغي العمل على تكثيف حملات التوعية التي تشرح للناس الوقف وشروطه ومقاصده، وتبين لهم أهميته وتحديثهم عن تاريخه ومنجزاته وما يمكن أن يقدمه للمجتمع والذي نراه معنيا بذلك: المساجد عبر الخطب والدروس والمواظع وغيرها؛ والمدارس عبر المناهج والأنشطة الموازية؛ والجمعيات عبر المحاضرات والمنتديات واللقاءات الفكرية؛ والجامعات عبر الندوات والمؤتمرات وغير ذلك ووسائل الإعلام أيضا عبر البرامج الوثائقية والوصلات الإشهارية واللقاءات الحوارية وما في حكم ذلك.

• على مستوى مجالات التدخل الممكنة

في المجال الاجتماعي

والذي قد يتبادر للذهن أن الوقف مهمته منحصرة في تقديم المساعدة للمعوزين في شكل أعطيات يأخذونها، ما قد يفهم منه تكريس سلبية طبقات من المجتمع، ودفعهم للعيش عالة على الغير. والواقع أن ذلك غير صحيح، بل إن النظر السليم هو السعي لإدخال هؤلاء الفقراء لدائرة الإنتاج، وإخراجهم من دائرة الفقر والهشاشة، ولم لا تهيتهم ليصبحوا هم أيضا مسهمون في عجلة الاقتصاد وفي التنمية بوجه أشمل.

إن وظيفة الوقف ينبغي أن تسير في اتجاه توفير فرص الشغل، ومحاربة البطالة، قبل أن تسير في اتجاه كفاية المحتاج بسد حاجته. وإن فلسفة الزكاة والتبرعات في الإسلام تصب في ذات الاتجاه.

وليس الأمر صعبا بله أن يكون مستحيلا، فإن أمامنا من التجارب ما يمكن ان يقنعنا بإمكان ذلك وجدواه. ذلك أنه بالنظر لحجم الموارد التي تتوفر عليها المؤسسة الوقفية، والتي يمكن أن تتوفر في المستقبل، إن أزيلت الموانع، فإن ما ندعيه يمكن أن يصبح متجاوزا.

لقد تم تقدير الأملاك الوقفية في ما يتعلق بالأراضي الزراعية مطلع القرن التاسع عشر بحوالي ثلث الأراضي المزروعة في مصر وتركيا وسوريا وفلسطين والعراق والجزائر والمغرب، ولئن كانت الأوقاف في بعض الدول قد تم تأميمها أو السطو عليها فإن التجربة المغربية سلمت في عمومها وهي تعطي أرضية صالحة للبناء عليها وحسن استثمارها ولعل توسيع حيزها ممكن للغاية.

وتشير بعض الإحصائيات أن الأوقاف التركية وظفت في بداية القرن العشرين 13% من مجموع القوى العاملة في تركيا، ويشغل القطاع الخيري بالولايات المتحدة بحسب إحصائيات تعود إلى بداية التسعينات من القرن العشرين 9.3 مليون موظف أي 6.7% من مجموع العمالة الأمريكية، وأنفق ما مجموعه 122.20 مليار دولار على الأجور أي 5.2% من الأجور الأمريكية.

وعلاوة على خلق الوظائف المباشرة وغير المباشرة، من خلال المشاريع الوقفية، فإن الوقف باستطاعته أن يقدم حولا تمويلية للمقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، لمساعدة حاملي المشاريع من الطبقات الفقيرة وتشجيعهم على ولوج عالم الأعمال في شكل قروض ميسرة وبدون فوائد.

كما يمكنه تشجيع صغار الفلاحين من القرويين الذين لا يتوفرون على أرض لزراعتها، ولكن لهم خبرة بالفلاحة على استغلال الأراضي الوقفية في شكل عقود للمزارعة.

ونشير في هذا السياق إلى تجربة لجنة مسلمي إفريقيا (جمعية العون المباشر حاليا) وهي منظمة غير حكومية تهتم بالتنمية الاجتماعية في المناطق القروية بإفريقيا، تأسست بتمويل وقفي عام 1981 وقد تمكنت من حفر 2000 بئر ارتوازي بهذه المناطق، ومئات الآبار السطحية وتشيد مائة وأربعة (104) مركز لتدريب النساء المسلمات الفقيرات وتقديم قروض إنتاجية بدون فوائد لأكثر من 1500 مشروع زراعي ومهني لفائدة الفقراء.

كما يمكن للوقف أن يسهم في تشجيع الصناعة التقليدية عن طريق تقديم الدعم للصناع التقليديين، إما في شكل قروض مباشرة بدون فوائد، أو على شكل مساعدات تمكّنهم من تأهيل أنشطتهم واثمينها. وكل ذلك في إطار من التكوين والمتابعة والحرص على عدم تبديد المال الوقفي.

كما يمكن للوقف أن يكون شريكا في مثل تلك المشاريع الصغرى ليضمن من جهة عدم تبديد المال الوقفي، وليضمن من جهة أخرى تنمية أصوله وتطوير رأسماله، ويكون ذلك إما بنظام المشاركة في الإدارة والتمويل، أو بنظام المضاربة الإسلامية الذي يقوم على المشاركة بالتمويل من جانب الصندوق الوقفي والعمل من جانب العميل والمشاركة في الأرباح التي تحقق.

ولا شك أن محاربة الفقر والهشاشة من شأنها أن تقلل من الظواهر السلبية التي يعيشها المجتمع والتي تزداد تفاقما بسبب التحول القيمي، وبسبب ضغوط الحياة المعاصرة، مثل ظاهرة التشرد، والأطفال المتخلى عنهم، وكثرة الطلاق، كما يمكن للوقف أن يسهم في تمتين الأواصر الاجتماعية وإعادة اللحمة إلى العائلات وترسيخ مفهوم الأسرة والعائلة الكبيرة...

في المجال التعليمي

كان للوقف في القديم أثر كبير في التعليم عن طريق تشييد المدارس وتوظيف المدرسين، وعن طريق إيواء الطلبة وإطعامهم، وتلبية مختلف احتياجاتهم، وتفريغهم للطلب. وقد سبق أن بينا طرفا من ذلك.

وكما كان للوقف ذلك الأثر الحاسم في خدمة التعليم عبر تاريخ الأمة الطويل، فهو مؤهل اليوم لأداء وظائف طلائعية في ذات الاتجاه.

إن التعليم اليوم الذي يشكل أولوية وطنية يتطلب تضافر الجهود من أجل إصلاحه وإنجاح دوره. ولعل من أبرز القطاعات التي يمكنها أن تسهم في دعم جهود النهوض بالتعليم هو قطاع الوقف، وصلا للماضي بالحاضر، وتأكيدا على محورية التعليم في الأمة.

ويمكن للوقف أن يقدم حولا لمعضلات التعليم في جوانب متعددة لعل من أبرزها:

- الإسهام في تعميم التمدرس.
- الإسهام في تحقيق جودة التعليم.
- الإسهام في تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم وكلها مبادئ تنادي بها إصلاحات التعليم المتعاقبة.

- دعم تلمذ الفتيات على غرار برنامج مسير.

- توفير المنح للفقراء واليتامى وتوفير منح التميز وتبني النوايا من الفئات الهشة.

- بناء دور إيواء الطلبة في مختلف الأسلاك.

- الإسهام في بناء المؤسسات التعليمية تبعا للخصائص.

- الإسهام إلى جانب السلطة الوصية في توفير اللوازم المدرسية.

كما يمكن للتعليم أن يكون ميدانا لتنمية الأصول الوقفية عن طريق الاستثمار في التعليم الخاص. وهو سلوك يتجلى فيه فعلا الإسهام في الدورة الاقتصادية عن طريق إعادة توزيع الثروة داخل المجتمع بأخذ المال من الأغنياء بحقه، وتوزيعه على مستحقه من الفقراء.

في المجال الصحي

يعاني قطاع الصحة في بلادنا من مفارقات عديدة لعل أبرزها أنه نظام يسير بسرعتين متناقضتين.

قطاع عمومي غارق في المشاكل وبعيد كل البعد عن تقديم خدمات صحية ذات جودة خاصة في الهوامش.

وقطاع خصوصي يتوفر على إمكانات مهمة ويروج ثروة هائلة. غير أن من يستفيد منه هم الأغنياء فقط أو قليل من يتوفر على تغطية صحية حقيقية.

وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لا حديث عن التنمية في ظل وضع كهذا، إلا أن يكون على رأس أولويات الإصلاح المنشود ضمان قدر كبير من تكافؤ الفرص الصحية بين أفراد المجتمع.

ولعل ذلك المطمح ممكن إن وجدت الإرادات الفعلية، وهو حاصل والحمد لله من خلال السعي لتعميم التغطية الصحية رغم ما يعترضها من صعوبات وإشكالات.

وفي هذا الصدد فإن الأوقاف يمكنها أن تلعب أدوارا طلائعية وفارقة في توفير خدمات صحية حقيقية وذات جودة على غرار ما كان عليه الأمر عند الأسلاف.

إن الوقف، بما هو نظام اجتماعي تكافلي، يمكنه حل مشكلات كثيرة في قطاع الصحة، وخصوصا في المناطق الهامشية، التي لا تستفيد من الخدمات الصحية إطلاقا أو تستفيد من خدمات شكلية.

ويمكن أن يتم ذلك بالمساهمة في إيجاد الكادر البشري المؤهل من أطباء وممرضين. وعن طريق بناء المستوصفات الجماعية وتزويدها بالمعدات اللازمة في إطار من التعاون مع السلطات الوصية.

لقد كان الوقف في الماضي هو المسؤول الأوحد عن تقديم الخدمات الصحية، وتشير بعض المراجع الى إحصائيات تثير الاستغراب والدهشة الى الحد الذي يتساءل المرء عن حقيقة صدقها، فقد كان في بغداد لوحدها سنة 1160م ما يربو على ستين (60) بيمارستانا، وفي قرطبة ما يزيد على خمسين بيمارستانا. وعرف المغرب العديد من المستشفيات الوقفية في كل من فاس ومكناس ومراكش والرباط وسلا وتازة، أبرزها مستشفى سيدي فرج بفاس الذي أسس عام 1286م واستمر العمل فيه إلى أواسط القرن العشرين، ومارستان محمد الغازي بالرباط الذي كان مخصصا لعلاج المجانين والمختلين عقليا.

ولقد مر معنا طرف من الأوقاف الصحية الذي بعضه يثير الاستغراب، وقد جاء في خطاب للملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله أنه قال: سنة 1985 «في الحقيقة لو حللنا أحباسنا، لوجدنا أنها لم تراع فقط حقوق الإنسان، بل حتى حقوق الحيوانات، وفي بعض المناطق كانوا يحبسون على العلجوم إذا انكسرت ساقاه، ويقال لنا بعد ذلك: إن في إنجلترا وأمريكا توجد هناك جمعيات للحيوانات... ويقولون إنهم يعالجون الأمراض العقلية هناك بالموسيقى، أما نحن فمند قرون وقرون كنا نحبس على المارستانات، أي أن المسلمين رحمهم الله الذين حبسوا كانوا يستعملون في المارستانات كل يوم جمعة الموسيقى في علاج الأمراض العقلية...».

واليوم باستطاعة الأوقاف أن تفعل أفضل من ذلك إن وجدت الإرادات ورفعت الموانع.

ويمكن أن نقدم جملة اقتراحات من شأنها أن تفتح المجال لمساهمة الأوقاف في تطوير الصحة ببلادنا ومن ذلك:

- إعادة ترميم وإصلاح البيمارستانات في كل من المدن المغربية بفاس ومراكش والدار البيضاء والرباط، وغيرها والعمل على تحديثها لتكون مجارية للعصر.
- فتح المجال للوقف الصحي كي يؤسس مستشفيات وقفية تشتغل بنظامين .
- الأول مجاني يهم الطبقات المعوزة التي تتوفر على ما يثبت عوزها
- والثاني بمقابل للفئات القادرة على ذلك لضمان قدر من تغطية النفقات.
- فتح المجال أمام الأوقاف لتبني الحالات ذات الأمراض المزمنة والخطيرة، كالسرطانات والقصور الكلوي وأمراض الكبد وغيرها.
- تهيئة أماكن لإيواء المرضى والمتطبين الذين يتوافدون على المدن الكبرى من أجل عيادة الأطباء.

- توفير صيدليات وقفية يستفيد منها ذوو الحاجة، بناء على معطيات حقيقية تحين باستمرار.

- دعم تكوين الأطباء والممرضين.

- دعم تشغيل الأطباء والممرضين.

- توفير دور للولادة في الأماكن النائية وضمن المستوصفات الجماعية. وغير ذلك

الخاتمة

حاول البحث أن يحيط بموضوع الوقف من زوايا ثلاث:

• أولاً من زاوية بيان مقاصده الشرعية وذلك بالنظر فيها من ثلاث جهات:

- ✓ من جهة المقاصد المتعلقة بالواقف
- ✓ ومن جهة المقاصد المتعلقة بالموقوف عليه
- ✓ ومن جهة المقاصد المتعلقة بالوقف نفسه.

وقد مكن النظر إلى المقاصد الوقفية من هذه الجهات الثلاث، من فك الارتباط بين تداخل تلك المقاصد دون أن يغفل التنبيه إلى القدر المشترك بينها على سبيل الإجمال.

والحقيقة أن النظر فيما كتب في مقاصد الوقف في حدود ما اطلعت عليه، وأظنه كافياً في إصدار حكم أراه ابتدائياً، أن الذين تكلموا في مقاصد الوقف إنما أداروا كلامهم على مقاصد اقترحها عقولهم بناء على ما تصوره مقاصد للوقف باعتبار آثاره، وهو مسلك غير سليم في استنباط المقاصد الشرعية بل الواجب الانطلاق من النصوص الشرعية ومن القواعد العامة للشريعة وتصرفاتها.

• وثانياً من زاوية بيان أسباب انحسار الوقف في المغرب

بعد تعريج خفيف على ما كان عليه الوقف إبان ازدهاره، والظاهر أن المناسبة بينة بين جزئي النظر في هذه الزاوية، ذلك أن ما سيرشد للنقص الحاصل هو بيان حال القوة الأول، لتحصل المقارنة بين ما كان عليه الأمر قديماً وما صار إليه اليوم. وإذ يستقر في الذهن الفرق بين المقامين فإن النفوس متطلعة لإدراك أسباب ذلك الانحسار.

• وثالثا من زاوية البحث في السبل الكفيلة بإعادة الوقف إلى الريادة بأفضل مما كان عليه الأمر أيام قوته، وهو أمر ممكن عبر البدء بإحصاء مواطن القوة، بعد أن تمّ بيان مواطن الضعف آنفا.

ولذلك ابتدئ ببيان مواطن القوة ثم عرج على بيان آفاق الاستثمار. وقد نبه على أن الاستثمار المقصود هو الاستثمار بمعناه الشامل، أي بما هو تحصيل للثمرة بأقصى ما يمكن.

وأما ما يمكن أن يستخلص من ثنايا البحث من التوصيات والاقتراحات فإجماله كما يلي:

- اعتبار مقاصد الوقف مجالا خصبا للبحث العلمي الرصين القائم على أعمال الدليل والخضوع إليه لا إخضاعه.

- وجوب النظر في الوقف من جهة كونه إنفاقا تطوعيا، وعملا فطريا يمكن أن ينفث على جميع القوى التي يحركها العمل الإنساني والرغبة في مد يد العون لكل محتاج

- وجوب تطوير الجهاز الإداري المشرف على تسيير الأوقاف بالعمل على مستويين محلي ومركزي.

- السعي لفك الارتباط بين إدارة الشأن الديني وإدارة الأوقاف.

- العمل على تشبيك العمل التطوعي من خلال تجميع جهود جميع المتدخلين: مانحين ومتطوعين من أجل وضع مخططات تنموية يسهم فيها الجميع كل من موقعه، وفي هذا الصدد يمكن التفكير في رابطة للعمل التطوعي تعمل على تنسيق الجهود خاصة في أوقات الكوارث، كالزلازل الذي ضرب الحوز ونواحيه.

- السعي إلى تنمية الأصول الوقفية بكل ما يمكن في إطار من الحفاظ على خصوصية الوقف وفي استحضار لشروط الواقفين وفي إطار استحضار المصالح الشرعية.

وأحسب أن النظر في موضوع البحث من هذه الزوايا المختلفة، قد مكن من الإحاطة بجملة من عناصر الموضوع، وأنه قد أجاب بقدر ما على الأسئلة التي طرحت في مقدمته، غير أن ذلك لا ينفي وجوب مزيد من التدقيق في بعض العناصر التي ربما قد تكون طالتها العجلة، أو الاختصار المخل، أو التعميم في محل التخصيص، أو غير ذلك من أوجه القصور.

قائمة المصادر والمراجع

- الأحماس الإسلامية في المملكة المغربية، الشيخ المكي الناصري، طبع وزارة الأوقاف سنة 1412هـ/1992م
- اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، محمد بن القاسم الأنصاري، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور الطبعة الثانية، 1403 هـ - 1983 م
- التحرير والتنوير، الطاهر لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي، نشر الدار التونسية للنشر - تونس سنة 1984 م
- تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1422هـ
- تفسير المنار، محمد رشيد رضا، نشرالهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الأولى سنة 1990م
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، أحمد ابن قاضي المكناسي، نشر دار المنصور للطباعة والوراقة-الرباط سنة 1973
- حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي»، تحقيق: السيد سابق، نشر دار الجيل، بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1426 هـ - 2005م
- دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية، إعداد الدكتور السعيد بوركبة، نشر وزارة الأوقاف، سنة 1417هـ/ 1996م
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق، أبو اسحق الحويني، نشر دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى 1416 هـ - 1996م
- سنن النسائي المجتبى من السنن أو السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، وشرح محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- في ظلال القرآن، سيد قطب، نشر دار الشروق - بيروت- القاهرة الطبعة السابعة عشر سنة 1412هـ
- لسان العرب، ابن منظور، نشر دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ 1994م

الفصل الرابع _____ الوقف في المغرب: أسباب الانحسار وأفاق الاستثمار _____ محمد الفيلّة

- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ونشر دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م

- المسند الصحيح المختصر، مسلم بن الحجاج، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت،

- المعجب، عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي، محي الدين (المتوفى: 647هـ) تحقيق: الدكتور صلاح الدين الهواري، نشر المكتبة العصرية، صيدا-بيروت الطبعة: الأولى، 1426هـ - 2006م

- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور، تحقيق ودراسة: محمد الحبيب ابن الخوجة، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر الطبعة الأولى 1425 هـ - 2004 م

- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر دار الفكر، الطبعة الأولى سنة 1399هـ - 1979م.

- المقدمات الممهّدات، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، نشر دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988م

- الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده، أحمد الريسوني، نشر دار الكلمة للنشر والتوزيع ط 1 سنة 2014

الفصل الخامس

الإطار القانوني والتنظيمي للتطوع التعاقدي بالمغرب: الإمكانيات والإشكالات

The legal and regulatory framework for volunteering in Morocco: potentials and Challenges

عبد السلام الزبيح¹

تناقش هذه الدراسة سياقات صدور القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي الذي جاء بعدة مستجدات لتحقيق رهانات تعزيز و تثمين الرصيد التطوعي بالمغرب المتراكم عبر التاريخ، والإسهام في تنميته وتوفير شروط نجاحه وتقوية دعائمه بما يوسع من المشاركة الفاعلة للمواطنين الذين يرغبون في وضع إمكانياتهم المادية وخبراتهم وتجاربهم في خدمة مجتمعهم.

يتمثل الإشكال المركزي للدراسة في الأسئلة التالية: إلى أي حد يمكن الرهان على هذا القانون في دعم العمل التطوعي في ضوء الإشكالات التشريعية والعملية؟ وما هي السبل الكفيلة لتجاوز ذلك بتوفير الشروط والإمكانيات الضرورية لانبثاق ممارسات فضلى في هذا المجال؟.

للإجابة عن هذه الإشكاليات تم تقسيم الدراسة إلى محورين: المحور الأول حاولنا من خلاله إبراز الإمكانيات القانونية المتاحة أمام النسيج الجمعوي من أجل تيسير عمله وتطوير أدائه وحماية القائمين عليه، أما المحور الثاني فخصصناه لإبراز العوائق والحدود القانونية والعملية التي تحد من انخراط العمل التطوعي في الإسهام في التنمية المستدامة، والسبل الكفيلة بتجاوز تلك الحدود، لتخلص الدراسة إلى أن العمل التطوعي التعاقدي يفتح عدة إمكانيات في سبيل مؤسسة وتطوير علاقة الجمعيات بالسلطات العمومية. غير أن تفعيل العمل التطوعي التعاقدي تشوبه عدة إشكالات، ولتجاوزها تقترح الدراسة القيام بالإصلاحات ذات الأولوية على مختلف المستويات التشريعية والمالية والتدبيرية.

كلمات مفتاحية: العمل التطوعي التعاقدي، الديموقراطية التشاركية، الجمعيات، الإدارة، الحكامة

¹ دكتور في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، باحث في القانون العام والعلوم الإدارية.

This study discusses the contexts of the issuance of Law 06.18, which regulates volunteer work in Morocco. The law addresses challenges to enhance and appreciate accumulated volunteerism in Morocco's history, contributing to its development. The central question is: To what extent can this law support volunteer work in light of legislative and practical challenges? The study identifies legal potentials and obstacles, suggesting reforms at legislative, financial, and managerial levels to overcome challenges in implementing volunteer work and strengthen the relationship between associations and public authorities.

Keywords: volunteer work, participatory democracy, associations, administration, governance.

مقدمة

أصبح مفهوم التطوع يكتسي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة بالمغرب، خاصة بعد دستور 2011، وهو ما استلزم إيجاد إطار قانوني ينظم العمل التطوعي، ويمكن من الاستفادة من الإمكانيات والفرص التي يساهم بها الفعل التطوعي في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز المشاركة الفاعلة للمواطنين الذين يرغبون في وضع إمكانياتهم المادية وخبراتهم وتجاربهم في خدمة مجتمعهم.

ويتوفر المغرب على ترسانة قانونية في تنظيم العمل التطوعي والتضامني بدءا من ظهير 1958 المنظم للحريات العامة، والقانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم، وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، وغير ذلك من القوانين التي توجت بصور القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، الذي صدر في سياق دولي ووطني محفز على فضائل العمل التطوعي في تنفيذ المبادرات الهادفة لمحاربة الفقر، وتحقيق التنمية، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الاجتماعية الهشة. وذلك بتعزيز وتثمين الرصيد التطوعي بالمغرب المتراكم عبر التاريخ، والإسهام في تنميته وتوفير شروط نجاحه وتقوية دعائمه، كما جاء اعتماد القانون رقم 06.18 تماشيا مع التوجيهات الملكية التي ما فتئت تؤكد على أهمية التطوع وعلى ضرورة تشجيعه وتبسيط مساطره.

في ضوء ذلك تبرز الإشكالية التالية: إلى أي حد يمكن الرهان على القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي في دعم العمل التطوعي في ضوء الإشكالات التشريعية والعملية؟ وما هي السبل الكفيلة لتجاوز ذلك، وتوفير الشروط والإمكانات الضرورية لانبثاق ممارسات فضلى في هذا المجال في ضوء التراكمات التي حققها العمل التطوعي في صيغته السابقة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، سنقسم الموضوع إلى محورين: الأول سنحاول من خلاله إبراز الإمكانيات القانونية المتاحة أمام النسيج الجمعي من أجل تيسير عمله، وتطوير أدائه، وحماية القائمين عليه، أما المحور الثاني فسنخصصه لإبراز العوائق والحدود القانونية والعملية التي تحد من انخراط العمل التطوعي في الإسهام في التنمية المستدامة، والسبل الكفيلة بتجاوز تلك الحدود.

المحور الأول: الإطار المرجعي للعمل التطوعي التعاقدي بالمغرب

عرف العمل المدني بالمغرب دينامية متسارعة عكست بجلاء حيوية الحركة المجتمعية على مختلف المستويات الرياضية والثقافية والشبابية والحقوقية. لذلك كانت تطورات النص القانوني مرتبطة بشكل كبير بتلك الحيوية، ورغم أن هذه النصوص المنظمة للفعل الجمعي طالها التعديل غير ما مرة فإنها ظلت قاصرة عن تأطير ديناميات الحياة الجموعية. الأمر الذي تطلب إصدار ترسانة تشريعية جديدة للارتقاء بالأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، ومن ضمنها إصدار القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، الذي تضمن مقتضيات مهمة لتقنين الفعل التطوعي على أساس تعاقدي يمكن من تحقيق الرهانات المتوخاة منه.

المطلب الأول: الإطار القانوني للعمل التطوعي التعاقدي: السياقات والرهانات

عرف الإطار القانوني للحياة الجموعية بالمغرب بعض الجمود، فمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 15 نونبر 1958 لم تعد تتلاءم مع الواقع الحالي للفعل الجموعي¹، بالرغم من التعديلات الطارئة عليه في سنة 1973 التي عملت على تغيير الفصل الثاني، حيث أجازت تأسيس جمعيات الأشخاص بكل حرية ودون سابق إذن بشرط أن تراعى في ذلك مقتضيات الفصل 5²، وكذا تغيير الفصل 14 الذي أجاز أن تؤسس الجمعيات فيما بينها اتحادات أو جامعات شريطة تقديمها تصريحاً يحرق طبق الكيفيات المنصوص عليها في الفصل 5. وأساسا التعديلات المهمة لسنة 2002³، التي مست على سبيل المثال، الفصل 5 المتعلق بالتصريح الذي يجب أن تقدمه كل جمعية إلى مقر السلطة الإدارية المحلية الكائن به مقر الجمعية، وكذا

¹ فؤاد عبد المومني، استراتيجية تنمية الجمعيات ضمن العمل الجموعي بالمغرب: عناصر للتشخيص، الفضاء الجموعي، الرباط، 1998، ص 64.

² الفصل الأول من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.283 بتاريخ 6 ربيع الأول 1393 (10 أبريل 1973). جريدة رسمية عدد 30154، في 7 ربيع الأول 1393 (11 أبريل 1973)، ص 1064.

³ القانون 75.00 المغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.206 بتاريخ 12 جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002)، جريدة رسمية عدد 5046، 3 شعبان 1423 (10 أكتوبر 2002).

الوثائق والمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح¹. والفصل 7 حيث تم منح المحكمة الابتدائية اختصاص النظر في طلب التصريح ببطالان الجمعية، وكذا في طلب حل الجمعية إذا كانت في وضعية مخالفة للقانون².

كما عمل الإصلاح التشريعي لسنة 2009 على إلغاء تقديم نسخ من السجل العدلي لأعضاء المكتب المسير للجمعية أثناء التصريح بالتأسيس³. لكن هذه التعديلات المختلفة لم تمكن من مجابهة التحديات العملية التي يواجهها العمل الجمعوي في ظل إكراهات مزمنة، من قبيل تعقيد سيرورة التأسيس، حيث تبين دراسة ميدانية أجرتها في سنة 2012 اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال . خريكة، أن أكثر من أربع حالات من بين عشرة (43,97٪)، فرضت فيها السلطات الإدارية على الجمعيات تقديم وثائق لا ينص عليها الفصل 5 من ظهير 1958 الذي يحدد إجراءات التصريح. كما أن تقديم نسخة من السجل العدلي للأعضاء المؤسسين ما فتئت السلطات الإدارية تفرضه على الرغم من إلغائه في فبراير 2009. وأخيرا، فإنه يُطلب من الجمعيات باستمرار وثائق إضافية كالنظام الداخلي، أو شهادة حسن السيرة والسلوك والخلو من السوابق العدلية⁴.

بشكل عام، أصبحت السلطات العمومية والفعاليات غير الرسمية، مجمعة على كون الإطار القانوني لم يعد يتلاءم مع واقع وحاجيات النشاط الجمعوي، خاصة بعد صدور دستور سنة 2011 الذي أعطى الأهمية اللازمة لدور الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، كمساهم في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها⁵.

وفقا لما تمت الإشارة إليه، فقد سجل المغرب في المجال التشريعي والتنظيمي المتعلق بالحريات العامة تقدما مهما على مستوى تبسيط المساطر الإدارية الخاصة بممارسة حرية تأسيس الجمعيات، وعلى مستوى توسيع قاعدة المشاركة المدنية في الحياة العامة. بيد أن ذلك لم يمنع من وجود صعوبات قانونية وممارسات إدارية، بعضها يندرج في خانة الشطط في استعمال السلطة؛ الأمر الذي يحد من هامش الحركة لدى عدة جمعيات، ويكرس لدى فئات عريضة من

¹ المادة الثانية من القانون رقم 75.00.

² المادة الأولى من القانون 75.00.

³ مادة فريدة من قانون 07.09 يرمي إلى تعديل الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 15 نوفمبر 1958، جريدة رسمية عدد 5712 صادرة بتاريخ 30 صفر 1430 (26 فبراير 2009).

⁴ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "وضع ودينامية الحياة الجمعوية"، إحالة ذاتية رقم 28\2016، ص: 38.

⁵ الفقرة الثالثة من الفصل 12 من دستور 2011، ظهير الشريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، جريدة رسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص: 3600.

المجتمع النظرة الاحترازية غير المشجعة على العمل التطوعي. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود عدة عراقيل إدارية تعترض عمل منظمات المجتمع المدني، منها "التعامل المزاجي الانتقائي" لبعض رجال السلطة مع العمل الجماعي، وامتناعهم على تسلم وثائق التصريح بتأسيس الجمعيات، والتأخر البين في تسليم الوصولات النهائية، وثقل مسطرة التصريح بإنشاء الفروع المحلية والإقليمية للجمعيات الوطنية، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة بشأن الوجود القانوني لبعض الجمعيات، وغيرها من الممارسات التي أدت في أحيان كثيرة إلى التضيق، بدون موجب قانوني، على حرية الممارسة المدنية، وإلى الحد من استقلالية المجتمع المدني وقدرته على المبادرة¹.

إن غياب الاستدامة في التعامل الاستراتيجي لمكونات الدولة، من سلطات عمومية ومجالس منتخبة، مع تطور الوعي المدني خاصة لدى جمعيات المجتمع المدني، يجعل اليوم، الخيارات القانونية والتنظيمية والإدارية المؤطرة للمشاركة المدنية غير منسجمة، وينقصها التحيين والتجاوب، واستباق الآليات والقواعد الكفيلة بمسيرة التحولات العميقة التي شهدها أداء المجتمع المدني ووضعه الاعتباري داخل المجتمع، خاصة خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين. ومن شأن هذا التأخر في المجال التشريعي والتنظيمي أن يعيق التفعيل الجيد والسريع والعقلاني للأدوار الجديدة التي أسست لها الوثيقة الدستورية على مستوى الديمقراطية التشاركية² وهو ما وقف عليه التقرير الختامي "للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة"، حيث لخص العراقيين والإشكاليات الكبرى للعمل الجماعي في أربع نقاط تتمثل في: ضعف احترام القانون في تأسيس الجمعيات، وما يرتبط بالضبط العمومي للحياة الجمعوية؛ وضعف شفافية الدعم العمومي وإشكالية الإنصاف وتكافؤ الفرص في المعاملات الإدارية مع مختلف أصناف الجمعيات، بما فيها الجمعيات ذات المنفعة العامة؛ وضعف التحفيز الضريبي المفضي إلى تقاسم أعباء العمل الجماعي بين الدولة والمجتمع؛ وغياب إطار قانوني يعترف بالتطوع والتأهيل المؤسسي وتكوين الموارد البشرية وتنمية شروط التشبيك بين الجمعيات؛ وإشكالية الديمقراطية الداخلية للجمعيات، وملاءمة ممارساتها الإدارية والمالية لقواعد الشفافية والمراقبة والمحاسبة³.

¹ Mohamed El Hachimi, Société civile et démocratisation au Maroc: Le grand malentendu, Institut européen de la Méditerranée, Barcelone, 2014, p.13-14.

² المملكة المغربية، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، التقرير التركيبي، أبريل 2014، ص: 33.

³ المرجع السابق، ص: 63.

وبعد ما يقارب 10 سنوات من إطلاق الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة صادق مجلس الحكومة بتاريخ 10 يونيو 2021 على مشروع قانون متعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، والذي قدمه وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان. ويأتي هذا المشروع في سياق وطني ودولي يركز على حجم وأهمية العمل التطوعي في تنفيذ المبادرات الهادفة لمحاربة الفقر، وتحقيق التنمية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الاجتماعية الهشة. كما يأتي تماشيا مع التوجهات الملكية في هذا الشأن وتجاوبا مع ما شهدته الحياة المدنية بالمغرب بعد تنزيل دستور 2011 الذي منح المجتمع المدني أدوارا دستورية مهمة.

وعرفت مرحلة دراسة مشروع القانون تعديلات مهمة داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، أفضت إلى إدخال عدة تحسينات وتعديلات من قبيل اعتبار عدم جواب الإدارة بعد انصرام الأجل بمثابة قبول طلب الاعتماد¹، كما تم الانتباه ونقل شرط "عدم استغلال النشاط التطوعي التعاقدي من أجل تحقيق أهداف تجارية أو دعائية..." من المادة 27 المتعلقة بالتزامات المتطوع المتعاقد إلى المادة 21 المتعلقة بالبيانات الواجب تضمينها في عقد التطوع. كما تمت الاستعاضة عن موافقة مشغل الأجير لكي يتمكن هذا الأخير من المشاركة في العمل التطوعي التعاقدي، بتقديمه تصريح مسبق لمشغله، ولهذا الأخير أن يعترض على ذلك متى تبين له أن أنشطة العمل التطوعي التعاقدي التي يعتزم القيام بها تجعله في وضعية متنافية مع عمله²، ونظرا لكون القانون يضم عددا من النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق القانون فقد استقر النقاش داخل اللجنة على ضرورة تحديد مدة سنة لنشره في الجريدة الرسمية، وهو ما تم تضمينه في المادة 47³، وبعد استكمال المناقشة تمت المصادقة عليه بمجلس النواب بتاريخ 8 يوليوز 2021 ليتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 5 غشت 2021⁴.

المطلب الثاني: مستجدات القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي

يتضمن القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، عشرة (10) أبواب، تتفرع إلى سبع وأربعين (47) مادة: الباب الأول تضمن أحكام عامة موزعة على سبعة (7) مواد، تتناول تعريف العمل التطوعي التعاقدي ومركزاته، والجهات التي لها حق تنظيمه، مع التمييز بين

¹ المادة 10 من القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

² المادة 33 من القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

³ المملكة المغربية، مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع القانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، دورة أبريل 2021.

⁴ ظهير شريف رقم 1.21.85 صادر في 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، جريدة رسمية عدد 7010، بتاريخ 25 ذو الحجة (5 أغسطس 2021)، ص: 5887.

عقد التطوع، وعقود التوظيف والشغل وتقديم الخدمة، وأن عقد التطوع لا يجوز اعتماده لتعويض الموظفين أو الأجراء أو مقدمي الخدمات بالمتطوعين المتعاقدين، كما تم استثناء من هذا القانون كل البرامج والأنشطة التطوعية المطبقة عليها نصوص خاصة، والمهام التي يقوم بها أعضاء أجهزة إدارة أو تسيير الأشخاص الاعتباريين، الذين لا يستهدفون تحقيق الربح، أو الأنشطة التي يقوم بها المنتمون إليها، وكذا الأنشطة التطوعية التي تتم بالطرق التقليدية العرفية.

من أجل تدقيق شروط تنظيم العمل التطوعي التعاقدي تم التنصيص على ضرورة الحصول المسبق على اعتماد من طرف الإدارة من أجل تنظيم العمل التطوعي التعاقدي الذي يستثنى منه الأشخاص الاعتباريون الخاضعون للقانون العام، الذين يقومون بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل¹. وعلى شروط الحصول على هذا الاعتماد أو تمديده²، ولأجل المخصص للإدارة لمعالجة طلب الحصول على الاعتماد المذكور، مع الإشارة إلى حالة الاستعجال، التي يتم فيها البت في هذا الطلب داخل أجل لا يتعدى اثنتي وسبعين ساعة من تاريخ التوصل به، واعتبار عدم جواب الإدارة بعد انصرام الأجل بمثابة قبول طلب الاعتماد، وكل رفض لطلب الحصول على الاعتماد يكون بقرار مغل³. وكذا الوثائق المرفقة به سواء تعلق الأمر بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي داخل المغرب أو خارجه⁴، مع إخضاع مسطرة إيداعه ودراسته لنص تنظيمي، وتحديد المدة الأدنى للاعتماد في ثلاثة أشهر، والمدة الأقصى في أربع سنوات، بالإضافة إلى التزام الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي بإخبار المصالح المختصة التابعة للقطاع الحكومي المكلف بالشؤون الخارجية عبر البعثات الدبلوماسية أو المراكز القنصلية المغربية لدى الدول المستضيفة، قبل وبعد التنفيذ، والتنسيق معها، وكذا التنصيص على إحداث لجنة يعهد إليها بدراسة ملفات طلبات الحصول على الاعتماد، وبإبداء رأي استشاري بشأنها لرئيس الإدارة، تتألف من ممثلي القطاعات الحكومية المعنية وشخصيتين من الفعاليات المدنية، ويحدد بنص تنظيمي كيفية تأليفها وسيرها⁵.

بخصوص مسالك الولوج إلى العمل التطوعي التعاقدي حدد الباب الثالث الشروط التي يجب أن تتوفر في المتطوع المتعاقد، والبيانات التي يجب أن يتضمنها عقد التطوع، خصوصا حقوق والتزامات طرفي العقد، ومدة سريان العقد، وشروط تجديده وحالات وكيفيات فسخه،

¹ المادة 8 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

² المادة 9 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

³ المادة 10 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

⁴ المادة 12 و13 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

⁵ المادة 16 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

والعناصر التي لا يجوز أن يتضمنها هذا العقد لضمان صحة وسلامة المتطوع المتعاقد، وكذا حالات انتهاء العقد.

إضافة إلى ذلك، حدد القانون حقوق والتزامات الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدية، من بين الحقوق نذكر حق تقديم طلب الحصول على الدعم العمومي والخاص من أجل تغطية تكاليف تنظيم العمل التطوعي التعاقدية أو جزء منه¹، ومن بين الالتزامات نذكر التزامها بإطلاع المتطوع المتعاقد على النظام الداخلي للعمل التطوعي التعاقدية، وتحديد الأعمال المطلوب تنفيذها من قبل المتطوع المتعاقد، مع مراعاة مؤهلاته وقدراته الصحية، سواء أكانت بدنية أو نفسية أو ذهنية، وعدم تكليفه بالمهام المتعلقة بالإدارة والتسيير، وكذا الحفاظ على سرية المعلومات ذات الطابع الشخصي الخاصة بالمتطوعين المتعاقدين والمستفيدين².

أما الباب الخامس فقد تناول في مادتين حقوق والتزامات المتطوع المتعاقد، ومن بينها الحق في اطلاعه على طبيعة العمل التطوعي التعاقدية، والأعمال التي سيقوم بتنفيذها، وتمكينه من شهادة اعتراف بجهوده التطوعية وخبرته في هذا الشأن من الجهة المنظمة، والالتزام بالتقيد بأهداف وضوابط العمل التطوعي المعتمدة من لدن الجهة المنظمة، واحترام حقوق ومعتقدات وآراء مسؤولي الجهة المنظمة والعاملين لديها، وكذا المتطوعين المتعاقدين الآخرين والمستفيدين، وعدم إفشاء المعلومات الخاصة بالعمل التطوعي واستغلالها لأغراض تتنافى وأهداف العمل التطوعي التعاقدية.

أما الباب السادس فيتضمن قواعد تنظيم العمل التطوعي التعاقدية، ويتكون من 7 مواد، تنص على ضرورة توفر الجهة المنظمة على نظام داخلي، تحدد فيه القواعد الخاصة بتنفيذ وتقييم العمل التطوعي التعاقدية، وعلى سجل تقييد فيه البيانات المتعلقة بهذا العمل والمتطوعين المتعاقدين، وتحديد الحد الأقصى لعدد ساعات وأيام تنفيذه للعمل التطوعي التعاقدية، وضرورة موافاة الإدارة من طرف الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدية، قبل قيامها بأي نشاط من أنشطة العمل التطوعي التعاقدية، بلانحة المتطوعين المتعاقدين الذين ستستقبلهم. كما تم التنصيص على الشروط التي تسمح بمشاركة الموظفين والأجراء في العمل التطوعي التعاقدية، وكذا التنصيص على ضرورة إخضاع الهبات النقدية والعينية التي يمنحها الخواص للأشخاص

¹ المادة 24 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية.

² المادة 25 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية.

الفصل الخامس _____ الإطار القانوني والتنظيمي للتطوع ... عبد السلام الزبيخ
الاعتباريين من أجل تمويل تنظيم العمل التطوعي التعاقدى للإعفاء من الضريبة طبقاً للتشريع
الجاري به العمل.

لتعزيز ضمانات الحكامة اهتم القانون المذكور بمراقبة العمل التطوعي التعاقدى، من خلال إلزام الجهة المنظمة بموافاة الإدارة بتقرير سنوي حول أنشطتها التطوعية التعاقدية داخل أجل ستين يوماً من نهاية السنة¹، مع إخبارها بجميع التغييرات التي تطرأ على الشروط التي حصلت بناء عليها على الاعتماد²، بالإضافة إلى التنصيص على الصلاحيات المخولة للإدارة لتتبع ومراقبة أنشطة العمل التطوعي التعاقدى³، والحالات التي يتم فيها سحب الاعتماد⁴. كما نص القانون على إحداث السجل الوطني للعمل التطوعي التعاقدى⁵، مع تدقيق الاختصاصات التي ستتولاها الإدارة التي ستقوم بإمساكه⁶، وكذا إلزام الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام الذين يقومون بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى بموافاة الإدارة بقائمة المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل التطوعي المنظم من قبلها⁷. لذات الغاية، خصص القانون بابه التاسع للعقوبات، حيث نص على الغرامات المالية التي سيتم تطبيقها على الجهات المنظمة للعمل التطوعي التعاقدى التي لا تحترم الشروط التي تضمنها مشروع هذا القانون وعلى كل جهة، كيفما كانت طبيعتها، التي تقوم بنشر أو بث إعلانات تدعو إلى التطوع خلافاً لأحكامه، وعلى تشديد العقوبة في حالة العود.

المحور الثاني: مسارات تفعيل التطوع التعاقدى: الإكراهات ومداخل التجاوز

تعتري سيورة تنزيل القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى العديد من الصعوبات التي قد تبطئ مسار تفعيله، وتكبح الإمكانات المهمة التي تضمنها في سبيل الارتقاء بالفعل المواطنى التطوعى (المطلب الأول)، الأمر الذي يستوجب إعمال مداخل متعددة لضمان تحقيق الرهانات المتوخاة منه في ضوء التجارب الدولية الراشدة، وفي تجاوب مع الإصلاحات المهمة التي من المفروض أن تعرفها علاقة الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالمجتمع المدني (المطلب الثانى).

¹ المادة 35 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى.

² المادة 36 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى.

³ المادة 37 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى.

⁴ المادة 38 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى.

⁵ المادة 39 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى.

⁶ المادة 40 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى.

⁷ المادة 41 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى.

المطلب الأول: سيرورة تنزيل القانون 06.18: الإمكانيات والحدود

من أجل توفير الشروط التنظيمية لتنفيذ أحكام القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي صادقت الحكومة بتاريخ 6 أبريل 2023 على مشروع مرسوم رقم 2.23.72¹، والذي تضمن مقتضيات تحدد "مسطرة إيداع ودراسة طلب الحصول على الاعتماد" من أجل تنظيم العمل التطوعي التعاقدي والمتخصص منه²، وكيفيات تأليف وسير اللجنة المحدثة، والتي سيعهد إليها بدراسة ملفات هذه الطلبات³. حدد الباب الثاني من هذا المرسوم شروط "الولوج إلى العمل التطوعي التعاقدي"، ولائحة الأعمال والأنشطة التي لا يمكن أن تكون موضوع عقد التطوع التعاقدي، نظرا لخطورتها على سلامة وصحة المتطوع المتعاقد⁴. كما خصص هذا المرسوم الباب الرابع للسجل الوطني للعمل التطوعي التعاقدي حيث نص على أن تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني مسك السجل الوطني للعمل التطوعي التعاقدي ورقيا وعلى دعامة إلكترونية، وتنظيمه بالبوابة الإلكترونية وحفظ وتأمين المعلومات المضمنة فيه⁵، وتم تحديد المعلومات التي يتضمنها السجل الوطني للعمل التطوعي التعاقدي ضمن الملحق رقم (2) من المرسوم⁶.

بالإضافة لذلك حدد هذا المرسوم قائمة المعلومات والبيانات التي يجب أن يتضمنها التقرير السنوي حول أنشطة التطوع التعاقدي الذي يتعين على الجهة المنظمة موافاة السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني به⁷. كما فسر مدلول الإدارة في المادة 37 من القانون 06.18 بكونه السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، والتي تتولى مهام تتبع ومراقبة أنشطة العمل التطوعي التعاقدي بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني وباقي السلطات الحكومية التي يندرج ضمن مجال اختصاصها العمل التطوعي التعاقدي موضوع التنفيذ، وذلك عندما يتعلق الأمر بالأنشطة المنظمة داخل المغرب، أو بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية عندما يتعلق الأمر بالأنشطة المنظمة خارج المغرب وانطلاقا منه⁸، على أن

¹ مرسوم رقم 2.23.72 صادر في 23 من رمضان 1444 (14 أبريل 2023) بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي. جريدة رسمية عدد 7214. بتاريخ 2 محرم 1445 (20 يوليو 2023). ص: 5727.

² المواد من 1 إلى 5 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

³ المواد من 6 إلى 14 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

⁴ المادة 18 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

⁵ المادة 20 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

⁶ المادة 21 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

⁷ المادة 22 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

⁸ المادة 23 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

توضع محاضر المراقبة المنجزة رهن إشارة السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني لاتخاذ ما يلزم بشأنها¹. كما أوجب هذا المرسوم على إدارات الدولة التي ترغب في تنظيم العمل التطوعي التعاقدي في مجال من مجالات تدخلها، أو في التنسيق بين الجهات المنظمة له، أن تخبر بذلك رئيس الحكومة، وتوافيه بالمعلومات والوثائق المتعلقة به وبالجهات المنظمة له. كما تخبر بذلك السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني².

يثير التأطير التشريعي للعمل التطوعي التعاقدي العديد من الإشكالات الهيكلية سواء ذات الصبغة القانونية أو العملية، فعلى المستوى التنظيمي، لم تصدر عدة نصوص تطبيقية تؤطر مختلف التجليات المالية والتدبيرية للفعل الجماعي، كغياب قانون التشاور العمومي، وكذا المقتضيات التي من شأنها معالجة الإكراهات المتعلقة بالجانب المالي والجباي، ناهيك عن تقادم العديد من المرجعيات مثل دورية الشراكة بين الدولة والجماعات والجمعيات الصادرة سنة 2003 والتي أصبحت لا تلي تطلعات التعاون بين الشبكات الجمعوية والسلطات العمومية.

بغض النظر عن تأخر صدور النصوص التنظيمية للتطوع التعاقدي، فقد ظلت قاصرة عن تنزيل مضامين القانون 06.18، وفي تجاوز بعض الفراغات والإشكالات التي سقط فيها، كعدم توفر القانون على ديباجة أو تصدير يوضح المبادئ التوجيهية للتشريع ويحدد الإطار العام للالتزامات السلطات العمومية في التعامل مع الفاعل الجماعي. كما أنه لا يستحضر بالشكل المطلوب الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، إذ لا ينص صراحة على المقاربة التشاركية للجمعيات في رسم السياسات العمومية وتقييمها، وهو ما من شأنه أن يمثل تحولا في العمق داخل الترسانة القانونية المنظمة للجمعيات، وغيرها من التحديات.

في نفس الصدد تطرح المادتين 32 و33 إشكالا عمليا قد يحد من عملية تشجيع وتوسيع عملية التطوع التعاقدي، حيث تُنشأن سلطة جديدة على الموظف العمومي والأجير فيما يتعلق بالعمل التطوعي التعاقدي، وإن كان النص يتحدث فقط على تقديمهما تصريح لرئيس الإدارة أو المشغل، لكنه يعطي لهذين الأخيرين إمكانية الاعتراض، كما لم يحدد النص آجالا للجواب على طلب الموظف أو الأجير بالمشاركة في العمل التطوعي التعاقدي. كما نجد أن القانون قد أثقل العمل التطوعي في العديد من مواده بإجراءات الاعتماد؛ وهو الترخيص بمفهوم آخر، أي أن كل مبادرة تطوعية تهدف إلى تقديم خدمة عمومية أو منفعة عامة تستلزم طلب الترخيص أو الاعتماد

¹ المادة 24 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

² المادة 25 من مرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.

بعد موافقة الإدارة واجتماع اللجان المختصة، وهو الشيء الذي يتنافى ومبدأ الحرية والاستقلالية والمبادرة الفردية والجماعية. إضافة إلى ذلك، تثير المادة 10 المتعلقة بتقديم طلب الاعتماد للإدارة مسألة طول مدة انتظار المتطوع المحددة في 15 يوما قبل بداية أو مباشرة أي عمل تطوعي، كما لم يرتب النص أي جزاء على الإدارة في حالة عدم احترام الأجل المذكور وتجاوزه. كما أن المدة المحددة في حالة الكوارث الطبيعية تعتبر طويلة جدا، وخير مثال ما شاهدناه في حالة زلزال الحوز حيث عامل الوقت يكون حاسما في إنقاذ الأرواح ونجدة المتضررين.

المطلب الثاني: آفاق الارتقاء بالعمل التطوعي التعاقدى بالمغرب

لتجاوز المطبات التي تعيق ديناميات الفعل الجماعي، يتعين القيام بالإصلاحات ذات الأولوية على مختلف المستويات التشريعية والمالية والتدبيرية:

على المستوى التشريعي يتعين مراجعة شاملة للقانون المنظم للجمعيات، مع استحضار الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، وذلك من خلال التنصيب على دور الجمعيات في تأطير المواطنين والمواطنات، وأدائها دور الوساطة بين الدولة والمجتمع، وعلى مشاركتها في رسم السياسات العمومية وتقييمها. وهو ما من شأنه أن يشكل تحولا في العمق داخل الترسانة القانونية المنظمة للجمعيات. مع اعتماد ديباجة أو تصدير يوضح المبادئ التوجيهية للتشريع، ويحدد الإطار العام لالتزامات السلطات العمومية في التعامل مع الفاعل الجماعي مع التنصيب على الإطار الدستوري وعلى السياقات الجديدة للفعل الجماعي. إضافة إلى اعتماد مساطر واضحة بخصوص مرحلة تأسيس الجمعيات وتجديد مكاتبها وعملية تسليم الوصل المؤقت والنهائي، واعتماد السن القانوني للانخراط وتأسيس الجمعيات، يراعي أهلية الأطفال في تأسيس جمعيات تؤطر أنشطتهم وتسمح لهم بالمشاركة كما نصت على ذلك اتفاقية حقوق الطفل، التي صادق عليها المغرب¹.

في هذا السياق، تطرح على المحك ضرورة الاعتراف بصيغة المنفعة العامة لبعض الجمعيات، بما قد تشكله من اعتراف بأدوار هذه الأخيرة أو بالمقابل تمييز لها وضرب للمساواة بين الجمعيات، مع العلم أن شروط الحصول على هذه الصفة ومسطرة البحث الخاصة بها تظل غير واضحة، كما أنها تتيح للسلطات الإدارية المختصة سلطة تقديرية واسعة.

¹ المادة 15 من اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الأمم المتحدة وفق قرار الجمعية العامة 44/25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989، والتي صادق عليها المغرب بتاريخ 21 يونيو 1993.

لملاءمة النصوص المرجعية للعمل الجماعي يتعين إخراج القوانين التي أوصى بها الحوار الوطني حول العمل الجماعي، خاصة على مستوى التشاور وتفعيل الأدوار الدستورية للجمعيات، وذلك بالتسريع بإخراج قانون التشاور العمومي وإشراك الجمعيات في المداولات الخاصة به. وفي هذا الإطار فإن هذه المطالب إن تم اعتمادها من لدن المشرع المغربي من شأنها تحقيق تقدم ملموس في تحسين البيئة القانونية للجمعيات، وتيسير أدائها لوظائفها النبيلة لما فيه مصلحة المواطنين والمواطنات، وتجويد خدماتها لفائدة الفئات الهشة بمختلف أنواعها التي تعاني صعوبات في الولوج إلى مختلف الخدمات والحقوق، وبالتالي سيدعم مساهمتها في الجهود الوطنية التنموية وإرساء آليات تشاركية للحوار والتشاور العمومي لتفعيل الديمقراطية التشاركية من أجل تعزيز الديمقراطية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن التأصيل التشريعي للعمل التطوعي التعاقدية سيظل فاقدا للأثر المطلوب ما لم يواكب بإصدار النصوص التنظيمية الكفيلة بتنزيل مقتضياته وتدقيقها، لهذا الغرض يتعين التسريع بإخراج المراسيم التطبيقية لقانون التطوع التعاقدية، وغيرها من المراسيم والقرارات لتأطير آليات تدخل الجمعيات وتقوية قدراتها التنظيمية والتدبيرية، مع تعزيز فرص الجمعيات الصغيرة في الولوج إلى التمويل العمومي، على غرار التجربة الفرنسية بتدقيق الدعم الممنوح للنسيج الجماعي على نحو يكفل استفادة الجميع على قدر المساواة في ضوء معايير محددة سلفاً¹.

في هذا الصدد يتعين وضع نظام مالي ومحاسباتي خاص بالجمعيات، وكذا وضع نظام ضريبي خاص بالجمعيات. نفس الأمر بالنسبة للموارد البشرية عبر التنصيب على التأطير القانوني للموارد البشرية للجمعيات، ويتعلق الأمر بشريحة جديدة تتشكل من الطاقات والكفاءات المأجورة والتي تشتغل داخل مقرات الجمعيات، بأوقات مضبوطة وعقود عمل مؤدى عنها، كما تخضع للسلطة الرئاسية للممثل القانوني للجمعية. وهو ما يطرح تحدياً قانونياً كبيراً يخص الوضعية القانونية لهذه الفئة.

على الصعيد التدبري، ما زالت الحاجة جد ماسة إلى تجميع المبادرات الرسمية ضمن مشاريع مندمجة لتأهيل الجمعيات وضمان انخراطها في التحولات الجارية، في هذا الإطار أورد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني أن الوزارة ستواصل تفعيل مجموعة من البرامج والمشاريع ذات الصلة باستراتيجية "نسيج" للفترة 2022-2026، من خلال الانكباب على ورش

¹ Lionel Prouteau et Viviane Tchernonog. « Évolutions et transformations des financements publics des associations », Revue française d'administration publique, vol. 163, no. 3, 2017, p541.

البيئة القانونية التي تنشأ وتتطور فيها الجمعيات: ورش تعزيز قدرات الجمعيات، تعزيز المشاركة المواطنة، تثمين العمل الجماعي، الشراكة مع الجمعيات للولوج العادل للتمويل العمومي، التشغيل الجماعي، بالإضافة إلى مواكبة التحول الرقمي للجمعيات. كما أوضح السيد الوزير أن الوزارة ستواصل إعداد مشروع قانون خاص بالتشاور العمومي لتجويده ووضعه في مسطرة المصادقة، وكذا مشروع قانون خاص بالتشغيل الجماعي، فضلاً عن تتبع مسار مشروع المرسوم الجديد الخاص بالشراكة بين الدولة والجمعيات، والمساهمة في إعداد قانون خاص بالسجل الوطني للجمعيات، إلى جانب إصدار القرارات المنصوص عليها في المرسوم التطبيقي للقانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى¹.

ومن خلال تتبع المكاسب التي حققها العمل التطوعي التعاقدى في التجربة الفرنسية يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة التي يمكن استثمارها في تعزيز تفرد وفعالية النموذج المغربي الجاري تنزيله، وذلك من خلال الارتقاء بالإطار المعياري للعمل التطوعي التعاقدى في ضوء المرجعيات الدولية، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للتطوعين والدليل الإرشادي لمنظمة العمل الدولية حول قياس العمل التطوعي، وخاصة فيما يتعلق بالهوض بالمشاركة المواطنة وبتقييم التطوع في ربح رهانات التنمية المستدامة وتقليص الفوارق الاجتماعية²، وتعزيز الضمانات التشريعية لجعل العمل التطوعي التعاقدى مدخلاً لإعادة تأطير علاقات الشراكة بين السلطات العمومية والفعاليات المجتمعية³.

إضافة إلى ذلك يتعين إخضاع التطوع التعاقدى لشروط موضوعية توسع من فرص الجمعيات في العمل به في تنفيذ برامجها مع ربطه بنظام الترخيص والشهادة، كما يتوجب الحرص على ضمان حقوق كافة الأطراف المتدخلة في التطوع التعاقدى في ضوء عقود دقيقة تحدد الحقوق والالتزامات.

ومن جهة أخرى تبرز أهمية وضع آليات لتحفيز الجمعيات على التقيد برهانات العمل التطوعي التعاقدى كتأطير المساطر المتعلقة بالحصول على الدعم العمومي والإعفاء الجزئي من بعض الرسوم والضرائب، ومواكبة مختلف الفعاليات الرامية إلى التعريف بأهمية العمل التطوعي

¹ - من مداخلة الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة خلال تقديمه لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2024، أنظر الرابط التالي: <https://urlc.net/xjmk>

² - فوزي بوخرى، في سوسيولوجيا العمل الجماعي بالمغرب من التطوع إلى العمل المأجور، الطبعة الأولى، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2015، ص 134.

³ - محمد وحدو وفاطمة الزهراء زنواكي، التطوع التعاقدى ودوره في التنمية بالمغرب، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد الخامس/العدد السابع عشر، سبتمبر 2022، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 292.

التعاقدي في إسناد الفعل المدني بالمغرب، إضافة إلى الموازنة بين البعدين المهني والسوسيولوجي للتطوع التعاقدي بما يضمن تنمية روح التطوع وتوظيفها التوظيف الأسلم في تعزيز الرابط الاجتماعي بين الدولة والأفراد¹.

خاتمة

بشكل عام يمكن القول إن القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي جاء بمستجدات مهمة، لتحقيق رهانات خدمة الصالح العام، وتهيئة أسباب المشاركة المدنية عبر تشجيع الجمعيات والشباب والكفاءات على العمل التطوعي التعاقدي. وقد اشتمل القانون المذكور على ضمانات مهمة كفيلة بأن تبعث حيوية خلاقة في تفعيل التطوع التعاقدي بالمغرب، وذلك بتقديم تعريف دقيق يستحضر مجالاته وآلياته ويحدد المبادئ والأسس المعيارية: كالحرية في التطوع، والاستقلالية في التنظيم، والتضامن والإرادة في المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية، والمساواة في الولوج إلى العمل التطوعي التعاقدي، وعدم التمييز بين المتطوعين المتعاقدين والمستفيدين، وصيانة كرامة المتطوعين والمستفيدين. كما نص القانون على توفير كافة الموارد والوسائل والمعلومات اللازمة للمتطوعين للمستفيدين، وكذا توفير الحماية الاجتماعية لهم، كما أكد على ضرورة منحهم شواهد للمستفيدين، وهذا يعني أن العمل التطوعي، بالشكل الذي يتصوره القانون سالف الذكر، يتيح إمكانيات هائلة للمساعدة في حل مشكل البطالة خاصة لدى الشباب والنساء، إذ يمنحهم فرصة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم ويعزز جاهزيتهم للعمل.

لقد راهن القانون 06.18 على القطع مع حالة الفراغ التشريعي التي كانت سائدة في السابق. لكن تنزيله تعثره إشكالات عدة في ظل تباطؤ إصدار نصوصه التطبيقية، والتلكؤ الذي يعرفه تعديل باقي النصوص المؤطرة للفعل الجماعي بالنظر لأهميتها في مواجهة الصعوبات التي تحد من نجاعة الحياة الجمعوية، بداية من التأسيس والمشاكل الإدارية المرتبطة به، مما يحرم أو يؤخر العديد من الجمعيات من الحصول على الوصل النهائي لإيداع ملفاتها. فضلا عن العراقيل في الحصول على الاعتماد للقيام بالأعمال التطوعية، وصعوبة وتعقد مسطرة الحصول على صفة المنفعة العامة للمؤسسات الخيرية.

في ضوء ذلك، يتعين تقوية الضمانات التشريعية والتنظيمية للعمل التطوعي التعاقدي، عبر مدونة واضحة وموحدة تؤطر مختلف الحثيات المرتبطة بتأسيس وتنظيم الجمعيات،

¹ Maud Simonet-Cusset, penser le bénévolat comme travail pour repenser la sociologie du travail, revue de l'ires n° 44 - 2004/1, p.154.

وبتوجيه العمل التطوعي نحو المرامي المرجوة وفق منهجية تعاقدية تحدد الالتزامات المشتركة، وهو ما يفترض مراجعة مجمل المساطر المرتبطة بتمويل الجمعيات والرقابة عليها، مع الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية عبر إذكاء روح التطوع وتنمية الرأسمال الاجتماعي، وكذا ترسيخ الثقة بين الدولة والنسيج الجماعي، في ضوء النموذج التنموي الجديد الذي يؤكد على مبدأ "دولة قوية ومجتمع قوي"، ولا شك أن المجتمع القوي يتأتى من خلال تعبئة الكفاءات والقدرات الإنسانية والتي تندرج في إطار العمل المجتمعي والتطوعي والتضامني.

لائحة المراجع

الكتب

- عبد المومني، فؤاد. استراتيجية تنمية الجمعيات ضمن العمل الجماعي بالمغرب: عناصر للتشخيص، الفضاء الجماعي، الرباط، 1998.
- بوخريص، فوزي. في سوسيولوجيا العمل الجماعي بالمغرب من التطوع إلى العمل المأجور، الطبعة الأولى، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2015.

المقالات

- وحدو، محمد وآخرون، التطوع التعاقدية ودوره في التنمية بالمغرب، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد الخامس/ العدد السابع عشر، سبتمبر 2022، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

الوثائق

- اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الأمم المتحدة وفق قرار الجمعية العامة 44/25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989، والتي صادق عليها المغرب بتاريخ 21 يونيو 1993.

Revues

- Prouteau, Lionel, et Viviane Tchernonog. « Évolutions et transformations des financements publics des associations », Revue française d'administration publique, vol. 163, no. 3, 2017.

- Simonet-Cusset, Maud, penser le bénévolat comme travail pour repenser la sociologie du travail, revue de l'ires n° 44 - 2004/1.

Rapports

- El Hachimi, Mohamed, Société civile et démocratisation au Maroc: Le grand malentendu, Institut européen de la Méditerranée, Barcelone, 2014.

الفصل السادس

العمل التطوعي بالمغرب بين التأهيل القانوني والممارسات البيروقراطية

Volunteer work in Morocco: Between Legal Empowerment and Bureaucratic Practice

لمياء العمراني

باحثة في القانون العام والعلوم
السياسية

عرف التطوع تطورا ملحوظا على مر الزمن، تغير إثره مفهومه ووسائله ومركزاته، وذلك نتيجة التغيرات السريعة التي تشهدها الحياة العامة، فبعد أن كان الهدف الأساس من ورائه هو تقديم الرعاية والخدمة للمجتمع بمختلف فئاته، بات اليوم يهدف إلى تغيير المجتمع والمساهمة في تنميته وتحقيق النفع العام، بل وأصبح من أهم مداخل تحقيق التنمية.

وعلى هذا الأساس فإن عرقلة هذا العمل الإنساني أو التضيق عليه، قد يكون سببا غير مباشر في إعاقة التنمية لارتباطهما الوثيق بعضهما ببعض، فالصعوبات التي يواجهها العمل التطوعي سواء بسبب الإشكالات القانونية، أو نتيجة الممارسات البيروقراطية والعراقيل التي تعترضه سواء أكانت ذات طبيعة مالية أو تنظيمية، قد تكون من أهم العوامل التي تقف حجر عثرة أمام نهوض المجتمع المدني بمهامه وأدواره في المجتمع، خاصة وأن الدستور المغربي قد عزز من مكانة هذا الأخير، ومنحه أدوارا مهمة فيما يتعلق بالديمقراطية التشاركية، في محاولة لجعله شريكا في الفعل العمومي، قادرا على التأثير في جميع المجالات التشريعية والتدبيرية.

الكلمات المفتاحية: التطوع، المجتمع المدني، البيروقراطية، الديمقراطية التشاركية.

Volunteerism has undergone significant evolution over time, altering its concept, means, and foundations due to the rapid changes in public life. Originally, its main purpose was to provide care and service to various segments of society. Today, however, it aims to change society and contribute to its development, and achieve public good. It has become one of the crucial avenues for development.

On this basis, obstructing or narrowing this humanitarian work may indirectly hinder development due to their close connection. The challenges faced by volunteer work, whether due to legal issues, bureaucratic practices, or obstacles, whether financial, natural, or organizational, can be significant factors hindering the civil society from fulfilling its tasks and roles in the community. This is particularly relevant given the enhanced status of civil society in the Moroccan constitution, granting it important roles in participatory democracy, in an attempt to

make it an active partner in public affairs, capable of influencing all areas of legislation and administration in various fields.

Keywords: Volunteerism, Civil Society, Bureaucracy, Participatory Democracy.

مقدمة

عرفت الإنسانية العمل التطوعي منذ القدم، حيث كان التطوع من الأعمال التي صاحبت الإنسان ورافقته منذ وجوده، فقد فرضت حاجة الناس إلى بعضهم بعضا الانخراط طوعا في تقديم خدمات معينة كل بحسب إمكانياته وقدراته، وهو ما ساعد على ترسيخ قيم التعاون والتضامن بين أفراد المجتمعات. وقد تعددت أشكال العمل التطوعي وتنوعت بحسب ظروف كل مجتمع واحتياجاته ومشكلاته، لكن القيم التي تقوده ظلت واحدة، قائمة بالأساس على الرغبة في المساهمة من أجل الصالح العام بدافع من رغبة ذاتية وبروح تضامنية، ودون انتظار مكافأة مادية مقابل ذلك العمل أو تلك الخدمة¹.

تطورت فكرة التطوع على مر الزمن، وذلك ارتباطاً بالتغيرات التي تشهدها الحياة العامة للمجتمعات، فتغير على إثرها مفهومه ووسائله ومركزاته وتنوعت صوره. فبعد أن كان الهدف الأساس من وراء العمل التطوعي هو تقديم الرعاية والخدمة للمجتمع بمختلف فئاته، بات اليوم يهدف إلى تغيير المجتمع والمساهمة في تنميته² وتحقيق النفع العام، بل وأصبح من أهم مداخل تحقيق التنمية، لأن خدمة المجتمع والمساهمة في إصلاحه والنهوض به أضحت الدافع الأساس للانخراط في المجتمع المدني، والإقبال على القيام بأعمال تطوعية في مختلف المجالات.

شكل التطوع أحد أهم دعائم تنمية المجتمع على مر التاريخ، لكن بروز الدولة الحديثة، وتطور مؤسساتها وآليات احتكارها للتأثير في المجال العام، أدى إلى بروز مجموعة من الأنظمة التي ساهمت في عرقلته والتضييق عليه. فالصعوبات التي يواجهها العمل التطوعي سواء بسبب الإشكالات القانونية، أو نتيجة الممارسات البيروقراطية والعراقيل التي تعترضه، فضلا عن الفجوة الموجودة بين النصوص التشريعية وواقع العلاقات بين الإدارة ومختلف أدوات السلطة والمجتمع

¹ بدر الدين كمال عبده، أحمد عبد الحميد الأبيشي، أولويات المعارف والمهارات اللازمة للعمل التطوعي المعاصر، دراسة تطبيقية بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية، (جامعة الفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 20، يوليو 2020)، ص 986.

² المرجع نفسه، ص 986.

المدني، من شأنها أن تحد من فاعلية هذه التنظيمات المدنية، وتحول دون قيامها بأدوارها المجتمعية.

شكل العمل التطوعي في المغرب منذ البداية نوعا من الممارسة العفوية والجماعية لمجموعة من الأنشطة، وذلك استجابة للحاجيات العامة للمجتمعات، وقد كان القرار بشأن تنفيذ أفكار وخطوات تطوعية في يد المؤسسات التطوعية التي كانت معروفة آنذاك، وهو ما كان ينسجم مع طبيعة الدولة وأجهزتها والوضع الاجتماعي في فترة ما قبل الحماية، فحتى الدولة كانت تلجأ إلى المتطوعين في حالات كثيرة سواء في السلم أو الحرب، وظل التطوع قيمة راسخة في المجتمع المغربي، إلى أن جاءت الحماية التي غيرت فكرة التطوع، ليتغير معها مضمونها، إذ أصبحت مرتبطة بالمقاومة ضد الاستعمار، وبات دور المجتمع والفاعلين فيه دور نضالي بالأساس.

حاولت السلطات الاستعمارية ملء الفراغ الذي خلفه تركيز الجهود التطوعية على فكرة المقاومة ودعمها وتراجع باقي أوجه النفع العام، بزرع فكرة دخيلة على المجتمع المغربي وهي السخرة، أو ما عرف بـ "الكرفي"، عبر إجبار الأفراد على القيام بمجموعة من الأعمال مثل تشييد الطرقات والبناء وغيرها، دون أي مقابل مادي. وبناء عليه فإن تمكن الاستعمار من السيطرة على المجال العام، واللعب بالمفاهيم التي كانت سائدة في تلك الفترة، قد أثر بشكل سلبي على مفهوم التطوع القائم على الإرادة الحرة المبادرة، وتم تعويضه بفكرة السخرة "الكرفي"، ذات الدلالات الإكراهية والإجبارية.

أفرز حصول المغرب على استقلاله وبروز الدولة الوطنية، وظهور بنية جديدة للسلطة والإدارة بهيكلها ومؤسساتها المختلفة عن تلك التقليدية التي كانت في فترة الدولة المخزنية، تغيرات كثيرة على مستوى فكرة التطوع، ساهمت في تهميشها لفترة طويلة، فبرز أشكال جديدة للتنظيم مع الدولة الحديثة، أثرت على التطوع ونظامه العفوي الذي كان سائدا قبل الاستعمار، إذ باتت ممارسته تصبدم بعراقيل بيروقراطية متعددة، تفرض ضرورة المرور عبر قنوات جديدة، واستصدار تراخيص للقيام بأعمال تطوعية، وهو ما يعد أمرا جديدا على المجتمع الذي اعتاد ممارسة التطوع بشكله العفوي وغير النظامي، بل وبات يعتبر عائقا كبيرا أمام العمل التطوعي الأهلي.

شكل العمل التطوعي بالمغرب على غرار مختلف المجتمعات الإنسانية لبنة أساسية في النشاط الاجتماعي، حيث طور المغاربة القدامى قيم "توزة" والتآزر والتعاون الأهلي، وبروز مؤسسات "لجماعة" كتنظيم اجتماعي قائم بالأساس على التطوع والتعاون، وتحقيق النفع العام دون مقابل خاص.

اتجهت الدولة إلى إرساء أشكال جديدة من التنظيم السياسي والاجتماعي، أفرزتها التطورات التي عرفتها البلاد، فضلا عن تأثيرات الحقبة الاستعمارية، وهي كلها عوامل أدت إلى سحب البساط من الكثير من مظاهر الممارسة الاجتماعية التقليدية، وهو الأمر الذي جعل المغاربة يسعون لمواكبة هذه التطورات بتقنين وتنظيم العمل التطوعي المدني، والاتجاه إلى تأسيس الجمعيات والمنظمات المدنية ذات الأهداف التطوعية وغير الربحية. وقد قادت الممارسة المدنية والتطوعية إلى تحيين الإطار القانوني المنظم لها لمواكبة التحولات العميقة التي عرفتها تلك الممارسة، توجت بالأدوار الجديدة التي أسس لها الدستور المغربي لسنة 2011 على مستوى العمل المدني والديمقراطية التشاركية.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة الموضوع عبر معالجة الإشكالية التالية: كيف أثر تطور الجهاز البيروقراطي على حرية المبادرة في المجال العام وتقييد أساليب العمل الأهلي التطوعي؟ وإلى أي حد ساهمت الإصلاحات الإدارية والتنظيمية في مأسسة وتنظيم العمل التطوعي المدني؟

وجوابا على هذه الإشكالية فإن الدراسة تقوم على فرضية مفادها أن بروز الدولة الحديثة وظهور البيروقراطية كشكل جديد للتنظيم أفرزه تأثير الحقبة الاستعمارية، هي عوامل أثرت بشكل سلبي على العمل التطوعي، وباتت تشكل عراقيل تصطدم بها هذه الممارسة الإنسانية، وإلى جانب ذلك تفترض الدراسة أيضا أن الإصلاحات التي دشنها المغرب في مجال الحريات العامة، والمكتسبات المهمة التي راكمها في هذا الاتجاه، على الرغم من أهميتها، إلا أن أثرها يبقى محدودا، بالنظر لواقع ممارسة العمل المدني الذي يبقى محاصرا بالتضييقات والإكراهات المتعددة، وهو ما يحد من مردودية المجتمع المدني، ويحول دون نهوضه بأدواره المجتمعية.

أولا: الجذور التاريخية لفكرتي التطوع والبيروقراطية بالمغرب

تنبع أهمية العمل التطوعي من كونه يعزز انتماء المتطوعين ومشاركتهم الفعالة في مجتمعاتهم، ويمكّنهم من تنمية قدراتهم ومهاراتهم، كما يتيح لهم إمكانية التعبير عن آرائهم وأفكارهم تجاه مختلف قضايا مجتمعاتهم. وقد تزايدت أهمية العمل التطوعي اليوم، نتيجة تزايد

الواجبات التي تقع على عاتق الدولة، وهو ما جعلها غير قادرة على الاستجابة لمطالب جميع الفئات الاجتماعية، ليظهر دور مؤسسات العمل التطوعي، التي أخذت على عاتقها استكمال ما عجزت الحكومات عن القيام به، وذلك لما تتمتع به هذه المؤسسات من مرونة وقدرة على الحركة¹. وبهذا نشأت الكثير من المؤسسات التطوعية، الهدف من وجودها هو خدمة المجتمع، أي أنها ليست مؤسسات ربحية، بل هدفها هو تحقيق أغراض اجتماعية وثقافية وحضارية بالمعنى الواسع².

يواجه العمل التطوعي مجموعة من التحديات والعراقيل التي تقيد ممارسته لأنشطته، وتحول دون تحقيقه لأهدافه، ولعل أول وأكبر هذه العراقيل هو الإدارة، إذ تصطدم الجمعيات بدءً من تأسيسها، ووصولاً إلى حصولها على تراخيص لممارسة مختلف أنشطتها بمعيقات بيروقراطية تصدر عن الجهاز الإداري، وهو ما يدفع إلى القول بأهمية ضرورة خلق تعاون بين الجمعيات والإدارة، لما له من تأثير إيجابي على عمل التنظيمات المدنية ودورها في المجتمع.

1- التطوع: من النشاط الأهلي إلى العمل المدني

يعد العمل التطوعي ممارسة إنسانية عرفت المجتمعات منذ فجر التاريخ، ذلك أن المجتمع الإنساني لا يخلو من المشكلات التي تظهر أمام الأفراد والجماعات متخذة صورة صعوبات أو عوائق، وهو ما يتطلب التعاون بينهم لمواجهتها أو الوقاية منها، ويختلف مفهوم هذا العمل وطرق ممارسته باختلاف ثقافة المجتمعات وأسلوب حياتها، وكذا الزمن الذي تعيشه، ورغم هذا الاختلاف والتباين يبقى للعمل التطوعي أهمية كبيرة، ودور حاسم في المجتمع، ولعل البواعث الإنسانية والأخلاقية والحضارية لهذا العمل، هي التي جعلت مختلف الديانات والفلسفات الاجتماعية تحث عليه وتدعو إليه، لكونها تهدف إلى الارتقاء بالإنسان فرداً وجماعة ومجتمعاً، ومساعدته في حل المشكلات التي يعاني منها في هذه الدوائر المختلفة³.

يعد التطوع ثقافة متأصلة في المجتمعات الإسلامية، تتماشى مع ما حدده الدين الإسلامي من أبعاد ومنطلقات أساسية، وغايات سامية يركز عليها العمل التطوعي، وهو ما يؤكد تفرد وخصوصيته في هذا المجال. فملاح هذا الأخير وأبعاده في الإسلام من حيث المشروعية والحث

¹ بوحنية قوي، المجتمع المدني المغربي ورهانات الإصلاح، ط1 (الأردن، دار الراجعية للنشر والتوزيع، 2015)، ص 298.

² عمار نوي، التطوعية في المجتمع المدني القيمة الاجتماعية وإشكالات الممارسة الميدانية -الجمعيات نموذجاً-، (مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، عدد خاص بالملتقى الوطني الأول حول التغير القيمي في المجتمع الجزائري، 2009)، ص 421.

³ سليم عمري، حسن إبراهيم هندوي، العمل التطوعي ودوره في التكافل الاجتماعي، وآليات تفعيله في ظل التحديات المعاصرة، (مجلة الرسالة، الجامعة الإسلامية الدولية، ماليزيا، العدد 1، دجنبر 2017)، ص 166.

المباشر ومعيارية النفع، إلى جانب الإطار العقدي والإيماني المنظم للعمل التطوعي، والتنوع بحسب الحاجات المجتمعية، كان لها دور كبير في إفراز تجارب رائدة عرفها التاريخ الإسلامي، ومن ذلك نجد أن العمل التطوعي حظي باهتمام كبير في الثقافة الإسلامية، لم يحظ بها في أي ثقافة أخرى، غير أن ثقافة التطوع في المجتمعات الإسلامية المعاصرة عرفت تغيرا كبيرا، إذ باتت تتسم بدرجة متدنية من الفاعلية بخلاف ما كان عليه الوضع سابقا¹.

عرف المجتمع المغربي العمل التطوعي قديما، في إطار مؤسساته التقليدية التي كانت سائدة قبل الحماية الفرنسية والاستعمار الإسباني، والمتمثلة في القبيلة والجماعة والزاوية والعائلة، وكان العمل التطوعي للأفراد آنذاك يتجلى في عملية الوقف، وذلك برصد أموال وعقارات لتأمين خدمات في المجالات الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية أو البيئية².

لم يكن الوقف الشكل الوحيد للعمل التطوعي في المجتمع المغربي التقليدي، بل كان العمل الجماعي أو ما يعرف بـ "التوزيع" أيضا أحد أشكال هذا العمل، ومظهرا من مظاهر التضامن الاجتماعي والتعاون الأهلي في مثل هذه المجتمعات، يتعاون فيها الأفراد دوريا لتقديم خدمة لفرد من أفراد الجماعة التي ينتمون إليها، وبشكل مجاني، أي دون مقابل مادي، وهو ما يخلق شعورا بالانتماء إلى هذه المجموعة وترسيخ الهوية³.

أشار ابن خلدون إلى أن تطور ظاهرة "التوزيع" على مستوى الممارسة، يخضع لدرجة التحول الاجتماعي الذي يتعرض له المجتمع، فهي تتأثر بحالة المجتمع ونوعه. وعليه، تعني ممارسة "التوزيع" الحصول على الفوائد من الجانبين المادي والمعنوي، وذلك لأنها تجمع بين التعاون في مختلف المجالات، وتحفظ التماسك والتآزر بين مختلف أفراد المجتمع. يتمثل الجانب المادي لهذه الممارسة في محاولة التغلب على المشاكل التي قد يتعرض لها الأفراد، কিفما كان نوعها: اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك، وهو ما يؤدي إلى تقوية وتمثين الروابط الاجتماعية، وبالتالي التخفيف من معاناة الأفراد.

¹ ناصر بن عبد الله محروس الصيعري، العمل التطوعي المؤسسي في الأزمات "كورونا أنموذجا": الواقع والمعوقات وآليات التعزيز - دراسة ميدانية لدى طلبة جامعة زفطار، (مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، المجلد 53، العدد 1، يوليو 2021)، ص 11-12.

² إبراهيم السهول، المجتمع المدني في المغرب من الوجوب إلى الوجود في دستور 2011 وسؤال ماذا بعد، التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي، (مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد 8، 2017)، ص 173.

³ لمياء مرتاض نفوسي، أشكال التضامن الاجتماعي -التوزيع نموذجًا-، (مجلة اللغة والاتصال، جامعة أحمد بن بلة، المجلد 12، العدد 19، مارس 2016)، ص 52.

يتمثل الجانب الآخر لـ "التوزيع"، في نفعها المعنوي، القائم على أساس التعاون، والذي يؤدي إلى خلق الشعور بالوحدة في نفسية الأفراد، ويؤدي إلى التكامل فيما بينهم في أدائهم لأعمالهم، ومن نتائج ممارسة "التوزيع" في المجتمعات التقليدية نجد الحفاظ على تماسك هذه المجتمعات، لأنها بمثابة نقطة التقاء بين مختلف فئات المجتمع من مختلف القبائل والمستويات دون تمييز، ما يزيد من شدة الروابط الاجتماعية، ويخلق لدى الأفراد إحساسا بالتجانس والتقارب، فتختفي في المقابل الفروق الفردية، ويبقى الفرق الوحيد هو في محاولة كل فرد تقديم أكبر جهد خلال المساعدة¹.

عرف العمل التطوعي عقب الاستقلال تطورات وتغيرات عديدة، مست مفهومه ووسائله ومرتكزاته، وذلك بالنظر إلى تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وأدت إلى تهميشه لفترة ليست بالقصيرة، لكن في السنوات الأخيرة عاد التطوع ليحتل مكانة مهمة في النقاش العمومي، خاصة وأنه لم يعد يهدف إلى تقديم الرعاية والخدمة للمجتمع فقط، بل بات يروم تغيير وتنمية المجتمع وتحقيق النفع العام. وبهذا، أصبح العمل التطوعي من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والتنمية، ومعيارا يقاس به الرقي الاجتماعي للأفراد، ذلك أن هذا النوع من الأنشطة يعد من أهم معالم التنمية الاجتماعية، لأن حركتها واتساع قاعدتها، وإشراكها لأعداد كبيرة من الأفراد، يعتبر دلالة أكيدة على قدرة المجتمع على بناء طاقة ذاتية قادرة على النهوض به، وصنع التقدم، ودفع المخاطر التي قد يتعرض لها².

حظي العمل التطوعي باهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين، الذين حاولوا تحديد تعريف له، وقد تعددت التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم، فكل ينظر إليه من زاويته، إذ هناك من عرفه على أنه نشاط تطوعي إنساني خيري، غير حكومي، يقوم به كيان مبادر سواء أكان وطنيا أو أجنبيا، مانحا أو منفذا لبرامجه، ويكون النشاط ذو أغراض إغائية أو رعائية، ويكون هذا النشاط محكوما بإطار قانوني. وهناك من رأى أن التطوع هو ذلك الجهد الذي يقدمه الإنسان لمجتمعه بدافع إرادته الحرة دون انتظار مقابل مادي، ويكون القصد وراء ذلك تحمل بعض المسؤوليات في المجال الاجتماعي، وقد يكون التطوع بالجهد البدني أو العقلي أو عن طريق التبرع بالمال³.

¹ أحمد دواردة، دور التوزيع كممارسة سوسيوثقافية اقتصادية في تحقيق الاستقرار المجتمعي "رؤية أنثروبولوجية" "منطقة قورارة أنموذجا"، (مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 3، العدد 9، مارس 2018)، ص 262-263.

² كمال عبده، الأبيشي، ص 986-987.

³ قوي، ص 296.

يمكن القول إن العمل التطوعي يقوم على مجموعة من العناصر تتمثل في الجهد الإنساني المنظم، وفي الدافع والرغبة الذاتية للفرد في تقديم العون والمساعدة، دون انتظار مقابل مادي، وذلك بهدف تحمل المسؤولية الاجتماعية وتقديم خدمة للمجتمع¹. وبالتالي فإن التطوع ينطوي على مشاركة إرادية ونشيطة للفرد أمام حاجة ما، فهذا العمل ليس بعمل مأجور أو نشاط معوض عنه، وإنما هو عمل طوعي، ولذلك ترتبط به صفة المجانية ارتباطا كبيرا، إذ لا يمكن الحديث عن التطوع وربطه بمقابل مادي، لكن يمكن دائما ربطه بحل مشكلات قائمة، فالتطوع هو البحث عن إجابة جماعية اتجاه مشكل مجتمعي معين².

يعد التكريس القانوني لمفهوم العمل التطوعي أمرا حديثا نسبيا في كل دول العالم، فالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لم تتناول العمل التطوعي في تشريعاتها إلا مؤخرا، ويمكن تفسير ذلك بسببين: يرتبط الأول بكون العمل التطوعي هو تصرف تلقائي لا يهدف إلى الربح، وبالتالي قد لا يكون منسجما مع صرامة وتجرد القواعد القانونية، في حين يرتبط السبب الثاني بالمرحلة التي سلكها اعتراف الدول بفوائد ومزايا التطوع، بدءاً بتهميش هذه الظاهرة ومحاولة قمعها، لأنها تمثل تعديا على الاختصاص المطلق للدولة في ميادين التنمية والتكفل بالحاجيات الاجتماعية، ومرورا بالوعي بأهمية دور الجمعيات في التنمية الاجتماعية، ووصولاً إلى ترسخ قناعة بأن التطوع سلوك إيجابي يجب تشجيعه وتأييده قانونيا، عوض قمعه، وذلك لتحقيق أقصى قدر من الفائدة للمجتمع كله³.

كانت ممارسة العمل التطوعي في البداية تتم في إطار أهلي، لكن مع تطور هذا العمل ومأسسته وتقنينه، بات اليوم يمارس في إطار منظمات المجتمع المدني الذي يمثل مجموعة من التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام، وحيزا من الحياة الاجتماعية الخارجة عن حيز التأثير المباشر للدولة، بمعنى أن المجتمع المدني يمثل شكلا وتركيبا اجتماعيا مدنيا حديثا لبناء المجتمع.

¹ نوي، ص 426.

² حسناء العمراني، التطوع والتضامن في العمل الجماعي، السوسيولوجيا في مغرب اليوم، ط1 (فاس)، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، (2021)، ص 201.

³ محمد المسعى، العمل التطوعي، (مجلة القضاء والتشريع، مركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل وحقوق الإنسان، الجمهورية التونسية، العدد 10، دجنبر 2010)، ص 28.

فهو مؤلف من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الذين ينخرطون بشكل طوعي في المشاركة في أعمال تروم تحقيق النفع العام للمجتمع¹.

2- التنظيم والإشراف الإداري على المجال العام: نحو تكريس البيروقراطية

يقتضي الحديث عن علاقة التطوع والبيروقراطية البدء أولاً بتعريف هذا المفهوم، والذي يحيل إلى سلطة المكتب، ويقصد به ذلك التنظيم الذي تمارس من خلاله المكاتب الإدارية سلطة معينة، فيما يقصد بالبيروقراطي Bureaucrate الموظف الذي يعمل بهذه المكاتب².

تعتبر البيروقراطية عن القوة والسلطة داخل الإدارة، فيما تشير عملية التحول نحو البيروقراطية Bureaucratization إلى الخضوع للبيروقراطية، وتحويل الشكل التنظيمي بالإدارة إلى التنظيم البيروقراطي، والتعامل مع العلاقات الاجتماعية وفق خصائص هذا التنظيم، أي بالتجرد من الشخصية، وتبني الطابع الرسمي في العلاقات. إن البيروقراطية بمعناها المتعارف عليه ارتبطت بنمو المنظمات الإدارية في المجتمعات الحديثة، واتخاذها لأشكال جديدة لممارسة السلطة، كما تميزت بكون السلطة في ظلها تمارس من قبل الموظفين الذين يتولون القيام بمهام محددة، كالتنظيم والتنفيذ والمراقبة نتيجة امتلاكهم المهارة والخبرة التي تؤهلهم لذلك³.

ارتبط انتشار البيروقراطية بعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber، الذي لا يحمل تصوره لهذا المفهوم بين ثنائه أي مضامين سلبية، بل على العكس من ذلك تتميز رؤيته له بالمثالية، فهو يرى البيروقراطية كنمط مثالي للتنظيم يتسم بخصائصه المحددة. وبحسب ماكس فيبر فكل منظمة هي في حاجة إلى نظام دقيق يقوم على تقسيم العمل والتخصص، لكونه يساهم بشكل كبير في زيادة المهارة والكفاءة في العمل، ويعمل على تنسيق وضبط جهود العاملين بالتنظيمات الإدارية⁴.

قدم ماكس فيبر نموذج المثلث المتمثل بالتنظيم البيروقراطي كتجسيد للنمط العقلاني- القانوني في ممارسة السلطة، الذي يتميز عن الأنماط الأخرى القائمة على الكاريزما والتقاليد، في

¹ محمد حجاجي، مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي بالمغرب، (مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد 3، 2015)، ص 59.

² Alfred Sauvy, Bureaux et bureaucratie, Paris, presses universitaires de France, (Que sais-je ? N° 712, 1967), P:6.

³ Giovanni Busino, Les théories de la bureaucratie, Paris, presses universitaires de France, 1 ère édition juillet (Que sais-je ? 1993), P: 3-4.

⁴ طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، ب. ط، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2007) ص 37.

كونه يتسم بالاستقرار والموضوعية والرشد¹. وبهذا، يرى ماكس فيبر أن أقوى أنواع السلطة هي تلك القائمة على ما هو قانوني وعقلاني، والمتمثلة في نظره في التنظيم البيروقراطي، الذي وضع له نموذجا مثاليا، واعتبر أنه يمثل النمط الصادق للسلطة القانونية، إذ يشكل الاعتماد على القانون كأساس للتعامل، محور هذه التنظيمات، ولا يكون إتباع القوانين هنا نابعا من الجهة التي تصدرها بل من شرعيتها. كما تكون السلطة في ظل الإدارة البيروقراطية في المكتب والوظيفة، بمعنى أن السلطة تمارس بموجب قوانين، والأوامر المتعلقة بالواجبات تصدر بدورها بشكل ثابت من خلال القوانين².

تمثل الإدارة البيروقراطية بالنسبة لماكس فيبر نمط التدبير المثالي لكونه يمتلك مجموعة من المميزات، من بينها: الامتثال للأوامر، الدقة، الاستمرارية، الانضباط، الصرامة، والثقة. كل هذه الخصائص جعلت ماكس فيبر يصنف هذا النوع من الإدارة على أنه الأكثر عقلانية³، معتبرا أن تفوق البيروقراطية على جميع أشكال التنظيم الأخرى، ينبع من تفوقها التقني وقدرتها على استعمال المعارف والخبرات التقنية في التدبير، وهو ما عبر عنه بالتخصص⁴.

عرف المغرب التنظيم البيروقراطي بعد خضوعه للحماية الفرنسية، التي عملت على نقل نموذجها الإداري وتنظيماتها للمغرب بذريعة تحديثه، وبعد الحصول على الاستقلال، ورثت الدولة جهازا بيروقراطيا استعماريًا، عملت على إصلاحه وبناء إدارات بعناصر وكفاءات مغربية، وبذلك تطورت البيروقراطية المغربية منذ الاستقلال تطورا كبيرا، وتوسعت مهامها في مختلف المجالات، وتضاعفت إثر ذلك الإدارات المركزية والمحلية، وتزايد معها الموظفون لتعويض الفراغ الإداري، وتعددت التشريعات والأنظمة. ورغم الاستحسان الذي لقيه هذا التطور، إلا أن الإدارة لم تستجب كليا للآمال التي كانت معقودة عليها، إذ تضاعفت الانتقادات الموجهة إليها، وزاد التنديد

¹ رضوان بروسبي، من الدولة الفيدرالية إلى الحوكمة كمنظور دولي جديد: رؤية نقدية، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، ربيع 2013) ص 60.

² سعيد جفري، أحمد منيرة، الإدارة العمومية المغربية وسؤال الإصلاح؟، ط 1، (الدار البيضاء، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، 2013)، ص 31.

³ Max Weber, *Economie et société*, Paris, Librairie Plon, 1971, P : 229.

⁴ Victor A. Thompson (Traduction : J.-J. Robert), *Comportement bureaucratique et organisation moderne*, Editions Hommes et techniques, 1966, P:20.

بالبيروقراطية وعدم الفعالية والجمود والروتينية، التي إضافة إلى تجاهلها للمرفق العمومي، تعيق في كثير من الأحيان التنمية عوض أن تكون محركا أساسيا لها¹.

يختلف الجهاز البيروقراطي المغربي الموروث عن الحقبة الاستعمارية كليا عن النموذج البيروقراطي الكلاسيكي الذي أسس له ماكس فيبر، من حيث قوته وتسلطه، فهذه البيروقراطية تنهل من المعنى السلبي للمفهوم، الذي يحيل على المركزية والسيطرة والرتابة والجمود، أكثر مما تنهل من المعنى الإيجابي القائم على القواعد والتخصص ولا شخصانية العلاقات والتسلسل الهرمي. ولعل هذه القوة والسلطوية التي تتسم بها بيروقراطيات البلدان النامية، تستمدتها من تنوع أدوارها ومهامها، التي تستند في ممارستها لها على قدراتها الإدارية العالية، وخبرتها التي راكمتها إثر الاحتكاك اليومي بمختلف أنواع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن مكانتها المركزية في أجهزة الدولة وثقلها الذي يجعل من هذا الجهاز فاعلا محوريا في عملية التنمية².

تعد البيروقراطية الإدارية أداة أساسية تعتمد عليها الدولة في تحقيق مخططاتها وبرامجها التنموية، ودعامة أساسية تستند عليها لتأمين خروجها من تخلفها وضمان ارتقاءها، وبذلك فإنها تساهم بشكل كبير إما في تيسير ممارسة العمل التطوعي وتشجيعه، وإما في عرقلته من خلال القيود التي تفرضها.

تشكل وزارة الداخلية مثالا واضحا على تفوق البيروقراطية في النموذج المغربي، فمنذ خلافتها لإدارة الداخلية سنة 1956، وفي إطار توزيع مهام الدولة، أسندت للوزارة المهام الكلاسيكية المتمثلة أساسا في الحفاظ على الأمن والنظام العام، وإعلام الحكومة ومراقبة الجماعات المحلية والسكان بصفة عامة. لكن سرعان ما عرفت الوزارة توسعا في مهامها امتد ليشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة امتلاكها لمجموعة من الهياكل التي تجعلها تجسد نموذجا فريدا داخل الجهاز الإداري. وتتميز وزارة الداخلية بكونها الجهة الوحيدة التي لديها شبكة

¹ - ميشيل روسي (ترجمة: إبراهيم زباني)، المؤسسات الإدارية المغربية، ب. ط، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1993)، ص 5.

² لمياء العمراني، جدلية السياسي والإداري بالمغرب: دراسة في طبيعة العلاقة وتأثيرها على تحديث الإدارة العمومية، (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، 2022-2023) ص 76.

واسعة من الخدمات الخارجية والأعوان، منتشرة في جميع أنحاء التراب الوطني، ومتصلة بشكل دائم مع السكان¹.

تربط وزارة الداخلية في المغرب علاقة مباشرة بالمجتمع المدني وممارساته، وذلك من خلال أجهزتها، سواء المركزية كالمديرية العامة لوزارة الداخلية؛ التي تسهر على تتبع القانوني لوضعية الحريات العامة ولشؤون المجتمع المدني²، ومن مديرياتها، مديرية الحريات والمجتمع المدني، التي تقوم بالسهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحريات العامة، وبعملية تتبع القانوني لشؤون المجتمع المدني، وكذا التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة³. أو الترابية من خلال السلطة المحلية التي تشكل امتدادا للوزارة، ويكمن دورها في تمثيل الدولة محليا، بجميع أبعادها السياسية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية.

ينبع التأثير الذي يمكن أن يكون للبيروقراطية الإدارية- ممثلة في هذه الحالة في وزارة الداخلية بمختلف أجهزتها- على عمل المجتمع المدني من طبيعة هذه العلاقة، ويتخذ شكل معيقات تحول دون أداء هذا الأخير لأدواره التي أنيطت به بموجب دستور 2011، ومن أبرز هذه المعوقات نجد مثلا: المشاكل التي تواجهها الجمعيات في عملية التسجيل، والتي تعود بالأساس إلى الإجراءات البيروقراطية طويلة الأمد، المفتقدة للفعالية، لاسيما على المستوى الترابي، وذلك بسبب مركزية السلطة وعدم كفاءة القنوات والآليات والتعقيدات البيروقراطية، والتي تبقى مسائل إجرائية، وعادية، لكن أسلوب تنفيذها من قبل السلطات المحلية هو الذي يجعلها تعيق عمل تنظيمات المجتمع المدني، ويدفع إلى وصف وزارة الداخلية بأنها تشكل عائقا بالغ الخطورة أمام عملية التسجيل، باعتبارها تمثل جهة الرقابة الوحيدة في عملية التسجيل، وهي ليست جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية بطبيعة الحال⁴.

تعود التضييقات التي تمارسها وزارة الداخلية على الجمعيات إلى عقود خلت، وترتبط بالدرجة الأولى بالهاجس الأمني الذي يطغى على عمل الوزارة وموظفيها، وقد تتخذ هذه المضايقات

¹ Michel Rousset, Le rôle du ministère de l'intérieur et sa place au sein de l'administration marocaine, In : A.A.N.1968. P : 91.

² المادة 8 من المرسوم رقم 2-19-1086 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية، الجريدة الرسمية عدد 6854 بتاريخ 6 فبراير 2020، ص 622.

³ المادة 13 من المرسوم رقم 2-19-1086 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية، الجريدة الرسمية عدد 6854 بتاريخ 6 فبراير 2020، ص 623.

⁴ حرية تكوين الجمعيات في المغرب ثغرات قانونية وممارسات أمنية، (مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، سلسلة قضايا حركية، العدد 28)، ص 27-26.

أشكالا أمنية أو إدارية؛ من قبيل منع الأنشطة قبل انعقادها، أو وقفها بالقوة في حال إقامتها، بما يهدد في المجمل مناخ حرية ممارسة المجتمع المدني لأنشطته¹.

يمكن القول إن العمل التطوعي بمفهومه "التقليدي" الذي كان سائدا قبل بروز الدولة الحديثة بأجهزتها وأفكارها الجديدة، تأثر بشكل سلبي بالمعوقات التي خلقتها البيروقراطية الإدارية، وهو أمر طبيعي بالنظر لكون المجتمع عرف عدة تحولات تغير على إثرها نظامه الاجتماعي، وتغيرت معها طرق المبادرة، فالطريقة التي كان يبادر بها الناس في الماضي ليست هي نفسها اليوم، في ظل وجود مؤسسات وهياكل يجب عليهم المرور عبرها للقيام بأنشطتهم التطوعية.

أثرت الطبيعة الفتية للدولة المغربية الناتجة عن حادثة استقلالها، على علاقتها بالفاعلين المجتمعيين، إذ ساهمت في جعل حكمها يطغى عليه هاجس السيطرة على المجال العام، وهو هاجس أمني، ينبع من خوفها ورغبتها في إحكام سيطرتها على مختلف الفضاءات، وذلك لأنها كانت هشة ومعرضة لمجموعة من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن ضعفها وسماحها لفاعلين آخرين مشاركتها في المجال العام، قد يهدد وجودها واستمراريتها، لذلك كان صعبا في تلك الفترة تصور فاعل آخر يملك تأثيرا ونفوذا في هذا المجال، غير الدولة والنظام السياسي وتوابعه.

ثانيا: واقع العمل التطوعي المدني بالمغرب: بين طموح المؤسسة وإكراهات الممارسة

يعد التطوع ممارسة إنسانية واجتماعية متأصلة في الثقافة المغربية، إذ بالعودة إلى الوراء نجدها حاضرة بأشكال متعددة، أخذت تتطور وتتغير بتغير الظروف السياسية والاجتماعية للبلد، لكن هذه الممارسة اليوم على أهميتها، باتت تواجه مشاكل وعراقيل تحول دون أدائها لمهمتها الرئيسية المتمثلة في خدمة المجتمع وتحقيق النفع العام، وهي عراقيل أفرزتها العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع المدني عقب الاستقلال، والتي كان لها ما يبررها، وهو ما خلق وضعاً خاصاً تميز بعدم قدرة المجتمع على استرجاع حريته في المبادرة، وباحتكار الدولة للمجال العام، ورفضها فتح الطريق أمام فاعلين آخرين لمشاركتها هذا المجال.

¹ المرجع نفسه، ص 30.

دفعت التغيرات التي عرفها المغرب، الدولة إلى إدراك أهمية العمل التطوعي ودوره المركزي في تنمية المجتمع، وهو ما جعلها تعمل على إصلاح الوضع، وذلك بخلق قوانين وقنوات جديدة للعمل المدني، لتمكين المجتمع المدني ومساعدته على أداء أدواره وخلق مجتمع مبادر من جديد.

1- السلطة والمجتمع المدني: من الإقصاء إلى الشراكة

عرف المغرب تطورات كثيرة طالت تنظيمات المجتمع المدني، فبعد حصوله على الاستقلال كان هامش تحرك هذه التنظيمات محدودا وضيقا جدا، وذلك بسبب قوانين الدولة وسياساتها البيروقراطية المقيدة لعمل هذه المنظمات. ولتنظيم عمل المجتمع المدني اتجه المغرب إلى إصدار ظهير الحريات العامة سنة 1958، الذي وضع أسس الإطار القانوني لتأسيس الجمعيات، ونشأ منذ ذلك التاريخ عدد من الجمعيات والمنظمات في ميادين متعددة، وتميز العمل الجمعوي في بداياته بارتباطه الوثيق بالعمل السياسي الحزبي، وهو ما عكسه دعم أحزاب الحركة الوطنية لنشوء وتجذر العمل الجمعوي، إذ أصبح العمل في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لازمة سياسية¹.

ورغم التأطير القانوني للممارسة المدنية، وتأسيس عدد كبير من الجمعيات، إلا أن الوضع لم يتغير كثيرا، وبقي هامش تحركها ضيقا إلى غاية تسعينيات القرن الماضي، حين اتجه المغرب إلى السماح بهامش من الحرية لصالح المجتمع المدني، خاصة بعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عام 2005²، التي كانت بمثابة نقلة نوعية في علاقة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، فقد تأسست هذه المبادرة على فلسفة ومبادئ توجّهية تهدف إلى الشفافية والثقة في المستقبل والمشاركة والقرب من الفئات المعوزة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما تروم تنظيم مسالك التمويل العمومي عبر خلق إطار مالي متعدد السنوات كفيل بتجميع الموارد وترشيد استعمالها، وقد مكنت هذه المبادرة من خلق مسارات للدعم العمومي، نجحت في الحد جزئيا من إكراهات ضعف الموارد والخبرة التي تعاني منها هيئات المجتمع المدني³.

¹ مولاي هشام جاز، العمل الجمعوي والديمقراطية التشاركية بالمغرب... أية آفاق؟ (مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 21، دجنبر 2017)، ص 51.

² كاتيا برادة، جهود المجتمع المدني "المستقل" من أجل التأثير، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مرصد الأبحاث، تاريخ النشر 29 دجنبر 2023، شوهد في 30 دجنبر 2023، في: <https://mipa.institute/6726>

³ الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، (التقرير التركيبي، المغرب، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أبريل 2014)، ص 31.

جاء دستور 2011 ليقدم إضافة نوعية في مجال تعزيز وتقوية وضعية المجتمع المدني، من خلال دستوره لتأسيس الجمعيات، إذ يشير الفصل 12 منه إلى: "تؤسس جمعيات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وتمارس أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون. ولا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطة العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي". كما كرس مساهمة "الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، كمساهم في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها"¹.

ونصّ الدستور على أهمية وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، وإمكانية تقديم عرائض من طرف الجمعيات، بهدف مطالبة مجلس الجماعة الترابية بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله. ونص من جهة أخرى على إحداث هيئة استشارية في مجال حماية الشباب وتعزيز الحياة الجمعوية أطلق عليها اسم "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي". ورغم أن المغرب استطاع أن يُحدث نقلة نوعية في مجال توسيع هامش ممارسة المجتمع المدني لأدواره، من خلال الوثيقة الدستورية التي قوت موقعه في جميع مراحل الفعل العمومي، إلا أن الرهان الأكبر الذي ينبغي تحقيقه، يتمثل في تفعيل أحكام الدستور، وهو رهان يطرح من ناحية، مسألة المشاركة الفعلية للجمعيات في عملية الإعداد، ومن ناحية أخرى مسألة احترام الدستور.²

تمّ إطلاق مبادرتين وطنيتين بشأن الجمعيات ومستقبلها، تفاعلا مع المستجدات التي جاء بها دستور 2011، تتعلق هاتان المبادرتان بدينامية إعلان الرباط المنطلقة في أبريل 2012، وبالحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الذي أعطت الحكومة انطلاقة عام 2013.³

خرجت هاتان المبادرتان بمجموعة من التوصيات بهدف إعطاء دفعة جديدة وقوية للمجتمع المدني، بما يمكنه من المساهمة بفعالية في تنمية المجتمع. وقد حظي التطوع بنصيب من هذه التوصيات، إذ أوصى الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية باعتبار التطوع إطارا لتعزيز الثقة والإرادة الحرة والمشاركة والتضامن والتعامل بالقيم والمثل بين المواطنين، كما

¹ الفصل 12 من الدستور، ظهير شريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).

² وضع ودينامية الحياة الجمعوية (منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 28/2016، 2016)، ص 11.

³ المرجع نفسه، ص 11.

دعا إلى تقنين هذه الممارسة، والتعجيل بإصدار قانون التطوع، يعترف بإمكانية ضبطه في إطار التعاقد المدني، وجعل التطوع التعاقدية مجالاً للاختصاص بالنسبة للجمعية المتوفرة على شروط معينة، وربط ذلك بنظام الترخيص والشهادة، ومن مخرجات الحوار في هذا الجانب أيضاً الدعوة إلى اعتماد مرونة مسطرية تشجع الجمعيات والشباب والكفاءات على العمل التطوعي التعاقدية¹.

تتم ممارسة العمل التطوعي من خلال تنظيمات المجتمع المدني، التي ينظمها في المغرب الظهير الشريف رقم 376-58-1 بتاريخ 13 نونبر 1958، -كما تم تعديله وتتميمه بقوانين 10 أبريل 1973 و 14 يونيو 1994 و 23 يوليوز 2002 و 18 فبراير 2009-²، ورغم أن التعديلات التي أدخلت على ظهير 1958 قد أزلت بعض القيود على النص، إلا أنه صار بدوره متجاوزاً³، وهو نفسه الظهير الذي ينظم حق تأسيس الجمعيات، هذا الحق الذي لا زال يصطدم بالكثير من العراقيل.

ينضاف اليوم إلى هذا الإطار القانوني، قانون آخر يتعلق بالعمل التطوعي التعاقدية⁴ تم إصداره في يوليوز 2021، ويتضمن 10 أبواب تضم 47 مادة، قامت بتحديد كفاءات وقواعد تنظيم العمل التطوعي التعاقدية داخل المغرب أو خارجه، وشروط ممارستها، وحقوق والتزامات المتطوعين المتعاقدين والجهات المنظمة له، وكذا إجراءات التتبع والمراقبة الجارية. وهو قانون جاء ليعزز ويثمن الرصيد التطوعي الذي راكمه المغرب عبر التاريخ، ويساهم في تنميته وتوفير الشروط الضرورية لنجاحه وتقوية دعائمه.

جاء القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية بمجموعة من المستجدات، من بينها إخضاع الهبات النقدية والعينية التي يمنحها الخواص للأشخاص الاعتباريين من أجل تمويل تنظيم العمل التطوعي التعاقدية للإعفاء من الضريبة⁵، وإحداث السجل الوطني للعمل التطوعي التعاقدية بهدف جمع المعلومات المتعلقة بهذا العمل وتحليلها، ودراسة الإكراهات التي تواجه تنظيم العمل التطوعي واقتراح حلول لها، والنهوض به من أجل المساهمة في التنمية⁶.

¹ الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، ص 81.

² وضع ودينامية الحياة الجمعوية، ص 38.

³ أناس الحسنائي، المغرب: التقرير الوطني، (بيروت، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ب، ت) ص 8.

⁴ المادة 1 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.85 بتاريخ 15 ذي

الحجة 1442 (16 يوليوز 2021) الجريدة الرسمية عدد 7010، 25 ذو الحجة 1442 (5 أغسطس 2021)، ص 5887.

⁵ المادة 34 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية، ص 5892.

⁶ المادة 40 من القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية، ص 5893.

شكل دستور 2011 منعطفا حاسما في تاريخ العمل التطوعي والمدني بشكل عام، إذ مكن المجتمع المدني من أدوار جديدة جعلته يحتل مكانة متميزة باعتباره رافعة للتنمية المجتمعية، وتنازل بعده مجموعة من الإصلاحات والمبادرات التي تصب في اتجاه تمكين المجتمع المدني، وتيسير ممارسته لعمله وأنشطته التطوعية، اختتمت بإصدار قانون خاص بالتطوع التعاقدية، لكن الإشكال الأكبر يظل هو تفعيل وتنزيل مخرجات هذه الأوراش المتعلقة بتعزيز أدوار المجتمع المدني، التي تصطدم دائما بالعائق الأول المتمثل في البيروقراطية الإدارية.

2- القيود البيروقراطية على العمل التطوعي المدني

تصطدم ممارسة العمل التطوعي بعراقيل إدارية مختلفة، تتخذ شكل تضحيقات وتجاوزات من طرف السلطة الإدارية المحلية، وذلك إما لعدم إعمال القانون، وإما لعدم مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المدني.

سجل المغرب تقدما مهما في المجال التشريعي والتنظيمي المتعلق بالحريات العامة، سواء على مستوى تبسيط المساطر الإدارية الخاصة بممارسة حرية تأسيس الجمعيات، أو على مستوى توسيع قاعدة المشاركة المدنية في الحياة العامة، لكن رغم ذلك لم يستطع إلى اليوم التخلص من العراقيل والممارسات الإدارية المعيقة لعمل المجتمع المدني، والتي يندرج بعضها في خانة الشطط في استعمال السلطة، وهو ما يحد من هامش الحركة لدى عدة جمعيات، ويكرس لدى فئات عريضة من المجتمع تلك النظرة الاحترازية غير المشجعة على العمل الجماعي¹.

وإذا كان الإطار القانوني المنظم لعمل المجتمع المدني يسمح بتمكين هذا الأخير، فإنه رغم ذلك يتضمن بعض الأحكام التي يجب تعديلها لتتوافق مع الدستور الجديد والمعايير الدولية، وكذا بعض الثغرات القانونية التي يمكن أن تستغلها السلطة الإدارية لعرقلة وتعطيل أنشطة الجمعيات وأعمالها التطوعية، وتحول بذلك دون ممارستها للدور المنوط بها، هذا إلى جانب ممارسات الأجهزة الأمنية والإدارية، والتي تشكل في بعض الحالات عائقا أمام تمتع منظمات المجتمع المدني بالحق في تكوين الجمعيات، ومن بين هذه الممارسات تزايد القيود الإدارية لمنع إتمام إجراءات التسجيل القانوني للجمعيات، وهو ما يؤدي عمليا إلى حظر "غير قانوني" لأنشطة بعضها².

¹ جاز، ص 51.

² حرية تكوين الجمعيات في المغرب ثغرات قانونية وممارسات أمنية، ص 12-13.

يحدد الفصل الخامس من النص القانوني المنظم لتأسيس الجمعيات شروط وطريقة وضع طلب تسجيل الجمعية في مقر السلطة الإدارية المحلية، وحصولها مقابل ذلك على وصل مؤقت ومختوم ومؤرخ في الحال يفيد باستلام السلطة لأوراق التسجيل، وعند استيفاء التصريح للإجراءات والوثائق المطلوبة والمتعلقة بأهداف الجمعية وتنظيمها الداخلي ومقرها ووثائق هوية أعضائها، يسلم للجمعية وصل نهائي وجوبا داخل أجل أقصاه 60 يوما، وحتى في حالة عدم تسليمه داخل هذا الأجل يمكن للجمعية ممارسة أنشطتها وفق الأهداف المسطرة في قوانينها¹. طالما لم تعارض سلطات الدولة رسميا إعلان الجمعية، ووجدت عملها متسقا مع الأهداف المعلنة في أوراق التسجيل.

يعد الوصل المؤقت وثيقة أساسية تمنح الجمعية تسجيلا يؤهلها للعمل بشكل رسمي وسليم بموجب القانون، ومن دونه، لا يمكن للجمعية إثبات تقديم أوراقها للجهات المعنية، وبالتالي لا يمكنها بدء ممارسة أنشطتها حتى لو لم تصدر السلطات قرارا ضد إعلان تأسيسها. وقد تواجه الجمعية عائقا آخر يتعلق بامتناع الجهة الإدارية عن استلام الأوراق، وهي ثغرة يمكن استغلالها من طرف الأجهزة البيروقراطية لتعطيل التسجيل، دون إبداء أسباب أو اعتراضات يمكن مناقشتها وتداركها، أو حتى الطعن ضدها، وقد عرف عامي 2014 و2015 زيادة كبيرة في رفض السلطات الإدارية المحلية استلام أوراق التسجيل، أو إصدار إيصالات مؤقتة عند استلامها لأوراق بعض الجمعيات، وهو ما ينتج عنه عرقلة لأنشطتها، وتعريض المنتمين لها للخطر، إما بسبب انتمائهم لكيان غير قانوني، أو مشاركتهم في فعاليات ينظمها كيان غير شرعي².

بينت دراسة أجرتها في 2012 اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خريبكة، أن أكثر من أربع حالات من بين عشرة، فرضت السلطات الإدارية على الجمعيات تقديم وثائق لا ينص عليه الفصل الخامس من ظهير 1958، كما أن السلطات الإدارية ما زالت تفرض على الجمعية تقديم نسخة من السجل العدلي للأعضاء المؤسسين لها، رغم إلغائه في فبراير 2009، إلى جانب استمرارها في طلب وثائق إضافية من الجمعيات كالنظام الداخلي أو شهادة حسن السيرة والخلو من السوابق العدلية³.

¹ الفصل الخامس من ظهير شريف رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958)، (الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1378 (27 نونبر 1958).

² الحسنائي، المغرب، ص 17.

³ وضع ودينامية الحياة الجمعوية، ص 38.

لا تواجه منظمات المجتمع المدني الجديدة وحدها عراقيل عند عملية تأسيسها، بل قد تصطدم المنظمات المسجلة والناشطة أيضا بعرا قيل إدارية مشابهة، وهو ما يشكل تهديدا لاستقرارها وتوسعها القانوني، وقد تتخذ هذه الممارسات شكلين: إما حرمان الجمعيات من الوصل النهائي الذي يضمن لها تفعيل تسجيلها، أو حرمانها من الوصل المؤقت في مراحل تجديد التسجيل أو فتح فروع جديدة، أو توثيق أية مستجدات تخص الجمعية.

تعاني الجمعيات التي حصلت فقط على الوصل المؤقت من بقاء نطاق عملها محدودا، وعدم تمتعها ببعض الحقوق التي تكتسبها الجمعيات الحاصلة على الإيصال النهائي، إذ لا تنظر معظم الهيئات الحكومية في طلب شراكة أو حصول على دعم من جمعية لم تحصل على الوصل النهائي بعد، كما تعتبر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان هذا الوصل دليلا على مشروعية الجمعية، وترفض العمل مع أي جمعية غير حاصلة عليه، بل وترفض منحها أي دعم مادي. وبهذا، فإن حرمان الجمعية من الوصل النهائي يتحول من مجرد ممارسة بيروقراطية إلى وسيلة لوقف عمل الجمعية وممارسة أنشطتها وحصولها على دعم مادي، وعرقلة تعاونها مع الأجهزة الرسمية التي يفترض أنها شريكة لها، وكل ذلك دون إبداء أي اعتراض رسمي يمكن الطعن فيه¹.

تؤثر هذه الممارسات والتضييقات البيروقراطية على عمل الجمعيات بطرق مختلفة، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على العمل، والحد من نطاق نشاطها، وأعمالها التطوعية التي تروم خدمة المجتمع، كما يعرض أعضائها لخطر الملاحقات القانونية. ومن جهة أخرى تواجه الجمعيات التي تعمل دون اعتراف الدولة بتأسيسها صعوبات كثيرة سواء في تنظيمها للفعاليات والتجمعات العامة، أو عند رغبتها في استئجار مكاتب أو قاعات للمؤتمرات، أو ساحات عامة، لأن هذه العمليات كلها تتطلب امتلاك الجمعية لوثائق التسجيل القانونية، كما أنها غالبا ما تمنع من المشاركة في الفعاليات والمشاورات الرسمية لهذا السبب².

خاتمة

على سبيل الختم يمكن القول إن العمل التطوعي رغم أهميته ودوره الكبير في النهوض بالعديد من الحضارات عبر التاريخ، إلا أن تأثيره بمختلف التطورات والتغيرات التي عرفها المجتمع المغربي، قد جعل دوره ينحسر قليلا، خاصة وأن الدولة عمدت إلى تهميشه لفترة ليست بالوجيزة، معتقدة بذلك أنها تفرض سيطرتها على مختلف الفضاءات الاجتماعية، وتحمي مجالها العام من

¹ حرية تكوين الجمعيات في المغرب ثغرات قانونية وممارسات أمنية، ص 20.

² المرجع نفسه، ص 21.

تأثير فاعلين آخرين قد يؤدي السماح لهم بالتدخل وممارسة التأثير إلى سحب البساط منها، وهو ما كان يشكل بالنسبة للمغرب آنذاك تهديدا كبيرا.

غير أن هذه المعادلة تغيرت بعد دستور 2011 الذي حاول إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والقطع مع السياسات التدييرية الخاطئة لقضاياه، وذلك بالاعتراف به كشريك في تدبير الشأن العام، وتعزيز أدواره، دون تقييده والتضييق عليه، عبر العمل على تجاوز الإكراهات ونقاط الضعف التي تؤثر على مردوديته، والمتمثلة كما سبقت الإشارة في الإشكالات القانونية والتنظيمية من جهة، والممارسات والتضييقات البيروقراطية من جهة أخرى، والتي تثبت الممارسة دائما قدرتها الكبيرة على عرقلة العمل المدني، وبالتالي فإن تمكين المجتمع المدني يبدأ بترسيخ ثقافة المشاركة داخل المجتمع، ووضع إطار قانوني يدعم أدواره والحرص على تنزيل مقتضياته بشكل سليم، إضافة إلى تسريع تفعيل قانون التطوع التعاقد، وذلك لأن التطوع شكل دائما، آلية ناجعة ملائمة للعمل الجماعي، وأخيرا العمل على تغيير نظرة الإدارة لهيئات المجتمع المدني والانفتاح عليها، والتعاون معها لتيسير أدائها لأدوارها.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- قوي بوحنية، المجتمع المدني المغربي ورهانات الإصلاح، (الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2015).
- العمراني حسناء، التطوع والتضامن في العمل الجماعي، السوسيولوجيا في مغرب اليوم، (فاس، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، ط1، 2021).
- جفري سعيد، منيرة أحمد، الإدارة العمومية المغربية وسؤال الإصلاح؟، ط1، (الدار البيضاء، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، 2013).
- لطفي طلعت إبراهيم، علم اجتماع التنظيم، ب. ط، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

- نوي عمار، التطوعية في المجتمع المدني القيمة الاجتماعية وإشكالات الممارسة الميدانية - الجمعيات نموذجاً، (مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، عدد خاص بالملتقى الوطني الأول حول التغير القيمي في المجتمع الجزائري، 2009).
- روسي ميشيل (ترجمة: إبراهيم زيان)، المؤسسات الإدارية المغربية (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ب. ط، 1993).

- الأطروحات والرسائل:

- العمراني لمياء، جدلية السياسي والإداري بالمغرب: دراسة في طبيعة العلاقة وتأثيرها على تحديث الإدارة العمومية، (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، 2022-2023).

- المقالات والدراسات:

- السهول إبراهيم، المجتمع المدني في المغرب من الوجوب إلى الوجود في دستور 2011 وسؤال ماذا بعد، التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي، (سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثامن، 2017).
- دواره أحمد، دور التوزيع كممارسة سوسيوثقافية اقتصادية في تحقيق الاستقرار المجتمعي "رؤية أنثروبولوجية" "منطقة قورارة أنموذجاً"، (مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 3، العدد 9، مارس 2018).
- كمال عبده بدر الدين، الابشيبي أحمد عبد الحميد، أولويات المعارف والمهارات اللازمة للعمل التطوعي المعاصر دراسة تطبيقية بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية، (جامعة الفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 20، يوليو 2020).
- بروسى رضوان، من الدولة الفيدرالية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، ربيع 2013).
- عمري سليم، هنداي حسن إبراهيم، العمل التطوعي ودوره في التكافل الاجتماعي، وآليات تفعيله في ظل التحديات المعاصرة، (مجلة الرسالة، الجامعة الإسلامية الدولية، ماليزيا، العدد 1، دجنبر 2017).

- برادة كاتيا، جهود المجتمع المدني "المستقل" من أجل التأثير، (المعهد المغربي لتحليل السياسات، مرصد الأبحاث، تاريخ زيارة الموقع 30 دجنبر 2023، تاريخ النشر 29 دجنبر 2023)، أنظر الرابط التالي: <https://mipa.institute/6726>

- مرتاض نفوسي لمياء، أشكال التضامن الاجتماعي -التويزة نموذجاً-، (مجلة اللغة والاتصال، جامعة أحمد بن بلة، وهران، المجلد 12، العدد 19، مارس 2016).

- المسعى محمد، العمل التطوعي، (مجلة القضاء والتشريع، مركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل وحقوق الإنسان، الجمهورية التونسية، العدد 10، دجنبر 2010).

- حجاجي محمد، مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي بالمغرب، (مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد 3، 2015).

- جاز مولاي هشام، العمل الجمعي والديمقراطية التشاركية بالمغرب... أية آفاق؟ (مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 21، دجنبر 2017).

- محروس الصيعري ناصر بن عبد الله، العمل التطوعي المؤسسي في الأزمات "كورونا أنموذجاً": الواقع والمعوقات وآليات التعزيز- دراسة ميدانية لدى طلبة جامعة ظفار، (مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، المجلد 53، العدد 1، يوليو 2021).

التقارير:

- الحسنواي أناس، المغرب: التقرير الوطني، (بيروت، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ب، ت).

- حرية تكوين الجمعيات في المغرب ثغرات قانونية وممارسات أمنية، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، سلسلة قضايا حركية، العدد 28.

- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، (التقرير التركيبي، المغرب، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أبريل 2014).

- وضع ودينامية الحياة الجمعوية (منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 28/2016، 2016).

المراجع الأجنبية

- Sauvy Alfred : Bureaux et bureaucratie, Paris, presses universitaires de France, (Que sais-je ? N° 712, 1967).
- Busino Giovanni : Les théories de la bureaucratie, Paris, presses universitaires de France, 1 ère édition (Que sais-je ?juillet 1993).
- Weber Max : Economie et société, Paris, Librairie Plon, 1971.
- Rousset Michel : Le rôle du ministère de l'intérieur et sa place au sein de l'administration marocaine, In : A.A.N.1968.
- A.ThompsonVictor (Traduction : J-J. Robert): Comportement bureaucratique et organisation moderne, Editions Hommes et techniques, 1966.

الفصل السابع

التطوع الدولي كخيار جيواستراتيجي لتحقيق التنمية والمنفعة الوطنية نموذج الوكالة الكورية للتعاون الدولي

International volunteering as a geostrategic option to achieve development and national benefit: The Korean International Cooperation Agency as a model

فهد صبرو¹

في عالم مليء بتحديات التنافسية الاقتصادية، وأمام تسارع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتقنية، قد تظهر مجموعة من الصعاب لتفرض، حتى على كبريات الأمم، أوضاعاً وظروفاً جديدة تقف الأنظمة والخطط أحياناً عاجزة عن مجاراتها. وهذا، يحتم تضافر الجهود الرسمية والشعبية، لمواجهة كل تلك الصعاب التي قد تكبح الأداء الجيد للاقتصاد. غير أن التساؤل الذي يُطرح هو: كيف يمكن ذلك؟ هنا تُمتحن العبقرية الوطنية للأمم، لما تَتَفَقَّ منها قدرات على ابتكار وتطوير أساليب جديدة ومختلفة، بغض النظر عن خلفياتها غير المعلنة، لتجلب معها أرباحاً ومكاسب اقتصادية وسياسية غير متوقعة.

وهذا هو حال التجربة الكورية التي انطلقت من التمزق والفقر، وفي ظرف أقل من جيل واحد، ارتقت إلى مصاف كبريات الاقتصادات في العالم، لتقرر تحويل جزء من أرباحها لدعم الدول المتخلفة. غير أنها اكتشفت في مرحلة لاحقة أن ما تقدمه، فرصة يمكن أن تعود عليها هي نفسها، بالنفع. وهكذا تم تبني خطة تقضي بإرسال متطوعين هم اليوم بمثابة سفراء للعلامة الكورية بالدول المستهدفة، والتي في الحقيقة لا تعدو كونها أسواقاً واعدة بالنسبة للاقتصاد الكوري. فكيف صار العمل التطوعي كمؤازر للجهود الرسمية، وكخيار جيواستراتيجي لتحقيق النمو والمنفعة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: التطوع، التنمية، الابتكار، الاقتصاد الإبداعي، كوريا.

1. أستاذ باحث، مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة، جامعة شعيب الدكالي - الجديدة.

In a world abundant with challenges of economic competition, and the acceleration of social, economic, secure, and technical life, a set of difficulties may emerge to impose, even on the major nations, new conditions and circumstances that sometimes leave systems and plans unable to manage. This necessitates concerted official and popular efforts to confront all these difficulties, which may hinder the good performance of the economy. However, the question that arises here is how is this possible? In this kind of situations, the national genius of nations can be tested, as it can originate abilities that can innovate and develop new and different methods, regardless of their undeclared backgrounds, that can bring with it unexpected economic and political profits and gains.

This is the case with the Korean experience, which started from scratch, and in less than one generation, rose to the ranks of the major economies in the world, deciding to transfer part of its profits to support underdeveloped countries. However, at a later stage, it discovered that what it was offering was an opportunity that could be beneficial to the country itself. Thus, a plan was adopted to send volunteers, who today serve as ambassadors for the Korean brand in the targeted countries, which in reality looks like as promising markets for the Korean economy. Therefore, how did volunteer work become a support for official efforts and a geostrategic option to achieve growth and national benefit?

Keywords: Volunteering, Development, Innovation, Creative Economy, Korea

مقدمة

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وجدت كوريا نفسها قد راكمت رأسمال مهم، بعدما أن استفادت من خطة مارشال، وطورت صناعة وتجارة متينة وحديثة، بواتها مكانة هامة على الصعيد الدولي، فقررت إعادة استثمار جزء من تلك الأرباح وتصريفها لدعم برامج التنمية في الدول النامية، مثل ما فعلت من قبل ألمانيا الفدرالية من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (giz). ومن أجل ذلك تم إحداث ما يسمى بالوكالة الكورية للتعاون الدولي التي كلفت بهذه المهمة.

وقد أحدثت الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA) سنة 1991، وهي "مؤسسة حكومية مكلفة بتصريف منح المساعدات العمومية التي تمنحها دولة كوريا من أجل التنمية في العالم"¹. وتعتبر مكافحة الفقر ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية، أبرز مهمة تضطلع بها هذه الوكالة، ومن هذا الإطار تستمد هدفها الرئيس، والذي يكمن في تطوير سبل التعاون الدولي، من أجل تحقيق التنمية وتقوية أواصر الصداقة بين كوريا والدول النامية.

وتتمحور نشاطات هاته الوكالة حول خمسة قطاعات رئيسية: التعليم، والصحة، وتطوير الموارد البشرية بالإدارات العمومية، وميدان الصناعة والطاقة، ثم التنمية القروية².

لقد كان الدافع الرئيسي وراء ثقة دولة كوريا في نجاح انخراطها ومساهمتها في مسلسلات التنمية على الصعيد الدولي، إيمانها بأهمية ونجاعة العمل التطوعي في هذا المجال. وحيث إن العمل التطوعي هو أحد اللبئات الأساسية في بناء المجتمعات وتطورها، فإن الجهود التطوعية تعد أحد الممارسات الإنسانية المرتبطة بكل دلالات العطاء والتضامن والتكافل. في هذا السياق، تعمل كوريا دولة ومجتمعاً على توسيع دائرة علاقاتها الإنسانية والارتباطات الاجتماعية والاقتصادية مع دول العالم عامة، والدول النامية خاصة، من ضمنها المغرب.

فإذا كان العمل التطوعي وحجم الانخراط فيه، يعدان رمزين من رموز تقدم الأمم المعاصرة وازدهارها على غرار دولة كوريا الجنوبية. فإن المجتمع كلما تقدم وارتقى إلا وازدادت معه درجة انخراط مواطنيه في أعمال التطوع، خصوصاً في هذا الزمن الذي يعرف العديد من التحولات والتغيرات التي تبدد العديد من القيم الإنسانية، والتي قد تكبح فعالية البرامج التنموية. ما

1. World Friends Korea : Guide du programme des volontaires. Agence Coréenne de Coopération Internationale, Gyeonggi-do, Seoul, South Korea 2015. p 2.

2. Korea International Cooperation Agency : Mission et activités. KOICA Présentation, Gyeonggi-do, Seoul, South Korea 2015. p 20.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية... _____ فهد صبرو

يستدعي تضافر الجهود الرسمية والشعبية وأيضا الدولية لمواجهة هاته الأوضاع الجديدة. ومن هنا تتفتق أهمية العمل التطوعي كأحد أهم البدائل التي تملك مفاعيل تحريك التنمية المستدامة.

إن ما يثير أكثر في أعمال وجهود التطوع المنبثق عن التعاون الدولي التي تتبناها دول مثل كوريا، أن لها انعكاسات جيواستراتيجية واقتصادية جد إيجابية عليها هي نفسها، إذ تساهم إن بطريقة أو بأخرى، في عملية التسويق الدولي للصناعات والخدمات والمنافع التي تنتجها، كما بالنسبة للمعاملات التجارية مع الدول النامية، التي باتت اليوم أهم الزبائن وأكثرها انفتاحا وطلبا للعلامات والماركات الكورية. ناهيك عن تكوين قاعدة عريضة ومتينة من الحلفاء والدول الصديقة، والترويج للثقافة المحلية، وللنموذج الكوري في النمو والتنمية، وكل ذلك يمكن تصنيفه ضمن خانة "الدبلوماسية الاقتصادية".

تأسيسا على ما سبق، يتوخى هذا المقال دراسة وتفكيك تجربة برنامج التطوع للوكالة الكورية للتعاون الدولي، لرصد وفهم أحد أكثر المفارقات جدلا عندما تصبح مسألة التطوع ذات عوائد وفوائد على المتطوع نفسه أكثر من المستفيد منها، وذلك عبر التساؤل عن: كيف يمكن أن يشكل التطوع المنبثق عن التعاون الدولي غطاء لدعم نمو الاقتصاد وتحقيق المنفعة الوطنية؟

ينطلق هذا العمل من فرضية مفادها أن التطوع الدولي الذي تقدمه دولة كوريا، هو مفارقة ذات خاصية هجينة (Hybrid)، تمزج بين تقديم خدمات مجانية بحتة، وفرض تبادل نفعي محض مع الجهات المستفيدة.

بذلك، يكون هذا النوع من التطوع ذا خلفية ربحية نيوليبرالية. وهذا ما يجعله يدور، وفق منطق اقتصاد السوق، حول حلقة تتألف من ثلاثة عناصر:

- العطاء، الذي وعلى الرغم من المخاطر التي تكتنفه من قبيل عدم ضمان استرداد ما يعطى، إلا أنه يجعل المُعطي في موقف قوة تجاه المتلقي على اعتبار أنه "يصبح دور الأول في تحصيل مقابل ما قدمه، ويجعل الثاني تابعا له وفق منطق علاقة شمال-جنوب"¹؛
- التلقي، بتلقي منفعة معينة، فذاك يجعل المتلقي يقبل خلق روابط أو تبادل مع المُعطي؛
- الإرجاع، حيث يعتبر المتلقي ما تلقاه "دينا إيجابيا"، فهذا يضعه أمام ضرورة إرجاع أو تقديم مقابل له، غير أن هذا "لا يكون دائما ماديا، بل قد يتخذ أشكالا أخرى"².

1. GODBOT, Jacques : Le Don, la dette et l'identité. La Découverte, M.A.U.S.S. Paris, France 1992. p. 117.

2. RIGAUX, Natalie : Introduction à la sociologie par sept grands auteurs. De Boeck, 2^e édition. Bruxelles, Belgique 2011. p. 173.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية... _____ فهد صبرو

تفرض مقارنة هاته الإشكالية الانفتاح على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن. أما فيما يخص أدوات العمل فقد تمت الاستعانة بأحدث الإصدارات الأكاديمية الأجنبية ذات الصلة، وكذا الاعتماد على مجموعة من الوثائق الرسمية المسلمة من طرف المقر الرئيسي للوكالة الكورية للتعاون الدولي بسيول، ومكتبها المحلي بسفارة جمهورية كوريا بالرباط. كما تم اعتماد تقنية المقابلة مع طلاب مستفيدين من برنامج التطوع بالمغرب، وذلك بكل من المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالقيظرة، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، من أجل استقاء

آرائهم وردود أفعالهم ومدى تأثيرهم بمشاريع وتدخلات الوكالة.

أولاً: النموذج الكوري بمنطقة نيولبيرالي: تنمية العالم تحفز النمو الوطني

تقع دولة كوريا الجنوبية في شرق آسيا، بين بحر اليابان والبحر الأصفر، وتغطي النصف الجنوبي لشبه الجزيرة الكورية. وقد حققت هذه البلاد في العقود الأربعة الماضية نمواً منقطع النظير، جعل منها واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم منذ بداية الستينيات وحتى بداية التسعينيات، وهي ما تزال واحدة من الدول الأسرع نمواً في العقد الأخير. فاقصداها يحتل اليوم المرتبة 13 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي¹، ومن المرجح أن يصبح ضمن قائمة العشرة الكبار بحلول العام 2030².

كما تعد كوريا عضواً في منظمة التعاون والتنمية (OECD)، المنظمة الدولية المكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تعمل بمبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر³، والتي نشأت سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (OEEC)، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية⁴. قبل أن يتم توسيعها بعد فترة، لتشمل في عضويتها بلدان غير أوروبية كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، ثم إصلاحها سنة 1960 لتصبح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية⁵. كما تعد دولة كوريا من بين البلدان الأعضاء الأكثر تصنيعاً في منظمة التعاون والتنمية، ويعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية،

1. World Bank Group : World Development Indicators database. Washington, DC. USA 2022.

2. JEDRZEJOWSKA, Karina: Political economy of the Indo-Pacific development. In. Handbook of Indo-Pacific Studies. Routledge, Taylor & Francis Group. New York, NY. USA 2023. p. 57.

3. SIN, Hyong Sik : Histoire coréenne facile à comprendre. The Association for Overseas Korean Education Development, Seoul, South Korea 2010. p. 199.

4. BRUNO, Alain. ELLBOODE, Christian : Dictionnaire d'économie et des sciences sociales. Ellipses, 2^e édition, Paris, France 2010.p. 347.

5. LAKEHAL, Mokhtar : Dictionnaire des relations internationales. Ellipses, Paris, France 2006. p. 163.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية ... _____ فهد صبرو
ففي سنة 2022 صنفت كسابع مصدر وعاشر مستورد في العالم حسب أرقام منظمة التجارة العالمية.

إن الحديث عن كوريا يقتضي التذكير بظاهرة "معجزة نهر الهان"¹، التي تحيل إلى مسلسل التحول والنمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد الحرب الكورية، والتي جعلتها تنتقل، وفي غضون جيل واحد فقط، من إحدى أفقر دول العالم لما كانت تعتمد على عائدات الأنشطة الفلاحية، إلى واحدة من أهم وأكبر الدول المتقدمة اليوم. فبنت الدولة منذ ستينيات القرن الماضي سياسة اقتصادية قامت على تطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية، جعلتها تحقق معدل نمو يقارب 7.2 % بين عامي 1970 و2002². ويرجع الفضل في ذلك إلى اعتماد "نظام الابتكار الوطني"³ الذي يعمل بمبدأ التعاون بين القطاع الصناعي الخاص (Chaebol) ومؤسسات البحث العلمي التي تستفيد من الدعم الحكومي.

ونظرا لكون نجاح النموذج التنموي الكوري ظل مرتبطا بمبادئ اقتصاد السوق الحر المشبعة بالفكر الرأسمالي النيوليبرالي، الملمم بالعقيدة السياسية والاقتصادية التي يتبناها كبار المفكرين الليبراليين أمثال آدم سميث ودايفيد ريكاردو وفريدريك فون هايك (Adam SMITH, David RICARDO, Friedrich von HAYEK)، والمبنية على مفاهيم من قبيل: الديمقراطية والطموح الاجتماعي والعملة وحرية السوق والمبادلات⁴، جاءت فكرة خلق وكالة وطنية تُعنى بمساعدة الدول النامية، وخصوصا غير المنتجة لما تنتجه هي، كنتاج مباشر للرغبة في الحفاظ على مكانتها ووضعها الاقتصادي والتجاري الجديد والمتقدم، من خلال تنوع شركائها وفتح أسواق جديدة، لكن من مدخل تضامني وتنموي.

1. IZCO JIMENEZ, Andrea. LOPEZ-DORIGA, Elena. SAEZ CEBALLOS, Lucia : South Korea, Political Risk Report. Center for Global Affairs & Strategic Studies, University of Navarra, Law School—International Relations. Pamplona, Spain 2021. p.6.

2. BARTZOKAS, Anthony : Monitoring and analysis of policies and public financing instruments conducive to higher levels of R&D investments The "POLICY MIX" Project : Country Review Korea. United Nations University - Maastricht Economic and social Research and training, Centre on Innovation and Technology. Maastricht University. Maastricht, The Netherlands 2006. p. 5.

3. SAMOVOLEVA, Svetlana : Challenges for Developing National Innovation Systems: the Possibilities and Limitations of Business and Science Cooperation. Science Management: Theory and Practice. 2019. Vol. 1. No. 2. Moscow, Russia Federation 2019. p. 73.

4. ALCAUD, David (et autres) : Dictionnaire de sciences politiques : notions essentielles, enjeux et débats, grand acteurs. Editions DALLOZ, 2^e édition SIREY. Herstal, Belgique 2010. p. 228.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية... _____ فهد صبرو

وعليه، يكون مفهوم التنمية الذي تبنته كوريا تجاه الدول النامية، هو نفسه الذي ظهر كنتاج مباشر لبداية الحرب الباردة، لما تزامن ذلك مع دعوة الرئيس الأمريكي هاري ترومان سنة 1947 إلى تقديم مساعدات اقتصادية للأمم المتخلفة. ومع أن تبريرات تلك المساعدات كانت ذات حمولة معنوية-عاطفية تبنت شعارات من قبيل مكافحة الفقر والهشاشة، إلا أن خلفيتها الحقيقية تمثلت بالأساس، بناء على ما سمي فيما بعد بمبدأ ترومان (Truman Doctrine) أو قانون احتواء الشيوعية، في "منع الدول الفقيرة أنثذ من الميل إلى المعسكر الشرقي، ولكن أيضا، فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية"¹.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن إحداث كوريا لوكالة التعاون الدولي، بعد أن قطعت الدولة شوطا مهما نحو تكريس نجاحها وصيانة مكتسباتها الاقتصادية على الصعيد الدولي، خصوصا مع بروز منافسين جدد على غرار الصين وتايوان. غير أنه كان من اللازم في بادئ الأمر كسب ثقة ومودة الدول المستهدفة بالتعاون، لذلك تم وضع إستراتيجية شراكة الدولة (Country Partnership Strategy) التي سيتم وفقها تنفيذ مشاريع المساعدات في الدول تبعا لعدة اعتبارات، أبرزها الأوضاع السياسية والعلاقات الدبلوماسية مع كوريا، وغالبا ما جاءت تلك المساعدات الإنمائية على شكل قروض أو هبات.

موازا مع ذلك، سعت الوكالة الكورية للتعاون الدولي إلى الرفع من فعالية مشروعها التعاوني، من خلال عقد شراكات، والربط بين اختصاصاتها في مجال المساعدات، واختصاصات باقي الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركات والمؤسسات الأكاديمية، التي تشارك في مشاريع التعاون التنموي على مستوى العالم، بما في ذلك المنظمات الدولية، كالمنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والوكالات المانحة بالدول المتقدمة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (giz)، وحتى الدول المانحة الناشئة مثل تركيا وتايلاند.

وعلى الرغم من كل هذا الزخم الايجابي الذي راكمته كوريا، اصطدم اقتصادها بأزميتين اقتصاديتين حادتين²، هما: الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 التي ضربت دول التينينات والنمور الآسيوية (جنوب شرق آسيا)، وذلك لما عانت جميعها من انخفاض الأسعار في الأسواق المالية بشكل كبير، بسبب تراجع الطلب والثقة في السوق على مستوى المنطقة بأسرها؛ والأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الاقتصاد الأمريكي سنة 2008 عندما حصل عجز كبير في السيولة عند

1. BRUNEL, Sylvie : Le développement durable. Presses Universitaires de France, Coll. Que sais-je? 4^e édition. Paris, France 2010. p. 9.

2. IZCO JIMENEZ, A. LOPEZ-DORIGA, E. SAEZ CEBALLOS, L. : 2021. Op. cit. p. 6.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية... _____ فهد صبرو البنوك. وهذا ما أثر بشكل ملموس على تمويل برامج التعاون الدولي، وكان على الوكالة الكورية للتعاون الدولي، في ظل تراجع السيولة المالية، مراجعة سياساتها بكيفية لا تجعلها تتراجع عن التزاماتها، بل تطورها وتحافظ في نفس الوقت على سمعة الدولة ومصادقيتها تجاه شركائها، خدمة لمصالحها الجيواستراتيجية والاقتصادية. فهي تسعى لتحقيق توازن جيواستراتيجي مع منافسيها بالمنطقة، والذي "يبقى رهينا بقدرة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والديمقراطية"¹، فإن من شأن القدرة على تصور أفكار جديدة وتنفيذها أن يشكل امتيازاً مقارناً، فكان الابتكار الجديد هو الانفتاح واعتماد مبدأ التطوع، من خلال نقل وتقديم خبرات رؤسائها البشري كبديل لا يقل أهمية عن الدعم المالي.

ثانياً: تعبئة روح التطوع: من أجل نقل خبرات النمو وتوطيد العلاقات مع دول العالم النامي

أطلقت دولة كوريا سنة 2009 برنامجاً خاصاً بالمتطوعين الكوريين الذين سيتم بعثهم إلى الخارج، وهو يعرف اليوم باسم "أصدقاء كوريا بالعالم" (World Friends Korea)²، حيث سعت الحكومة الكورية من وراء هذا البرنامج إلى دمج مختلف برامج التطوع القطاعية، والمنظمة بشكل مستقل من طرف خمس وزارات متمثلة في وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التربية، ووزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط المستقبل، ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة، ثم وزارة التجارة والصناعة والطاقة، ويقضي توحيد جهود كل هاته الوزارات في برنامج واحد، هو إرسال متطوعين كوريين نحو الدول النامية بناء على رؤية تقوم على ثلاثة أهداف، هي³:

- تحسين ظروف العيش بالدول الشريكة، عبر تمكين مواطنيها من المعارف والتقنيات والخبرات التي يتمتع بها المتطوعون الكوريون، من أجل الحد من الفقر ومواكبة التنمية المستدامة؛

- تقوية أواصر الصداقة بين كوريا والدول الشريكة، وذلك من خلال بعدين أساسيين، يكمن البعد الأول في دعم التنمية السوسيو اقتصادية بالدول النامية الشريكة، والحفاظ على

1. DOBENIK, Richard (under direction) : Dictionary of International and Strategic Relations. Ellipses, Paris, France 2007. p. 100.

2. World Friends Korea : Pour un monde meilleur à travers le partage et l'apprentissage. Equipe de gestion World Friends KOICA, Seongnam-si, Gyeonggi-do, Seoul, South Korea 2015. p2.

3. نفس المرجع

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية... _____ فهد صبرو
علاقات جيدة معها؛ بينما يتمثل البعد الثاني في تسويق وتلميع صورة العلامة الكورية لدى
المستهدفين؛

- السمو والازدهار بفضل وفورات التطوع، حيث يسمح البرنامج للكوريين أنفسهم
باكتشاف ثقافات وعادات باقي الشعوب، ويكتسبون تجارب تؤهلهم لتقلد مسؤوليات وأدوار مهمة
في المستقبل.

ويستوجب الانخراط في برنامج التطوع توفر الراغبين على ثقافة المبادرة، والعمل رهن
إشارة الآخرين بكل مسؤولية والتزام، وهذا ما يجعلهم أمام تحديات جديدة مقرونة بتدبير أحوالهم
بشكل مستقل. لأن العمل التطوعي عبر العالم يمزج في الأصل بين "أربع تعريفات أو قناعات تتمثل
في كونه غير إلزامي، ويكون لصالح الغير كانوا أفراد المجتمع أو منظمة بعينها، وبشكل مجاني، كما
أنه يكون نادرا وأقل شيوعا"¹. ومن هذا المنطلق، فإن المتطوعين الكوريين يجب أن يحملوا على
عائتهم هاجس المساعدة والتضحية من أجل خدمة الغير، عبر نقل معارفهم وخبراتهم لصالح
المستهدفين.

ولتنفيذ برامجها التنموية عبر العالم، تستعين الوكالة الكورية للتعاون الدولي بعدد مهم
من المتطوعين، بلغ عددهم 40204 ضمنهم 25417 متطوعة أواخر سنة 2023 حسب إحصائيات
الوكالة نفسها، ينشطون بإحدى وثمانين (81) دولة عبر العالم، في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا
اللاتينية ودول الكارييب. وبهذا الرقم تكون كوريا تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث عدد
المتطوعين المبعوثين عبر العالم منذ عام 2017². وتبدأ العملية بانتقائهم حسب الفئة العمرية
(شباب، متقاعدين)، والمهام والتخصصات (التعليم، الصحة، الإدارة، الصناعة، الطاقة
والتكنولوجيا، الفلاحة والصيد البحري)، وكذلك حسب مدة الانخراط (قصير في ثلاثة أسابيع، أو
متوسط بين ستة أشهر والسنة، ثم طويل في سنتين). وخلال هذه المرحلة، يتم توجيه المتطوعين
من خلال تكوين في البرنامج، واللغات المحلية، وفي أبجديات التعاون الدولي، تم حول خصائص
الدول المعنية التي سيشتغلون بها.

وفور وصولهم إلى الدول المستهدفة كالمغرب³، يشرعون مباشرة في استكمال التكوين في
مكتب الوكالة بالعاصمة، وذلك في اللغة العامية من أجل التواصل، وجعل المتطوعين المعنيين

1. DEKKER, Paul. HALMAN, Loek : Volunteering and Values: An Introduction. in The Values of volunteering, Cross-cultural perspectives. Springer, New York, NY. 2003. p. 1.

2. Guide du Programme des Volontaires : World Friends Korea, KOICA Morocco Office, Rabat, Maroc 2017. p. 2.

3. بناء على تجربتنا في التعليم العالي مع مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي بكل من الرباط و سيول، بين سنتي 2014 و 2018.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية... _____ فهد صبرو

أكثر إلماما وانفتاحا على الثقافة المحلية، زيادة على اكتساب مجموعة من أساليب وتقنيات الحفاظ على السلامة، وكل هذا يتم في أجل لا يتعدى ثلاثة أسابيع، قبل أن يتم إلحاقهم بمقرات مهامهم عبر مختلف أرجاء البلاد، إذ تحدد تلك المهام تبعا للحاجيات المعبر عنها من طرف المصالح الوزارية الخارجية كمؤسسات التربية الوطنية والتعليم العالي. حيث تتكلف الوكالة بتوفير الدعم المادي وتغطية نفقات التطبيب والسكن بالنسبة للمتطوعين، كما ترسل الجهات أو المصالح المستقبلية من أجل تيسير ظروف اشتغالهم، وتوفير محتضن من ضمن أطقمها لتأطير ومواكبة المتطوع، تم التنسيق مع المصالح الأمنية من أجل تتبع سلامته.

وطوال إقامة المتطوع بالمغرب، ينظم مكتب الوكالة بشكل دوري مجموعة من الملتقيات والأيام الدراسية، للتعريف ولتتبع البرامج والمشاريع التنموية التي تقودها الوكالة مع شركائها بالبلاد، وكذلك من أجل التواصل مع مختلف المصالح المركزية أو الخارجية المحتضنة للمتطوعين، وتتبع حالتهم الصحية. وفور انقضاء فترة العمل التطوعي، تحرص الوكالة على عودة منتسبيها إلى بلدهم.

ثالثا: عوائد التطوع من أجل التنمية: اقتصاد إبداعي في سبيل المنفعة الوطنية

استطاعت كوريا الجنوبية أن تُحول التطوع، كفعل "يسدي عبره المتطوع خدمات للآخرين بكل تلقائية وعفوية دون أي مقابل"¹، إلى فرصة لإثراء الاقتصاد الوطني لدرجة خلقت جدالا حول ما إذا كانت تمتلك، عبر وكالتها للتعاون الدولي، عبقرية في مجال التسويق أكثر منها رغبة في العطاء والتضامن. فقد عرفت أن أفضل طريقة لخلق قيمة مضافة لاقتصادها تكون من خلال الربط بين التطوع كعمل إنساني نبيل، والتسويق لعلاماتها في شتى الميادين، تعدت السلع والخدمات الكلاسيكية إلى مفهوم حديث هو الصناعة الإبداعية.

وينطبق مصطلح "الصناعة الإبداعية" على مجموعة إنتاجية أكثر اتساعا، تشمل السلع والخدمات التي تُنتج من خلال الصناعات الثقافية، وكذلك تلك التي تعتمد على الابتكار، بما في ذلك العلوم والأبحاث والبرمجيات المتطورة. وقد بدأ هذا المفهوم يؤخذ به في "صياغة السياسات العمومية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي في دول كأستراليا والمملكة المتحدة"². وهذا ما ألهم الكوريين وجعلهم يستوعبون كيف يمكن أن تؤدي قنوات التطوع إلى الاقتصاد الإبداعي. وهذا

1. Le Petit Robert de la langue française : Dictionnaires le Robert - SEJER, Edition 2015. Paris, France 2015. p. 2739.

2. FLORIDA, Richard : More Losers Than Winners in America's New Economic Geography.

www.bloomberg.com/news/articles/2013-01-30/more-losers-than-winners-in-america-s-new-economic-geography.

Accessed December 16, 2023.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية... _____ فهد صبرو
الإبداع نفسه، الذي يعني القدرة على تصور شيء جديد، يحفز ظهور ابتكارات في مجالات أخرى
غالبا ما تأتي معها أرباح ومكاسب اقتصادية وسياسية غير متوقعة.

لقد ذاع صيت مفهوم "الاقتصاد الإبداعي" وانتشر مع الباحث البريطاني جون هوكينز (John HOWKINS)، عندما طبقه على "خمس عشرة صناعة تمتد من الفنون إلى العلوم والتكنولوجيا، من السلع والخدمات الثقافية، والإشهار، إلى البحوث والتطوير"¹. ونتيجة لذلك كله وضع قيمة خاصة للاقتصاد الإبداعي فاقت مساهمته 6 في المائة من الاقتصاد الدولي سنة 2005². فطبقا لنتائج مسح أجرته وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع لجنة الاتصالات الكورية على شركات البرامج التلفزيونية، بلغت قيمة صادرات البرامج التلفزيونية الكورية 561 مليوناً و290 ألف دولار في سنة 2022 حسب موقع الشبكة الإذاعية الكورية (KBS)، ورغم أن أهم مستوردي هاته الخدمات هي دول متقدمة كاليابان والولايات المتحدة، يبقى من اللافت أن مواطني الدول التي شملتها برنامج التطوع هم من أكثر متابعي الأعمال السينمائية والموسيقية الكورية، على غرار الأردن التي تقوم بدبلجتها وإعادة توزيعها على قنوات تلفزيونية بالعالم العربي. ناهيك عن كون العديد من الشباب الذي ينحدرون من الطبقات الوسطى أو الميسورة بتلك الدول، والمتأثرين بالثقافة الكورية، صاروا يفضلون الوجهة الكورية للسياحة أو لاستكمال الدراسات العليا على الخصوص، وهذا ما عبّرت عنه العديد من الطالبات المستجوبات اللائي يتلقين حصص تعلم اللغة الكورية بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالقييطرة، على اعتبار أن المستفيدين كلهم من الفتيات.

وليس غريبا أن عدد الطلاب الأجانب في الكليات الكورية الجنوبية سجل مستوى قياسيا عام 2022 فاق 166 ألف طالب، بعد أن انتقل من حوالي 152 ألف طالب سنة 2021 وفقا للبيانات التي جمعها المعهد الكوري لتطوير التعليم³. بل لن يقف الأمر عند هذا الحد، إذ تعتزم الدولة جذب 300 ألف طالب أجنبي من الدول ذات الطلب العالي على التعاون الاقتصادي معها مثل دولة الإمارات في أفق العام 2027⁴، من أجل تعزيز تعليم وفهم اللغة والثقافة الكوريتين،

1. DUQUE, Ivan. BUITRAGO, Felipe : The Orange Economy : An Infinite Opportunity. Inter-American Development Bank, Washington, DC. USA 2013. p. 15.

2. HOWKINS, John : The Creative Economy: How People Make Money From Ideas. Allen Lane The Penguin Press, London, UK. 2007. p. 86.

3. Yonhap News Agency, dated March 7, 2023. Accessed December 30, 2023.

4. Yonhap News Agency, dated August 16, 2023. Accessed December 30, 2023.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية ... _____ فهد صبرو
ودعم القدرة التنافسية لجامعاتها لتصبح معها كوريا الجنوبية ضمن أفضل دول العالم من حيث
عدد الطلاب الأجانب.

بناء على ما سبق، فإن النموذج الكوري، وبغض النظر عن خلفياته وطموحاته
النيلويليرية، التي غالبا ما تكون مرتبطة بالرغبة في السمو والازدهار والتموقع في موقف قوة، ولو
على حساب الشركاء، أو كما اعتبرها سابقا السوسيولوجي ماكس فيبر (Max WEBER)، الذي
اهتم بالتعرف على طبيعة المجتمعات الغربية وانتقالها من حالة إلى حالة، "كل احتمالية سمو
طرف على الآخر اعتمادا على إمكانياته الخاصة"¹، فإن هذا النموذج يبقى ملهما بالنسبة لكثير من
البلدان، خصوصا تلك التي تمر بمثل ما مرت به كوريا سابقا من استعمار وحرب وفقر، قبل أن
تبلغ ما هي عليه اليوم من قوة، بصرف النظر عن نظرية التحديث التي تقوم على فكرة أن
"المجتمعات التي توجد خارج النطاق الغربي تعيش ماضي المجتمعات الغربية"². فبكل تأكيد، تقف
صحة الدولة واقتصادها على القوة والاستقرار، لكن القوة لا تكمن في القوة الاقتصادية أو
العسكرية وحسب، إنها كذلك القوة الروحية التي تجعلها قادرة على تجاوز الصعاب وتتخطاها،
القوة التي تسمح باكتشاف حلول المشاكل والقيام بكل ما هو صحيح.

ولأن الثقافة بكوريا هي مشبعة بالعمل الجماعي، فقد فضل الكوريون تطوير العمل
الجماعي، وكانت النتيجة هي "تطوير أساليب مختلفة تعكس عبقيتها الوطنية"³. وبذلك فإن
التطوع كنتاج إيجابي مباشر للرأسمال الاجتماعي كما العمل الجماعي، على غرار الدعم المتبادل،
والتعاون، جعل دولة كوريا من البلدان التي تمكنت من اكتساب صورة إيجابية إضافية، بفضل
تفوق وجود خدماتها ومنتجاتها. وهذا ما يلهم أكثر ويدفع للتساؤل لِمَ لا تجرب الدول التي ما زالت
تعاني مشاكل في التنمية أمورا جديدة مبتكرة؟

مثلما تقول مقولة شعبية أفريقية أن "الأشياء موجودة كي تُجرب"⁴، وبما أنه لا توجد
معادلة سحرية لتحقيق التنمية ونجاحها، فإن تجريب أشياء جديدة قد يعني أيضا تغيير مجموعة
من المسلّمات الأيديولوجية، وكذلك يعني تبني سؤال بعيد المدى هو: كيف يمكن الاستفادة من

1. SEGUR, Philippe : Le Politique. Ellipses, Paris, France 1996. p. 61.

2. RIGAUX, Natalie : 2011, Op. cit. p. 122.

3. DOUCET, Christian : La qualité. Presses Universitaires de France, Coll. Que sais-je? 3^e édition. Paris, France, France 2010. p. 10.

4. KABANDA, Patrick : The Creative Wealth of Nation, Can the Arts Advance Development ? Cambridge University Press, Cambridge, UK. 2018. p.25.

الفصل السابع _____ التطوع الدولي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية... _____ فهد صبرو

التطوع كمورد اجتماعي، حتى في أكثر الأمم فقرا، من أجل تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي؟

إن الجواب على هذا السؤال يحتم، قبل كل شيء، النظر إلى التنمية من خلال منظور إنساني، بدلا من النظر إليها كعملية تتوسع في الأمور المادية، بمعنى أنها ينبغي أن تراعي إثراء حياة الناس. ولعل الدور المهم للتطوع الذي يتفوق على ما عداه هو أنه يجعل حياة الأمم الاجتماعية والاقتصادية أكثر ثراء وأكثر إنسانية، وبهذا المعنى تكون الخصلة والثروة التطوعية التي تتمتع بها المجتمعات، علاوة على الممارسات الخاصة بها بما في ذلك العطاء، الذي "يخلق ويُغذي ويُحيي الروابط الاجتماعية بين الأفراد"¹، جانبا مهما من جوانب العملية التنموية.

خاتمة

لقد عرف العالم تحولات عميقة بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لهذه التحولات، ظهرت أفكار جديدة أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار في تصورات وتنفيذ السياسات التنموية، حيث تعبر عن هذه الأفكار مصطلحات ومفاهيم من قبيل اللامركزية، والديمقراطية، والتدبير الذاتي، والاستدامة، والإنصاف، والتآزر، والمشاركة، والتطوع.. وتقتضي أجراً هذه المفاهيم إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والمؤسسات المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. غير أن هذا التغيير يتطلب وقتا طويلا من التعلم لكي يتمكن الناس من استيعابه وتملكه. وي طرح هذا التغيير خصوصا على مستوى التطوع والمشاركة.

فالانتقال إلى القدرة على المشاركة الكاملة وتبني خصلة التطوع يتطلب مسلسلا من التعلم. ذلك، لأن التعلم أمر أساسي لا غنى عنه، لأنه، وكما هو الحال حقيقة، يساهم بشكل محوري وجوهري في التنمية السوسيو اقتصادية للدول. ولأن كوريا الجنوبية آمنت بحتميته، فقد شكل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، وهو ما قادها في النهاية إلى ما هي عليه اليوم. وعليه، فالتعلم سيمكن الأفراد من تقوية قدراتهم في مجالات عدة بما فيها القدرة على العطاء، وعلى تشخيص الأوضاع، ورصد الموارد والمشاكل، وتحديد الاختيارات، وكذلك ابتكار الحلول، والتخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقييم. كما يرتبط بالإصلاحات المؤسساتية في اتجاه المزيد من اللامركزية واللامركزية.

1. GODBOUT, Jacques. CAILLE, Alain : L'esprit du don. La Découverte, Paris, France 1992. p.32.

لائحة المراجع

- ALCAUD, David. BOUVET, Laurent. CONTAMIN, Jean-Gabriel. CRETTEZ, Xavier. MOREL, Stéphanie. ROUYER, Muriel : Dictionnaire de sciences politiques : notions essentielles, enjeux et débats, grand acteurs. Editions DALLOZ, 2^e édition SIREY. Herstal, Belgique 2010.

- BARTZOKAS, Anthony : Monitoring and analysis of policies and public financing instruments conducive to higher levels of R&D investments The "POLICY MIX" Project : Country Review Korea. United Nations University - Maastricht Economic and social Research and training, Centre on Innovation and Technology. Maastricht University. Maastricht, The Netherlands 2006.

- BRUNEL, Sylvie : Le développement durable. Presses Universitaires de France, Coll. Que sais-je? 4^e édition. Paris, France 2010.

- BRUNO, Alain. ELLBOODE, Christian : Dictionnaire d'économie et des sciences sociales. Ellipses, 2^e édition, Paris, France 2010.

- DEKKER, Paul. HALMAN, Loek : Volunteering and Values: An Introduction. in The Values of volunteering, Cross-cultural perspectives. Springer, New York, NY. USA 2003.

- DOBENIK, Richard (under direction) : Dictionary of International and Strategic Relations. Ellipses, Paris, France 2007.

- DOUCET, Christian : La qualité. Presses Universitaires de France, Coll. Que sais-je? 3^e édition. Paris, France 2010.

- DUQUE, Ivan. BUITRAGO, Felipe : The Orange Economy : An Infinite Opportunity. Inter-American Development Bank, Washington, DC. USA 2013.

- FLORIDA, Richard : More Losers Than Winners in America's New Economic Geography. www.bloomberg.com/news/articles/2013-01-30/more-losers-than-winners-in-america-s-new-economic-geography. Accessed December 16, 2023.

- GODBOUT, Jacques. CAILLE, Alain : L'esprit du don. La Découverte, Paris, France 1992.

- GODBOT, Jacques : Le Don, la dette et l'identité. La Découverte, M.A.U.S.S. Paris, France 1992.

- Guide du Programme des Volontaires : World Friends Korea, KOICA Morocco Office, Rabat, Maroc 2017.

- HOWKINS, John : The Creative Economy: How People Make Money From Ideas. Allen Lane The Penguin Press, London, UK. 2007.

- IZCO JIMENEZ, Andrea. LOPEZ-DORIGA, Elena. SAEZ CEBALLOS, Lucia : South Korea, Political Risk Report. Center for Global Affairs & Strategic Studies, University of Navarra, Law School–International Relations. Pamplona, Spain 2021.

- KABANDA, Patrick : The Creative Wealth of Nation, Can the Arts Advance Development ? Cambridge University Press, Cambridge, UK. 2018.

- Korea International Cooperation Agency : Mission et activités. KOICA Présentation, Gyeonggi-do, Seoul, South Korea 2015.

- KRATIUK, Barbara. VAN den BOSCH, Jeroen. JASKOLSKA, Aleksandra. SATO, Yoichiro : Handbook of Indo-Pacific Studies. Routledge, Taylor & Francis Group. New York, NY. USA 2023.

- LAKEHAL, Mokhtar : Dictionnaire des relations internationales. Ellipses, Paris, France 2006.

- Le Petit Robert de la langue française : Dictionnaires le Robert - SEJER, Edition 2015. Paris, France 2015.

- RIGAUX, Natalie : Introduction à la sociologie par sept grands auteurs. De Boeck, 2^e édition. Bruxelles, Belgique 2011.

- SAMOVOLEVA, Svetlana : Challenges for Developing National Innovation Systems: the Possibilities and Limitations of Business and Science Cooperation. Science Management: Theory and Practice. 2019. Vol. 1. No. 2. Moscow, Russia Federation 2019.

- SEGUR, Philippe : Le Politique. Ellipses, Paris, France 1996.

- SIN, Hyong Sik : Histoire coréenne facile à comprendre. The Association for Overseas Korean Education Development. Seoul, South Korea 2010.

- World Bank Group : World Development Indicators Database. Washington, DC, USA 2022.

- World Friends Korea : Guide du programme des volontaires. Agence Coréenne de Coopération Internationale, Gyeonggi-do, Seoul, South Korea 2015.

- World Friends Korea : Pour un monde meilleur à travers le partage et l'apprentissage. Equipe de gestion World Friends KOICA, Seongnam-si, Gyeonggi-do, Seoul, South Korea 2015.

الفصل الثامن

الخدمات الصحية خلال الأزمات، بين الواجب والتطوع

Health services in times of crisis, between duty and volunteerism

* طارق الحجوجي

يتعرض المغرب لمجموعة من الأزمات والمخاطر، نظرا للتغير المناخي الذي يعرفه العالم أو بحكم موقعه الجغرافي، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية من أجل الحد من وقع هذه الكوارث الطبيعية.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور المهم الذي تلعبه الأطر الصحية بالمغرب في العمل التطوعي وإدارة المخاطر وفق بروتوكولات محددة ومضبوطة، بالإضافة إلى تبيان المسؤولية المدنية والجنائية التي يتعرض لها الأطباء والممرضون في حالات العمل العادية أو في الحالات الاستثنائية.

كلمات مفتاحية: التطوع، الأزمات، إدارة المخاطر بالمغرب، البروتوكول الصحي خلال الكوارث.

Morocco is exposed to a number of crises and risks, due to the climate change that the world is experiencing or to its geographical location, which leads to an increase in demand for health services in order to reduce the impact of these natural disasters.

From this point of view, this study seeks to highlight the important role played by health executives in Morocco in volunteering and risk management according to specific and precise protocols, in addition to clarifying civil and criminal liability to which doctors and nurses are exposed during normal work and in exceptional situations.

Key words: volunteering, crises, risk management in Morocco, health protocol during disasters.

* - إطار صحي وطالب باحث بسلک الدكتوراه في القانون العام جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة.

مقدمة

تُعتبر مشاركة المواطنين ركيزة أي نظام ديمقراطي تشاركي، حيث إن فوائد أي عمل أو مشاركة للمواطنين تستمر مدى الحياة، وذلك بفضل تنمية مهاراتهم وقدراتهم الذاتية مثل الثقة بالنفس، والمشاركة ومد يد المساعدة في وضعيات صعبة. وبالتالي يبقى العمل التطوعي هو ذلك الشكل الجديد والمتطور من التعاون والتضامن والتآزر بين الناس، وهو يخضع لآليات التنظيم والتعبيد بهدف تحسين الأوضاع الإنسانية للمجتمع. بل يرى البعض بأن تقدم المجتمع الإنساني أو ضمان رقيه أصبح يُقاس بحجم المنظمات التطوعية الموجودة فيه، نظرا لكون العمل التطوعي يروم تحقيق هدفين بارزين: من جهة يُعطي تلك الفرصة التي لا تُتيحها الدولة للسكان من أجل المشاركة في حل المشكلات التي يتخبطون فيها وإيجاد حلول مشتركة مناسبة لها، من شأنها أن تُساهم في اتخاذ القرارات التي تهم مستقبلهم التنموي وفق رؤية تشاركية.

في المغرب، كما في غيره من البلدان، تُعتبر الخدمات الصحية من بين أهم الأعمال التطوعية التي تفرض وجودها خلال الأزمات والكوارث، فهي تشكل عنصرا رئيسيا وحيويا ضمن الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في بناء أي مجتمع، سواء تعلق الأمر بالحالات العامة العادية أو الحالات الاستثنائية والطارئة. فخلال الأزمات الصحية (كالأوبئة) أو الكوارث الطبيعية (كالزلازل والحرائق والفيضانات) أو الكوارث الإنسانية (كالحروب والهجرة، ...)، تصبح هذه الخدمات أكثر إلحاحا من طرف المتضررين. ففي خضم هذه الأزمات، يتم تقديم الخدمات والمساعدات الصحية للفئات المتضررة من طرف مهني الصحة كالأطباء، والممرضين، والقابلات، وتقنيي الصحة، وتقنيي الإسعاف... بصفة واجبة (من خلال ما تنص عليه النصوص القانونية المؤطرة لعملهم)، وبصفة تطوعية (من خلال العمل لمساعدة المتضررين خارج أوقات عملهم وبدون مقابل)، وذلك حسب الحاجات والإمكانيات المتاحة.

وأمام التزايد الملحوظ للأزمات والكوارث في جميع مناطق العالم، حصل توافق دولي حول ضرورة العمل على التقليل من مخاطرها بما يسمح بإنقاذ الأرواح البشرية والتخفيف من الخسائر التي تتسبب فيها.

ومغرب، كباقي معظم دول العالم، قام بإعداد مجموعة من المخططات التي لها علاقة بالحد من مخاطر الأزمات والكوارث. كالمخطط العام لتنظيم تدابير الإغاثة أو مخطط (ORSEC)، والاستراتيجية الوطنية لتدبير المستعجلات الطبية والمخاطر الصحية المرتبطة بالكوارث. كما تم تأكيد واجب التضامن والتآزر بين كافة المواطنين والمواطنات أمام الكوارث الطبيعية، تنفيذا لما

جاء في الفصل 40 من الدستور: "على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد".

ولمناقشة هذا الموضوع، وإبراز الجانب القانوني للعمل التطوعي الخاص بمهنيي الصحة بالمغرب، انطلقت من الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تُوفر مقتضيات القانونية الضمانات الكافية لمهنيي الصحة بالمغرب، خلال الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية، من أجل تقديم الخدمات والعلاجات الصحية المطلوبة؟

للإجابة على هذه الإشكالية، اعتمدت المنهج القانوني مع الاستعانة بالمقاربة التحليلية، من خلال دراسة وتحليل العديد من النصوص القانونية حول موضوع التطوع ومجالات تدخل مهنيي الصحة بالمغرب. كما اعتمدت استمارة تتضمن أسئلة واضحة ومركزة، تم توزيعها على عينة من مهنيي الصحة المتخصصين في طب المستعجلات والكوارث والإنعاش، من أجل تجميع آرائهم وتحليلها واستخلاص النتائج والتوصيات.

ولمقاربة الإشكالية المطروحة، ارتأيت تقسيم هذه الدراسة، وفق الشكل التالي:

أولاً: الأسس التشريعية والتنظيمية المؤطرة للتطوع والمهنيي الصحة بالمغرب.

ثانياً: تطوع مهنيي الصحة خلال الأزمات والكوارث بالمغرب والإكراهات التي تواجههم.

أولاً: الأسس التشريعية والتنظيمية المؤطرة للتطوع والمهنيي الصحة بالمغرب

شكل التطوع، عبر تاريخ المغرب، آلية ناجعة وملزمة للعمل الجماعي. وزاد من أهميته ما أتى به دستور المملكة لسنة 2011، وكذلك قانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية.

وخلال الحالات الاستثنائية والطارئة، الناتجة عن أزمات صحية أو كوارث طبيعية، يبرز لنا الدور المهم لمهنيي الصحة من أطباء، وممرضين، وتقنيي إسعاف، وغبرهم....، من خلال تقديمهم لمجموعة من الخدمات الصحية المستعجلة، التي من شأنها الحد من هول الكارثة، والتخفيف عن المصابين والمتضررين.

1- الإطار المفاهيمي والقانوني للتطوع بالمغرب

أ- مفهوم التطوع وأهميته

التَطَوُّع لغة، هو مصدر لفعل "تَطَوَّعَ"، أي ساعد (تطوع الرجل بماله لمساعدة جمعية خيرية)، وأعطى، بمعنى أعطى هذا المال عن طوعية واختيار. ونقول أيضاً تَطَوَّعَ الشاب للجندية، أي انخرط فيها للدفاع عن حوزة الوطن. وفي المعنى الديني، نقول تَطَوَّعَ، أي تَنَقَّلَ، بمعنى قام بالعبادة طائعا دون أن تكون فرضا لله¹. فالتطوع إذن هو التبرع بالمال عن طوعية واختيار أو القيام بأعمال خيرية أو طارئة أو نافلة تعبُّدية.

واصطلاحا يُقصد به كل ما أتى به الشخص من دون وجوب عليه، من قبيل تقديم المساعدة والعون والجهد بقصد العمل على تحقيق الخير في المجتمع عموماً ولأفراده خصوصاً، وأُطلق عليه مسمى عمل تطوُّعي لأن الإنسان يقوم به عن طوعية واختيار، دون إجبار من الآخرين على فعله، فهو إرادة داخلية، وغلبة لسلطة الخير على جانب الشر، ودليل على ازدهار المجتمع.

فالأعمال التطوعية تُنجز في شتى الميادين من أجل تحقيق نتائج إيجابية، تنعكس مظاهرها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وهنا لا بد من التمييز بين نوعين من التطوع:

- التطوع التلقائي: وهو المتمثل في الانخراط الجماعي بدوافع المشاركة في التغيير والتنمية والدعم والتضامن، وهو يُنظَّم قانونيا بمقتضى قانون الجمعيات، ويتطلب مقتضيات قانونية جديدة تهدف إلى حماية المتطوع(ة)، والاعتراف به وتثمين دوره، والحفاظ على حقوقه في التعويض على التنقل والمهام والخبرة.

- التطوع التعاقدي: وهو يعني انخراط شخص ما لإنجاز مهمة تدخل في إطار المصلحة العامة وتُحدَّد في الزمن والمكان والأشغال الواجب أدائها، مقابل تعويضات تضمن التكفل المادي للمتطوع(ة) والتأمين والضمان الاجتماعي والتأطير والتتبع البيداغوجي².

ينطلق العمل التطوعي من دوافع شخصية متعددة ومتنوعة، يمكن حصر بعضها فيما يلي:

يلي:

¹ - معجم المعاني الجامع، معجم عربي/عربي - باب "تطوع".

² - يوسف لخضر: "العمل التطوعي في المغرب، تراجع الوتيرة وغياب الدعم الرسمي"، مقال بجريدة هسپرس، تم نشره بتاريخ: 2019/8/25، شوهدي في: 2024-01-05 على الساعة 20:15، على الرابط: www.hespress.com.

- الدافع الديني، من أجل الحصول على الأجر من الله تعالى، حيث نجد الكثير من الأديان تحث على التطوع وفعل الخير ومساعدة الناس. وفي هذا الصدد، يقول الله تعالى: "وما تُقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا" (صدق الله العظيم). وحين سُئل الرسول ﷺ عن أحب الناس إلى الله، قال: "أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس،".
- الإيثار، فالشخص المتطوع(ة) شخص عنده حب الإيثار ويجب مساعدة الناس.
- تحسين مستوى المعيشة، ذلك أن المتطوع(ة) يريد التضامن وتحسين معيشة المجتمع.
- دافع اجتماعي، يتجلى في التعرف على أفراد آخرين وتقاسم التجارب معهم، واكتساب خبرات ومهارات جديدة منهم، من خلال المشاركة في أعمال تطوعية مُحَبَّبة إليه(ها).
- تعزيز الثقة في النفس والحصول على مكانة محترمة في المجتمع.
- تخفيف العبء عن الجهود التي تقوم بها الحكومة، حيث يوفر الجُهد التطوعي موارد كثيرة إذا قام به موظفون متخصصون.
- تحقيق التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، حيث يدرك كل شخص أنه شريك في تحقيق أهداف المجتمع.

ب- المقتضيات القانونية المتعلقة بالتطوع

- العمل التطوعي بالمغرب ليس بالعمل العشوائي، بل هو عمل مضبوط ومنظم، يندرج ضمن البرنامج الحكومي، ويعتمد مرجعيات متعددة، وطنية ودولية، نذكر منها:
- الخطاب الملكي، حيث نجد عاهل البلاد يحث على تشجيع وتبسيط مساطر التطوع، من خلال قوله: "وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسة اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات. ولهذه الغاية ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاوالات المواطنة"¹.
 - توصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الذي نظم خلال الفترة بين 13 مارس 2013 و21 مارس 2014، تحت إشراف لجنة وطنية مكونة من ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية وفعاليات أكاديمية، وبمساهمة ما يناهز 10.000

¹ - مقتطف من الخطاب الملكي محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، 12 أكتوبر 2018.

جمعية والعديد من الهيآت الوطنية العمومية والمنظمات الدولية المهتمة. وقد تُوج هذا الحوار بإصدار ما يزيد عن 236 توصية همت مجالات جمعوية متنوعة. ومنها على الخصوص الاعتراف بالتطوع التعاقدي كممارسة جديدة ورافعة لتشجيع دور الجمعيات في المساهمة في التنمية¹.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/138، المتعلق بتعميم العمل التطوعي خلال العقد المقبل، حيث أكدت هذه الجمعية على أهمية العمل التطوعي حينما اعتبرته عنصرا مهما في أي استراتيجية تستهدف مجالات الحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والصحة والتعليم، وتمكين الشباب، وتحقيق التكامل الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، والعمل الإنساني وبناء السلام. واعتبارا لأهمية التطوع والاهتمام به، تم تخصيص يوم 5 من دجنبر من كل سنة يوما عالميا للتطوع بقرار لها سنة 1985، يتم خلاله الاحتفاء بجهود المتطوعين، ...².

- قرار الأمين العام للأمم المتحدة رقم 73/254 الذي تمحور حول تقديم خارطة الطريق لإدماج العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال إشراك الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمواطنين عموما في دعم العمل التطوعي والاستفادة من إمكانياته، من أجل تعزيز نتائج التنمية المستدامة وتوسيع نطاقها³.

ومن خلال هذه المرجعيات المتعددة والمتنوعة، الوطنية والدولية، عرف المغرب صدور نصين قانونيين مؤسسين للعمل التطوعي بالمغرب، وهما على التوالي:

- القانون رقم 06.18 المتعلق بالتطوع التعاقدي بتاريخ 26 يوليوز 2021، حيث تم تعريف فكرة التطوع التعاقدي على أنه كل نشاط يقوم به شخص ذاتي أو أكثر، خارج أسرته أو دراسته أو وظيفته أو شغله، بشكل طوعي ودون أجر بموجب عقد مكتوب بينه وبين الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي بهدف تحقيق منفعة عامة. كما أن هذا الإطار التعاقدي الجديد بين الدولة والجمعيات المتخصصة في مجال العمل التطوعي، يعتمد أساسًا على آليات شفافة تسمح للجمعيات بتنفيذ خطط عملهم بشكل أفضل.

¹ - أرشيف الحوار الوطني، مقال بموقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، نشر بتاريخ:

2020-12-2، وتم الاضطلاع عليه بتاريخ: 2024-01-06، على الساعة 14:00.

² - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/138، بتاريخ 20 دجنبر 2012، بتعميم العمل التطوعي خلال العقد المقبل.

³ - قرار الأمين العام للأمم المتحدة رقم: 73/254 بتاريخ 25 يوليوز 2018، حول إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية

المستدامة لعام 2030.

ويحدد هذا القانون كفاءات وقواعد تنظيم العمل التطوعي داخل المغرب أو خارجه، وانطلاقاً منه، وشروط ممارسته، وحقوق والتزامات المتطوعين المتعاقدين والجهات المنظمة له، وإجراءات التتبع والمراقبة الجارية عليه¹. كما أن هذا القانون ركز على أمرين أساسيين:

- إبراز حجم وأهمية العمل التطوعي في تنفيذ المبادرات الهادفة لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الاجتماعية الهشة؛

- تنزيل مقتضيات دستور 2011، من خلال تمتيع المجتمع المدني بأدوار دستورية مهمة، تبرز ضرورة تخصيص إطار قانوني خاص لتنظيم العمل التطوعي التعاقدية، من شأنه أن يعزز ويضمن الرصيد التطوعي المغربي المتراكم عبر التاريخ، ويسهم في تنميته وتوفير شروط نجاحه ودعائم تقويته².

كما أن القانون رقم 06.18 المتعلق بالتطوع التعاقدية جاء لتحقيق عدة أهداف وطنية، منها:

- تعزيز أدوار المجتمع المدني، وتشجيع المشاركة المواطنة في مجال العمل التطوعي التعاقدية، من خلال توفير موارد بشرية ومالية إضافية، في مختلف الميادين.

- تعزيز سجل المغرب في مجال الحقوق والحريات، والتزامه بالاتفاقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان كما صودق عليها.

- فتح آفاق واسعة ودينامية جديدة للعمل التطوعي وللحياة الجمعوية عموماً.

- تعزيز الحماية القانونية للمتطوعين المتعاقدين، بسنّ إجراءات لضبط الحقوق والواجبات المتعلقة بهم³.

- المرسوم رقم 2.3.72،⁴ بتطبيق القانون رقم 18.06 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية، والذي يحدد المقتضيات المتعلقة بمسطرة إيداع ودراسة طلب الحصول على الاعتماد

¹ - ظهير شريف رقم 1.21.85 بتنفيذ القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية، بتاريخ 15 ذي الحجة 1442 (26 يوليوز 2021، الجريدة الرسمية عدد 7010، بتاريخ 25 ذي الحجة 1442 (5 غشت 2021)، المادة 1.

² - المملكة المغربية، البرلمان، مجلس المستشارين، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم: 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية، دورة أبريل 2021، عرض وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بتاريخ 12-7-2021، ص: 11.

³ - تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، مرجع سابق، ص: 17.

⁴ - مرسوم رقم 2.3.72، الصادر بتاريخ 23 رمضان 1444 (14 أبريل 2023)، بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بالعمل التطوعي التعاقدية، الجريدة الرسمية عدد 7214 بتاريخ: 20 يوليوز 2023.

من أجل العمل التطوعي التعاقدي والمتخصص منه، كما يحدد كفاءات تأليف وسير اللجنة المحدثة، التي سيعهد إليها بدراسة ملفات هذه الطلبات وعند الاقتضاء طلبات تمديد مدتها. كما يحدد هذا المرسوم شروط الولوج إلى العمل التطوعي التعاقدي، وذلك من خلال لائحة الوثائق اللازمة لإثبات توفر المتطوع(ة) المتعاقد(ة) على الشروط المنصوص عليها في المادة 20 من القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، والمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح المسبق الذي يقدمه الأجير إلى مشغله....

2- القوانين المؤطرة لبعض المهن الصحية بالمغرب

في الوضع العادي، يقوم مهنيو الصحة بواجباتهم التي ينظمها القانون الخاص بكل فئة في قطاع الصحة. فالطب مثلاً مهنة تُزاوَل إما في القطاع الخاص بمرافق خاصة، أو في القطاع العام بالمرافق التابعة للدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية، وفق أحكام القانون رقم: 131.13¹ المتعلق بمزاولة مهنة الطب. ويجب على كل طبيب(ة)، كيفما كان القطاع الذي ينتمي إليه، أن يساهم في سياسة الدولة الهادفة إلى حماية الصحة العمومية والارتقاء بالصحة والتربية الصحية².

بينما تزاوَل كل من هيئة المرضين وهيئة القابات مهامهما وفق القانونين: 43.13³، المتعلق بمزاولة مهنة التمريض، و 44.13⁴ المتعلق بمزاولة مهنة القبالة، المنظمين لهذه المهام، مثل:

- التعريف بمهن التمريض والقبالة وتحديد الاختصاصات العامة لكل فئة.
- تحديد أشكال المزاولة بشكل فردي أو في إطار الاشتراك أو بصفة أجير بمؤسسة صحية خاصة أو بعبادة قابلة أو دار للولادة أو بمحل مهني مأذون له بالمزاولة.
- تحديد شروط المزاولة من حيث التوفر على الجنسية والشهادات أو الدبلومات والتكوين المستمر وغيرها من الشروط الضرورية للحصول على إذن بالمزاولة.

¹ - ظهير شريف رقم: 1.15.26، صادر في 29 ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم: 131.13، المتعلق بمزاولة مهنة الطب، الجريدة الرسمية عدد: 6342، بتاريخ 21 جمادى الأولى 1436 (12 مارس 2015).

² - نفس المرجع، المادة: 3.

³ - ظهير شريف رقم: 1.16.82، صادر في 16 رمضان 1437 (22 يونيو 2016) بتنفيذ القانون رقم 43.13 المتعلق بمزاولة مهنة التمريض، الجريدة الرسمية عدد 6480، بتاريخ 2 شوال 1437 (7 يوليو 2016).

⁴ - ظهير شريف رقم: 1.16.83، صادر في 16 من رمضان 1437 (22 يونيو 2016) بتنفيذ القانون 44.13 المتعلق بمزاولة مهنة القبالة، الجريدة الرسمية عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7 يوليو 2016).

وتنص المادة 3 من القانون 43.13 المتعلق بمزاولة مهن التمريض "تمارس مهنة التمريض، حسب الدبلوم المحصل عليه، من قبل المهني المعني وفي حدود المؤهلات المكتسبة خلال التكوين الأساسي أو التكوين المستمر بصفة ممرض متعدد اختصاصات أو ممرض في التخدير والإنعاش أو ممرض في الأمراض العقلية أو ممرض في أمراض الشيخوخة أو ممرض في العلاجات الاستعجالية والعناية المركزة أو ممرض في الأمراض المزمنة أو ممرض في طب الأطفال والمواليد والخدج، المشار إليهم جميعاً في هذا القانون بـ«الممرض».

يزاول الممرض(ة) مهنته بناء على وصفة طبية، أو تحت إشراف ومسؤولية طبيب، أو في إطار الدور المنوط به فيما يتعلق بالأعمال الخاصة به".

بعد ذلك صدر مرسوم 535-17-2¹، في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين وتقنيي الصحة المشتركة بين الوزارات، المكونة من الأطر الخمسة التالية: الممرضين، القابلات، تقنيي الصحة، المروضين، والمساعدين في المجال الطبي الاجتماعي. حسب ما نصت عليه المادة الأولى من هذا المرسوم. ووضحت المادة 3 المهام التي يقوم بها الممرضون وتقنيو الصحة:

"يقوم الموظفون المنتمون إلى هيئة الممرضين وتقنيي الصحة المشتركة بين الوزارات تحت مسؤوليتهم ومراقبة الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان ، بالمهام التالية:

- تنفيذ وتطبيق الوصفات الطبية المتعلقة بالوقاية والتشخيص والتحليل والعلاج وإعادة التأهيل ؛

- النهوض بتوعية السكان وتدريبهم الصحية ؛

- إعداد التصاميم العلاجية والتدخل وتنفيذها وتقييمها لفائدة المرضى وزبناء ورواد المصالح الصحية ؛

- المساهمة في تكوين الممرضين المساعدين واستكمال خبرتهم ؛

- الحراسة والخدمة الإلزامية وفقاً للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل ؛

- تأهيل الممرضين الموضوعين تحت إشرافهم وتأطير عملهم ؛

- الاضطلاع بمهام التسيير الموكولة إليهم، لاسيما مصالح العلاجات التمريضية والترويضية؛

¹ - مرسوم رقم 2.17.535، الصادر في 7 محرم 1439 (28 شتنبر 2017)، في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين وتقنيي الصحة المشتركة بين الوزارات، الجريدة الرسمية: 6616، بتاريخ 6 صفر 1439 (26-10-2017).

- المساهمة في تسيير مختبرات التحليلات الطبية ومصالح تشخيص الأمراض بالأشعة، داخل المؤسسات الاستشفائية؛

- المساهمة في البحث العلمي في ميدان التمريض والقبالة والترويض الطبي والتقنيات الصحية المختلفة ؛

- المساهمة في إعداد وتقييم البرامج الصحية والإشراف على تنفيذها ؛

- المشاركة في أعمال التخطيط والتأطير والتكوين والتدبير والبحث كل في مجال اختصاصه".

ثانيا: تطوع مهني الصحة خلال الأزمات والكوارث

عرف المغرب، عبر تاريخه الطويل، عدة تجارب ومشاريع للأعمال التطوعية والتضامنية، في مختلف الميادين والقطاعات، كلها انعكست إيجابا على المجتمع المغربي، وساهمت في التنمية المحلية والجهوية والوطنية، وأبانت عن تضامن المغاربة ووقوفهم جنبا إلى جنب، في الأزمات والكوارث، وفي مختلف الوضعيات التي تستوجب التعاون ومد يد المساعدة للمعالجة والإصلاح والسرعة في التنفيذ.

ومن بين مجالات التدخل، خلال الأزمات والكوارث، هناك الخدمات الصحية التي تستدعي تدخلا تطوعيا من طرف مختلف فئات مهني الصحة.

1- مهنيو الصحة والتدخل التطوعي خلال الكوارث والأزمات

يُعتبر المغرب من الدول الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية والإنسانية، بالنظر إلى موقعه الجغرافي المتميز بين القارات، وخصوصياته الجيولوجية، ذات البناء الحديث الذي تمثله سلسلة جبال الريف مثلا. ونظرا للتأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه الكوارث والأزمات، يسعى المغرب، باستمرار، إلى تعزيز الحكامة المتعلقة بتدبيرها، والوقاية من مخاطرها، وتطوير القدرة على الصمود وتجاوزها بأقل الأضرار.

فخلال الحالات الاستثنائية كالمشاركة في قوافل طبية إلى مناطق نائية، أو لمساعدة مناطق تعيش تحت الأزمات الصحية (كالأوبئة)، أو الكوارث الطبيعية (كالزلازل والحرائق والفيضانات)، أو الكوارث الإنسانية (كالحروب والهجرة غير الشرعية)، يقوم مهنيو الصحة بأدوار حاسمة، تتمثل في تقديم الخدمات الصحية والمساعدات النوعية المختلفة للفئات المتضررة من طرف الأطباء،

والممرضين، والقابلات، وتقنيي الصحة، و تقنيي الإسعاف، وغيرهم... بصفة واجبة من خلال ما تنص عليه النصوص القانونية المؤطرة لعملهم، وبصفة تطوعية مستعجلة من خلال العمل الاستثنائي الإضافي لمساعدة المتضررين خارج إطارهم القانوني المنظم لعملهم وبدون مقابل مادي.

وهكذا، عند حدوث كارثة طبيعية كالزلازل والفيضانات وغيرهما، يتغير شكل ونوعية الرعاية الصحية المقدمة على مستوى منطقة الجماعة الترابية المعنية بالكارثة، لعدة أسباب، منها:

- قد تكون المرافق الصحية بالمنطقة، بما فيها من معدات طبية وأدوية تعرضت للدمار؛

- ربما تكون كل البنى التحتية، كشبكة الطرق والمطارات والموانئ وشبكات الاتصال مدمرة ومتوقفة عن العمل، مما يجعل تأمين اللوازم الطبية وتوفير الخدمات صعبا جدا.

وتبعاً لذلك، بدأت بعض البلدان، ومن ضمنها المغرب، بإعادة النظر في أطرها السياسية والقانونية للوقاية من مختلف الجوائح والكوارث، والتأهب والاستجابة لها بالإمكانات والوسائل المناسبة، بتخطيط مضبوط وتدخل دقيق حسب مجالات التخصص ونوعية العمليات المرصودة، كما أوصى بذلك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن هذه العمليات، مُستندا على أصوات وخبرات أكثر من 15 مليون متطوع ومتطوعة في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأصوات وخبرات المجتمعات التي يعملون معها ويعيشون فيها¹.

ففي كارثة زلزال الحوز مثلا، كان التدخل التطوعي لمهنيي الصحة أمرا حاسما وبشكل فوري، ومن مختلف مناطق المملكة المغربية، وفق البروتوكول الصحي المعمول به وطنيا في مثل هذه الأزمات، والذي تمت تزكيته خلال المؤتمر الدولي للجمعية المغربية لطب الطوارئ في أكتوبر 2023²، بحيث تم إصدار توصيات هامة، منها:

- احترام مقتضيات المنشور المتعلق بالمخطط العام لتنظيم الإغاثة "ORSEC"³، كوثيقة يتم وضعها على مستوى كل عمالة وإقليم تحت مسؤولية العامل، بهدف التحديد المسبق لمسار

¹ - التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2022، الثقة والإنصاف والعمل المحلي، دروس مستفادة من جائحة كوفيد-19 لتجنب الأزمة العالمية المقبلة، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، 2023، ص: 20.

² - Recommandations de Bonnes Pratiques de la Société Marocaine de Médecine d'Urgence et de la Société Marocaine d'Anesthésie, d'Analgesie et de Réanimation, en collaboration avec la Société Tunisienne de Médecine d'Urgence : Prise en charge initiale des victimes de catastrophes naturelles, (Séisme du Maroc du 08 Septembre 2023, comme modèle), Validées au cours de la 7ème édition du Congrès International de la SMMU – Octobre 2023, P: 9.

³ - دورية وزير الداخلية رقم CL5/172 بتاريخ 7 شتنبر 1966 والتي حلت محلها الدورية رقم IPC/1/34 بتاريخ 25 يناير 1913 والتي تم بموجبها إحداث المخطط «ORSEC».

العمل الذي سيتم اتخاذه لتنظيم عمليات الإغاثة وإنقاذ السكان والممتلكات في حالة وقوع كارثة...".

- تقديم الخدمات الصحية، تحت إشراف خبراء في مجال الكوارث (أخصائي طب الطوارئ أو جميع المهنيين الصحيين ذوي المهارات المطلوبة لإدارة الكوارث)، الذين يمكن استشارتهم في حالة حدوث أزمة واسعة النطاق، والذين يتم تدريبهم سنويًا.

- التدريب المسبق لموظفي الخدمات المعنية في حالة وقوع حدث كبير، من خلال تمارين محاكاة الإسعافات الأولية، في الخدمات الخاصة بها، وذلك من أجل تحسين التفاعل الميداني بين الفرق في حالة وقوع الكارثة.

- تفعيل وحدات الأزمات في مكان الحادث، على الفور، لضمان الاستجابة لحالات الطوارئ والإشراف على سير إجراءات الدعم الصحي للسكان المتضررين.

- توفير فرق التدخل المتنقلة المتخصصة في علم الأوبئة والمراقبة وأنظمة الإنذار السريع والصحة البيئية والبنية التحتية الصحية والخدمات اللوجستية والاتصالات والأمن والمالية والإدارة.

- توفير المحطة الطبية الجراحية المتقدمة (PMCA) خلال زلزال الحوز:

شكل جهاز المحطة الطبية الجراحية المتقدمة (PMCA) وطرق الإخلاء في أوقات الأزمات¹



¹ - SMMU: Prise en charge initiale des victimes de catastrophes naturelles – 2023,P: 17.

تضم هذه المحطة المركز الطبي الجراحي المتقدم، وهو عبارة عن هيكل مؤقت للرعاية الصحية، يتم نشره عادةً في حالات الطوارئ أو الكوارث لتوفير الرعاية الطبية المتقدمة للأفراد المتضررين. وقد تم تصميم المحطات الطبية الجراحية المتقدمة (PMCA) لتكون متعددة الاستخدامات ومرنة، وقادرة على التكيف بسرعة مع الاحتياجات المتغيرة. وتجربة مصلحة الصحة العسكرية للقوات المسلحة الملكية في هذا المجال أمر مهم للغاية، على المستوى الوطني أو الدولي. ومن أبرز الخدمات التي يقدمها هذا المركز:

- استقبال وفرز وتوجيه المرضى وتحقيق الاستقرار والعناية المركزة في حالات الضائقة الحيوية.

- الرعاية الطبية والجراحية اللازمة لحالة الطوارئ.
- إجراءات الرعاية المتخصصة حسب المنطقة وحالة الأزمة.
- تنسيق وتنظيم الرعاية مع فرق التدخل المتنقلة.
- الإخلاء الطبي للمرضى إلى مرافق طبية أكثر تقدماً.
- الدعم النفسي والاجتماعي للمرضى وأسرهم وموظفي الطوارئ العاملين في الميدان.
- التواصل مع السلطات المحلية ومنظمات الإغاثة والدعم ومشتقاته العام (وسائل الإعلام).
- الإدارة اللوجستية للأدوية والأجهزة الطبية ومنتجات الدم الملوثة والمعدات والنفايات.
- الوقاية من انتشار الأمراض الخطيرة و/أو المعدية.
- إدارة التدفق الهائل للمرضى والجرحى، خاصة في الأيام الأولى.
- الوقاية والمراقبة الصحية لمنطقة الكارثة والمناطق المحيطة بها¹.

كما وضعت وزارة الصحة عدة آليات لمواجهة الكوارث وتأهيل مصالح المستعجلات. وهكذا، أعدت الوزارة استراتيجية وطنية لتدبير المستعجلات الطبية والمخاطر الصحية المرتبطة بالكوارث (2005)، كما أعدت دليلاً للمساعدة على إعداد المخطط الاستعجالي الاستشفائي، ومخطط عمل خاص بالمستعجلات الطبية. وقد بلغ عدد الأطباء الذين تابعوا تكويناً في مجال التدخل في حالة الاستعجال 18 طبيباً إلى غاية سنة 2012.

غير أن هذا العدد الذي يفترض أن يغطي مجموع التراب الوطني، بغض النظر عن المراكز الاستشفائية الجامعية، يبقى غير كاف ولو لمواجهة كارثة كبرى واحدة¹.

¹ - ibid., P: 16.

وفي هذا الإطار، قدم الدكتور أحمد غسان الأديب، رئيس الجمعية المغربية لطب المستعجلات، رقما صادما بخصوص أخصائي طب المستعجلات بالمغرب، والذي لا يتجاوز العشرين، قائلا ضمن تصريح لجريدة هيسبريس:

"خصاص كبير جدا لدينا في عدد أخصائيي المستعجلات، بحيث هناك عدد كبير من الأطباء والممرضين يعملون في المستعجلات واختصاصات أخرى ضمن المستعجلات؛ لكن طب المستعجلات كاختصاص قائم بذاته انطلق قبل عشرين سنة، وإلى حد الساعة لا يوجد إلا 20 اختصاصيا على الصعيد الوطني".²

ومن أجل تقديم آراء مهنيي الصحة المشاركين في التطوع بالضوابط العالمية والبروتوكولات الصحية، قمت بإعداد استمارة تضمنت أربعة أسئلة أساسية واضحة ومضبوطة، حول: المشاركة في العمل التطوعي، دوافع المشاركة، إبداء الرأي حول جودة البروتوكول الصحي المتبع خلال الأزمات والكوارث، وإبداء الرأي بخصوص قانونية العمل التطوعي بالمغرب. ثم وزعتها على عينة من الأطر الصحية العاملة بالمؤسسات الصحية بمدينة طنجة، بلغ عدد أفرادها 50، تتوزع، حسب التخصص كما يلي:

طبيب واحد متخصص في المستعجلات، أربعة أطباء متخصصين في التخدير والإنعاش، وخمسة أطباء عامين يعملون في المستعجلات، وعشرة تقني الإسعاف يعملون في مصلحة خدمات المساعدة الطبية المستعجلة SAMU، وثلاثون ممرضا من تخصصات مختلفة (ممرضون متعددون التخصصات، ممرضون متخصصون في المستعجلات، ممرضون متخصصون في التخدير والإنعاش).

وقد جاءت نتائج آرائهم حسب أسئلة الاستمارة، على الشكل التالي:

- جميع المشاركين في ملء هذه الاستمارة، سبق لهم المشاركة في نشاط تطوعي متعلق بالأزمات الصحية مثل جائحة كوفيد 19، أو أحد الكوارث الطبيعية المتعددة التي أصابت المغرب. بالإضافة إلى المشاركة في تنظيم التظاهرات العالمية الكبرى (التي قد ينتج عنها مشاكل أو كوارث في حالة وقوع حوادث مفاجئة وعدم أخذ الاحتياطات والاستعداد الجيد من طرف المشرفين على هذه

¹ - تقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، المجلس الأعلى للحسابات، أبريل 2016، ص 16.

² - آمال كنين، جريدة هيسبريس الإلكترونية، الخميس 20 أكتوبر 2022 - 13:12، شوهدي في: 2024-01-12، على الرابط:

<https://www.hespress.com>

التظاهرات العالمية)، مثل كأس العالم للأندية الذي نظم بالمغرب، كأس إفريقيا للشباب، كأس إفريقيا للاعبين المحليين....

- أبرزت نتائج الاستمارة بأن أفراد عينة البحث، كان دافعهم وراء المشاركة في هذه الأعمال التطوعية بنسبة 75% هو روح المواطنة والجانب الإنساني، من أجل التخفيف من شدة الأضرار والأزمات لدى الآخر، و 20% هدفهم هو تطوير مهاراتهم وزيادة من الخبرة المهنية، فيما 5% فقط هدفهم من هذه المشاركة هو شعورهم بالسعادة وتعزيز الثقة بالنفس.

- بالنسبة للبروتوكول الصحي المعتمد بالمغرب، خلال الأزمات والكوارث، أكد أغلب عينة البحث، بنسبة 65%، على أنه بروتوكول جيد، بينما عبرت نسبة 15% على أنه نموذج مقبول بالمقارنة مع دول العالم الثالث، إلا أنه يستوجب مزيدا من الإصلاح والتطوير، فيما تراوحت نسب أجوبة المشاركين الآخرين ما بين 13% كنموذج غير كاف، ولا بأس به بنسبة 7%.

- بخصوص طبيعة العمل خلال هذه الحالات المستعجلة والأزمات، أثّرت مسألة الإكراه القانوني، إذ أكد أغلب المشاركين، بنسبة 70%، على أن هذا العمل هو عمل واجب على كل مهني الصحة، في المقابل عبر 26% على أن هذا العمل هو عمل تطوعي فقط، في حين أكد 4% على أنه عمل تطوعي وواجب أيضا.

ومن أجل تعميق التحليل بخصوص مسألة قانونية العمل التطوعي خلال الحالات الاستثنائية أو المستعجلة هل هو واجب أو تطوع فقط؟، سنعود إلى تحليل بعض النصوص القانونية المؤطرة لمزاولة بعض المهن الصحية كمهنة الطب، والتمريض، والقبالة، والتطرق إلى بعض المقتضيات القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية والجنائية في علاقتها مع مزاولة هذه المهن الصحية في الظروف العادية والاستثنائية، وبالتالي إبراز مختلف الإكراهات التي تحُد من نسبة الإقبال على المشاركة في العمل التطوعي لمهنيي الصحة بالمغرب.

2- الخدمات الصحية التطوعية وغياب الضمانات القانونية لمهنيي الصحة

إن العمل التطوعي خلال الحالات الاستثنائية أو في الأوقات العادية بصفة عامة بالنسبة للأطر الطبية أو الأطر التمريضية، تطرح مجموعة من الإشكاليات والإكراهات في غياب قانون صحي يؤطر هاته المهن، ويحمي مزاولها من المسؤولية والمتابعات القضائية.

فبالنسبة للمسؤولية المدنية للطبيب تتحقق عندما يكون قد أخل بالتزام مقرر في ذمته، وترتب على هذا الإخلال ضرر للمريض، فيصبح بالتالي مسؤولاً تجاه المريض وملزماً بتعويضه مادياً عما أصابه من ضرر¹.

نص على ذلك القانون المغربي في الفصل 77 من قانون الالتزامات والعقود: "كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار ومن غير أن يسمح له به القانون فأحدث ضرراً مادياً أو معنوياً للغير التزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر، إذا تبين أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر. وكل شرط مخالف لذلك يكون عديم الأثر"، والفصل 78 من قانون الالتزامات والعقود: "كل شخص مسؤول عن الضرر المعنوي أو المادي الذي أحدثه، لا بفعله فقط، ولكن بخطئه أيضاً، وذلك عندما يثبت أن هذا الخطأ هو السبب المباشر في ذلك الضرر، والخطأ هو ترك ما كان يجب فعله أو فعل ما كان يجب الإمساك عنه وذلك من غير قصد لإحداث الضرر".

أما بالنسبة للمسؤولية الجنائية للطبيب فهي تتحقق عندما يرتكب خطأ ويشكل جرماً يعاقب عليه القانون، ويترتب عليه جزاءٌ جنائيٌّ محدد ينص عليه القانون.

وبالرجوع إلى القانون الجنائي المغربي المادة 432، فإن "الطبيب الذي قام بارتكاب خطأ طبي الناتج عن عدم التبصر أو عدم الاحتياط أو الإهمال أو عدم مراعاة الأنظمة القانونية المرتبطة بمهنة الطب، وأدى إلى قتل غير متعمد، يعاقب عقوبة قد تصل لمدة 5 سنوات"، والمادة 433 "الطبيب الذي قام بارتكاب خطأ طبي ناتج عن عدم التبصر أو عدم الاحتياط أو الإهمال أو عدم مراعاة الأنظمة القانونية المرتبطة بمهنة الطب، وأدى إلى جرح غير متعمد أو إصابة أو مرض وينتج عنه عجز، فيعاقب بعقوبة قد تصل إلى سنتين".

وبالنسبة للصور التي تتمثل فيها قيام المسؤولية الجنائية للطبيب، إذن، هي:

- 1- حالة عدم التبصر: وتعني نقصان المهارات الطبية، كأن يقوم الطبيب بعملية جراحية للمريض دون مساندة من قبل طبيب مختص في التخدير؛
- 2- عدم الاحتياط: عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، كأن يقوم الطبيب بعمل طبي وهو مدرك لمدى خطورته؛

¹ - "المسؤولية الطبية في القانون المغربي: استشارة قانونية"، مقال شوهده بتاريخ: 2024-01-21، على الرابط:

<https://aidejuridic.ma>

3- الإهمال: كأن يقوم بعلاج شخص دون أدنى انتباه للأمراض الأخرى التي يعاني منها والتي قد تؤثر على مسرى العلاج عكسياً؛

4- عدم مراعاة الأنظمة القانونية لمهنة الطب.

وتنص الفقرة الثانية من المادة 3 من القانون 43.13 المتعلق بمزاولة مهن التمريض: "....يزاول الممرض مهنته بناء على وصفة طبية، أو تحت إشراف ومسؤولية طبيب، أو في إطار الدور المنوط به فيما يتعلق بالأعمال الخاصة به".

كما تنص المادة 6 من نفس القانون على أن "يقوم الممرض في التخدير والإنعاش بأعمال التخدير أو الإنعاش للمرضى تحت مسؤولية طبيب متخصص في التخدير والإنعاش وتحت إشرافه المباشر".

لكن في الواقع نجد أن ممرض التخدير والإنعاش يقوم بالعديد من أعمال التخدير أو الإنعاش لفائدة المرضى في الحالات المستعجلة بالمركب الجراحي مثلاً، تحت مسؤوليته الشخصية، ودون إشراف طبيب متخصص في التخدير والإنعاش (نظراً للعدد القليل لأطباء هذا التخصص أو لانعدامهم أصلاً في بعض المناطق)، وذلك من أجل إنقاذ حياة مريض، أو من أجل تفادي جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة لشخص في خطر، حسب ما ينص عليه القانون الجنائي المغربي في الفصل 431: "من أمسك عمداً عن تقديم مساعدة لشخص في خطر رغم أنه كان يستطيع أن يقدم تلك المساعدة، إما بتدخله الشخصي وإما بطلب الإغاثة دون تعريض نفسه أو غيره لأي خطر، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة من 200 درهم إلى 1000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط".

فعلى سبيل المثال، العملية القيصرية المستعجلة للمرأة الحامل، حيث إن التأخر في التكفل بهذه الحالة بتخديرها من أجل القيام بالعملية من شأنه أن يسبب حالة وفاة سواء بالنسبة للمرأة الحامل أو للجنين أو لهما معاً. لكن المشكل في هذه الحالة هو أنه في حالة وقوع مشكل للمرأة الحامل أو للجنين، سيتم معاقبة هذا الممرض بناء على المادة 6 من القانون 43.13 المتعلق بمزاولة مهن التمريض الذي ينص كما رأينا على ضرورة قيام الممرض بأعمال التخدير أو الإنعاش للمرضى تحت مسؤولية طبيب متخصص في التخدير والإنعاش وتحت إشرافه المباشر.

نفس الشيء بالنسبة للقابلة التي يوظف عملها القانون 44.13، حيث اعتبرت المادة الأولى من هذا القانون أن القابلة هي "كل شخص يزاول، حسب الشهادة أو الدبلوم المحصل عليه وفي حدود المؤهلات المكتسبة خلال التكوين الأساسي أو التكوين المستمر، الأعمال الضرورية

لتشخيص الحمل ومراقبته وممارسة التوليد غير العسير وتوجيه النصائح وتقديم العلاجات والقيام بالمراقبة ما بعد الولادة للأم والوليد والرضيع.

تقوم القابلة بإنجاز شهادات الولادة، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وتقوم بأعمال الكشف المبكر للمخاطر والمضاعفات خلال الحمل وأثناء الولادة وبعدها. وتلجأ، عند الضرورة، إلى الطبيب، وتقوم بالإجراءات الاستعجالية الضرورية في انتظار التدخل الطبي، أو تقوم بتوجيه أو مرافقة المرأة ومولودها أو أحدهما أثناء النقل إلى المؤسسة الملائمة لحالتهما الصحية".

ومن خلال هذه المادة الأولى من القانون 44.13، نستنتج أنه في حالات الولادات العسيرة لابد للقابلة من اللجوء للطبيب من أجل التدخل، وأن يقوم هو بالإشراف على توليد المرأة الحامل بنفسه أو إجراء عملية قيصرية مستعجلة لها. وفي حالة تطوع هذه القابلة من أجل توليد هذه المرأة الحامل نظراً لتأخر حضور الطبيب مثلاً أو لتعذر مجيئه ووقوع لا قدر الله مكروه لهذه المرأة أو لجنينها فإنها ستعاقب طبقاً للمادة الأولى من القانون 44.13 المتعلق بمزاولة مهنة القبالة، وفي المقابل، في حالة عدم تقديم هذه القابلة للمساعدة لهذه المرأة الحامل وانتظار مجيء الطبيب ووقوع مضاعفات لها أو وفاتها أو وفاة جنينها، فإن هذه القابلة ستعاقب بجريمة الامتناع عن تقديم المساعدة لشخص في خطر طبقاً للفصل 431 من القانون الجنائي.

من خلال هذه الأمثلة التي تم سردها، يتضح بأن عمل مهنيي الصحة من أطباء وممرضين وقابلات سواء في الحالات العادية أو حالات التطوع هو عمل محفوف بالمخاطر يمكن أن يؤدي بهم إلى السجن، ففي ظل الفراغ القانوني وغياب قضاء وقضاة متخصصين في المجال الصحي كما هو معمول به في مجموعة من الدول الأخرى التي لا تعتبر بعض الأخطاء في المجال الصحي خطأً بل تعتبره جزءاً من العمل، سيجد مهنيو الصحة أنفسهم متابعين قضائياً في العديد من الحالات.

خاتمة

في ظل غياب أي أرقام رسمية حكومية حول العمل التطوعي في المغرب، نجد بعض التقارير الدولية تؤكد بأن وضعية هذا العمل ما تزال ضعيفة جداً في البلاد؛ من بينها تقرير "حالة التطوع لسنة 2018"، الذي يعده برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين.

ويمثل العمل التطوعي الرسمي في المغرب نسبة ضعيفة لا يتجاوز المشتغلون فيه حوالي 54 ألف شخص، ويعني ذلك العمل الذي تنظمه المنظمات والجمعيات؛ فيما النسبة المتبقية، وهي 704 آلاف شخص فهي تمثل العمل التطوعي غير الرسمي، أي الذي يتم تنفيذه بين الأشخاص بدون تدخل رسمي.

وتفيد معطيات التقرير الأممي بأن أعلى نسبة من المواطنين المتطوعين عالميا توجد في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يصل عددهم إلى 14 مليون شخص من أصل 250 مليونا ما فوق 15 سنة، تليها المكسيك بـ4.5 مليون متطوع.

وقد صنف التقرير المغرب ضمن الدول التي لم تضع سياسات أو تشريعات أو تدابير خاصة بالعمل التطوعي، بينما رصد أكثر من 68 بلداً قام بذلك. ففي إفريقيا، نجد من بين الدول التي بادرت إلى الأمر: الكامرون وكوت ديفوار ومالي وكينيا ومدغشقر وزامبيا. أما على مستوى الدول العربية، فنجد مصر ولبنان وتونس فقط¹.

ولتشجيع مهني الصحة من أجل التطوع، لا بد من إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي تُحصن هؤلاء الممارسين في الميدان الصحي ضد أي إشكال قانوني قد يعرضهم للمتابعة القضائية خلال عملهم التطوعي في الظروف الاستثنائية أو العادية، بالإضافة إلى خلق تخصصات متعلقة بالقضاء الصحي ومحامين متخصصين في الميدان الصحي.

ومن بين المُقتَرات التي أراها ضرورية من أجل النهوض بالعمل التطوعي بالمغرب، أذكر ما يلي:

1- رسم سياسات عمومية وفق الخصوصيات المغربية اجتماعيا وثقافيا متعلقة بالعمل التطوعي؛

2- ضرورة تشجيع البحث العلمي والأكاديمي في مجال التطوع ومميزاته وأهدافه؛

3- دمج قيم التطوع في المناهج المدرسية المغربية، ضمن الحياة المدرسية والتربية على المواطنة؛

4- تفعيل القانون المتعلق بالتطوع والتعاقد وتتشجيع الجمعيات في هذا الخصوص؛

5- تطوير الإطار القانوني المتعلق بالتطوع، وذلك بتجويده حسب التطور الذي يعيشه العالم بأسره؛

¹ - يوسف لخضر: العمل التطوعي في المغرب، تراجع الوتيرة وغياب الدعم الرسمي، مرجع سابق.

6- تثمين المجهود الذي يُبذل في مجال التطوع داخل مختلف المرافق العمومية المواطنة....؛ وفي الأخير، نتمنى أن يتم تشجيع العمل التطوعي من طرف الدولة والجماعات الترابية من أجل المساهمة بفعالية في التخفيف من أضرار الأزمات وتحقيق المنفعة العامة للمجتمعات (اجتماعيا واقتصاديا).

لائحة المراجع المعتمدة

- "المسؤولية الطبية في القانون المغربي"، استشارة قانونية، شوهده على الرابط: www.aidejuridic.ma

- أرشيف الحوار الوطني، مقال بموقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، 2-12-2020.

- التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2022، الثقة والإنصاف والعمل المحلي، دروس مستفادة من جائحة كوفيد-19 لتجنب الأزمة العالمية المقبلة، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، 2023.

- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، 12-10-2018.

- المملكة المغربية، البرلمان، مجلس المستشارين، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى، دورة أبريل 2021، عرض السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بتاريخ 12-7-2021.

- أمال كنين، جريدة هيسبريس، الخميس 20 أكتوبر 2022، شوهده على الرابط: www.hespress.com

- تقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، المجلس الأعلى للحسابات، أبريل 2016

- ظهير شريف رقم 1.21.85 بتنفيذ القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدى، بتاريخ 15 ذي الحجة 1442 (26 يوليوز 2021، الجريدة الرسمية عدد 7010، بتاريخ 25 ذي الحجة 1442 (5 غشت 2021).

- ظهير شريف رقم: 1.15.26، صادر في 29 ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم: 131.13، المتعلق بمزاولة مهنة الطب، الجريدة الرسمية عدد: 6342، بتاريخ 21 جمادى الأولى 1436 (12 مارس 2015).

- ظهير شريف رقم: 1.16.82 صادر في 16 رمضان 1437 (22 يونيو 2016) بتنفيذ القانون رقم 43.13 المتعلق بمزاولة مهنة التمريض، الجريدة الرسمية عدد 6480، بتاريخ 2 شوال 1437 (7 يوليو 2016).

- ظهير شريف رقم: 1.16.83 صادر في 16 من رمضان 1437 (22 يونيو 2016) بتنفيذ القانون 44.13 المتعلق بمزاولة مهنة القابلة، الجريدة الرسمية عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7 يوليو 2016).

- قرار الأمين العام للأمم المتحدة رقم: 254/73 بتاريخ 25 يوليوز 2018، حول إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: 138/67، بتاريخ 20/12/2012، المتعلق بتعميم العمل التطوعي خلال العقد المقبل.

- مرسوم رقم 2.17.535، الصادر في 7 محرم 1439 (28 شتنبر 2017)، في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين وتقنيي الصحة المشتركة بين الوزارات، الجريدة الرسمية: 6616، بتاريخ 6 صفر 1439 (26-10-2017).

- مرسوم رقم 2.23.72، الصادر بتاريخ 23 رمضان 1444 (14 أبريل 2023)، بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بالعمل التطوعي التعاقدوي، الجريدة الرسمية عدد 7214 بتاريخ: 20 يوليوز 2023.

- معجم المعاني الجامع، معجم عربي/عربي - باب "تطوع".

- يوسف لخضر: "العمل التطوعي في المغرب، تراجع الوتيرة وغياب الدعم الرسمي"، مقال بجريدة هسبريس، تم نشره بتاريخ: 2019/8/25، شوهدي في: 2024-01-05 على الساعة 20:15، على الرابط: www.hespress.com.

- Recommandations de Bonnes Pratiques de la SMMU et de la SMAAR, en collaboration avec la Société Tunisienne de Médecine d'Urgence : Prise en charge initiale des victimes de catastrophes naturelles, (Séisme du Maroc du 08 Septembre 2023, comme modèle), Oct-2023.

الفصل التاسع

المناهج التعليمية المغربية وقيم التطوع: من أخلاقيات الفضيلة إلى أخلاقيات العناية في النقد الأخلاقي لدخل التربية على القيم في المناهج التعليمية المغربية

Moroccan educational curricula and the Values of Volunteering: from virtue ethics to care ethics

In moral criticism of the approach to values education in Moroccan educational curricula

مصطفى بوقدور*

يتناول هذا المقال موضوع المناهج التعليمية المغربية وقيم التطوع: من أخلاقيات الفضيلة إلى أخلاقيات العناية. ويتأسس الموضوع على إشكال محوري مفاده: ما مدى قدرة المناهج التعليمية على الاضطلاع بمهمة ترسيخ قيم التطوع والتضامن في سلوك المتعلمين؟ وهل تتأسس هندسة المناهج التعليمية في مجال القيم على التوافق أم الحياد أم حسم الاختيار القيمي؟

ويسعى المقال -باعتداد منهج تحليلي نقدي- إلى تحليل موضوع تضمين المناهج التعليمية مدخل التربية على القيم بالمدرسة المغربية، ويعدده حاصل اعتبارات بيداغوجية وديداكتيكية مهمة، توجت بتبني منظومة قيمية متمركزة على الإنسان أولاً، ثم على محيطه ثانياً. بيد أن التحولات المجتمعية التي عرفها المغرب، حتمت إعادة النظر في مرجعيات هذه المنظومة ومقاصدها، وتصنيفها وترتيب أولوياتها. بحيث إذا كانت مرحلة ما بعد الاستقلال تفرض تبني دوائر قيمية تجمع بين ما هو ديني ووطني وكوني دون الالتفات إلى اختلاف المرجعيات والمقاصد والمآلات، فإن المرحلة الراهنة لا سيما مع تأثير الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية والشبكية وانعكاساتها على الذات والبيئة والعلاقات، تفرض إعادة النظر في طريقة رسم الدوائر القيمية، بالارتكاز على القيم العلائقية، التي يدخل في دائرتها قيم التطوع، وليس على القيم الذاتية التي يدخل في دائرتها قيم الفضيلة وقيم الواجب والقيم الحقوقية وقيم المواطنة وقيم الحداثة... ويخلص المقال؛ إلى أن التفريط في نقطة الارتكاز هذه، سينعكس سلباً على هندسة المناهج التعليمية من حيث إنها تؤسس لقواعد العقلانية الكلية وللغرد الأناني، ويغلب عليها الطابع الذكوري. وهي أخلاقيات تعجز عن التفسير الأخلاقي لطبيعة العلاقة بين الإنسان والمجتمع والبيئة سيما في ظل الأزمات والمخاطر والتحديات. ومن ثم؛ فإن التزام الحياد القيمي أو التوافق على الاختيار أو تعطيلها يمدد أزمة القيم المتضاربة في المناهج التعليمية، ولا يحسم مصيرها القيمي.

* أستاذ التعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق - وجدة - (المغرب)

الكلمات المفتاحية: المناهج التعليمية، مصفوفة القيم، قيم العناية، قيم التطوع، أولوية القيم العلائقية، الحياد القيمي، التوافق القيمي، تعطيل القيم، حسم الاختيار القيمي.

This article addresses the topic of Moroccan educational curricula and the values of volunteering: from virtue ethics to ethics of care. The topic is based on a central problem: To what extent are educational curricula able to carry out the task of establishing the values of volunteerism and solidarity in the behavior of learners? Is the engineering of educational curricula in the field of values based on consensus, neutrality, or decisiveness in the value choice?

The article seeks - by adopting a critical analytical approach - to analyze the issue of including in educational curricula the approach to education on values in Moroccan schools, and considers it the result of important pedagogical and didactic considerations, which culminated in the adoption of a value system centered on the human being first, then on his surroundings second. However, the societal transformations that Morocco has witnessed have necessitated a reconsideration of the terms of reference and objectives of this system, its classification and the arrangement of its priorities. So, if the post-independence stage imposes the adoption of value circles that combine what is religious, national, and universal without paying attention to the differences in references, goals, and outcomes, then the current stage, especially with the impact of the technological, informational, cognitive, and network revolution and its repercussions on the self, the environment, and relationships, imposes a reconsideration of the method of drawing Value circles, based on relational values, which include voluntary values, and not on subjective values, which include virtue values, duty values, legal values, citizenship values, and modernity values... The article concludes: Until neglecting this focal point will reflect negatively on the engineering of educational curricula, as they establish the rules of total rationality and the selfish individual, and are predominantly masculine in nature. It is an ethics that is unable to morally explain the nature of the relationship between humans, society, and the environment, especially in light of crises, risks, and challenges. and then; Commitment to value neutrality or consensus on choice or disabling values extends the crisis of conflicting values in educational curricula, and does not resolve their value fate.

Keywords: educational curricula, value matrix, values of care, values of volunteering, priority of relational values, value neutrality, value compatibility, disabling values, decisiveness of value choice

مقدمة

إذا كان الإنسان لا يستطيع أن يصير إنسانا إلا بالتربية، وهو ليس سوى ما تصنع به التربية¹، وليس جوهر التربية سوى تنمية القيم الأخلاقية وغرسها في الذات الإنسانية، وأن الحياة الأخلاقية لا تكون إلا حيث تكون الحياة الجماعية، وأن الإنسان ليس سوى كائن أخلاقي، إلا بقدر ما هو كائن اجتماعي²، فإن منطلق أي إصلاح مجتمعي لا يجد مساره الصحيح إلا عندما يضع نصب عينيه الإنسان منطلقا ومآلا، من حيث هو كائن أخلاقي بالتربية في وسط علائقي يمنحه الأولوية دون تفريط في الذات.

ضمن هذا السياق؛ سنحاول تفكيك جوانب العلاقة بين المناهج التعليمية المغربية وقيم التطوع، باعتماد النقد الأخلاقي بوصفه منهجا يعتمد التحليل ويتغيا تفكيك العلاقات من أجل الوقوف على حقيقة الموضوع. وبغية الوصول إلى هذه الغاية، نسلک في توضيح فكرة الموضوع الخطوات الآتية:

أولا: بناء الموضوع وبيان هدفه

تهتم هذه الورقة البحثية بمسألة وضعية قيم التطوع والتضامن في هندسة المناهج التعليمية المغربية، من منطلق أنه لا يمكن مراجعة علاقات الإنسان بالمجتمع، إلا إذا لجأنا إلى الأخلاقيات العلائقية وقيم التطوع والتضامن. طالما أن مآلات المجتمعات المعاصرة تطرح مشاكل وأزمات عميقة ومركبة، حتى سميت مجتمعات الأزمات والمخاطرة عند بعض السوسيولوجيين. ومع توالي هاته الأزمات طورا بعد طور، وتزايد شدة المخاطر، تطور تدريجيا وعي أخلاقي أكاديمي وممارسات شعبية، انتقلت فيها القيم الأخلاقية نظريا وممارسة من أخلاقيات الفضيلة والواجب والحقوق والمنفعة التي تقوم على العقلانية ومركزية الإنسان والفردانية والخصوصية والحياد الأخلاقي والتحيز، إلى أخلاقيات العناية والرعاية التي تقوم على المشاركة العاطفية والاهتمام والتقمص الوجداني والانفعالات. إضافة إلى الأخلاقيات الأيكولوجية التي تتحدى نزعة المركزية البشرية وتوسع الاعتبارية الأخلاقية لتشمل الكائنات غير البشرية. بغرض المراهنة على التقليل من

¹ إيمانويل كانط (Immanuel Kant)، ثلاثة نصوص: تأملات في التربية، ماهي الأنوار؟ ما التوجه في التفكير، ترجمة بن جماعة محمد، الطبعة الأولى (تونس: دار محمد علي للنشر، 2005)، ص 14.

² إميل دوركايم، (Émile Durkheim) التربية الأخلاقية، ترجمة السيد محمد بدوي، (مصر: سلسلة ميراث الترجمة، المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 64-65.

حدة الأزمات الاجتماعية والطبيعية والبيئية، والتصدي لنمط المجتمعات الفردانية، وما يتبعها من أنماط اقتصادية وعلاقات اجتماعية ضيقة ومتحيزة.

في إطار السياق الاجتماعي المعاصر شديد التعقيد؛ حملت تجربة المغرب في إصلاح قطاع التربية والتكوين تغييرا نوعيا وكميا في كيفية إعداد المناهج والبرامج، فبالإضافة إلى اعتماد مقاربات بيداغوجية تركز على المتعلم عوض المدرس، أتمدت لأول مرة مداخل موحدة ومشاركة في بناء مناهج جميع المواد الدراسية المقررة في مختلف أطوار التدريس، تمثلت في مدخل الكفايات، ومدخل التربية على القيم، ومدخل التربية على الاختيار. مما دفع الجهات التربوية الرسمية المكلفة بإعداد المناهج والبرامج التعليمية إلى إعداد دفتر تحملات ينص على ضرورة جعل القيم ثابتا من ثوابت بناء المناهج والبرامج المقررة. غير أن واقع إدماج التربية على القيم في المناهج التعليمية المغربية رغم ما اعتراه من اختلالات على مستوى تعدد المرجعيات واختلاف المقاصد، يشهد أن تصريفها في الفصول الدراسية والحياة المدرسية يطرح إشكالات عميقة ترتبط بالآثار الفعلية للتربية على القيم في سلوك الأفراد وتصرفاتهم، في ظل منظومة قيمية متوافق عليها اجتماعيا وسياسيا، ومتعارضة مرجعا ومقصدا.

ثانيا: دعوى الورقة البحثية

تأسيسا على ما سبق؛ نتبنى في هذه الورقة البحثية الدعوى الآتية:

نعتقد أن التأثير المباشر لقيم التطوع والتضامن في المناهج والبرامج المدرسية يظل محدودا ومعلقا على جملة من الاعتبارات، أبرزها إعادة النظر في مصفوفة القيم المتبناة. لأننا نزعم أن المناهج بمختلف مستوياتها ارتبطت في عمومها بقيم الحداثة المتمركزة على الإنسان حصرا، بل ونذهب إلى أنها ارتبطت بقيم المواطنة السياسية وقيم الفضيلة والقيم الحقوقية وقيم الواجب في المستوى الإجرائي من المهاج دون كثير الالتفات إلى قيم العناية وقيم التطوع والتضامن والقيم العلائقية وأخلاقيات البيئة. ومن ثم يتحصل أن التصريح بمدخل التربية على القيم في المناهج التعليمية لم ينفلت من قبضة مركزية أخلاقيات الفضيلة والمواطنة السياسية. ولم يواكبه تبني رؤية واضحة تنطلق من تبصر قضايا المجتمع المعاصر والتفكير فيها، لا سيما عندما يكون المجتمع عرضة للأزمات والمخاطر المختلفة، وما يتطلب ذلك من يقظة أخلاقية تتحصل بترسيخ القيم العلائقية، وقيم التطوع والتضامن والتعاون، بوصفها قيما حاضنة وبيئات استنبات للقيم الأخرى. ثم إنه لم يوضع له خطة إجرائية واضحة يتحصل معها ممارسة القيم فعلا وسلوكا، وليس الاشتغال عليها نظريا فقط.

ثالثا: مفارقات الورقة البحثية وإشكالاتها

ومن ثم؛ فإن المفارقات الأساس التي يمكن أن تطرحها مسألة حضور قيم التطوع في المناهج التعليمية تتخذ وجهين اثنين:

ففي الوجه الأول؛ تنص المناهج التعليمية في منطلقاتها على مدخل التربية على القيم. غير أن منظومة القيم التي تتبناها -خاصة عند التصريف- تعرف اختلالا على مستوى الأهداف والغايات، تتجلى سماته في جعل مهمة المناهج والبرامج التعليمية الأولى -وبالخصوص على مستوى الوعاء الزمني- هي تكوين متعلم يمتلك كفايات ومهارات معرفية بالأساس. في حين أن الانشغال بالتربية القيمية، يمكن أن يستنفد أو يخل بزمان المهمة الأولى، ويجعلها تنشغل بدرس التربية نظريا، أو في أحسن الأحوال إقحام المهمتين بعضهما ببعض على الرغم من صعوبة هذا الاختيار أصلا. ويظهر هنا؛ ما لهذا الانقلاب من انعكاسات سلبية على العملية التعليمية معرفيا ووجدانيا في الوقت ذاته. ومن ثم؛ فلا هي حصلت المعرفة ولا حصلت القيمة، وإنما وقعت في الاختزال تارة والتعطيل تارة أخرى.

أما في الوجه الثاني؛ فإن التربية على قيم التطوع تظل مشروطة بالوضعية الاجتماعية والسياسية للمتعلم، فلا يمكن الحديث عن هذه القيم مثلا دون إثارة النقاش حول قضايا النزعة المركزية الإنسانية والعقلانية والفردانية والأنانية والنظام البطيريركي والفلسفة النسوية... أي وضع قيم التطوع في سياقها وضمن شروطها الاجتماعية، والتي يصعب على متعلم ينتهي إلى مجتمعات انتقالية أو نامية أن يستوعب حقيقتها، ما سيجعل انخراطه في النقاشات التربوية محدودا. أضف إلى ذلك؛ تظل قيم المناهج محكومة بالهواجس الأيديولوجية والسياسية المضمرة والظاهرة، والتي تجابه بالتوافق على القيم أحيانا، وبالحياد القيمي السلبي أحيانا أخرى. مما يتعذر معه جعل درس القيم تجربة حياة متناغمة، يعيشها المتعلم على نحو أصيل.

وضمن هذا السياق، تسعى هذه الورقة البحثية إلى طرح الإشكال الآتي: ما مدى قدرة المناهج التعليمية على الاضطلاع بمهمة ترسيخ قيم التطوع والتضامن في سلوكات المتعلمين؟ وهل تسمح المناهج التعليمية بإيقاظ مسؤولية الإنسان (المتعلم) الأخلاقية تجاه المجتمع والبيئة؟

ويتفرع عن هذا الإشكال الأسئلة الفرعية الآتية: ما الأساس الذي تقوم عليه هندسة المناهج التعليمية على مستوى الاختيارات القيمية؟ وهل تتأسس هندسة المناهج التعليمية في مجال القيم على التوافق أم على الحياد أم على حسم الاختيار القيمي؟ ولم تمنح الأولوية في

مصفوفة القيم في المناهج التعليمية؟ وما المرجعيات التي تقوم عليها الاختيارات التوافقية في مجال التربية على القيم؟ وهل تحتل القيم العلائقية ومن بينها قيم التطوع مكانة معتبرة في مصفوفة القيم المنهجية؟

رابعا: فرضيات الورقة البحثية

جوابا عن هذه الإشكالات؛ تتبنى هذه الورقة البحثية ثلاث فرضيات محورية ستكون محل دراسة إما إثباتا أو نفيا: أولا: إن تضمين المناهج التعليمية لمدخل التربية على القيم بالمدرسة المغربية، إنما هو حاصل اعتبارات وتوافقات مجتمعية تنسجم مع لحظة تاريخية بعينها، دون أن تنسجم مع التحولات المتنامية التي يعرفها المجتمع المغربي في الآونة الراهنه. ثانيا: إن عدم حسم الاختيار في تراتبية ومركزية المصفوفة القيمية المنهجية، وتبني التوافقية والحياد القيمي، يسقط المناهج التعليمية في التذبذب والتأرجح بين الدوائر القيمية دون وجود مرجعيات واضحة تحسم الاختيار. ثالثا: ترجع الاختلالات القيمية -لا سيما ضعف حضور قيم التطوع والقيم العلائقية- في هندسة المناهج التعليمية المغربية إلى تقديم قيم الفضيلة وقيم الواجب والقيم الحقوقية وقيم المواطنة وقيم الحداثة... على القيم العلائقية التي تؤسس للتماسك الاجتماعي، وتضمن البيئة الحقيقية لاستنبات القيم الذاتية.

خامسا: منهج البحث

يعتمد البحث على منهج رئيسي يتمثل في المنهج التحليل النقدي، والهدف منه، الكشف عن طبيعة مصفوفة القيم في المناهج التعليمية، في ضوء التحولات النظرية والتطبيقية التي يعرفها حقل الأخلاق، ولا سيما انتقال نظرياته من طور إلى طور آخر أكثر استجابة لمتطلبات الواقع المعاصر. والقصد هنا؛ الخروج بموقف نقدي يحتاج على أن المناهج التعليمية حصرتها منظومتها القيمية في قيم تتمركز على الذات الإنسانية أكثر من تمركزها على العلاقات والتفاعلات الإنسانية في مختلف أوجهها وأبعادها. وهذا ما جعل مدخل التربية على القيم في المناهج التعليمية المغربية يقدم أخلاقيات الفضيلة والقيم الحقوقية والسياسية على غيرها من القيم. مما سينعكس ضرورة على واضعي المقررات الدراسية وتصوراتهم لمنظومة القيم، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات التي استطاعت تكييف تصريف القيم في المقررات الدراسية مع تصورات أكثر شمولية واتساعا.

سادسا: تقسيم الورقة البحثية

بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، قسمت الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي:
أولا: رهانات منظومة القيم في المناهج التعليمية وإشكال النموذج القيمي: من أخلاقيات الذات إلى أخلاقيات العلاقات

ثانيا: هيمنة المجتمع على صيرورة إدماج التربية على القيم في المناهج التعليمية ومآلاته
ثالثا: ارتهان مصفوفة القيم في المناهج التعليمية للنماذج البيداغوجية وآليات تسويقها: في الحاجة إلى نقد الاختزال القيمي

أولا: رهانات منظومة القيم في المناهج التعليمية وإشكال النموذج القيمي: من أخلاقيات الذات إلى أخلاقيات العلاقات

يعتبر مدخل التربية على القيم من حيث التصور النظري أحد الطرق الرئيسة في إنجاح المناهج التعليمية المعاصرة، لما لها من نجاعة في جعلها منفتحة على قيم جديدة. بيد أن الوقوف على المرجعيات والكيفية التي قامت عليها أغلب المناهج باختلاف مستوياتها والبرامج والمقررات المدرسية، نجدها لم توفق في الحسم في مصفوفة القيم وأولوياتها، سواء على مستوى الكفايات المسطرة، أو على مستوى المضامين والمعارف والمساهمة في إنتاج درس قريب من الحياة المشتركة بعيدا عن المركزية الإنسانية، ما جعلها تسقط في تضمين القيم في المناهج على نحو غير صريح تارة، أو السقوط في قبضة أخلاقيات الفضيلة والواجب والتعاقد تارة أخرى. ولئن كان مدخل التربية على القيم في المناهج الدراسية يتضمن قدرا محترما من الصدق، فإنها تحولت إلى فئاعات دوغمائية منفصلة من أي فحص نقدي، ومن ثم؛ أضحت تعيق سير التفكير البيداغوجي في إدماج التربية على القيم على نحو يخرج من هيمنة أخلاقيات الفضيلة إلى الانفتاح على أخلاقيات العناية والبيئة بكل اتجاهاتها. فما رهانات منظومة القيم في المناهج التعليمية؟ وكيف يتحدد نموذجها القيمي؟

1- رهانات منظومة القيم في المناهج التعليمية

إن أي منظومة قيمة يتبناها المجتمع، ويتكفل النظام التعليمي بتنزيلها وتمثيلها للأجيال المتلاحقة، تبتغي تحقيق جملة من الرهانات الفكرية والمجتمعية والسياسية. ولن تخرج هاته الرهانات عن تحقيق اندماج الأفراد مع محيطهم الاجتماعي والتفاعل معه، وفي الوقت ذاته؛

تحقيق الانفتاح على العالم الخارجي والتعاطي مع قيمه الكونية. ومن هنا؛ يجب التساؤل عن المنظومة القيمية التي يجب تبنيها. هل هي المنظومة القيمية المتمركزة على الذات أم تلك المتمركز على العلاقات والتفاعلات؟ ما القيم المركزية والفرعية؟ وأيها أجدر بالاهتمام أكثر من غيرها بحسب التحولات المجتمعية؟

تفرض التحولات المجتمعية الوطنية والدولية على النظام التربوي التجديد المستمر لمبادئه وتوجهاته، ولأسيما تلك المتعلقة بالجانب القيمي والأخلاقي، من أجل جعله أكثر انسجاما مع متطلبات المجتمع المعاصر، وحاجات الأفراد المتجددة. لكن على أساس أن منطق التغيير يقتضي ترك مسافة بين مقاصد المؤسسة التعليمية وأهدافها والمجتمع ودينامياته، لأن مشعل التغيير - في التصور السوسولوجي - ينبغي أن تحمله المؤسسة التعليمية، والتي يدخل في جملة وظائفها الكبرى، التجديد والإبداع والتطوير. وفي مقابل ذلك؛ ينبغي على المجتمع أن يوجه دينامياته المتصارعة والمتعارضة والمتنافسة والمتوافقة إلى تحقيق العيش الكريم المشترك. ومع ذلك؛ تبقى العلاقة بين المجتمع والمؤسسة التعليمية علاقة جدلية مفتوحة على مآلات متباينة.

وأمام التحديات المعاصرة التي تعصف بالعالم في الوقت الراهن، فإنه لا مفر من إعادة النظر في جدلية العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع، بغرض بناء مفهوم متجدد للإنسانية، واستشرافي يضع تصورات متوازنة لمقومات إنسان المستقبل. ومن ثم؛ لا يمكن الاستغناء عن التربية ومناهجها إذا أردنا إعادة بناء ذواتنا وعلاقاتنا بالآخرين والمحيط والبيئة ومكوناتها راهنا واستشرافيا. فإذا كان الراهن يخبرنا عن تجذر الأزمات (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية والتقنية والرقمية والشبكية) في الحياة المجتمعية وطنيا ودوليا، فإن المستقبل ينبئنا أن ملاذ الحياة الآمنة والمشاركة يجد أسسه في التعاون والتضامن والتطوع والحفاظ على المحيط وتنوعه واستدامته.

وضمن هذا السياق؛ شهد المجتمع المغربي تحولات مجتمعية عميقة على مختلف الأصعدة والمستويات والمؤسسات، ومن أبرزها ما عرفته مؤسساته التعليمية التي أضحت بعض من مكوناتها تسلك وفق قيم تتعارض أحيانا مع قيم المنظومة التربوية. مما يهدد وظيفة المدرسة بوصفها ذراعا مجتمعا لصيانة الثوابت الوطنية، وإذكاء الشعور بالانتماء للأمة، ونقل القيم المشتركة للمجتمع المغربي، وتجسيد تعدد روافد الهوية وثراء الثقافة الوطنية، وتكريس الانفتاح المغربي الدائم على القيم الكونية. من هذا المنظور؛ فبقدر ما يتعين على المدرسة القيام بدورها المحوري في تعميق الاعتزاز بالذات الوطنية، بقدر ما تقع على عاتقها مهمة تربية الناشئة على

احترام الانتماءات الأخرى، في انفتاح مستمر على الغير وعلى القيم الكونية. وفي المقابل؛ لا ينبغي لأسئلة الهوية أن ترهن الفضاءات التعليمية والتكوينية، ولا أن تجعل منها مجالا لتصريف التوقعات القائمة خارج تلك الفضاءات¹. بحيث تتحول المدرسة إلى مصنع لإعادة إنتاج النسخ نفسها على نحو رتيب، أو تنتج نسخا تحت الطلب. وبذلك تفقد وظيفتها الحقيقية المتمثلة في التغيير والتحول نحو الأفضل، وتبقى حبيسة لوظيفة إعادة الماضي.

وتظل المدرسة المغربية في ارتباط بأسئلة الهوية وقيمها مدعوة إلى استحضار القيم الوطنية المشتركة المنفتحة على القيم الكونية، ومنسجمة مع ما جاء في دستور 2011، ومزاوجة بين التربية على قيم المواطنة، والالتزام بقواعد السلوك المدني وحقوق وواجبات الإنسان، واحترام الغير، والأخذ بفضائل النقاش المتعدد، وإشاعة ثقافة الاجتهاد المثمر والمنافسة الشفافة والنزهة القائمة على الاستحقاق، وترسيخ الممارسة الديمقراطية في فضاءات التربية والتكوين، لأن استمرارية توطيد البناء الديمقراطي، مثلما يقع على الإصلاحات الجارية، فإنه يقع أيضا على نخب الغد التي تمثلها الناشئة المتعلمة اليوم².

لذلك؛ ذهبت المنظومات التربوية العالمية الرائدة إلى تأسيس مناهجها على منظومة قيمية معيارية وتطبيقية في الوقت ذاته. تجمع بين الأخلاقيات المعيارية والأخلاقيات التطبيقية. بالنظر إلى أن المجتمعات المعاصرة عرفت تحولات عميقة. مما يدعو إلى تزكية قيم معيارية يأتي على رأسها قيم حقوق الإنسان وقيم الحداثة وقيم الفضيلة وقيم الرعاية والعناية من جهة. ومن جهة أخرى؛ الاهتمام بعلاقة الإنسان بمحيطه البيئي الطبيعي والاجتماعي والثقافي والرقمي والافتراضي... من منظور أخلاقيات تطبيقية من قبيل أخلاقيات البيئة والشغل والعلم والتربية والاتصال...

ولا شك أن التحولات المجتمعية وانتقال المجتمع من حال المجتمع الفلاحي والصناعي إلى حال مجتمع المعلومات والمعرفة والمجتمع الشبكي والمجتمعات الافتراضية، وما صاحبها من تغيرات على مستوى التفكير والفعل الإنسانيين، وانفتاح المجتمعات الإنسانية على المخاطرة الدائمة واللاموثوقية، وامتداد الأزمت والصراعات وما نتج عنها من إكراهات وتحديات وصعوبات مباشر وغير مباشرة، خفية وظاهرة، حادة وضعيفة، مست مجالات الحياة الاجتماعية في مختلف أبعادها، أدى إلى بروز أفعال استباقية³، تروم الحد من المخاطرة، وتجنب الانعكاسات السلبية

¹ عبد اللطيف المودني، المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة، مجلة دفاتر التربية والتكوين، عدد 5، شتنبر 2011، ص 11-10.

² عبد اللطيف المودني، ص 11.

³ عبد العزيز جناوي، قراءة في سوسيولوجيا مخاطر الحداثة الانعكاسية، مجلة دراسات وأبحاث، عدد 30، 2018، ص 238.

للأزمات الصحية والبيئية والاقتصادية والمالية والإعلامية والرقمية العابرة للدول (كوفيد 19، تهديد البيئة والتنوع الطبيعي، أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، أزمة ويكليكس، وأزمة الأمن السيبراني...)، ومواجهة النزاعات والصراعات (الحرب على الإرهاب، حرب أوكرانيا روسيا، الحرب على غزة، الجرائم المنظمة دولياً...).

وهكذا؛ فإن رهانات منظومة القيم في المناهج التعليمية أمام واقع جديد يرتكز على عالم الشبكات والوسائل الإعلامية العالمية، وتحرير الرأسمال والتجارة الدوليين، وخصوصية المشروعات والشركات الحكومية في ظل استحكام الليبرالية الجديدة على الغالبية العظمى من الدول الغربية بدءاً من مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، حتى صار هذا التوجه ملاذاً للمنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) المسيرة من القوى العظمى والخاضعة لتوجهاتها. ومن ثم؛ غدا عالم اليوم بوصفه عالم شبكات من جهة؛ "أداة قوية لمعركة تحرير رأس المال"¹. ومن جهة ثانية؛ أداة لتوسيع الاستهلاك توسيعاً متزايداً. ومن جهة أخيرة؛ أداة لـ "صناعة القبول" كما يعتقد نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)²، بما هو أداة لإعادة تدوير القيم العالمية وفقاً لنموذج بعينه.

لقد أضى الفرد وهو في موطنه مهدداً بتأثيرات خارجية أقوى من تلك التي يعيش في ظلها، لذا فإن منظومة القيم في المناهج التعليمية تجابه من جهة؛ تنازع القيم داخلياً، وفي الوقت ذاته؛ تصطدم بالقيم الكونية الوافدة. ومع هذا الواقع؛ يطرح إشكال النموذج القيمي المتبع في هندسة المناهج التعليمية المغربية.

2- إشكال النموذج القيمي في المناهج التعليمية وتباين المرجعيات القيمية

في ظل هذا الوضع الذي يعرفه العالم، بات من الضروري -سيما على مستوى الأنظمة التربوية والتعليمية- تبني منظومة أخلاقية جديدة تركز على الفرد في علاقته بالوضع الإنساني المحيط به في مختلف أبعاده، وعلى وجه الخصوص علاقته بالأفراد والجماعات وتمثلاته عنهم. وهنا؛ لابد من تأكيد أن المنظومة الأخلاقية التقليدية أضحت عاجزة عن التفاعل مع الوضع الراهن تفاعلاً جدياً ومؤثراً، مما انعكس على البعد القيمي في الذات الإنسانية، التي صارت أكثر

¹ بيتر مارتين هانس (Hans-Peter Martin) وهارالد شومان (Harald Schumann)، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998)، ص 30.

² Herman, Edward. et Chomsky, Noam. La Fabrication du consentement. De la propagande médiatique en démocratie. (Paris: Agone. 2008).

ميلا إلى اللامبالاة، وتبلد العواطف تجاه الغير كائنا حيا أو مادة، والانعزال والانغلاق إلى حد التطرف، في ظل مجتمع تعد فيه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات مقومه المادي الأساس، والاتصال والتواصل محددًا جوهريًا لماهيته، وسمة محورية لهويته.

يؤسس الانكباب اليوم في المؤسسة التعليمية على أخلاقيات الفضيلة، وقيم حقوق الإنسان وقيم الحداثة والديمقراطية والتسامح والتعايش رغم أهميته -من منظور النقد الأخلاقي النسوي والبيئي- لمركزية الذات الإنسانية المنعزلة في مجتمعات افتراضية ورقمية وشبكية تزي هذا التوجه وتدعمه، بسبب منطق اشتغالها. وفي المقابل تهمل التفاعلات والعلاقات على اختلافها سواء منها تلك التي تربط الذات بالغير أو تلك التي تربط الذات بالبيئة.

وللمحاجة على الموقف، فلننظر في مقاربات الفضيلة في الأخلاقيات النظرية، حيث نجدها تنطلق من سؤال رئيس مفاده "ما نوعية الشخص الذي ينبغي أن أكونه؟"، وليس "ماذا ينبغي عليّ فعله؟". وشتان بين السؤالين منطلقا لبناء منظومة قيمية جديدة تجابه التحولات التي يعرفها العالم المعاصر. فإذا كانت المهمة الحقيقية في الحياة -من منظور قيم الفضيلة- هي تنمية خصائص معينة للشخصية، معلومة على أنها فضائل خلقية عامة، من قبيل الأمانة والشجاعة والتواضع والإخلاص والطيبة والحكمة والاعتدال.... بحيث ينبغي المرء هذه الفضائل بالطريقة نفسها التي ينبغي بها السمات الأخرى للشخصية، أي عن طريق التكرار والممارسة، لدرجة يصير فيها، أن تصبح شخصا فاضلا، لا يختلف عن أن تصبح لاعب كرة سلة ذا مهارة عالية أو عازف موسيقى متمكنا. ومعظم نظريات الفضيلة ترى أن الشخص الفاضل سوف يتبع معايير ومبادئ خلقية عامة تنمي شخصيته، لكن الشخصية، وليس الواجب أو الالتزام هي ما يحدد سلوكه الأخلاقي¹. ومن ثم؛ فإن بؤرة اشتغال المرء في مقاربة الفضيلة لتحصيل السلوك الأخلاقي تتمركز في دائرة الذات أولا، ثم تتوسع لتنتقل لدائرة الآخر ثانيا. بيد أن الحاجة تدعو اليوم -وبالخصوص في مجتمع الأزمات والمخاطرة- إلى تقديم دائرة التفاعلات والعلاقات التي تنبني على الانفعالات والعواطف الإيجابية على غيرها من الدوائر، لأن تحصيل التماسك الاجتماعي والتضامن والتعاون والتعاقد والحماية والرعاية، لا يتأتى إلا بمنح الأولوية للعلاقات والتفاعلات داخل المجتمع والمحيط. وهو ما اهتمت به أخلاقيات العناية وأخلاقيات البيئة، بوصفهما نظريتين نشأتا من تجذر النقد النسوي والإيكولوجي للقيم التقليدية المرتبطة بزمن الحداثة.

¹ ديفيد برزنيك (David B. Resnik)، أخلاقيات العلم، ترجمة عبد النور، عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، عدد 316، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 2005). ص 39-42.

وبالنظر إلى أن موضوع الورقة البحثية هو مكانة قيم التطوع في المناهج التعليمية، فإن البحث سيركز على هذه القيم بوصفها قيما لا تتأسس مرجعيتها على الأمر الإلهي ومبدأ الواجب أو الفضيلة والمنفعة والتعاقد... وإنما تتأسس على انفعالات الاهتمام والتعاطف والتقمص المفضي إلى الرعاية والعناية التطوعية. بحيث إن المهمة الأساس في الحياة، ليست محبة النفس ورعايتها فقط، وإنما محبة الآخرين ورعايتهم أيضا. لذا؛ ينبغي زراعة الحب، ورعاية العلاقات في سلوك الفرد، بدل التركيز على مفاهيم ومبادئ تجريدية.

انطلاقا من هذا التصور؛ تعتبر نظرية أخلاقيات العناية، نظرية أخلاقية معيارية، ترى أن العمل الأخلاقي محل اهتمامه العلاقات الشخصية والرعاية أو الإحسان كفضيلة. وتؤكد أهمية الاستجابة للفرد. خلافا للنظريات الأخلاقية العواقبية والواجبية التي تأخذ بالمعايير المعممة والحيادية. ورغم أن بعض المنظرين؛ حاولوا استبدال مفهوم العناية بأخلاق المحبة أو الأخلاق العلائقية، فإن مفهوم العناية يعد أكثر التسميات ملاءمة، طالما أنه، من جهة، ميزة لعدم إهمال العمل المتعلق بالعناية بالناس. ومن جهة أخرى؛ لا يسمح بتفسير الأخلاق على أنها مثالية وغير عملية، لأنها قيمة وممارسة على حد سواء. حيث إنها تطورت بوصفها نظرية أخلاقية ذات صلة وثيقة، ليس فقط بما يسمى بالنطاق الخاص بالأسرة والصدقة، وإنما أيضا بممارسة الطب والقانون والحياة السياسية وتنظيم المجتمع والحرب والعلاقات الدولية...¹

ولئن كان بعض الباحثين ينظرون إلى أخلاق العناية على أنها نظرية أخلاقية تحل محل النظريات الأخلاقية السائدة كالأخلاق الكانطية والنفعية وأخلاق الفضيلة الأرسطية. ويراها البعض الآخر على أنها نوع من أنواع أخلاق الفضيلة، تطورت كنظرية تشدد على الاعتبارات الأخلاقية التي هي على الأقل مساوية في الأهمية للاعتبارات المركزية لأخلاق العدالة والحقوق والمنفعة والخيار المرضي. فإن الكثير يرى أن أخلاق العناية تسعى إلى توحيد الاعتبارات الأخلاقية، بحيث تجمع بين تصور النظريات الأخلاقية الأخرى للمشاكل والقضايا الأخلاقية وتصوراتها الخاصة. على أساس أنهم يعترفون بضرورة إعادة صياغة هذه الاعتبارات.²

وإذا كانت قيم التطوع تندرج من حيث مقوماتها ضمن أخلاق العناية، لأنها في الأصل قيم نابعة من شعور الأفراد بالآخرين وميلهم إلى مساعدتهم والاهتمام بهم. فإن كانط ينظر إلى الإلزام

¹ فيرجينيا هيلد (Virginia Held)، أخلاق العناية. ترجمة ميشيل حنا متياس، سلسلة عالم المعرفة، العدد 356، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 2008)، ص 12-13.

² هيلد فيرجينيا، ص 13.

بممارسة الأعمال الخيرية بوصفها ممارسات نابعة من تجذر قيم التطوع في نفوس الأفراد، بأنه مجرد إلزام منقوص، إذ ينبغي ترقيق قلوب الأطفال بحيث يتأثرون لمصير الآخرين، أقل مما ينبغي أن نبعث فيها رباطة الجأش، ويجب ألا يكون الطفل مفعماً بالمشاعر، بل متشبعاً بفكرة الواجب على الإطلاق¹. ويظهر هنا؛ مدى التعارض بين فكرة الواجب وقيمة التطوع التي تتأسس على تنمية المشاعر الإيجابية تجاه الآخرين ومساعدتهم عن طوع واختيار.

ومن ثم؛ يظهر أن تنمية قيم التطوع يرتبط بتنمية المشاعر والأحاسيس الإيجابية تجاه الآخر. وهذا ما أكدته تقرير برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين حول حالة التطوع في العالم لعام 2018، والذي جاء فيه أن العمل التطوعي في ظروف صدمات وحالات التوتر هو أحد أوضح طرق التعبير عن القيم الإنسانية التي تدعم الجهود المبذولة لمساعدة الآخرين. حيث ينظم المتطوعون يومياً في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم مبادرات لمواجهة حالات التوتر الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية طويلة الأمد التي تختبر قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، مثل ضعف التعليم، واعتلال الصحة، والحكامة السيئة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي... مما يجعل التطوع يظهر كاستراتيجية أساسية للبقاء عند غياب شبكات الدعم العام، والسلامة الاجتماعية². ويعرف القرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2002 التطوع بأنه "الأنشطة المضطلع بها من تلقاء النفس، لفائدة عامة الناس، دون أن يكون دافعها الرئيسي الحصول على مكافأة مالية"³. وعرفه تقرير حول حالة التطوع في العالم لسنة 2011 على أنه تعبير أساس للعلاقات الإنسانية، فهو يتعلق بحاجة الناس للمشاركة في مجتمعاتهم، لشعورهم بأنهم مهمون للآخرين. إن روح التطوع متشربة بقيم عديدة، بما فيها التضامن، والتقدير والثقة المتبادلة، وحس الانتماء، والتمكين، وجميعها تساهم مساهمة كبيرة في نوعية الحياة⁴. ورغم أن هذه التعاريف ذات طابع قانوني، فإنها تكشف حقيقة فعل التطوع ومقومه الأساس، والمتمثل في الطبيعة الخيرة للبشر وإحساسهم بحاجات الغير، ومد يد المساعدة إليهم دون انتظار أي أجر. ومن ثم؛ فإن إدراج قيم التطوع ضمن أخلاق العناية يوسع من عمومية هذا المفهوم ليشمل كل عناية "تمارسها الأسرة الأوسع، والعمال الذين يعملون في البيوت، وعمال المستشفيات، والأساتذة والآخرين في

¹ إيمانويلكانط، ص 71.

² تقرير حالة التطوع في العالم لعام 2018: الرابط الذي يجمعنا: التطوع وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، ص 4.

³ المرجع نفسه، ص 10.

⁴ تقرير حالة التطوع في العالم لعام 2011: قيم عالمية من أجل الرفاه العالمي. برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، ص 7.

ممارساتهم، وآخرون بطرق عديدة". ويفترض هذا؛ التأكيد على أن محو الجوع وتأمين العناية الصحية... لا يحدث فقط بواسطة الفعل الحكومي، وإنما أيضا بأي علاقة شخصية بين الشخص ذاته وبين هؤلاء الذين يعتنى بهم بهذه الطرق. ولكن يمكن أيضا للعناية أن تحرك الرغبة لدعم مساع كهنه، وللتأكد من أنها سوف تنفذ بفاعلية¹.

لذلك؛ فإن العناية بوصفها ممارسة تبين لنا: من جهة أولى؛ كيف نستجيب للحاجات؟ ولماذا يجب أن نستجيب لها؟ ومن جهة ثانية؛ توطد الثقة والاهتمام المتبادلين والترابط بين الأشخاص. ومن جهة ثالثة؛ هي ليست سلسلة من الأفعال المنفردة، ولكنها ممارسة تتطور مع تطور مواقفها المناسبة. ولها صفات ومعايير يمكن وصفها، ويجب تحسينها عندما تصبح العناية الكافية عناية جيدة. وتقضي ممارسات العناية أن تعبر بطرق أكثر إرضاء أخلاقيا عن علاقات العناية التي تقرب الأشخاص بعضهم من بعض، بحيث تحول الآخرين إلى كائنات إنسانية تحوز الإعجاب أخلاقيا. وبالإضافة إلى أنها ممارسة، فالعناية أيضا قيمة. لذا؛ يجب أن نقدر الأشخاص الاعتنائيين والمواقف الاعتنائية². وتتركز الصفات الأساس لأخلاق العناية في خمس صفات، هي³: أولا؛ تركيز الاهتمام على تلبية حاجات الأشخاص الفردية الذين نتولى مسؤوليتهم. ثانيا؛ تقدير الانفعال وعدم رفضه، على أساس أنه لا تحظى كل الانفعالات بالتقدير. خلافا للاتجاهات العقلانية التي ترى في الانفعالات مثل التعاطف والتقمص العاطفي والحساسية والتجاوب نوعا من الانفعالات الأخلاقية التي تحتاج إلى الصقل، ليس فقط كي تساعد في ترسيخ أوامر العقل، بل أيضا لتؤكد على نحو أفضل ما توصي به الأخلاق. ثالثا؛ احترام ادعاءات الآخرين الذين نشترك معهم في علاقات واقعية، ووضع موضع الشك القواعد الكلية والمجردة للنظريات السائدة التي لا تسمح أبدا للعلاقات الواقعية بأن تتفوق على متطلبات الحياء. رابعا؛ إعادة صياغة التصورات التقليدية للعام والخاص. وانتقاد الافتراض الذي تقوم عليه أخلاق التعاقد، والتي تستهدف أفرادا بلا علاقة، ومستقلين ولا يكثر بعضهم ببعض. وفي المقابل؛ لا تهمل أخلاق القضايا الأخلاقية التي تنشأ من علاقات بين أشخاص غير متساوين وغير مستقلين. خامسا؛ تنظر للأشخاص عادة وفق تصور ترابطي، بدلا من تصور الأفراد بوصفهم مستقلين ومكتفين ذاتيا، الذي تتبناه النظريات الأخلاقية التقليدية، (الفردانية الليبرالية). وفق هذه النظرية، يتشكل المجتمع من وحدات مستقلة تحكم ذاتها وتتعاون فقط عندما تعمل شروط التعاون على تحقيق أهداف كل

¹ فيرجينيا هيلد، ص 46.

² المرجع نفسه، ص 61-62.

³ المرجع نفسه، ص 15-21.

من أطراف العلاقة. ومن ثم؛ فإن ما يفصل بعضنا عن بعض، يسبق ما يربطنا بعضنا مع بعض، فنحن أفراد مستقلون أولاً، وبعد ذلك نشكل علاقات. وفي المقابل ترى أخلاق العناية أن الأشخاص مترابطون ويعتمدون بينيا بعضهم على بعض، أخلاقياً وإبستمولوجياً، -إذ يبتدئ كل شخص حياته معتمداً على هؤلاء الذين يقدمون له العناية-، ويظلون معتمدين بينيا على الآخرين طوال الحياة. وهذا ما صرح به من قبل دوركايم (Émile Durkheim) عندما أكد أن مجال الحياة الأخلاقية، لا يكون إلا حيث تكون الحياة الجماعية، أي أننا لسنا كائنات أخلاقية، إلا بقدر ما نحن كائنات اجتماعية. لذلك فإنه متى وجدت أخلاق، فلا بد أن توجه الفرد بالضرورة نحو غايات تتجاوز دائرة المصالح الفردية. ولا يوجد وراء الفرد سوى كائن واحد نفسي أو معنوي يمكن ملاحظته تجريبياً، ويمكن أن تتعلق به إرادتنا، وهو المجتمع¹.

وانطلاقاً من هذا التصور؛ فإن أخلاقيات العناية تعيد النظر في جملة من المفاهيم التي تصب في منظومة القيم التقليدية. بحيث تنظر إلى المجتمع المدني والجماعة والمواطنة من زاوية المنطقة المهملة المتمثلة في العلاقة بين المجال الشخصي والمجال العام. فإذا كان التركيز في العقد الأخير من الألفية الثانية سائداً في التنظير السياسي والاجتماعي كلياً على الحقوق وميدان العدالة والقانون. فإنه في المرحلة الراهنة توسع ليشمل التفكير في الشروط الأولية لميدان الحقوق، أي التماسك الاجتماعي الذي يمكن المؤسسات الديمقراطية من القيام بوظيفتها على أحسن وجه. ثم إن التطورات الخلفية التي تعزز حماية الحقوق وتدعم التقدم نحو العدالة، ناقشت الحاجة إلى حس جماعي بين المواطنين، وتنمية الفضائل وعناصر المجتمع المدني المزدهر². ومن ثم؛ فإن المواطنة ليست مجرد رتبة معينة يصلها الفرد عندما يحصل على جملة من الحقوق والواجبات. وإنما هي أيضاً هوية وتعبير عن عضوية شخص ما في جماعة سياسية معينة³. ولأن فئات كثيرة مازالت مبعدة، حتى بعد حصولها على حقوق المواطنة، فإن هناك حاجة إلى دمج الفئات المختلفة في الجماعة السياسية أكثر من الحاجة إلى الاعتراف بحقوقهم في المواطنة⁴. أي أولوية العلاقات والدمج داخل المجتمع على الحصول على حق المواطنة، لأن المواطنة الحقيقية، هي تلك المواطنة التي تتجذر داخل التفاعلات الاجتماعية. ويشمل المجتمع المدني مواقف وممارسات وعلاقات

¹ إميل دوركايم، ص 64-65.

² المرجع نفسه، ص 179.

³ Kymlicka, Will. and Wayne, Norman. "Return of the Citizen: A Survey of Recent Work on Citizenship Theory", (Ethics 104, January 1994), P 369. نقلاً عن هيلد، فيرجينيا. ص 179.

⁴ المرجع نفسه، ص 178-179.

تصف الطرق التي يتفاعل بها أعضاء المجتمع بطرق تختلف عن الطرق السياسية - القانونية. فهو تَجَمُّعُ أفراد خاصين... تتجاوز علاقاتهم كل ما هو عائلي، ومع ذلك ليس جزءا من الدولة. يشمل علاقاتنا وتجارينا الاجتماعية الأساس. ويتطلب ممارسات في التسامح وقدرات على التعاون، ويعلم الأفراد الفضائل المدنية، لكي يدركوا أن اهتماماتهم ترتبط باهتمامات الآخرين وتعتمد عليها. وبهذه الطريقة يطورون حسا اجتماعيا¹.

وإذا كانت أخلاق العدالة ترتبط بالإنصاف والمساواة والحقوق الفردية والمبادئ المجردة والتطبيق الذي يتناسب معها. وتبحث عن حل منصف بين مصالح وحقوق فردية متنافسة، وتحمي الحرية، وتعطي الأولوية لقيم العدالة، وعدم الانحياز والإنصاف، وعدم التدخل، وتصور الحقوق الفردية، وتطلب الحكم النزيه، وتفرض العقاب المستحق، وتناشد المعاملة المبنية على المساواة. فإن أخلاق العناية تتأسس على الاهتمام والرعاية والثقة والاستجابة للحاجات وتنمية علاقات العناية، ومصالح الذين يقومون بالعناية والذين يتلقون العناية مترابطة لا متنافسة. وتعزز العلاقات الاجتماعية والتعاون، وتحمل قيم الثقة والتعاضد والاهتمام المشترك والتعانق العاطفي التجاوبي الأولوية. ومن حيث الممارسات فإن أخلاق العناية تنمو معها العلاقات، وتلبى الحاجات، وتزدهر الحساسية².

هكذا؛ فإن أولوية العلاقات الاعتنائية تفترض قيما كالثقة والاعتبار المتبادل والاهتمام، لتشكل شبكة العلاقات بين أفراد المجتمع، وعلى أساسها يجب أن تثار أسئلة العدالة والحقوق والمنفعة والمواطنة والفضائل والمجتمع المدني، ولكن ليس على نحو مطلق، وإنما على سبيل الأولوية التي تفرضها التحولات المجتمعية المعاصرة. ثم إن تغييب التفاعلات الاجتماعية ونتائج الأفعال على المجتمع، وعدم مراعاة الأبعاد الاجتماعية والعلاقاتية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. دفع إلى نقد أخلاقيات الفضيلة. لذلك؛ فإن النظريات الأخلاقية الأخرى من قبيل النفعية والعقدية ولا سيما أخلاق العناية تعطي أهمية كبرى للتفاعلات الاجتماعية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. بينما تمنح النظريات العواقبية والواجبية، قيمة كبرى لطبيعة الأفعال الأخلاقية.

وحاصل القول؛ إن العناية بالآخرين تعتبر قيمة وممارسة إنسانية، تتجاوز مجرد الاهتمام بالاحتياجات الجسدية والاجتماعية، لتشمل الرعاية العاطفية والتضحية من أجل الآخرين. ومن ثم؛ يجب أن نحافظ عليها، ونعيد تشكيلها في مجتمعاتنا عبر التنشئة الاجتماعية وبالخصوص

¹ المرجع نفسه، ص 181.

² المرجع نفسه، ص 22-23.

المدرسية، بحيث تكون العناية بالآخرين ليس مجرد واجب اجتماع، وإنما فعل يعبر عن الطبيعة الإنسانية الخيرة التي تمكننا من إعادة النظر في كيفية تعليم الأجيال الجديدة قيم العناية والرحمة والتعاطف مع الآخرين والتضامن معهم. لذلك؛ فإن المؤسسة التعليمية مدعوة إلى تجديد منظومتها القيمية، وتبني نموذج بيداغوجي يتأسس على أخلاقيات تتلاءم مع الظرفية المعاصرة، ولا شك أن أخلاقيات العناية باعتبارها نظرية فلسفية وأخلاقية تؤكد أهمية العلاقات بين الأشخاص، والتعاطف، والرحمة في اتخاذ القرارات الأخلاقية، جديرة بالاهتمام في المنظومة التعليمية.

ثانيا: هيمنة المجتمعي على صيرورة إدماج التربية على القيم في المناهج التعليمية ومآلاته

إن المناهج التعليمية تختلف في مقصديتها من حيث الغاية من إدراج التربية على القيم، مثلما تختلف أيضا في ترتيب القيم التي يجب أن تتبناها المناهج، وتصرف في المقررات الدراسية. ويعتبر هذا الاختلاف إشكالا حقيقيا يرتبط بالمجتمع واختياراته ذات الأبعاد المختلفة والمتنوعة والمتعارضة في الوقت ذاته. ومن ثم؛ ما المقصد من إدماج التربية على القيم في المناهج التعليمية؟ وما الأولوية المتبعة في ترتيب القيم؟ ما القيم المركزية والفرعية؟ وما أساس تحديدها؟

1- هيمنة المجتمعي على صيرورة إدماج التربية على القيم في المناهج التعليمية

حدد دوركايم نظريته في الأخلاق، في عنصرين اثنين هما: أولا؛ وجود نظام معين لتنظيم السلوك. ثانيا؛ الارتباط بجماعة اجتماعية معينة¹. ومن ثم؛ فإن أي نظام أخلاقي مشدود إلى تنظيم اجتماعي معين، ليحقق الماهية الأخلاقية للإنسان، ليبقى على هيمنة الفعل الاجتماعي على الفعل القيمي طالما أن الفعل الأخلاقي لا يتحقق وجوده إلا في نظام اجتماعي ما. والمحيط المدرسي بوصفه وسطا متفاعلا مع محيطه الاجتماعي يتبنى قيما جديدة، ويعمل على ترسيخها في سلوك المتعلم، ليسهم في تحول الذات وفي تطوير علاقتها بالآخرين وبالمحيط الخارجي. وعلى هذا الأساس؛ فإن المعارف والكفايات والمهارات المكتسبة تنمي لدى الفرد، حرية التفكير والقدرة على التأثير في الأشياء وفي الآخرين، بمعنى أن التكوين بمختلف أشكاله وثيق الصلة بالحياة الاجتماعية، وهو يقتضي من الفرد القيام باختيارات تهم كل ما يعتبر ذا قيمة لديه، ولا يقع ذلك إلا إذا ما تجاوز وضعية اللامبالاة واللامعنى وانخرط في شؤون المجتمع والعالم بكل وعي ومسؤولية. إن التربية هي

¹ إميل دوركايم، ص 125-128.

تقييم، وباعتبارها كذلك، فهي تتضمن بعدا نقديا، وهو شرط لتحمل المسؤولية واتخاذ القرار، أي لتدبير الحياة الخاصة والعامة¹.

لكن الطابع المركب للقيم في المجتمع المغربي يجعل مثل هذه المآلات صعبة التحقق في الممارسة والسلوك. بحكم أن القيم هي موضوع رهان، وتؤسس لاتجاهات جديدة داخل المجتمع. تتباين بين اتجاه يظهر على مستوى الممارسات الاجتماعية والجماعية، ويسم المستوى العميق للمجتمع، حيث تصبح فيه القيم هجينة تدمج بين التقاليد والحداثة دمجا متلائما ودون توترات، وتعطى الانطلاقة لميلاد قيم جديدة. واتجاه آخر؛ متذبذب يتبنى علاقة استراتيجية مع التقليد والحداثة. حيث يمكن استخدام خزان القيم التقليدية، وخزان الحداثة من الأفراد وفقا للحالات والوضعيات التي يجدون أنفسهم فيها. فتفرض كل وضعية، تبني نوع محدد من القيم دون أن يكون الأمر متناقضا². هذه الازدواجية مثلما وقفت عليها الأبحاث السوسولوجية، هي التي تسم الحقل التربوي بطابعها الخاص، رغم أن المرجعيات المؤطرة تميل إلى مواجهتها. بحيث تتخذ طابعا صداميا، نتيجة العلاقة التنافرية بين نسقين قيمييين مختلفين في المرجعيات التاريخية والثقافية³. ومن ثم؛ فإن تنافر القيم وتعارضها داخل المجتمع، يزداد حدة عندما يجد بيئة مدرسية تتبنى هي أيضا قيما أخرى مختلفة، فيصبح التنافر والتعارض مضاعفا.

وتتعارض هذه الازدواجية اليوم من جهة؛ مع النهج التربوي الإنساني القائم على مبادئ معيارية تراعي تكامل أهداف التربية في إطار المفهوم الجديد للمعرفة، والذي ينبني على أسس أخلاقية وسلوكية سليمة. ويتفادى الفصل بين المعرفي والقيمي والسلوكي في العملية التربوية، طالما أن المستهدف هو الارتقاء الفردي والمجتمعي. حيث إن المعرفة ليست مجرد معلومات نظرية، وإنما صارت هي الطريقة التي يضيف بها الأفراد والمجتمعات معنى على التجربة. ومن ثم؛ يمكن اعتبارها معلومات ومفاهيم ومهارات وقيما ومواقف اكتسبت بالتعلم. وهي مرتبطة ارتباطا بالسياق الثقافي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي الذي فيه صنعت واستندست⁴.

وتتعارض من جهة أخرى؛ مع التطورات التي لحقت مفهوم المواطنة، والتي أضحت مرتبطة بأشكال جديدة من الانتماء للجماعات السياسية والاجتماعية العابرة للأوطان، والحركات

¹ عز الدين الخطابي، نموذج بيداغوجي للتواصل، مجلة دفاتر التربية والتكوين، العدد 12، أكتوبر 2017، ص 32.

² رحمة بورقية، القيم والتغير الاجتماعي في المغرب، ترجمة محمد الإدريسي، (المغرب: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2018)، ص 14.

³ Rachie, Hassan. et autres, Rapport de synthèse de l'enquête nationale sur les valeurs, 50 ANS de développement humain & perspectives 2025. (2005)

⁴ تقرير اليونسكو (2015)، "إعادة التفكير في التربية والتعليم، نحو صالح مشترك عالمي؟" ص 16-17.

النشيط خارج الحدود في مجالات التنمية والبيئة وغيرها. مما يسهم في بروز أساليب جديدة لتحديد الهوية والتعبئة خارج حدود الدولة الوطنية¹. مما يطرح تحدياً أمام المنظومات التربوية لترسيخ هذه المواطنة الجديدة للأجيال في أفق بلوغ غايات تلاقح الثقافات. وتحقيق تواصل كوني، على نحو يضمن الحق في الاختلاف، ويتيح الانتماء إلى هويات وطنية ذات خصوصيات دينية وثقافية متفاعلة مع الثقافات والهويات الأخرى، مما يرسخ التنوع ويغنيه، في إطار كونية القيم وخصوصية مفاهيمها².

يتبين إذن أن إدماج التربية على القيم في المناهج التعليمية، تحكمها علاقة جدلية بالمجتمعي وما يعتريه من تحولات وتطورات قد تندمج مع ما يصبو إليه المنهاج، مثلما قد تتعارض معه. مما يحتم اتخاذ موقف واضح من هذا الوضع، لأن هندسة المناهج تتطلب نوعاً من الوحدة والتكامل والثبات النسبي على الأقل في فترة تنزيلها.

2- مآلات إدماج التربية على القيم في المناهج التعليمية وتنازع القيم: من التوافق والحياد القيمي إلى الاختيار الحاسم

إن الفعل التربوي والتعليمي حتى يكون حاملاً للمعنى، لا ينبغي أن يتأسس في سياق تعددي متنافر ومتصارع، تشوبه اختلافات أو تعارضات بين الخطاب والممارسة، سواء داخل أسوار المدرسة أو في محيطها المجتمعي. فلا يمكن أن يستقيم الخطاب المدرسي ويجد له صدى لدى المستهدفين دون أن يكون هناك تناغم وتكامل بين قيم المدرسة وقيم المجتمع. بيد أن الدور الانعكاسي المتمثل في الترويج وإعادة إنتاج القيم نفسها، المتنازع حولها في الساحة الاجتماعية، يحد من خصوصية المؤسسة التربوية التي لا يمكنها أن تقف محايدة خارج التاريخ، مثلما لا يمكنها قبول ترويج قيم متصارعة، لا لشيء إلا لأن الأمر كذلك في المجتمع. فلا ينبغي للمدرسة أن تكون مرآة عاكسة للصراع القيمي، بل إن وظيفتها، منذ أن اهتدت الإنسانية لها في العصر الحديث كمؤسسة للاندماج الاجتماعي، هو أن تتدارك التنافر، الذي هو حالة طبيعية في كل مجتمع، وأن تروج وترسخ قيماً تتمتع بالحد الأدنى من التناسق والتناغم الضروريين للإبداع والابتكار من أجل مجتمع ديناميكي ومتطور³. وضمن السياق ذاته؛ يشير غاني (Gagné, Gilles) أن المهمة الأولى للمدرسة، أو بالأحرى سبب وجود الخدمات العمومية للتربية، هي تكوين مواطنين متفتحين

¹ تقرير اليونسكو (2015)، ص 67.

² المرجع نفسه، ص 67.

³ عبد الله الخيازي، المدرس ورهانات التربية على القيم. مجلة التدريس، مجلة كلية علوم التربية، السلسلة الجديدة، العدد 7، يونيو 2015، ص 50-51.

ومسؤولين، وهي المهمة التي أصبحت مهددة تهديدا قويا بانشغال الأنظمة التعليمية بتهيئ الأجيال الشابة لسوق العمل وللحياة الاقتصادية¹.

ومن هنا؛ يُبرز التباين في مهمة المدرسة ووظيفتها في المجتمعات المعاصرة، الدلالة الحقيقية للجوء إلى التنزيل التوافقي للقيم عند تخطيط ووضع مناهج المدرسة المغربية، بما هو عجز عن تدبير الخلافات بين الفاعلين في الساحة الاجتماعية التي تعتبر مكانها الأصلي. ومن ثم؛ فإن متخذي القرار التربوي عندما يقبلون تنزيل "التوافق" في المناهج التعليمية، فإنهم يرجئون إلى حين بذل الجهد الفكري والعلمي اللازم لصياغة فلسفة تربوية شاملة، تتمحور حول خيط ناظم بين كل القيم، من شأنه أن يحافظ على تناسلها. ومرد أهم الاختلالات والأعطاب التي تعاني منها المدرسة العمومية المغربية يعود إلى أنها حاولت أن تؤسس منظومتها القيمية، بناء على حياد سلمي، بحيث تكتفي بأن تقدم للمتعلمين خليطا من القيم المتنافرة والمتناقضة أحيانا. وتقبل بالنسبة المعيارية، وتعتمدها كأسلوب لمقاربة القيم وترسيخها لدى الأجيال الناشئة. بحيث تترك مساحات في المناهج التعليمية والمقررات لأطراف من القيم المتباعدة، ولا تدعم تلك القيم بعضها بعضا، مثلما يقتضي التناسل والنسقية المفترضة في منظومة القيم المنشودة².

إن عدم الحسم في الاختيار والتأرجح بين المواقف يدل على أن تجربة إدماج التربية على القيم في المنظومة التعليمية المغربية، تعاني من إكراهات وصعوبات تحول دون تحويل الاختيارات القيمية إلى ممارسات يومية ترقى بالأحكام والاتجاهات والمواقف الفردية والجماعية. لقد انعكس هذا التأرجح بين التوافق والحياد والدمج المتعارض إلى تباين التوجهات في المرجعيات المؤطرة للمناهج التعليمية. حيث يشير تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى أن سياق إدماج التربية على القيم جاء بسبب دينامية الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي شهدتها المغرب، والتي توجت بدستور 2011. وقبل صدور هذا الدستور، فإن المرجعية المنهجية للتربية على القيم بمختلف مستوياتها كانت تندرج ضمن التوجيهات التربوية المنصوص عليها في المرجعيات الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، والمتمثلة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999-2000) والكتاب الأبيض (2001) والمخطط الاستعجالي، والرؤية الاستراتيجية، والمناهج التربوية الخاصة بالمواد، ودفتر التحملات الإطار، ودفاتر التحملات النوعية، والكتب المدرسية، ومجموع الوثائق الرسمية الأخرى.

¹Gagné, Gilles et al. L'école au Québec: un système qui parasite des institutions, dans Gilles Gagné (dir.), Main basse sur l'éducation, (Québec, Éditions Nota Bene, 2002), p 54.

²عبد الله الخياري، ص 52-53-54.

وبالرجوع إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين نجد نظام التربية والتكوين يهتدي بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، والمتسم بالاعتدال والتسامح، والشغوف بطلب العلم والمعرفة في أرحب آفاقهما، والمتوقد للاطلاع والإبداع، والمطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع. وضمن المرتكز الثاني من الميثاق حددت بعض مواصفات المواطن المتعلم، والمتمثلة في التشبع بروح الحوار وقبول الاختلاف وتبني الممارسة الديمقراطية في ظل دولة الحق والقانون. وجاء في الميثاق أيضا أنه ينبغي لنظام التربية والتكوين أن ينهض بوظائفه كاملة تجاه الأفراد والمجتمع، وذلك بمنح الأفراد فرصة اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تؤهلهم للاندماج في الحياة العملية. ومن الأهداف الأساس للمدرسة المغربية أن تكون مفعمة بالحياة، بفضل نهج تربوي نشيط يجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي، ويأخذ بالتعلم الذاتي والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي. إلى جانب أن تكون مفتوحة على محيطها بفضل نهج تربوي قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة. ونجد في المجال الثاني (التنظيم البيداغوجي) حديث عن القيم خاصة بالسلك الأولي والابتدائي، إذ من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في هذا السلك، التشبع بالقيم الدينية والخلقية والوطنية والإنسانية ليصبح المتعلم مواطنا معتزا بهويته وبتراثه وواعيا بتاريخه ومندمجا فاعلا في مجتمعه¹.

ولقد حدد الميثاق للسلك الأول من المدرسة الابتدائية مجموعة من الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها من بينها تملك قواعد الحياة العامة الجماعية وقيم المعاملة الحسنة والتعاون والتضامن. وسعى بالسلك الثاني من المدرسة الابتدائية إلى تعميق المكتسبات المحصلة في السلكين السابقين وتوسيعها في المجالات الدينية والوطنية والخلقية. أما على مستوى السلك الإعدادي وأهدافه ومواصفات المتعلم، فنجد بعض الإشارات القيمة التي ترمي التمرن على معرفة ممنهجة للوطن والعالم على المستوى الجغرافي والتاريخي والثقافي، ومعرفة حقوق الإنسان الأساس وحقوق المواطنين المغاربة وواجباتهم².

هكذا؛ فقد تأسست التربية القيمية على أربعة أصناف أو أقطاب أساس، تتمثل في قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، وقيم المواطنة، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية³. وانسجاما مع هذه المبادئ، جاء في الغايات الكبرى للميثاق والكتاب الأبيض -فيما يتعلق بجانب القيم- مرتكزات أساس تستهدف ترسيخ الهوية المغربية

¹ المملكة المغربية وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص 9 و 26.

² المرجع نفسه، ص 27.

³ المملكة المغربية وزارة التربية الوطنية، (يونيو 2002) الكتاب الأبيض، الجزء 1، ص 11،

الحضارية، والوعي بتنوع وتفاعل وتكامل روافدها، وتكريس حب الوطن وتعزيز الرغبة في خدمته، وتنمية الوعي بالواجبات والحقوق، والتربية على المواطنة وممارسة الديمقراطية، والتشبع بروح الحوار والتسامح وقبول الاختلاف، وترسيخ قيم المعاصرة والحدثة. أما على مستوى مواصفات المتعلم فأكد ضرورة تشبع الطفل بالقيم الدينية والخلقية والوطنية والإنسانية، وتشبعه بروح التضامن والتسامح والنزاهة، ومبادئ الوقاية الصحية وحماية البيئة¹. بيد أن كلاً من الكتاب الأبيض ودفتر التحملات الإطار ودفاتر التحملات النوعية، لا تتضمن نظاماً مرجعياً عملياً، يساعد على تصور أنشطة بيداغوجية متعلقة بالقيم²، ويعد هذا الأمر أحد الإشكالات العويصة التي يعاني منها تنزيل منظومة القيم في الممارسات التعليمية والتربوية.

ولا يجد المتتبع لمسار إصلاح منظومة القيم بُدّاً من تأكيد وجود تغيرات في المنظومة القيمية، غير أن هناك نوعاً من الإجماع على اعتبارها لا تتخذ إيقاعاً متساقاً ومتناسقاً مع إيقاع التحولات الاجتماعية البنوية التي يعرفها المغرب. علماً أنه من المهام الأساس للمدرسة في المجتمع الحديث، العمل على تدارك التنافر الطبيعي القائم في كل مجتمع، لإحداث أقصى ما يمكن من التناغم على كل المستويات. وحتى إذا كان النزاع حول القيم هو معطى مجتمعياً كونياً، فإن من مهام المدرسة إنتاج التناسق القيمي بحكم طبيعتها التربوية، ولا يمكن أن تقف محايدة أو تقبل بترويج قيم متضاربة، عاكسة بذلك التضارب القيمي الحاصل في المجتمع، مقابل قبول النسبية المعيارية، واعتمادها كخييط رابط بين كل ما تقدمه من قيم لرواد المدرسة المغربية. لذا؛ نجد في القسم الخاص بالمرتكزات أو الثوابت المؤسسة للمشروع التربوي المغربي، أن واضعي الميثاق الوطني توافقوا على اعتماد مجموعة من الدوائر المعيارية المتجاورة التي ترسم للمدرسة المغربية الآفاق القيمية أو المعيارية، وتجمع بين ما هو ديني وثقافي وسياسي وكوني³، غير أن مرجعياتها مختلفة ومتباينة، تجمع في جعبتها بين ما لا يحتمل المزج والدمج، إلا على حلبة التنافس والصراع، إذ ما الذي يجمع في صعيد واحد بين قيم العقيدة الإسلامية، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية؟ والحال أن مرجعية كل منهما على طرفي نقيض، إذ إن مصدر الأولى؛ سماوي رباني، في حين مصدر الثانية؛ أرضي إنساني، على اعتبار أن قيم الكرامة والمساواة والحرية وغيرها في المرجعية الأولى،

¹ الكتاب الأبيض، ص 41 و 22.

² المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، (دجنبر 2014) التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 200-2013: المكتسبات والمعيقات والتحديات. ص 64.

³ محمد الصغير جنجار، حدود الاختبار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، مجلة دفاتر التربية والتكوين، عدد 5، شتنبر 2011، ص 15-16-17.

غيرها في المرجعية الثانية. ومن شأن هذه الازدواجية والتناقض في المناهج التربوية والتعليمية، ووجود تيارات فكرية وثقافية وتعليمية متصارعة، أن يسقط المتعلمين في متاهات الصراعات القيمية¹، وهو صراع حاولت المدرسة المغربية أن تؤسسه على مبدأ الحياد السلبي، بحيث اكتفت بتقديم خليط من القيم المتنافرة والمتناقضة أحيانا للمتعلمين²، تتسم بالعمومية والقابلية للتأويل والقراءات المتعددة، إرضاء لجميع الأطراف³.

لقد انعكس هذا الاختيار سلبا على المناهج والمقررات الدراسية، وأوقعها في اختلالات وصعوبات عديدة كانت محل انتقاد في التقرير الذي أجراه المجلس الأعلى للتعليم حول منظومة القيم. حيث أبرز أن التعارض وضعف الانسجام بين القيم والمبادئ التي تتمحور حولها المواد الدراسية ذات الصلة المباشرة بالقيم، وبين المضامين الصريحة والمضمرة في مواد أخرى؛ أدى إلى تضارب في التمثيلات واتجاهات السلوك لدى المتعلمين⁴. ثم إن كل تنافر قد يحدث بين خطاب المدرس ومواقفه، وبين القيم التي يحملها المنهاج، قد تؤدي إلى اضطراب في تمثيل المتعلمين للقيم المقدمة لهم⁵. إضافة؛ إلى أنه ترك لواضعي المناهج والبرامج ومؤلفي الكتب المدرسية والمدرسين الحق في الأخذ من هذه المرجعيات وفق قناعاتهم، ومن دون أدنى ترابعية أو وحدة عضوية، الأمر الذي تجلى واضحا في التضارب القيمي في المقررات الدراسية المختلفة⁶.

لذلك؛ فإن نقل التوافق إلى مجال التربية واستنباته فيه، يؤدي إلى مضاعفات سلبية تفقد المدرسة تجانسها، وفعاليتها. ومن ثم؛ يصبح التوافق في الحقل التربوي معناه إرجاء الاختيار، ونقل الصراع المعياري والقيمي الطبيعي القائم في المجتمع إلى قلب المدرسة، ويصير التوافق تخليا عن بذل الجهد الفكري المطلوب لإعادة بناء فلسفة المنظومة التربوية في شموليتها، على ضوء باراديغم، أو اختيارات محددة، وفي ظل غياب ذلك المجهود الفكري، يُكتفى بتوافق سلبي يحسم إشكالية بناء المرجعية الفلسفية للمشروع التربوي بالأخذ بدوائر قيمية متجاوزة (القيم الدينية، القيم الوطنية، القيم الفلسفية الحديثة وحقوق الإنسان...). حيث تتخذ المقاربة التوافقية دينامية

¹ عبد المجيد بنمسعود، المنظومة التربوية المغربية في ميزان القيم، مجلة الفرقان، عدد 60، 2008، ص 19. نقلا عن امبارك بوعصب، تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية، مجلة الرواق، العدد الثالث، يونيو 2016، ص 15.

² عبد الله الخياري، ص 53.

³ خالد الصمدي، خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير، تجديد الفلسفة وتحديث الممارسة: رؤى تأصيلية ونقدية، 2006، ص 41.

⁴ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، (يناير 2017) تقرير رقم 17/1 حول التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 9.

⁵ عبد الله الخياري، ص 55.

⁶ محمد الصغير جندجار، ص 18.

معاكسة تماما للفلسفة التي نشأت بموجبها مؤسسة المدرسة في المجتمعات الحديثة. طالما أن التوافق معناه اختيار نقل التنافر الطبيعي (تنازع القيم) القائم معياريا في المجتمع، إلى قلب المؤسسة التربوية، ومن ثم؛ تصبح المدرسة مرآة تعكس تناقضات المجتمع، عوض أن تكون - كما هو الأمر في الدولة الحديثة - أداة لإعادة بناء وإدماج مكونات المجتمع. بيد أن أهم الدروس التي قدمتها الدراسات السوسيولوجية المقارنة للأنظمة التربوية، هو التنفيذ الدقيق والممنهج لهذه البديهة التي ترى في المدرسة مرآة عاكسة للمجتمع. فعلى الرغم من قوة هذا التصور، يتبين من المقارنة العلمية الميدانية للمنظومات التربوية المختلفة أن هناك دائما، نوعا من المسافة الفاصلة بين المجتمع والمدرسة، وأن دينامية التغيير والإبداع لا تتأني للمجتمعات إلا بقدر ما ترعى الاستقلالية النسبية لمنظوماتها التربوية¹. لكن هل استطاعت المرجعيات التربوية والقانونية اللاحقة تدارك هذه الاختلالات؟

لقد أقر المجلس الأعلى للتعليم أن المنظومة التربوية تعاني من اختلالات مزمنة، وقف عليها في التقرير الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم سنة 2014 حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي (2000-2013)، ومن بين هذه الاختلالات: ضعف التمكن من القيم، وصعوبة الاندماج الاجتماعي والثقافي والقيمي للخريجين في أوساطهم المجتمعية. وبناء على جملة من الاختلالات المرصودة، جاءت الرؤية الاستراتيجية وفقا لمقاربة تشاركية لتضع خطة جديدة لمدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء².

ولتحقيق الإصلاح في المجال القيمي أشارت الرؤية لجملة من المبادئ التي تستند إليها، وهي: الثوابت الدستورية للأمة المغربية المتمثلة في الدين الإسلامي، والوحدة الوطنية، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، والهوية المغربية الموحدة، والمتعددة المكونات، والغنية الروافد، والمنفتحة على العالم، والمبنية على الاعتدال، والتسامح، وترسيخ القيم، وتقوية الانتماء، والحوار بين الثقافات والحضارات، ومبادئ وقيم حقوق الإنسان³. أما على مستوى الغايات التي تهم بناء المواطن، فهي تروم إلى تكوين مواطن متمسك بالثوابت الدينية والوطنية والمؤسسية للمغرب، وبهويته في تعدد مكوناتها وتنوع روافدها، معترز بانتمائه لأمتة، وقادر على الموازنة الذكية والفاعلة بين حقوقه وواجباته، متحلٍ بقيم المواطنة وفضائل السلوك المدني، ومتشيع بالمساواة،

¹ محمد الصغير جنجار، ص 17-18.

² المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2030/2015، ص 5.

³ المرجع نفسه، ص 8.

والتسامح، واحترام الحق في الاختلاف، وعارف بالتزاماته الوطنية، وبمسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، ومساهم في الحياة الديمقراطية والتنمية لوطنه، ومنفتح على الغير وعلى العصر بقيمه الكونية، ذي تكوين متكامل ومتجانس بين تحصيل المعارف وبناءها، وامتلاك الكفايات والمهارات، وفن حياة العيش المشترك، وتعلم واكتساب الخبرة¹. واعتبرت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التريبة على القيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وفضائل السلوك المدني، والنهوض بالمساواة ومحاربة كل أشكال التمييز، خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، يُصرف على مستويات المناهج التربوي؛ والبنى التربوية والآليات المؤسسية؛ والفاعلين التربويين؛ وعلاقة المؤسسة التربوية بالمحيط². بيد أن المتأمل في جملة هذه المبادئ والغايات التي سطرها تقرير الإصلاح فيما يتعلق بمرجعيات القيم المستهدفة، لا يجد بدا من تأكيد طابعها المتنوع والذي يجمع بين قيم دينية ووطنية وكونية تتباين مرجعياتها تباينا واضحا.

ولقد أفرد دستور 2011 لمنظومة القيم المشتركة، التي على مختلف مكونات الأمة التشعب بها والتحلي بفضائلها، عناية خاصة، سواء في ديباجته أم في العديد من فصوله، ويبدو جليا تنوع طبيعة القيم المنصوص عليها، التي تجمع بين ما هو ديني ووطني وتعاقدية وكوني. وبالنظر إلى فصول الدستور ذات العلاقة بالقيم، نجد جملة من المبادئ والقواعد الدستورية، من قبيل: ارتكاز الحياة الاجتماعية على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحرية والكرامة والمساواة بين الجنسين، والمواطنة المسؤولة، وتبوأ الدين الإسلامي مكانة الصدارة في الهوية المغربية، والتشبث بالوحدة الوطنية والترايبية، وتلاحم مقومات هويتها المتعددة المكونات والمتنوعة الروافد، والتشبث بقيم الانفتاح والاعتدال والوسطية والتسامح والإبداع والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية³.

ومن ثم؛ فإن الاشتغال على الوثيقة الدستورية واستلهاها منظورها القيمي سوف يدعم أكثر تلك الوظيفة الاجتماعية الإيجابية للمدرسة، والمتمثلة في إرساء مدرسة المواطنة التي تستطيع تحقيق ذلك التوازن المنشود بين وظيفتها المعتادة، وهي تكوين متعلمين بكفايات منهجية ومعرفية وعرضانية عالية وقدرات في التأهيل للحياة المهنية، وبين وظيفتها الاجتماعية المتمثلة في ترسيخ القيم الحقوقية مثلما هو متعارف عليها، والضامنة لتفاسم مبادئ وضوابط للعيش

¹ المرجع نفسه، ص 9-10.

² رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، ص 55-56.

³ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، (يناير 2017) تقرير رقم 17/1 حول التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 5-6.

المشترك في المجتمع، مع نبذ الغلو والتعصب والانفتاح على القيم الإنسانية الكونية¹. غير أنه إذا كانت هذه التعددية تعددية ضرورية في ظل مجتمع متعدد الثقافات والاتجاهات السياسية والإيديولوجية، فإنها في المقابل تغرق المدرسة في تضارب قيمي، سواء على مستوى مضمون القيم ومقاصدها أو على مستوى الأولوية والتصنيف. فهل تمنح الأولوية للقيم الحقوقية والعدل أم الأولوية لقيم العلاقات والرعاية والاهتمام؟

لا شك أن سؤال الأولوية، وبالخصوص في ظل مجتمعات الأزمة والمخاطرة ومجتمعات المعلومات والمعرفة والشبكة والافتراضية، التي أعادت تشكيل الفعل الاجتماعي في عمقه، والإنسان في ماهيته وهويته، إلى جانب ما يكتنفها من غموض على مستوى المآلات، يدعو إلى التفكير مليا في مصفوفة القيم وإشكال الأولوية.

وأكد القانون - الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بوصفه أحد أشكال تنزيل الرؤية الدستورية، أن منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي تستند في المادة الرابعة من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الثالثة إلى مجموعة من المبادئ والمرتكزات التي تستهدف على مستوى القيم ترسيخ الهوية الوطنية الموحدة المتعددة المكونات، والمبنية على تعزيز الانتماء إلى الأمة، وعلى قيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية، وتبني قيم ومبادئ حقوق الإنسان مثلما هو منصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، ولاسيما منها الاتفاقيات ذات الصلة بالتربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي².

وضمن إطار التوصيات التي خرج بها تقرير المجلس الأعلى حول منظومة القيم، يذهب في التوصية الثالثة إلى وضع إطار مرجعي عام لمنظومة القيم المستهدفة ومجالات التربية عليها، والتي يتعين استهدافها في برامج وأنشطة التربية القيمية، في استناد إلى المرجعيات التعاقدية والتشريعية الأساس للمجتمع المغربي، ولاسيما الدستور، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بالحقوق المصريح بها للطفل والمرأة والإنسان بوجه عام. ويحدد هذا الإطار المرجعي نسق الحقوق والواجبات المتعلقة بالمتعلمين والفاعلين التربويين، ومجالات التربية على القيم، في كل من القيم الدينية والوطنية؛ وقيم المواطنة المحلية والعالمية؛ وقيم

¹ عبد الله الخياري، ص 56-57.

² ظهير شريف رقم 1.19.113 صادر في ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون - الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. الجريدة الرسمية عدد 6805 بتاريخ 17 ذو الحجة 1440 (19 أغسطس 2019). ص 5623.

المحافظة على البيئة وتنميتها المستدامة، وقيم المجال المدرسي¹. والمتأمل في جملة القيم التي أوصى به التقرير، يلاحظ أنها صارت مصفوفة قيمية معيارية متعددة تجمع بين القيم الحداثية الكلاسيكية (الفضيلة - قيم الحقوقية - قيم الواجب) والقيم المابعد حداثية (قيم العناية - القيم الايكولوجية).

هكذا؛ تظل المرجعية المؤطرة لمنظومة القيم مرهونة بدوائر قيمية تجمع بين الديني والوطني والكوني، لكن دون الالتفات إلى اختلاف المرجعيات والمقاصد. ومن ثم؛ فإن المرجعيات المؤطرة لهندسة المناهج استجابت للتحولات السياسية والحقوقية والاجتماعية التي عرفها المغرب في اتجاه الحداثة والديمقراطية، فتبنتها على مستوى إصلاح المؤسسة التعليمية، والانتقال فيها من الوظائف التدريسية إلى وظائف التكوين والتأطير وتشكيل وبناء منظومة قيم متعددة تصبو إلى مدرسة تتسم بالحياة والإبداع والمساهمة الجماعية في تحمل المسؤولية تسييرا وتديبرا، وتتسم بالمواطنة الصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والقيم العلانقية والقيم البيئية... بيد أن محاولة تنزيل هذه التصورات على مستوى المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وتصريفها في الممارسة الصفية يظل متأرجحا بين الدوائر القيمية الكلاسيكية -على وجه الخصوص- دون حسم الاختيار، لا سيما وأن عددا من المناهج التعليمية لم تُجدد في ضوء مستجدات الوثيقة الدستورية.

ثالثا: ارتهان مصفوفة القيم في المناهج التعليمية للنماذج البيداغوجية وآليات تسويقها: في الحاجة إلى نقد الاختزال القيمي

ليست منظومة القيم منظومة مغلولة ولا مبسطة، ولا ثابتة ثباتا مطلقا، وإنما هي مصفوفة متغيرة ومتجددة ومتطورة، ضمن الشروط الاجتماعية والمعايير التي يختارها المجتمع ومكوناته في سياق زمكاني معين. لذا؛ فإن الناظر في مناهج التعليم بصفة عامة يجدها محاصرة بأسئلة الهوية الحضارية والقيم الموجهة لهذه المناهج، ونوعية الكفايات المعرفية والوجدانية والسلوكية التي تبتغي هذه المناهج خلقها وتنميتها وتطويرها في نفسية المتعلم، وكيف يمكن أن تسهم كل المواد الدراسية في تكامل وانسجام، في بناء منظومة قيمية، سواء في محتواها التعليمي

¹ تقرير رقم 17/1 حول التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 27-29.

أو طرق تدريسها، أو أنشطتها التعليمية¹، وفي الوقت ذاته تتجنب آفقي الارتهاان إلى تعدد النماذج البيداغوجية المتضاربة والاختزال القيمي.

1- ارتهاان مصفوفة القيم للنماذج البيداغوجية

يستمد اختيار التربية على القيم مكانته من النماذج البيداغوجية التي توطرها المرجعية القانونية ذاتها. ولقد تضمنت التوجيهات التربوية لمواد الدراسية مبدأ التربية على القيم على مستويين: أولاً؛ على مستوى الكفايات المسطرة لأسلاك التعليم. ثانياً؛ على مستوى الإطار المنهجي، حيث استندت المقاربة البيداغوجية إضافة للتدريس بالكفايات، إلى اعتماد التربية على القيم. ويبرز هذان المستويان تجذر التربية على القيم كاختيار استراتيجي على مستوى الكفايات والأهداف العامة، ثم على مستوى اعتماد طرق جديدة في تقديم تعلمات تراعي منظومة القيمة الوطنية والدينية والكونية في بعدها النظري والعملي. فكيف توجه النماذج البيداغوجية منظومة القيم؟

بعيدا عن التجاذبات الاجتماعية والسياسية التي يعرفها المجتمع والفعل السياسي، فإن اختلاف الغاية من إدماج التربية على القيم في المناهج الدراسية يعود إلى النموذج البيداغوجي بوصفه إطار عمل موجه لأجراً العملية التربوية، في جانبها التعليمي والتعلمي. فهو ليس صورة مثالية موجهة للتقليد والمحاكاة، أو وصفات للتطبيق، بل نسقا من القيم والغايات والموارد المعرفية، والوضعيات، والعلاقات التربوية. وهو ليس نسقا مغلقا أو ثابتا، بل هو مفتوح على مبادرة الفاعلين واجتهاداتهم، وعلى مستجدات البحث العلمي والتربوي. ما يمنحه قيمة ثقافية هو تمفصله داخل مشروع تربوي أوسع من مجرد أهداف العملية التعليمية التعلمية. غير أن ما يعطيه فرص الاستمرار والنجاعة هو تماسكه والتكامل الوظيفي لعناصره. ولا يتعلق الأمر فقط بالتماسك النظري، بل بما يوفره من إمكانات لتماسك سياسات المنهاج التربوي للمدرسة، أي كافة التدابير العمومية الخاصة بالتربية والتكوين. إنه، كبناء نظري، يمنح معنى وغائية عميقة لتنوع الممارسات التربوية، ويتسم بالقدرة على إدماجها².

ويرى فيليب ميريو (Phillipe Meirieu) أن صلاحية أي نموذج تربوي أو بيداغوجي يقوم على ثلاثة عناصر مترابطة: بدءا بصلاحية المشروع الأخلاقي الذي نستوحي منه (ما نريد أن يكونه

¹ خالد الصمدي، التربية على القيم في مناهج التعليم وأثرها في التنمية: كمقاربة معرفية منهجية، سلسلة الإسلام والسياق المعاصر 121، (المملكة المغربية، الرابطة المحمدية للعلماء، 2015)، ص 27.

² عبد الحق منصف، تعدد النماذج البيداغوجية في المنظومة التربوية الوطنية وسياسات التغيير، مجلة دفاتر التربية والتكوين، العدد 12، أكتوبر 2017، ص 10.

المتعلم)، ثم تطابقه ثانياً، أو على الأقل، عدم تناقضه مع إنجازات العلوم الإنسانية (ما نعرفه عن الإنسان)، وثالث؛ هذه العناصر خصوبة طريقة هذا المشروع الأخلاقي (ما توفره لكي يتغير المتعلم وفق ما نريده)¹.

وفي هذا السياق؛ عرفت الرؤية الإستراتيجية النموذج البيداغوجي بأنه: "جوهر عمل المدرسة بمختلف مكوناتها، وأساس اضطلاعها بوظائفها في التنشئة الاجتماعية والتربية، وفي التعليم والتعلم والتثقيف، وفي التكوين والبحث والتأهيل. وهو بذلك، يمثل المرجع الأساس في بناء المناهج والبرامج والتكوينات، على نحو يستجيب للخيارات المجتمعية الكبرى، ويحقق انفتاحه على مستجدات العصر، والمعارف والمناهج والثقافة والقيم الكونية. ويتشكل النموذج البيداغوجي من غايات المدرسة ووظائفها، ومن المناهج والبرامج والتكوينات، ومن المقاربات البيداغوجية والوسائط التعليمية، ومن الإيقاعات الزمنية للدراسة والتعلم، ومن التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، ومن نظام الامتحانات والتقييم"². وهو ما جعله يندرج في نظر بعض الباحثين ضمن خانة التصورات الكبرى الحاكمة للتنظير، والمؤطرة برهان بناء نموذج يجمع بين التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار³.

ولقد عرف المغرب ديناميات مستجدة لتنوع النماذج البيداغوجية منذ بداية الألفية الثالثة، اتسمت بالتعدد والجدة والابتكار كان آخرها النموذج التربوي الذي يسعى إلى إدماج مستجدات التربية على القيم والمواطنة، والبيئة، والعيش المشترك⁴. ويراهن هذا النموذج الذي بدأت معالمه الأساس تتبلور منذ العقد الأخير من القرن الماضي، في تفاعل مع ما تعرفه مجتمعات المعمور من تغيرات متسارعة، وما يواجهه بعضها من نزاعات داخلية أو إقليمية، أو في عالقة بتنامي ظواهر التطرف والتعصب والسلوك اللامدني، والهجرة السرية، وغيرها. ومن المؤكد أن هذا النموذج، الذي يجد أولياته في التقارير التربوية والثقافية الألفية، وما تركز عليه من دراسات وبحوث، يحمل العديد من معالم التغيير في المنظومات التربوية، بشكل يستهدف أنساقها

¹ Meirieu, Phillipe. Apprendre... oui, mais comment, 18 éditions, (Paris ESF éditeur, 2002), pp 155.

² رؤية استراتيجية للإصلاح 2030-2015، ص 30.

³ زين الدين الحبيب استاتي ورضوان زوهري، النموذج البيداغوجي في منظومة قيد التحول "قراءة في النموذج البيداغوجي كما قدمته الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015"، مجلة دفاتر التربية والتكوين، العدد 12، أكتوبر 2017، ص 20.

⁴ عبد الحق منصف، ص 12.

التقليدية في نقل المفاهيم القيمية والحياتية. ثم إن إدراج بعد البيئة في أنظمة التكوين يعد بالشئ الكثير فيما يتعلق بتنمية المشاريع التربوية ذات الصلة ببيئة المدرسة والمحيط¹.

ولقد أكدت الرؤية الاستراتيجية ضرورة إدماج المقاربة القيمية والحقوقية، في صلب المناهج والبرامج والوسائط التعليمية، مع العمل على التجسيد الفعلي، ثقافة وسلوكا، للقيم المتقاسمة، والسلوك المدني، والممارسة الديمقراطية داخل البيئة المدرسية والجامعية والتكوينية. وكذا حس الانتماء إلى الوطن في تلاحم وتنوع مقومات هويته ومكوناتها العربية والإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، وغنى روافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. وورد في تصدير الدستور ما يفيد تعزيز التربية على ثقافة المساواة، ومحاربة التمييز، والصور النمطية، والتمثلات السلبية عن المرأة، في البرامج والكتب المدرسية. والحرص على تحقيق التوازن بين التمتع بالحقوق، والالتزام بالواجبات الفردية والجماعية. وتدقيق أهداف التربية على المواطنة وتنمية السلوك المدني في ضوء المستجدات التي يعرفها هذان المفهومان على صعيد المجتمع المغربي (الدستور، الاستراتيجيات التنموية، وإدماج التربية الأسرية، والتربية الجنسية بمواصفات علمية...) وعلى الصعيد الدولي (حوار الحضارات، قضايا البيئة الكونية، قضايا الحرب والسلام، التنمية البشرية العالمية)².

وعلى الرغم من أن النموذج التربوي الذي يستند إلى التربية على القيم والمواطنة والسلوك المدني والتربية البيئية، يحظى بإجماع وطني³. فإن تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (تقرير رقم 1/17)، أكد وجود صعوبات، أبرزها العمل ببرامج متعددة ومختلفة تفتقر إلى التنسيق وإلى اعتماد مقاربات إدماجية قائمة على ترصيد المكتسبات. ومحدودية الملاءمة المنتظمة لأغلب المضامين والوثائق المرجعية المقدمة للمتعلمين، مع المستجدات التشريعية والمؤسسية والمعرفية الحاصلة في البلاد وفي الصعيد العالمي، إذ غالبا ما تتأخر المراجعات الضرورية للمقررات والمضامين الدراسية، التي تكون موسمية. والتفاوت بين أهداف البرنامج الدراسي وواقع الممارسة التربوية في المدرسة، حيث تختزل في مجرد مادة دراسية، ونادرا ما توظف في العلاقات الصفية والحياة المدرسية وسلوكات المتعلمين عموما. والتعارض وضعف الانسجام بين القيم والمبادئ التي تتمحور حولها المواد الدراسية ذات الصلة المباشرة بالقيم، وبين المضامين الصريحة والمضمرة في مواد أخرى مما يؤدي إلى تضارب في التمثلات واتجاهات السلوك لدى المتعلم.

¹ المرجع نفسه، ص 13-14.

² رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، ص 55-56.

³ عبد الحق منصف، ص 15.

ومحدودية نجاعة الطرق التربوية المعتمدة، بسبب هيمنة ممارسات تعليمية غير ملائمة لأهداف التربية على القيم والتنمية القدرات العملية وأهداف بناء الذات، ولا سيما التركيز على شحن المتعلمين بالمعلومات، واتسام العلاقة البيداغوجية أحيانا بالسلطوية والعنف¹.

أما على مستوى التحديات؛ فإن إدماج منظومة التربية على القيم يواجه: أولاً؛ تحدي يتعلق بمدى قدرة المنظومة التربوية على المساهمة الفعلية في تنمية وتأهيل الرأسمال البشري، لاسيما على مستوى الكفايات والقدرات القيمة والمهارات السلوكية ذات الصلة². وهذا ما أكدته الخلاصات الدالة التي انتهى إليها تقرير الخمسينية، والمتتمثلة في محدودية الفعالية الاجتماعية للمدرسة فيما يخص التربية المدنية وترسيخ قيم المواطنة وتعزيز التفكير النقدي المنفتح، وفي إدماج مقارنة النوع في المنظومة التربوية، على مستوى الممارسات والمناهج والبرامج، وعدم تحقيق تكافؤ فرص حقيقي بين الإناث والذكور، وبين البوادي والحواضر في تعميم التمدرس، وما يتطلبه ذلك من دعم وخدمات اجتماعية محفزة. وتتقاطع هذه الخلاصات مع استنتاجات الدراسة التي أعدها المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية حول الرابط الاجتماعي 2012 والتي أكدت ضعف وهشاشة الرابط السياسي والمدني في المجتمع، بالقياس مع باقي الروابط الاجتماعية (الرابط المهني، ورابط الجوار، ورابط الصداقة)، مقابل قوة الرابط الأسري؛ وضعف عامل الثقة في المؤسسات، كافة، إلى درجة إمكانية التأثير في العيش المشترك. وإذا سُجل وجود ثقة قوية في بعض المؤسسات، فإن الانخراط المدني والمواطن، والاهتمام بالقضايا العمومية يكون ضعيفا جدا، مقابل قوة الشعور بالانتماء لمرجعية الهوية الجماعية ولأسس المجتمع المغربي، لا سيما الانتماء الديني والوطني³. ثانيا؛ تواجه تحدي يتعلق بمدى قدرة المنظومة التربوية على تحقيق الاندماج والتكامل في منظومتها القيمية، على عدة مستويات: منها مستوى يخص انسجام منظومتها القيمية حتى تضمن تحقيق تأهيل متسم بالتناغم والنجاعة. يراعي تكامل المرجعيات المؤطرة للمنظومة القيمية المجتمعية، كما بلورها دستور المملكة على وجه الخصوص. ومستوى آخر يهم بلورة وتطوير نموذج مرجعي للتربية على القيم ينسجم ويتكامل مع باقي الوظائف المدرسية الأخرى في التعليم والتعلم والتثقيف، والتكوين والتأطير، والبحث والابتكار، والتأهيل وتيسير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما حددتها الرؤية الإستراتيجية 2015 – 2030. من هذا المنطلق، فإن المنظومة التربوية مدعوة للانتقال من التدابير المنهجية المتوازية أو المنفصلة عن بعضها، إلى نهج

¹ تقرير رقم 17/1 حول التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 9.

² المرجع نفسه، ص 11.

³ Rapport de l'enquête sur le lien social nationale (2012 Mars Maroc).

مقاربة تكاملية في التربية على القيم، تستحضر تفاعل ما هو معرفي ولغوي وكفائاتي وقيمي - اجتماعي، وبيئي، وتكنولوجي¹. ومن ثم؛ فإن مسار تطور المناهج التعليمية في صلتها بالنموذج البيداغوجي، انتقل من مناهج متركزة على المضامين إلى مناهج متمركزة على المتعلم وبناء ذاته معرفيا وقيما ووجدانيا وحركيا. وهو انتقال تحقق بفعل تجديد المرجعيات القانونية المؤطرة للنماذج البيداغوجية وتبنيها لقيم جديدة أكثر حرصا على ذاتية المتعلم. لكن تبقى هذه النماذج حبيسة لتصور غير قادر على رفع أسباب التعارض والتباين في منظومة القيم.

2- في نقد اختزال منظومة القيم في المناهج التعليمية وتعطيلها

يقصد بالاختزال القيمي على المستوى النظري؛ أن قيمة ما يمكن اختزالها إلى قيمة أخرى. رغم أنه من الممكن أن تنظم التصورات الأخلاقية بطرق مرتبة وأنيقة. ومرد ذلك إلى أن بعض القيم مثل قيم الواجب قد تتناسب مع السياقات القانونية، ولكنها لا يمكن أن تتناسب مع سياقات أخرى كثيرة كالصدقة والأسرة والجيرة... ثم إن التفكير في القيم النفعية يفيد في ترشيد اختيار سياسات الحكومة، لكنها غير مناسبة لحفظ الحقوق وضمان الإنصاف، وليست مناسبة لسياقات كعلاقات الأسرة والأصدقاء، حيث خصوصية الأشخاص لا صفاتهم الكلية ما يهم أكثر من أي شيء آخر². وفي التعارض والتباين تنفى القيمة وتختزل، أو تستبدل بقيمة أخرى لمجابهة وضعية أخلاقية ما، على الرغم من عدم مناسبتها للسياق، أو تبين نتائجها حال التطبيق على مشكل أخلاقي ما. أما تعطيل القيم؛ فهو تلك الحالة التي يلزم فيها الفرد الحياد المطلق عند مواجهة وضعية أخلاقية معينة، رغم إمكانية اتخاذ موقف قيمي واضح، لوجود قيم مناسبة يمكن الرجوع إليها لبناء الحكم القيمي.

أما على المستوى التربوي؛ فإن اختزال القيم وتعطيلها، ينعكس انعكاسا سلبيا على المنهج بوصفه ممارسة، وفيه لا ينظر إلى الفرد المتعلم كففاعل فقط، بل يتبنى في الوقت نفسه، الاهتمام بالفهم والعمل الجماعي التفاعلي، ويستحضر إضافة إلى الأسئلة الهيكلية للعملية التعليمية والقيم الفردية والجماعية المشتركة المؤطرة لتلك العملية، مواقف ومهارات المدرس والمتعلمين في سياقات مختلفة³. ومن ثم؛ فإن أحد الجوانب المؤسسة لهندسة المناهج التعليمية هي وضع مواصفات المواطن الصالح لدى أجيال المستقبل. مما يستدعي تبني نظرية تربوية واضحة، تعتمد بالضرورة

¹ تقرير اليونسكو (2015)، "إعادة التفكير في التربية والتعليم، نحو صالح مشترك عالمي؟" ص 12.

² فيرجينيا هيلد، ص 108.

³ محمد فتحي، مدخل لبناء المناهج والبرامج وتطويرها، مجلة دفاتر التكوين، عدد مزدوج 7/6، ماي 2012، ص 10.

على فلسفة تربوية صريحة، تتأسس على عقيدة المجتمع وفلسفته وتصوره للكون والإنسان والحياة¹. غير أن غياب فلسفة موحدة عن الكون والإنسان والحياة، وعدم وضوح النظرية، سيجعل من وضع مناهج تعليمية، وتبني قيم إنسانية شمولية ومتكاملة، مهمة مستحيلة، تؤدي إما إلى الاختزال أو التعطيل.

وأمام هذا الوضع الذي تعرفه المنظومة التعليمية المغربية، فإنها تركز إلى نهج مبدأ اختزال القيم في عدد محدود، مع إيلاء بعضها أهمية على الأخرى أو تعطيلها تماما. وإذا كانت هذه العملية غير محايدة في ذاتها، فإنها تبني على تصور نظري لمنظومة القيم، بحيث تؤسس لصور جديدة للعلاقة بين القيم الإنسانية، قد تكون في بعض مناحيها ثورية أو محافظة أو توفيقية أو سلبية. وتفيد هذه المناحي تأكيد فكرة تحول القيم وتغيير المواقف والأولويات الاجتماعية.

وهي تحولات توجي بتحول في الطريقة التي ينظر بها الناس ويعطون فيها الأولوية لقيم مختلفة، مثل العدالة والمساواة والرحمة... بحيث إذا كان المنحى ثوريا فغالبا ما يقع تحدي القيم القائمة والدعوة إلى مجتمع أكثر عدلا وشمولا. أما إذا كان المنحى غير ذلك، فقد تختلف المجتمعات البشرية في أولوياتها عند تحديد أهداف النظام التربوي لديها، فتركز بعضها على المفاهيم الإدراكية المعرفية والتي تعنى بتعلم الأفراد المهارات والمعارف، وقد تركز أخرى على التربية القيمية التي تعنى بأعداد الأفراد ليكتسبونها ويتمثلوها، أما الثالثة؛ فتركز على مفاهيم التنشئة الاجتماعية التي تحاول أن تجعل الأفراد أكثر توافقا وانسجاما مع أفراد المجتمع وإنشاء علاقات اجتماعية متبادلة، أو قد يتبنى بعضها الآخر منظومة تراعي الأبعاد الثلاثية المذكورة بهدف تحقيق النمو الشامل للفرد معرفيا ونفسيا وحركيا ووجدانيا، مما يساعد على توازن البناء النفسي للفرد وتمكينه من بناء علاقات اجتماعية سليمة ومتوازنة بتنشئته اجتماعيا تنشئة سليمة². بيد أنه ليس من المهم التأكيد في دياجاة الوثائق التربوية النازمة لأي منهاج تعليمي على إيلاء الأهمية القصوى للتربية على القيم، لكن الأهم يكمن في تحديد القيم المراد ترسيخها لدى المتعلمين بكل دقة ووضوح، ولا يمكن تحقيق هذه الدقة والوضوح إلا بتحديد المرجعية التي تصدر عنها تلكم القيم. وإن الناظر في المناهج التعليمية، يجد حديثا نظريا عن القيم في غياب تفعيل تطبيقي علمي وتربوي متكامل، بل أحيانا غياب رؤية نسقية لهذه القيم تحدد مرجعيتها، ومعلوم أن تعدد

¹ طاهر محمد، الهادي محمد، أسس المناهج المعاصرة، (الأردن: منشورات دار المسيرة، 2012).

² الصديق الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل، الطبعة الثانية، (المغرب: إفريقيا الشرق، 2015)، ص 110-111.

المرجعيات في بناء مناهج التعليم عموما والتربية على القيم خصوصا، يعتبر الشاهد على عدم إمكانية وصول تلك المناهج إلى تحقيق أهدافها¹.

والأكيد أن تعدد المرجعيات في المناهج التعليمية سيكون له تبعات سلبية على مستوى التنزيل، حيث إن التعارض بين القيم على مستوى تصريفها في التعلّمات داخل الفصل، غالبا ما يحسمه تدخل المدرس إما باختزال إحدى القيمتين تبعا لقناعاته وتوجهاته، وإما بتعطيلهما وتجنب الخوض في تجاوز التعارضات التي تطرحها المرجعيات المتباينة والخروج بموقف توفيق. وتعكس الحالتان كلتاهما، غياب النسق القيمي الذي من المفروض في أن يبني لدى المتعلمين باعتماد مناهج تعليمية مستجيبة للحاجات الحضارية ومتطلبات الهوية التي يسعى إليها كل بلد يحترم هويته وحضارته، ويطمح إلى ترسيخها وتطويرها والتمكين لها، وهو حق مكفول دوليا في إطار مبدأ التنوع وقبول الاختلاف².

هكذا؛ فإن آفتي الاختزال والتعطيل القيمي، تؤثر تأثيرا سلبيا على تنزيل المناهج التعليمية، بحيث تجعلها غير قادرة على بلوغ الأهداف المنشودة، فتظل متأرجحة بين تغليب بعض القيم تبعا للقناعات الشخصية، والوقوع في تعددية التأويل القيمي. وبين التوفيق الذي يحاول رفع التعارض ولو على حساب قيمة القيم ذاتها. وتبرز الخطاطة أسفله بشكل مختصر نموذج منظومة القيم في الوثائق المنهجية وإشكالاتها ومآلاتها وفقا لما تم تحليله في متن هذا المقال.

¹ خالد، الصمدي وخالد، حنفي، تكامل المعرفة والقيم في بناء المناهج التعليمية: مقارنة نظرية ومشاريع تطبيقية، الطبعة الأولى، (قطر: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2017)، ص 18.

² المرجع نفسه، ص 19.

المستويات النظرية من الوثائق المنهجية	المستويات العملية من الوثائق المنهجية
المستوى الأول: الميثاق الوطني 1999 المخطط الاستراتيجي 2009 الروية الاستراتيجية 2015-2030	تصور القيم في الوثائق المنهجية
المستوى الثاني: الكتاب الأبيض	مبادئ تنزيل القيم في الوثائق المنهجية
المستوى الثالث: المناهج التربوية الخاصة بالمواد	أنماط تنزيل القيم في الوثائق المنهجية
المستوى الرابع: فiches التعلّلات الإطار وفiches التعلّلات التوجيهية والكتب المدرسية	ممارسات تنزيل القيم في الوثائق المنهجية
المستوى الخامس: التّنازّل الديداكتيكي للقيم في الممارسات الصّفيّة	تجارب وتعلّلات القيم

ختاماً، إن التربية على القيم جوهر التربية بمختلف رهاناتها. ويقع على المنظومة التربوية بكل مكوناتها كسب رهاناتها المتمثلة أساساً في بناء إنسان بكفايات متنوعة ومتضافرة، لا تنحصر فقط في تحصيل المعرفة، ومعرفة كيفية تطبيقها، وإنما معرفة كيفية العيش والتعايش المشترك في ظل مجتمع متغير ومنفتح على الكوني. إن هذه المهمة الثقيلة تدعو إلى تطوير المناهج التعليمية والبرامج والمقررات الدراسية، وتفرض تبني نماذج بيداغوجية قادرة على

وبناء على ذلك؛ نعتقد أن التحولات المجتمعية التي عرفها المغرب على المستوى الوطني ثقافيا وسياسيا ودستوريا، والدخول في عالم التكنولوجيا الرقمية ومجتمع المعلومات والمعرفة والشبكات على المستوى العالمي، تحتم إعادة النظر في مشروعه التربوي وفقا لرؤية تجديدية، بدأت بالفعل معالمها في دستور 2011، وتبلورت في الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار، وقد حاولت اتخاذ موقف تقدمي يبنى على اختيار قيم الحداثة، وتكثيف القيم الوطنية مع مبادئ

الانفتاح والتعددية والشفافية والكونية. وسعت المناهج والبرامج التعليمية إلى تبني هذه الاختيارات وتصريفها في مبادئها وتوجيهاتها وكفاياتها ومواضيعها. بيد أن تأثيرها المباشر سيظل محدودا ومعلقا على جملة من الاعتبارات أبرزها إعادة النظر في مصفوفة القيم المنهجية المتبناة. والخروج بها من دائرة الذاتية والانتقال بها إلى الدائرة العلانقية التي تؤسس البيئة السليمة لاستنبات القيم الإنسانية سواء منها قيم الفضيلة أو قيم الواجب أو القيم الحقوقية والمواطنة. إلى جانب قيم العناية وقيم التطوع والتضامن وأخلاقيات البيئة.

إن عدم المسارعة في اتخاذ موقف حاسم يسقط المنظومة القيمية في مخاطر الحياد والتوافق القيمي ويجعلها عرضة للاختزال والتعطيل، ويمدد زمن أزمة تنازع القيم في المناهج التعليمية.

وبناء على التحليل النقدي الذي سلكناه في هذه الورقة البحثية، وبالعودة إلى فرضياتها نؤكد أولا: أن تضمين المناهج التعليمية لمدخل التربية على القيم بالمدرسة المغربية، إنما هو حاصل اعتبارات وتوافقات مجتمعية تنسجم مع لحظة تاريخية بعينها، اتسمت بمركزية القيم الدينية والوطنية الرامية إلى الحفاظ على الهوية الوطنية، والتي أضحت غير منسجمة مع التحولات المتنامية التي يعرفها المجتمع المغربي في الآونة الراهنة. مما يدعو إلى ضرورة انفتاح دائرة القيم الدينية والوطنية على دائرة القيم الاعتنائية والإيكولوجية. ونؤكد ثانيا: أن عدم حسم الاختيار في تراتبية ومركزية المصفوفة القيمية المنهجية، وتبني التوافقية والحياد القيمي السلبي، يسقط المناهج التعليمية في التذبذب والتأرجح بين الدوائر القيمية دون وجود مرجعيات واضحة تحسم الاختيار. وأخيرا: نشدد على أن الاختلالات القيمية في هندسة المناهج التعليمية المغربية ترجع إلى تقديم قيم الفضيلة وقيم الواجب والقيم الحقوقية وقيم المواطنة وقيم الحداثة... على القيم العلانقية التي تؤسس للتماسك الاجتماعي وتضمن البيئة الحقيقية لاستنبات القيم الذاتية.

هكذا: يطرح تنزيل قيم العلانقية وقيم العناية وضمناها قيم التطوع في المناهج التعليمية المغربية إشكاليات عديدة أبرزها تجذر المقاربة الاختزالية والتعطيلية، وبالأخص التفاوت بين أهداف المناهج والبرامج التعليمية وواقع الممارسة التربوية في المدرسة. حيث تُختزل إلى مجرد دروس نظرية، دون أن تأخذ مكانها الحقيقي في الممارسات التعليمية داخل الحياة المدرسية وأنشطتها المختلفة. ذلك أن درس القيم لا يلقي على المتعلمين، وإنما يمارسونه في أنشطتهم المدرسية ممارسة مباشرة. والأكد أن الاختزال والتعطيل سيكون له تأثير سلبي مباشر على أهداف وغايات منظومة القيم. إلى حين حصول التناغم بين القيم المدرسية في حد ذاتها من جهة، وقيم

المجتمع في علاقته بالقيم الكونية من جهة ثانية. والتحولت المجتمعية ومصفوفة القيم من جهة أخيرة.

ونصرح أن التربية على القيم في المناهج التعليمية في مختلف مستوياتها، لا سيما النظرية منها، تحتاج إلى الانفلات من قبضة المقاربة التقليدية القائمة على المجاورة بين القيم المختلفة والمراكمة بينها دون مراعاة اختلاف المرجعيات ولا ترابيها وقوتها ولا حاجات المجتمع المتجددة. وفي المقابل؛ لا بد من الالتزام برؤية قيمية تسترعي مقارنة تستحضر مركزية القيم العلائقية في مصفوفة القيم المدرسة، لأنها تعد بيئة قيمية لاستنبات بقية القيم الإنسانية.

ومن هذا المنطلق يخلص البحث إلى جملة من الاستنتاج والاقتراحات نوردتها على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

- إن التحولات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة المتسمة بالتعقيد وتفكك البنيات الاجتماعية التقليدية والمخاطرة واللايقين... أدت إلى تطور وعي أخلاقي أكاديمي وممارسات شعبية، انتقلت فيها القيم الأخلاقية تنظيراً وممارسة من أخلاقيات الفضيلة والواجب والحقوق والمنفعة التي تقوم على العقلانية ومركزية الإنسان والفردانية والخصوصية والحياد الأخلاقي والتحيز، إلى أخلاقيات العناية والرعاية التي تقوم على المشاركة العاطفية والاهتمام والتقصص الوجداني والانفعالات. والأخلاقيات الأيكولوجية التي تتحدى نزعة المركزية البشرية وتوسع الاعتبارية الأخلاقية لتشمل الكائنات غير البشرية. ومن ثم؛ فإن الوعي الأخلاقي المعاصر، اتسم بتراجع النزعة العقلية والمركزية الإنسانية، في مقابل الإعلاء من العقل العاطفي، وتمديد الاعتبارية الإنسانية.

- انعكس الوعي الأخلاقي المعاصر على المنظومات التربوية والتعليمية، حيث أضحت مهمة التربية والتعليم هي إتاحة نمو كفايات وقدرات كل شخص بصورة متكاملة قدر الإمكان بوصفه فرداً، وفي الوقت نفسه باعتباره عضواً داخل مجتمع تحكمه علاقات إنسانية إيجابية. ومن ثم؛ فرضت التحولات المجتمعية المحلية والدولية على النظام التربوي التجديد المستمر لغاياته ومبادئه وتوجهاته، ولا سيما تلك المتعلقة بالجانب القيمي والأخلاقي من أجل جعله أكثر انسجاماً مع متطلبات المجتمع المعاصر، وحاجات الأفراد المتجددة. فالمهمة الأولى للمدرسة هي تكوين مواطنين متفتحين ومسؤولين تجاه مجتمعهم، وهي المهمة التي أصبحت مهددة تهديداً قوياً بانشغال الأنظمة التعليمية بتهيئ الأجيال لسوق العمل وللحياة الاقتصادية.

- إن المناهج التعليمية في حاجة إلى أن تتأسس على أولوية القيم العلائقية، فرغم أهمية القيم الحداثية وقيم حقوق الإنسان وقيم الفضيلة... في بناء ذات المواطن، فإنها - من منظور النقد الأخلاقي النسوي والبيئي - تستهدف مركزية الذات الإنسانية المنعزلة في ظل مجتمعات معقدة من سماتها الأساس تجذر الأزمت والمخاطر في بيئات افتراضية ورقمية وشبكية. وما ينتج عنها من خوف وقلق ولا يقين. ومن ثم؛ أضحت المنظومة الأخلاقية التقليدية عاجزة على التفاعل مع الوضع الراهن تفاعلا جديا ومؤثرا، مما انعكس على البعد القيمي في الذات الإنسانية، التي صارت أكثر ميلا إلى اللامبالاة، وتبدل العواطف تجاه الغير كأننا حيا أو مادة، والانعزال والانغلاق إلى حد التطرف. وتدعو الحاجة اليوم -وبالخصوص في مجتمع الأزمة والمخاطرة- إلى تقديم دائرة التفاعلات والعلاقات التي تنبني على الانفعالات والعواطف الإيجابية على غيرها من الدوائر، لأن تحصيل التماسك الاجتماعي والتضامن والتعاون والتعاقد والحماية والرعاية، لا يتأتى إلا بمنح الأولوية للعلاقات والتفاعلات داخل المجتمع والمحيط.

- إن اختلال غاية التربية ووظيفة المدرسة في المجتمع المغربي يؤول إلى عجز في تدبير الخلافات بين الفاعلين في المنظومة التربوية. مما يدفع إلى إرجاء بذل الجهد الفكري والعلمي اللازم لصياغة فلسفة تربوية شاملة، تتمحور حول خيط ناظم بين كل القيم، من شأنه أن يحافظ على تناغمها، والاكتفاء بتقديم خليط من القيم المتنافرة والمتناقضة التي تترك مساحات في المناهج التعليمية والمقررات لأطياف من القيم المتباعدة، ولتعددية التأويل، وحرية أجرة القيم في الممارسات التربوية والتعليمية.

- عرف المغرب ديناميات مستجدة لتنوع النماذج البيداغوجية منذ بداية الألفية الثالثة، كان آخرها النموذج التربوي الذي استدمج مستجدات التربية على القيم والمواطنة، والبيئة، والعيش المشترك... وقد تبلور هذا النموذج مع ما تعرفه المجتمعات من تغيرات متسارعة، وما يواجهه بعضها من نزاعات داخلية أو إقليمية، أو في علاقة بتنامي ظواهر التطرف والتعصب والسلوك اللامدني، والهجرة السرية، وغيرها. ويتأسس النموذج القيمي في المؤسسة التعليمية بالأساس على أخلاقيات الفضيلة، وقيم حقوق الإنسان وقيم الحداثية والديمقراطية والتسامح والتعايش...

- إن تجربة إدماج التربية على القيم في المنظومة التعليمية المغربية، تعاني من إكراهات وصعوبات تحول دون تحويل الاختيارات القيمية إلى ممارسات يومية ترقى بالأحكام والاتجاهات والمواقف الفردية والجماعية، بسبب عدم الحسم في الاختيار والتأرجح بين المواقف، وتباين التوجهات في المرجعيات القانونية المؤطرة للمناهج التعليمية.

- إن نقل التوافق إلى مجال التربية، يؤدي إلى مضاعفات سلبية تفقد المدرسة تجانسها، وفعاليتها. فالتوافق في الحقل التربوي معناه إرجاء الاختيار، ونقل الصراع المعياري والقيمي القائم في المجتمع إلى قلب المدرسة، والتخلي عن بذل الجهد الفكري المطلوب لإعادة بناء فلسفة المنظومة التربوية في شموليتها، على ضوء باراديغم، أو اختيارات محددة. ويؤول غياب المجهود الفكري الملائم، إلى تبني توافق سلمي يحسم إشكالية بناء المرجعية الفلسفية للمشروع التربوي بالأخذ بدوائر قيمية متجاوزة ومتنافرة (القيم الدينية، القيم الوطنية: القيم الفلسفية الحديثة وحقوق الإنسان...). ومن ثم؛ تتخذ المقاربة التوافقية دينامية معاكسة تماما للفلسفة التي نشأت بموجبها مؤسسة المدرسة في المجتمعات الحديثة.

- إن صعوبة الجمع بين وجهي الكفاية بسبب الاختلال في تحصيل المعرفة وتحصيل القيمة، وتغليب الوجه المعرفي في المناهج والتعلمات على الوجه القيمي، يجعل من مهمة المناهج والبرامج التعليمية الأولى -وبالخصوص على مستوى الوعاء الزمني- هي تكوين متعلم يمتلك كفايات ومهارات معرفية بالأساس. ويمكن أن يؤدي الانشغال بالتربية القيمية إلى استنفاد أو الإخلال بزمّن هذه المهمة. ويدفع هاجس الزمن إلى الانشغال بدرس التربية القيمية نظريا، أو في أحسن الأحوال الانشغال بها نظريا ومحاولة تنزيلها عمليا في الأنشطة التعليمية التعليمية على الرغم من صعوبة هذا الاختيار أصلا. ويؤدي تجاوز هذه الصعوبة إلى الوقوع في الاختزال أو والتعطيل.

ثانيا: الاقتراحات

بناء على ما سبق؛ فإن التربية على القيم في المناهج التعليمية وفقا لما تقتضيه مصفوفة القيم المتمركزة على القيم العلائقية تستدعي الحرص على جملة من الاقتراحات نذكر منها:

- لا بد من تبني رؤية واضحة وشاملة لما ينبغي أن يكون عليه إنسان المستقبل، فمنظومة القيم العلائقية تنظر إلى ماهية الإنسان، ليس باعتباره فقط إنسانا عاقلا وصانعا، وإنما باعتباره إنسانا منسجما، يتحقق لديه نوع من التوازن بين الإمكانيات العقلية، والصفات والإمكانات المرتبطة بالانفعالات والعواطف والأحاسيس الإيجابية. ومن ثم؛ فإن المعرفة والعمل ليست وحدهما قوام الإنسان، وإنما لابد من الجمع بين المعرفة والعمل، وشعور الانسجام مع الذات والغير. وبدون وجود هذا التناغم والانسجام، والنهوض بالمسؤوليات المدنية والاجتماعية، ونهج السلوك الملائم تجاه التناقضات والأزمات والاعتداء على حقوق الغير فردا وجماعة، لا يمكن للإنسان أن يتغلب على الأخطار المصاحبة للنمو المتزايد والأزمات المرتبطة بالتحولات المجتمعية المتسارعة.

- لا بد من تبني المفهوم الجديد للمعرفة في المناهج التربوية الإنسانية القائم على مبادئ معيارية تراعي تكامل أهداف التربية التي تقوم على أسس أخلاقية وسلوكية سليمة، وتتجنب الفصل بين المعرفي والقيمي والسلوكي في العملية التربوية، طالما أن المستهدف هو الارتقاء بالفرد والمجتمع. ولأن المعرفة ليست مجرد معلومات نظرية، وإنما هي الطريقة التي يضيف بها الأفراد والمجتمعات معنى على التجربة.

- تحتاج المناهج التعليمية المغربية إلى تبني منظومة أخلاقية جديدة، تركز على الفرد في علاقته بالوضع الإنساني المحيط به في مختلف أبعاده، وعلى وجه الخصوص علاقته بالأفراد والجماعات وتمثلاته عنهم. وفي المقابل القطع مع الممارسات التعليمية غير الملائمة لأهداف التربية على القيم، ولا سيما مشاعر رفض الآخر وتحقيره، واتسام العلاقات البيداغوجية بالسلطوية والتراتبية التقليدية.

- تحتاج المدرسة المغربية لأن تنشغل على مستوى التربية على القيم بتنمية المشاعر والأحاسيس والانفعالات الإيجابية تجاه الغير والمحيط، وتعتبرها مهمة جوهرية في ظل التحولات المجتمعية المعاصرة التي يعرفها المغرب. لاسيما وأن قيم التطوع والتضامن والتعاون تندرج من حيث مقوماتها ضمن أخلاق العناية والأخلاق العلائقية، لأنها في الأصل قيم نابعة من شعور الأفراد بالآخرين وميلهم إلى مساعدتهم والاهتمام بهم. ومن ثم؛ فإن تنمية قيم التطوع في المدرسة المغربية يرتبط ارتباطا وثيقا بتنمية المشاعر والأحاسيس الإيجابية تجاه الآخر والبيئة، التي توسع التفكير ليشمل الشروط الأولية لجملة من القيم الأخرى من قبيل المواطنة والحقوق والعدالة والفضيلة...

- تظل قيم المناهج التعليمية المدرسة محكومة بالهواجس الأيديولوجية والسياسية. فلا يمكن الحديث عن القيم العلائقية دون إثارة النقاش حول قضايا النزعة المركزية الإنسانية والعقلانية والفردانية والأنانية والنظام البطيريري والفلسفة النسوية... بيد أن وضع قيم التطوع في سياقها وضمن شروطها الاجتماعية، يطرح صعوبة فهم وتقدير وترجمة القيم إلى سلوكيات لدى المتعلم. ويؤدي انفصال القيمة عن سياقها إلى تعذر جعل درس القيم تجربة حياة متناغمة، يعيشها المتعلم على نحو أصيل. ومن ثم؛ لا بد أن تنأس المناهج التعليمية المغربية على الأسس المرجعية للقيم العلائقية معرفة ونقدا وتجاوزا.

لائحة المراجع المعتمدة

باللغة العربية:

الكتب:

- بورقية رحمة، القيم والتغير الاجتماعي في المغرب، ترجمة محمد الإدريسي، المغرب: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2018.
- دوركايم إميل، (Émile Durkheim) التربية الأخلاقية، ترجمة السيد محمد بدوي، مصر: سلسلة ميراث الترجمة، المركز القومي للترجمة، 2015.
- رزنيك ديفيد ب، أخلاقيات العلم، ترجمة عبد النور، عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، عدد 316، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 2005.
- الصمدي خالد وحنفي خالد، تكامل المعرفة والقيم في بناء المناهج التعليمية: مقارنة نظرية ومشاريع تطبيقية. الطبعة الأولى، قطر: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2017.
- الصمدي خالد، التربية على القيم في مناهج التعليم وأثرها في التنمية: كمقاربة معرفية منهجية، سلسلة الإسلام والسياق المعاصر 121، المملكة المغربية، الرابطة المحمدية للعلماء، 2015.
- الصمدي خالد، خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير، تجديد الفلسفة وتحديث الممارسة: رؤى تأصيلية ونقدية، 2006.
- طاهر محمد، الهادي محمد، أسس المناهج المعاصرة، الأردن: منشورات دار المسيرة، 2012.
- العماري الصديق الصادقي، التربية والتنمية وتحديات المستقبل، الطبعة الثانية، المغرب: إفريقيا الشرق، 2015.
- كانط إيمانويل (Immanuel Kant)، ثلاثة نصوص: تأملات في التربية، ماهي الأنوار؟ ما التوجه في التفكير، ترجمة بن جماعة محمد، الطبعة الأولى، تونس: دار محمد علي للنشر، 2005.
- هانس بيتر مارتين وشومان هارالد، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998.
- هيلد فيرجينيا، أخلاق العناية. ترجمة ميشيل حنا متياس، سلسلة عالم المعرفة، العدد 356، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 2008.

المقالات:

- استاتي زين الدين الحبيب وزوهري رضوان، النموذج البيداغوجي في منظومة قيد التحول "قراءة في النموذج البيداغوجي كما قدمته الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030". مجلة دفاتر التربية والتكوين، العدد 12، 2017.
- بنمسعود عبد المجيد، المنظومة التربوية المغربية في ميزان القيم، مجلة الفرقان، عدد 60، 2008.
- بوعصب امبارك، تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية، مجلة الرواق، العدد الثالث، يونيو 2016.
- جناوي عبد العزيز، قراءة في سوسيولوجيا مخاطر الحداثة الانعكاسية، مجلة دراسات وأبحاث، عدد 30، 2018.
- جنجار محمد الصغير، حدود الاختبار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، مجلة دفاتر التربية والتكوين، عدد 5، شتنبر 2011.
- الخطابي عز الدين، نموذج بيداغوجي للتواصل، مجلة دفاتر التربية والتكوين، العدد 12، أكتوبر 2017.
- الخياري عبد الله، المدرس ورهانات التربية على القيم. مجلة التدريس، مجلة كلية علوم التربية، السلسلة الجديدة، العدد 7، يونيو 2015.
- فتحي محمد، مدخل لبناء المناهج والبرامج وتطويرها، مجلة دفاتر التكوين، عدد مزدوج 7/6، ماي 2012.
- منصف عبد الحق، تعدد النماذج البيداغوجية في المنظومة التربوية الوطنية وسياسات التغيير، مجلة دفاتر التربية والتكوين، العدد 12، أكتوبر 2017.
- المودني عبد اللطيف، المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة، مجلة دفاتر التربية والتكوين، عدد 5، شتنبر 2011.

باللغة الأجنبية:

- Gagné, Gilles et al. L'école au Québec: un système qui parasite des institutions, dans Gilles Gagné (dir.), Main basse sur l'éducation, (Québec, Éditions Nota Bene, 2002).

- Herman, Edward. et Chomsky, Noam. La Fabrication du consentement. De la propagande médiatique en démocratie. (Paris : Agone. 2008).

- Kymlicka, Will. and Wayne, Norman. "Return of the Citizen: A Survey of Recent Work on Citizenship Theory", (Ethics 104, January 1994).

- Meirieu, Phillipe. Apprendre... oui, mais comment, 18 édition, (Paris ESF éditeur, 2002).

- Rachie, Hassan. et autres, Rapport de synthèse de l'enquête nationale sur les valeurs, 50 ANS de développement humain & perspectives 2025 . (2005)

- Rapport de l'enquête sur le lien social nationale (2012 Mars Maroc).

الفصل العاشر

قيم التطوع في الكتاب المدرسي بالتعليم الثانوي التأهيلي كتب مادة التربية الإسلامية نموذجاً

The values of volunteerism in the educational schoolbook at the qualifying secondary education level: Islamic education subject as a Model

عبد الفتاح محفوظ¹

يسعى هذا البحث إلى مقارنة موضوع إسهام منظومة التربية والتكوين في ترسيخ قيم البذل والعطاء والتضامن عند المتعلمين؛ ذلك أن العملية التعليمية التعلمية تعتبر ركيزة أساسية للتأثير في الناشئة وتربيتهم على القيم الاجتماعية والإنسانية النبيلة، ومنها قيم التطوع والتضامن التي ينبغي أن تسود في المجتمع وتكثر فيه. ولذلك استهدف هذا البحث دراسة قيمة التطوع من خلال الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي وصفا وتحليلاً واستنتاجاً، على اعتبار أن مادة التربية الإسلامية من المواد الدراسية الحاملة للقيم.

وقد كان من النتائج المحررة: أن هناك اهتماماً مهماً بقيم التطوع والتضامن في الوثائق الرسمية المؤطرة للمنظومة التربوية المغربية، وأن قيمة التطوع من القيم الإسلامية المهمة في بناء شخصية المسلم، ومن هنا اعتنى الكتاب المدرسي بتنميتها وتطويرها عند المتعلمين بالسلك الثانوي التأهيلي وجعلها من القيم النازمة وترجمها في قيمة "الإحسان"، وأن التنصيب على قيم التطوع في الكتب المدرسية غير كاف، بل يحتاج ذلك إلى تعزيز ودعم عبر الأنشطة التربوية الموازية المتعلقة بالحياة المدرسية حتى يتشرب المتعلم قيم التضامن والتطوع في علاقته بنفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه.

كلمات مفتاحية: القيم، مادة التربية الإسلامية، قيمة التطوع، الكتاب المدرسي.

¹ -دكتور في الفقه وأصوله، ومفتش تربوي للسلك الثانوي التأهيلي لمادة التربية الإسلامية.

This research aims to approach the issue of the education system's contribution to teaching the learner the values of volunteerism and solidarity, School is an important means of educating young people on basic social and human values, such as the values of volunteerism and solidarity that should exist in society.

Therefore, this research studies the value of volunteering through textbooks for Islamic education at the qualifying secondary level. Because Islamic education is one of the educational subjects that includes values.

Among the results of this research: There is interest in the values of volunteerism and solidarity in the Moroccan educational curriculum, The value of volunteer work is one of the important Islamic values for shaping a Muslim's personality. Therefore, the textbook contributed to developing the values of volunteer work among students in the qualifying secondary stage. It is one of the organizing values and is called the value of "Al-Ahsan", The presence of the values of volunteerism and solidarity in school textbooks is not sufficient. One of the procedural solutions proposed in this research is to strengthen the learner's education on the values of volunteerism through parallel educational activities related to school life so that the learner is imbued with the values of volunteer work and applies that in his relationship with himself, his family, his community, and his country.

Keywords: The values, Islamic education subject, The value of volunteering, The school book.

المقدمة

تعتبر المؤسسة التعليمية من أهم المؤسسات التربوية التي تهتم بالتربية على القيم، فهي بلا شك تسهم إسهاما فعالا في تنمية القيم التربوية في نفوس الناشئة، لذا لا بد أن يستشعر القائمون عليها هذه الوظيفة الرسالية المهمة، وأن يجعلوا من المدرسة بيئة تربوية مناسبة تعمل على تنمية هذه القيم بالاشتراك مع المؤسسات الأخرى، وإن من القيم المركزية التي ينبغي للمتعلم أن يمتلكها ويكتسبها قيمة التطوع والتضامن؛ لما لها من أثر فعال في استقامة المجتمع وتقدمه وتطوره ونجاحه على كافة الأصعدة.

وإذا كانت مادة التربية الإسلامية من المواد الدراسية الحاملة للقيم بشكل مباشر، فإن واضعي منهاجها الخاص صرحوا بأنها ترمي إلى ترسيخ مجموعة من القيم النازمة، من بينها قيمة الإحسان التي تعتبر مدخلا مهما لبناء معنى التطوع والتضامن عند المتعلمين.

من هنا فإن هذه الدراسة تسعى إلى الكشف عن مدى اهتمام وعناية مؤلفي الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي بقيم التطوع والتضامن، بمعنى آخر هل قيمة الإحسان التي تعد من القيم النازمة لمنهاج التربية الإسلامية، والمقصد الجودي الذي يعتبر من مقاصد منهاج مادة التربية الإسلامية تم تفعيلهما وأجراتهما بيداغوجيا وديداكتيكيا بشكل ناجع من خلال محتويات الكتب المدرسية وأنشطتها الصفية أم لا؟

1- أهمية البحث

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية قيمة العمل التطوعي وآثاره في الفرد والمجتمع، فهذا البحث هو محاولة لاستجلاء مدى حضور قيم التطوع والتضامن في الكتب المدرسية في المنظومة المغربية من خلال النظر في مادة التربية الإسلامية باعتبارها مادة دراسية حاملة للقيم؛ سواء من خلال الوثائق الرسمية أو من خلال الممارسة الصفية، كما أن هذه الدراسة لا تكتفي بالوصف بل تقترح توصيات ومقترحات إجرائية عملية تسهم في تطوير وتجويد بناء قيمة التطوع لدى المتعلم في مادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي.

2- مشكلة البحث

تدور إشكالية هذا البحث حول تقييم دور الكتاب المدرسي لمادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي في ترسيخ قيم البذل والعطاء والتضامن عند التلاميذ، وذلك في حدود تقديم إجابة علمية عن السؤال التالي:

ما مدى تأثير تدريس مضامين ومحتويات الكتاب المدرسي لمادة التربية الإسلامية في ترسيخ قيمة التطوع بالتعليم الثانوي التأهيلي؟

3- الدراسات السابقة

لم أقف من خلال بحثي هذا على دراسة تطرقت إلى موضوع قيمة التطوع في الكتب المدرسية بالسلك الثانوي التأهيلي بشكل مستقل ومنفرد، لكن هناك بعض الدراسات التي تناولته في طياتها دون التفصيل فيه، أمثل لذلك بدراستين مهمتين:

أ- "التربية على القيم في مناهج التعليم وأثرها في التنمية-مقاربة معرفية منهجية"، للدكتور خالد الصمدي، تناول فيها كيف نبني تصورا دقيقا لفلسفة القيم في التصور الإسلامي؟ وكيف يمكن أن ننتقل بالشباب من التعرف على القيم إلى مرحلة الوعي بقيمة القيم ودورها في توجيه المعرفة؟ وكيف يمكن أن نرصد آثار ذلك في مسار التنمية وتأهيل الموارد البشرية للمستقل؟

ب- "القيم المتضمنة في السور المؤطرة لمداخل منهاج مادة التربية الإسلامية بالسلك الإعدادي والتأهيلي"، من إنجاز أساتذة مادة التربية الإسلامية بمديرية ورزازات، تطرق هذا البحث إلى القيم المتضمنة في السورة المؤطرة، وذكر منها قيمة الإحسان، والإيثار، والجود، والعطاء والتضامن، غير أن هذا البحث مرتبط بالسور المقررة فقط، ولم يتحدث عن حضور هذه القيم في الدروس.

4- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى استيفاء النتائج الآتية:

- الكشف عن عناية الوثائق التربوية الرسمية بقيمة التطوع والتضامن.
- رصد قيم التطوع والتضامن في الكتاب المدرسي لمادة التربية الإسلامية.
- رصد إكراهات وصعوبات تدريس قيم التطوع في الكتاب المدرسي.
- اقتراح توصيات ومقترحات إجرائية لتجويد تدريس قيمة التطوع في مادة التربية الإسلامية.

5- منهج البحث

سلك هذا البحث منهجا وصفيًا، رام وصف محتويات الكتاب المدرسي لمادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي في علاقتها بتدريس قيمة التطوع لدى المتعلم، كما نهج البحث منهجا تحليليا من خلال تحليل مدى حضور قيمة التطوع في الكتب المدرسية للمستويات المستهدفة، كل ذلك من أجل ضبط مفاصل البحث ومراحله.

ثانيا: مصطلحات البحث

1-تعريف القيم

أ-القيم لغة:

القيمة في اللغة: "اسم هيئة يدل في الاستعمال العادي، على قدر الشيء أو مقداره"⁽¹⁾.

والتقييم هو التثمين والتقدير، وقيم ثمن وقدر، وقيم مستقيم ونفيس وذو قيمة، ومقوم مصحح ومصلح⁽²⁾، يقول محمد أبو بكر الرازي: "جمع قيمة، وقوم الشيء تقويما فهو قويم أي مستقيم وقيمة الشيء قدره"⁽³⁾، ويذكر ابن منظور: "أن القيام يأتي بمعنى المحافظة والملازمة، كما يأتي بمعنى الثبات والاستقامة، فيقال: أقيمت الشيء وقومته فقام بمعنى استقام... والقيمة ثمن الشيء بالتقويم"⁽⁴⁾.

ب-القيم اصطلاحا:

إن القيم مفهوم حديث، كما تعرف القيم (Valeur) تبعا للمجال الذي تستخدم فيه؛ ففي المجال الفلسفي عرفت القيمة بأنها: "المعنى الخلقى الذي يستحق أن يتطلع إليه المرء بكليته، ويجتهد في الإتيان بأفعاله على مقتضاه، وهي بهذا المعنى يجوز أن تسمى بالمثال الأعلى أو المثال"⁽⁵⁾.

وفي المجال التربوي عرفت القيمة بأنها: "المبدأ أو المستوى أو الخاصية التي تعتبر ثمينة أو مرغوبة، التي تساعد على تحديد ما إذا كانت بعض الموضوعات جيدة أو رديئة، حسنة أو سيئة،

⁽¹⁾ طه عبد الرحمن، تعددية القيم وما مداها؟ وما حدودها؟ المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2001، ص 11.

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، مادة "قيم"، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414 هـ، ج 12، ص 498.

⁽³⁾ محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1988م، ص 232.

⁽⁴⁾ لسان العرب، مرجع سابق، ج 12، ص 498.

⁽⁵⁾ طه عبد الرحمن، تعددية القيم، مرجع سابق، ص 11.

صحيحة أو خاطئة، مفيدة أو عديمة الفائدة، مهمة أو عديمة الأهمية، هذه الموضوعات قد تكون أفكاراً أو قرارات أو أشخاصاً، أو أفعالا أو أشياء"⁽¹⁾.

وهي عبارة عن: "تقدير نقوم به تجاه شخص أو فرد أو نشاط حسب ما يمكن تحصيله منه. وتتكون القيم من مجموع معتقدات واختيارات وأفكار تمثل أسلوب تصرف الشخص ومواقفه وآراءه، وتحدد مدى ارتباطه بجماعته، وتشكل مجموع القيم النظرة إلى العالم"⁽²⁾.

وعليه؛ فالقيم مجموعة من الأحكام المعيارية التي يصدرها الفرد على تنشئة الإنسانية والاجتماعية والمادية التي تعمل كموجهات لسلوكه، بحيث تحدد له المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك، كما تشتمل في بعض جوانبها على تقويم داخلي للفرد يتحدد من خلاله اختيارات الفرد على نحو ما هو مفضل وغير مفضل⁽³⁾، وهذه القيم يتمثلها الشخص من خلال التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية.

2- تعريف قيمة التطوع.

أ- مفهوم التطوع في اللغة.

من المعاني اللغوية لكلمة التطوع التبرع والاصطحاب والانقياد يقول الرازي: "التطوع بالشيء التبرع به، وطوعت له نفسه رخصت وسهلت، و(المطوعة) الذين يتطوعون بالجهاد. ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ} [التوبة: 79] وأصله المتطوعين فأدغم. و(المطاوعة) الموافقة. والنحويون ربما سمو الفعل اللازم (مطاوعا)"⁽⁴⁾.

ب- تعريف التطوع اصطلاحاً:

عرفه الجرجاني بقوله التطوع: "اسم لما شرع زيادة على الفرض والواجبات"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ المعجم التربوي، إعداد ملحقة سعيد الجبوية، المركز الوطني للوثائق التربوية، وزارة التربية والتعليم الجزائر، ص 140.

⁽²⁾ معجم علوم التربية، مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك - المجموعة - مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، 1994م، نقلا عن: عبد السلام الأحمر، واقع التربية على القيم في إصلاح العشرية الأولى من الألفية الثالثة، منشور بتاريخ: سبتمبر 12، 2014، موقع: الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، شوهو بتاريخ: 2023/12/13، <https://ampe.ma/?p=6070>.

⁽³⁾ معجم مصطلحات التربية، ص 200.

⁽⁴⁾ -مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية-الدار النموذجية، بيروت-صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م،

ص 193.

⁽⁵⁾ الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، 1403هـ/ 1983م، ص 61.

كما عرف العمل التطوعي بأنه: "الجهد أو العمل الذي يقدمه أفراد أو مؤسسات إيماناً منهم بفكرة أو مبدأ معين. ولا يتوقع القائمون على ذلك العمل أي جزاء أو حافز مادي، إنما هو نوع من الخدمة العامة للمجتمع يهدف إلى حل مشاكل أو صعوبات تواجهها الجماعة أو المجتمع الذي يعيش فيه المتطوعون، وقد تختلف دوافع هذا العمل بين ذاتية أو موضوعية، إلا أنه يعتبر تجسيدا للانتماء للجماعة والمجتمع"⁽¹⁾.

وتعرفه منظمة الأمم المتحدة بأنه تعبير أساسي للعلاقات الإنسانية، فهو يتعلق بحاجة الناس للمشاركة في مجتمعاتهم، حتى يشعروا بأنهم مهمون بالنسبة للآخرين، والعلاقات الاجتماعية المتأصلة في العمل التطوعي هي أمر بالغ الأهمية لرفاه الأفراد والمجتمعات المحلية، إن روح التطوع متشربة بقيم عديدة، بما فيها التضامن، والتقدير والثقة المتبادلة، وحسن الانتماء والتمكين، وجميعها تسهم إسهاما كبيرا في نوعية الحياة⁽²⁾.

3-تعريف مادة التربية الإسلامية

عرف المنهاج الجديد مادة التربية الإسلامية تعريفا إجرائيا، وهو كالآتي: "التربية الإسلامية مادة دراسية تروم تلبية حاجات المتعلم(ة) الدينية التي يطلبها منه الشارع حسب سنه وزمانه ونموه العقلي والنفسي والسياسي الاجتماعي، ويدل هذا المفهوم على تنشئة الفرد وبناء شخصيته بأبعادها المختلفة الروحية والبدنية وإعدادها إعدادا شاملا ومتكاملا"⁽³⁾.

4-تعريف الكتاب المدرسي

يعرف الكتاب المدرسي في الفكر التربوي بأنه عبارة عن وثيقة وأداة مطبوعة ومنظمة بشروط بيداغوجية وديداكتيكية، والوثيقة المنظمة لها هي دفتر التحملات الذي تصدره الجهة الوصية على الكتاب المدرسي، وعرفه "رونالد ليجوندر"(Renald Legendre) بأنه: "كتاب مطبوع

⁽¹⁾ ماجد بن عبد الله الحازمي، "قيم العمل التطوعي وتطبيقاتها التربوية من منظور التربية الإسلامية"، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر، لسنة 2017م، ص513.

⁽²⁾ سهى محمد محمود خليل، "دور المدرسة في تنمية ثقافة العمل التطوعي لدى التلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، مصر، يناير 2021، ص211.

⁽³⁾ مديرية المناهج، منهاج التربية الإسلامية بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، العمومي والخصوصي، يونيو 2016م، ص7.

موجه إلى التلميذ وقد تصاحبه بعض الوثائق السمعية-البصرية، أو وسائل أخرى بيداغوجية تعالج مجموع العناصر الهامة في مقرر دراسي للسنة أو لمجموع السنوات⁽¹⁾.

أما الأستاذ أحمد أوزي فيعرفه قائلا: "يطلق مصطلح الكتاب المدرسي على نوع خاص من الكتب أعدت خصيصا لتكون في متناول المتعلمين؛ كما تدل على ذلك لفظة (Manuel) الفرنسية، وهو يتناول ما يمكن معرفته حول موضوع أو مجموعة مواضيع أو مادة معينة يقدمها بطريقة ميسرة للمتعلم"⁽²⁾.

فالكتاب المدرسي إذن؛ هو عبارة عن وثيقة تربوية مهمة في العملية التعليمية التعلمية، وهي تعتبر آلية من آليات تصريف المنهاج التربوي العام والخاص، وهي كذلك بمثابة تعاقد بين المدرس والمتعلمين وفق التوجيهات الرسمية.

ثالثا: التربية على قيم التطوع في المنهاج الدراسي المغربي للسلك الثانوي التأهيلي

لقد اهتم المنهاج التربوي المغربي (curriculum) بالقيم اهتماما بالغا، حيث جعلها من ضمن المداخل الرئيسية التي تتأسس عليها المنظومة التربوية المغربية المتجلية في: مدخل التربية على القيم؛ مدخل التربية بالاختيار؛ ثم اعتماد المقاربة بالكفايات؛ ومن هنا نصت وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين على أن من المرتكزات الثابتة التي يقوم عليها المنهاج التربوي المغربي أنه: "يهدف نظام التربية والتكوين للمملكة المغربية بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصالح؛ المتسم بالاعتدال والتسامح؛ الشغوف بطلب العلم والمعرفة في أرحب آفاقهما؛ والمتوقد للاطلاع والإبداع، والمطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع"⁽³⁾.

فالميثاق الوطني للتربية والتكوين أشار إلى أن من المرجعيات القيمة للمنظومة التعليمية المغربية قيم العقيدة الإسلامية؛ وعلى رأسها قيم: الاستقامة والصالح؛ الاعتدال والتسامح؛ حب العلم والمعرفة؛ ثم المبادرة والإيجابية. كما حدد بعض مواصفات المواطنين/المتعلمين منها أن يكونوا متشبعين بروح الحوار وقبول الاختلاف وتبني الممارسة الديمقراطية في ظل دولة الحق

⁽¹⁾ Dictionnaire actuel de l'éducation, (2005), Guérin, Montréal, Canada. نقلا عن: هاروش جميلة، القيم بين الخطاب الرسمي والمنهاج التطبيقي -القيم البيئية بمنهاج اللغة العربية بالسلك الابتدائي أنموذجا-، منشور بموقع مجلة: المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، بتاريخ 2023/12/31، شوهدي في <https://aijhssa.us>.

⁽²⁾ أحمد أوزي، المعجم الموسوعي الجديد لعلوم التربية، منشورات مجلة علوم التربية، العدد 42، 2016م، ص 347.

⁽³⁾ وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية، أكتوبر (1999)، ص 8.

والقانون. وبالتالي فقد كان واضعو الميثاق وَاَعَيْنَ بأهمية إكساب القيم للناشئة، وأن هذه العملية من أهم وظائف النظام التربوي المغربي وفي مقدمة غاياته؛ إذ جاء في هذه الوثيقة أنه: "ينبغي لنظام التربية والتكوين أن ينهض بوظائفه كاملة تجاه الأفراد والمجتمع، وذلك من خلال:

أ- منح الأفراد فرصة اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تؤهلهم للاندماج في الحياة العملية، وفرصة مواصلة التعلم، كلما استوفوا الشروط والكفايات المطلوبة، وفرصة إظهار النبوغ كلما أهلتهم قدراتهم واجتهاداتهم"⁽¹⁾.

فاكتساب القيم هدف رئيس من أجل اندماج سليم في الحياة المجتمعية، ومن هذه القيم التي ركز عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين قيم التطوع والتضامن؛ حيث نجد الحديث صراحة عن قيم التضامن، فعلى سبيل المثال فمن الأهداف التي سطرها الميثاق للسلك الأول من المدرسة الابتدائية التشجيع بالقيم الدينية والخلقية والوطنية والإنسانية ليصبحوا مواطنين معترزين بهويتهم وبتراثهم، وواعين بتاريخهم، ومندمجين فاعلين في مجتمعهم"⁽²⁾، وأن يمتلك -أي المتعلم-: "قواعد الحياة العامة الجماعية وقيم المعاملة الحسنة والتعاون والتضامن"⁽³⁾.

والملاحظ أن حديث الميثاق عن السلك الثانوي التأهيلي بدأ خاليا من كل إشارة إلى القيم واكتسابها وتشربها رغم المرحلة المهمة والحاسمة لهذا السلك في بناء اختيارات المتعلمين وتوجيهاتهم، وصناعة الميول وترسيخ القيم! فهي مرحلة نمو ونضج نفسيين وعقليين وجسميين، في حين نجد تفصيلا دقيقا بشأن الهندسة البيداغوجية للسلك والإلحاح على التكوين المهني والتقني وتمهير المتعلمين استجابة لحاجات سوق الشغل وتأهيلهم لذلك.

وعلى كل حال، فمن القيم المذكورة والمستهدفة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين قيمة التعاون والتضامن والمبادرة الإيجابية.

أما الكتاب الأبيض (le livre blanc) فقد نصّ في الجزء الأول المرتبط بالاختيارات والتوجيهات التربوية على مستوى القيم أن: "اختيارات وتوجهات في مجال القيم انطلاقا من القيم التي تم إعلانها كمركزات ثابتة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والمتمثلة في: -قيم العقيدة الإسلامية؛ -قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية؛ -قيم المواطنة؛ - قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية.

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 9.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 25.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 25.

ومن القيم المقصودة في وثيقة الكتاب الأبيض التي يتوخى تحقيقها، مما له ارتباط وصلة بقيم التطوع والتضامن، نذكر:

- تكريس حب الوطن وتعزيز الرغبة في خدمته؛
 - التربية على المواطنة وممارسة الديمقراطية؛
 - تنمية القدرة على المشاركة الإيجابية في الشأن المحلي والوطني.
- كما يعمل نظام التربية والتكوين بمختلف الآليات والوسائل للاستجابة للحاجات الشخصية للمتعلمين المتمثلة فيما يلي:
- التفاعل الإيجابي مع المحيط الاجتماعي على اختلاف مستوياته؛
 - التحلي بروح المسؤولية والانضباط؛
 - المبادرة والابتكار والإبداع⁽¹⁾.

وقد اعتبر الكتاب الأبيض: "المدرسة مجالا حقيقيا لترسيخ القيم الأخلاقية وقيم المواطنة وحقوق الإنسان وممارسة الحياة الديمقراطية"⁽²⁾.

كما ذكر الكتاب الأبيض سيرا على نفس المبادئ التأسيسية للفعل التربوي في شأن القيم أنه: "انسجاما مع هذه القيم، يخضع نظام التربية والتكوين للحاجات المتجددة للمجتمع المغربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة، وللحاجات الشخصية الدينية والروحية للمتعلمين من جهة أخرى"⁽³⁾.

أما الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030) فقد جاءت الرافعة الثامنة عشرة منها مؤكدة على أنه اعتبارا: "لكون التربية والتعليم والتكوين، والتنشئة الاجتماعية والتربية على القيم، والإسهام في الترقى الاجتماعي، تعد من الوظائف الأساسية للمدرسة، فهي بذلك تقوم بوظيفة أفقية تهتم بمختلف الأسلاك والأطوار، ومقوما أساسيا من مقومات المناهج والبرامج التربوية والتكوينية، وأحد مؤشرات تقييم جودتها.

على الرغم من الاهتمام الذي أولته المدرسة المغربية للتربية على القيم وحقوق الإنسان وثقافة المساواة بين الرجال والنساء وقيم التسامح، استمرت السلوكات اللامدنية في الانتشار،

⁽¹⁾ الكتاب الأبيض، الجزء الأول، (يونيو 2002)، الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية.

⁽²⁾ المرجع نفسه.

⁽³⁾ المرجع نفسه.

كالغش والعنف والإضرار بالبيئة وبالمملك العام داخل المؤسسات التعليمية والتكوينية وفي محيطها⁽¹⁾.

فيتعين من هذا المنطلق، جعل التربية على القيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وفضائل السلوك المدني، والنهوض بالمساواة ومحاربة كل أشكال التمييز خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، يتم تصريفه على المستويات الأربع التالية:

- مستوى المنهج التربوي.
 - مستوى البنيات التربوية والآليات المؤسساتية.
 - مستوى الفاعلين التربويين.
 - مستوى علاقة المؤسسة التربوية بالمحيط.
- ولاغرو أن المواطنة الفاعلة تقتضي التحلي بقيم التطوع والتضامن والعطاء .

ج- قيم التطوع والتضامن في دفاتر التحملات والكتب المدرسية

لقد نصت وثيقة دفتر التحملات الخاص المتعلق بتأليف وإنتاج الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية المتعلقة بجميع المستويات الدراسية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي في المواصفات الخاصة بمحتوى الكتاب المدرسي: ترسيخ الكتاب للقيم الإسلامية في بعدها الكوني كالقسط والرحمة والمحبة والتعارف، باعتبارها قيما ربانية تشترك فيها الإنسانية استنادا إلى منطلق كون الإسلام رسالة عالمية، ورسولها رحمة للعالمين.

وقيمة الرحمة من القيم الداعية إلى الإحسان والتضامن مع الغير، وقد سطرت وثيقة دفتر التحملات جملة من الإجراءات العملية التي ينبغي الالتزام بها في تنزيل القيم الإسلامية، ومن هذه القيم قيمة التطوع، حيث أكد على⁽²⁾:

- ترجمة القيم النازمة للمنهاج في وضعيات تعليمية دالة عند المتعلم؛
- اعتماد المفاهيم كأداة بيداغوجية لتنظيم الحقائق الجزئية والأحكام التفصيلية، وآلية منهجية لتشكيل التصورات وبناء المنظومات المفاهيمية المنسجمة مع المقاصد الكلية المؤطرة للمنهاج؛

⁽¹⁾ وثيقة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030)، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة.

⁽²⁾ ملحق دفتر التحملات الخاص المتعلق بتأليف وإنتاج الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية، جميع المستويات الدراسية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، يونيو 2016، ص3.

- بناء وضعيات تعليمية تساعد على توظيف المفاهيم الشرعية في الحياة العملية، انطلاقاً من البيت، والمسجد، والمدرسة ومحيطها المحلي والوطني والدولي؛
- توظيف النصوص الشرعية بنائياً من خلال إدراج أنشطة تعليمية مندمجة تيسر توظيف مضامين تلك النصوص في مواقف تواصلية دالة؛

وهي توجهات مهمة في ترسيخ القيم الإسلامية النازمة للمناهج، بما فيها قيمة الإحسان التي تكتسي أهمية بالغة في تنشئة المتعلم على قيم التطوع والتضامن، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل انعكست هذه التوجهات التربوية لمادة التربية الإسلامية على المقررات الدراسية لمادة التربية الإسلامية؟، فهذا السؤال المحوري هو الذي سنحاول الإجابة عنه في العناصر اللاحقة.

رابعاً: قيم التطوع من خلال الوثائق الرسمية لمادة التربية الإسلامية بالمستوى الثانوي التأهيلي

لقد انطلق المنهاج من منطلقات عامة هي مرتكزات منهاج مادة التربية الإسلامية، خاصة ما تعلق منها بالاختيارات العامة في مجال القيم التي هي: قيم العقيدة الإسلامية، قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، قيم المواطنة، قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية⁽¹⁾.

وورد في مواصفات المتعلم المرتبطة بالقيم ما يلي: "متشبعاً بقيم الدين الإسلامي، ومعتزاً بهويته الدينية والوطنية، محافظاً على تراثه الحضاري محصناً ضد كل أنواع الاستلاب الفكري، منفتحاً على قيم الحضارة المعاصرة في أبعادها الإنسانية؛ ملماً بقيم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان المنسجمة مع خصوصيته الدينية والوطنية والحضارية؛ متمسكاً بالسلوك القويم المعتدل والمتسامح والمثل العليا المستمدة من روح الدين الإسلامي"⁽²⁾.

كما أشار المنهاج في الأهداف العامة للمناهج التربوية الإسلامية إلى أن من بين الأهداف التي يتوخاها المنهاج: "تنشئة المتعلم(ة) على قيم التعايش والتكافل والتضامن والتسامح والانفتاح

⁽¹⁾ منهاج مادة التربية الإسلامية بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي العمومي والخصوصي، مديرية المناهج الرباط، يونيو 2016،

ص 3-4.

⁽²⁾ -المرجع نفسه، ص 4-5.

واحترام الآخر"⁽¹⁾، يضاف إلى ذلك ما ذكر في المهارات الأساسية المستهدفة في منهاج التربية الإسلامية: "بناء قيم المبادرة والإيجابية لتحقيق النفع العام"⁽²⁾.

وقد أحسن منهاج مادة التربية الإسلامية الصادر (2016) بتصنيفه للقيم حسب هيمنتها وسعتها، لا حسب مجالها الحياتي، فجعل التوحيد أسّ القيم ومرجعها، ثم فرّع عنه أربع قيم كبرى هي: المحبة والاستقامة والحرية والإحسان.

كما ركز المنهاج الجديد بشكل كبير على قيمة التطوع حينما صاغ مقاصد المنهاج التي تعبر صراحة على القيم المستهدفة في التدريس: (المقصد الوجودي، المقصد الكوني، المقصد الحقوقي، والمقصد الجودي)، فجاءت مقاصد المنهاج في علاقتها بالقيم على الشكل الآتي:

1- المقصد الوجودي: الإيمان والعبادة.

2- المقصد الكوني: الاقتداء بالكمال البشري.

3- المقصد الحقوقي: العدل والمساواة وتكريم الإنسان.

4- المقصد الجودي: المبادرة إلى النفع والمساعدة إلى الخير.

ولا شك أن المقصد الأخير المسمى بالمقصد الجودي له صلة بقيمة التطوع، فهو يهتم أساساً: "بترسخ قيمة المبادرة لتحقيق النفع للفرد والمجتمع، وتتفرع عنها قيم الإحسان والتضامن والتعاون، وإصلاح المحيط دليل الإيمان التام"⁽³⁾.

كما عمل هذا المنهاج الجديد على أجراً هذه القيم، وذلك عن طريق توظيف هذه القيم في الكتاب المدرسي والتركيز عليها حتى يتسنى للمتعلم فهمها فهما صحيحاً، والملاحظ أن هذه القيم موجودة في كتب السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثانية باكوريا، مما يؤكد على أن المنهاج حاول جاهداً أن يجعل المتعلم يحتك ويلقي باستمرار هذه القيم في جميع المستويات التعليمية، بما يناسب قدراته الذهنية والعقلية، لذلك بُني المنهاج وفق المداخل الرئيسة الآتية: التزكية، والاقتداء، والاستجابة، والقسط، والحكمة.

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 10.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 11.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 8.

■ **مدخل التزكية:** يقصد بها تزكية النفس وتطهيرها بتوحيد الله تعالى وتعظيمه ومحبته، وذلك بدوام مناجاته من خلال تلاوة القرآن، والاتصال به وتعرف قدرة الله وعظمته؛ قصد ترسيخ قيمة التواصل لدى المتعلم.

■ **مدخل الاقتداء:** يقصد به معرفة رسول الله من خلال وقائع السيرة وشماله وصفاته الخلقية والخلقية باعتباره النموذج البشري الكامل؛ قصد محبته واتباعه والتأسي به لنصرتة وتعظيمه وتوقيره.

■ **مدخل الاستجابة:** يقصد بها تطهير الجسم والقلب لتأهيل المؤمن لعبادة الله وشكره بالذكر والدعاء؛ بهدف تزكية الروح لتحقيق الفلاح في الدنيا والآخرة.

■ **مدخل القسط:** يقصد به تعرف المتعلم (ة) مختلف الحقوق: حق الله في التعظيم والتزكية، وحق النفس في التربية والتهذيب، وحق المخلوقات في الإصلاح والرعاية، وحق الخلق في الرحمة والنفع والنصح؛ وغاية هذه الحقوق والواجبات الوصول بالفرد إلى التعامل الإيجابي مع كل ما خلق الله من الكائنات وذلك برعاية حقوقها والعناية بها قصد إصلاح أحوالها وفق منظور الرحمة والرعاية.

■ **مدخل الحكمة:** وتعني إصلاح النفس وتهذيبها والسمو بها وتطهيرها وفق توجهات الشريعة الإسلامية، بما يرفع الفرد إلى مستوى الإيجابية والمبادرة بالأعمال الصالحة للتقرب إلى ربه، ولتعميم النفع وتجويد الأعمال وفق قيم الرحمة والتضامن والمبادرة، لقوله تعالى: {وَيُوتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} [البقرة: 269]، وقوله تعالى: {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} [الأعراف: 55]، وقوله تعالى: {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} [القصص: 77]⁽¹⁾.

وهذه المداخل الخمسة لمادة التربية الإسلامية بمثابة مراقٍ يرتقي فيها المتعلم من تزكية نفسه، إلى الاقتداء بالنبي -ﷺ- وصحابته الكرام، والاستجابة لأوامر الله تعالى ونبيه -صلى الله عليه وسلم-، والقسط بإعطاء الناس حقوقهم، ثم الحكمة التي هي المحطة الأخيرة للمتعلم ترسخ لديه قيمة الإحسان بالخلق، وتربى فيه قيم العطاء والتضامن مع الآخر.

وبالنسبة لقيمة الإحسان التي تتضمن قيمة التطوع فيمكن توضيح أجزائها في الكتاب المدرسي للسنة الأولى باكوريا على سبيل المثال على الشكل الآتي:

⁽¹⁾ وثيقة منهاج مادة التربية الإسلامية، ص 9.

القيمة المركزية.	المدخل.	الدروس المقررة.	القيمة الفرعية من خلال الدرس.
الإحسان .	مدخل الحكمة.	-الكفاءة والاستحقاق أساس التكليف. -العفو والتسامح. -وقاية المجتمع من تفشي الفواحش. -السبعة الذين يظلمهم الله.	الكفاءة-العفو-والتسامح-العفة- العدل-العبادة-الصلاة في المساجد- المحبة-العفة-الكرم-الخشية.

وبهذا يتضح أن المنهاج الجديد للتربية الإسلامية يحاول أن ينهض بمادة التربية الإسلامية، وجعلها تستهدف مركزية المتعلم في التعلم، فتركز على إصلاح سلوكه وقيمه وتصورات؛ لأجل ذلك تم بناء المنهاج الدراسي لجميع الأسلاك والمستويات الدراسية وفق مداخل خمسة، وكل مدخل يستهدف قيمة أساسية أو اثنتين، وفي هذا السياق حرص واضعو منهاج مادة التربية الإسلامية على أجراء وتزليل قيمة الإحسان التي تنطوي على قيمة التطوع والتضامن في المقررات الدراسية حتى يتسنى للمتعلّم تمثيلها عبر دروس منتظمة في المداخل الخمسة.

خامساً: قيم التطوع من خلال الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية بسلك الثانوي التأهيلي

يتوخى هذا المبحث الحديث عن حضور قيم التطوع في الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي؛ وذلك من خلال المطالب الآتية:

1- حضور قيمة التطوع في كتاب "في رحاب التربية الإسلامية" للجذع مشترك.

ورد في مقدمة الكتاب أثناء شرح المداخل، عند مدخل الحكمة ما يرتبط بالتضامن والتطوع، حيث جاء في تعريفها: الحكمة -أي مدخل الحكمة- وتعني إصلاح النفس وتهذيبها والسمو بها وتطهيرها وفق توجهات الشرع بما يرفع الفرد إلى مستويات: الايجابية والمبادرة بالأعمال الصالحة، ليتقرب إلى ربه... وتجويد الأعمال وفق الرحمة والتضامن والمبادرة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ في رحاب التربية الإسلامية (الجذع المشتركة للتعليم الثانوي التأهيلي: جذع الآداب والعلوم الإنسانية-جذع العلوم-جذع التكنولوجيا)، مجموعة من المؤلفين، مكتبة السلام الجديدة، ص6.

وقد جاء في شرح مؤلفي الكتاب للمقصد الجودي المنصوص عليه في منهاج مادة التربية الإسلامية أنه: "يتشكل من خلال اتخاذ المبادرة لتحقيق النفع للفرد والمجتمع، فالإحسان والتضامن والتعاون وإصلاح المحيط دليل الإيمان التام"⁽¹⁾.

كما ورد في الأهداف العامة المتوخاة من مادة التربية الإسلامية والمهارات الأساسية: "أن منهاج التربية الإسلامية يتوخى: "تنشئة المتعلم على قيم: التعايش، والتكافل، والتضامن والتسامح، والانفتاح، واحترام الآخر"⁽²⁾.

وبذلك يمكن القول إن مؤلفي هذا الكتاب المدرسي قد استحضروا ما نص عليه منهاج مادة التربية الإسلامية من توجهات متعلقة بالقيم ولم يخرجوا عنها، خاصة في المقدمة التي استهل بها هذا الكتاب المدرسي.

أما بالنسبة للدروس المتضمنة في هذا الكتاب المدرسي فنجد عناية واهتمام بقيمة التطوع، فمن الدروس التي جاءت بالقصد الأول لتؤكد على قيمة التطوع نذكر: درسا في مدخل الاستجابة: "الإِنْفَاق في سبيل الله صوره ومقاصده"، ودرسا موسوما بـ "فقه العبادات: الصلاة، الزكاة، الصيام"⁽³⁾. ففي هذا الأخير معنى الإنفاق ووجوهه خاصة ما يتعلق بالزكاة، وأن من مقاصدها إحساس بمعاناة الفقراء والمحتاجين، وفيه تربية على الإنفاق في سبيل الله، ومحاربة للشح والبخل المانعين من التطوع والعطاء، وإن كانت الزكاة واجبة على المسلم، وليست من التطوع في شيء، إلا أن فيها ما يربي المسلم على الإنفاق في وجوه الخير وسبله المتعددة.

كما تضمنت فقرة "وضعية التقويم التشخيصي" ما يدل على استهداف قيم التطوع، حيث جاء في سياق الوضعية التقويمية: "...كان -ﷺ- كثير الذكر قواما صواما جوادا كالريح المرسلة"، وذيلت هذه الوضعية بسؤال مرتبط بذلك، وهو:

إذا علمت أن النبي -ﷺ- كان أجود من الريح المرسلة، استحضّر حديثا شريفا يحث على الإنفاق في سبيل الله؟⁽⁴⁾، كما قُدم سؤال آخر للمتعلم حول هذه القيمة وهي: قيمة الإنفاق في

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 6.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 7.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 26.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 10-11.

سبيل الله على الشكل الآتي: (في الصدقة والإنفاق في سبيل الله. كيف أحرص عليها... ما أتجنبه...؟)⁽¹⁾.

وعموماً؛ فإن الكتاب المدرسي للجذع مشترك في رحاب مادة التربية الإسلامية اشتمل على مؤشرات ومعاليم عديدة تدل على استهداف قيمة التطوع ومحاولة ترسيخها لدى المتعلم من خلال أنشطة الكتاب المدرسي.

2- حضور قيمة التطوع في كتاب "في رحاب التربية الإسلامية للسنة الأولى بكالوريا"

تناول الكتاب المدرسي للسنة الأولى بكالوريا مادة التربية الإسلامية في مقدمته الحديث عن القيم المؤطرة له، وهي:

- قيم العقيدة الإسلامي؛
- قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقي؛
- قيم المواطنة؛
- قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية؛⁽²⁾.

ثم ذكر الكفاية المستهدفة من هذا المستوى التعليمي كما جاءت في منهاج مادة التربية الإسلامي، ومما يرتبط بقيمة التطوع ورد فيه أنه يتوخى أن: "يكون المتعلم والمتعلمة في نهاية السنة الأولى من سلك البكالوريا قادرين على الانخراط والمبادرة والسلوك الإيجابي"⁽³⁾، وهي القيم التي بلا شك لها صلة وثيقة بقيمة التطوع والعطاء.

أما بالنسبة للدروس المقررة فإننا نجد أن هناك دروساً اشتملت على تنمية قيمة التطوع، ويمكن تصنيفها إلى نوعين :

الصنف الأول: دروس لها علاقة صريحة بتنمية قيمة التطوع، حيث استهدفت هذه القيمة مباشرة، مثل: درس "نماذج للتأسي: عثمان بن عفان - ﷺ - وقوة البذل والحياء"⁽⁴⁾، فقيمة البذل التي اشتمل عليها هذا الدرس هي وجه من وجوه العطاء والتطوع، وقد رام الدرس تحقيق ذلك من

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 11.

⁽²⁾ في رحاب التربية الإسلامية للسنة الأولى من سلك البكالوريا. المؤلفون: يوسف بن عجيبة وآخرون، مكتبة السلام والدار العالمية للكتاب، مصادق عليه من لدن وزارة التربية الوطنية، طبعة: 2016، ص 7.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 7.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 86.

خلال التصريح بأهدافه ومنها: ألزم محبته وتوقيره -رضوان الله عليه- والافتداء بسخائه وحيائه⁽¹⁾، كما أن الآية المؤطرة للدرس: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ...﴾ [سورة يوسف: 56-57]، وهي مأخوذة من السورة المؤطرة للمداخل الخمسة، مما يدل على استهداف قيمة الإحسان المتجلية في البذل والعطاء والتطوع والتضامن.

كما تضمن هذا الدرس تصريحاً بقيمة التطوع من خلال النشاط: "التشبع بالقيم وتوظيف المكتسبات"، الذي جاء فيه: "وكان -ﷺ- يعتق كل جمعة رقبة في سبيل الله منذ أسلم، فجميع ما أعتقه ألفان وأربعمائة رقبة تقريباً"، وذل هذا النشاط بسؤال تقويي: ما تعليقك على هذا النص؟⁽²⁾.

وهناك درس آخر له ارتباط وثيق بقيمة التطوع، هو درس: "حق الله الوفاء بالأمانة والمسؤولية"⁽³⁾، حيث احتوى المحور الثاني على الحديث عن مسؤولية الإنسان عن علاقته بالغير: "فتتعلق بذمة الإنسان حقوق الغير، من حقوق الوالدين، وحقوق الإخوة، وحقوق الأقارب والجيران بل وحتى حقوق عابري السبيل فيجب عليه أن يفي بها؛ لأن الله تعالى عدّ هذا من حقوق الغير التي يجب على كل مسلم."⁽⁴⁾.

لاشك أن هذه المعاني تمتح من قيمة التطوع والعطاء والإحسان، من خلال تحمل المسؤولية والأمانة من أجل بذل الخير للآخرين من ذوي الحاجة، والتكافل والتضامن معهم قدر المستطاع.

النوع الثاني: دروس تضمنت قيمة العطاء ضمناً؛ ومن هذه الدروس ما ورد في مدخل التزكية في سورة يوسف، حيث وردت هذه القيمة في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [سورة يوسف الآية: 59]، فمن المعاني المستهدفة في الأسس: ترسيم قيمة إغاثة الشعوب المجاورة لمصر.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 86.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 89.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 30.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 33.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه، ص 76.

كذلك ما ورد في فقرة استخلاص العبر والقيم، حيث جاء فيها: "وصف نبى الله يوسف - عليه السلام- بكونه من "المحسنين" أربع مرات: مرة وهو فتى مملوك، ومرة ثانية وهو في السجن، وثالثة لما مكن الله تعالى له، ورابعة بعد سنين من التمكين والقيادة لا تقل على سبعة أعوام.

أحل: علام يدل ثبات هذا الوصف لسيدنا يوسف -عليه السلام-، رغم تبدل أحواله؟⁽¹⁾.

كذلك "درس فقه الأسرة: رعاية الأطفال وحقوقهم"⁽²⁾، جاء في فقرة "التشبع بالقيم" الدعوة إلى: "إحياء قيم التكافل الأسري والعائلي: إذ في نسق من التراحم والتآزر العائلي تتضاءل وتضعف فرص تعرض الطفل للإهمال، إضافة لما فيها من تودد وبركة في المال والعمر.

تشجيع الإقبال على كفالة اليتيم ومن في حكمه من الأطفال: سواء بالضم، أو بدعم أسرته ماديا ومعنويا.

تقديم المساعدة للطفل في وضعية صعبة: رحمة به، وسعيا لحمايته من الأخطار المحدقة به، وشعورا بالمسؤولية الاجتماعية"⁽³⁾.

وكذلك درس السبعة الذين يظلمهم الله، وهو الدرس الذي تسعى محتوياته وفقراته إلى ترسيخ قيمة الكرم والإحسان التي من معانيها الواردة في الكتاب المدرسي أن الإنسان الذي يتصدق ويخفي صدقته حتى لا يراها الناس، يتجنب الرياء، ويخلص العطاء لله تعالى فلا يرجو سمعة ولا ذكرا من الناس، يجازيه الله تعالى بتأمينه مع هؤلاء السبعة"⁽⁴⁾، ولا شك أن هذا له ارتباط بقيمة التطوع والعطاء التي من شرطها في الإسلام أن تكون خالصة له سبحانه.

3- حضور قيمة التطوع في كتاب السنة الثانية باكوريا "في رحاب التربية الإسلامية"

بدأ مؤلفو الكتاب المدرسي للسنة الثانية باكوريا بالحديث عن الكفاية التي يسعى هذا الكتاب إلى تحقيقها، فإذا كان منهاج مادة التربية الإسلامية في ترسيخه للمفاهيم والقيم الإسلامية يوظف السورة القرآنية من خلال مبدأ هيمنة السورة القرآنية وقضاياها على المداخل الخمسة، فقد ذكر في سورة يس التي هي السورة المؤطرة للسنة الثانية ماله ارتباط بقيم التطوع، فقد جاء في

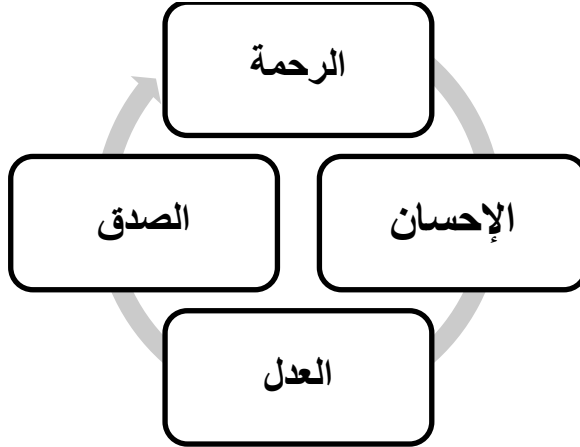
⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 79.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 90.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 93.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 127.

الشطر الثاني من سورة يس الآيات من 44\53 ما يدل على استهداف ترسيخ مفهوم الأمر بالإنفاق في سبيل⁽¹⁾، وتم التنصيص على القيم المركزية في الشطر القرآني على الشكل الآتي⁽²⁾:



ومن الدروس الحاملة لقيم التطوع والتضامن هنا نجد "درس الرحمة والرفق"⁽³⁾ الذي جاء في مدخل الحكمة، وفيه الكلام على: "أن الرحمة فطرة مستقيمة، وصفة عظيمة فطر الله تعالى الناس عليها، فقد أكدها الإسلام، وأوجب على المسلمين التحلي والاتصاف بها؛ لأن الإسلام دين الرحمة، فتعاليمه جاءت لتحقيق الخير والعدل والرخاء والحق والسلام، قال الله تعالى لنبيه - ﷺ -: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ } [سورة الأنبياء: 106]، وعن عبد الله بن عمرو -رضي الله - أن رسول الله - ﷺ - قال: "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء" سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب الرحمة. وعن جرير بن عبد الله - ﷺ - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "من لا يرحم الناس لا يرحمه الله، ومن لا يغفر لا يغفر له" صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب رحمته - ﷺ -، وفي الحديث: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والأدب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم"⁽⁴⁾، وهذه المعاني مهمة في تربية المتعلم على قيم التطوع والإحسان من باب الرحمة بالناس والإشفاق على حالهم خصوصا أثناء الشدة والضيق.

⁽¹⁾ في رحاب التربية الإسلامية للسنة الثانية من سلك البكالوريا، لمجموعة من المؤلفين، مصادق عليه من لدن الوزارة، طبعة 2016.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 90.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 68.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 69.

غير أن الملاحظ أنه لم يتم التعرض لقيمة التطوع بشكل كبير في هذا الكتاب المدرسي على الرغم من التأسيس له أثناء التنظير، مما يستوجب على الأستاذ أن يغيى دروسه بما يركي قيمة الإحسان من خلال الأنشطة الموازية والوضعيات التعليمية الموظفة داخل الفصل

خاتمة

مما سبق نخلص إلى استيفاء النتائج الآتية:

1. إن قيم التطوع والعطاء والتضامن من القيم المهمة والضرورية التي ينبغي للمؤسسة التربوية أن تستهدفها وتنميها لدى المتعلمين؛ لما لذلك من أهمية قصوى في إصلاح الفرد واستقامة المجتمع.
2. إن من القيم التي تضمنتها الوثائق الرسمية الموجهة للمنظومة التربوية المغربية قيم المبادرة والتضامن والعطاء.
3. نصّ منهاج مادة التربية الإسلامية في حديثه عن القيم النازمة لمادة التربية الإسلامية على قيمة الإحسان، وجعلها من القيم النازمة، وأكد على ذلك حينما جعل من مقاصد هذه المادة المقصد الجودي، وجل ذلك فيه إشارات تدل على استهداف مادة التربية الإسلامية باعتبارها مادة دراسية حاملة لقيم التضامن والتطوع والعطاء.
4. إن الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي باعتبارها تصريفاً للمنهاج العام والخاص، تضمنت محتوياتها وأنشطتها المتنوعة قيم التطوع والعطاء والتضامن، ولم تخل من أنشطة تهدف إلى ترسيخ تلكم القيم.
5. إن تضمين محتويات الكتب المدرسية لقيمة التطوع والتضامن أمر غير كاف يحتاج إلى تعزيز وتجويد، كما يفتقر إلى كفاية الأستاذ في بناء وتربية المتعلم على هذه القيم الضرورية وتنميتها، خاصة من خلال الأنشطة الموازية، والتربية بالقُدوة، والانخراط الفعال للمتعلم في الحملات التبرعية التي تنظمها المؤسسة التربوية في سياق تفعيل الحياة المدرسية، وفي سياق الانفتاح على المحيط والاندماج فيه، وهذا يستوجب تكويناً للفاعلين التربويين من خلال التكوين الأساس والمستمر في مجال القيم والتربية عليها.

توصيات البحث

■ يوصي البحث الباحثين بمزيد من الاهتمام والعناية بطرائق تدريس القيم، وتقويم آثار القيم الملقنة في سلوك المتعلمين، ومن هذه القيم قيم التطوع والتضامن.

■ يوصي البحث بالقيام بدراسات أكاديمية جادة تروم تشخيص صعوبات إرساء وترسيخ وتمثل القيم المستهدفة في المنهاج التعليمي المغربي، واقتراح حلول إجرائية لذلك.

لائحة المراجع

- طه عبد الرحمن، تعددية القيم وما مداها؟ وما حدودها؟ المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، طبعة: 2001م.
- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1403هـ/1983م.
- خالد الصمدي، التربية على القيم في مناهج التعليم وأثرها في التنمية - مقارنة معرفية منهجية-، سلسلة الإسلام والسياق المعاصر (121)، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية.
- عبد السلام الأحمر، واقع التربية على القيم في الإصلاح الجاري، مجلة الفرقان، العدد: 60، 2008م.
- سهى محمد محمود خليل، دور المدرسة في تنمية ثقافة العمل التطوعي لدى التلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، مصر، يناير 2021م.
- في رحاب التربية الإسلامية (الجدوع المشتركة للتعليم الثانوي التأهيلي: جذع الآداب والعلوم الإنسانية-جذع العلوم- جذع التكنولوجيا)، مجموعة من المؤلفين، مكتبة السلام الجديدة، 2017م.
- في رحاب التربية الإسلامية للسنة الأولى من سلك البكالوريا، مجموعة من المؤلفين، مكتبة السلام والدار العالمية للكتاب، مصادق عليه من لدن وزارة التربية الوطنية، طبعة: 2016م.
- في رحاب التربية الإسلامية السنة الثانية من سلك البكالوريا، كتاب مدرسي، مجموعة من المؤلفين، ص 2017م.
- وليد عبد الله حماد، تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، 1999م.
- ماجد بن عبد الله الحازمي، قيم العمل التطوعي وتطبيقاتها التربوية من منظور التربية الإسلامية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر، لسنة 2017م.

- هاروش جميلة، القيم بين الخطاب الرسمي والمنهاج التطبيقي -القيم البيئية بمنهاج اللغة العربية بالسلك الابتدائي أنموذجا-، منشور بموقع مجلة: المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، بتاريخ 2023.
- الكتاب الأبيض، الجزء الأول، (يونيو 2002)، الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
- الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية –الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420 هـ / 1999 م.
- ملحقة سعيد الجهوية، المعجم التربوي، المركز الوطني للوثائق التربوية، وزارة التربية والتعليم الجزائر.
- أحمد أوزي، المعجم الموسوعي الجديد لعلوم التربية، منشورات مجلة علوم التربية، العدد: 42، 2016 م.
- ملحق دفتر التحملات الخاص المتعلق بتأليف وإنتاج الكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية، جميع المستويات الدراسية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، يونيو 2016 م.
- منهاج مادة التربية الإسلامية بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي العمومي والخصوصي، مديرية المناهج الرباط، يونيو 2016.
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية، أكتوبر (1999 م).
- وثيقة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2030-2015)، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015 م، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة.
- معجم علوم التربية، مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك – المجموعة- مطبعة النجاح الجديدة ، ط1، 1994 م.
- عبد السلام الأحمر، واقع التربية على القيم في إصلاح العشرية الأولى من الألفية الثالثة، منشور بتاريخ: سبتمبر 12، 2014، موقع: الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية.

الفصل الحادي عشر

التربية على قيم التطوع والتضامن في المنهاج الدراسي المغربي الفلسفة والتربية الإسلامية نموذجا

The Education on the values of volunteerism and solidarity in the Moroccan curriculum.

Philosophy and education, the Islamicas model

مصطفى فاتيحي¹

ملخص

يسعى هذا البحث إلى الوقوف عند مدى اهتمام المنهاج الدراسي المغربي بقيم التطوع، من حيث امتلاك تصور شامل في الموضوع، وفي الوقت نفسه اقتراح سبل التطوير والبناء على المتحقق وتثمين المكتسبات.

وتكمن أهمية الموضوع من الحاجة الماسة إليه اليوم، وأيضاً من حيث ارتباطه بالمدرسة باعتبارها فضاء لاستنبات القيم وبنائها وترسيخها في الأجيال المتعاقبة.

ولأن المنهاج الدراسي واسع ولا يمكن الإحاطة بكل تفاصيله في ورقة واحدة، فإن الاختيار وقع على منهاج مادتي التربية الإسلامية والفلسفة.

الكلمات المفتاحية: المنهاج - التطوع - القيم - الفلسفة - التربية الإسلامية.

Abstract

This paper is meant to determine the extent to which the Moroccan educational curriculum takes into account the volunteering values in terms of having a vision of the topic and simultaneously suggesting ways to develop and base on what has been achieved as well as valuing the gains.

The importance of the theme lies in its urgently needed today, and also in terms of its connection to the school as a space for cultivating the values, building them, and consolidating them on the successive generations.

Because the educational curriculum is broad that it is impossible to cover all its details in a single document, the choice is limited to the Islamic education and philosophy subjects.

Keywords: Curriculum - Volunteering - Values - Philosophy - Islamic Education.

¹ -مفتش تربوي، وأستاذ زائر بالمركز الجهوي لمراكش.

مدخل تمهيدي

ينطلق المنهاج¹ الدراسي المغربي من ثلاثة مداخل رئيسة: مدخل التربية على القيم، ومدخل التربية على الاختيار، ومدخل الكفايات؛ وهي مداخل متكاملة تروم جعل المتعلم في قلب العملية التعليمية التعليمية، من خلال بناء شخصيته بشكل متوازن بين الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية والقيمية، بما يمكنه من الانخراط في الحياة بشكل إيجابي وفعال.

ففي مدخل التربية على القيم نص المنهاج الدراسي المغربي² على أن: القيم تتشكل في الوعي والوجدان والمشاعر، وباعتبارها سلوكيات ومواقف وممارسات فإنه ينبغي تنميتها في فضاءات المجتمع المدرسي، ليتسع مجالها إلى الفضاء المجتمعي العام. لهذا تلتقي النداءات التربوية في عدم إغفال المؤسسة التعليمية لممارسة دورها في ترسيخ القيم إلى جانب اهتمامها بالمعارف المدرسية المعتادة، من خلال وضعيات حقيقية أو مستمدة من واقع الحياة اليومية للمتعلم(ة)³.

وفي مدخل التربية على الاختيار نص على أن: يكون موضوع التربية على الاختيار هو تأهيل المتعلم(ة) لاكتساب القدرة على التمييز، واتخاذ القرار المتسم بالوعي، والتصرف السليم بناء على تفكيره الشخصي وتحليله الخاص.

إن دور المدرسة محوري في تربية المتعلمين على الاختيار، وإكسابهم مهارات اتخاذ القرار حتى يستطيعوا تحمل مسؤولياتهم بما يتلاءم مع القيم المرجعية الوطنية.

ولكي تتمكن المدرسة من القيام بوظائفها في هذا المجال، ينبغي اعتماد برامج تربوية وفق اختيارات وتوجهات واضحة، وتنظيمها بما يخدم المواصفات العامة للمتعلم(ة). وتمثل التوجهات على مستوى التربية على الاختيار فيما يلي:

- تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومتفتحة؛

- تنمية الوعي بالواجبات والحقوق؛

¹ يعرف المنهاج التربوي تعريفات عدة منها: خطة لتوفير مجموعة من فرص التعليم للأشخاص ليصبحوا متعلمين. وهو أيضا مجموعة منظمة من التعليم النظامي أو نوايا التكوين. أو هو سيرورة تطوير: تحدد الفلسفة وتقوم قدرات المتعلمين وتنظر في طرائق التدريس الممكنة، وتنفذ الاستراتيجيات، وتختار أدوات التقويم، وتخضع للتعديل باستمرار. المنهاج أسس ومبادئ وقضايا ألان أورنستين _ فرانسيس ب هانكز، ترجمة عمرو سلام وآخرون، مركز الدراسات والبحوث وجدة ، ط1، 2021م، ص 36.

² يقول توما جورج خوري: "يمكن معرفة أي مجتمع كان من خلال نظامه التربوي" خوري، توما جورج، المناهج التربوية مرتكزاتها، وتطبيقاتها، ط1، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص 11. ولذلك نجد أن المنهاج التربوي المغربي يسعى إلى التوفيق بين الحفاظ على الحد الأدنى من الهوية والانفتاح على الكسب الإنساني المعاصر، وفي الوقت نفسه تدبير التنوع الموجود.

³ الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي، وزارة التربية الوطنية، 2014/ ص 21.

- التربية على المواطنة وممارسة الديمقراطية
 - التشبع بروح الحوار والتسامح وقبول الاختلاف؛
 - الثقة بالنفس والتفتح على الغير
 - التحلي بقيم المشاركة الإيجابية في الشأن المدرسي والمحلي وبقيم تحمل المسؤولية والانضباط؛
 - إعمال العقل واعتماد الفكر النقدي وإبداء الرأي؛
 - تثمين العمل والاجتهاد والمثابرة؛
 - لقدرة على تدبير مشاريع شخصية ذات صلة بالحياة المدرسية والاجتماعية¹.
- ومطلوب من مناهج المواد أن تترجم هذه المواصفات في برامجها ووثائقها، وفي كل الأنشطة الموجهة إلى التلاميذ، ثم اقتراح المقاربات البيداغوجية المحققة لذلك. وعليه، فإن وظائف المدرس (ة) المتمثلة في التعليم والتربية والتكوين والتأهيل، تجعل دوره مركزيا وحاسما. وتتجلى هذه الأدوار فيما يلي:
- تقديم النموذج الإيجابي في اختيار القرار المناسب ومناقشة نتائجه؛
 - إشراك المتعلمات والمتعلمين في الاختيارات التي تهم الحياة المدرسية (كيفية تنظيم حفل نهاية السنة الدراسية مثلا)؛
 - تربية المتعلم (ة) على الانفتاح على الغير، والتخلي عن الأنانية، والتشبع بقيم العدالة والتعاون والتضامن والتسامح.
 - ترسيخ مبادئ حرية الرأي واستقلالية الفكر والتعلم الذاتي؛
 - التربية على النقد الذاتي؛
 - خلق الفضاء المناسب للتربية على الاختيار².
- ولا ريب أننا عندما نروم، كل من موقعه، تربية المتعلم على الاختيار نكون بذلك نسعى إلى بناء شخصية فاعلة ومنتجة ومبادرة، تتحمل مسؤوليتها في مواجهة الواقع، والتفاعل البناء مع مقتضياته وتحدياته.
- أما ما يتعلق بمدخل الكفايات، فإنه يروم تحقيق الرهانات التالية:
- إعطاء معنى للتعليمات؛

¹ الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي ص 21.

² الدليل البيداغوجي، ص 22.

- ضمان نوع من النجاعة.
- تحقيق التكامل والتداخل والامتداد بين المواد الدراسية؛
- التركيز على مخرجات المنهاج الدراسي بدل الأهداف الجزئية المنعزلة؛
- إبراز وظيفية التعلّيمات والمعارف المدرسية باعتبارها؛
- وسائل لحل وضعيات مشكلة مرتبطة بالحياة اليومية (تحويل المعارف المدرسية)؛
- مرتبطة باكتساب منهجية التعلم (تعلم التعلم، والتعلم مدى الحياة)؛
- وضع المتعلم(ة) في قلب العملية التعليمية التعلمية (الانتقال من منطق التعليم إلى منطق التعلم)؛
- جعل المتعلم(ة) مستقلا مبادرا مبدعا ومسؤولا.

إن المقاربة بالكفايات، ونظرا لكونها مجددة للممارسة التربوية، أثبتت نجاعتها في مجال التربية والتكوين. وعلى الرغم من اختلاف الأدبيات التي أنتجت حولها، فإن الرهان عليها يظل قائما¹. وجلي مما ذكر أن مدخل الكفايات يروم تحقيق التدريس المتمركز حول المتعلم، وإعادة النظر في العلاقة بين عناصر المثلث الديداكتيكي-الأستاذ والتلميذ والمعرفة-، فإذا كانت في ظل المقاربات السابقة تتمركز حول الأستاذ والمعرفة؛ فإنها اليوم باتت تتمحور حول التلميذ، بحيث تتاح أمامه الفرصة كاملة للتعبير عن مكنونات نفسه والتصريح بهوموه وتطلعاته، والإفصاح عن تمثلاته وطرح أسئلته وإشكالاته، مما من شأنه أن يحس بأنه كيان مستقل، ويشعر بتلبية احتياجاته.

وفي ذات السياق أكدت الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 (الرافعة الثامنة عشرة، الفقرة 101) أنه "ينبغي العمل على: تشجيع المتعلمين والمتعلّيمات وتحفيزهم على إنجاز مشاريع تربوية تطوعية بيئية أو ثقافية أو أنشطة الاكتشاف والبحث، أو الإعلام... ضمن مشروع المؤسسة، لفائدة مدرستهم ومحيطها القريب، وذلك في إطار تكريس قيم التضامن وتقديم الدعم، وتنمية المجال والوعي البيئيّين، مع أخذ هذه المشاريع في الاعتبار في تقويم مردودهم الدراسي؛ وتعزيز أدوار الفضلاء الإعلامي بالمؤسسات التعليمية، بما في ذلك برامج الإذاعة المدرسية والأنشطة الفنية والثقافية والبيئية الرياضية داخل الحياة المدرسية والجامعية وبمؤسسات التكوين المهني، بما يخدم التثقيف والتوعية بخطورة الظواهر المخلة بالقيم، والتحسيس بفوائد الالتزام بالسلوك

¹ الدليل البيداغوجي ص 22.

الفصل الحادي عشر _____ التربية على قيم التطوع والتضامن... _____ مصطفى فاتيحي
المدني والمواطنة ومتطلبات العيش المشترك، واحترام الحقوق والواجبات والاختلاف، وما إلى ذلك¹.

لكن السؤال المطروح هو: إلى أي حد استطاعت المواد المدرسة ترجمة مقتضيات هذه المداخل في مناهجها وآليات اشتغالها؟

وهل انعكس ذلك على مستوى مكتسبات التلاميذ القيمية والمهارية والمعرفية؟
ولأن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي توسعا كبيرا؛ فإن الجهد سينصب فقط على مادتي الفلسفة والتربية الإسلامية في الثانوي التأهيلي، وينصب أيضا على قيمتي التطوع والتضامن.

المحور الأول: مادة الفلسفة

في هذا المحور ستم الإجابة عن التساؤل الآتي: هل يتضمن منهاج مادة الفلسفة رؤية واضحة لاستنبات قيمتي التطوع والتضامن في المدرسة انطلاقا من مقتضيات المداخل المشار إليها آنفا؟

للإجابة عن هذا السؤال يحتاج الأمر إلى استنطاق منهاج مادة الفلسفة للوقوف عند مدى تضمينه للقيمتين، إما ضمنا أو تصريحاً.

1- تجليات مداخل المنهاج التربوي المغربي في منهاج الفلسفة

تجلى ذلك في ما يلي:

_ المقاربة بالكفايات:

أشار المنهاج إلى ضرورة تجاوز التلقي السلبي والشحن المعرفي، وضرورة إشراك المتعلمين في بناء التعلم والانخراط الفعلي في وضعيات حياتية دالة، عبر تحديد الكفايات المنتظرة، وتصريف هذه الكفايات إلى قدرات، وتحديد معاييرها ومؤشراتهما. وكذا تربي أنشطة تعليمية، في صورة وضعيات تعليمية، وتحديد مواقعها وأدوارها في الدرس الفلسفي، بما في ذلك وضعيات الانطلاق، والوضعيات المشكلة.

_ تشغيل التلاميذ فرديا وفي مجموعات مصغرة، ومساعدة المتعلمين على البناء الذاتي للمعرفة انطلاقا من الدعامات البيداغوجية المتاحة.

¹ - الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 (الرافعة الثامنة عشرة، الفقرة 101).

إفساح المجال لمشاريع فصلية أو شخصية، ينمي من خلالها التلاميذ قدراتهم وكفاياتهم المكتسبة، وينجزون عبرها مشاريعهم الدراسية والفكرية والمهنية المستقبلية، ويتعودون على التعاقد البيداغوجي والالتزام به، وتحمل مسؤولية تكوينهم وتعلمهم في المؤسسة أو خارجها.

وعليه فإن المقاربة بالكفايات تتيح تعلمًا فعالًا ذكيًا، فاعلاً، متفاعلاً، نشيطاً، مفيداً، ومثمراً في الحياة والممارسة العملية الآنية والمستقبلية للمتعلمين، والعنصر المحوري في هذه المقاربة هو الاشتغال بالوضعيات، والتنشيط الفعال لجماعة القسم.¹

- التربية على القيم

يتعين في إطار المنهاج الجديد للفلسفة، بدل التركيز على المضامين المعرفية المجردة وحدها، تربية المتعلمين على القيم المنصوص عليها في المرجعيات المعتمدة، حيث ينبغي احترام القيم الدينية والوطنية، والتربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان بارتباط مع المضامين الفلسفية المقررة. ويمكن إنجاز ذلك على نحو نظري، بطرحها للتفكير والتأمل والوعي بها، وعلى نحو عملي، بممارستها والتدريب عليها من خلال العمل الدراسي الفردي والجماعي: احترام جدية العمل وتقديره، الإنصات، التسامح، التحاور، التعاون، التضامن، الحرية، الاستقلال، المسؤولية... إلخ.

_ التربية على الاختيار

تتحقق هذه التربية في المنهاج الجديد للفلسفة بمساعدة المتعلمين على بناء مشاريع حياتهم المستقبلية، من خلال تنمية ميولهم ومواهبهم وتحقيق ذواتهم في ما يحبونه من أعمال، وإشراكهم في تحديد توجهاتهم الدراسية بشكل واع وهادف.

2_ الترجمة العملية لمقتضيات المداخل على مستوى المجزئات

يتضمن برنامج الفلسفة في الثانوي التأهيلي مجزوءتين بالجذع المشترك:

مجزوءة الفلسفة، وهي مجزوءة نظرية تهدف إلى الإجابة عن سؤال: أين ومتى نشأت الفلسفة، ولماذا؟

أما المجزوءة الثانية فتتعلق بمجزوءة الطبيعة والثقافة، وتعتبر هذه المجزوءة مجالاً لممارسة أولية للتفكير الفلسفي الذي تعرفوه وتعرفوا على كيفية اشتغاله في المجزوءة الأولى (الفلسفة). لكن مبدأ التعرف لا يزال مستمراً كأساس لتناول موضوع هذه المجزوءة. لذلك تظل

¹ - التوجيهات التربوية لمادة الفلسفة ص 10.

بساطة التناول، وانحصاره في حدود تجريب أولي لممارسة التفكير الفلسفي في إشكالية فلسفية مطلباً بيداغوجياً منهاجياً. وكذلك مساعدة التلاميذ على اكتشاف إشكالية العلاقة طبيعة/ ثقافة، وصياغتها في أسئلة بسيطة ومفهومة وواضحة، وذلك بربط هذه العلاقة بذواتهم وبتجاربهم ومعارفهم السابقة حول الوجود الإنساني في علاقته بالطبيعة.

ثم التصريح بالكفايات والقدرات المنتظرة منهم تنميتها، وتحديد منهجية العمل. وصياغة وإنجاز مشروع الفصل (أو مشاريع شخصية) يكون موضوعه محورا من محاور المجزوءة أو امتدادا له مثلا: إنجاز بحث حول مظهر من مظاهر الثقافة الوطنية المغربية، الطبخ، الزواج، الحكايات، والفنون الشعبية...¹

_ أما عن مكونات برنامج السنة الأولى باكالوريا فيشمل:

مجزوءة الإنسان، ومجزوءة الفاعلية والإبداع؛ بحيث يحيل موضوع مجزوءة الإنسان على الإنسان، باعتباره يتميز ب:

الوعي واللاوعي والرغبة واللغة وكونه كائنا اجتماعيا.

_ أما مجزوءة الفاعلية والإبداع فإنها تحيل على الفاعلية البشرية، كفاعلية مبدعة، في الممارسات التالية: التقنية والشغل والتبادل والفن.²

أما عن مكونات برنامج السنة الثانية باكالوريا فيتكون من أربع مجزوءات وهي: مجزوءة الوضع البشري، ومجزوءة المعرفة، ومجزوءة السياسة، ومجزوءة الأخلاق.

وكل مجزوءة تتألف من مجموعة من المفاهيم.

فمجزوءة الوضع البشري تتألف من المفاهيم التالية: الشخص والغير والتاريخ. أما مجزوءة المعرفة فتتألف من المفاهيم التالية: النظرية والتجربة ومسألة العلمية في العلوم الإنسانية ثم الحقيقة. أما مجزوءة السياسة فتتألف من المفاهيم التالية: الدولة والعنف والحق والعدالة. أما مجزوءة الأخلاق فتتألف من المفاهيم التالية: الواجب والحرية والسعادة.³

¹ التوجيهات التربوية ص 22.

² التوجيهات التربوية ص 25.

³ التوجيهات التربوية ص 32.

كان الهدف من جرد عناصر منهاج مادة الفلسفة أن يتضح مدى وجود مستند لتناول قيم التطوع والاشتغال عليها في الممارسة الصفية، أم أن الأمر غير وارد البتة، وسوف يتم بيان ذلك في المحاور الموالية.

المحور الثاني: مادة التربية الإسلامية

ويتم الإجابة فيه عن التساؤل الآتي: هل يتضمن منهاج مادة الفلسفة رؤية واضحة وتصورا متكاملًا لاستنبات قيمتي التطوع والتضامن في المدرسة، انطلاقًا من مقتضيات المداخل المشار إليها آنفا؟

للإجابة عن هذا السؤال يحتاج الأمر إلى استنطاق منهاج مادة التربية الإسلامية للوقوف على مدى تضمينه للقيمتين، إما ضمناً أو تصريحاً.

1- تجليات مداخل المنهاج التربوي المغربي في منهاج التربية الإسلامية

يتجلى ذلك في ما يلي:

أ- مواصفات المتعلم (ة) بالتعليم الثانوي،

وهي مواصفات مرتبطة بالقيم، وتتمثل في جعل المتعلم (ة):

- متشبعاً بقيم الدين الإسلامي، ومعتزاً بهويته الدينية والوطنية، ومحافظاً على تراثه الحضاري، ومحصناً ضد كل أنواع الاستلاب الفكري؛

- منفتحاً على قيم الحضارة المعاصرة في أبعادها الإنسانية؛

- ملماً بقيم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان المنسجمة مع خصوصيته الدينية والوطنية والحضارية؛

- متمسكاً بالسلوك القويم المعتدل والمتسامح والمثل العليا المستمدة من روح الدين؛

- ممتلكاً لرصيد معرفي في مجال العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والعلوم الانسانية مما يؤهله لفهم وتمثل وتحليل مختلف مكونات الثقافة الاسلامية؛

- ممتلكاً لأدوات التعامل مع أنواع الخطاب (الشرعي، والأدبي...)، وقادراً على فهم التراث العربي الإسلامي، والإنساني؛

الفصل الحادي عشر _____ التربية على قيم التطوع والتضامن... _____ مصطفى فاتيحي

-قادرا على معرفة ذاته المتشعبة بالقيم الإسلامية السمحة والقيم الحضارية، وقيم المواطنة، وحقوق الإنسان، وبلورة ذلك في علاقته مع الآخرين؛

-ملما بمكونات الثقافة العربية الإسلامية، والانفتاح على مختلف الثقافات؛

-متمكنا من توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة من أجل استدماج قيم العقيدة الإسلامية.

ب-مرجعيات وأسس بناء منهاج التربية الإسلامية.

استنادا إلى المبادئ والمرجعيات السابقة، والاختيارات والتوجهات المؤطرة لمراجعة البرامج والمناهج، يركز منهاج التربية الإسلامية على المرجعيات والأسس الآتية:

-مرجعية شرعية:

حيث تستند دروس التربية الإسلامية إلى:

-خصوصية المعرفة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة؛

-وحدة العقيدة: وفق مقارنة تتجاوز الخلافات الكلامية، وتربط المتعلم بالأبعاد العملية للاعتقاد

-الثوابت المغربية المتمثلة في إمامة المؤمنين والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني؛

-مبدأ تأصيل المفاهيم الشرعية انطلاقا من المرجعيات الشرعية.

-مرجعية العلوم الإنسانية:

تستند إلى:

- مستجدات الفكر الإنساني في مجال العلوم الإنسانية المفتحة على قضايا المجتمع والأسرة والاقتصاد والمعاملات المالية وحقوق الإنسان والبيئة والمحيط؛

- الانفتاح على الأدبيات الحديثة التي تعالج هذه المفاهيم، في مداخل التزكية، والاقتداء، والاستجابة، والقسط، والحكمة؛

- الانفتاح على فلسفة القيم ومنظومة حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا.

-مرجعية المقاربات البيداغوجية المتمركزة حول المتعلم(ة):

تنطلق من مركزية المتعلم(ة) وفاعليته، وتؤسس لكل الأنشطة التعليمية المرتبطة بالمادة على إنجاز المتعلم(ة) وتنمية تعلماته ودعمها من خلال:

- تشخيص التمثلات وتعديلها وتصحيحها؛
 - اعتماد بيداغوجيا تأطير السلوكيات وبناء المواقف الإيجابية؛
 - اعتماد وضعيات تعليمية ذات معنى بالنسبة له؛
 - اقتراح وضعيات تقويمية تقيس درجات تحقق الأهداف التعليمية ونمو الكفايات،
 - مع ضرورة الانتقال من مركزية المعرفة والهدف التعليمي إلى وظيفة كل منهما؛
 - اعتماد مقاربات ديداكتيكية تستحضر وظيفة النصوص من أجل استثمارها،
 - واستهداف تنمية مهارات الاستدلال والاستشهاد والاستنباط لدى المتعلم(ة)؛
 - اعتماد بيداغوجيا القدوة لبناء المواقف وترسيخ السلوكات الإيجابية¹.
- ج-الأهداف العامة لمناهج التربية الإسلامية: يتوخى هذا المنهاج تحقيق الأهداف الآتية:
- بناء الشخصية الإسلامية المتوازنة والمنفتحة عند المتعلم(ة)؛
 - تنشئة المتعلم (ة) على قيم التعايش والتكافل والتضامن والتسامح والانفتاح والاحترام؛
 - ترسيخ عقيدة التوحيد وقيم الدين الإسلامي على أساس الإيمان النابع من التفكير والتدبر والإقناع، وتثبيتها في نفس المتعلم(ة) انطلاقا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛
 - التثبث بالهوية الدينية والثقافية والحضارية المغربية؛
 - تعرف المتعلم (ة) على سيرة الرسول ﷺ ومقاصدها وفقهها والاقتداء به²؛

2_ الترجمة العملية لمقتضيات المداخل على مستوى مفردات البرنامج وعناصره:

التنظيم البيداغوجي العام لمادة التربية الإسلامية

_ مداخل المادة:

بالنظر إلى أهمية التدريس النسقي من منظور الكفايات، تم اعتماد التدريس بالمداخل باعتبارها مقاربة سيكوبيداغوجية، وهي كالآتي:

¹ منهاج التربية الإسلامية 2016.

² منهاج التربية الإسلامية، 2016.

-التزكية: تستهدف التزكية بناء الإنسان من الداخل، وتنمية قيمه الروحية وترسيخ إيمانه من خلال القرآن الكريم والعقيدة الإسلامية الصحيحة؛

-الاقتداء: ويقصد به تمثل نموذج الكمال البشري المجسد في رسول الله ﷺ، والتأسي به في سيرته العطرة وشماله وأخلاقه ﷺ؛

-الاستجابة: ممارسة ما أوجبه الله على عباده من الطاعات (الطهارة، الصلاة، الصوم، الزكاة، والحج).

-القسط: ويقصد به معرفة المتعلم (ة) لما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه الله، والنفس، والغير، وتجاه المحيط والبيئة، وفق ما جاء به الدين الإسلامي.

-الحكمة: وهي أجراء عملية لمقصد المنفعة بما يخدم المحيط العام والخاص، اعتمادا على المبادرة والإيجابية لتعميم النفع وخدمة الآخر، انطلاقا من قيم الرحمة والتضامن والإحسان والصدق والوفاء؛ لتكتمل صفة الإيمان¹.

_ الكفايات السنوية: تم تحديد كفاية لكل سنة على حدة ترتبط نسقيا بما قبلها وما بعدها وهي كالآتي:

_ بالنسبة للجدع مشترك فإن الكفاية المنتظرة هي: أن يكون المتعلم (ة) في نهاية الجذع المشترك، قادرا على حل وضعية مشكلة مركبة ودالة، بتوظيف معارفه المرتبطة بالقرآن الكريم (سورة الكهف)، وتمثلاته العقدية الخاصة بالتوحيد والبعث والجزاء...، ومعارفه المتعلقة بسيرة الرسول ﷺ وشماله وهديه: محبة واقتداء، ومستدمجا ما تعرفه حول فقه العبادات (صلاة، زكاة، صوم، حج) والمعاملات المالية، ومطبقا لما تعرفه من قيم حقوق الله، وحقوق النفس، وحقوق الغير والبيئة، وما تستدعيه من انخراط ومبادرة سلوكية وحكمة في الموقف والتصرف.

_ بالنسبة للأولى باكالوريا: أن يكون المتعلم (ة) في نهاية السنة الأولى من سلك البكالوريا، قادرا على حل وضعية مشكلة مركبة ودالة، بتوظيف معارفه المرتبطة بالقرآن الكريم (سورة يوسف) وتمثلاته الخاصة بالإيمان والعلم والفلسفة وعمارة الأرض، ومعارفه حول سيرة الرسول ﷺ وشماله وهديه: توقيرا ومحبة واقتداء، ومستدمجا التمثلات المتعلقة بفقه الأسرة (زواج، طلاق، رعاية الأطفال...) استيعابا واستجابة لقيم حقوق الله والنفس والغير والبيئة، وما يرتبط بمبادئ الانخراط والمبادرة والسلوك الإيجابي".

¹ منهاج التربية الإسلامية، 2016.

بالنسبة للثانية باكالوريا: أن يكون المتعلم (ة) في نهاية السنة الثانية من سلك البكالوريا، قادرا على حل وضعية مشكلة مركبة ودالة، موظفا معارفه حول القرآن الكريم (سورة يس)، وتمثلاته الخاصة بترسيخ الاعتقاد في الله محبة وتعظيما، واستكمال أركان الإيمان يقينا وبرهانا، واستثمار أحداث السيرة لترسيخ محبة الله والاقتداء بهديه، واستدماج المعارف المتعلقة بخصائص ومقاصد الشريعة الإسلامية والاجتهاد والتجديد، وإدماج القيم المتعلقة بحقوق الله والنفس والغير والبيئة، وترجمتها إلى مواقف وأحكام وسلوكات ومبادرات إيجابية¹.

المحور الثالث: مقارنة بين المهاجرين من حيث منسوب حضور التربية على قيمتي التطوع والتضامن ومدى وجود تصور لاستنبات القيمتين

1- مادة الفلسفة

أ- كما رأينا سابقا في الوثائق الرسمية المنظمة لمادة الفلسفة أنها تضمنت إطارا عاما يمكن أن نجد ضمنه قيمتي التطوع والتضامن؛ سواء ما تعلق بالتنصيب على وجوب مراعاة مدخل القيم بشكل عام، ومن ثم فإن هذا المدخل يشكل إطارا ناظما يسمح للأستاذ بتناول القيمتين، ويوحي له بذلك، لاسيما إذا استحضر روح المنهاج وفلسفته، وأدرك أن الكتاب المدرسي ما هو إلا سيناريو بيداغوجي ضمن سيناريوهات عدة، وأنه فرضية لتصريف المنهاج لا المنهاج ذاته، مما يفسح مجالا رحبا للإبداع واختيار الدعامات المحققة للكفايات المرجوة.

أو تعلق الأمر بالكفايات المرجوة من كل مجزوءة مقررة في كل سلك على حدة، ففي الجذع المشترك باعتباره أول سنة يدرس التلميذ الفلسفة نجد وثيقة التوجيهات التربوية في مجزوءة الطبيعة والثقافة تنص على: صياغة وإنجاز مشروع للفصل (أو مشاريع شخصية) يكون موضوعه محورا من محاور المجزوءة أو امتدادا له مثلا: إنجاز بحث حول مظهر من مظاهر الثقافة الوطنية المغربية: الأزياء، الطبخ، الزواج، الحكايات والفنون الشعبية...²

ومادام الأمر كذلك فإن في الأمر مندوحة بحيث يسمح بتناول ثقافة التضامن في المجتمع المغربي سواء في مناسبات الأفراح أو الأتراح. وقد أشار دليل الحياة المدرسية إلى أهمية استغلال المناسبات الوطنية والدينية من أجل القيام بأنشطة موازية من خلال الأندية التربوية، وهي فرصة سانحة لتجاوز رتابة الحصص إلى فضاء أرحب حيث يسمح للتلميذ بتفقيق ملكاته واختبار قدراته

¹ منهاج التربية الإسلامية 2016.

² التوجيهات التربوية لمادة الفلسفة، ص 22.

وصقل مواهبه، وقد أثبتت التجربة الانخراط الواسع للتلاميذ في أعمال تطوعية وأنشطة تضامنية، يحس التلاميذ أنهم يجدون ذواتهم ضمنها عوض معلومات نظرية تلقى إليهم جاهزة.

ب- وأما في برنامج الأولى باكالوريا فقد تضمن مجزوءتين متكاملتين: مجزوءة الإنسان، ومجزوءة الفاعلية والإبداع.

ففي مجزوءة الإنسان ورد الحديث عن مفهوم مركزي وهو المجتمع: يتناول مفهوم المجتمع الإنساني في بعده العلائقي، حيث تنتظم حياته في تجمع بين أفراد تربطهم علاقات تضبطها مؤسسات، وتؤمنها قواعد تجسد سلطة المجتمع على الفرد. ويثير مفهوم المجتمع، من جهة مشكلة الرابطة الاجتماعية: هل هي إرادية أم طبيعية؟ وبالتالي، هل الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته؟ ما هو أساس التجمع البشري؟ ما هي علاقة الفرد بالمجتمع؟ كما يثير من جهة أخرى مسألة الصيرورة التاريخية للمجتمع: هل المجتمع وليد لحظة أم نتاج صيرورة وتاريخ؟

يمكن معالجة هذا المفهوم من خلال:

أساس الاجتماع البشري؛ الفرد والمجتمع؛ المجتمع والسلطة.¹

واضح من خلال هذه المفردات أنها تقتضي وتستدعي الحديث عن ثقافة التضامن التي يفرضها الاجتماع البشري، وباعتبارها عنوانا على التحضر ورفي المجتمع. خاصة إذا تم الجمع بين مفهوم المجتمع ومفهوم التبادل كمفاهيم مؤطرة للمجزوءة، إذ يحيل مفهوم التبادل على وقائع أساسية في كل مجتمع، ابتداء من التبادل في مستواه الاقتصادي، أي تبادل الخيرات ونشاط النظام الاقتصادي للمجتمع إلى تبادل المعارف والخبرات، مروراً من التبادل اللساني إلى تبادل الهبة والرموز. فالمجتمع يتشكل على نحو دينامي من خلال تبادل عام يمثل لحمة الرابطة الاجتماعية، وهذا يطرح السؤال: كيف يتأسس التبادل ويؤسس المجتمع؟ وهل ينحصر التبادل في أبعاده النفعية والاقتصادية؟ كالهدايا والهبات؟² ولا ريب أن هذا التوجيه المهجي والبيداغوجي، وهذا المعنى العميق الذي أعطي لمفهوم التبادل سيفضي لا محالة إلى تناول التضامن كشكل من أشكال التبادل في مستوى معين.

¹ المرجع نفسه.

² التوجيهات التربوية ص 27.

جـ. وأما برنامج الثانية باكالوريا فقد تضمن أربع مجزوءات: الوضع البشري والمعرفة والسياسة والأخلاق.

فبالنسبة لمجزوءة الوضع البشري فإنها تتألف من المفاهيم التالية: الشخص والغير والتاريخ، وكلها مفاهيم تفقد أثناء استشكالها إلى الحديث عن التضامن، خاصة أثناء الحديث عن العلاقة مع الغير، ودور الإنسان في التاريخ، ومن دون شك تظهر أهمية التناول الفلسفي العميق لفكرة التضامن حتى يتجذر في الوعي والفكر، ويصبح ممارسة واعية وليس نشاطا ظرفيا عابرا.

ومن المفاهيم الأساسية التي لها ارتباط وثيق بموضوع التضامن مفهوم الواجب ضمن مجزوءة السياسة، ومفهوم السعادة ضمن مجزوءة الأخلاق.

أما عن مفهوم الواجب فإنه أطر بالإشكال التالي حتى يكون الاشتغال عليه مفيدا:

يتحدد الواجب بما يتوجب علي القيام به، وهو يحيل على معنى الالتزام بما أفرضه على نفسي لا على ما يتحتم علي أن أقوم به. فالواجب بهذا المعنى يقترن بالحرية. غير أن عددا كبيرا من الواجبات تكون قهرية، بحيث تبدو ضرورة يتحتم الخضوع لها. ومن جهة ثانية، يلزم أن يكون الواجب كونيا، وإلا وقعنا في نسبية أخلاقية تنتهي إلى فراغ قيمي:

هل يمكن أن يكون الواجب حرا بالفعل أم أن قبوله لا يتم سوى تحت الإكراه؟

هل الواجب ذو طبيعة اعتبارية أم أن له أساسا في ذاتنا؟

يمكن معالجة الإشكال المطروح من خلال المحاور التالية:

الواجب والإكراه _ الوعي الأخلاقي _ الواجب والمجتمع.¹

وأعتقد أن الأستاذ لابد أن يتطرق إلى التضامن أثناء تحليل هذا الإشكال وتفكيكه، خاصة أثناء الحديث عن الوعي الأخلاقي وعن الواجب والمجتمع.

أما مفهوم السعادة: فتحدد بوصفها غاية يسعى إليها كل إنسان، غير أنه يصعب إعطاء السعادة مضمونا محددا، ذلك أن كل فرد يتمثل السعادة على نحو خاص كما لو أن لكل واحد سعادته، كما لا يمكن التعرف على مكنم السعادة إلا بعديا، مما يجعل السعادة تبدو نسبية:

¹ التوجيهات التربوية ص 36.

هل السعادة معطاة أو مبنية؟ هل هناك معايير ودلائل على السعادة؟ هل السعادة واقع يمكن أن يعاش أم أنها مجرد فكرة؟ ما العلاقة بين الواجب والسعادة، هل هي علاقة تكامل أو علاقة إعاقة؟¹

وهنا أيضا نجد فرصة سانحة ليربط الأستاذ بين السعادة والتضامن دون أن يكون في ذلك أدنى تمحل أو تعسف، من خلال تناول الأثر النفسي الإيجابي الذي يجده الإنسان عندما يقدم أعمالا تطوعية، وهو أمر مثبت بشكل عملي.²

2- مادة التربية الإسلامية

من خلال ما سبق من اقتباسات من منهاج التربية الإسلامية نستشف أنه ينطوي على رؤية بيداغوجية: وقد تجلّى ذلك في تحديد ماهيتها، فهي:

مادة دراسية تروم تلبية حاجات المتعلم (ة) الدينية التي يطلبها منه الشارع، حسب سيروراته النمائية والمعرفية والوجدانية والأخلاقية وسياقه الاجتماعي والثقافي. ويدل هذا المفهوم على تنشئة الفرد وبناء شخصيته بأبعادها المختلفة الروحية والبدنية، وإعدادها إعدادا شاملا ومتكاملا.

وهذا التعريف موجه للممارسة الديداكتيكية حتى لا تتحول المادة إلى مادة علمية تناقش إشكالات العلوم الشرعية التي لا تندرج ضمن حاجات المتعلم الراهنة، أو تتحول إلى مادة وعظية تدغدغ العواطف بشكل لحظي، وإنما يتم الاشتغال على تمثيلات المتعلم بشكل نسقي، ويتم بناء المفاهيم بشكل لولبي متدرج.

وقد تم تأطير الاشتغال بتحديد مقاصد عامة للمنهاج، وهي المقصد الوجودي والمقصد الكوني والمقصد الحقوقي والمقصد الجودي، وهذه المقاصد تمثل "الأطر المرجعية" المهيكلية للمنهاج الجديد في مجال القيم والمضامين، الناظمة لكل الأبعاد الإستراتيجية والبيداغوجية والديداكتيكية، والضامنة لتبليغ حقيقة الدين وروحه دون أن تتسرب إليه مفاهيم الغلو والتطرف، والكراهية والانتقام.

¹ التوجيهات التربوية، مادة الفلسفة، ص 36.

² منهاج التربية الإسلامية، 2016.

وأيضاً نص المنهاج على قيمة مركزية وهي التوحيد، وقيم ناظمة وهي الاستقامة والحرية والمحبة والإحسان، وهي قيم لها وظيفة فرزية من أجل استبعاد كل معرفة لا تفضي إلى تحقيق مقاصد المنهاج.

ونص المنهاج على المداخل باعتبارها مقارنة سيكوبيداغوجية لتصنيف مفردات المنهاج، حتى يتحقق التكامل العمودي والانسجام الأفقي.

لكن السؤال المطروح هنا ما علاقة ذلك بقيمتي التضامن والتطوع؟

والجواب عن ذلك من خلال:

إدراك الغاية من المقصد الجودي: وهو مقصد يروم الوصول بالمتعلم إلى مستوى المبادرة والفعالية والإيجابية، بأن ينخرط في الأعمال النافعة بوعي ومسؤولية ويتجنب كل أشكال الثقافة التبريرية والعقلية التواكلية الانتظارية التي تلقي باللائمة على الآخرين.

ثم إدراك العلاقة بين المقصد الجودي وقيمة المحبة والإحسان، باعتبارها قيماً تهدف إلى تجاوز مجرد أداء الواجبات والحقوق إلى تقديم النفع العام والمبادرة الإيجابية والتنافس الإيجابي والاستجابة الطوعية لنفع الآخرين.

ويتم تصنيف ذلك من خلال مدخل الحكمة الذي يعد تنويجا لكل من مدخل التزكية والافتداء والقسط، ذلك: "إن إقراراً مبدأ العدل وتمكين الناس من حقوقهم دون تمييز، خصلة إنسانية محمودة في الديانات والثقافات الإنسانية الراشدة؛ وإن الظلم والطغيان تنبذه كل العقول الراشدة وتعافه كل النفوس السليمة؛ فما الذي فاق به منهج رسول الله ﷺ غيره؟ إنها الحكمة التي هي مقام أعلى من مقام العدل؛ والتي تتجسد في العفو عمن ظلمك، وإعطاء من حرملك، ووصل من قطعك. بل إنها القيمة التي تستطيع بها البشرية أن تعالج ما تعانيه من إسراف وطغيان وأنانية؛ فمقام الحكمة يؤهل الناشئة ويدربهم على الإيثار، والاقتصاد، وعدم الشح؛ حتى يكونوا رحمة للناس والحيوان والبيئة بكل مكوناتها؛ فبالاقتصاد لا يستهلكون إلا ما يحتاجون، وبعدم الشح لا يبخلون بإعطاء ما زاد عن حاجتهم، وبالإيثار يمنحون ما يحتاجون إليه إلى من هو أحوج منهم. فهذا المدخل بمثابة طفرة نوعية في إبراز المنهج النبوي في التربية من أجل إعداد جيل يكون نموذجاً للخير والصالح¹.

¹ أحمد أيتاعزة، الدرس الحسني تعليم الدين في مدارس المملكة المغربية ومقاصده الكونية.

المحور الرابع: خلاصة واستنتاج

حرص الباحث على عرض ما يتضمن منهاج كل من مادة الفلسفة والتربية الإسلامية حتى تتضح الصورة للقارئ، ويأخذ تصورا كاملا عن الموضوع، وقد ظهر بشكل جلي أن المنهاجين معا يتضمنان إشارات مهمة إلى قيمتي التطوع والتضامن، مع اختلاف في زاوية المقاربة، بحيث توصل البحث إلى أن منهاج الفلسفة يتضمن ذلك بشكل مضمّر وبالتبع لا بالأصالة، بمعنى أن الأمر موكل إلى الأستاذ ليجتهد في استنطاق فلسفة المنهاج، وينبغي أن يكون مهتما بموضوع التطوع ليجد المنهاج يسعفه في ذلك، ولكن إذا كان لا يرى ذلك أولوية، فإنه سيغض الطرف عن الموضوع جملة وتفصيلا. وهذا تحد حقيقي ينبغي أخذه بعين الاعتبار في تعديلات المناهج المرتقبة.

ولكن الأمر الإيجابي أن ذلك الوجود المضمّر يسمح بتحقيق ما يسمى بالكفايات الممتدة، بحيث يتم التنسيق بين مختلف المواد من أجل ترسيخ تلك القيم داخل الوسط المدرسي من زوايا متعددة، في إطار الأندية التربوية، أو في إطار أوسع هو مشروع المؤسسة، واستثمار مختلف المسابقات مثل تحدي القراءة أو القصة القصيرة أو الخطابة أو غيرها من الأنشطة. كما يمكن عقد شركات مع مؤسسات أخرى كدور الشباب وجمعيات المجتمع المدني ودور الثقافة، وإن كان هذا يصطدم بالبيروقراطية المعرّقة للمشاريع الرائدة.

أما منهاج التربية الإسلامية فإنه يتضمن تصورا متكاملا في الموضوع بحيث إن جميع عناصر المنهاج كما هو منصوص عليه لا بد أن تفضي في نهاية المطاف إلى بناء ثقافة التضامن والتطوع عند المتعلم، وذلك من خلال فلسفة المداخل التي بني عليها المنهاج، أي مدخل التزكية ومدخل الاقتداء ومدخل القسط ومدخل الحكمة. ففي كل سلك من الأسلاك التعليمية وفي أي موضوع أو درس لابد أن يتدرج المتعلم من الجانب المعرفي النظري إلى الجوانب العملية، وكل الأنشطة والدعامات البيداغوجية يجب أن تؤطر كما ذكر سابقا بقيمة الإحسان كقيمة ناظمة لها وظيفة فرزية، أي استبعاد كل جهد وكل معرفة لا توصل إلى الانخراط في عمل تطوعي تضامني، ونفس الأمر يصدق على المقصد الجودي الذي يؤطر من الناحية النظرية مدخل الحكمة حتى لا يتحول اشتغال الأستاذ إلى إلقاء معرفة نظرية لا يكون لها صدى في سلوك المتعلم.

لكن التحدي المطروح في مادة التربية الإسلامية هو مدى وجود المدرس الذي يبذل الجهد ويستفرغ الوسع في تجاوز منطق التلقين إلى الإبداع في تحقيق التدريس المتمركز حول المتعلم، ويتجنب الخطاب الوعظي الذي يتنافى مع المقتضيات البيداغوجية. وينضاف إلى ذلك إكراه آخر

يتمثل في غياب البنية المناسبة للتدريس بالكفايات، من حيث العمل بالمجموعات واستعمال التقنيات الحديثة وتجاوز الطرق الرتيبة في التقويم.

خاتمة

وختاما، فقد أفضى التأمل في منهاج مادتي الفلسفة والتربية الإسلامية إلى أن هناك وعيا جليا لدى واضعي المنهاجين بضرورة تناول قيم التطوع والتضامن، وإن اختلفت زاوية ومقاربة التناول، بين منهاج الفلسفة الذي اقتضت طبيعة المجزوءات أن يكون التعاطي مع الموضوع بشكل مضمهر وضمني، بحيث نجده ثاويا في المفاهيم الأساسية المشكلة لمختلف المجزوءات. وبين منهاج التربية الإسلامية الذي صرح بذلك ووضع تصورا كاملا في الموضوع، خاصة فكرة المداخل التي اعتبرها مقارنة سيكوبيداغوجية.

لكن الحدثين الأخيرين اللذين شهدهما المغرب: جائحة كورونا وزلزال الحوز، جعل موضوع التطوع يحظى بأهمية قصوى، لأن حجم الخسائر والآثار السلبية التي خلّفت تقتضي وعيا جمعيا يدفع في اتجاه التصدي الجماعي للكوارث، والاستعداد القبلي لها، ومن دون شك أن المدرسة، وبالنظر إلى الأدوار الاجتماعية الملقاة على عاتقها، فإنها تشكل المحضن الأساس لاستنباط قيم التضامن والتطوع، وهذا يفرض نقلة نوعية في أساليب التدريس والطرق البيداغوجية المعتمدة، والمعدات الديداكتيكية المستعملة، لأن القيم لا تغرس بالخطاب الشفهي، وإنما بتوفير فضاءات تسمح بانخراط المتعلم ومشاركته الفعالة.

وفي نفس السياق ينبغي إعادة النظر في المقاربة التقنية التي تزدرى المواد الاجتماعية والإنسانية وتقتصر التفوق على مواد التخصصات الدقيقة، لا سيما أن الحديث اليوم بدأ يتنامى حول ضرورة العناية بالمهارات الناعمة، والعناية بالنشء في تعدد مكونات شخصيته. إذ من غير المعقول أن نتباكى في لحظة الأزمات عن غياب القيم ونحن لم نعد العدة لذلك، لهذا أيضا يجب تشجيع البحث العلمي في مجال القيم في مختلف التخصصات، بما فيها التخصصات الدقيقة.

لائحة المصادر والمراجع

- خوري، توما جورج، المناهج التربوية مرتكزاتها، وتطبيقاتها، ط1، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- ألان أورنستين _ فرانسيس ب. هانكنز، ترجمة: عمرو سلام وآخرون، المنهاج أسس ومبادئ وقضايا مركز الدراسات والبحوث وجدة ، ط1، 2021م.

- الميثاق الوطني للتربية والتعليم، وزارة التربية الوطنية بالمغرب.
- الرؤية الاستراتيجية (2015-2030). وزارة التربية الوطنية بالمغرب.
- الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي. وزارة التربية الوطنية، المغرب.
- التوجيهات التربوية لمادة الفلسفة بالمغرب.
- -منهاج التربية الإسلامية، 2016. بالمغرب.
- أحمد أيت إعزة، الدرس الحسني تعليم الدين في مدارس المملكة المغربية ومقاصده الكونية.

<https://www.youtube.com/watch?v=G2ZJHWuc6yQ&t=1076s>

الفصل الثاني عشر

النساء المغربيات والعمل التطوعي بين الرغبة في خلق الفرص وتحدي التغلب على العقبات

Moroccan women and volunteer work, between the desire to create
opportunities and challenges

وفاء رزوق¹

الملخص

تظهر النساء المغربيات اهتماما متزايدا بالعمل التطوعي، حيث يشكلن قوة دافعة للتغيير الاجتماعي، فرغم التحديات مثل: الظروف المعيشية والقيود الثقافية، إلا أن النساء يسعين بشكل فعال إلى المشاركة في الأنشطة التطوعية، ساعيات إلى تحقيق التمكين الشخصي والمساهمة في التطوير الاجتماعي، وتنوع مساهماتهن في مختلف المجالات، من التعليم إلى الرعاية الصحية، ويمكن أن يشكل تفاعلهن الفعال مصدر إثراء للمجتمع. ولتحقيق هذا الطرح، يجب دعم المجتمع لهن، وتخفيف التحديات التي قد تواجه النساء في رحلتهن التطوعية.

Abstract

Moroccan women are showing an increasing interest in the field of volunteer work, where they constitute a driving force for social change. Despite challenges such as living conditions and cultural restrictions, women actively seek to participate in volunteer activities, seeking to achieve personal empowerment and contribute to social development, and their contributions vary in different areas, from education to health care, and their effective interaction can constitute a source of enrichment for society. To achieve this proposition, society must support women and the challenges that women may face in their volunteer journey must be alleviated.

¹ - دكتوراه في العلوم السياسية والقانونية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس

مقدمة

يمثل التطوع ظاهرة عالمية قديمة تجسد تصرفات إنسانية طبيعية تجاه فعل الخير ومد يد المساعدة للآخرين، مما يعكس القيم الأخلاقية والدينية التي تعبر عن دوافع ومشاعر إنسانية جوهرية، حيث يعد العمل التطوعي بمثابة لبنة في بناء المجتمع،¹ وهو أحد النشاطات الإنسانية التي تهدف إلى نشر روح التعاون والمشاركة والتماسك بين أفراد المجتمع، فهو محرك أساس للعمل المدني والجماعي ببلادنا.

ولا يقتصر العمل التطوعي على الجهود التي يقدمها الأفراد لفعل الخير،² بل يتعدى الأمر إلى جهود جماعية وجمعيات ومؤسسات تطوعية تعتمد على خطة منظمة وخطوات مدروسة لتطبيق العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

ويحظى العمل التطوعي بأهمية عظيمة في المجتمع، حيث إنه يبث روح التعاون والمشاركة بين الأفراد، حيث دعا الإسلام إلى العمل التطوعي ورغب في ذلك أيما ترغيب، كما وردت الكثير من الآيات والأحاديث التي تدعو إلى ذلك فقال تعالى {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}،³ وقال تعالى {إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ}، وقال رسول الله ﷺ⁴ "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"، وقد اهتم الإسلام بالدعوة للعمل التطوعي، وذلك لصفات الإنسان الغريزية التي تدفعه دائماً لمساعدة الآخرين وحب الخير لهم.

فالتطوع -في أبسط تعريفاته-: هو بذل الجهد الإنساني، بصورة فردية أو جماعية، بما يعود بالنفع على المجتمع دون تكليف محدد،⁵ ويقوم - بصفة أساسية - على الرغبة الحرة والدافع الذاتي.

¹ - مصطفى الجوهري، من رجال ثقافة التطوع ونهضة المجتمع المدني، عن منشورات جمعية رباط الفتح للتنمية المستدامة سنة 2021، ص 6.

² - هانم محمد عبده عوض، العمل التطوعي "مفهومه وأثره على الفرد والمجتمع" من منظور القرآن الكريم، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 110، أبريل 2020، ص 130.

³ - مصطفى بوهوب، العمل الخيري التطوعي أصوله وأبعاده المقاصدية، الطبعة الأولى 1441هـ/ 2020م، ص 9.

⁴ - هيام المفلح، دور محدود للمرأة في العمل التطوعي ثقافة التطوع في مجتمعنا.. ضرورات تحتاج إلى تفعيل، صحيفة الرياض انظر الموقع: <http://www.alriyadh.com>، بتاريخ 2023-11-10، ص 10 و 20.

⁵ - احمد مخيمر، العمل التطوعي وأثره في التنمية الشاملة، متوفر على شبكة، www.alukah.net، 2012-6-21، تاريخ زيارة الموقع، 2023-11-22، بتوقيت 20 ص 50.

ولا يهدف المتطوع إلى تحقيق مقابل مادي أو ربح خاص،¹ بل يهدف إلى اكتساب شعور الانتماء إلى المجتمع، وتحمل بعض المسؤوليات التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ملحة.

وقد شهد التطوع في المغرب تحولا كبيرا بعد دستور 2011، الذي أكد على العمل التشاركي بمشاركة المواطنين من الجنسين، ومنح الجمعيات المدنية مسؤوليات جديدة، مما رفع مكانتها إلى مستوى فريد ومميز.

فالدستور المغربي لعام 2011 اعتبر العمل التطوعي مصدرا للرأسمالية الاجتماعية، وتوجيا للتراكم الذي سجله العمل الاجتماعي، والمساهمة في تحقيق أهداف تنمية بشرية متكاملة ومستدامة.

وهو ما نستشفه من خلال الخطب الملكية²، حيث دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس "على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات، ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاوالات المواطنة".

كما أكد جلالته على روح التضامن بين المغاربة في خطابه بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش 2020"، وعشنا مشاهد لانسنى من التعاون والعمل التطوعي، بين الجيران، ومع الأشخاص المسنين، والأسر المحتاجة، من خلال توزيع المساعدات، وتقديم الدعم والإرشادات"

كما يعرف القانون الجديد العمل التطوعي التعاقدى بأنه كل نشاط يقوم به شخص ذاتي أو أكثر، خارج أسرته أو دراسته أو وظيفته أو شغله، بشكل طوعي ودون أجر بموجب عقد مكتوب بينه وبين الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدى بهدف تحقيق منفعة عامة.

وهو ما أكدت عليه التقارير الدولية كما جاء مسطرا في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،³ المدخل الخامس الخاص بمقاربة النوع الذي جاء لإلغاء التمييز، والمناداة بالمساواة بين الجنسين.

¹ - محمد البكوري، "التطوع" في الفعل المدني: الخصائص والوظائف، مقال منشور بموقع، <https://www.marocdroit.com> / تاريخ الزيارة 2023-12-25، بتوقيت 20 س30د.

² - الخطبة الملكية بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة ليوم 12 أكتوبر 2018.

³ - United Nations, "SDG Report," United Nations, 2023, <https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/>.

غير أن الدور النسائي يبقى جد محدود، فعلى الرغم من أهمية دور النساء في تحقيق التنمية المجتمعية والمشاركة الفعالة في الأنشطة التطوعية، إلا أن هناك تفاوتاً جنسياً يلاحظ في مشاركتهن في التطوع بالمغرب.

فعلى اعتبار أن نشاط المرأة عبر المنظمات الدولية غير الحكومية حاضر بقوة في كافة الفاعليات الدولية، فإن مجموعة من الأسئلة تفرض نفسها حول أسباب ذلك القصور في مفهوم التطوع الذي يغيب المرأة العربية¹ على العموم، والمغربية بالخصوص عن المشاركة والتواصل بوعي مع تلك الفاعليات، التي قد تمكنها من توظيف المعطيات الجديدة للمجتمع الدولي وعن العوامل التي استطاعت من خلالها ثقافة التطوع في الغرب أن تصبح نموذجاً يحتذى به في هذا المجال، بينما عجزت ثقافتنا -على الرغم مما تزخر به من تراث في هذا القطاع- عن إبراز نساء قادرات على إنجاز أعمال بذلك المستوى رغم التحديات الكثيرة التي باتت تواجه الأمة.

وبالتالي يهدف هذا البحث إلى استكشاف مشاركة النساء في أنشطة التطوع بالمغرب، وتحليل العوائق التي قد تمنعهن من المشاركة في هذا النوع من الأعمال الإنسانية.

حيث يفترض أن هناك عوامل متعددة تؤثر على قرار النساء بالمشاركة أو عدم المشاركة في التطوع بالمغرب، فسننطلق من فرضية أن هناك تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية تؤثر على انخراط النساء في الأنشطة التطوعية، ونبحث في كيفية تقديم حلول لهذه التحديات، واقتراح استراتيجيات وتوصيات لتشجيع المزيد من النساء على المشاركة في الأنشطة التطوعية وتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في المجتمع المغربي.

وبناء على ما سبق تطرح إشكالية البحث حول:

كيف يؤثر العمل التطوعي على تمكين ومشاركة النساء في المجتمع المغربي، وما هي التحديات والفرص التي تواجههن أثناء مشاركتهن في الأنشطة التطوعية؟

وعليه سيتم استخدام منهجية مختلطة تتضمن جمع البيانات بواسطة استبيانات كمية، ومقابلات شبه منظمة مع نساء مغربيات، ستضمن استبيانات ذات تقييم كمي لتحليل العوائق المشتركة، وسيتم تحليل البيانات باستخدام تحليل إحصائي وصفي لتحديد الدوافع الرئيسية، بالإضافة إلى ذلك سنستخدم تقنيات إحصائية باستخدام برنامج IBM SPSS لمقارنة وتحليل الدوافع عبر مجموعات مختلفة.

¹ - نوال بنت عبد الكريم النغمشي، نظريات العمل التطوعي وتطبيقاتها التربوية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2021، ص 430.

وعليه سيتم مناقشة البحث عبر تقسيمه لمحورين أساسيين:

المحور الأول: دور العمل التطوعي في تمكين المرأة في تنمية المجتمع

المحور الثاني: التطوع النسائي بالمغرب نتائج العمل الميداني

المحور الأول: دور العمل التطوعي في تمكين المرأة في تنمية المجتمع

يبقى مفهوم المشاركة النسائية آلية أساسية للتنمية، سواء الذاتية (المرأة ذاتها)، أو التنمية الموضوعية (المجتمع والواقع الاجتماعي)، فمشاركة المرأة في الأعمال التطوعية ستساعد على تمكينها وتطوير قدراتها ومهاراتها وزيادة فرصها في المشاركة الاجتماعية (المطلب الأول)، بحيث نستطيع أن نقول في هذا الصدد إن المرأة بصفة عامة، والمرأة العربية بصفة خاصة ما تزال تستشعر الكثير من الضغوط المؤسسية الاجتماعية التي تعوق مشاركتها في التنمية، وتمنعها من التطوع بفعالية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تجليات دور المرأة في العمل التطوعي بالمغرب

وللحديث عن تجليات دور المرأة في الأعمال التطوعية سنتطرق لمظاهرها (أولا)، وصورها (ثانيا)، ودوافع مشاركتها في الأعمال التطوعية (ثالثا).

أولا: مظاهر مشاركة النساء في العمل التطوعي

في خضم الحديث عن العمل التطوعي فإن المرأة المغربية خطت خطوات ملحوظة خلال العقود الماضية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،¹ وذلك بوصفه جزءا من حركة التغير التي شهدها المغرب نتيجة عوامل عدة، منها ارتفاع مستوى تعليم المرأة وخروجها إلى العمل وحاجة المرأة إلى تحقيق ذاتها، كل هذا كان له دور فعال في تغير أدوار المرأة التقليدية في المجتمع.

فالعمل التطوعي هو أحد المجالات التي أصبح للمرأة دور فاعل فيها؛ نتيجة إحساسها بأهمية دورها في هذا المجال،² الذي أصبح يشكل دعامة أساسية في هيكل بناء الخدمة الاجتماعية، ولولاه لما استطاعت الهيئات الاجتماعية والمؤسسات التنموية الوصول إلى مختلف

¹ - فوزي بوخرص، العمل غير المهيكل في تنظيمات المجتمع المدني التجربة المغربية نموذج؛ جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب، سنة 2015 ص133.

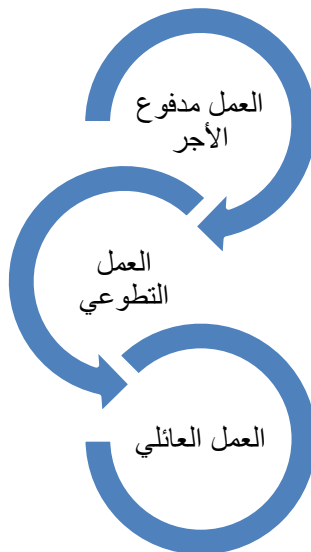
² - Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique Renforcer l'autonomie et la confiance des jeunes au Maroc Par OECD · 2021, p57.

طبقات المجتمع الاجتماعية، والتعرف على ظروف بيئتهم المعيشية والوقوف على المشاكل التي تواجههم.

إلا أن نمط العمل التطوعي ما يزال مختلفا تماما بين الرجال والنساء، على الرغم من تغير المواقف بين الجنسين، ودخول المرأة السريع إلى القوى العاملة على مدى العقود العديدة الماضية،¹ حيث ما تزال المرأة تلعب دورا رئيسيا في إدارة الأسرة وتوفير الرعاية لأفرادها.

في حين أن التوتر المحتمل بين ما يجري في مجالات الحياة المختلفة غالبا ما تتم دراسته في سياق التوازن بين العمل والأسرة، فإن التركيز هنا ينصب على ما يسمى بالعلاقة الثلاثية بين العمل مدفوع الأجر، والعمل العائلي (أو العمل غير الرسمي غير مدفوع الأجر)، والعمل التطوعي (أو العمل الرسمي غير مدفوع الأجر).

في هذه العلاقة، يمكن النظر إلى العمل التطوعي على أنه يحتل موقعا وسطا مقابل كل من المجالين الآخرين، تماما مثل العمل مدفوع الأجر حيث يتم العمل التطوعي عادة وبشكل متزايد في المنظمات الرسمية، تماما مثل العمل العائلي، فإنه وغالبا ما يتضمن مهام توصف بأنها تقديم الرعاية أو العمل العائلي.



مبيان رقم 1 يوضح العاقبة الثلاثية بين العمل مدفوع الأجر والعمل التطوعي والعمل العائلي

¹ - Al-Mahdi Bin Mohammed Al-Harazi, **Voluntary Work Its Types and Requirements**, Arts, A Quarterly Peer Reviewed Journal for Social Student Studies and Humanity, Vol 11 Issue 4 <https://doi.org/10.35696/v1i23.850>, 22-05-2023, p 89.

ومع ذلك، فالعوامل المنزلية الأخرى مثل وجود أطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، ورعاية أفراد الأسرة المسنين من شأنها أن تحد من العمل التطوعي، ومن حيث الجانب السلوكي للعمل التطوعي، من المتوقع من أولئك الذين لديهم شعور أقوى بالالتزام العائلي أن يتطوعوا بشكل أقل، على الرغم من أنه في المتوسط قد تشعر النساء بالالتزام أكبر تجاه أقاربهن، بالنظر إلى القاعدة الجنسية دور المرأة كمقدمة رعاية للأسرة¹، (وبهذا المعنى الأخير، فإن الشعور بالالتزام العائلي سيساهم في خلق فجوة كبيرة بين الجنسين في العمل التطوعي).

ثانيا: صور العمل التطوعي

ويمكن التمييز بين شكلين أساسيين من أشكال العمل التطوعي للمرأة:

العمل التطوعي الفردي - غير رسمي: وهو عمل أو سلوك إجتماعي تمارسه المرأة من تلقاء نفسها وبرغبة منها وإرادة، ولا يرجى منه أي مردود مادي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو إجتماعية أو إنسانية أو دينية²، كمجال محو الأمية - مثلا- كتعليم امرأة مجموعة من النساء القراءة والكتابة، أو تحفيظ القرآن الكريم، أو التبرع بالمال لجمعية معينة تعنى بتعليم الأميين، أو شراء احتياجات كبار السن.

غير أن هذا النوع من الأعمال التطوعية غير الرسمية تتلقى دعما أقل بكثير من التطوع الرسمي، كما من خلاله يواجه المتطوعون بصفة عامة، والمتطوعات بصفة خاصة صعوبة في الوصول إلى الأطر القانونية التي تحفزهم على المشاركة وتضمن لهم الحماية القانونية خلال أداء واجباتهم.

العمل التطوعي المؤسسي: وهو أكثر تقدما من العمل التطوعي الفردي، وأكثر تنظيما وأوسع تأثيرا في المجتمع، ففي المغرب توجد مؤسسات متعددة وجمعيات تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع، فعلى المستوى الوطني، وبعد دخول الظهير رقم 1-21-85 الذي يسن القانون رقم 06-18³ المتعلق بالتطوع التعاقدية حيز التنفيذ في 05 أغسطس 2021⁴، تم تعريف

¹ - Maud Simonet, *le revenu universel à l'épreuve du travail bénévole des femmes*, Dans Travail, genre et sociétés /2 (n° 40) 2018, p170.

² - البوسعيدى، راشد بم حمد بن حميد، (العمل التطوعي في المجتمع العماني) الواقع وآليات التنفيل (دراسة ميدانية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد/ 89 2006. ص، 62.

³ - الظهير رقم 1-21-85 الذي يسن القانون رقم 06-18 المتعلق بالتطوع التعاقدية حيز التنفيذ في 05 أغسطس 2021

⁴ - Danièle Demoustier, *Le bénévolat, du militantisme au volontariat*, Dans Revue française des affaires sociales n°4, 2002, p 112.

فكرة التطوع التعاقدي على أنه كل نشاط يقوم به شخص ذاتي أو أكثر، خارج أسرته أو دراسته أو وظيفته أو شغله، بشكل طوعي ودون أجر بموجب عقد مكتوب بينه وبين الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي بهدف تحقيق منفعة عامة.

كما أن هذا الإطار التعاقدي الجديد بين الدولة والجمعيات المتخصصة في مجال العمل التطوعي، يعتمد أساساً على آليات شفافة تسمح للجمعيات بتنفيذ خطط عملهم بشكل أفضل.

وإن كان النموذج التنموي قد أولى المواطنة أهمية خاصة في تربية جيل 2035، غير أنه لم يعط مساحة كافية للتطوع، بالرغم من أنه تطرق إلى تجربة دولية رائدة خاصة بالمملكة المتحدة في التسعينات "ميثاق العلاقات بين الحكومة والقطاع التطوعي والمجتمعي في إنجلترا" كإطار قانوني للعمل المشترك بين القطاع العام والقطاع الثالث،¹ لقد كان حرياً باللجنة أن تعمل على تثمين الثروة اللامادية التي يمثلها الجهد الجماعي للمتطوعين، وخاصة أن التطوع أصبح اليوم يشكل تلك الضريبة الوطنية التي يجب أن يدفعها كل مواطن اتجاه وطنه، كما أن المنتظم الدولي أصبح يعتبر التطوع محركاً للتنمية بجانب الاقتصاد ومحدثاً لفرص الشغل، ومؤشر من مؤشرات التنمية.

والملاحظ كذلك أن النساء في الدول الغربية قد تظهر أحياناً بمزيد من الجرأة في المشاركة في العمل التطوعي، حتى وإن كان خارج وطنها كالإنخراط في أعمال تطوعية بالمغرب، وذلك قد يكون ناتجاً عن اختلافات ثقافية أو توجهات فردية، حيث يمكن أن يسهم ذلك في تبادل الخبرات وتعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة، وفتح فرص للتعاون الدولي في مجال العمل الإنساني والتنمية.

ثالثاً: دوافع النساء للإنخراط في العمل التطوعي

إن العمل التطوعي قد يمنح الفرصة للتواصل مع أشخاص ذوي اهتمامات مشتركة، مما يسهم في بناء شبكة اجتماعية ودعم متبادل، كالتطوع من أجل تكوين العلاقات الاجتماعية واستثمارها لأموال شخصية مثل الحصول على وظيفة أو مهنة.

التطوع من أجل اكتساب مهارات وخبرات جديدة قد يحتاجها المتطوع مستقبلاً في حياته العملية قد لا تتوفر له إلا من خلال مراكز التطوع، سواء كانت مهارات اجتماعية، تنظيمية، أو

¹ -Caterina Rodelli, Les bénévoles européens au Maroc. Enquête sur leurs motivations. La ville de Tanger comme étude de cas, 2018, p15.

قيادية، فالعمل التطوعي يوفر للنساء أفقا لتطوير مهاراتهم الشخصية والاجتماعية،¹ فعندما تشارك المرأة في فعاليات تطوعية، تتاح لها الفرصة لتعلم مهارات حيوية مثل التواصل الفعال، وفن القيادة، وحل المشكلات،² ويعزز لديها التطوير الشخصي والمهني، مما يسهم في تعزيز التفوق الذاتي وفعاليتها في الحياة اليومية والمهنية.

كما يعد العمل التطوعي وسيلة فعالة للنساء في المغرب لتحقيق تأثير إيجابي في مجتمعهن، بفضل مساهمتهن في مشاريع تطوعية، حيث يمكنهم تقديم الدعم للفئات الأكثر احتياجا والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للآخرين، وبالتالي يجدن في هذا النوع من الخدمة فرصة لتعزيز الروح التضامنية والمشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: معيقات العمل التطوعي للمرأة

تواجه المرأة في العمل التطوعي مجموعة من المعوقات يمكن تقسيمها إلى مستويين: معيقات على المستوى الشخصي، ومعيقات على المستوى المؤسسي.

أولا: المعوقات الشخصية

من بين المعوقات الشخصية التي قد تحول دون مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية هي ارتباطات الحياة اليومية، مثل الأعباء العائلية والالتزامات الشخصية، كما قد تلعب عوامل مثل قلة الوقت والتحفيز الشخصي دورا في تقليل مشاركتها.

- الأعباء الأسرية:

مسؤوليات الأمومة وإدارة المنزل قد تكون عبئا إضافيا على النساء، مما يقلل من الوقت والطاقة المتاحة للمشاركة في الأعمال التطوعية، ومعارضة الأزواج بانضمام زوجاتهم إلى الجمعيات الخيرية³.

¹ - كريمة الوزاني الطيبي، ثقافة النوع بالمغرب، مقارنة سوسيولوجية لمفهومى الحكامة والمجتمع المدني، منشورات دار التوحيد، 01 يناير 2016، ص 22.

² - عماد فاروق محمد صالح، يحيى بن بدر المعولي، تفعيل دور المرأة في العمل التطوعي، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 2011، العدد 2 (31 ديسمبر/كانون الأول 2011)، سلطنة عمان، ص 38.

³ - العمراني حسناء، التطوع والتضامن في العمل الجماعي، مجلة مقاربات، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد 10، سنة 2012، ص 66.

فالالتزامات الأسرية مثل العناية بالأطفال وإدارة المنزل يمكن أن تكون عوامل تحد وتؤثر على قدرة النساء على المشاركة في الأعمال التطوعية، هذا يبرز أهمية فهم التحديات التي تواجه النساء وتوفير الدعم المناسب لتمكين مشاركتهن في مختلف المجالات بما في ذلك التطوع.

فتحديات المرأة في المشاركة في الأعمال التطوعية تتجلى في الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالأدوار التقليدية، مثل رعاية الأطفال وإدارة المنزل في حين أن الأعمال التطوعية¹ تتطلب الوقت والجهد، وهو ما قد يكون تحدياً إضافياً بالنسبة للنساء اللواتي يتحملن مسؤوليات إضافية.

كما أن الزواج المبكر وما يتبعه من التزامات مبكرة تشغل المرأة فيها بتربية الأولاد والعناية بالأسرة، فلا يتبقى لها من الوقت لكي تخصصه لأي عمل تطوعي أو حتى للتفاعل مع أنشطة المنظمات والجمعيات،² وكنتيجة لذلك النوع من الزوجات يكثر الإنجاب الذي يفقر المرأة ويحرمها من الفرص المهنية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وتتضاعف مسؤوليتها، وكل ذلك يساهم في تدمير القدرات النسائية لتنظيم النفس، أو المشاركة في النشاطات التطوعية والاجتماعية.

وللتغلب على هذه التحديات يمكن تعزيز الوعي بأهمية المشاركة النسائية في التطوع، وتوفير بيئة داعمة تأخذ في اعتبارها الظروف الفردية، كما يمكن أيضاً تعزيز التفاهم المجتمعي حول توزيع الأدوار والمساهمة الفعالة للنساء في مختلف جوانب الحياة.

- التوقعات الثقافية:

كما أنه في بعض المجتمعات، تقوم بعض القيم والتوقعات الثقافية بتحديد الأدوار النمطية للنساء، مما قد يقلل من فرصهن للمشاركة في الأعمال التطوعية، كالاتكالية عند غالبية النساء واعتقادهن على أن الجهات الرسمية سوف تقوم بتأدية كل الخدمات، وتنوع الأسباب الخاصة بالمتطوعات أنفسهن، وعدم قدرتهن على الالتزام بالمسؤوليات لشعورهن بأنهن غير ملزمات بأدائها في وقت محدد، بخلاف العمل المأجور، وتداخل عقلية التعامل بمرونة واستهتار وتسبب كبير للعمل التطوعي.

¹ - عماد فاروق محمد صالح، ص 39.

² - ابتسام بنت بالقاسم بن عايض القرني، عمل المرأة التطوعي وأثره في تعزيز الأمن المجتمعي والاقتصادي - دراسة شرعية - مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، مجلة علمية دورية محكمة، العدد 202 الجزء الثاني، السنة 56، سبتمبر 2022، ص 156.

- نظرة المجتمع:

تحديات التحديث في نظرة المجتمع لدور المرأة ومشاركتها في المجتمع قد تتطلب جهوداً لتغيير التصورات التقليدية والتشجيع على تقدير دور المرأة في مجالات متنوعة.

- خوف الأسرة:

بعض الأسر قد يكون لديها مخاوف بشأن خروج النساء للمشاركة في أنشطة خارج المنزل، فالمرأة قد تواجه مخاوف أمان شخصية عند الخروج ليلاً، نتيجة للظروف الجغرافية، وارتفاع معدلات الجريمة،¹ وعدم وجود إضاءة كافية في بعض المناطق، مما يحد من فرص المشاركة في الأعمال التطوعية.

وبالتالي تحتاج مثل هذه التحديات إلى توجيه الجهود نحو تغيير النظرة وتشجيع المجتمع على تقدير ودعم دور المرأة في جميع الميادين بما في ذلك الأعمال التطوعية.

ثانياً: المعوقات المؤسسية

المعوقات المؤسسية للعمل التطوعي للنساء تتضمن:

- قلة التمثيل النسائي:

عدم وجود تمثيل كاف للنساء في هياكل صنع القرار داخل المؤسسات التطوعية قد يؤدي إلى عدم مراعاة احتياجاتهن وتحدياتهن، فالملاحظ أن هناك تفضيل للرجال في الفرص القيادية، داخل المؤسسات التطوعية، وبالتالي فإن هذا يمكن أن يكون عائقاً للمشاركة الفعالة للنساء وإرهاق بعضهن بالكثير من الأعمال الإدارية والفنية.

- قلة الدعم والتوجيه:

نقص الدعم والتوجيه المؤسسي للنساء المتطوعات قد يؤثر سلباً على مشاركتهن وقدرتهن على تحمل المسؤوليات،² قد يكون توفر النقل غير كاف للنساء للتنقل ليلاً، مما يجعلهن يعتمدن على وسائل النقل العامة أو الخاصة، والتي قد لا تكون متاحة بشكل كاف في بعض الأماكن وخاصة في أوقات الليل، تحسين البيئة الآمنة وتقديم خيارات للتنقل الليلي بشكل آمن، إلى جانب

¹ - خالد محمد الفضالة، معوقات المشاركة في العمل التطوعي لدى طلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، مجلة كلية التربية، مجلة شهرية- علمية- محكمة، 2021، ص 11.

² - ناصر بن عبد الله محروس الصيعري، العمل التطوعي المؤسسي في الأزمات "كورونا أنموذجاً" الواقع والمعوقات وآليات التعزيز - دراسة ميدانية لدى طلبة جامعة ظفار، سلطنة عمان، ص 17.

تشجيع المجتمع على تجاوز التحفظات الاجتماعية، يمكن أن يزيد من فرص مشاركة المرأة في العمل التطوعي خلال الليل.

- القيود القانونية والإجتماعية:

فبعض الدول قد تفرض قيود قانونية أو اجتماعية على نشاطات النساء خارج المنزل مما يشكل عائقا لمشاركتهن في الأعمال التطوعية، كتواجد النساء في أماكن مغلقة في ساعات متأخرة من الليل.

- نقص المستوى التعليمي:

في بعض الحالات يمكن أن يكون نقص التعليم أحد المعوقات في مشاركة النساء الفعالة، فنقص التعليم يؤدي إلى قلة الوعي بأهمية العمل التطوعي، وقلة المهارات التي قد تكون مفيدة للأعمال التطوعية، وفي بعض الحالات قد يكون نقص التعليم مرتبط بظروف إقتصادية صعبة مما يجعل النساء أقل قدرة على تخصيص الوقت للعمل التطوعي بدلا من تلبية احتياجاتهن الأساسية،¹ فالمرأة المستقلة ماديا ستكون أكثر قابلية للمشاركة في العمل التطوعي.

تحسين هذه الجوانب المؤسسية يمكن أن يساعد في تعزيز مشاركة النساء في الأعمال التطوعية بشكل أكثر فعالية.

المحور الثاني: التطوع النسائي بالمغرب نتائج العمل الميداني

لقد شملت هذه الدراسة عدة لقاءات مع فئات نسوية مختلفة بدءا بربات بيوت إلى طالبات جامعات إلى نساء جمعيويات بعدة مناطق مغربية: حضرية منها مدينتا فاس ومكناس، وقرية كمنطقة تاهلة نواحي تازة، وقرية با محمد إقليم تاونات.

وقد كانت هاته الدراسة كفيلا لفهم مكامن النقص والخلل الذي جعل المرأة تعزف عن العمل التطوعي.

فمن خلال الأمثلة التي عايشتها في الميدان ظهرت الرغبة الفطرية والدفينة لدى النساء لمساعدة الغير، فالمرأة بطبيعتها لها صفات تختلف عن الرجل، فهي لها القدرة على التطوع.

¹ - الكلباني يونس بن حمدان بن راشد، دراسة ميدانية، دور إدارة المدرسة في تعزيز العمل التطوعي بالمدارس، الإصدار المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع عشر 2020، ص 77.

وعليه ستنقسم هاته النتائج إلى نقطتين أساسيتين:

المطلب الأول: نتائج الدراسة الكمية

وسنتطرق من خلالها لأربعة نقط مهمة

أولاً: وصف الإستبيان

1- المعلومات الديموغرافية:

قبل الخوض في الدوافع الوظيفية، بدأ الاستبيان¹ باستفسارات ديموغرافية، وجمع معلومات أساسية عن عمر المشاركين ومستوى تعليمهم، قدمت هذه التفاصيل خلفية سياقية لفهم وجهات النظر المتنوعة التي تم الكشف عنها في عناصر مقياس ليكرت اللاحقة.

2- الدوافع الوظيفية للعمل التطوعي:

أ- الاهتمام العاطفي والتعاطف:

ركزت المجموعة الأولى من عناصر مقياس ليكرت على الاهتمام العاطفي والتعاطف تجاه الأشخاص الأقل حظاً، حيث أظهر المشاركون مستويات متنوعة من الاهتمام (تتراوح من 2 إلى 5) والتعاطف تجاه الأفراد المحتاجين، مما سلط الضوء على المشهد العاطفي الدقيق المحيط بالعمل التطوعي.

ب- أهمية مساعدة الآخرين:

استطلع الاستبيان اتجاهات المشاركين نحو أهمية مساعدة الآخرين، عكست الردود وجهات نظر متنوعة، وسلطت الضوء على الطبيعة المتعددة الأوجه لدوافع الأفراد عندما يتعلق الأمر بمساعدة الآخرين من خلال العمل التطوعي.

ت- التأثير النفسي وآليات المواجهة:

وفي استكشاف الأثر النفسي للعمل التطوعي كشف المشاركون عن تصوراتهم فيما يتعلق بالتعامل مع المشاعر السلبية والتخفيف من الشعور بالذنب، وشددت الردود على دور العمل التطوعي كآلية للتكيف وقدرته على معالجة مشاعر الذنب المرتبطة بالامتياز الفردي.

¹ - René Bekkers, Erik van Ingen , Arjen de Wit , Marjolein Broese van Groenou, Why Do People Volunteer? A Review of the Literature, Center for Philanthropic Studies, Vrije Universiteit Amsterdam , November 17-19, 2016, p 10.

ث- أهمية الذات وتطوير الشخصية:

وقد تعمقت عناصر مقياس ليكرت بشكل أكبر في أهمية الذات والتنمية الشخصية المستمدة من العمل التطوعي، حيث عبر المشاركون عن شعورهم بأهمية الذات، والتغيرات في احترام الذات ودور العمل التطوعي في تكوين روابط اجتماعية جديدة.

ج- الآثار التعليمية والمهنية:

وأخيرا تم سؤال المشاركين عن الآثار التعليمية والمهنية للعمل التطوعي، وقد صورت الإجابات وجهات نظر متنوعة حول اكتساب وجهات نظر جديدة، والتعلم من خلال التجارب المباشرة واستكشاف نقاط القوة الشخصية.

في الختام قدم الاستبيان،¹ باستخدام VFI ومقياس ليكرت المكون من 5 نقاط، فهما دقيقا لتصورات المرأة المغربية حول العمل التطوعي، وأكدت الاستجابات المتنوعة على الدوافع المعقدة والطبيعة المتعددة الأوجه للعمل التطوعي ضمن هذه الفئة السكانية،² وتسلط الضوء على التعاطف العاطفي، وأهمية مساعدة الآخرين، والتأثير النفسي، والأهمية الذاتية، والتنمية الشخصية، والآثار الأوسع على التعلم والاستكشاف الوظيفي.

ثانيا: وصف المشاركين في العمل الميداني الكمي

1- التوزيع بين الجنسين

ويكشف التوزيع حسب الجنس ضمن السكان الذين شملهم الاستطلاع أن 100% من المجيبين يعرفون أنفسهم على أنهم إناث، وذلك لأن الاستبيان تم توزيعه فقط على طالبات الجامعة، ويشير هذا إلى وجود عينة ديموغرافية أحادية البعد للدراسة.

2- تحليل العمر

يصور فحص التوزيع العمري للمشاركين، والذي يشمل 157 إجابة صالحة، نطاقا متنوعا بمتوسط عمر يبلغ حوالي 30.99 عاما، ويبلغ متوسط العمر الذي يمثل الاتجاه المركزي، 30.00

¹ - Lesley Hustinx, Ram Cnaan, Femida Handy, *Navigating Theories of Volunteering: A Hybrid Map for a Complex Phenomenon*, Article in Journal for the Theory of Social Behaviour, June 2010, t: <https://www.researchgate.net/publication>, p25.

² - Samuel Shye, *The Motivation to Volunteer: A Systemic Quality of Life Theory*, Article in Social Indicators Research, September 2010, <https://www.researchgate.net/publication>, p10.

سنة، مما يشير إلى توزيع متوازن، ومع ذلك فإن نمط (أنماط) العمر يعرض التباين، حيث تم الإبلاغ عن الوضع على أنه 24 عاما بين المستجيبين، مما يشير إلى التركيز المحتمل في هذه المرحلة العمرية، ويشير الانحراف المعياري، المحسوب عند 7.563، إلى تشتت معتدل حول متوسط العمر.

يكشف التوزيع أيضا عن انتشار متنوع عبر مختلف الفئات العمرية، والجدير بالذكر أن الأعمار 24 و25 و28 و30 و31 و38 و46 عاما تشكل 8.9% إلى 9.6% من العينة، مما يدل على تمثيل كبير، وعلى العكس من ذلك، فإن الأعمار مثل 19 و22 و32 و35 و45 عاما تظهر نسباً أقل تتراوح من 4.5% إلى 5.1%، مما يشير إلى وجود طفيف نسباً داخل مجموعة البيانات، يسلط هذا التوزيع الضوء على طيف عمري متنوع بين المشاركين مما يساهم في تعقيد التركيبة الديموغرافية للدراسة.

3- مستوى التعليم

وفيما يتعلق بالتحصيل العلمي، فإن غالبية المشاركين حاصلون على درجة الماجستير، بنسبة 54.1% من العينة، في حين أن 45.9% حصلوا على درجة الدكتوراه، ويشير هذا التفاوت إلى وجود ملحوظ للمؤهلات الأكاديمية العليا، مما يضع المجموعة ضمن نطاق تعليمي متقدم نسبياً، يشير هذا التوزيع إلى وجود ميل محتمل نحو المساعي الأكاديمية المتقدمة بين المشاركين.

4- مجال الدراسة

يوضح التوزيع عبر مجالات الدراسة وجود ميل سائد نحو العلوم الإنسانية بين السكان الذين شملهم الاستطلاع، وهو ما يمثل 76.4% من المشاركين، في المقابل يبلغ التمثيل في العلوم 23.6%، مما يشير إلى وجود مجموعة كبيرة ولكنها أصغر نسبياً ضمن مجموعة البيانات،¹ يؤكد هذا التوزيع على ميل واضح نحو التخصصات القائمة على العلوم الإنسانية بين المشاركين، مع التركيز على التوجه الأكاديمي المحدد داخل المجموعة التي شملتها الدراسة.

توفر هذه الرؤى الإحصائية فهماً شاملاً للخصائص الديموغرافية والسمات التعليمية للسكان الذين شملهم الاستطلاع، وهو أمر بالغ الأهمية لوضع التحليلات والتفسيرات اللاحقة في سياق مقال المؤتمر.

¹ - ليندة بوكروب، مبارك عميرة، الفيسبوك وعلاقته بتحفيز العمل التطوعي لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل-تاسوست- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علم الاجتماع 2019_2020، ص

نظرة عامة على الأداة:

كان جرد الوظائف التطوعية (VFI) الذي طورته كلاري وآخرون، بمثابة الأداة الأساسية لتقييم تصور العمل التطوعي بين النساء المغربيات، باستخدام مقياس ليكرت المكون من 5 نقاط، تستكشف هذه الأداة خمسة دوافع وظيفية متميزة للعمل التطوعي، وتقدم رؤية شاملة للدوافع والتصورات الفردية المرتبطة بالمشاركة في الأنشطة التطوعية.

ثالثاً: نتائج الاستطلاع

أ- الاهتمام العاطفي والتعاطف:

أظهر القسم الذي يستكشف القلق العاطفي والتعاطف بين النساء المغربيات تجاه العمل التطوعي اتجاهات مقنعة،¹ ومن الجدير بالذكر أن المشاركين أعربوا عن ميل ثابت نحو التعاطف والاهتمام بالأشخاص الأقل حظاً، كما يتضح من متوسط درجة 3.94 من 5 لـ "أنا قلقة بالإضافة إلى أقل حظاً مني". علاوة على ذلك تسلط البيانات الضوء على ميل قوي نحو التعاطف، بمتوسط درجة 4.39 لـ "أشعر بالتعاطف مع الأشخاص المحتاجين"، وهذا يدل على التواصل العاطفي السائد والرغبة في التعامل مع احتياجات الآخرين بين المشاركين.

ب- أهمية مساعدة الآخرين

وفي تقييم الأهمية المنسوبة لمساعدة الآخرين من خلال العمل التطوعي، كانت الردود تدل على ميل معتدل، في حين بلغ متوسط نقاط "الكراهية بسبب سوء السوء، فإن العمل التطوعي يساعدني على نسيان ذلك" وصل إلى 3.36، مما يشير إلى وجود ميل لطلب العزاء من خلال العمل التطوعي، فإن عبارة "إن القيام بالعمل التطوعي يريحني من بعض الشعور بالذنب لك كوني أكثر حظاً من الآخرين"، "حصل على متوسط أقل قدره 2.96، مما يشير إلى اعتقاد أقل في فعاليته للتخفيف من الشعور بالذنب.

ت- التأثير النفسي وآليات المواجهة

وفيما يتعلق بالأثر النفسي وآليات التكيف المرتبطة بالعمل التطوعي، أظهر المشاركون مجموعة متنوعة من التصورات، مع الاعتراف بأهمية العمل التطوعي² ("العمل التطوعي يشعرني

¹ - العتيبي تركي بن علي مناحي بن زربية، دور العمل التطوعي في تعزيز الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، 2020، ص 46.

² - كلير ديفيس، تقرير تجميعي عالمي، خطة العمل لإدماج العمل التطوعي في خطة عام 2030، ي تموز/ يوليو 2020، شوهدي في

<https://knowledge.unv.org>، 2024/02/12، ص 50.

بالأهمية " يعني = 3.32) وقدرته على تعزيز صداقات جديدة ("العمل التطوعي هو وسيلة لتكوين علاقات جديدة" يعني = 3.81)، فإن الميل نحو زيادة احترام الذات ("العمل التطوعي" يعني "يُزيد من تقبلي لذاتي" = 3.59) كان كبيراً بشكل ملحوظ.

ث- أهمية الذات وتطوير الشخصية

وأكدت البيانات المتعلقة بأهمية الذات والتنمية الشخصية من خلال العمل التطوعي النظرة الإيجابية السائدة، أعرب المستجيبون عن ميل قوي نحو اكتساب وجهات نظر جديدة ("يتيح لي العمل التطوعي اختار وجهة جديدة للأشياء" يعني = 4.00) والتعلم من خلال الخبرة العملية المباشرة ("يتيح لي العمل التطوعي التعلم من خلال التجارب التجريبية" يعني = 3.63)، مما يدل على الرغبة في النمو والتطور الشخصي.

ج- الآثار التعليمية والمهنية

أظهر تصور تأثير العمل التطوعي على التعلم والآثار المهنية بين النساء المغربيات مشاعر مختلطة، بينما كان هناك اتفاق متواضع فيما يتعلق بإمكانية الاستكشاف الوظيفي ("يتيح لي العمل التطوعي لاستكشاف الخيارات المتنوعة المتنوعة" يعني = 2.73) وقدرته على تعزيز السير الذاتية ("سوف تكون تجربة العمل التطوعي جيدة في سيرتي الذاتية/السيرة الذاتية" يعني = 3.64)، أشارت الدرجات الإجمالية إلى اعتقاد معتدل في التأثير المباشر للعمل التطوعي على الآفاق المهنية.

رابعاً: تحليل نتائج الدراسة الكمية

يسلط هذا التحليل الشامل الضوء على التصورات المتعددة الأوجه للعمل التطوعي بين النساء المغربيات، ويؤكد على روابطهن العاطفية، وتطلعاتهن للنمو الشخصي، ودوافعهن المختلفة نحو المشاركة في الأنشطة التطوعية¹، حيث يقدم تحليل الاستبيان ملاحظات ثاقبة حول دوافعهن ومواقفهن تجاه العمل التطوعي، وعبر أبعاد مختلفة تكشف النتائج عن مشهد معقد من العواطف والمعتقدات الشخصية والفوائد المتصورة المرتبطة بالعمل التطوعي.

¹ - Queen Usadolo, The impact of social exchange of volunteer's workplace outcomes in non-profit organisations, Thesis for: PhD March, 2017 <https://www.researchgate.net/publication>, p148.

أحد الجوانب البارزة التي أبرزها الاستبيان هو الشعور القوي بالتعاطف والاهتمام بالآخرين بين المشاركين، ويشير هذا إلى الميل الرحيم نحو مساعدة المحتاجين، مما يعكس ارتباطا عاطفيا عميقا واستعدادا للمساهمة في رفاهية المجتمع.

علاوة على ذلك أعرب المشاركون عن موقف دقيق فيما يتعلق بأهمية مساعدة الآخرين، ومع الاعتراف بإمكانية العمل التطوعي لتوفير العزاء والتخفيف من مشاعر الذنب المرتبطة بالمنفعة الشخصية، فإن الإيمان بفعاليتها كان معتدلا، يشير هذا إلى مزيج من دوافع الإيثار والاعتراف بالمكاسب الشخصية المتشابهة مع العمل التطوعي.

كما سلط الاستبيان الضوء على الأثر النفسي وآليات التكيف المتعلقة بالعمل التطوعي، حيث أظهر المشاركون تصورا متباينا، حيث أدركوا أهمية العمل التطوعي في تعزيز احترام الذات وتكوين صداقات جديدة، وتؤكد هذه الازدواجية الطبيعة المتعددة الأوجه للجوانب العاطفية والشخصية المرتبطة بالعمل التطوعي.

ومن حيث الأهمية الذاتية والتنمية الشخصية، أبدى المشاركون نظرة إيجابية وأقروا بإمكانية العمل التطوعي، لتقديم وجهات نظر جديدة وخبرات تعليمية عملية وفرص للنمو الشخصي، مؤكدين على دوره في توسيع آفاقهم ونقاط قوتهم.

وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على التعلم والتطوير الوظيفي، أكد المشاركون أن لديهم آراء إيجابية إلى حد ما حول تأثير العمل التطوعي على آفاق العمل واستكشاف الوظائف، كان هناك تصور أكثر تحفظا فيما يتعلق بتأثيره المباشر على التقدم الوظيفي.

في الختام تؤكد نتائج الاستبيان على الشبكة المعقدة من الدوافع والمعتقدات، التي تدعم مشاركة المرأة المغربية في الأنشطة التطوعية لتعزيز العمل التطوعي بين مبادرات الدعم الديموغرافي والشامل التي تغذي الروابط العاطفية، والبرامج الموجهة نحو الحياة المهنية، وحملات التوعية الشاملة التي تسلط الضوء على الفوائد المتنوعة للعمل التطوعي، حيث يمكن أن تشجع بشكل فعال على زيادة المشاركة وتعظيم تأثير العمل التطوعي داخل المجتمع.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة الكيفية

من خلال هاته الدراسة الميدانية التي شملت فئات مجتمعية نسوية مختلفة ظهرت لنا مجموعة من المخرجات كان أولها الرغبة الدفينة لدى جل النساء، إن لم نقل غالبية، في الإنخراط في العمل التطوعي، حيث أبدت مجموعة من النساء ربات بيوت ذات تعليم متوسط عن

حين لمساعدة الغير، غير أنهم يهين مواجهة المجتمع والعالم الخارجي وبعبارة السيدة (ف.م) "...إن العمل التطوعي سيكلفنا خسارات فادحة ومنها الوصم الاجتماعي الذي يعتبر النساء الجمعيويات نساء لا يجدن ما يملأ فراغهن، وهن نساء عانسات..."، وبالتالي فأغلب النساء لهن تخوف من نظرة المجتمع والنظرة الذكورية، وخاصة لدى النساء العازبات، ففي نظرهن أن جلوس المرأة في البيت هو الذي سيساعد على زواجهن، فحسب رأي سيدات قمت باستجوابهن في بلدة قرية با محمد، وخاصة على لسان إحداهن حيث قالت "...إن الزواج هو قيمة المرأة مجتمعيًا وليس العمل التطوعي"، و قالت والدة إحدى الفتيات "...بالدارجة المغربية" المرة عندها غير دارها" ففي منظورهن كيف يمكن للمرأة أن تربط بين الحياة الزوجية السعيدة والاستقرار الأسري، وإنجاب الأطفال والاهتمام بشؤون البيت، وبين الخروج ومواجهة صعوبات الحياة التي هي حسب منظورهن من مهام الرجال، و تبقى بدون مقابل مادي يساعدها في حياتها الشخصية ويبرر خروجها من المنزل.

كما لاحظتُ هيمنت فكرة الأبوية على آراء بعض الفتيات، فعلى لسان بعضهن: "...فالعمل التطوعي هو عمل ثانوي لا يمكن للعائلة تقبله، فإن كانت الأسر المغربية لا تتقبل تدرس الفتاة القروية فكيف يمكن لها أن تتقبل فكرة عملها التطوعي..."، وخاصة في الظروف الصعبة التي يعرفها العالم القروي من قلة الإنارة وصعوبة الظروف التي تحد من إلتزامها الجاد وإنخراطها في أعمال تطوعية.

والملاحظ أن المرأة ما زالت مرتبطة بما سيقوله الناس عنها وعن شرف العائلة في حالة خروجها لإسباب غير مقنعة، بالنسبة لمحيطها الذي لا يعترف سوى بالخدمة المؤدى عنها، فحسب رأي إحدى المتخرجات من الجامعة المغربية والتي ما زالت تبحت عن عمل، فقد أبدت عن رغبتها الدفينة للإنخراط في العمل التطوعي لكن نظرة المجتمع تحول عائق عن تحقيق هاته الرغبة في مساعدة الغير فبتعبيرها "المرأة المغربية في مجتمعنا فاقدة لصفة الأهلية والقوامة، فهي دائما تظل رهينة بشرف وسمعة محيطها العائلي، بمعنى آخر فالمرأة أو الفتاة دائما تنعت ب ابنة فلان، أخت فلان، أو زوجة فلان..."

غير أن الرأي اختلف نوعا ما من خلال الجلوس مع رئيسات جمعيات، حيث اعتبرن أن العمل التطوعي عمل يجلب لهن السعادة، ويعطيهن قيمة إضافية في الحياة "...فمساعدة الغير تحقق الرضا الداخلي..."، كما جاء على لسان الأستاذة (ن، ص) رئيسة جمعية نساء رائدات للتنمية بفاس.

كما اعتبرت بعض النساء الجمعويات أن العمل التطوعي ساعدهن في توسيع رقعة معارفهن، وبالتالي كان بوابة للوصول لمجموعة من الأهداف، فمنهن من تابع دراساته الجامعية، ومنهن من استطاع الالتحاق بسلك الدكتوراه، أو الحصول على وظائف قارة، فقد أقرت السيدة (ف.ن) فاعلة جمعوية "أن العمل التطوعي كان له الفضل في إشتغالها بإحدى المنظمات الدولية من خلال انخراطها في أعمال تطوعية رفقة وفد أجنبي".

فبالانخراط في العمل التطوعي تتوسع به رقعة المعارف الميدانية لاسيما أن جل المناهج التعليمية في المغرب تبقى نظرية محضة، تفتقر للعمل الميداني والتجربة وخبرة، فمن خلال استجواب فاعلة جمعوية أقرت "أن العمل التطوعي ساعدها على صقل معارفها ومهاراتها خاصة في ميدان المعلومات واكتساب اثنقة في النفس ولغة الحوار ومعرفة لغات أجنبية "

خاتمة

من خلال التصنيف السابق المبني على دراسات ومشاهدات ميدانية أمكن لنا استخراج مجموعة من الاقتراحات والتوصيات:

حيث يمكن للمؤسسات والمنظمات والهيئات الإنسانية والاجتماعية تكييف العمل التطوعي وفق الدوافع التي تتلاءم ورغبة المتطوعين للعمل في أجواء مناخية مناسبة، تتيح لهم حرية الاختيار، ومن ذلك توفير النوادي ومراكز التدريب، (في مجالات محددة مثل الصحة والتعليم)، وإقامة الندوات والمحاضرات والبرامج التثقيفية.

التوسع في دراسة تأثير العمل التطوعي على تعزيز مهارات القيادة والتواصل لدى النساء المشاركات، واقتراح إطلاق حملات توعية تستهدف النساء لتعزيز فهمن لفوائد وأهمية المشاركة في الأنشطة التطوعية، وخاصة في العالم القروي حيث ينبغي دعم المبادرات والجمعيات التطوعية التي تهتم بشؤون النساء في العالم القروي، وتوفير لهن الدعم المالي والتقني والإداري اللازم لتنفيذ مشاريعهن التطوعية بنجاح، من خلال تشجيع تكوين شبكات وتحالفات محلية تضم منظمات وجمعيات وأفراداً يسعون لدعم العمل التطوعي للنساء ، مما يعزز التعاون والتبادل المعرفي والخبرات بين الأطراف المختلفة.

كما يمكن توجيه التوصيات إلى الحكومة لتطوير سياسات داعمة لتمكين المرأة في مجال العمل التطوعي، وتشجيعها على تشكيل شبكات وجمعيات نسائية تركز على العمل التطوعي وتبادل الخبرات والدعم المتبادل مع الشكر للنساء المتطوعات على جهودهن، ودعم استمرار المجتمع في تقدير وتشجيع المشاركة النسائية في مجال العمل التطوعي.

كما يمكن تعزيز مشاركة المرأة في العمل التطوعي من خلال التشجيع على التطوع الرقمي من خلال إنشاء مراكز للتطوع كالمركز المغربي للتطوع والمواطنة، من خلال تأسيس قاعدة بيانات إلكترونية تضم معلومات عن الفرص التطوعية المتاحة، وإنشاء شبكة متكاملة تتولى التخطيط والدعم للعمل التطوعي النسائي، حيث يمكن التطوع من خلال القيام ببعض المهام مثل؛ تصميم أو دعم الموقع الإلكتروني، وإدخال البيانات، والتسويق الرقمي، والحصول على تمويل، وتطوير التطبيقات، والترجمة والتحرير، والمساعدة الافتراضية، وتحرير الفيديو وإنشائه، وغير ذلك كثير.

وكنموذج هناك برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يساهم في السلام والتنمية من خلال العمل التطوعي في مختلف أنحاء العالم، ويهدف إلى إدماج متطوعي الأمم المتحدة المؤهلين والمتحمسين في البرمجة الإنمائية، وتعزيز قيمة العمل التطوعي والاعتراف به عالمياً.

ويوفر موقعهم على الإنترنت للمتطوعين فرصاً للتطوع في مجتمعهم أو في أي مكان في العالم من خلال مجالات مختلفة مثل الكتابة والتحرير، والفن والتصميم، والترجمة، والبحث، وتطوير التكنولوجيا، والإدارة، وخدمات الرعاية الصحية، وإدارة المتطوعين، وتنظيم الفعاليات، والقيادة، والتعليم، والتدريب.

لائحة المراجع

أولاً: الكتب

- عبد الكريم الصالح: كتاب جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي، مكتبة الكتب والموسوعات العامة.

- مصطفى بوهبوه، العمل الخيري التطوعي أصوله وأبعاده المقاصدية، الطبعة الأولى: 1441هـ / 2020م.

- نوال بنت عبد الكريم النعيمشي، نظريات العمل التطوعي وتطبيقاتها التربوية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2021.

- هناء حسني النابلسي: دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية 2010.

- فوزي بوخريص، العمل غير المهيكل في تنظيمات المجتمع المدني التجربة المغربية نموذج جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب، سنة 2015.

- كريمة الوزاني الطيبي، ثقافة النوع بالمغرب، مقارنة سوسيولوجية لمفهومى الحكامة والمجتمع المدني، منشورات دار التوحيد، 01 يناير 2016.

- مصطفى الجوهري، من رجال ثقافة التطوع ونهضة المجتمع المدني، عن منشورات جمعية رباط الفتح للتنمية المستدامة، 2021.

ثانيا: المقالات

- ابتسام بنت بالقاسم بن عايش القرني، عمل المرأة التطوعي وأثره في تعزيز الأمن المجتمعي والاقتصادي - دراسة شرعية - مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، مجلة علمية دورية محكمة، العدد 202 الجزء الثاني، السنة 56، سبتمبر 2022.

- البوسعيد، راشد بم حمد بن حميد: (العمل التطوعي في المجتمع العماني) الواقع وآليات تفعيل (دراسة ميدانية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 89/ 2006.

- خالد محمد الفضاله: معوقات المشاركة في العمل التطوعي لدى طلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، مجلة كلية التربية، مجلة شهرية- علمية- محكمة، 2021.

- عماد فاروق محمد صالح، يحيى بن بدر المعولي: تفعيل دور المرأة في العمل التطوعي، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 2011، العدد 2 (31 ديسمبر/كانون الأول 2011)، سلطنة عمان.

- العمراني حسناء، التطوع والتضامن في العمل الجمعوي، مجلة مقاربات، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد 10، سنة 2012.

- الكلبياني، يونس بن حمدان بن راشد: دراسة ميدانية، دور إدارة المدرسة في تعزيز العمل التطوعي بالمدارس، الإصدار المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع عشر 2 أيار 2020.

- هانم محمد عبده عوض: العمل التطوعي " مفهومه وأثره على الفرد والمجتمع " من منظور القرن الكريم، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 110، أبريل 2020.

- ناصر بن عبد الله محروس الصيعري، العمل التطوعي المؤسسي في الأزمات " كورونا أنموذجا " الواقع والمعوقات وآليات التعزيز - دراسة ميدانية لدى طلبة جامعة ظفار، سلطنة عمان.

- احمد مخيمر، العمل التطوعي وأثره في التنمية الشاملة، مقال منشور بموقع، www.alukah.net، 2012-06-21.

- محمد البكوري، "التطوع" في الفعل المدني: الخصائص والوظائف، مقال منشور بموقع، <https://www.marocdroit.com>

ثالثا: الأطاريح الجامعية والرسائل

- العتيبي تركي بن علي مناحي بن زربية، دور العمل التطوعي في تعزيز الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، 2020.
- ليندة بوكربوب، مبارك عميرة، الفيسبوك وعلاقته بتحفيز العمل التطوعي لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-تاسوست-مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علم الاجتماع2019_2020.

Ouvrages

- Al-Mahdi Bin Mohammed Al-Harazi, Voluntary Work Its Types and Requirements, Arts, A Quarlerly Peer Reviewed Journal For Social Student Studies and Humanity, Vol 11 Issue 4<https://doi.org/10.35696/v1i23.850>, 22-05-2023.
- Caterina Rodelli, Les bénévoles européens au Maroc. Enquête sur leurs motivations ; La ville de Tanger comme étude de cas, 2018.
- Danièle Demoustier ,Le bénévolat, du militantisme au volontariat, Dans Revue française des affaires sociales n°4, 2002.
- Lesley Hustinx,Ram Cnaan,Femida Handy, Navigating Theories of Volunteering: A Hybrid Map for a Complex Phenomenon, Article in Journal for the Theory of Social Behavior, June 2010, t: <https://www.researchgate.net/publication>.
- Maud Simonet, le revenu universel à l'épreuve du travail bénévole des femmes, Dans Travail, genre et sociétés /2 (n° 40) 2018.
- Queen Usadolo, The impact of social exchange of volunteer's workplace outcomes in non-profit organisations, Thesis for: PhD March 2017 <https://www.researchgate.net/publication>.
- René Bekkers , Erik van Ingen , Arjen de Wit , Marjolein Broese van Groenou, Why Do People Volunteer? A Review of the Literature, Center for Philanthropic Studies, Vrije Universiteit Amsterdam, November 17-19, 2016.
- Samuel Shye, The Motivation to Volunteer: A Systemic Quality of Life Theory, Article in Social Indicators Research, September 2010, <https://www.researchgate.net/publication>.

Site web

- United Nations. “SDG Report.” United Nations, 2023. <https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/>.

الفصل الثالث عشر

جمعيات القرب في المغرب ودورها في التنمية المجالية دراسة حالة

خالد العيوض¹

مقدمة

عرف المغرب تنظيمات جماعية منذ القدم. كانت دائما تعمل على تدبير أفضل للمجال المشترك وللموارد في علاقتها بالإنسان. ومع دخول الحماية الفرنسية سنة 1912، سيعرف المغرب العديد من التحولات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فقد عملت الحماية الاستعمارية، بمضمونها الثقافي والتشريعي والإداري، على القضاء على الكثير من البنيات الاجتماعية الأهلية، وتفكيك مرتكزاتها الثقافية والعرفية. وبعد الاستقلال (1956) صدر ظهير الحريات العامة (1958)، وستبرز تنظيمات مدنية (أهلية)، أو ما يعرف بجمعيات المجتمع المدني (المجتمع الأهلي). وستلعب أدوارا كبيرة داخل المغرب، بالمدن و بالقرى، بما سيعيد اللحمة الثقافية والاجتماعية للمجتمع وللمجال، وبما سيساهم في وضع اللبنة الأولى للتنمية المحلية. وسنحاول في هذه الدراسة الإحاطة بهذه المساهمة، وإبراز الأدوار التي لعبتها جمعيات القرب (ADL)² في تأهيل البنيات التحتية، وفي توفير شروط الاستقرار في المجال الذي كان مهددا بالهجرة منه وبمغادرته خصوصا في القرى والاستقرار في أحزمة الهشاشة الاجتماعية المحيطة بالمدن الكبرى. وستبرز الدراسة دور الجمعيات الأهلية في تحويل المجال الذي فككته الإستراتيجية الكولونيالية ثقافيا واجتماعيا وإداريا، تحويله من مجال طارد لأهله إلى مجال جاذب؛ فعاد السكان إلى مجالهم، بل تبعهم آخرون من خارج المجال في إطار دينامية هجرة لا تتوقف إلى اليوم. وستركز الدراسة على مجال نموذجي هو (المجال الشتوكي)، جنوب مدينة أكادير، باعتباره مجالا يعرف دينامية اجتماعية واقتصادية، خصوصا في مجال الفلاحة الدولية المرتبطة بالأسواق العالمية، مما يحتاج إلى عمل بحثي يرصد التحولات الكبيرة في هذا المجال؛ من مجال طارد إلى مجال جاذب، وما يستتبع ذلك من تحولات ثقافية واجتماعية وتنموية كانت الجمعيات الأهلية في صلبها، وهو ما سستبرزه هذه الدراسة.

¹ - خبير في الهجرة والتنمية الثقافية وفي الجمعيات الأهلية

² ADL : Associations de développement local. جمعيات التنمية المحلية

1. التنظيمات الجماعية بالمغرب قبل الحماية الكولونيالية

يتميز المغرب بتنوعه الجغرافي؛ إذ يتكون من سهول، وجبال، ووحدات، وأودية، وتنوعه الإثنوثقافي؛ إذ يتكون من الأمازيغ، والعرب، والأفارقة السود، والمهود. وهذا ما انعكس في مجاله؛ إذ نجد أشكالاً مختلفة في تنظيم المجال. يقول عبد الله ساعف¹ في هذا الصدد: "خلال فترة ما قبل الحماية، كانت للمغرب تقاليد (جموعية)². العديد من الدراسات التي تناولت فترة ما قبل الحماية تجمع على أن للمغرب تقاليد العمل الجماعي الضاربة في القدم، وذلك نظراً للحاجة إلى تظافر جهود الفرد داخل الجماعة، من أجل التغلب على مشاكل وصعوبات الحياة داخل مجموعات تربط بينها روابط"، ويضيف الباحث: "...المجموعات تشتغل إما وفق الشريعة الإسلامية أو بالاعتماد على العرف الأمازيغي لإضفاء الشرعية على أعمالها الجماعية في مختلف المجالات، مثل الفلاحة، تربية الماشية، السقي، التخزين والحفاظ على المؤونة للتغذية، التربية والتعليم الديني". من هذه المنطلقات سنحاول أن نبرز بعض أشكال العمل الجماعي والتعاوني بسوس عموماً واشتوكة على وجه الخصوص.

2.1. مؤونة وشرط الفقيه

كانت كل القرى والبوادي مسؤولة عن تدير شؤون المساجد التي كانت تبنيها بنفسها، ويتم تسييرها بنظام المشاركة أو "الشرط"³. وقد يلعب المسجد أدواراً أخرى أكبر عندما يكون مسيراً للمدرسة العتيقة، التي غالباً ما كانت تمثل القبيلة الكبرى، ومن ثم فتديرها وتسييرها يتجاوز القرية الصغيرة إلى القرى المرتبطة فيما بينها عبر أحلاف أو رابطة الدم والقربا. حيث تخصص لها الأعشار والزكاة لأن مصاريفها تكون أكبر عندما تستقبل الطلبة الأجانب⁴، والذين عادة ما يتجاوزون المائة.

Policy center ; novembre 2016. ocp. le récit et le sens; Saaf, A., (2016) : Du mouvement associatif marocain

² هنا المقصود بها التقاليد الجماعية (تقاليد العمل الجماعي ما قبل الجمعي).

³ الشرط: هو تعاقد معنوي بين القبيلة / القرية وبين الفقيه بموجبه تتكلف القبيلة بتوفير السكن، والتغذية وتعويض مادي سنوي للفقيه مقابل عمارته للمسجد، وإقامة الصلوات الخمس في وقتها وتعليم الصبيان، وإن كان المسجد كبيراً تقام فيه صلاة الجمعة.

⁴ الطلبة الأجانب: هم الطلبة القادمون من خارج القبيلة لطلب العلم، وتوجد باشتوكة أيت باها العديد من المدارس العتيقة التي تتجاوز صيحتها الإقليم إلى أرجاء المغرب، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مدرسة "تنالت" التي ارتبط اسمها وصيحتها بالعلامة سيدي الحاج الحبيب التناطي، وللإشارة فجّل المدارس العتيقة اليوم تسير عن طريق جمعيات وتعتمد على دعم المهاجرين، بل منهم من أوقف دوراً ومتاجر يصرف كراؤها على هذه المدارس.

3.1. الفلاحة

لا زالت الذاكرة الشعبية تحتفظ بالكثير من الصور والحكايات عن العمل الجماعي وقيم التضامن أثناء فترات الحصاد، حيث يتم تنظيم "أدوال"¹، هذا الأخير يتم وفق شروط دقيقة نورد هنا نصها للعلامة محمد المختار السوسي² يقول فيه: "أدركنا الإلغيين اعتادوا أن يتعاونوا على أشغالهم كالعادة في مثل تلك النواحي، بل ينظمون كل أشغالهم العامة بنظام خاص، وقد جعلوا غرامة معلومة لكل من تصدى لذلك النظام، فلا يمكن أن يذهب أي إنسان لجني اللوز من حقله إلا متى أذن في ذلك الإذن العام... حتى الحصاد والدراس لا يفتتحان إلا متى أعلن ذلك بالنداء فوق المسجد، ومن تأخر في الحصاد لكثرة مزروعاته، يتداعى إليه الناس فيعينونه وعليه الطعام... ثم لا يتم الدراس حتى يتم الحصاد، وتنظم كيفية الدراس بالتتابع، فالיום لفلان ثم لفلان، والدراس يكون بالهائم المجتمعة من كل أهل القرية".

والواضح أن العمل الجماعي كانت تضبطه قوانين يخضع لها الجميع تشرف عليها القبيلة عن طريق ممثلين "لجماعت"³ أو "إنفلاس"⁴، حسب المناطق، وهذه التنظيمات ظلت سارية إلى حين حدوث تغييرات كبيرة على المجتمع المغربي وما سيصبحها من تحولات بعد دخول الاستعمار الفرنسي.

4.1. تدبير الماء

نظرا لوجود المنطقة في مجال شبه جاف يتميز بشح الأمطار وعدم انتظامها، ونظرا لوجود مناطق فيها بعض العيون، ولأننا في بيئة تعتمد على الندرة، كان لا بد من ابتكار أشكال لتدبيرها. ففي المناطق حيث العيون الجارية، ولتفادي الصراعات، يعتمد السكان على تقنية تقسيم الماء

¹ أدوال: هو عملية تتم أثناء فترة الحصاد حيث يعتمد الشباب والفتيات والنساء والرجال على تنظيم مجموعات للحصاد الجماعي (عندي أدوال). بمعنى سيحضر الجميع للحصاد معي إما في الصبيحة أي الصباح أو العشوية أي بعد الظهر، وغالبا العمل يتم بين أفراد المجموعة من نفس الفئة العمرية مما يحول الحصاد إلى أهازيج ولحظات فرح رغم صعوبة العمل، ويقوم صاحب الحقل بتوفير التغذية والأكل.

² السوسي.م.م. (2016): "المعسول"، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، الجزء 1، ص. 62-63.

³ لجماعت أو جماعة: هي تنظيم كان منتشرا بالبادية المغربية حيث يمثل القبيلة ويعمل على الحفاظ على تسيير حياتها العامة وخصوصا المجالات المشتركة بدءا بالمسجد، السواقي، المراعي وغيرها، ولكي يصبح الشخص عضوا في الجماعة لا بد أن يمتلك تجربة كبيرة حيث يشهد له الجميع برجاعة العقل وبالحياد، وأن يكون مقبولا من طرف الجميع ولم يتورط في صراعات.

⁴ إنفلاس: نجدها بكثرة في جبال جزولة خصوصا إذ ارتبط بتدبير المخازن الجماعية "أكو دار"، وهو مجلس يمثل القبيلة، يبت في الخلافات والنزاعات بالاعتماد على العرف المحلي وأحيانا مثل أكو دار على الألواح، هذه الأخيرة عبارة عن أعراف مكتوبة تتضمن الكثير من البنود التي تهم قضايا التدبير المشترك، كما تتضمن الأحكام التي يعتمد فيها على العقوبة بالمال.

عن طريق "تناست"¹ أو "أسقول"². ويعتمد الإشراف عليها لشخص يعين من لجماعت يسمى "أمزال"³، أما في المناطق الأخرى خصوصاً الجبال حيث غياب العيون والآبار، فإنه تم اللجوء إلى تقنية تخزين المياه مياه الأمطار عن طريق "تنوضفي"⁴ أو "إفرض"⁵ أو "أكوك"، وهو سد تحويلي للمياه، وكلها تعتمد على العمل الجماعي لا في الإنجاز ولا في التدبير. والصورة رقم (3) توضح إحدى الأدوات المستعملة في توزيع المياه.

صورة رقم 1: إحدى التقنيات المستعملة في توزيع المياه "تناست"



المصدر: بحث ميداني 2019.

¹ تناست: أناس بالأمازيغية هو النحاس، وتناست هي إناء من النحاس بثقب في وسطه يسمح بتسرب الماء، ويعتمد عليها كساعة مائية لتوزيع الماء حيث أن الحقل يستفيد من صبيب العين حسب حصته. "تناست" والمشراف على العملية هو أمزال وقد قمت بقياس مدة ملء تناست فوجدتها تمتلئ في ربع ساعة.

² أسقول: يعتمد على هذه التقنية في الواحات حيث يتم بناء صهرج كبير لتجميع مياه العين الجارية ثم بعد ذلك يتم توزيع الماء اعتماداً على الحصص. وأسقول هو عصا بطول عمق الصهرج تعتمد مثل مسطرة مقسمة إلى خمس سنتمرات ولكل صاحب حقل نصيب معلوم من الماء في الحصة. فهنا من يملك ثلاث حصص بمعنى خمسة عشر سنتمتراً مساحة الصهرج، والمراقبة تتم من أمزال وهو نفس الاسم الذي وجدناه في الواحات وفي ماسة.

³ أمزال: هو شخص يعين بأجر من طرف لجماعت للإشراف على عملية تقسيم الماء، يرادفه بالعربية الدارجة "الجراني" ويكون محط ثقة. ⁴ تنوضفي: تنوضفي بالأمازيغية والظفيرة باللغة العربية وبالدارجة المظفية، هي خزانات للمياه يتم حفرها وبناءها بالحجارة كما يتم طلاء جدرانها بالجير المعد خصيصاً لهذا الغرض لمنع التسربات، وتستخدم لتخزين مياه الأمطار.

⁵ إفرض: هي حفر كبيرة لتجميع مياه الأمطار يتم ربطها عبر مجاري السيل، وهي بذلك تلعب دورين: توفير المياه لتوريد الهائم، وحماية القرى من الفيضانات.

5.1. المخازن الجماعية (إكيدار)

لعلها أبرز تنظيم يعكس ثقافة العمل الجماعي، لكونها تدبر حاجيات الحياة من توفير الأكل (تخزين الحبوب، خصوصا الشعير)، والوثائق والحلي والزيوت وكل ما له قيمة. إضافة إلى كونها تعرف تنظيما محكما حيث يسيرها مجلس "انفلاس"، الذي يعتمد على لوح مكتوب لتطبيق القوانين والمخالفات. وباطلاعنا على العديد من الألواح تبين لنا أن معظم "إزرفان"¹ أو (القوانين) تصب في خدمة الفرد للجماعة وضمان حقوق الأفراد مع احترام المشترك (الغابة أركان، المراعي، الماء)، وهي أسس الحياة.

هذا التدبير المستدام يعكس تلك الروح الجماعية التي ستكون الأصل للتجربة الجموعية في هذه الربوع فيما بعد. يشير أحمد غزالي² إلى أن العديد من هذه التقاليد الجماعية ما زالت حاضرة في وقتنا الراهن بالوسط القروي. والعديد من الجمعيات تشتغل بنفس روح العمل الجماعي التقليدي مع بعض التعديلات التي أملتها شروط الحياة الجديدة.

ونختتم هنا بقولة لعبد الله حمودي: "المجتمع المدني كان موجودا بالمغرب كالتجمعات القبلية والزوايا والحناطي (تجمعات التجار والصناع) التي أدت دور الوساطة بين السلطة والمجتمع"³.

¹ إزرفان: مفردا أزرف، وهي القوانين العرفية التي يحترمها الجميع ويشرف على تطبيقها انفلاس.

Annuaire de l'Afrique du Nord; Tome 2² Ghazali.A, (1989): "Contribution à l'analyse du phénomène associatif au Maroc"; XXVIII; édition du GNRS; p.p.:243-260.

³ حمودي، ع، (1998): "المجتمع المدني بالمغرب العربي"، دار تبقال للنشر-الدار البيضاء، ص:115.

صورة رقم 2: المخازن الجماعية "إيكيدار"



المصدر: تصوير شخصي 2017.

2. العمل الجماعي خلال فترة الحماية

الأشكال القديمة للتنظيمات الجماعية استمرت في الوجود¹، إلى جانبها أشكال حديثة مرتبطة بالمرحلة، نذكر منها: الجمعيات، التعاونيات، النقابات، الأحزاب السياسية، والتي بدأت تبرز بشكل كبير خلال العشرينيات من القرن الماضي. والقاسم المشترك بينها هو كونها تدخل ضمن خانة المجتمع المدني²، وإن كان المفهوم يختلف بين التجربة الغربية (أوروبا الغربية) والتجربة المغربية. يقول محمد عابد الجابري في هذا الصدد: "إن مفهوم المجتمع المدني لم يبرز بشكل واضح في المجتمعات العربية إلا في أواخر السبعينيات، ولم يظهر في المجتمع المغربي إلا مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين"³. عموماً فالعمل الجماعي بالمغرب خلال فترة الحماية تأثر بمميزات المرحلة أي الصراع مع المستعمر، وتوجيه النشاط المدني لخدمة السياسي. لذلك سنجد رواد الحركة

¹ Saaf.A, Ibid. ; p : 13.

² المجتمع المدني: سنورد هنا تعريف اليونيسكو: " المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات أو المجموعات المكونة والمهيكلية بشكل قانوني، والتي لا تنتمي إلى المجال الحكومي ولا إلى المجال الاقتصادي"، مترجم بتصرف عن موقع www.unesco.org

³ الجابري. م. ع، (1983): "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في النظام العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 167.

الوطنية سيعملون على استثمار الرصيد المجتمعي للجمعيات كخلفية للعمل السياسي. لذلك تم العمل على تنظيم الشباب ضمن الفرق الكشفية والرياضية والتنظيمات الجمعوية¹.

في ظل هذه الظروف الاستعمارية، وفي ظل المراقبة على تحركات رواد الحركة الوطنية للحد من امتداداتهم الشعبية، ستسمح سلطات الحماية بتأسيس بعض الجمعيات بالمدن الكبرى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، جمعيات قدماء ثانوية مولاي يوسف بالرباط، وجمعية قدماء ثانوية مولاي إدريس بفاس، وجمعيات الكشفية الإسلامية، وجمعيات التربية والتخييم، والفرق المسرحية، والفرق الرياضية، والرابطة المغربية للطلاب بتطوان، ورابطة طلبة شمال إفريقيا².

3. صدور ظهير الحريات العامة وتجربة العمل الجمعوي

صدر ظهير الحريات العامة 1-58-376 بتاريخ 15 نونبر 1958³ المتعلق بالحريات العامة. وللإشارة فهو يستمد أسسه من نص قانون 1901 الفرنسي. ورغم أهمية الظهير وتاريخ صدوره فإن الحريات العامة ونشاط المجتمع المدني خضع لشروط المرحلة المتميزة بطموح الحركة الوطنية مع صراعاتها الداخلية، وتدخل المخزن لسد فراغ رحيل الفرنسيين، لذلك تميزت المرحلة بالحذر الشديد اتجاه الجمعيات والمجتمع المدني. وإجمالاً يمكن أن نميز بين المراحل التالية التي طبعت مسار الحركة الجمعوية في ظل الاستقلال.

1.3. العمل الجمعوي كخلفية للعمل السياسي

تميزت المرحلة الأولى باصطدام الجمعيات بمركزية الدولة، وبالحذر من طرف الأحزاب السياسية الموالية لها، وبطبيعة الصراع حول السلطة أو ما سيعرف في تاريخ المغرب بسنوات "الجمر والرصاص"، والتي كان فيها الحديث عن الحريات أمراً مستحيلاً، بل ستحدث تراجعاً بالنسبة لظهير الحريات العامة الذي عرف تراجعاً من 1973 إلى حدود 2002. ورغم إقرار الدولة بالحق في تأسيس الجمعيات والحق في تمثيلية الساكنة، فإنها لم تكن تعترف بالأدوار التنموية للمجتمع المدني، وهنا نشير إلى قانون الماء 10-95، الذي لم يشر لأدوار الجمعيات التنموية في تدبير هذا المرفق الحيوي رغم أهميتها بالوسط القروي على الرغم من كونها تعد

¹ بوخريص. ف، (2015): "في سوسيولوجيا العمل الجمعوي: من التطوع إلى العمل المأجور"، مطبعة كوتر برانت الرباط، ص: 24.

² بوخريص. ف، (2015)، نفس المرجع السابق، ص: 25.

³ يعرف ظهير 1958 الجمعية بكونها "اتفاق لتحقيق تعاون مشترك بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية عبر توزيع الأرباح فيما بينهم".

بالآلاف، بل إن الدولة أنجزت العديد من مشاريع الماء الشروب بشراكة مع الجمعيات. في هذه الظروف، وطيلة فترة السبعينيات والثمانينيات سستتقر الجمعيات في المراكز الحضرية الكبرى (الدار البيضاء والرباط) ذات الطابع الوطني في مجالات الثقافة والطفولة والشباب، والتي كانت تؤطرها كوادر حزبية غالبيتها من اليسار، والتي وجدت فيها منفذا للعمل في ظل التضيق الكبير الذي تعرضت له. على العموم يمكن القول، بتتبع السياق التاريخي لتطور الحركة الجمعوية بالمغرب؛ إنها مرت بأربع مراحل¹ رئيسية يمكن إجمالها كالتالي:

1.1.3. مرحلة المواجهة (1970-1985)

تميزت بصراع حاد واصطدامات وتضيق الخناق على العمل ومراقبة دور الشباب، وهذا ما سيولد لحظات إثبات الوجود للاستمرار وإسماع الصوت عن طريق (المسرح، الأندية السينمائية...) تأطير الشباب والطفولة وإدارة المخيمات.

2.1.3. مرحلة المنافسة (1986-1996)

أعطت الدولة أهمية أكبر للمجتمع المدني، كما عمدت إلى خلق جمعيات ترفع نفس الشعارات وتعمل على نفس الأهداف مثل باقي الجمعيات. بالمقابل هناك جمعيات أطلقت عليها الصحافة المعارضة والنخب (جمعيات الوديان والسهول) والتي كانت خلفية وغطاء للكثير من الأنشطة السياسية الرسمية.

3.1.3. مرحلة الاحتواء (1998-2010)

تغيرت إستراتيجية الدولة، لذلك اتجهت إلى احتواء الحركة الجمعوية، خصوصا بعد بروزها بشكل قوي في الوسط القروي، عن طريق إشراكها في إعداد البرامج الحكومية وتدير المرافق العمومية وحضور رموزها في الأنشطة الرسمية.

4.1.3. مرحلة المؤسسة ما بعد دستور (2011)

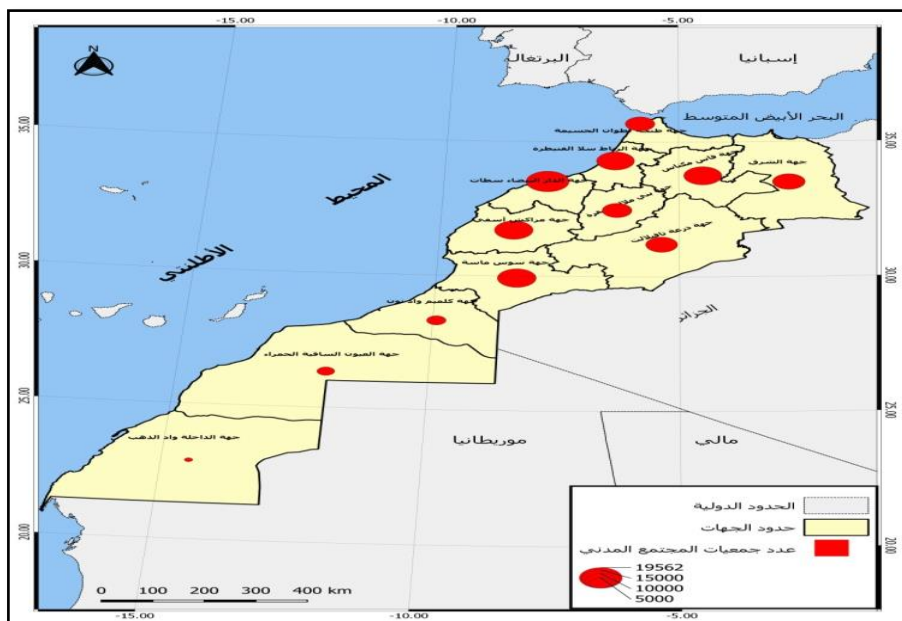
اعترف دستور 2011 بأدوار المجتمع المدني كفاعل أساسي على المستوى الوطني، وتمت دسترة أدواره وتوسيع مجالات تدخله كفاعل تنموي. وهذه المرحلة ستعرف تفريخ الآلاف من الجمعيات والتي ستكون كخلفيات اجتماعية للأحزاب.

¹ حزوي، م. (2020): "دور المجتمع المدني في تعزيز منظومة الحكامة التنموية التشاركية بالمغرب بين التأصيل القانوني والتفعيل"، ضمن المؤلف الجماعي، المجتمع المدني الديمقراطي ومتطلبات التنمية، مطبعة قرطبة أكادير.

4. الحركة الجمعوية بالمغرب من منافس إلى شريك

ستعرف بداية التسعينيات، ونتيجة عوامل خارجية وداخلية تتمثل في الانفراج السياسي بعد 1992، ودخول المغرب مرحلة المصالحة، واهتمام المنظمات الدولية بالمغرب، خصوصا منظمات التعاون الدولي (الأمريكية، الكندية، الألمانية، اليابانية)، تغييرا في إستراتيجية عمل الدولة مع المجتمع المدني بتبني مقاربة الشراكة في إرهاباتها الأولى قبل تأسيسها، مما سيجعل العدد الإجمالي للجمعيات على المستوى الوطني يرتفع بشكل كبير خلال التسعينيات وبداية الألفية الثالثة. شكل رقم (9)

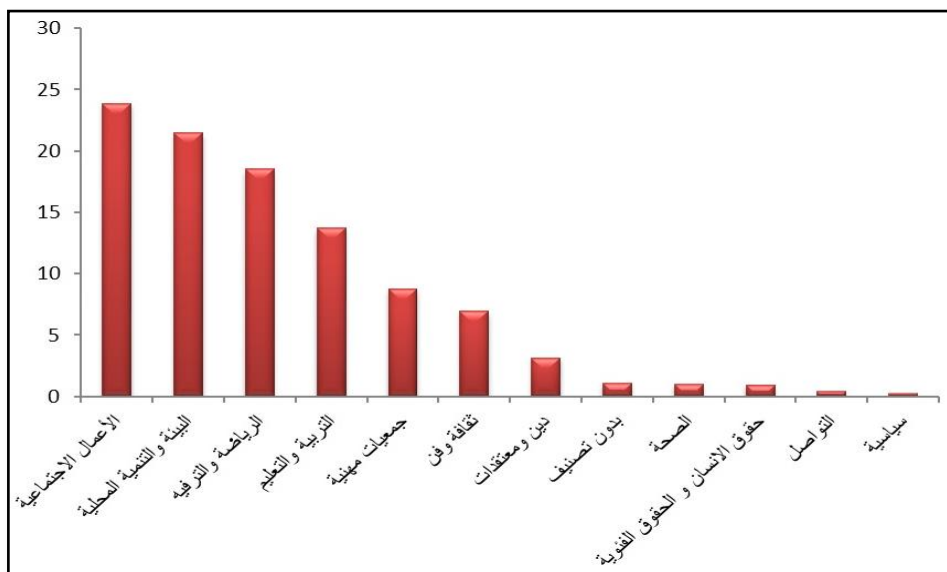
شكل رقم 1: توزيع الجمعيات حسب الجهات بالمغرب 2017



المصدر: إنجاز شخصي 2020، العمل على خلفية الخريطة الإدارية للمغرب، استثمار معطيات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني 2017

يبرز الشكل رقم (9) أهمية العمل الجمعوي بالوسط القروي، الذي بدأ ينافس الحواضر الكبرى (الدار البيضاء نموذجا)، وهذا سيعطينا نموذجين لاهتمامات الحركة الجمعوية؛ النموذج الأول قروي يهتم بقضايا التنمية بشكل عام، والنموذج الثاني حضري له اهتمامات تقليدية (الطفولة، الشباب، المسرح، التأطير ثم قضايا حديثة كالترافع حول قضايا بيئية، إلخ...).

شكل رقم 2: توزيع الجمعيات حسب مجالات الاشتغال بالمغرب



المصدر: إنجاز شخصي 2020، استثمار معطيات تقرير الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني 2017.

من خلال الشكل رقم (10) يتضح أن المجال المستقطب لاهتمامات الفاعل الجمعوي هو التنمية المحلية والبيئية، وهي اهتمامات ارتبطت أساساً بالوسط القروي، إضافة إلى المجالات التي كانت حاضرة منذ الاستقلال (المجال الاجتماعي، الرياضي، الشباب، التربية، والتعليم). والجدير بالذكر أن مجال الاشتغال تحول من الوطني والجهوي إلى المحلي، بحيث أصبحت جمعيات القرب العاملة في القرية والحي ذات حضور قوي وتنتهج سياسة القرب، مما جعلها تتموقع على الساحة الوطنية، بل أصبحت تستأثر باهتمامات الأحزاب السياسية من جهة والإدارة من جهة أخرى. ومع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)¹ سنة 2005 سوف يزداد عدد الجمعيات بشكل كبير، لأن السلطة عملت على تسهيل المساطر من أجل تأسيس الجمعيات لحاجتها إليها في تنفيذ المشاريع، خصوصاً المرتبطة بالبنية التحتية في المرحلة الأولى لانطلاق المبادرة. يمكن القول إن الدولة ربحت الرهان، حيث استطاع المغرب وبفضل إشراك المجتمع المدني تحقيق إنجازات كبيرة فيما يتعلق بالكهربة القروية، وتزويد العالم القروي بالماء الشروب. حتى أصبحنا نتحدث عن

¹ INDH : Initiative National des Développement Humaines.

النموذج المغربي في التنمية التشاركية، وهذا ما جعل العديد من المنظمات الدولية تحاول نقل التجربة المغربية إلى دول جنوب إفريقيا جنوب الصحراء.

5. العمل الجماعي في المغرب والاتجاه نحو المؤسسة بعد دستور 2011

يعتبر دستور 2011 نقطة تحول في مسار الحركة الجمعوية، حيث سيفرز الدستور لأول مرة فصلا واضحا حول أهمية وأدوار الجمعيات، إضافة إلى الاعتراف بها كشريك وكفاعل ترابي¹، بل أصبحت رقما أساسيا في معادلة الديمقراطية التشاركية. وللإشارة فإن دستور 2011 جاء في سياق دولي ووطني عرف تحولات كبيرة، ونتيجة ضغط الشارع الذي كان فيه الفاعلون المدنيون والسياسيون المحرك الأساس (حركة 20 فبراير)، بل إن الاستشارات التي قامت بها اللجنة التي أشرفت على إعداد وثيقة الدستور استمعت أيضا إلى مقترحات الفاعلين الجمعويين، والتي أخذت بعين الاعتبار العديد من مقترحات وضعتها الوثيقة الدستورية². ولعل العشرية الأخيرة، والتي تجاوزت فيها أعداد الجمعيات 150 ألفا حسب تصريح الوزير مصطفى الخلفي بقاء بأكادير، مع الإشارة إلى أنه من الصعب إعطاء رقم حقيقي يحصي أعداد الجمعيات، ذلك أن الإحصائيات الرسمية توجد لدى مصالح العمالات، إضافة إلى كون وصل التأسيس يبقى الوثيقة الرسمية بالنسبة للعدد، في حين أن العديد من الجمعيات قد أوقفت أعمالها أو انسحبت من الحياة العامة، لكن لا يتم التشطيب عليها. وعموما يمكن القول إن الجمعيات حققت العديد من الأهداف نجملها كالتالي:

- التواجد في جل التراب الوطني بما فيه المناطق النائية؛
- قدرة الجمعيات على تعبئة الموارد المالية محليا ووطنيا، مع ارتباط العديد من المهاجرين بقراهم الأصلية وانخراطهم ضمن جمعياتها؛
- بروز التكتلات الجمعوية الكبيرة (فيدريالات، شبكات) التي أصبحت تمارس ضغطا من أجل استصدار قوانين أو إيقاف تجاوزات أو تعديل مشاريع، مع القدرة على الترافع.

¹ الفصل 12: "تؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتمارس أنشطتها بحرية، أي في نطاق احترام الدستور والقانون ولا يمكن حل الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقترح قضائي، تساهم الجمعيات المهنية بقضايا الشباب العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها وعلى هذه المؤسسات تنظيم هذه المشاركة طبق شروط يحددها القانون.

² كان لنا شرف المشاركة في المشاورات التي نظمتها اللجنة بإشراف المنوني حيث قدمنا مجموعة من المقترحات إلى جانب 8 فاعلين جمعويين على المستوى الوطني.

6. اشتوكة أيت باها¹ رائدة على مستوى جمعيات الوسط القروي

1.6. من "جماعة" إلى الجمعية

عرفت المنطقة أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي توالي ست سنوات من الجفاف، كان وقعها كبيرا على الساكنة، خصوصا مشكل التزود بالماء الذي كان أساس الاستقرار بسهل اشتوكة، حيث لعبت الآبار أدوارا أساسية داخل القرى، وما زالت الذاكرة الشعبية تتحدث عن أولى الآبار، بل إنها كانت تنسبها إلى البرتغال "حاسي بردقيز"²، كما أن جل القرى كانت بها آبار جماعية على مستوى (الدرب) أو المسجد، وكانت جل القرى تضم 5 إلى 6 آبار جماعية. صورة رقم (5)

صورة رقم 3: البئر التقليدي (نموذج للآبار الجماعية)



المصدر: تصوير شخصي 2018.

لكن مع بداية التسعينيات، بفضل عائدات المهاجرين، سيكون انكبابهم الأول على حفر الآبار العائلية، أي التحول من الآبار الجماعية إلى الفردية؛ حفر البئر داخل أسوار المنزل وهذا ما

¹ - إقليم/ محافظة، في الجنوب الشرقي لمدينة أكادير.

² حاسي بردقيز: نسبة إلى فترة التواجد البرتغالي بداية القرن السادس عشر (استرجاع السعديين لحصن فونتي وطرد البرتغاليين سنة 1540 م).

سيجعل نسبة الآبار تتزايد بشكل سريع. وقد عرفت المنطقة تواجد حرفيين "بيارة"¹، لكن هذا الرخاء والاستثمار في الماء كان مثل السراب العابر، إذ سرعان ما بدأت المشاكل بسبب تراجع مستويات الفرشة الباطنية بشكل سريع نتيجة الضغط الكبير عليها، وانتشار الفلاحة العصرية وظهور (الصهاريج/البحيرات)².

صورة رقم 4: صهريج كبير



المصدر: بحث ميداني 2018.

سيتم لاحقا التحول من البئر الدائري الذي حفر بطريقة تقليدية إلى ما سيعرف بـ "الفوراج" forage³، الآبار الضيقة لكن العميقة والتي تحفر بالآلات، وهنا سيدخل حرفيون جدد، وقد تميزت المرحلة بقدوم اختصاصيين من ورزازات، وبالضبط منطقة "إمگران" حيث قام فيها بعض السوريين، وبالتحديد الأكرد بحفر المئات من الأثقاب في وقت لم تكن فيه المراقبة صارمة من طرف السلطات الوصية، ثم تلتها مرحلة الحفر أثناء الليل خارج القانون. وهذه الوضعية الجديدة ستجعل العديد من الأسر تجد صعوبة في توفير الماء نتيجة كلفة العناية الباهظة بالبئر (التعميق كل سنة والمصاريف تزداد سنة بعد أخرى). وهنا ستبدأ التجربة الأولى

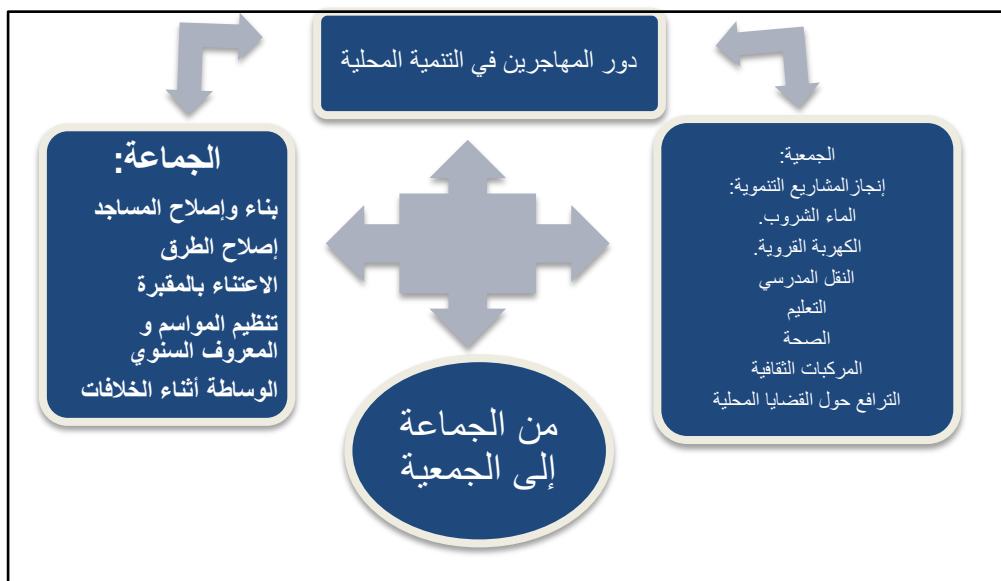
¹ البيار: متخصص في حفر الآبار.

² الصهريج-البحيرة: هي صهاريج بلاستيكية كبيرة المساحة شبيهة بالبحيرات الطبيعية، اعتمدتها الضيعات العصرية لتوفير الماء لمزروعاتها دون التفكير في العواقب الايكولوجية المرتبطة بنضوب الفرشة الباطنية.

³ فوراج (forage): لا يتعدى القطر في أغلب الأحيان 60 سنتيمتر مقابل 1.5 إلى مترين بالنسبة للبئر العادي، لكن العمق يصل إلى 200 متر مقابل 60 مترا للبئر العادي. ويستعمل في حفره وتجهيزه تقنيات عصرية.

بدوار "تدارت" بسيدي بيبي (1991-1992) بما سميته بالابتكار الاجتماعي في مجال التزود بالماء، وهي فكرة مستوحاة من الضيعات أو بالأصح من آبار الضيعات أي "الفوراج: forage"، وبناء صهريج عال لتحقيق الضغط المطلوب لإيصال الماء إلى أبعد نقطة بالقرية. الجدير بالذكر أن "تدارت" حينها ما زالت تعيش على إيقاع تدبير "لجماعت"¹، أي أن الجمعيات لم يكن لها وجود إطلاقاً باستثناء جمعيات الآباء الشككية، وهنا بإيعاز من أحد ممثلي السلطة ببيوكرى ستأسس الجمعية الأولى للماء الشروب بالإقليم بل حتى على المستوى الوطني. وستبدأ مرحلة جديدة في التنمية المحلية حيث ستلعب فيها الجمعيات الدور الأساسي، بل ستصبح فاعلاً تراجياً لا يمكن تجاهله. شكل رقم (11).

شكل رقم 3: خطاطة توضح انتقال العمل الجمعي من الجماعة إلى الجمعية



المصدر: إنجاز شخصي 2020.

¹ لجماعت: أي جماعة آخر التنظيمات الجماعية بالمغرب، والتي صمدت أمام التغييرات الكثيرة، لكن اندماجها داخل الجمعيات القروية سيجعلها تراجيع ولعلها نهاية مرحلة.

تبرز الخطاطة المجالات التي كانت تستأثر باهتمام "لجماعت"، والتي كانت تركز أساسا على الحقل الديني (مسجد، مقبرة، مصلى)، وعلى التدخل لفك النزاعات والصراعات، والتي تكون غالبا حول الأرض وحدودها، في حين تحولت الجمعيات، والتي كانت في الأصل امتدادا لـ "لجماعت" إلى مجالات جديدة مرتبطة بقضايا التنمية والتعليم والبيئة. وبتبعنا لصيرورة الحركة الجمعوية بالإقليم، يمكن أن نبرز أربع مراحل أساسية:

2.6. من بداية التسعينيات إلى حدود 1998

كانت مرحلة التأسيس بكل عنفوانها بانخراط الجميع واحتضانه للفكرة بإجماع غريب وبانتماء وجداني إلى القرية أو الدوار "تمازيرت".¹ اختلفت التجارب بين السهل والجبل لكن القاسم المشترك بينهما هو الشعار الذي رفعته إحدى الجمعيات "تبنى القرى بسواعد أبنائها"²، وهناك مثل أمازيغي لا يتردد الفاعلون في ترديده بهذه النواحي وهو "أزرونتمازيرت أس أيبنيويان"³، بمعنى حجر البلد هو الأصلح للبناء. هذه المنطلقات أعتبرها أحد عوامل نجاح التجربة، يضاف إليها أن البوادي حتى هذه المرحلة ما زالت تعيش على وقع تدبير "لجماعت"، وهي التي ستشرف على المراحل الأولى لانطلاق جمعيات القرب.⁴ لذلك سنميز هنا بين مجالات الاشتغال على مستوى السهل، ثم على مستوى الجبل، ودائما باشتوكة أيت باها الذي اتخذناه مجالا للدراسة بالنسبة للجمعيات.

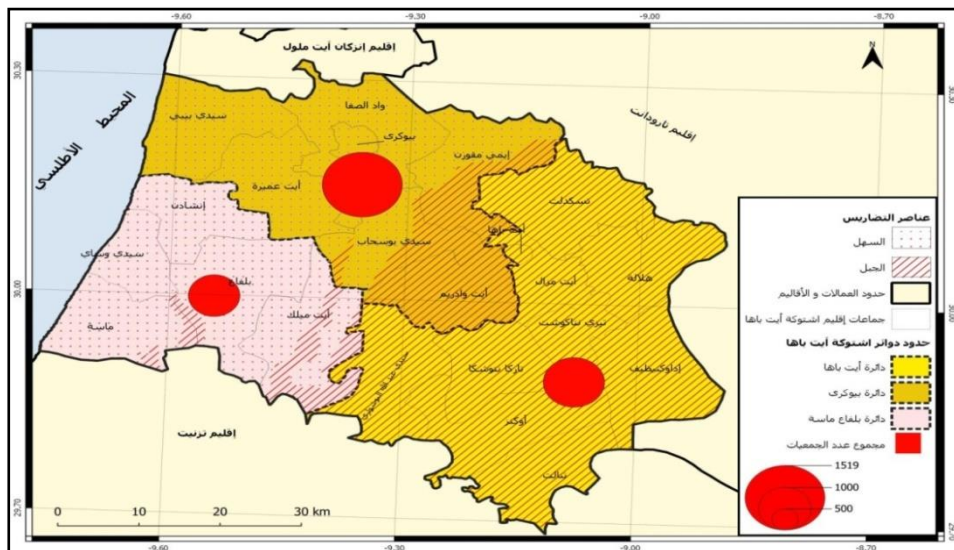
¹ تمازيرت: البلد الأصل، وقد تطلق على الوطن، من هنا فإن الوطن يبدأ من القرية، وهذا الارتباط الوجداني هو سر نجاح العديد من التجارب.

² شعار رفعته جمعية "توزايكو" لكن تبناه الجميع بشكل ضمني، وحتى دون الاطلاع عليه.

³ معناه هو الحجر المحلي هو الأجدر باستعماله في البناء، بمعنى ابن البلد هو الأول المعني بشؤون قريته.

⁴ حسب الأدبيات التي تناولتها والتي تتميز باشتغالها قريبا من المواطنين بل إن جلها كان استمرارا لـ "لجماعت" على مستوى الدواوير.

شكل رقم 4: التوزيع المجالي للجمعيات حسب الجماعات الترابية بإقليم اشتوكة أيت باها 2018



المصدر: إنجاز شخصي 2020، العمل على خلفية الخريطة الإدارية، معطيات عمالة اشتوكة أيت باها. (بتصرف)

تبرز الخريطة العدد الكبير من الجمعيات وكذا توزيعها المجالي باشتوكة أيت باها سهلا وجبلا، وذلك راجع إلى الانطلاقة القوية خلال التسعينات وانخراط الجميع، إضافة إلى عامل المنافسة الايجابي الذي عرفته المرحلة وانخراط المهاجرين سواء في مدن الشمال(الغرب) أو خارج الوطن، وقد لعبوا دورا تاريخيا في نجاح وانجازات الحركة الجمعوية بالإقليم.

1.1.6. الجمعيات التنموية بسهل اشتوكة النشأة والمسارات

تعتبر سنة 1992 سنة مرجعية بالنسبة للدارسين للحركة الجمعوية باشتوكة أيت باها، حيث ستعرف تأسيس أول تجربة لتدبير الماء الشروب، بل اعتبرها شخصا بداية ثورة هادئة بالبداية المغربية حيث تم ابتكار مشروع اجتماعي سيغير الكثير. بدأت الفكرة بقرية¹ تدارت بسيدي ببي حيث ستعمل "لجماعت" على إنجاز مشروع البئر الجماعي المجهز بصهرج على مستوى 20 مترا بحمولة تصل 100 طن من الماء. هذا النوع من الآبار لم يعهده السكان إلا في الضيعات الكبرى (forage)، والصهرج بهذا الحجم من اختصاصات الدولة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، مما جعل المشروع في حد ذاته يعتبر ابتكارا اجتماعيا، سوف يؤثر في كل الإقليم

¹ قرية أو دوار نقصد بها نفس المعنى.

ليتجاوزه إلى الوطن، بل ستصبح تجربة الماء الشروب، أو ما سيعرف فيما بعد بجمعيات الماء ابتكارا مغربيا في تنمية البادية، وستأخذ به الدولة بعد ذلك سنة 1995 عندما ستطلق مشروع برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER)¹ لتعميم التجربة على المستوى الوطني. الصورة رقم (7) تظهر مشروع الماء الصالح للشرب بأحد الدواوير التابعة لجماعة سيدي بيبي.

صورة رقم 5: مشروع الماء الصالح للشرب بدوار "تين علي" سيدي بيبي



المصدر: تصوير شخصي 2020.

تبرز الصورة خلاصة لتجربة الجمعيات في البداية، والمجالات التي اشتغلت عليها جمعيات القرب (جمعيات الدواوير)، وهي الماء والكهرباء في مرحلة أولى، وسيتم تطوير التجربة، خصوصا في مجال التدبير المعقلن للماء، وحتى الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية كبديل، وهي تجربة ناجحة اليوم.

خلال السنوات الثلاث الأولى لانطلاق مشروع "ندارت" ستتأسس جل الجمعيات الأولى، أو الجيل الأول بين سنتي 1993 و1995، وستعرف المنطقة حركية اجتماعية انخرط فيها الجميع: "لجماعت"، الموظفون، الشباب، ثم المهاجرون على الخصوص، سواء الذين تقاعدوا وعادوا للقرى أو الذين لا زالوا بالمهجر، والمهجر هنا داخل وخارج الوطن. فالعديد من الحكايات² المرتبطة

¹ PAGER: Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau potable des populations Rurales.

² الحكايات: مجموعة من التجارب الناجحة داخل القرى تحكى اليوم للأجيال الجديدة.

بالمرحلة تبرز هذا الانخراط والاحتضان للمشروع الجماعي الذي كان الجميع يعتبره مشروعه الشخصي، هنا سيتكامل الشخصي والجماعي في تجربة ينظر إليها اليوم على أنها التجسيد الفعلي للمقاربة التشاركية التي ستأتي كمفهوم وكمقاربة فيما بعد عن طريق المنظمات الدولية خصوصا مع GTZ¹ (وكالة التعاون التقني الألماني). نجاح التجربة سيدفع بالفاعلين الجمعويين، الذين راكموا تجربة لا بأس بها في إطار تدبير المشاريع الاجتماعية إلى الانخراط في ورش أكبر وهو تزويد العالم القروي بالكهرباء انطلاقا من الشراكة مع مصالح الدولة.

وهنا أيضا سيكون النجاح حليف المرحلة، وبتضافر نفس الجهود والعوامل وانخراط أبناء القرى، حماس كبير ولقاءات أسبوعية؛ تنقلات من المدن نحو الدواوير للإشراف العملي على تتبع المشروع، مع العلم أن الكلفة كانت مرتفعة في المراحل الأولى، حيث كانت الشراكات مع المكتب الوطني للكهرباء (ONE)² جد باهظة ومكلفة وبلغت 80% من المشروع، قبل أن ينطلق المشروع الثاني وهو برنامج كهربة العالم القروي (PERG)³، والذي سيعرف تعديلات منها الأداء على سبع سنوات وعلى أقساط. تجربتنا الماء الشروب والكهرباء كانتا مدرستين في مجال التعبئة الاجتماعية وانخراط الجميع في الأدوار الطلائعية للمهاجرين والموظفين، أي أبناء المدرستين (الجيل الأول).

من هنا ستبدأ تحولات عميقة على مستوى القرى يمكن إجمالها كالاتي:

- عودة المهاجرين للاهتمام بالشأن العام انطلاقا من قراهم؛
- توفير التجهيزات الأساسية (ماء، كهرباء) سيكون له الوقع الكبير في هجرة العودة وإعادة إعمار القرى؛
- ارتفاع نسبة التحاق الفتيات بالمدارس والإعداديات؛
- تفرغ المرأة لأشغال البيت، وريح الوقت سيستثمر لاحقا في دروس محو الأمية وأنشطة المركبات السوسيوثقافية؛
- ارتفاع ثمن الأرض بشكل كبير، والانتقال إلى وحدة المتر المربع بدل الحقل أو البحيرة؛
- إعداد المجال عن طريق توسعة الطرقات والممرات، وإشراف الجمعيات عليها.

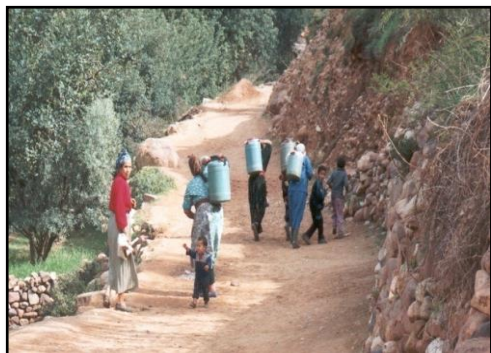
¹GTZ :German Technical Coopération.

²ONE: Office national d'électricité.

³PERG : Programme d'Electrification Rurale Global.

صورة رقم 6: من البحث عن الماء إلى كرسي بالمدرسة

2002



2009



المصدر: تصوير شخصي.

تبرز الصورة رقم (8) الانعكاسات الايجابية على واقع المرأة والفتاة القروية بريح رهان التزود بالماء الشروب، فبعد أن كانت المرأة تقضي زهاء أربع ساعات يوميا في البحث عن الماء، وفي بعض الحالات تقطع مسافات طويلة، في سبيل ذلك، ستوفر الكثير من الوقت انطلاقا من دخول الصنوبر إلى البيوت. فالصورة رقم 8(1) وهي صورة التقطتها في بداية الألفية وكان مشروع الماء الشروب بالنسبة لهذه القرية قيد الدرس وبعد سبع سنوات الصورة 8(2) وهي صورة لفتاة من نفس القرية جالسة أمام الحاسوب وقد التحقت بالمدرسة. فالفتاة القروية هي أحسن من سيتحدث عن حسنات الماء داخل البيت (في الملحق شهادة بالفرنسية لإحدى السيدات، مهاجرة بفرنسا تتحدث عن تجربتها مع الماء والدراسة).

تميزت مرحلة التسعينيات بهذه القفزة النوعية بالنسبة لمتدريس الفتيات والتحاقهن بمقاعد الدرس بالابتدائي، وفيما بعد، الإعدادي ثم الثانوي في سيرورة عنوانها: "تنمية المجال والإنسان". فمن خلال تتبعنا لمسار النقل المدرسي بالإقليم منذ أول تجربة سنة 2006 إلى اليوم يمكن الإدلاء بالملاحظات التالية: ارتفاع نسبة التحاق الفتيات بالإعدادي بالمنطقة السهلية من 40% قبل انطلاق مشروع النقل المدرسي لتقارب حوالي 100% اليوم، في حين ما زالت نسب الهدر المدرسي مرتفعة بالمنطقة الجبلية حيث تتجاوز 50% في بعض الجماعات، مثل تاسكدلت وتيزي نتاكوش. في حين ارتفعت الأرقام بكل من إذاؤوكنظيف وإمي مقورن نتيجة نفس العامل، أي النقل المدرسي المسير من طرف الجمعيات.

2.1.6. الجمعيات التنموية بالمنطقة الجبلية ورهان فك العزلة

تاريخيا هناك سبق زمني للجمعيات بالسهل على حساب الجبل، حيث لم تنطلق الدينامية بالمنطقة الجبلية إلا مع أواخر 1997 وبداية 1998، وكانت صعوبة التأسيس مرتبطة بالهجرة القوية مقارنة مع السهل، حيث كانت جماعات قروية بالجبل تسجل نموا سلبيا، ولم يعد في القرى إلا الشيوخ والنساء والأطفال، في حين أنه كان نادرا ما تلتقي بشباب داخل القرية. كانت الإكراهات كبيرة لا ماء إلا ماء تنوضفي "المطفية"؛ الكهرباء منعدمة والإنارة تقليدية، الطرق صعبة والتنقل كان يتطلب مجهودات كبيرة، مما جعل المهاجرين بمدن الغرب لا يأتون إلا كل 3 أو 4 سنوات.

لذلك ومع "ثورة الجمعيات"¹ ستؤسس جمعيات، لكن مجالات اشتغالها تجاوزت القرية الصغيرة إلى القبيلة (مجموعة من القرى) تربط بينها روابط تاريخية واجتماعية: "الموسم"²، المعروف³، المدرسة العتيقة⁴، وهنا ستؤسس جمعيات لعبتا دورا كبير في مدّ الطرق المعبدة وفك العزلة عن مناطق كان الوصول إليها صعبا بالنسبة لأبنائها المهاجرين، الذين كانوا يضطرون لترك سياراتهم بأيّ باها وكراء سيارات "لوندروفر"⁵ الحديدية الوحيدة التي كانت تستطيع الوصول إلى القرى النائية.

من هذه الجمعيات جمعية تيويزي أودرار، والاسم له دلالته ("تويزي" التي تفيد العمل الجماعي، و"أدرار" أي الجبل، والتي أنجزت الطريق الرابطة بين أيت باها وتركا نتوشكا(70 كيلومترا) معبدة بشراكة مع وزارة التجهيز. وللإشارة فهذه أول الشراكات على المستوى الوطني لمد الطرق والتي هي أصلا من مهام الدولة. وجمعية أدرار⁶ تأسست التي أنجزت الطريق المار من "تاغلات" إلى أيت باها في اتجاه "اداوكنيضيف" وهي مشاريع ضخمة لعب فيها الأعيان (والأعيان هنا بالمفهوم الحالي حيث أصبح التجار الكبار هم الأعيان الجدد والذين هاجروا في العشرينيات والثلاثينيات وحققوا نجاحا تجاريا كبيرا)، أدوارا مهمة، حيث كانت التمويلات غالبا ما تتم خلال لقاءات (ولائم في بيوت الأعيان الجدد أو أثناء المعروف السنوي حيث يتنافس المساهمون بأقساط

¹ ثورة الجمعيات: ثورة اجتماعية بالاعتماد على الذات الجماعية المحلية (الدوار القبيلة).

² الموسم: لقاء سنوي غالبا ما يكون حول ضريح أو مزار يعقد فيه سوق كبير تحج إليه القبائل.

³ المعروف: هو حفل بطابع ديني يقام غالبا بالمسجد أو مرافقه، حيث يتم إطفاء الطعام، ويحضره كل أبناء القرية، وخصوصا المهاجرين، ويخصص للمناقشة حول قضايا القبيلة واتخاذ القرارات.

⁴ المدرسة العتيقة: هي المدارس القرآنية المنتشرة بكثرة بسوس، ويحج إليها الطلبة، وتمول من طرف الساكنة.

⁵ سيارة لوندروفر: يستعملها الخطافة (النقل السري) أو سيارات دون ترخيص لكنها لعبت دورا أساسيا في فك العزلة وربط الساكنة مع الحواضر المجاورة.

⁶ أدرار أو الجبل: الانتماء المجالي أو الترابي يغلب على التسميات بالنسبة للجمعيات.

من المال أو الشيكات لجمع الحصة المطلوبة لإنجاز الطريق). كما كانت طرق ثانوية وصغيرة تربط الطريق الرئيسية بالقرى داخل الجبل، والتي لم تكن تتعدى 4 إلى 5 كيلومترات كانت تنجز عن طريق التبليط بالإسمنت، وهذا العمل شارك فيه الجميع، وحتى الذين لم يكونوا يملكون المال، كانوا يساهمون بالعمل أو بتحضير الطعام. أنظر الصورة رقم (9)

صورة رقم 7: إصلاح الطرق في إطار فك العزلة عن العالم القروي بجماعة "تاسكدلت"



المصدر: تصوير شخصي (أرشيف 2006).

هذه الصور تعيدنا إلى روح العمل الجماعي التقليدي "تويزي" ومشاركة ومساهمة الجمعية تكون إما بالعمل أو التغذية أو دفع أجرة "معلم" (البناء).

المرحلة الأولى: غلب عليها التدخل لحل إكراهات البنية التحتية التي هي أساسا من مهام الدولة والجماعات المحلية، لكن أمام تخلي الدولة عن مهامها، بادر أبناء الدواوير إلى حمل المشعل، أو لنقل وضعوا مصيرهم بأيديهم بالاعتماد على التعبئة الاجتماعية التي أساسها هو التشبث بالأرض وبالأصل "تمازيرت"¹.

¹ - تمازيرت: هي الأرض، الموطن أو مسقط الرأس.

المرحلة الثانية الاعتناء بالعنصر البشري (1999-2005): مع أواخر التسعينات بدأت الأوضاع تتحسن بالبوادي التي عرفت نشاطا كثيفا بفضل الجمعيات، لتبدأ مجالات جديدة تستهوي الفاعلين الجمعويين. وهكذا ستنتقل عمليات فتح مراكز صغيرة للتعليم الأولي، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الجمعيات؛ ودروس محو الأمية، حيث سينطلق البرنامج الوطني الذي انخرطت فيه الجمعيات بشكل كبير. وهنا ستبرز جمعيات تجاوز مجالها القرية، أي إن مجال اشتغالها هو الإقليم، ونخص بالذكر "جمعية تيوزي اشتوكة أيت باها للتنمية والتعاون"، والتي عملت على مواكبة هذه الدينامية بتأطير الجمعيات، والبحث عن تمويلات أجنبية، والاشتغال على قضايا عرضانية كظاهرة التصحر-تراجع الأركان-ومشكل الفرشة المائية الباطنية، وهذه كلها مواضيع نظمت فيها أيام دراسية كبيرة. والجدير بالذكر أن "تيوزي" كانت تضم أطرا (أطباء، مهندسين، أساتذة جامعيين) منحدرين من الإقليم، ومعظمهم مهاجرون يسكنون المدن الكبرى (الرباط، الدار البيضاء وأكادير)، لكن قاسمهم المشترك هو العمل لتنمية المنطقة وقراهم الأصلية.

المرحلة الثالثة (2006-2011): صادفت هذه المرحلة انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وما صاحبها من تأسيس العديد من الجمعيات، إلا أن الملاحظ أن الدوافع والمنطلقات الأولى للحركة الجمعوية قد تغيرت، وأصبحنا هنا أمام جمعيات تؤسس تحت الطلب، أي لتقديم مشاريع أصلا جاهزة، وهذا هو الفارق، حيث إن المشروع في الأصل لم ينبع من حاجيات حقيقية للسكان، وبالتالي فإن نسبة النجاح أو تبني المشروع من الساكنة تقل مقارنة مع المشاريع التي أنجزت في التسعينيات بتمويل محلي وانخراط كلي للمعنيين. ستبرز كذلك ظاهرة الأنشطة المدرة للدخل وتأسيس العديد من التعاونيات، خصوصا تعاونيات الأركان وغيرها رافعة شعار إدماج المرأة في التنمية. وإن كانت بعض التجارب قد نجحت وستفرز بعض النساء القياديات اللواتي أصبح لهن حضور قوي في الحقل الجمعوي، إلا أن الكثير من التعاونيات ستعيش على وقع الدعم والإعانات، مما جعل تجاربها لا تتطور، بل إن العديد منها يعيش مشاكلا اليوم. في هذه الدينامية وبتأطير من جمعية "تيوزي" ستبرز مشاريع السقي الجماعي بكل من "توزايكو"، باخير و"أغريس" وأزكار¹ لتعطي بديلا جديدا حول المصالحة مع الأرض والعودة إلى الفلاحة والحد من السكن العشوائي عن طريق عدم بيع الأرض، بل استغلالها وجعلها مورد عيش، وتعتبر تجربة "توزايكو" النموذج الرائد، والذي أفردنا له فصلا خاصا في بحثنا.

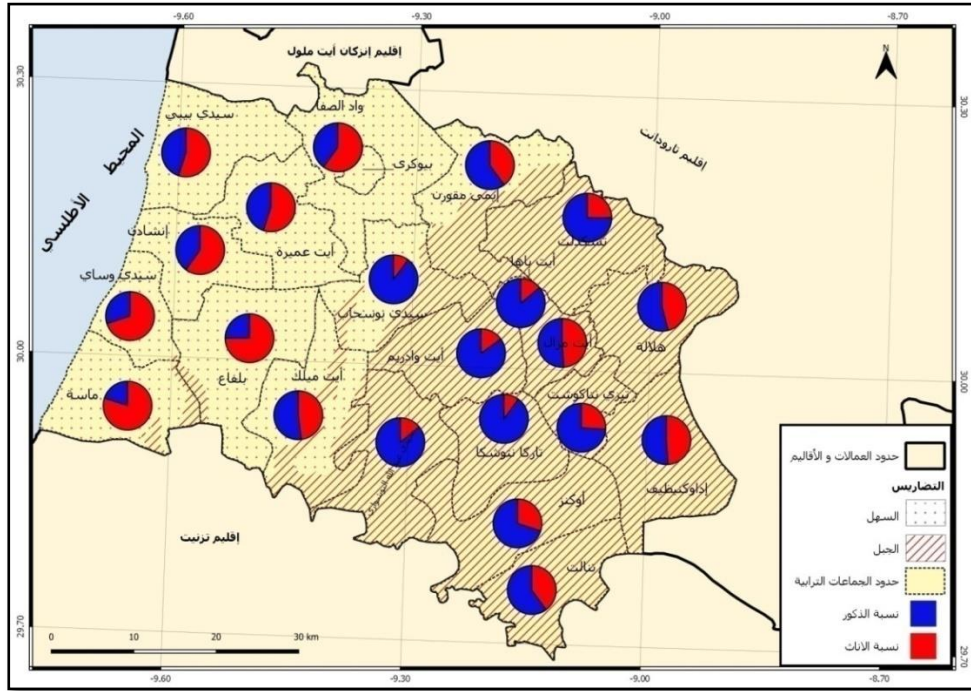
¹ دواوير تنتمي لجماعة أيت اعميرة باستثناء أزكار تنتمي لجماعة الصفا.

المرحلة الرابعة (2011-2020): تميزت بالحراك الشعبي بالمدن الكبرى، وبالضغط الكبير على السكن¹ داخل الدواوير التي باتت تتوفر على التجهيزات الأساسية (الماء، الكهرباء، طرق)، لكن ميزة المرحلة هي السكن العشوائي، الذي بني في ظروف تميزت بالتوتر الشديد، بل إن دواوير تم بناؤها ليلا، ولعل قراءة أسماء الدواوير تبرز هذا العنف الرمزي الذي صاحب إنشاء هذه الأحياء المختلفة عن المؤلف؛ دواوير فقدت روابطها الأسرية والاجتماعية والسوسيو- ثقافية، المحتضنة لمهاجرين من أفاق مختلفة، القاسم المشترك بينها هو البحث عن عمل داخل الضيعات (آيت اعميرة لوحدها تضم دواوير بأسماء مثل دوار الليل؛ دوار الميكا؛ كوسوفو؛ ودوار الدبزة)². هذه الأسماء تحيل إلى العنف المادي والمعنوي الذي صاحب المرحلة إلى بداية الاستقرار الذي لم تكن ولادته طبيعية. مع ذلك ستعرف هذه المرحلة نشاطا جديدا للجمعيات يعتبر ذا وقع كبير، خصوصا بالنسبة لتمدرس الفتيات، وهنا سنلاحظ استمرار دورة التنمية التي ستعرفها بعض القرى، وإذا عدنا إلى المنطلقات فالحاجس الأول كان توفير الماء، وتوفير الوقت بالنسبة للفتاة للالتحاق بالمدرسة، لكن الهدر المدرسي سيطالها في المرحلة الإعدادية، وبانطلاقة مشاريع النقل المدرسي لاحقا سيحل المشكل، حيث ستتمكن الفتيات والفتيان أيضا من الولوج للإعدادي ثم الثانوي والجامعي باستعمال حافلات النقل المدرسي.

¹ حتى أن المرحلة كان يطلق عليها السكان ربيع الاسمنت في مقابل الربيع العربي.

² دوار الليل-الدبزة-الميكا كلها بدوار أكرام الذي يعتبر لوحده حالة خاصة في مجال الهجرة؛ وقد خصصنا له فصلا في دراستنا. أما "كوسوفو" يوجد في السوالم آيت اعميرة وبني في فترة حرب كوسوفو والنقط الاسم كتعبير عن العنف المادي والمعنوي المصاحب للبناء.

شكل رقم 5: نسبة تـمدرس الفتيات باستعمال حافلات النقل المدرسي



المصدر: إنجاز شخصي 2020، العمل على خلفية الخريطة الإدارية، معطيات عمالة اشتوكة أيت باها. (بتصرف)

تبرز الخريطة نسبة التحاق الفتيات بالإعدادي وتبرز الفرق بين المناطق السهلية، حيث تتجاوز نسبة الإناث الذكور في بعض الجماعات، حيث تعطى الأسبقية للفتيات، في حين لا زال العدد متوسطا بالوسط الجبلي، نتيجة النقل المدرسي الذي مازال في بدايته، لكن مع ذلك هناك تحسن سنوي في التحاق الفتيات بالإعدادي.

صورة رقم 8: أسطول النقل المدرسي (ساحة الثانوية) بسيدي بيبي



المصدر: تصوير شخصي 2018.

هذه المرحلة أيضا ستعرف خلق العديد من الجمعيات، بل إن مجالات الاهتمام ستختلف عما هو متعارف عليه، ولم نعد نجد الجمعيات التي تهتم بالتنمية فقط، بل هناك مجالات جديدة وغريبة عن المنطقة. كما أن الجمعية الوحيدة التي ستعرف منافسة جديدة ولن تبقى الممثل الوحيد للدوار الذي حل محل "جماعة"، بل ستظهر العديد من الجمعيات الجديدة وبأهداف مختلفة أملت لها شروط المرحلة؛ نهاية مرحلة الدوار للدخول في مرحلة جديدة. وسنورد هنا مثال دوار "أكرام" الذي انتقل من جمعية واحدة (هي جمعية المرباط لتنمية دوار "أكرام") إلى 28 جمعية في أقل من عشرين سنة. والجدول رقم (5) يوضح أبرز الجمعيات بدوار أكرام.

جدول رقم 1: بعض الجمعيات وتاريخ تأسيسها بدوار أكرام

الرقم	اسم الجمعية	سنة التأسيس	الأهداف العامة
1	جمعية المرباط لتنمية الدوار أكرام.	07/01/1994	تطوير وسائل العيش في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية والمحافظة على البيئة.
2	جمعية أيت أمزال للتنمية.	21/02/2004	تحسين الأوضاع الاجتماعية والتزويد بالماء الصالح للشرب.
4	جمعية أجي نتعاونو للتربية والفن.	31/01/2009	التكوين الثقافي والفني والتربوي الهادف
5	جمعية الشبيبة المدرسية فرع أيت اعميرة.	15/05/2009	تجديد الموارد البشرية والمادية للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والرياضية.
6	جمعية إعشاقن أوحيدوس الأطلس.	29/06/2011	الاهتمام بالتراث الأمازيغي+الاهتمام بتشجيع اللغة الأمازيغية+الاهتمام بالمرأة القروية.
7	جمعية تركات للأعمال الاجتماعية والتنموية.	22/05/2016	العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية + التنمية المستدامة.
8	جمعية الإبداعات للتأطير التربوي والثقافي والتنمية الاجتماعية فرع أيت اعميرة.	30/09/2017	التنمية الاجتماعية والبشرية المحلية.
9	جمعية الأفارقة جنوب الصحراء بأيت اعميرة.	2020/01/01	الاهتمام بقضايا الأفارقة، التنشيط الرياضي، الاندماج داخل المجتمع المغربي.

المصدر: بحث ميداني 2020.

انطلاقاً من الجدول رقم(5) يمكن الخروج بالخلاصات التالية: إن مجال الاشتغال وأهداف الجمعيات أثرت فيها الهجرة بشكل كبير، مثلاً جمعية أيت أمزال وجمعية إعشاقن أوحيدوس، فالجمعية الأولى تشير إلى الأصل أما الثانية تمزج بين الأصل الجغرافي والاهتمام الثقافي عبر فن أوحيدوس الغريب عن المنطقة. إن تأسيس العديد من الجمعيات الرياضية، مرتبط بكثرة الشباب داخل الدوار وإقبالهم على الرياضة وخصوصاً (فنون الحرب)، إضافة إلى وجود جمعية للمهاجرين الأفارقة (جمعية الأفارقة جنوب الصحراء بأيت عميرة)، مما يعطي للجمعيات اليوم طابعاً دولياً انطلاقاً من القرية.

استنتاجات عامة

من خلال هذا الجرد التاريخي لتطور الحركة الجمعوية باشتوكة أيت باها، يمكن الخروج بالخلاصات التالية:

- التعبئة الاجتماعية تحتاج إلى فهم حقيقي للواقع، وأي مشروع لإنجاحه لا بد أن يتبناه المجتمع ويساهم فيه.
- المقاربة التشاركية بمفهومها المحلي تتجلى في العودة إلى الأصول وأشكال التعبئة الاجتماعية من "معروف" وحفلات ومواسم يتعايش فيها القديم والحديث، ويبقى حب الأرض والأصول، أي الفضاء الجغرافي الذي ولد فيه الإنسان، هو سر نجاح التجارب إلى حدود الآن.
- الهجرة أسهمت بشكل كبير في أداء وتطور الجمعيات، سواء في مراحل التأسيس أو حتى في المراحل الحالية، عن طريق تأسيس جمعيات جديدة بأهداف واهتمامات تختلف عن البدايات.
- نجاح الجمعيات التنموية (جمعيات الدواوير)، رهين باستقلالها المادي (تسيير مشاريع الماء الشروب المدرة للدخل) وحيادها السياسي.
- الجالية المغربية في الخارج لعبت أدواراً كبيرة في تنمية بواديها.
- التحولات التي عرفتها القرى والانفجار العمراني في بعض المجالات ارتبطت بالهجرة الوافدة وبالفلاحة العصرية والتحول مؤخراً إلى هجرة دولية (إفريقيا الغربية)، التي ستعمل على إعطاء طابع آخر للمجال، وستحدث حتماً تغيرات على المستوى الاجتماعي والثقافي.

خاتمة

عرف سهل سوس عامة، وسهل اشتوكة على وجه الخصوص، دينامية كبيرة وحركات هجرية في اتجاه الخارج نتيجة شح الموارد المحلية (ضعف التربة- قلة التساقطات)، مع ارتفاع السكان، ثم تحول إلى مجال مستقطب وجاذب للمهاجرين بعد دخول البيوت البلاستيكية، بحيث أصبح قبلة للمهاجرين الباحثين عن العمل والذين تحولوا من هجرة موسمية إلى هجرة قارة ومستقرة، وما سيصبحها من تحولات على المستوى الاجتماعي وعلى التركيبة البشرية، وعلى السكن والعلاقات الاجتماعية، لتتحول المنطقة في السنوات الأخيرة إلى وجهة مفضلة للمهاجرين الأفارقة، الذين كان المغرب بالنسبة إليهم إلى الأمل القريب بلد عبور نحو الضفة الأخرى (اللدورادو) أو الحلم الأوربي، ليتحول إلى واقع مرتبط بالاستقرار والبحث عن الحد الأدنى للعيش، وهو ما يوفره سهل اشتوكة فلاحيا، مع إمكانية الحصول على سكن داخل القرى الكبيرة التي انتشرت وتوسعت بشكل كبير مع احتضان المهاجرين الذين أصبحوا مقيمين داخل بيوت بدل الشارع/الغابة، بل أصبحوا يعيشون داخل أسر، وأنجبوا أبناء، ومن ثم حلم الرحلة والهجرة ربما يتوقف هنا في انتظار ما ستسفر عنه الأيام؛ هل العودة إلى البلد الأصل أم الاستقرار النهائي؟ تفاعلات كبيرة وتغيرات سيشهدها المجال وهي في بداياتها وتحتاج لمواكبة ودراسة متأنية.

أيت اعميرة وسيدي بيبي اليوم هي الوجهة المفضلة للمهاجرين من أقاليم المغرب أو من دول افريقيا الغربية، وهي ملتقى للباحثين عن العمل وللباحثين عن تحسين مستوى عيشهم. القرى والدواوير التي لم تكن تتعدى 200 الى 400 أسرة على أبعد تقدير، تحولت إلى تجمعات كبيرة بعض القرى تجاوزت 10000 نسمة ك"تكاظ" بسيدي بيبي و"أكرام" بأيت اعميرة، وبالتالي أصبحنا أمام مدن قروية تفتقد للتجهيزات، وتحبل بالمشاكل الاجتماعية التي قد تنفجر إلى صراعات ثقافية (عرب، أمازيغ، أفارقة)، إذا لم يحسن تدبير هذا الاختلاف في وقت لا زالت الجماعات الترابية والسلطة الإدارية تقف موقف المتفرج ولا تجرؤ على اتخاذ تدابير ملموسة، أو حتى فتح نقاش حول المستجدات الجديدة.

الفصل الرابع عشر

التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟

Digital volunteering and social capital
what's the relationship?

أسماء شطيبي¹

يعتبر التطوع الرقمي نتيجة هامة للتطور الذي يعرفه مجال التكنولوجيا والانصال، ومما زاد من أهميته هو ما أصبح يعرفه العالم من أزمات صحية ومناخية وغذائية تحد من تحركات وتنقلات الأفراد. فالتطوع الرقمي يستطيع أن يحقق ما يعجز عنه التطوع العادي سواء على مستوى طرح الأفكار والمشاريع، أو الوصول إلى الدعم أو تقديم الدورات والاستشارات عن بعد، أو نشر الخير وتعميمه.

وأما عن الخصائص والمميزات التي يمتاز بها التطوع الرقمي، فهو يساهم في تكوين رأسمال اجتماعي واقعي قائم على الثقة والتعاون والتواصل والانفتاح على الآخر من جهة، ومن جهة أخرى على رأسمال اجتماعي افتراضي يساهم في التشجيع على التطوع الرقمي، إلا أنه يعرف أزمة ثقة وانتماء لاختلاف المجتمع الواقعي عن نظيره الافتراضي.

ونتيجة لذلك، فهذه المساهمة العلمية تبحث في العلاقة بين العمل التطوعي الرقمي والرأسمال الاجتماعي الواقعي والافتراضي، أي كيف يعمل التطوع الرقمي على تدعيم قيم الرأسمال الاجتماعي/ الافتراضي؟ وكيف تؤثر قيم الرأسمال الاجتماعي/ الافتراضي على التطوع الرقمي؟

كلمات مفتاحية: التطوع، التطوع الرقمي، الرأسمال الاجتماعي، الرأسمال الاجتماعي الافتراضي، المجتمع الافتراضي.

Digital volunteering is seen as an important result of the development seen in technology and communication, and what has increased its importance is the health, climate, and food crises that the world has become aware of, and which are restricting the movement and movement of individuals. Digital volunteering can achieve what traditional volunteering cannot, whether in terms of presenting ideas and projects, accessing support, offering distance courses and consultations, or disseminating and spreading the good.

¹ - أستاذة باحثة بكلية الحقوق بطنجة، جامعة عبد المالك السعدي.

Through the features and benefits that characterize digital volunteering, it contributes to the formation of realistic social capital based on trust, cooperation, communication, and openness to others on the one hand, and virtual social capital on the other, which helps to encourage digital. volunteering, but it is known as a crisis of trust and belonging due to the differences between real society and its virtual counterpart.

Accordingly, this scientific contribution examines the relationship between digital volunteering and real and virtual social capital: how does digital volunteering work to support social/virtual capital values? How do social/virtual capital values influence digital volunteering?

Keywords: volunteering, digital volunteering, social capital, virtual social capital, virtual society.

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولا كبيرا في مجال الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت التقنية الحديثة وسيلة فعالة للتواصل الاجتماعي بين الأشخاص والمجتمعات وذلك بفضل الإنترنت الذي أصبح الأداة الفعلية في تغير أنماط الحياة للمجتمعات الإنسانية جمعا.

ويعتبر التطوع الرقمي من الموضوعات التي تواكب التقنية التكنولوجية الحديثة نتيجة للثورة الكبرى في التقنية ووسائل الاتصال. فالمساهمة في مواجهة مشكلات وأزمات المجتمع والنهوض به من خلال التطوع الرقمي، تسعى إلى تنمية الوعي الاجتماعي بين الأفراد، وشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية بينهم، وهذا ما يعرف بالرأسمال الاجتماعي. لذلك فالتطور الذي يعرفه مجال التكنولوجيا والاتصال، يتطلب منا توظيف ذلك لدعم ثقافة العمل التطوعي الرقمي، وبالتالي دعم قيم الرأسمال الاجتماعي الواقعي والافتراضي. بحيث قد يتمكن المتطوع الرقمي من أن يحقق ما لا يستطيع المتطوع العادي القيام به، سواء على مستوى طرح الأفكار والمشاريع، أو جمع المساعدات أو تقديم الدورات والاستشارات، أو نشر الخير وتعميمه.

واختيار هذا الموضوع جاء نتيجة الدور المهم الذي لعبه الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في أزميتين عشناها في السنين الأخيرة وهما: جائحة كورونا لعام 2019 وما عرفته من إجراءات قيدت العالم بأجمعه من جهة، وزلزال الحوز الذي ضرب المغرب في 8 شتنبر 2023 من جهة أخرى، وما خلفه من ضحايا، وأفراد محتاجين للعون والمساعدة. بالإضافة إلى أن التطوع الرقمي يسعى إلى تنمية الوعي الاجتماعي بين الأفراد، ويزيد من شعورهم بالمسؤولية اتجاه المجتمع،

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي
ويعمل على تقوية العلاقات الاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى تنمية الرأسمال الاجتماعي الواقعي
والافتراضي.

وتهدف هذه المساهمة العلمية إلى البحث في العلاقة بين العمل التطوعي الرقمي والرأسمال
الاجتماعي الواقعي والافتراضي. بمعنى أي دور للعمل التطوعي الرقمي في تدعيم قيم هذا النوع من
الرأسمال؟ فالتكامل بين العمل التطوعي الرقمي والرأسمال الاجتماعي الواقعي والافتراضي يعمل
على تحقيق التنمية المجتمعية. ومن هنا تثار علاقة جدلية بين العمل التطوعي الرقمي والرأسمال
الاجتماعي الافتراضي.

فإلى أي حد سيعمل التطوع الرقمي على دعم قيم الرأسمال الاجتماعي الواقعي
والافتراضي؟

فإذا افترضنا أن الرأسمال الاجتماعي الواقعي الافتراضي هو استثمار، والعمل التطوعي
الرقمي هو أحد آليات إنجاحه، فما هي المتطلبات اللازمة لإنجاح هذا الاستثمار بالشكل المطلوب؟
لمعالجة هذه الإشكالية يتوجب علينا الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية من بينها:

- ما هو الإطار المفاهيمي للتطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي الواقعي والافتراضي؟
 - ما هي أوجه العلاقة بين التطوع الرقمي وتدعيم قيم الرأسمال الاجتماعي بصفة عامة؟
- هذا ما سنحاول مناقشته في هذه المساهمة العلمية، معتمدين على المنهج الوظيفي والمنهج
الوصفي التحليلي، عبر التأصيل المفاهيمي للتطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي الواقعي
والافتراضي (أولا)، وإشكاليات علاقة التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي الافتراضي (ثانيا).

أولا: التأصيل المفاهيمي للتطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي/الافتراضي

يعتبر التطوع الرقمي نتاج الثورة التكنولوجية العالمية وشيوع استخدام التواصل
الاجتماعي الالكتروني. وهذا النمط من التطوع يشكل وسيلة سهلة وسريعة في ممارسة الأنشطة
التطوعية المتنوعة، إذ ينقل النشاط التطوعي من إطاره المحلي المحدود إلى النطاق العالمي
الواسع.

ورغم أن التقنية تعد الأساس في خدمة التطوع الرقمي، فالتطوع عبر تقنية الإنترنت، ليس
فقط اتصالا للحاسبات والأجهزة والبرامج، بل هو اتصال بين الأفراد والجماعات والأفكار. ولهذا
يعتبر العنصر البشري من أهم عوامل إنجاح العمل التطوعي وذلك نظرا لوجود الرغبة التطوعية.

فمحاولة الاستفادة من المجتمع الافتراضي كفيلة بدعم ومساندة التطوع الرقمي ورفع مستواه ومضمونه، خاصة أن المجتمع الافتراضي أصبح يشكل ساحة لمناقشة الموضوعات المختلفة، كما أن له دورا في تسهيل التفاعل وتبادل الخبرات والاهتمامات والمعلومات والتعبير عن الرأي، ويساعد على تشكيل رأسمال اجتماعي افتراضي يوجد في العلاقات الاجتماعية الإلكترونية التي يكونها وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي وقيمي لخدمة أهداف مشتركة. فما هي مختلف التعريفات التي أعطيت لكل من التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي الواقعي والافتراضي؟

1- الدلالة المفاهيمية للتطوع الرقمي

يعتبر العمل التطوعي ممارسة إنسانية وسلوكا اجتماعيا يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه، لكونه يقوم على اعتبارات أخلاقية، اجتماعية وإنسانية، لأن غايته لا تقتصر فقط على المساعدات المادية، بل تطال الأمور الاجتماعية التي تهتم الإنسان بصورة عامة على المستوى المادي والمعنوي¹.

فالتطوع هو "التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول وذلك بهدف إزالة أو التقليل من حجم المشاكل المعيقة لمسيرة التنمية وتهيئة الأفراد أنفسهم لمواجهة هذه المشاكل والمساهمة في حلها"².

فالتطوع يكون إما تلقائيا بحيث يجد مجاله الرحب في الانخراط الجماعي بدافع المشاركة في التغيير والتنمية والدعم والتضامن، وبالتالي يُنظم قانونيا بمقتضى قانون الجمعيات، والذي يهدف إلى حماية المتطوع والاعتراف به وتثمينه والحفاظ على حقوقه في التعويض على التنقل والمهام والخبرة. وإما يكون تطوعا تعاقديا، ويقصد به كل نشاط يقوم به شخص ذاتي أو أكثر، خارج أسرته أو دراسته أو وظيفته أو شغله، بشكل طوعي ودون أجر، بموجب عقد مكتوب بينه وبين الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدية، بهدف تحقيق منفعة عامة³.

¹ محمد البكري: التطوع في الفعل المدني: الخصائص والوظائف، الموقع الإلكتروني: <https://www.marocdroit.com>، تاريخ النشر 23 يوليوز 2015، شوهذ في 26 أكتوبر 2023، في

<https://cutt.ly/9w9tOqtC>

² راشد محمد راشد: العمل الاجتماعي التطوعي دراسة تحليلية لقانون الجمعيات ذات النفع العام، شؤون اجتماعية، الإمارات، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر، ص2.

³ الظهير الشريف رقم 1.21.85 بتاريخ 26 يوليوز 2021 بتنفيذ القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية، جريدة رسمية عدد 7010 بتاريخ 05 غشت 2021، ص5887.

ورغم أن العمل التطوعي وجد منذ وجود البشرية، ويعتبر واجبا يحتمه ارتباط الفرد بالجماعة، إلا أنه أخذ يتبلور بداية عبر خلفية دينية من حيث تركيز الأديان على العطاء ومساعدة الفقراء والمحتاجين، ونصرة المظلوم. كما أن له ارتباطا ببروز دور الحكومات وتحديد مهامها خاصة في القرن 19، هذا القرن الذي اتسم بالثورة الصناعية، واندلاع الحروب، وما ولدته من مأس، مما شجع على تأسيس الجمعيات والحركات التطوعية، وتنفيذ الأعمال الإنسانية والقيام بدور لا تمارسه الحكومات¹.

إلا أن كيفية القيام بالعمل التطوعي عرفت تطورا كبيرا نظرا للتطورات المتسارعة التي عرفها مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي ترافقت مع ظهور شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية ومندياتها، ثم ظهور ما تفرع عن هذه الشبكة من شبكات ك"فيسبوك"، "تويتر"، "يوتيوب"، "تيكتوك"، "انستغرام"، "واتساب" وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي.

ويعود الفضل في تطوير التطوع الرقمي لمؤسسة "التأثير الإلكتروني" التطوعية لمؤسسها، ستيف جليكيبرج (Steve Glikbarg)، التي ساهمت في نشر ثقافة التطوع الرقمي في منتصف التسعينات، حيث تمحورت فكرة المؤسسة منذ انطلاقتها على إنتاج قاعدة بيانات للربط بين المتطوعين حول العالم ومختلف مؤسسات التطوع ومؤسسات المجتمع المدني. ونظرا للنجاح الباهر لفكرة المؤسسة ودورها القيادي في التعريف بالقوة الحقيقية للعمل التطوعي الرقمي ساهمت بمبادرات هذه المؤسسة في تأسيس أساسيات هذا العمل التي تسير عليها معظم المؤسسات التطوعية اليوم، حيث ركزت المؤسسة على الاستفادة من قدرة الشبكة العنكبوتية في إثراء المجال الأكاديمي وبالأخص المجال البحثي².

ففكرة العمل التطوعي الرقمي ولدت لنا من رحم العمل عن بعد: الذي يعتبر القوة الرئيسية لمؤسسات العمل التطوعي الكبرى مثل: منظمة الإغاثة الدولية ومؤسسة أطباء بلا حدود...، نظرا للآفاق المتعددة التي يتيحها في المجالات المختلفة³. فالعمل عن بعد برز بقوة مع انتشار وباء كورونا سنة 2019، وما نتج عنه من قواعد للتباعد الاجتماعي، وهذا ما كشف عنه تقرير حالة التطوع في العالم لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لسنة 2022 والذي صدر تحت عنوان:

¹ محمد سلامة غباري وآخرون: مدخل في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية. المكتب التجاري الحديث، الإسكندرية، سنة 1988، ص 53-54.

² المرجع نفسه، ص 54

³ وسيلة بروقي، وآخرون: العمل التطوعي الإلكتروني آلية لتدعيم قيم الرأسمال الاجتماعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 7، العدد 28، بتاريخ 10 مارس 2019، ص 121.

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي

"بناء مجتمعات متساوية وشاملة". وأكد هذا التقرير على أن القيود التي فرضتها جائحة كوفيد 19 حالت دون القيام بالعمل التطوعي ميدانياً، وبالتالي تمّ نقله إلى العالم الافتراضي. كما أن الزيادة المفاجئة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة بسبب الجائحة أتاحت مزيداً من فرص العمل التطوعي الرقمي الذي لم يتوقف بسبب قيود الإغلاق¹. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى ما يطلق عليه "التطوع الإلكتروني" أو "التطوع الافتراضي" أو "التطوع أونلاين" أو "التطوع الرقمي".

فيقصد بالتطوع الرقمي: "المهام التطوعية التي تتم بصورة كلية أو جزئية من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) سواء في البيت أو العمل"².

كما يعرف كذلك بـ: "مساهمة المتطوعين كأفراد ومؤسسات باستخدام تقنيات المعلومات المختلفة المرتبطة بالشبكة العنكبوتية ويطلق عليه البعض بالتطوع عن بعد"³.

ويتضح من خلال هذه التعريفات أن التطوع الرقمي هو عملية تطوعية في الأصل لكن آليات تنزيلها تتم من خلال الأنترنت، أي من خلال مواقع الفاسبوك، الإنستغرام، تويتر وغيرها من البرامج والمنصات. فالتطوع الرقمي هو آلية أو طريقة حديثة لتدبير وتنفيذ التطوع بعدما كان يتم بصورة تقليدية وبضرورة وجود المتطوع في الميدان. فهو يسهل عملية تدبير التطوع. وهذا لا يعني أن التطوع الرقمي يقضي التطوع الواقعي، بل هو يكمله ويسهل أداءه.

وهكذا يمكن تعريف التطوع الرقمي بأنه: "عمل، مساعدة، خدمة، بمقابل أو بدون مقابل مادي، يقوم بها الفرد أو الجماعة، بصورة مستقلة أو منظمة من أي مكان لكن عبر كمبيوتر أو هاتف متصل بالشبكة العالمية، الأنترنت، من أجل المساهمة في عمل خيري أو تقديم مساعدة".

وما يمكننا أن نستشفه من خلال هذه التعريفات، أن التطوع الرقمي يمتاز بمجموعة من الخصائص تجعله مختلفاً عن التطوع الواقعي بحيث أن:

- التطوع الرقمي هو عمل مؤدى عنه بطريقة ضمنية من طرف المؤسسات المسيرة لمواقع التواصل الاجتماعي، بحيث إن عدد المشاهدات والتواصل المباشر أو ما يعرف بـ: "Live" على

¹ تقرير حالة العمل التطوعي في العالم لعام 2022 حول بناء مجتمعات متساوية وشاملة، مداد، المركز الدولي لأبحاث والدراسات، شوهده 16 أكتوبر 2023، في: <https://cutt.ly/cw9tG9UX>

² مها بنت مطلق بن صنيح الشمري: تفعيل دور التطوع الإلكتروني في تحسين مهارات التنظيم الذاتي لدى طالبات جامعة المجمعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، عدد 115، الجزء الأول، يونيو 2023، ص 148.

³ خالد عمر الصافي: التطوع الإلكتروني ومستقبل العمل التطوعي، شوهده 17 أكتوبر 2023، في: <https://ae.linkedin.com/>

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي

مواقع الإنستغرام أوتيكتوك أواليوتوب أو غيرها من المواقع هو مؤدى عنه من طرف المؤسسات المنظمة لهذه المواقع، وليس من المستفيدين من العملية التطوعية.

- يتميز بالسرعة في إنجاز العملية التطوعية من الناحية الزمانية، ولعل أبرز مثال هو التطوع المتعلق بالمساهمات المالية، فيحكم منصات التحويلات البنكية الرقمية عبر الوسائل الإلكترونية التي يتوفر عليها الأفراد في هواتفهم، يمكن لكل من اطلع على إعلان العملية التطوعية أن يساهم، ولو أنه موجود في بلد آخر، فالتطوع الرقمي لا تقف في وجهه أية حدود، عكس التطوع الواقعي الذي يكون محددا مجاليا. وبالتالي أصبح بالإمكان الحديث عن التطوع العالمي.

- يتميز بالسرعة في انتشار العملية التطوعية من الناحية المكانية (أي أن مدى العملية التطوعية يصل إلى مختلف مناطق العالم)؛ فمثلا عملية تطوعية رقمية من أجل العلاج النفسي لفئة معينة، فحصة العلاج النفسي التي تتم بطريقة Live، سيستفيد منها العالم كله، عكس حصة علاجية في مكان محدد فستستفيد منها الفئة الحاضرة فقط.

- يتميز التطوع الرقمي بضبط الأرقام والإحصائيات: لإنشاء منصة خاصة بالتطوع تساعد على وضع قاعدة بيانات خاصة بالتطوعين واختصاصاتهم ومهاراتهم، كذلك تساعد على سرد المواضيع الأنوية والمفيدة للتطوع في المجتمع. كما تساهم في وضع مؤشرات تسهل عملية استخراج الإحصائيات وإنجاز تقارير تساهم في دراسة عملية التطوع بصفة عامة.

وبالتالي فالتطوع الرقمي يمكننا من الحصول على أكبر نتيجة مقارنة مع التطوع الواقعي.

ونظرا لأهمية التطوع الرقمي فما هي متطلباته؟

من متطلبات إنجاح التطوع الرقمي وتشجيعه نذكر:

- ضرورة توفر الانترنت: فهو القلب النابض للتطوع الرقمي، لأنه هو الذي يربط الأفراد والمجتمعات والتنظيمات في جميع أنحاء العالم ببعضها البعض. فمنظمة We Are Social نشرت يوم الأربعاء 31 يناير 2024، تقريرها السنوي بشأن إحصائيات الرقمنة عبر العالم خلال سنة 2023، بعنوان: "Digital 2024- Global overview Report". حيث كشف هذا التقرير تطور معطيات الويب وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم، مبرزاً أن¹:

¹ منظمة We are Social، تقرير تحت عنوان: Digital 2024- Global overview Report بتاريخ 31 يناير 2024، مأخوذ من مقال تحت عنوان: ثلثا البشرية تعيش في العالم الافتراضي لسليمان العمراني، شوهذ في 5 فبراير 2024.

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي

• عدد المستخدمين للهواتف المحمول، بلغ 5,61 مليار شخص، من أصل 8,08 مليار نسمة عبر العالم، بزيادة 138 مليون شخص مقارنة مع سنة 2023؛

• عدد المنخرطين في شبكة الأنترنت، بلغ 5,35 مليار شخص، بزيادة 97 مليون شخص عن سنة 2023؛

• عدد الأشخاص النشيطين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بلغ 5,04 مليار بداية سنة 2024، بزيادة 266 مليون عن سنة 2023؛

• معدل الوقت الذي قضاه مستعملو شبكات التواصل الاجتماعي عبر العالم خلال 2023، بلغ ساعتين و23 دقيقة يومياً، مما يفيد حسب التقرير، أن البشرية ستستغرق سنة 2024 ما مجموعه 500 مليون سنة في شبكات التواصل الاجتماعي؛

• عدد المبحرين في شبكة الأنترنت عبر العالم، بلغ 5,35 مليار شخص بداية سنة 2024، 97 مليون شخص جديد منذ 2023؛

• الوقت الممضى في استعمال تكنولوجيايات الولوج بلغ 6 ساعات و36 دقيقة يومياً كمعدل فردي؛ ويرتقب حسب التقرير أن يبلغ معدل الوقت الممضى يومياً 400 دقيقة سنة 2024 بما يرفع الوقت الإجمالي إلى 1,5 مليار سنة.

- ضرورة توفر مجتمع افتراضي: اعتمدت المجتمعات التقليدية قبل ظهور وسائل الاتصال الرقمي على الاتصال الشخصي بشكل أساسي في تشكل العلاقات الاجتماعية وعمليات التفاعل الاجتماعي، أما في العالم الحالي فلقد ظهر إطار جديد للعلاقات الاجتماعية، وشكل آخر من أشكال التفاعل الإنساني متخطياً في ذلك بعدي الزمان والمكان والوجود المادي للبشر، فظهرت لنا حياة اجتماعية افتراضية عبر شبكة الإنترنت. وبذلك انتقلنا من المجتمعات الواقعية إلى المجتمعات الافتراضية، التي عرفها راينجولد بأنها: "تجمعات اجتماعية تنشأ عبر شبكة الإنترنت عندما يستمر مجموعة من الأفراد في مناقشاتهم علناً لمدة زمنية كافية، وبمشاعر إنسانية كافية، لتشكيل شبكة من العلاقات الشخصية في الفضاء السيبري"¹. فهذه المجتمعات أصبحت أداة فاعلة يمكن توظيفها واستثمارها في شتى المجالات، حيث أصبح العالم بفعل تأثيرها قرية صغيرة، ولم يعد لأي نشاط أو مجال يرجى له الانتشار أن يمر بدون استخدام وسائل الاتصال الحديثة والاستفادة من إمكانياتها وآلياتها، التي تساعد على حدوث مثل هذا التفاعل والنشاط، وبالتالي

¹ علي محمد رحومة: علم الاجتماع الآلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 2008.

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي
يساعد على إرساء أنشطة متنوعة منها ثقافة التطوع بصفة عامة والتطوع الرقمي بصفة خاصة
بين أفراد المجتمع¹.

- **الاهتمام بالثقافة الرقمية:** لأنها تعتبر من متطلبات إنجاح التطوع الرقمي، فهي ضرورة
لا يمكن الاستغناء عنها كونها مكملة لجل العمليات التفاعلية داخل المجتمع المدني والمؤسسات
التطوعية. فإرساء ثقافة تعمل على تشجيع التطوع الرقمي يستوجب توفر عدة عوامل منها²:

• عوامل متعلقة بالفرد: الدوافع المحفزة والتقدير الذاتي أو الشخصي، وقابلية التعلم
الإلكتروني، واكتساب المهارات الجديدة في البيئة الرقمية.

• عوامل متعلقة بالتنظيم والهيكلية الإلكترونية: توفير مناهج لتعليم الحاسوب بأنواعه،
وتوفير البيئة التكنولوجية الملائمة، ومدى وجود مؤطرين ومبرمجين مؤهلين علميا وعمليا،
وتخفيض الاشتراكات بالإنترنت، ومدى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• عوامل متعلقة بالمحيط والحكمة الرقمية: تحديد الأهداف وقبول الواقع وتغييره،
والعمل على إنتاج المعرفة والتحفيز والتعليم الدائم وتشجيع العمل الجماعي.

فالثقافة الرقمية لها دور كبير في التطوع الرقمي، وهي داعم أساسي للعمل التطوعي
الميداني وأي نقص في متطلباتها وبنائها يؤدي إلى خلل وظيفي في تحقيق الأهداف المرجوة.

- **توفر المهارات:** من قبيل حسن التواصل باستخدام التكنولوجيا الرقمية كالتغريدات
والمدونات والمنشورات، العمل الجماعي وحل المشكلات، الرؤية الشخصية والتفكير المتبصر،
الاهتمام بالمهارات الناعمة، القدرة على التكيف مع الثقافات الأخرى، معرفة التكنولوجيا
الرقمية، الملاحظة الرقمية، المعرفة التقنية بالبرمجة والرميز، تطوير الذهنيات في العالم الرقمي من
خلال إدارة المعرفة والتحقق من المعلومات وضمان جودة المعلومات وفي الأخير التعليم الذاتي
مدى الحياة³.

¹ سلوى أحمد محمد أبو العلا الشريف: دور المجتمع الافتراضي في ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد: دراسة ميدانية
في إطار نظرية رأس المال الاجتماعي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، عدد 77 (الجزء الأول) أكتوبر/ دجنبر 2021، ص3.

² عبد اللطيف عمور: الثقافة الرقمية واستخداماتها في تنمية العمل التطوعي، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد5،
العدد2، السنة 2022، ص1383-1384

³ سارة غران كليمان: التعلم الرقمي، التربية والمهارات في العصر الرقمي، الندوة الاستشارية المعنية بالتعلم الرقمي، معهد كورشام
للقيادة الفكرية، سنة 2017، ص 3، شوهد في 8 نونبر 2023 في الموقع الإلكتروني: www.rand.org/pubs/permissions

- الاهتمام بالأمن السيبراني: وهو مجموعة من التدابير والإجراءات ومفاهيم الأمن وطرق إدارة المخاطر والأعمال والتكوينات وأفضل الممارسات والتكنولوجيات التي تسمح لنظام معلومات أن يقاوم أحداثا مرتبطة بالفضاء السيبراني، من شأنها أن تمس بتوافر وسلامة وسرية المعطيات المخزنة أو المعالجة أو المرسل، والخدمات ذات الصلة التي يقدمها هذا النظام أو تسمح بالولوج إليه¹.

إذن فالتطوع الرقمي يعتبر مصطلحا حديث التداول في المجالات المختلفة للعمل التطوعي، وهو يمثل مستقبل العمل التطوعي لكون معظم مؤسسات العمل التطوعي العالمية اليوم تقوم بالتواصل مع المتطوعين الرقميين مما يتيح لها الفرصة لتبادل الخبرات مع المؤسسات التطوعية المختلفة عبر الاتصال بشبكات التطوع الرقمي. فهذا الأخير يمتلك القدرة على تسخير مهارات وكفاءات تطوعية بارزة عن بعد مما يتيح التعرف على التنوع البشري والفكري الذي يعد من أسس رسائل العمل التطوعي. كما يوفر التطوع الرقمي فرصة الوصول لقدر أكبر من المجتمع لم تكن لنصل إليه من خلال الوسائل التقليدية للتطوع. فبالنسبة لفئة من الناس هو بوابة التطوع الوحيدة، بينما لآخرين هو وسيلة إضافية تساعد على برنامجهم التطوعي الموجود أصلا، بالإضافة إلى كونه وسيلة جيدة لصقل المواهب واستغلال الوقت، وفرصة للمجتمع المدني للحصول على خدمات لا يمكن الحصول عليها عبر التطوع المباشر، وبالأخص في مجال التطوع الرقمي البحثي لقدرته على إضافة منظور جديد للعمل التطوعي².

ولقد حظي العمل التطوعي باهتمام عالمي، حيث خصصت الأمم المتحدة يوم 5 دجنبر من كل عام يوما دوليا للمتطوعين. كما تم إدارة برنامج متطوعي الأمم المتحدة ليكون برنامجا خاصا للتطوع عبر شبكة الإنترنت، للذين يرغبون في المساهمة في عمل منظومة الأمم المتحدة من منازلهم، حيث يسمح هذا البرنامج لأكثر من 12000 شخص بالتطوع عن بعد كل عام، وذلك باستخدام مهاراتهم في إجراء البحوث، وتصميم الجرافيك، وتصحيح التجارب المطبعية، والترجمة وغيرها من الأعمال لمجموعة واسعة من كيانات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية. فهذا البرنامج يخدم حوالي 13186 متطوع عبر شبكة الإنترنت مع 33 كيان من شركاء الأمم المتحدة

¹ المادة الثانية من القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.69 بتاريخ 25 يوليوز 2020، جريدة رسمية، عدد 6904 بتاريخ 30 يوليوز 2020، ص 4160.

² الصافي، بدون صفحة.

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي
في جميع أنحاء العالم تقريبا لدعم 183 منظمة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال
إحلال السلام وتحقيق التنمية¹.

فالتطوع الرقمي يشكل المستقبل القادم للعمل التطوعي لقدرته على الوصول للأفاق غير
المحدودة، وبما يمتلك من قدرة على تطوير المؤسسات التطوعية ويعزز المساهمة في تطوير الحياة
الإنسانية وفتح المجال أمام التطوع الرقمي العالمي².

2- المدلول الماهياتي للرأس المال الاجتماعي

ظهر على واجهة التنمية مواضيع متعددة غيرت الرؤية التقليدية للكثير من المفاهيم،
كمفهوم الرأسمال، فلم يعد هذا الأخير متعلق بالاقتصاد والمال وإنما وصل إلى الأفراد، الذين
أصبحوا عنصرا مهما في التنمية يتوجب الاستثمار فيهم. وبالتالي أصبح الرأسمال الاجتماعي مصدرا
من مصادر التمويل السلوكي في المؤسسات الربحية والاقتصادية ويخلق التنافس³.

ففي العصر الحديث المتسم بالفردانية وتغليب المصلحة الشخصية، قلَّ تقدير قيمة
العوامل الاجتماعية، وترسخت لدى بعض الأشخاص فكرة التنافس دون احترام مصلحة الآخرين.
فظهر الرأسمال الاجتماعي الذي يضع المشاكل الاجتماعية والبيئية وتحقيق المصلحة العامة،
وخلق الثقة والاحترام المتبادل، وتحسين وظائف الفئات الاجتماعية من صلب أولوياته. هذا
المصطلح تم تعريفه من قبل "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" على أنه: "شبكات وقواعد
وقيم مشتركة تسهل التعاون داخل المجموعات أو فيما بينها"⁴، وبذلك، فالرأسمال الاجتماعي يمثل
موردا حيويا للمجتمعات والمؤسسات، ويمكنها من العمل بفعالية عبر الاستفادة من شبكة
العلاقات القائمة على الثقة والتعاون والمشاركة. فهو مفهوم جديد نسبيا، لكنه لا يمثل أفكاراً
جديدة، وإنما يعكس طريقة مختلفة للتفكير في أهمية التواصل الاجتماعي والتعاون من أجل
المنفعة المتبادلة.

¹ أرقام وحقائق، اليوم الدولي للمتطوعين 5 ديسمبر، الأمم المتحدة، شوهدي في 25 أكتوبر 2023، في:

<https://www.un.org/ar/observances/volunteer-day>.

² بروقي، وآخرون، ص: 124.

³ حفيظة جلوي وآخرون: رأس المال الاجتماعي- قراءة كرونولوجية من النشأة إلى الافتراضية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي،
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 9 العدد 2 سنة 2022، ص: 53.

⁴ رهام المولوي: الرأسمال الاجتماعي، منصة مجرة، ستانفورد للابتكار الاجتماعي، شوهدي في 25 أكتوبر 2023، في:

<https://cutt.ly/Uw9ju345>

فبفضل العديد من العلماء دخل هذا المفهوم إلى مجال السوسيولوجيا، وكسب مكانته كمفهوم سوسيولوجي يعبر عن الأفراد والجماعات في الكثير من الدراسات.

فهذا المصطلح ظهر كفكرة منذ عقود، ولكن كمفهوم فهو حديث النشأة. حيث كانت بداياته مع ابن خلدون تحت مفهومي العصبية والجاه¹. كما يمكن التماسه في أفكار وكتابات دوركهيم (David Émile Durkheim) عندما طرح أن الحياة الاجتماعية وجدت لتواجه مخالفة القواعد الاجتماعية، وأكد على دور الشبكات الاجتماعية وأهميتها في حياة الأفراد، وكذلك ما قدمه من تصنيف للتضامن الآلي والعضوي من حيث أنه قائم على العلاقات وعلى الانتماء إلى الجماعة². كما يمكن ملاحظته في أعمال كارل ماركس (Karl Marx) عندما تحدث عن إنشاء الرأسمال من خلال الجدل القائم بين البورجوازية والبروليتاريا داخل المجتمع، فتحدث عن الأشكال المتعددة للرأسمال كالاقتصادي والثقافي والبشري والديني³.

إلا أن غالبية الباحثين يتفقون على أن البداية الحقيقية لظهور مصطلح الرأسمال الاجتماعي بوضوح كانت في سنة 1916 على يد المشرف الحكومي للمدارس الريفية في غرب فرجينيا، جودسون هانيفان (Judson Hanifan)، في كتابه "THE CENTER COMMUNITY" حيث حدده على أنه لا يشير إلى العقارات والممتلكات، وإنما هو تشارك العلاقات الودية والتعاون والتضامن، فإن هذه العلاقات بحد ذاتها تشكل ثروة نافعة من أجل رفاهية المجتمع وهو ما يسعى بالرأسمال الاجتماعي⁴.

وهناك بعض الباحثين الذين اعتبروا أن عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Pierre Bourdieu)، كان أول من عرف نظرية رأس المال الاجتماعي سنة 1985، وسعى لفهم كيفية حفاظ الطبقات العليا على مستواها الاجتماعي، بحيث إنه لم يكن يعتقد أن رأس المال الاقتصادي هو السبب الوحيد لذلك، بل وجد أن الافتقار إلى رأس المال الاجتماعي هو الذي يمنع الحراك الاجتماعي ويعزز التفاوتات الاجتماعية⁵.

¹ الزهرة غمشي وآخرون: الرأسمال الاجتماعي الافتراضي وتداول المراجع العلمية بين طلبة ما بعد التدرج على شبكة الفاسبوك، مجلة الباحث الاجتماعي، سنة 2018، ص 472.

² جلولي، ص 54.

³ اسعاف حمد: رأس المال الاجتماعي: مقارنة تنموية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد الثالث، سنة 2015، ص 141.

⁴ أمينة بلحناني: إشكالية رأس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 9، سنة 2017، ص 124.

⁵ المولوي، بدون صفحة.

وتطرق بعد ذلك العديد من علماء الاجتماع، منهم الأميركي جيمس صموئيل كوليمان (James Samuel Coleman)، إلى مفهوم الرأسمال الاجتماعي من خلال ربطه بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في تعريفه للرأسمال الاجتماعي. حيث عرفه على أنه: "قدرة الناس على التعاون والتنسيق الجماعي فيما بينهم، سواء في جماعات أو تنظيمات، وذلك من أجل تحقيق وإنجاز مشاريع ذات النفع العام والمصلحة العامة"¹. واعتبر أن الرأسمال الاجتماعي، شأنه في ذلك شأن باقي الأشكال الأخرى للرأسمال، منتج لأنه يمكن من الحصول على أهداف وتحقيق إنجازات يكون من الصعب ومن المستحيل أحيانا تحقيقها في حالة غياب رصيد ملائم من الرأسمال الاجتماعي².

وبعد ذلك جاء أستاذ السياسة العامة بجامعة هارفارد، روبرت ديفيد بوتنام (Robert David Putnam)، بمنظور حديث للمفهوم، في مقاله الذي نشر سنة 1995 بعنوان: "Bowling Alone: America's Declining Social Capital"، حيث ناقش بوتنام بأن تغيير السلوك في أميركا يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية ويضر بالمشاركة المدنية والتنمية الاقتصادية، وأن الرأسمال الاجتماعي لديه القدرة على بناء مجتمعات آمنة ومستقرة³.

فلفهم الرأسمال الاجتماعي يجب أن نفهم أن⁴:

- الرأس المال الاجتماعي لا يتعلق فقط بعدد العلاقات التي تكون بين الأفراد، ولكن نتحدث عن جودة تلك العلاقات. فالعلاقات الوثيقة المبنية على الثقة والمعاملة بالمثل هي أكثر قيمة من وجود العديد من العلاقات والاتصالات السطحية.
- طبيعة تكوين الرأسمال الاجتماعي، بحيث يمكن أن يكون رأس المال الاجتماعي قائم على:

- روابط بين أشخاص يختلفون عن بعضهم البعض، بحيث يكونون، مثلاً، من خلفيات عرقية أو اجتماعية واقتصادية مختلفة، لكن لهم هدف واحد. ونتحدث هنا عن سد الرأسمال الاجتماعي.

¹ محمد اعراب وآخرون: الرأسمال الاجتماعي ورهانات التنمية البشرية بالمغرب،

La Revue Marocaine de la Pensée contemporaine, Numéro 8 Juillet 2021, p2.

² Sophie Ponthieux: *Que faire du capital social?*, in: GRIS université de Rouen, France, 2003, p244.

³ المولوي، بدون صفحة.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي

- روابط بين أشخاص يتشابهون فيما بينهم في القيم والاهتمامات، مثل الروابط التي تجمع بين أعضاء فريق رياضي أو مجموعة دينية. ونتحدث هنا عن ترابط الرأسمال الاجتماعي.

- روابط وتفاعلات بين أفراد المجتمع والزعماء السياسيين المحليين أو أصحاب الأعمال أو غيرهم من الأشخاص المؤثرين. ونتحدث هنا عن ربط الرأسمال الاجتماعي.

• يمكن بناء الرأسمال الاجتماعي وصيانته من خلال:

- تحديد المصالح والأهداف المشتركة: وهي أفضل الطرق لبناء رأس المال الاجتماعي وتتمثل في العثور على أشخاص يتشاركون في الاهتمامات والهوايات أي لديهم نفس الأهداف. فالعثور على هؤلاء الأشخاص يساعد في تكوين اتصالات ذات مغزى وبناء شعور بالمجتمع.

- الانفتاح في التعامل: فبناء رأس المال الاجتماعي يتطلب منا أن نكون منفتحين، وأن نقبل بالتنوع والاختلاف. هذا يعني أن نكون على استعداد للتعلم من الأشخاص الذين يختلفون عنا، والاستعداد للتواصل مع أشخاص جدد.

- الاستباقية في البحث عن الفرص والمبادرة بالاتصال والتواصل مع الآخرين.

- حضور الأنشطة والمناسبات المجتمعية: فهو وسيلة جيدة للقاء أشخاص جدد وبناء العلاقات من خلال الظهور والمشاركة في الأنشطة والمناسبات التي تكون في المجتمع، هذه المشاركة التي تظهر الالتزام اتجاه الجماعة أو المجتمع وتظهر الاستعداد للمشاركة.

- المساهمة في الأعمال التطوعية: لأنها تسهل التواصل مع أشخاص جدد والتعرف على اهتماماتهم وقيمهم، وبالتالي بناء الثقة والمعاملة بالمثل داخل المجتمع.

- الانضمام إلى جمعيات المجتمع المدني أو المراكز العلمية أو الثقافية أو الأندية أو غيرها من التجمعات. فهذا الانضمام يمثل وسيلة جيدة للقاء أشخاص جدد وبناء العلاقات، وكسب تجارب جديدة ومشتركة وتعلم مهارات جديدة.

- التواصل مع الآخر "الجيران، الأصدقاء...": وهذا التواصل يكون إما واقعي من خلال اللقاءات والحفلات والعزاء والأزمات والأحداث التي يعرفها المجتمع... أو افتراضي عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تساعد على التواصل مع أشخاص من جميع أنحاء العالم، وتمكن الفرد من الانضمام إلى مجموعات أو متابعة الصفحات المتعلقة بمصالحهم.

وتنعكس قوة بناء الرأسمال الاجتماعي في الدول من خلال عدة مؤشرات، مثل مؤشر العطاء العالمي الصادر عن مؤسسة المساعدات الخيرية البريطانية، Charities Aid Foundation، إذ حصلت مصر على المرتبة الثامنة عالمياً في معيار مساعدة الغرباء. فيما تصدرت البحرين منطقة الشرق الأوسط في معيار التبرع بالمال، لتتال المرتبة العاشرة عالمياً في هذا الصدد. وينعكس بناء الرأسمال الاجتماعي أيضاً من خلال مؤشر ثقة الأفراد بالحكومات وقدرتها على العمل من أجل الصالح العالم، وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني لاتخاذ القرار والمساهمة في توجيه البرامج والاستراتيجيات. وفي هذا الإطار، حققت الإمارات المركز الثاني عالمياً في مستويات ثقة الشعوب بحكوماتها، حسب مؤشر إيدلمان للثقة 2022، الصادر عن مؤسسة إيدلمان (Edelman) الأميركية للدراسات والاستشارات¹.

• يمكن أيضاً هدر رأس المال الاجتماعي بعوامل مثل العزلة الاجتماعية، وقلة التواصل والانخراط، وعدم المساواة وعدم الثقة. على سبيل المثال، إذا شعر الناس بالانفصال عن مجتمعاتهم أو يشعرون بأنهم قد عوملوا بشكل غير عادل، فقد يكونون أقل عرضة للانخراط في أنشطة تخلق رأس المال الاجتماعي.

وهكذا يمكن أن نستخلص أن:

- الرأسمال الاجتماعي ليس بديلاً عن الأشكال الأخرى للرأسمال، بحيث يرتبط بغيره من الأشكال الأخرى للرأسمال، ونقصد هنا الرأسمال الاقتصادي الذي يتضمن استغلال الموارد لتحقيق أرباح اقتصادية، والرأسمال البشري الذي يتضمن الاستثمار في التعليم والتدريب لإنتاج المهارات المعرفية، بينما يتضمن الرأسمال الاجتماعي استثمار في الروابط الاجتماعية لتتمكن من الدخول إلى شبكات من العلاقات الاجتماعية مع الآخرين.

- تحليلات الرأسمال الاجتماعي تضيق وتتسع وفقاً للتوجهات النظرية.

- الرأسمال الاجتماعي يحتاج في تشكيله إلى منظومة قيمية أبرزها الثقة والانتماء والتعاون وقبول الآخر وعلاقات التبادل البناء.

- ليس كل شبكة علاقات يمتلكها الأفراد أو الجماعات تمثل رأسمال اجتماعي، فالأمر مرهون باستثمار هذه العلاقات على نحو يحقق فوائد يتردد صداها على كل من الفرد والمجتمع.

¹ رهام المولوي، مرجع سابق.

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي
فإذا كان الفرد يمتلك شبكة من العلاقات ولم يتم تفعيلها فهذا لا يمثل شكلا من أشكال
الرأسمال الاجتماعي.

- يتفق الباحثون والباحثات في موضوع رأس المال الاجتماعي على أن مقوماته الأساسية
هي الثقة والتعاون والشبكات، كما يمكن اعتبار الشعور بالمسؤولية والنهوض بها، أي المسؤولية
القانونية، والمسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية السياسية، والمسؤولية الأخلاقية مقوما آخر
للرأسمال الاجتماعي، فالشعور بالمسؤولية والنهوض بها هو تحمل أعباء الحرية وتبعاتها، إذ
المسؤولية هي التي تمنح الحرية معنى مدنيا وقيمة اجتماعية؛ ثمة علاقة قوية بين النهوض
بالمسؤولية وبين الاستقامة واستقلال الوجدان وحرية الضمير واحترام حقوق الآخرين والأخريات¹.

كما تعتبر الأسرة، والمدرسة، ومنظمات المجتمع المدني من أهم المصادر والمنابع التي تساهم
في تكوين رصيد الأفراد والمجتمعات من الرأسمال الاجتماعي، وذلك من خلال قدرتها على تشكيل
وجدان الأفراد وتربيتهم على القيم والمعايير التي تزيد من رصيد الرأسمال الاجتماعي لديهم وتعزز
من دوره الايجابي في المجتمع.

وفي خضم عرض مفهوم الرأسمال الاجتماعي لا يمكن إغفال التطورات التي لحقت به من
خلال الثورة التكنولوجية، حيث برز مفهوم الرأسمال الاجتماعي الافتراضي Virtual Social
Capital كأحد التطورات التي لحقت بالمفهوم. ويعرف الرأسمال الاجتماعي الافتراضي على أنه:
"موارد كامنة في شبكة العلاقات الاجتماعية المتشكلة عبر الفضاء المعلوماتي يمكن تعبئتها لتحقيق
عوائد على الصعيد الافتراضي والواقعي"².

فكما رأينا أعلاه يتأسس الرأسمال الاجتماعي على شبكة العلاقات الاجتماعية التي يملكها
الفرد، والتي يحصل منها على رصيده في التفاعلات التي من الممكن أن تحقق مآرب ذات أبعاد
متباينة له، ويتأسس ذلك على الثقة والمعايير. هذه الفرضية الأساسية للرأسمال الاجتماعي على
السياق الواقعي. أما علي الصعيد الافتراضي يتأسس الرأسمال الاجتماعي بناء على شبكة من
الارتباطات بين أفراد التفاعلات الافتراضية المنتشرة عبر الإنترنت.

¹ جاد الكريم الجبائي: رأس المال الاجتماعي، مجلة ميسلون، مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، العدد 5، مارس 2022، ص 153-166، شوهد في 25 فبراير 202 في <https://rowaq.maysaloon.fr/archives/5670>.

² وليد رشاد زكي: المتغيرات المؤسسة للرأسمال الاجتماعي في المجتمع الافتراضي: دراسة على عينة من المتفاعلين عبر الشبكة الدولية للمعلومات، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2012، ص 28.

فالنقطة الجوهرية الفاصلة بين محددات الرأسمال الاجتماعي الافتراضي والواقعي، هي مجال التفاعلات، إذ أن المجال الافتراضي يتأسس عبر تفاعلات الانترنت التي تشكل آلية التواصل لتحقيق الرأسمال الاجتماعي الافتراضي وذلك عبر عدة خصال وسمات يجب توفرها، وتم طرحها من طرف بلانشرد وهورن (Anita Blanchard and Tom Horan)، في الدراسة المعنونة بـ "رأسمال الاجتماعي والمجتمع الافتراضي"، على النحو التالي¹:

- دعم الارتباط الواقعي للافتراضي: ويقصد به التحولات التي تحدث من السياقات الواقعية إلى السياقات الافتراضية والعكس، بمعنى أن الاشتراك في المجموعات المنظمة عبر الإنترنت ذات الأبعاد الاجتماعية يؤسس على عنصرين: الأول متمثل في التبادل المعلوماتي والذي يسهم في طرح مجال للاستفادة في حلّ المضكلات ذات الأبعاد التقنية والاجتماعية، وتعتبر فكرة تبادل المعلومات من محددات تشكل الرأسمال الاجتماعي الافتراضي. ويتمثل العنصر الثاني في الدعم الاجتماعي، والذي يقصد به الدعم الذي يستفيد به الفرد من خلال امتلاكه شبكة من العلاقات الاجتماعية عبر تفاعلات المجتمع الافتراضي يمكن من خلالها تحقيق منافع تتأرجح بين الواقع الافتراضي والمجتمع الواقعي².

- جغرافية الرأسمال الاجتماعي الافتراضي: كما هو معلوم ساهم الإنترنت في تشكيلات وشبكات اجتماعية جديدة تجاوزت الشبكات والتفاعلات الواقعية ليشكل مجتمعا افتراضيا، تتخطى تفاعلاته حدود الدولة القومية، وتتكون في إطاره شبكات اجتماعية كثيفة. وفي خضم هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن احتمالية تشكل رأسمال اجتماعي في المجتمع الافتراضي أمر يسير، وذلك لأن تفاعلات سياقاته لا تتم في إطار شبكة واحدة من العلاقات ولكن هناك شبكات كثيفة من التفاعلات يمكن الاستفادة منها في تحقيق منافع شتى، مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقات الشبكية التي من الممكن أن تسهم في خلق الرأسمال الاجتماعي الافتراضي ترتبط باهتمامات المتفاعلين³.

- تجانس الاهتمامات ومشاركتها: إن الفرضية الأساسية لتفاعلات المجتمع الافتراضي تنطلق من خلال مشاركة الاهتمامات، وهذا يعتبر أحد محددات تعريف المجتمع الافتراضي الذي يجمع بين أفراد من هويات متباينة ولكن استنادا إلى اهتمامات متجانسة. فقوة الرأسمال

¹ وليد رشاد زكي: الرأسمال الاجتماعي بين السياق الواقعي والافتراضي، مقال منشور بتاريخ 26 يونيو 2012، شوهده بتاريخ 9 يناير

2024، في: <https://www.acronline.com/article>

² Anita Blanchard and Tom Horan: "Virtual social communities and social Capital", Idea Group Publishing, 2000.

³ رشاد زكي، الرأسمال الاجتماعي بين السياق الواقعي والافتراضي، بدون صفحة.

الاجتماعي الافتراضي مستمدة من شبكات العلاقات الاجتماعية التي تتم في رحاب الإنترنت، والتي تقوم على المصالح المتجانسة، والتي يمكن الاستفادة منها في تحقيق مصالح متبادلة بين الأعضاء من ذوي الاهتمامات الواحدة. وتجدر الإشارة إلى أن تفاعلات المجتمع الافتراضي لا ترتبط بوقت معين، وهذا يعطي رصيذا أكبر لشبكة العلاقات، إذ أن تفاعلات السياقات التي تتم عبر الانترنت تحدث خلال اليوم كله، فالمجتمع الافتراضي لا ينام¹.

فالمتأمل لواقع الرأسمال الاجتماعي الواقعي يدرك أنه يمثل قوة كامنة يمكن للجماعات والأفراد استغلالها في تحقيق مآرب فردية أو اجتماعية. أما الرأسمال الاجتماعي الافتراضي فيمكن أن يساهم في تشكل منافع للأفراد أو الجماعات علي الصعيد الافتراضي، كما يمكن أن تتجلى تأثيرات الرأسمال الاجتماعي الافتراضي على السياقات الواقعية. ومن الممكن أن يتأرجح بين السياقات الواقعية والافتراضية لتحقيق مكاسب تبدو آثارها على أصعدة المجتمع الافتراضي والواقعي. وهذه التأثيرات هي ما سنحاول معالجتها في علاقتها مع التطوع الرقمي من خلال النقطة الثانية.

ثانيا: إشكالات علاقة التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي / الافتراضي

من خلال المدلول المفاهيمي لكل من التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي الافتراضي، وجدنا بأن أساس قيام هذين المفهومين الأخيرين هو الأنترنت، ومجالهما هو المجتمع الافتراضي. فهذين الأخيرين يعتبران حلقة وصل بين التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي الافتراضي.

فبالنسبة للتطوع، فبفعل الإنترنت لم يعد للتطوع حدود بحيث بات يخرج تدريجيا من نطاق الدولة القومية للوصول إلى النطاق العالمي، بحيث أتاح فرصة التفاعل والتواصل خارج حدود الدولة، ليظهر ما يسمى بالمواطن العالمي الذي تتجاوز انتماءاته حدود الدولة القومية. ومن ثم فإن التطوع الواقعي في طريقه للتراجع، بينما التطوع الرقمي في طريقه إلى التشكيل عبر آليات العولمة والتفاعلات العالمية التي وفرها الإنترنت.

أما بالنسبة للرأسمال الاجتماعي الافتراضي، فالإنترنت ساهم في تشكيل وعي الفئات الاجتماعية التي تتفاعل بداخلها مجموعة من الجماعات التي نجحت في تطوير وعي خاص بها، وهو الوعي الذي تجاوز حدود الدولة في إطار ما يمكن تسميته بالوعي الكوني.

¹ المرجع نفسه.

لذلك فمن خلال هذا المحور سنعمل على مناقشة كيفية تدعيم التطوع الرقمي لقيم الرأسمال الاجتماعي الافتراضي من جهة، ومن جهة أخرى، سنعمل على إظهار كيف أن قيم الرأسمال الاجتماعي الافتراضي تؤثر على التطوع الرقمي.

1- التطوع الرقمي وتدعيم قيم الرأسمالي الاجتماعي الافتراضي

يمكن أن نستشف العلاقة بين التطوع الرقمي وتكوين الرأسمال الاجتماعي الافتراضي من خلال أهداف وخصائص كل منهما.

فإذا كان التطوع الرقمي يعتبر البوابة الوحيدة الملائمة للعديد من الأفراد الذين يجدون فيه متسعاً لممارسة نشاطات تطوعية متنوعة تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم، وهو يهدف إلى:

- التعرف على التنوع البشري والفكري، ويقوي علاقات اجتماعية تواصلية افتراضية قوية بين مختلف المتطوعين محلياً، وطنياً، دولياً وعالمياً، ويمكنهم من بناء علاقات واسعة ومتنوعة؛ ويكسبهم ثقافة عالمية عالية؛

- تطوير الموارد البشرية وتنميتها من خلال تنوع الخبرات في آراء المتطوعين الرقميين وتوسيع مداركهم ومعارفهم، سواء على المستوى الوطني أو العالمي؛ ويعزز روح المغامرة والصبر عند المتطوعين؛¹ بالإضافة إلى تسخير مهارات وكفاءات تطوعية بارزة واستثمارها وتصنيفها وتوظيفها في الاتجاه التطوعي المراد تحقيقه.

فالرأسمال الاجتماعي يكتسي أهمية بالغة بحيث إنه يعد أحد المقومات التي تضمن تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمع وتحقيق الأهداف الحقيقية، ويمثل قناة تسهل انتقال المعرفة وسلوكيات الآخرين، كما يعزز الاستثمار في الرأسمال المادي والإنساني حيث يشير إلى السمات الخاصة بالتنظيمات الاجتماعية مثل الثقة التي تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة العامة المتبادلة، بالإضافة إلى أنه يساهم في الحصول على الخدمات ومواجهة المشكلات وترسيخ الانتماء في المجتمع.²

¹ آلاء الريدي: الإنترنت ثورة حديثة في دفع العمل الخيري التطوعي إلى مجالات أرحب، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، سنة 2011، ص:3، شوهد في 17 أكتوبر 2023، في: www.medadcenter.com.

² بسمه عبد اللطيف أمين عبد الوهاب: قيم رأس المال الاجتماعي وعلاقتها بتحسين الاتجاه نحو العمل التطوعي: تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الرابع عشر، ص 337.

فالرأسمال الاجتماعي يتوفر على مجموعة من الخصائص تميزه بكونه هو قيمة في حد ذاته، بالإضافة إلى كونه وسيلة لتحقيق أهداف فردية أو جماعية مشتركة، كما يعتبر رأسمال تراكمي خلافا للرأسمال المادي أو البشري، وذلك نتيجة لاستخدامه من قبل تجارب الأجيال المختلفة. فهو يحتاج إلى وقت وجهد، ويعد أصلا من الأصول الاجتماعية الثابتة لثقافة المجتمع، ويتأثر بما يحدث له من تغييرات اجتماعية واقتصادية، كما يمكن أن نقول إنه يعد مكملا للصور الأخرى للرأسمال وليس بديلا له.

فمن خلال الخصائص التي يتميز بها كل من التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي، يلاحظ أن هناك علاقة تأثير وتأثر بينهما.

فالتطوع الرقمي يساهم في تدعيم قيم الرأسمال الاجتماعي بصفة عامة والافتراضي بصفة خاصة وذلك بتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع الافتراضي المخصص للتطوع، والشعور بالقدرة على التأثير في ذلك المجتمع من خلال ردود الأفعال التي يتلقاها الفرد من بقية أعضاء أفراد المجتمع الافتراضي، وكذلك التأثير بما يحدث في ذلك المجتمع. ومن جهة أخرى يعمل التطوع الرقمي على إشباع الحاجات النفسية والشعورية للأفراد والجماعات المكونة للرأسمال الاجتماعي الافتراضي بالإضافة إلى زرع الثقة بين مكوناته، بحيث لا يستطيع الفرد أن يشعر بالانتماء إلى جماعة أو مجتمع لا يثق في أحد من أفراده ولا يشعر بالأمان فيه.

إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن المجتمعات الافتراضية تبقى في مجملها هشة ما لم تتأسس على علاقات سابقة في العالم الواقعي وما لم تحفظ سكانها من تطفل المتطفلين واحتيال المحتالين. فلا بد أن يبذل أفراد المجتمعات الافتراضية جهدا مضنيا في التحقق من هويات من يتفاعلون معهم، ما لم يكن هناك سابق عهد أو معرفة على أرض الواقع، فعواقب الوقوع في براثن المحتالين قد تكون وخيمة.

ففي سبيل الشعور بالثقة، يلجأ سكان المجتمعات الافتراضية إلى أصدقائهم في عالم الواقع، ومن أسباب الثقة انتماء الأفراد إلى مؤسسات معروفة حسنة السمعة، ومنها أن يكون هؤلاء الأفراد أنفسهم من الشخصيات العامة، فالتطوع يساهم في تزكية هذه الثقة.

فكيف تؤثر قيم الرأسمال الاجتماعي الافتراضي على التطوع الرقمي؟

2- قيم الرأسمال الاجتماعي الواقعي والافتراضي وتأثيرها على التطوع الرقمي

كما رأينا أعلاه، فالرأسمال الاجتماعي الواقعي يركز على مجموعة من القيم، كالثقة، التعاون، الشراكة، التواصل، كما أن مكوناته متنوعة ومختلفة، فنجد في جميع فعاليات المجتمع (السياسي، المدني، المسؤول، الطبيب، المهندس، الأستاذ...)، فهذه القيم والمكونات هي مطلوبة لتشجيع التطوع بصفة عامة والرقمي بصفة خاصة.

كذلك نجد أن قيم الرأسمال الاجتماعي الافتراضي التي تنطلق من المجتمع الافتراضي، هذا المجتمع الذي أصبح يشكل ساحة لمناقشة الموضوعات المختلفة، وله دور في تسهيل التفاعل وتبادل الخبرات والاهتمامات والمعلومات والتعبير عن الرأي، كما يساعد على تشكيل رأسمال اجتماعي افتراضي لا يوجد في الواقع المادي، وإنما يوجد في العلاقات الاجتماعية الإلكترونية التي يكونها وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي وقيمي لخدمة أهداف مشتركة.

ومن ثمّ فالمجتمع الافتراضي وقدرته على تشكيل الرأسمال الاجتماعي الافتراضي يكتسب أهمية خاصة كظاهرة مجتمعية، مما يمكن أن يكون له دور إيجابي في الترويج لثقافة التطوع لدى قطاعات كثيرة من المجتمع بشكل عام، فهو إذن مرتبط بتحريك السلوك الاجتماعي وتحفيز الأفراد على الانخراط في الأعمال التطوعية لخدمة مجتمعاتهم وتحقيق التنمية الاجتماعية¹.

وفي نفس السياق، تمثل المجموعات على الإنترنت المؤسسات المعاصرة المهمة القادرة على إحداث أثر، والتي توفر لأعضائها إحساسا قويا بالمجتمع والانتماء، رغم عدم قيامها بممارسة عملها من مكان فعلي على أرض الواقع. فهي تلعب دورا مهما ولها تأثيرات واضحة تجعل المجتمعات الافتراضية ناجحة في تسهيل عملية التطوع الرقمي من جهة وتدعيم قيم الرأسمال الاجتماعي الافتراضي من جهة أخرى.²

ولعل أحدث وأبرز ما يؤكد الدور المهم لهذه المجموعات هو ما حدث في كارثة زلزال الحوز الذي ضرب المغرب في 8 شتنبر 2023، مخلفا أكثر من 2946 قتيلا وآلاف الجرحى. حيث إنه سرعان ما تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى منصة للتضامن والتعاون بين المغاربة من أجل تقديم المساعدة، للمتضررين من الزلزال، وإلى أداة لحمالات جمع التبرعات للمتضررين من الزلزال، بحيث دعا المتطوعون الرقميون إلى التبرع بالدم، والمواد الغذائية، والمساعدات المالية. وقد نجحت هذه الحملات في جمع ملايين الدولارات من التبرعات. وكل هذا بفضل مواقع التواصل

¹ سلوى أحمد محمد أبو العلا الشريف، ص3-4.

² Beth Simone Noveck وآخرون: قوة المجتمعات الافتراضية، فبراير 2021، ص:3، شوهد في 25 أكتوبر 2023، في:

https://virtual-communities.thegovlab.org/files/DTR_report_ar_AR.pdf.

الاجتماعي التي لعبت دورا إيجابيا في مساعدة المتضررين من الزلزال، حيث ساهمت هذه المواقع، بالإضافة إلى جمع التبرعات للمتضررين، إلى نشر الوعي بالكارثة، تسهيل التواصل بين الناس وتنسيق الجهود الإنسانية. ولهذا كانت هذه المواقع أداة قوية للتضامن والتعاون خلال هذه الكارثة¹.

فالرأسمال الاجتماعي بصفة عامة، والافتراضي بصفة خاصة يرتبط بشبكة العلاقات الاجتماعية التي ينسجها الفرد، أو الجماعة، بغية تحقيق أهدافه في الحياة. وتتسم هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية، من جهة، بالتفاعل المثمر والتعاون والتضامن والثقة بين هؤلاء الأفراد حيث توفر للفرد المساندة الاجتماعية²، ومن جهة أخرى تتسم بالتنظيم ولا تخضع للعشوائية. فهي تخضع لقواعد ومعايير تحكم سلوك الأفراد والجماعات، وتوجه سلوكهم الاجتماعي وفق القيم والأعراف والنظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية للمجتمع. وتهدف هذه القيم إلى الارتقاء بأفعال الأفراد والجماعات وتعمل على تحسين ودعم سبل التفاعل بينهم من أجل تحقيق الغايات التي يسعون إليها.

وتأكيدا على ذلك، فالمجتمعات الافتراضية التي تعتبر حاضنة للرأسمال الاجتماعي الافتراضي يجب أن تحظى بالتنظيم، لأن تنظيمها يساهم في تفعيل وتحسين الاتجاه نحو العمل التطوعي الرقمي من خلال تدعيم وتنمية قيم الرأسمال الاجتماعي التي تشمل الثقة بالآخرين، التعاون، المشاركة الاجتماعية والانتماء الوطني.

فتأثير قيم الرأسمال الاجتماعي الافتراضي على التطوع الرقمي هو ما يعرف بالاتجاه نحو العمل التطوعي الرقمي والذي يقصد به: "مجموعة الجهود الإدارية والإنسانية سواء كانت بشكل فردي أو جماعي، التي يبذلها المتطوعون الرقميون في كافة مجالات تقديم الخدمات التطوعية بهدف تحقيق الولاء والانتماء المجتمعي"³.

ويتم قياس الاتجاه نحو العمل التطوعي الرقمي من خلال⁴:

- الشعور بأهمية العمل التطوعي الرقمي؛

¹ مواقع التواصل الاجتماعي أثناء زلزال الحوز بالمغرب، أداة للتضامن والتعاون، مقال بتاريخ 24 شتنبر 2023، جريدة صباح أكادير، شوهدي في فاتح نونبر 2023، في الموقع الإلكتروني: <https://sabahagadir.ma/249277.html>.

² هاني خميس: رأس المال الاجتماعي، سلسلة مفاهيم-الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، السنة الرابعة، عدد 45، شتنبر 2008، ص 6، شوهدي في 6 نونبر 2023، في الموقع الإلكتروني: www.cia.go.

³ - بسمة عبد اللطيف أمين عبد الوهاب، ص 334.

⁴ - المرجع نفسه.

- الاهتمام بتنمية السلوك المرتبط بالعمل التطوعي الرقمي؛

- الاهتمام بتنمية المعارف المرتبطة بالعمل التطوعي الرقمي.

كما أن الرأسمال الاجتماعي بصفة عامة والافتراضي على الخصوص يعد مصدرا لتكوين الجماعات وتجانسها مما يعزز الاتجاه نحو العمل التطوعي الرقمي، وبالتالي يساهم في إشباع الحاجيات ومواجهة المشكلات والأزمات.

ويرتبط الاتجاه نحو العمل التطوعي بطبيعة وقوة الرأسمال الاجتماعي القائم في جمعيات المجتمع المدني (واقعيًا) وفي مجموعات الانترنت (افتراضيًا) من عناصر الثقة المتبادلة والتعاون والمشاركة الاجتماعية والانتماء الوطني لدى المتطوعين. ويفضي كل هذا إلى خلق بيئة تمكينية توفر المناخ الصحي اللازم لجعل قيم الرأسمال الاجتماعي تعد أحد المداخل التي تستهدف العمل التطوعي الرقمي.

إلا أنه من بين الإشكالات التي تحد من تأثير قيم الرأسمال الاجتماعي الواقعي والافتراضي على التطوع الرقمي نذكر:

● **أزمة الثقة:** فالثقة تعد محددًا أساسيًا لتشكيل الرأسمال الاجتماعي، وإذا كانت هذه الثقة متوفرة في السياقات الواقعية وشبكة العلاقات الاجتماعية المؤهلة لتشكيل الرأسمال الاجتماعي الواقعي، فقد يبدو الأمر أكثر صعوبة في تفاعلات المجتمع الافتراضي، ويرتبط بأزمة الثقة وأزمة في الهوية. فالعلاقات الاجتماعية الافتراضية في معظمها تجمعات خفيه مجهولة الهوية. إلا في القليل منها. فالفرد الذي ينخرط في هذه التفاعلات له الحق في أن يخفي نفسه تحت مسميات مختلفة، فهوية الفرد أو شخصيته تختفي في ظل هذه التفاعلات بل وتباين في قوالب عديدة. فلا يستطيع الداخل في هذه التفاعلات أن يعرف من الذي يتحدث إلي من؟ وعنصر جهل الهوية يفرض تحديًا نظريًا وواقعيًا أمام تشكل الرأسمال الاجتماعي الافتراضي وبالتالي تأثيره على التطوع الرقمي¹.

● **أزمة الانتماء:** تشكل هذه القيمة أزمة على المستوى الافتراضي بحيث أن الولاءات تخطت حدود الدولة القومية، ولا يعني ذلك القضاء على الانتماءات القومية أو الانتماءات نحو الأمة، ولكن المقصود هنا أن الولاءات والانتماءات للقوميات تعاني من أزمة في التعامل من قبل المواطنين

¹ وليد رشاد زكي: الجماعات المتشكلة في الفضاء العالمي بناؤها ومضامين تفاعلاتها الاجتماعية دراسة علي عينة من المتفاعلين عبر الشبكة الدولية للمعلومات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006، ص: 92

الفصل الرابع عشر التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي
على مستوى العالم، مما قد يترتب عليه أزمة ثقة في التفاعلات الافتراضية بما يشكل في حد ذاته
أزمة هوية، خاصة وأن عضوية التفاعلات التي تتم في الفضاء الافتراضي لا تتطلب إبراز هوية أو
قيم ولاء بقدر ما تقتضي مصلحة أو اهتمام مشترك¹.

• أزمة تأثير التكنولوجيا على المعايير الاجتماعية

إن تأثير التكنولوجيا على المعايير الاجتماعية معقد ومتعدد الأوجه. فعلى الرغم من أن
التكنولوجيا قد خلقت معايير اجتماعية جديدة لها آثار إيجابية، إلا أنها خلقت أيضاً معايير
اجتماعية جديدة لها آثار سلبية. يتوقف تأثير التكنولوجيا على المعايير الاجتماعية على عوامل
مختلفة، مثل السياق والثقافة والاختلافات الفردية.

فالتكنولوجيا خلقت معايير اجتماعية جديدة²:

- تعزز الإشباع الفوري والاستجابات الفورية. لقد قللت التكنولوجيا من صبر الناس
وتسامحهم لتأخير الإشباع وجعل من الصعب على الناس المشاركة في محادثات عميقة وذات
مغزى. على سبيل المثال، جعل انتشار الرسائل النصية والرسائل الفورية من السهل على الناس
التواصل بسرعة، ولكنه قلل أيضاً من جودة التواصل بين الناس.

- تعزز السطحية ووعي الصور وخلق ثقافة الترويج الذاتي، وجعلت من الصعب على
الناس الحفاظ على علاقات حقيقية. على سبيل المثال، خلقت منصات التواصل الاجتماعي مثل
Instagram معايير اجتماعية جديدة تعطي الأولوية للصورة على المادة، والتي يمكن أن تؤدي إلى
مشاعر عدم كفاية احترام الذات.

- تعزز المراقبة: لقد أصبح من السهل على الأشخاص تتبع ومراقبة سلوك بعضهم
البعض، مما قد يؤدي إلى فقدان الخصوصية والاستقلالية. على سبيل المثال، خلق انتشار
كاميرات وتقنيات تتبع وسائل التواصل الاجتماعي هي معايير اجتماعية جديدة تحكم كيف
يتصرف الناس في الأماكن العامة.

¹ وليد رشاد زكي: المواطنة في المجتمع الافتراضي: تأملات نظرية على مرجعية الواقع المصري ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي
عشر المسئولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص: 23

² المعايير التي تشكل وتؤثر على رأس المال الاجتماعي، مقال بتاريخ 23 أكتوبر 2023، شوهدي في 25 فبراير 2024، في الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.ly/kw9jub9r>

خاتمة

من خلال ما تم معالجته في هذه المقالة العلمية بدراسة العلاقة بين التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي بصفة عامة والافتراضي بصفة خاصة، تبين لنا ضرورة:

- نشر ثقافة التطوع الرقمي في المجتمع المغربي وإبراز دوره، وذلك من خلال تكثيف الندوات والمحاضرات واللقاءات العلمية حول الموضوع، ولا سيما بين الفئات الشابة، وأن يتولى ذلك المؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها: مؤسسات المجتمع المدني، والمؤثرون في مواقع التواصل الاجتماعي.

- توفير بنك معطيات رقمي متعلق بالعملية التطوعية: بحيث يتضمن البنك المكونات الأساسية للعملية التطوعية الرقمية وهي: المانحون، المتطوعون، المحتاجون، الأنشطة، التوزيع الجغرافي للجهات والمنظمات المعنية بالعمل التطوعي، والمهارات التي يكتسبها المتطوع من العمل التطوعي الرقمي.

- إنشاء مواقع إلكترونية للجهات والمنظمات التطوعية وتحديثها بشكل دائم. وذلك من خلال تأسيس مواقع إلكترونية تختص بالعمل التطوعي الرقمي في المجالات الحياتية المختلفة للمجتمع المغربي. ويهدف بهدف التعريف بها، وسهولة تواصلها مع المجتمع.

- الاهتمام بالأرشفة الرقمية لكل الأنشطة التطوعية ضمن الجهات المعنية بالعمل التطوعي وما يرتبط بها.

- الاستفادة من وسائل تقنية المعلومات في الربط الشبكي لتحقيق التواصل بين الجهات المانحة والعاملة في المجال التطوعي بجانب التعاون والتنسيق بين الجهات العاملة في المجال التطوعي.

- العمل على تنظيم وتقنين عملية التطوع الرقمي حتى لا يتم السقوط في العشوائية.

- الاهتمام بالثقافة الرقمية والتي تعتبر مزيجاً من المعارف والمهارات التي تهدف إلى تنمية القدرات الفردية من أجل المشاركة بشكل كامل وآمن في العالم الرقمي.

- اعتماد استراتيجيات لإنشاء معايير اجتماعية إيجابية: فالمعايير الاجتماعية يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على كيفية تفاعل الناس مع بعضهم البعض والعالم من حولهم. فالأعراف الاجتماعية الإيجابية هي تلك التي تشجع السلوكيات التي

الفصل الرابع عشر _____ التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي

تعود على الأفراد والمجتمع، مثل اللطف والصدق والاحترام. تساعد هذه المعايير في خلق شعور بالمجتمع ويمكن أن تؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، وهي القيمة التي يستمدّها الأفراد والمجموعات من شبكاتهم الاجتماعية.

وهناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لإنشاء معايير اجتماعية إيجابية. نذكر منها¹:

- نمذجة السلوك الإيجابي: وهي من أكثر الطرق فعالية لإنشاء المعايير الاجتماعية الإيجابية. فعندما يرى الأفراد أن الآخرين يتصرفون بطريقة إيجابية، فمن الأرجح أن يتبنوا تلك السلوكيات بأنفسهم. على سبيل المثال، إذا أظهر مجموعة من زملاء العمل باستمرار اللطف والاحترام تجاه بعضهم البعض، فمن الأرجح أن تصبح تلك السلوكيات هي القاعدة داخل المجموعة.

- تعزيز السلوكيات الإيجابية: يمكن أن يساعد تعزيز السلوكيات الإيجابية أيضاً في إنشاء معايير اجتماعية إيجابية. يمكن القيام بذلك من خلال ردود فعل إيجابية أو حوافز أو مكافآت. على سبيل المثال، قد تقدم الشركة مكافأة للموظفين الذين يظهرون باستمرار العمل الجماعي والتعاون.

- إنشاء أهداف مشتركة: عندما يعمل الأفراد نحو هدف مشترك، يمكن أن يساعد في خلق شعور بالمجتمع وتشجيع السلوكيات الإيجابية. على سبيل المثال، قد يعمل المجتمع معاً لتنظيف حديقة، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة مشاعر الفخر والملكية على الفضاء.

- توفير التعلم والتكوين والمعلومات: يمكن أن يكون توفير التعليم والمعلومات حول فوائد المعايير الاجتماعية الإيجابية فعالاً أيضاً. على سبيل المثال، قد تقوم المدرسة بتثقيف الطلاب حول أهمية أن تكون لطيفة واحترام للآخرين، والتي يمكن أن تساعد في خلق ثقافة مدرسية إيجابية.

- معالجة السلوكيات السلبية: يمكن أن يكون معالجة السلوكيات السلبية مهمة لإنشاء معايير اجتماعية إيجابية. يمكن القيام بذلك من خلال العقوبات أو العواقب الأخرى على السلوكيات السلبية. على سبيل المثال، قد يكون لدى مكان العمل سياسة معمول بها للتعامل مع المضايقات أو التمييز.

¹ المرجع نفسه.

لائحة المراجع

الكتب

- رحومة، علي محمد: علم الاجتماع الآلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 2008.

- راشد، راشد محمد: العمل الاجتماعي التطوعي دراسة تحليلية لقانون الجمعيات ذات النفع العام، شؤون اجتماعية، الإمارات، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر.

- غباري، محمد سلامة وآخرون: مدخل في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، المكتب التجاري الحديث، الإسكندرية، 1988.

- Beth Simone Noveck وآخرون: قوة المجتمعات الافتراضية، فبراير 2021. الموقع الإلكتروني:

https://virtual-communities.thegovlab.org/files/DTR_report_ar_AR.pdf.

الأطاريح والرسائل

- رشاد زكي، وليد: المتغيرات المؤسسة للرأسمال الاجتماعي في المجتمع الافتراضي: دراسة على عينة من المتفاعلين عبر الشبكة الدولية للمعلومات، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2012.

- رشاد زكي، وليد: الجماعات المتشكلة في الفضاء العالمي بناؤها ومضامين تفاعلاتها الاجتماعية دراسة على عينة من المتفاعلين عبر الشبكة الدولية للمعلومات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.

المقالات

- أبو العلا الشريف، سلوى أحمد محمد: دور المجتمع الافتراضي في ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد: دراسة ميدانية في إطار نظرية رأس المال الاجتماعي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، عدد 77 (الجزء الأول) أكتوبر/دجنبر 2021.

- أمين عبد الوهاب، بسمة عبد اللطيف: قيم رأس المال الاجتماعي وعلاقتها بتحسين الاتجاه نحو العمل التطوعي: تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الرابع عشر.

- اعراب، محمد وآخرون: الرأسمال الاجتماعي ورهانات التنمية البشرية بالمغرب،

La Revue Marocaine de la Pensée contemporaine, Numéro 8 Juillet 2021

- الشمري، مها بنت مطلق بن صنيح: تفعيل دور التطوع الإلكتروني في تحسين مهارات التنظيم الذاتي لدى طالبات جامعة المجمعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، عدد 115، الجزء الأول، يونيو 2023.

الفصل الرابع عشر التطوع الرقمي والرأسمال الاجتماعي: أية علاقة؟... أسماء شطيبي

- بروقي، وسيلة وآخرون: العمل التطوعي الإلكتروني آلية لتدعيم قيم الرأسمال الاجتماعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 7، العدد 28، بتاريخ 10 مارس 2019.

- بلحنافي، أمينة: إشكالية رأس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 9، 2017.

- جلولي، حفيظة وآخرون: رأس المال الاجتماعي: قراءة كرونولوجية من النشأة إلى الافتراضية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 9، العدد 2، سنة 2022.

- حمد، اسعاف: الرأسمال الاجتماعي: مقارنة تنموية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد الثالث، 2015.

- رشاد زكي، وليد: المواطنة في المجتمع الافتراضي: تأملات نظرية على مرجعية الواقع المصري ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

- عمور، عبد اللطيف: الثقافة الرقمية واستخداماتها في تنمية العمل التطوعي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 5، العدد 2، 2022.

- غمشي، الزهرة وآخرون: رأس المال الاجتماعي الافتراضي وتداول المراجع العلمية بين طلبة ما بعد التدرج على شبكة الفاسبوك، الباحث الاجتماعي، 2018.

المراجع الأجنبية

- Anita Blanchard and Tom Horan: “Virtual social communities and social Capital”, Idea Groub Publishing, 2000.
- Sophie Ponthieux: Que faire du capital social?, in: GRIS université de Rouen, France, 2003.

الفصل الخامس عشر

شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة العمل التطوعي أثناء الكوارث المرتبطة بالظواهر الطبيعية زلزال الحوز بالمغرب نموذجا

د. عزالدين أبرجي

باحث في الموارد والتنمية الترابية

كلية اللغات والفنون والعلوم

الإنسانية

القطب الجامعي أيت ملول

جامعة ابن زهر، أكادير

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوعة العمل التطوعي خلال فترات "الكوارث المرتبطة بالظواهر الطبيعية"، ودور شبكات التواصل الاجتماعي في تطويره انطلاقا من دراسة حالة "زلزال الحوز"¹ الذي شهده المغرب يوم 8 شتنبر 2023، لما للفعل التطوعي من دور في التخفيف من الألام والمآسي التي تخلفها هذه الظواهر، الأمر الذي يستلزم تطوير طرق تنفيذه من خلال الانفتاح على الوسائط التي توفرها التكنولوجيا الحديثة.

من جانب آخر، تحاول هذه الدراسة التنبيه إلى الخلط الذي يقع أثناء استعمال مصطلح "الكارثة الطبيعية"؛ حيث تم توضيح سياقات التوظيف المناسب لها من خلال التمييز بين "الظاهرة الطبيعية" و"الكارثة الطبيعية"، كما تتبع هذه الدراسة الإطار القانوني والمؤسسي للفعل التطوعي بالمغرب مع تقديم توصيات بهدف تطوير الممارسة التطوعية.

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي، الظاهرة الطبيعية، زلزال الحوز، شبكات التواصل الاجتماعي.

¹ - نقصد الزلزال الذي ضرب منطقة الأطلس الكبير الأوسط يوم 8 شتنبر 2023، واستعمال كلمة «الحوز» مرتبط بموضوع الدراسة كون شبكات التواصل الاجتماعي استعملت هذا التوصيف عوض التوصيف الجغرافي الدقيق.

Summary:

This study addresses the issue of volunteer work during the period of disasters related to natural phenomena such as earthquakes, and the role of social media networks in developing it, based on the case of the Al Haouz earthquake that Morocco witnessed on September 8, 2023, because volunteer action has a role in alleviating the pain and tragedies caused by these phenomena, which It requires developing methods for its implementation through openness to the media provided by modern technology.

On the other hand, this study attempted to point out the confusion that occurs when using the term “natural disaster,” as the contexts for its correct use were clarified by calling for a distinction between a natural phenomenon and a natural disaster.

This study traced the legal and institutional framework for volunteer action in Morocco, while providing recommendations with the aim of developing volunteer practice.

Keywords: volunteer work, natural phenomenon, Al Haouz earthquake, social media networks.

مقدمة

شكل الإنخراط العفوي والتلقائي للمغاربة في المبادرات التطوعية إثر الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز (الأطلس الكبير الأوسط) بالمغرب يوم 8 شتنبر 2023 نقطة تحول مفصلي في تاريخ العمل التطوعي بالمغرب، وأثار ذلك إعجاب المتابعين داخليا وخارجيا، كما أثار بالموازاة من ذلك الكثير من التساؤلات في الإعلام الدولي عن أسباب هذا الزخم التطوعي؛ خصوصا أن المغرب قد مر بمحن استلزمت انخراط المغاربة في العمل التطوعي قصد التخفيف من أضرارها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر؛ زلزال أكادير 1960م، زلزال الحسيمة 2004م وانتهاء بكوفيد 19، لكن، لم تحظى بنفس الزخم التطوعي الذي أخذته الهبة التطوعية الأخيرة التي رافقت "زلزال الحوز"، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: هل هي مرحلة بروز العمل التطوعي العفوي المرتبط بشبكات التواصل الاجتماعي على حساب العمل التطوعي المؤسسي؟.

الإشكالية والفرضية:

تقارب هذه الدراسة الإشكالية المركزية الآتية: كيف ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في رفع منسوب العمل التطوعي التضامني إثر "زلزال الحوز" بالمغرب؟

لنتناول هذه الإشكالية سننطلق من فرضية مفادها: أن شبكات التواصل الاجتماعي تلعب دورا حاسما في صناعة الرأي العام، وبالتالي فقد كان لها دور في صناعة الرأي العام الوطني المغربي والدولي على السواء، وتوجيهه نحو الإنخراط الميداني والمادي في العمليات التطوعية التي رافقت مرحلة ما بعد "زلزال الحوز".

المنهج والمنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على منهج نسقي وتركيبى يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المناهج: محددات المنهج الكيفي/ الوصفي التحليلي التفسيري مع الانفتاح على المنهج الكمي، من خلال تشخيص مختلف الجوانب المرتبطة بهذه الهبة التطوعية وتحديد المحددات الجغرافية لمنطقة الحوز كمجال تركّز فيه العمل التطوعي الذي رافق الزلزال، لننتقل بعدها لتتبع أهم الأسباب والعوامل المفسرة لكل ذلك في أفق التوصل لفهم دقيق لهذه الحركة التطوعية التلقائية سواء

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... ذ. عزالدين أبرجي
عند مغاربة الداخل أو الخارج، وأخيرا استخلاص التصورات التي بإمكانها استدامة الفكر التطوعي
بالمغرب ومأسسته.

كل ذلك في تكامل متناغم مع منهجية تنهل من المقاربة العلمية الصارمة في البحث
الجغرافي؛ عبر توظيف مختلف الأدوات والوسائل التي يأخذ بها جل الباحثين في الحقل الجغرافي
وفي حقول معرفية أخرى متداخلة مع العمل الجغرافي كالسياسيولوجيا، لعل من أهم هذه الأدوات:
الملاحظة الميدانية، تحليل شبكة الفاعلين، تحليل المضمون، للخروج بتصورات وتوصيات من
شأنها تجويد العمل التطوعي بالمغرب.

المحور الأول: الدلالة المفهومية للمفاهيم المهيكلية للدراسة

• الظاهرة الطبيعية والكارثة الطبيعية

يعتبر مفهوم الظاهرة الطبيعية، من المفاهيم التي يعتريها خلط كبير؛ حيث يشار إليه في
عدة دراسات بمفهوم "الكارثة الطبيعية"، في حين أن ثمة فرقا بينهما نفضل التنبيه إليه قبل
الخوض في مضامين هذه الدراسة:

الظاهرة (Phénomène) من ظهر وجمعها ظواهر أو ظاهرات، يقال ظاهرة الجبل أعلاه،
وبدل الاستعمال العلمي لهذه العبارة على كل ما يلاحظ ويشاهد وجوده، في حين يدل مصطلح
الطبيعة على ماهية الكائنات، أي على مجموع السمات أو الصفات التي تحدد قوام كل كائن،
وتجعله ينتهي انتماء انسجامياً إلى صنفه الأوسع.¹

قياساً على ذلك فالظاهرة الطبيعية هي التي تحدث أو تنشأ دون أن يكون هناك تدخل
بشري، وهي بطيئة التغير وقد تحتاج لمئات أو حتى آلاف السنين، حتى يمكن ملاحظة حدوث ذلك
التغير الذي حصل بها، باستثناء ما ينتج عن أحداث مؤقتة سريعة التأثير كالبراكين والأعاصير
والزلازل وغيرها، وبذلك تكون في بعض الأحيان مصدراً للتعجب، كما يمكن أن تخلق خوفاً مبرراً،

¹ - مشير باسل عون، نحو فهم المعاني الفلسفية للطبيعة بين الفطرة والاصطناع التشويهي، موقع الأندبانتد،

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

كونها في أغلب الأحيان مصدرا "للكوارث الطبيعية".¹ من ثمة يمكن استنتاج دلالة "الكارثة الطبيعية" التي تحيل على الخسائر البشرية والمادية والمعنوية الناتجة عن "الظاهرة الطبيعية"، فإذا كانت هذه الأخيرة خاضعة لمنطق تطور الطبيعة جيولوجيا وهيدرولوجيا ومناخيا، وتحكمها قوانين يمكن معرفتها كما يؤكد الجغرافي المغربي محمد بلفقيه،² فإن "الكارثة الطبيعية" مرتبطة بالفعل البشري، فالإنسان هو المسؤول عن تعمير المناطق الزلزالية وجنات الأودية، وتدمير الغابة... إلخ. لذا، فالظاهرة الطبيعية مرتبطة بالتطورات التي تعرفها مكونات الطبيعة كمعطى فيزيقي؛ بينما الكارثة الطبيعية مرتبطة بالتدخل السلبي للإنسان كونه فاعلا داخل المنظومة البيئية كما تنزع إلى ذلك المدرسة الفرنسية (المدرسة الاحتمالية probabilisme) في انتقاد صريح للمدرسة الألمانية (المدرسة الحتمية أو البيئية Déterminisme) التي تجعل الإنسان عنصرا سلبيا،³ بمعنى منعدم القدرة على الفعل أي أنه مسير.

ارتباطا بزلزال الحوز، يمكن أن نتبنى موقف رواد المدرسة الاحتمالية الذين حاولوا التوفيق بين آراء المدرسة الألمانية (المدرسة الحتمية/البيئية) والمدرسة الإمكانية (possibilisme)؛ فهي لا تؤمن بالحتم المطلق، ولا بالإمكانية المطلقة، وإنما تؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات لكي يتعاظم الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان وقدراته المحدودة، وفي بيئات أخرى يتعاظم دور الإنسان في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة.

بناء على ما سبق، نعتقد أنه لا يصح استعمال مصطلح الكارثة الطبيعية لتوصيف مخلفات زلزال الحوز بل يمكن الاستعاضة عنه بمفهوم "الكارثة المقرونة بظاهرة طبيعية" (كالزلازل في حالتها هاته).

¹ - أن دوبرواز وإريك سيناندر، الظواهر الطبيعية التأثيرات الباطنية والجوية، إصدار LAROUSSE، توزيع دار المؤلف، الرياض، الطبعة الأولى 2014

² - محمد بلفقيه، الجغرافية القول عنها والقول فيها، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، النشر العربي الإفريقي

1991، ص25

³ - نفسه

• شبكات التواصل الاجتماعي

ارتبط ظهور شبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت كمساحة للتفاعل، وتخزين المعلومات، وكمجموعة من الاتفاقات حول كيفية نقل البيانات بين نقطتين في فضاء المعلومات¹، حيث "أصبحت [كما هو معلوم] مستويات الدخول إلى شبكة الإنترنت عالية جدا لدرجة أن عامل الإنترنت يبدو نقطة مرجعية عالمية"²، إضافة إلى "التوسع الجغرافي الضخم للإنترنت، والتحول الناتج من إنترنت تسيطر عليها اللغة الإنجليزية إلى إنترنت حيث العديد من اللغات تهيمن على مناطق مستخدمين يتعذر وصولهم لبعضهم البعض (العربية، الصينية، اليابانية..)، وغيرها"³.

يتم استعمال هذا المصطلح "الحديث للدلالة على مختلف المنصات التواصلية التي يشكل الأنترنت أساس قيامها، لعل أشهرها، الفيسبوك، والإكس (تويتر سابقا) والواتساب واليوتوب... إلخ، التي تمكن من استدامة التواصل دون انقطاع وتجعل المعلومة تنتشر في مختلف بقاع المعمورة كما لو أن العالم قرية صغيرة تصدقاً لنبوءة الفيلسوف والإعلامي الكندي "مارشال ماكلوهان Mcluhan Marshall" (1911-1980م)، وعليه فهي "مقاربة اجتماعية تبحث عن عوالة العلاقات الاجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي"⁴.

ينظر إلى شبكات التواصل الاجتماعي أيضا كونها إحدى وسائل الاتصال الحديثة، التي أضحت تغزو مختلف مجالات الحياة الاجتماعية كوسيلة لتبادل الأفكار والمعلومات السياسية من خلال رفع وتيرة مشاركة الفرد في الحياة السياسية وتغيير قناعاته وسلوكياته تجاه بعض القضايا والمشكلات السياسية.⁵ كما عرفها أستاذ علم الاجتماع بجامعة نيويورك (City University of New York) كولينز، شبكات التواصل الاجتماعي والممارسة الإعلامية، ترجمة هبة ربيع، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014

¹ - نيك كولدر، شبكات التواصل الاجتماعي والممارسة الإعلامية، ترجمة هبة ربيع، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014

² - نفسه

³ - نفسه

⁴ - Rohit Chopra and Radhika Gajjala, Global Media, Culture, and Identity: Theory, Cases, and Approaches. (New York: Taylor and Francis Group, 2011), P.3.

⁵ - على فواز طلال العدوان، مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي وخصائصها وأنواعه، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد الثالث 2022

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي (New York) هارلز كادوشين Kadushin Charles على أنها "خدمة إلكترونية تسمح للمستخدمين بإنشاء وتنظيم ملفات شخصية لهم، كما تسمح لهم بالتواصل مع الآخرين"¹، وعرفها تود كلسي Kelsey Todd على أنها تجمعات اجتماعية تظهر عبر شبكة الأنترنت عندما يدخل عدد كاف من الناس في مناقشات عبر فترة كافية من الزمن، يجمع بينهم شعور إنساني كاف، بحيث يشكلون مواقع للعلاقات الشخصية عبر الفضاء الإلكتروني"²، أما الموسوعة البريطانية فتعرفها بأنها "عبارة عن مواقع ويب تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات، أحدثت تغير كبير في كيفية الاتصال والمشاركة بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات، وهي تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي"³.

يتبين من خلال هذه التعاريف المقتضبة التي سردناها، أن شبكات التواصل الاجتماعي تركز على تشبيك العلاقات بين أشخاص افتراضيين، لا تجمعهم بالضرورة مشتركات ثقافية أو عقدية أو إثنية... إلخ، إنما تجمعهم اهتمامات في سياق التماهي أو التعارض أو غيرهما، وقد تكون مواضيع سياسية أو إنسانية أو تجارية.

• العمل التطوعي

يرتبط التطوع بالبذل الإرادي الذي لا ينتظر منه جزاء ماديا بل يرتبط بالجزاء المعنوي، فالشخص المتطوع (BÉNÉVOLE) "هو شخص يقوم بشيء بطيبة خاطر، يريده ويسعى إليه جاهدا، والأفعال ذات الطبيعة الاجتماعية التي يقوم بها المتطوع لا تمنحه مقابلا ماديا أو أجرا"⁴ وهو نفس التوجه الذي حكمه المشرع المغربي أثناء صياغة القانون المؤطر للعمل التطوعي بالمغرب،

¹ Charles Kadushin, Understanding Social Networks: Theories, Concepts, and Findings. (New York : Oxford University Press, 2012) , PP. 135-189.

² Todd Kelsey, Social Networking Spaces: From Facebook to Twitter and Everything in Between. New York: Apress, 2010. PP. 147-148

³ John Scott & Gordon Marshall (eds.) , Oxford Dictionary of Sociology , Third Edition Revised , Oxford , Oxford University Press , 2009 , P. 152

⁴ - فوزي بوخرص، العمل غير المهيكل في تنظيمات المجتمع المدني، التجربة المغربية نموذجا، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية www.annd.org/ar تاريخ الاطلاع: 21/10/2023

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

فقد ورد في المادة الرابعة من الباب الأول ما يلي: لا يجوز تنظيم العمل التطوعي التعاقدى سواء داخل المغرب أو خارجه وانطلاقاً منه، إلا من قبل كل شخص اعتباري خاص لا يستهدف تحقيق الربح أو كل شخص اعتباري عام مع مراعاة أحكام المادة 8 من هذا القانون،¹ لكن المشرع المغربي اشترط مبدأ التعاقد؛ حيث نقرأ في المادة الثانية من نفس الباب: يراد بالعمل التطوعي التعاقدى كل نشاط يقوم به شخص ذاتي أو أكثر، خارج أسرته أو دراسته أو وظيفته أو شغله، بشكل طوعي ودون أجر، بموجب عقد مكتوب بينه وبين الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدى، بهدف تحقيق منفعة عامة.²

رغم التحديدات السابقة فالعمل التطوعي يشهد في الأونة الأخيرة عدة تغيرات وتطورات في مفهومه، تبعاً للتغيرات التي يشهدها العالم خاصة في ظل تواتر الظواهر الطبيعية وما يرتبط بها من خسائر مادية وبشرية وفي ظل التطور التكنولوجي الذي غير مرتكزات التطوع؛ فبعد أن كان الهدف الأساسي للتطوع هو تقديم المساعدة والخدمة للفئات المتضررة جراء أزمة مرتبطة بظاهرة طبيعية أو تغيرات سياسية أو غيرهما، أصبح من أهدافه اليوم تغيير وتنمية المجتمع، وهو ما يتوقف على المصادقية و الجدية في العمل التطوعي ورغبة المجتمعات في إحداث التغيير والتنمية المستدامة؛ حيث أصبح العمل التطوعي من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية في المناطق المنكوبة، وهو بذلك يعتبر عملاً مكملًا لعمل الحكومات، ويساعد في نهضة المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توسيع نشاطها.³

المحور الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي للعمل التطوعي بالمغرب

التطوع خصلة متجذرة في الثقافة المغربية منذ فترات تاريخية طويلة؛ حيث يعد عملاً مرتبطاً بالسلوك اليومي للأفراد، ومحددًا رئيسياً في التكوين الديني والسيكولوجي للفرد المغربي.

¹ - المملكة المغربية، قانون رقم 06.18 حول العمل التطوعي التعاقدى، الجريدة الرسمية، عدد 7010 - 25 ذو

الحجة 1442، 5 اغسطس 2021

² - نفسه

³ - لمياء عايش الزيايدي العتيبي، "آليات استقطاب المتطوعين للعمل في الجمعيات الخيرية، دراسة ميدانية مطبقة على الجمعيات الخيرية في مدينة جدة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 42، 2022

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

إن المتتبع لتطور الفعل التطوعي داخل المجتمع المغربي، سيلحظ أن هذا المجال بعيد عن التحكم من طرف مؤسسات الدولة، ومرتبك إلى حد كبير بسلطة "الثقافة الدينية" التي سهلت مأمورية الاستحواذ عليه وتوجيهه من طرف مؤسسة "الزاوية" بمفهومها الهيكلي؛ حيث ضمنت لنفسها موارد مادية وبشرية سمحت لها إلى جانب قوتها الروحية والإجتماعية بتحريك الساحة السياسية حسب الظرفية، وهو ما يفسر حالة المد والجزر بين الزوايا من جهة، ومؤسسات المخزن من جهة ثانية. فهل حرص الدولة في الوقت الراهن على تقنين العمل التطوعي مرتبط بهذه الخلفية التاريخية إلى جانب التطورات التي فرضها العصر؟.

أ: الإطار القانوني

إذا كان تقنين العمل التطوعي أمرا مطلوباً، تماشياً مع روح دولة المؤسسات، فإن تأخير وضع مرجعيات قانونية رغم تأسيس عدة مؤسسات رسمية تؤطر العمل التطوعي بالمغرب تطرح أكثر من علامة استفهام؛ فهل أهدر المغرب زمناً تنموياً ثميناً؟

عندما أقر دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في الفصل 12 حرية أنشطة جمعيات المجتمع المدني، مشروطاً الاشتغال في إطار القانون بقوله: "تؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون"¹ وجدت الدولة نفسها أمام فراغ قانوني فيما يتعلق بتنظيم جزء مهم من عمل جمعيات المجتمع المدني، ألا وهو عمل التطوع، مما يدل على بطء عمل المؤسسات التشريعية بالمغرب قياساً بسرعة تفاعل المؤسسة الملكية، فهل الأمر مرتبط بالحسابات السياسية أم بهيمنة بيروقراطية؟.

مهما كان السبب في بطء سرعة عمل المؤسسة التشريعية، فإن العنصر الثابت في المعادلة يبقى هو الفارق الزمني الكبير بين صدور دستور 2011م الذي "يعتبر العمل التطوعي مصدراً للرأسمالية الاجتماعية، وترويجاً للتراكم الذي سجله العمل الاجتماعي في المملكة المغربية"² وبين صدور أول قانون رسمي يقنن العمل التطوعي التعاقدية سنة 2021، أي ضياع عقد كامل من المسار التنموي بالمغرب.

¹ - دستور المملكة المغربية 2011، الأمانة العامة للحكومة، مديرية المطبعة الرسمية، طبعة 2011.

² - المملكة المغربية، وزارة الشباب والثقافة والتواصل، www.mjcc.gov.ma/ar تاريخ الاطلاع: 23/11/2023

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

بعد مخاض عسير، صدر في الجريدة الرسمية¹ أول قانون رسمي ينظم العمل التطوعي التعاقدي بالمغرب سنة 2021، وهو ما يمثل قطيعة مع الارتجالية في المحاسبة المتعلقة بالفعل التطوعي بالمغرب قبل صدور القانون المشار إليه، والذي يؤسس لنظام تعاقدي ينص على التزامات المتطوعين وهوية الجهات المنظمة للعمل التطوعي لتسهيل عملية المحاسبة والتتبع، في أفق تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين والمواطنات وكذا " تعزيز الثقة و التضامن بين أفراد المجتمع، والمساهمة في تحقيق أهداف تنمية بشرية متكاملة ومستدامة"² وخلق دينامية داعمة لترسيخ العمل التطوعي التعاقدي كما جاء في الالتزام 19 الذي اعتمدته "مبادرة المغرب" في إطار توفير شروط الانضمام إلى مبادرة الحكومة المنفتحة التي تم الإعلان عنها في 20 سبتمبر 2011 خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، من قبل ثماني دول هي البرازيل، أندونيسيا، المكسيك، النرويج، الفلبين، جنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.³

تمت هيكلة مجال العمل التطوعي التعاقدي بالمغرب حسب (القانون 06-18) من خلال خمسة محددات أساسية، ووفق مقاربة استشرافية تنمى مع مرامي التصور الشمولي والاستشرافي لوثيقة سياسة إعداد التراب الوطني⁴، هذه المحددات هي:

1. المحدد الوصفي التعريفي: يتعلق الأمر بالباب الأول الذي حدد بدقة ماهية العمل التطوعي بالمغرب والجهات التي تقوم بالفعل التطوعي وآليات تنفيذه.

2. المحدد التنظيمي التقني: يتعلق الأمر بالأبواب الثاني والثالث والسادس، وكلها تتضمن الإجراءات التنظيمية التي يجب إتباعها أثناء تنفيذ العمل التطوعي بمختلف مجالاته، وشروط الأطراف المتدخلة في الفعل التطوعي والإجراءات التي يجب القيام بها، بدءا بالتصريح الرسمي حيث تنص المادة الثامنة من الباب الثاني من هذا القانون على ما يلي: "يشترط من أجل تنظيم العمل

¹ - الجريدة الرسمية (العدد 7010) يوم 25 ذو الحجة 1442، 5 اغسطس 2021

² - وزارة الشباب والثقافة والتواصل (سابق)

³ - موقع الحكومة المنفتحة على الأنترنت www.mmsp.gov.ma، تاريخ الاطلاع 16/10/2023

⁴ - التصميم الوطني لسياسة إعداد التراب، المملكة المغربية وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مديرية إعداد التراب الوطني، الوثيقة التركيبية 200

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي
التطوعي التعاقدي الحصول مسبقا على اعتماد بذلك تسلمه الإدارة"،¹ وانتهاء بدواعي سحب هذا
التصريح (المادة 23).

3. المحدد الرقابي: يتعلق الأمر بالباب السابع حيث تنص المادة 35 على ما يلي "يجب على
الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي موافاة الإدارة بتقرير سنوي حول أنشطة التطوع
التعاقدي التي تنظمها، وذلك داخل أجل ستين (60) يوما من نهاية السنة، يرفق التقرير المذكور
بالوثائق المثبتة"²

4. المحدد التوثيقي: يتعلق الأمر بالباب الثامن الذي تنص المادة 39 منه على ما يلي: "
يحدث سجل يسمى "السجل الوطني للعمل التطوعي التعاقدي" يحدد بنص تنظيمي قواعد مسك
السجل الوطني للعمل التطوعي التعاقدي وتنظيمه وكذا المعلومات التي يتضمنها"³. قصد تمكين
الإدارة من دراسة وتحليل الإكراهات التي تعتري العمل التطوعي واقتراح حلول في أفق إعداد الرأي
الذي يطلبه رئيس الحكومة بشأن العمل التطوعي، وهو ما سيسهم في إنشاء بنك معلومات موثق
للعمل التطوعي بالمغرب.

5. محدد زجري: يتعلق الأمر بالباب التاسع الذي يجرّد العقوبات التي ستسلط على
المخالفين لقواعد العمل التطوعي حسب جسامّة المخالفة، وتتراوح العقوبات المادية من 10 آلاف
درهم إلى 50 ألف درهم وتتضاعف في حالة العود الذي تحدده المادة 45 كما يلي "يعتبر في حالة
العود كل من سبق الحكم عليه من أجل إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا الباب بمقرر
قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به ثم ارتكب مخالفة مماثلة قبل مضي أربع سنوات من تمام
تنفيذ تلك العقوبة أوتقادمها"⁴.

من خلال هذه القراءة الوصفية للوثيقة القانونية (القانون 06-18) يمكن تسجيل
ملاحظات أساسيتين:

¹ - قانون رقم 06.18، مرجع سابق

² - نفسه

³ - نفسه

⁴ - نفسه

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

• تتعلق الأولى بتنصيب الوثيقة القانونية صراحة على الجهة المنظمة؛ مما يسهل مأمورية مراقبة العمل التطوعي من طرف المؤسسات والمجتمع المدني في ظل وجود مخاطب صريح، وهو مجهود يجب تثمينه والعمل على تععيده سلوكيا بعد التقعيد القانوني، مع تفعيل المساطر المحددة في الوثيقة الدستورية لسنة 2011م وفصول القانون 06-18 خاصة مواد الفصل التاسع.

• الثانية تتعلق بتقعيد الوثيقة القانونية للفعل التطوعي الروتيني دون وضع تصور للحالات الاستثنائية كالزلازل، ودون أخذ التطورات التي يفرضها التطور التكنولوجي المطرد بعين الاعتبار، في ظل صعوبة ضبط هذا المجال الذي يتقّمص الدور الرئيسي في العمل التطوعي خلال الأزمات الفجائية خاصة نقل المعلومة المرتبطة بالتطوع دون قيود.

ب: الإطار المؤسسي

يشير القانون 06-18 المنظم للعمل التطوعي التعاقدية بالمغرب إلى "الجهة المنظمة" كما يحيل إلى المؤسسة التطوعية، مما يدفعنا إلى التساؤل عن ماهية المؤسسة التطوعية في نظر المشرع المغربي؟.

يشير الفصل 12 من الدستور المغربي لسنة 2011م إلى مؤسسات المجتمع المدني كمنظمات غير حكومية تمارس أنشطتها بكل حرية، وهو ما يتماشى مع قواعد الممارسة الديمقراطية باعتبار هذه المنظمات مكملات لعمل الحكومات. وبذلك، يعتبر دستور 2011م نقطة تحول جذري في تاريخ المؤسسات التطوعية بالمغرب، حيث تم نقلها من المجرد إلى المحدد. فما هي هذه المؤسسات؟

المنظمات التي تشتغل في مجال التطوع والإغاثة بالمغرب:

رغم تأخر إصدار قانون صريح يخص العمل التطوعي بالمغرب إلى سنة 2021م، إلا أن الفعل التطوعي دائم الحضور داخل المجتمع المغربي، من خلال مشاريع العمل التي تتبناها العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إطار قانون الإحسان العمومي¹ علما أن هذه المنظمات

¹ - قانون رقم 004.71 بتاريخ 21 شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) يتعلق بالتماس الإحسان العمومي، الجريدة الرسمية عدد 3077 بتاريخ 29 شعبان 1391 (20 أكتوبر 1971) ص 2465

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي والجمعيات يصل تعدادها حسب التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب لسنة 2022 إلى أزيد من 259 ألف، في حين وصل عدد الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة إلى حدود ماي 2023م 244 مؤسسة¹، بناء على ذلك، يمكن تمييز المؤسسات التي مقرها المغرب وتشتغل في مجال التطوع إلى مستويين:

1. مستوى المؤسسات ذات النفع العام

تحدد مؤسسات النفع العام تبعاً لمجموعة من القوانين التي تختلف حسب البلدان، وفي المغرب تحوز الجمعيات صفة المنفعة العامة حسب الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 1958م²؛ حيث خصص الجزء الثاني الذي يتكون من الفصل 9 إلى الفصل 13 لبسط شروط ومقتضيات حيازة المنفعة العامة، علماً أن الفصل التاسع تم نسخه وتعويضه بالقانون 75.00 حسب ظهير شريف رقم 1.02.206 صادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون رقم 75.00 المغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، وينص الفصل التاسع في صيغته الجديدة على ما يلي: "كل جمعية باستثناء الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الصبغة السياسية المشار إليها في الجزء الرابع من هذا القانون يمكن أن يعترف لها بصفة المنفعة العامة بمقتضى مرسوم بعد أن تقدم طلباً في الموضوع وتجري السلطة الإدارية بحثاً في شأن غايتها ووسائل عملها. يجب أن يتم الرد عليه بالإيجاب أو الرفض معللاً في مدة لا تتعدى ستة أشهر تبتدئ من تاريخ وضعه لدى السلطة الإدارية المحلية، وتحدد الشروط اللازمة لقبول طلب الحصول على صفة المنفعة العامة بنص تنظيمي"³

بالعودة إلى الجزء الثاني المتعلق بالجمعيات المعترف لها بالمنفعة العامة، يستشف أن محدودية عددها مرتبط بالشروط الصارمة المفروضة على مستوى الهيكلة والامكانيات المالية

¹ - لائحة الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة ، موقع الأمانة العامة للحكومة، المملكة المغربية ، www.sgg.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 21/10/2023

² - الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 الموافق لـ 27 نونبر 1958، ص. 2849.

³ - الجريدة الرسمية عدد 5046 بتاريخ 3 شعبان 1423 الموافق لـ 10 أكتوبر 2002 ص. 2892.

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... ذ. عزالدين أبرجي والمادية، مما سيمكنها من الإضطلاع بالمهام التي هيأت نفسها من أجلها، ولعل أهمها تلك المرتبطة بالتضامن وأبعاده التطوعية، ومن أهم الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تشتغل في مجال التضامن والتطوع والتي لعبت دورا محوريا في مواجهة تداعيات "زلزال الحوز" نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

■ الهلال الأحمر المغربي وهي جمعية معترف لها بالمصلحة العامة بمقتضى الظهير الشريف عدد 1-57-311 المؤرخ في فاتح جمادى الثانية 1377 الموافق 24 دجنبر 1957، وهي نفس السنة التي تأسست فيها، تحمل شعار "آمن بقوة اللطف، كن إنسانا لطيفاً" مع اتخاذ شعارات مرحلية مختلفة، وشعار المرحلة الحالية "كل ما نفعل ينبع من القلب".¹

■ مؤسسة محمد الخامس للتضامن: جمعية غير ربحية تأسست بموجب المرسوم الصادر في 21 ربيع الأول الموافق 5 يوليوز 1999 ويرأسها الملك محمد السادس منذ تأسيسها، وتحمل شعار "لنتحد ضد الحاجة" وحصلت على صفة المنفعة العامة بموجب الظهير رقم 2-99-834 المؤرخ في 5 يونيو 1999م.² وقد لعبت دورا مهما في الحد من معاناة ساكنة المناطق المتضررة من خلال الدعم المادي والطبي كما توضح الخطاطة الآتية:

¹ - للإطلاع على أهداف ومنجزات هذه الجمعية يراجع موقعها الرسمي على الانترنت www.mrcs.org.ma

² - يمكن الإطلاع على أهداف مؤسسة محمد الخامس للتضامن ومجالات اشتغالها من خلال موقعها الرسمي على الانترنت: www.fm5.ma



المصدر: موقع مؤسسة محمد الخامس للتضامن على الانترنت www.fm5.ma، تاريخ الاطلاع

14/10/2023

2. مستوى مؤسسات المجتمع المدني

التحديد الدقيق لمفهوم المجتمع المدني يقتضي تتبع مختلف السرديات التأصيلية للمفهوم خاصة التأصيل السوسيو تاريخي¹، الأمر الذي يتطلب أفراد دراسة مستقلة، بناء عليه، سنقتصر على تعريف يشكل منطلقاً مشتركاً بين جل هذه السرديات، فالمجتمع المدني إذا، عبارة عن تنظيمات لا تبحث عن الربح المادي ولا تخصص رواتب للأفراد الذين يشتغلون فيها وتتمتع باستقلالية عن المؤسسات الرسمية، أو مجموعة من البنيات غير الحكومية للمجتمع وفاعليه

¹ - يمكن العودة إلى كتاب مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، د فوزي بوخريص، إفريقيا الشرق، 2013 ، إضافة إلى دراسة بعنوان " التأصيل السوسيو تاريخي للمجتمع المدني، طه الفرحاوي، مركز معارف للدراسات والأبحاث:

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... ذ. عزالدين أبرجي
المختلفين. وبعبارة أخرى:... كل تجمع تطوعي لا يهدف إلى الربح، ويجب أن تكون هذه البنيات
المختلفة مستقلة تماما عن الدولة أو الأحزاب السياسية¹.

تتوفر مؤسسات المجتمع المدني على عدة معايير نقتصر في هذه الدراسة على المعايير التي
حددها الأستاذة الفخرية بجامعة السربون Archambault Edith²؛ حيث يشترط في مؤسسات
المجتمع المدني أن تكون:

- مؤسسات غير ربحية،
- مؤسسات منفصلة عن السلطات العمومية،
- مؤسسات مستقلة ماليا وتسييرا،
- مؤسسات ذات الانتماء الاختياري.

قياسا على ذلك، يمكن القول بأن المغرب يعد من البلدان التي يتمتع فيها المجتمع المدني
على جل هذه المعايير، ويكتسي أهمية كبيرة كَمَا ونوعا، في ظل وجود مجموعة من القوانين المنظمة
لعمل الجمعيات بالمغرب، التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: ظهير 1958 المتعلق بتنظيم
حق تأسيس الجمعيات، دورية الوزير الأول رقم 2003.7 بخصوص الشراكة بين الدولة وجمعيات
المجتمع المدني، دورية وزير الداخلية عدد D2185 بتاريخ 5 أبريل 2018 حول دعم الجمعيات من
طرف الجماعات الترابية وإبرام اتفاقيات التعاون والشراكة معها، منشور رئيس الحكومة رقم
13-2022 المتعلق بكيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات
العمومية التي تتلقاها الجمعيات³... وفي ظل تشجيع الدولة عبر خلق العديد من المبادرات أهمها

¹ - عبدالقادر محايين، الجهوية والحكامة والتنمية الترابية بالمغرب، إشكالية التصور وتحديات التنزيل، تنسيق ذ
عبدالحكيم بن عاشور و ذ أيمن فلاق، منشورات كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية القطب الجامعي أيت
ملول، ط 2019

² Archambault Edith, le secteur nonprofit et secteur philanthropique, aux EtatsUnis, Revue des études
coopératives, mutualistes et associatives, n 38, pp 33-50

³ - النصوص التي تشكل الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة والتمويل العمومي لجمعيات المجتمع المدني، موقع
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان www.mcrcpsc.gov.ma، تاريخ الاطلاع:

21/10/2023

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت سنة 2005م؛ فلا يكاد يخلو حي من جمعية مدنية تناط بها وظائف اجتماعية متعددة، وبذلك يكتسي النسيج الجمعوي أهمية كبيرة تتمثل "أساسا في بلورة وعي المواطنين وإعادة تربيتهم وتكوينهم وتهيئتهم لأداء وظيفة المواطن بروح بناءة وفعالة... والجمعيات على اختلاف أشكالها وألوانها هدفها هو تفعيل التنمية المحلية المستدامة، من خلال تركيزها على مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والبيئية... متخذة الإنسان وسيلتها وغايتها.¹

المحور الثالث: مظاهر الهبة التطوعية إثر زلزال الحوز والعوامل المفسرة لها:

شكل الإنخراط العفوي والتلقائي للمغاربة في المبادرات التطوعية إثر الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز يوم 8 شتنبر 2023 نقطة تحول مفصلي في تاريخ العمل التطوعي بالمغرب، وأثار ذلك إعجاب المتابعين داخليا وخارجيا، كما أثار الكثير من التساؤلات في الإعلام الدولي عن أسباب هذا الزخم التطوعي؛ خصوصا أن المغرب قد مر بمحن استلزمت انخراط المغاربة في العمل التطوعي قصد التخفيف من أضرارها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر؛ زلزال أكادير 1960م، زلزال الحسيمة 2004م وانتهاء بكوفيد 19، لكن، ورغم ذلك، لم تحظى بنفس الزخم التطوعي الذي حظيت به الهبة التطوعية الأخيرة التي رافقت زلزال الحوز؛ الأمر الذي يدفع إلى طرح السؤال التالي: هل هي مرحلة بزوغ العمل التطوعي العفوي المرتبط بالشبكات الاجتماعية على حساب العمل التطوعي المؤسسي؟ وهو السؤال الذي يدفعنا إلى طرح سؤال الثقة في المؤسسات الرسمية أو ذات البعد الرسمي؟

أ: منطقة الحوز

تعرضت منطقة الأطلس الكبير الأوسط التي تنتمي إليها منطقة الحوز يوم الجمعة (8 شتنبر 2023) على الساعة الحادية عشرة ليلا وإحدى عشرة دقيقة، لهزة أرضية وصلت حسب المعهد الوطني للجيوفيزياء المغربي إلى 7 درجات على سلم رشتو وسجل مركزها بجماعة تالات نيغيل، بسبب انزلاق على عمق يتراوح بين 15 و35 كيلومترا، حسب هيئة المسح الجيولوجي

¹ - د. رضوان أيت اعزى، التحولات الاجتماعية بالأطلس الكبير بين السلطة القاعدية والدينامية الجمعوية: حالة تزار تكلوة، الحوز، الهوية والفاعلون (مؤلف جماعي) مركز تكامل للدراسات والأبحاث 2022

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... ذ. عزالدين أبرجي الأمريكي¹. مما خلف خسائر فادحة في الأرواح (حوالي 3000 ضحية) وأزيد من 5000 جريح ناهيك عن ما خلفه من انعكاسات نفسية وسيكولوجية.

وحسب المرسوم رقم 2.15.40 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2015 المتعلق بتحديد عدد الجهات وتسمياتها، ينتهي إقليم الحوز (موضوع الدراسة) إلى جهة مراكش أسفي التي تضم ثمانية أقاليم (مراكش، شيشاوة، الحوز، قلعة السراغنة، الصويرة، الرحامنة، أسفي، اليوسفية)، وهو إقليم يتوسط أربعة أقاليم هي: إقليم ورزازات (جهة درعة تافيلالت) من الشرق وإقليم تارودانت (جهة سوس ماسة) من الجنوب وإقليمي شيشاوة غربا وإقليم قلعة السراغنة شمالا، وتبلغ مساحة إقليم الحوز 6.212 كلم² يسكنها 571 999 نسمة².

الأقاليم المشكلة لجهة مراكش أسفي وضمها لإقليم الحوز



المصدر: موقع جهة مراكش أسفي www.regionmarrakech-safi.ma

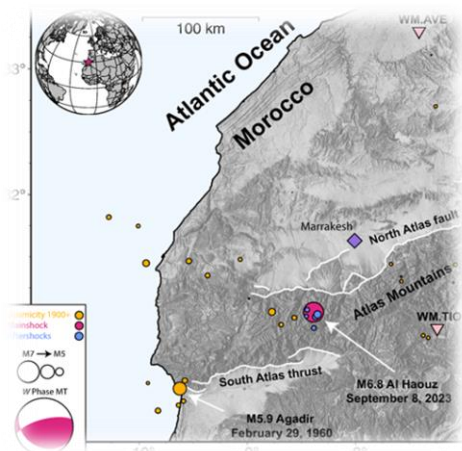
¹ - ويليام بيك، دراسة، دراسة حول زلزال المغرب في عام 2023 بمجلة:

The Seismic Recor ، [https://pubs.geoscienceworld.org/ssa/tsr/article/3/4/357/630536/Rapid-](https://pubs.geoscienceworld.org/ssa/tsr/article/3/4/357/630536/Rapid-Source-Characterization-of-the-2023-Mw-6-8)

Source-Characterization-of-the-2023-Mw-6-8 تاريخ الاطلاع 16/12/2023

² - موقع المندوبية السامية للتخطيط ، www.hcp.ma ، تاريخ الإطلاع 19/10/2023

منطقة إغيل مركز الزلزال



جماعة إغيل (مركز الزلزال) ضمن جماعات إقليم الحوز

إقليم الحوز



المصدر: www.pubs.geoscienceworld.org

المصدر: موقع زاو سي تي (بتصرف)

ب: مظاهر التطوع المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي بالموازاة مع "زلزال الحوز"

مباشرة بعد وقوع الهزة الأرضية بمنطقة الحوز، انبرت مواقع التواصل الاجتماعي للفعل التطوعي، الذي شكل موضوع اهتمام مختلف المتتبعين في ظل الاهتمام الإعلامي والشعبي المتزايد وفي ظل ازدياد حجم الإنخراط العفوي لمختلف شرائح المجتمع المغربي داخليا وخارجيا.

بعد أول نداء عبر منصات "المؤثر" المغربي أمين إمنير المعروف بـ "الفايسبوكي الحر" خاصة على منصة "الفايسبوك"¹ و"اليوتيوب"² ليلة الجمعة - السبت 8/9 شتنبر 2023، انطلقت أولى القوافل التطوعية. المعلن عنها عبر الوسائط الاجتماعية. انطلاقا من مدينة مراكش إلى المناطق المنكوبة، لينخرط عدد كبير من "المؤثرين" داخل وخارج المغرب في هذه العملية، مما ساهم في انطلاق قوافل تضامنية من مختلف مدن المغرب وبعض الدول الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، هولندا...) في اتجاه مناطق الزلزال بالحوز وتارودانت وشيشاوة بدرجات متفاوتة، مما مكن من

¹ - منصة إمنير أمين على الفايسبوك <https://www.facebook.com/amine.imnir1>

² - منصة إمنير أمين على اليوتيوب <https://www.youtube.com/@FAYSBOKITV>

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... ذ. عزالدين أبرجي
توفير أطنان من المواد الغذائية فاقت احتياجات المتضررين، رغم تأخر وصولها لبعض المناطق
النائية.

لقد شكل الالتفاف حول نداءات المؤثرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي وانتقال هذا
الالتفاف بسرعة كبيرة إلى أرض الواقع نقطة تحول مفصلي في تاريخ التطوع بالمغرب، وذلك من
خلال انخراط النسيج الجمعوي بمختلف اهتماماته. وتجدر الإشارة إلى أن الغاية من هذه الدراسة
ليست إبراز ميادين التدخل لمواجهة تداعيات زلزال الحوز، إنما تتبع مظاهر التطوع المرتبطة
بشبكات التواصل الاجتماعي، التي سنصنفها كما يلي:

• مجال الغذاء والمواد الاستهلاكية:

ركزت النداءات الأولى التي تلت زلزال الحوز على توفير المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية،
مما مكن من تعبئة أطنان من هذه المواد، الأمر الذي كان له وقع كبير في التخفيف من معاناة
المتضررين رغم بعض "التجاوزات" التي مست هذا العمل الإنساني¹؛ فقد انطلقت قوافل من
الشاحنات والسيارات محملة بمختلف أنواع البضائع والمواد الغذائية من مختلف مناطق المغرب
وخارجه أدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، مما ترتب عنه التخلص من جزء من هذه
المواد على جنبات الطرقات كما وضحت فيديوهات وصور انتشرت على صفحات بعض الجرائد
الوطنية وبعض منصات التواصل الاجتماعي.²

هذه الوضعية استدعت تدخل الدولة التي عبأت مخزنا مركزيا تابعا لمؤسسة محمد الخامس
للتضامن بمراكش لتخزين الفائض من المواد قصد تدبير الفترات المقبلة، كما أكد على ذلك مديرة

¹ - تم توجيه مجموعة من القوافل لأغراض شخصية من طرف ما أطلق عليهم "تجار المأسي" مما أجبر السلطة على
التدخل لتوقيف عدة أشخاص متورطين في هذه العمليات

² - من الجرائد التي وثقت رمي بعض المساعدات الموجهة لضحايا زلزال الحوز جريدة هسبريس على قناتها باليوتيوب
كما يوضح الرابط الآتي: <https://www.youtube.com/watch?v=rC8HBNnNrY&t=5s>

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي
المشاريع في مؤسسة محمد الخامس للتضامن، سعاد بولويز في تصريحها لوكالة المغرب العربي
للأنباء¹.

• مجال نقل المعلومة وتيسير عملية الإنقاذ والمواكبة الطبية:

إن فعل الإنقاذ أثناء حدوث الكوارث لا يرتبط حصرا بالوسائل المادية فقط، بل يرتبط كذلك بتوفير المعلومة في ظل وجود رقعة جغرافية شاسعة معنية بأثار زلزال الحوز، وهو الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي مما ساهم في توفير المعلومة التي ساعدت مؤسسات الدولة على اتخاذ قرارات التدخل المناسبة.

إلى جانب توفير المعلومة المرتبطة بالإنقاذ، تمة معلومات مهمة أخرى كان لشبكات التواصل الاجتماعي دور مهم في توفيرها، يتعلق الأمر بإثارة موضوع الندوب النفسية²، الأمر الذي دفع الهيآت النشيطة في هذا المجال لتنفيذ مجموعة من التدخلات، خاصة الائتلاف الجمعي المواطن للأمراض العصبية والنفسية³ الذي نظم يوم الأحد 24 شتنبر 2023 بالجماعة الترابية أمزميز التابعة لإقليم الحوز، قافلة طبية متعددة التخصصات توظف تقنية "الطب عن بعد" لتقديم الخدمات الطبية للسكان المتضررة من الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز،⁴ إضافة إلى الجمعية المغربية للرعاية والمواكبة النفسية التي شكلت خلية تضم أطباء وأخصائيين نفسانيين قصد تشخيص الوضعية عبر الاستماع للمتضررين وبحث سبل التدخل، وهو ما أكدته رئيسة الجمعية كريمة الصالحي في تصريحها للقناة الثانية بقولها "إنه على إثر الزلزال الذي عرفه المغرب وفي إطار تأزرهما مع الشعب المغربي، شكلت الجمعية المغربية للرعاية والمواكبة النفسية

¹ - تصريح مديرة المشاريع في مؤسسة محمد الخامس للتضامن، سعاد بولويز لوكالة المغرب العربي للأنباء يوم 12.09.2023

² - نقصد بالندوب النفسية الأثار السيكلوجية والنفسية (كالإكتئاب والاضطراب النفسي...) المرتبطة بصدمة الزلزال وهول الخسائر البشرية المرتبطة به.

³ - إئتلاف طبي يضم سبعة جمعيات (جمعية يوسف بن تاشفين، جمعية مغرب باركنسون، جمعية شمس تانسيفت للصحة النفسية، جمعية أمل مغرب الزهايمر، جمعية التصلب اللويحي، جمعية الضمور العضلي الشوكي، جمعية تافوكت للصحة النفسية واضطرابات الادمان) تأسس بمراكش يونيو 2023

⁴ - قصاصة إخبارية لوكالة المغرب العربي للأنباء يوم الأحد 24/09/2023

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

خلية طوارئ صحية مكونة من دكاترة، وأخصائيين نفسيين، للاستماع والمواكبة النفسية للمواطنين المتضررين من الزلزال وذلك من أجل تدبير آثار ما بعد الصدمة"¹.

• مجال الإيواء:

في ظل التدمير الشامل للبنانيات في بعض المناطق المتضررة بالزلزال كـ بعض قرى منطقة "تيزي نتاست" التابعة لإقليم تارودانت، والتدمير الجزئي في مناطق أخرى، احتل موضوع الإيواء حيزا كبيرا في حملات التطوع التي قامت بها شبكات التواصل الاجتماعي، مما مكن من حشد جمع كبير من المواطنين انخرطوا في "مبادرة لصنع خيام، في ورشة شملت عددا من الحرفيين لصنع خيام جديدة، في محاولة منهم لتغطية بعض النقص الذي تعرفه بعض المناطق المتضررة"²، وقد عبر أحد المتطوعين (إسماعيل) عن هذا الحشد في تصريحه لموقع الجزيرة نت " فوجئنا بالتجاوب الكبير من المواطنين بعد إطلاق نداء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بل إن الفكرة نضجت إلى أن وصلت إلى صنع تلك الخيام من قبل حرفيين ومهنيين متطوعين، بعد توفير الأثاث والحديد والمساند الخشبية للأفرشة من قبل ممولين، إضافة إلى آلات التلحيم والخياطة"³ وكان لذلك دور نسبي في مساعدة الدولة⁴ على مواجهة إشكالية التشرّد المرتبطة بزلزال الحوز.

إن الحكم على تجربة شبكات التواصل الاجتماعي في الفترة الراهنة يبقى صعبا في ظل غياب إحصائيات رسمية من طرف المؤسسات الرسمية للدولة (لحد كتابة هذه الدراسة)، مما يجبرنا كدارسين ومتابعين لهذا الموضوع أن نتعامل مع الأرقام التي تزخر بها شبكات التواصل الاجتماعي بنوع من التحفظ الذي تفتضيه الموضوعية العلمية.

¹ - موقع القناة الثانية www.2m.ma/ar/news، تاريخ الاطلاع 22/10/2023

² - عبدالغني بلوط، www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 22/10/2023

³ - تصريح الشاب إسماعيل لموقع الجزيرة نت www.aljazeera.net بتاريخ 21/09/2023

⁴ - تبنت الدولة المغربية برنامجا استعجاليا لإيواء المتضررين من زلزال الحوز، حيث ترأس الملك محمد السادس يوم الخميس 14 شتنبر 2023، بالقصر الملكي بالرباط، اجتماع عمل خصص لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... ذ. عز الدين أبرجي

ج: عوامل نجاح شبكات التواصل الاجتماعي في الهبة التطوعية المرتبطة بزلزال الحوز:

إن نجاح شبكات التواصل الاجتماعي في حشد الهمم وخلق هبة تطوعية كبيرة، شكلت محط اهتمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية، محكوم بمجموعة من العوامل نسوق بعضها كالآتي:

- سهولة استخدام مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي: من بين الأمور التي ساعدت بشكل كبير على انتشار الشبكات الاجتماعية هي بساطتها في الاستخدام، فالشبكة الاجتماعية تستخدم بالإضافة للحروف وبساطة اللغة الرموز والصور التي تسهل للمستخدم التفاعل معها، فضلاً عن أن الشبكات الاجتماعية مجانية ومفتوحة أمام الجميع¹،

(1) كون شبكات التواصل الاجتماعي تشكل حيزاً كبيراً ومهماً بحياة أفراد المجتمع، من حيث التسارع المعلوماتي والسرعة في نقل الأحداث مما جعل العالم قرية صغيرة فأصبحت المسافة بين المعلومة والإنسان تقترب من المسافة التي تفصله عن جهاز الحاسوب شيئاً فشيئاً.²

(2) تغير السلوكيات الفردية داخل المجتمع المغربي في ظل تلاشي "الأسرة الممتدة" لصالح "الأسرة النووية"، وإيجاد الأفراد للملذات تحقق رغباتهم السيكولوجية والمعرفية في شبكات التواصل الاجتماعي عبر الهاتف الذي يعتبر أهم وسيلة لولوج مختلف منصات التواصل الاجتماعي.

(3) تقليدية طرق اشتغال المؤسسات التطوعية ومؤسسات الدولة وضعف انفتاحها على الوسائط التكنولوجية، مما ترك الفرصة سانحة لأصحاب منصات التواصل الاجتماعي التي تمكنت من فرض نفسها كمصدر أساسي للمعلومة.

(4) قدرة شبكات التواصل الاجتماعي الهائلة على التعبئة، في ظل لجوء "المؤثرين" عبرها إلى "خطاب شعبي" واستعمال الخلفيات الثقافية الدينية مما مكّهم من الوصول إلى عامة المواطنين ، في ظل الحاجة إلى إشباع بعض الحاجات النفسية كإشباع الجانب الديني والروحي، و إشباع

¹ - على فواز طلال العدوان. مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي وخصائصها وأنواعه. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد الثالث 2022

² - حامد سعيد الجبر، ابتسام محمد رشيد عقيل، منى عبد الحميد حسن: واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: 126 الجزء الثاني k ديسمبر لسنة 2017م

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

الحاجة إلى الاحترام والتقدير الذاتي، و إشباع الحاجة إلى الانتماء والحب، و إشباع الحاجة إلى المسؤولية إضافة إلى تفريغ الطاقة.¹

(5) غياب الشروط التعجيزية لدى منصات التواصل الاجتماعي ومجانية الولوج إليها وإعداد الحسابات، إضافة إلى ضعف الرقابة على نشر المعلومة عبر هذه الوسائط.

(6) الإمكانيات التي توفرها شركات الاتصالات بمختلف الفاعلين لولوج الأنترنت بأسعار مغرية تمكن غالبية الأفراد من استعمالها، وتوفير موزعات شبكة الأنترنت (Wi-Fi) في البيوت والمقاهي وغيرها من الفضاءات.

(7) ضعف منسوب الثقة في المؤسسات الإعلامية الرسمية على غرار ضعفها بالنسبة لمجموعة من المؤسسات الرسمية للدولة كما توضح بعض الدراسات والتقارير التي تنجزها بعض المؤسسات البحثية المتخصصة كالمعهد المغربي لتحليل السياسات الذي يصدر تقريراً سنوياً عن مؤشر الثقة بالمغرب.²

خاتمة عامة

يتضح أن هذه الدراسة قد ركزت على دور شبكات التواصل الاجتماعي في الهبة التطوعية التي تلت الهزة الزلزالية بمنطقة الحوز والمناطق المحيطة بها، وبغض النظر عن الملاحظات التي يمكن تسجيلها على تدخل الدولة وجهودها المبذولة، فإن ذلك لا يعني التبخيس من قيمة هذه المجهودات وأدوار الدولة فيها، لكن طبيعة هذه الورقة اقتضت منا حسب الأغراض المسطرة لها عدم التركيز على ما تقوم به الدولة المغربية في مواجهة تداعيات زلزال الحوز، وهو أمر متروك لدراسات مقبلة.

إن تتبع موضوع مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في الهبة التطوعية المذكورة مكنتنا من تسجيل بعض الملاحظات التالية:

أولاً: غياب إحصائيات رسمية تتعلق بقياس حجم هذه المساهمة، وهو أمر مرتبط بغياب إطار مؤسساتي معترف به ينظم ويحدد آليات اشتغال هذا المكون "الإعلامي الحديث" باعتبار

¹ - هلا سعيد، ثقافة العمل التطوعي (أفاق متحددة)، دار الوكيل، قطر 2021

² - المعهد المغربي لتحليل السياسات، التقرير السنوي حول مؤشر الثقة، 2021 ، 2022 ، www.mipa.institute

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عز الدين أبرجي

الانتشار الواسع الذي أصبح يحظى به، وقدرته الكبيرة على تغيير وبناء المواقف وصناعة رأي عام سرعان ما يتجسد على أرض الواقع متى توفرت بعض الشروط الموضوعية، وهو ما أكدته هذه الدراسة من خلال محاورها أعلاه.

ثانيا: العشوائية في التنظيم والخضوع "لنطق النداءات" التي كان جزء منها مفبركا في ظل بروز ما أطلق عليه "تجار المآسي" الامر الذي أرغم السلطات على التدخل لتفكيك بعض العصابات وتوقيف بعض مسؤولي السلطة.

ثالثا: ضعف قدرة المؤثرين على التحديد الدقيق لحاجيات المتضررين مما يسهم في هدر الكثير من الزمن والجهد وبالتالي التأثير على حجم الفعل الحقيقي في الميدان.

رغم الملاحظات سالفة الذكر، إلا أن الهبة التطوعية التي رافقت مرحلة ما بعد زلزال الحوز أكدت أهمية شبكات التواصل الاجتماعي في المساهمة ضمن الفعل التطوعي وتطويره وتيسير سبله وتوسيع دائرة المساهمين فيه، مما يدفعنا لتأكيد الفرضية التي انطلقت منها هذه الدراسة والمتمثلة في كون شبكات التواصل الاجتماعي قد لعبت دورا حاسما في صناعة الرأي العام الوطني المغربي والدولي على السواء، نحو الإنخراط الميداني والمادي في العمليات التطوعية التي رافقت مرحلة ما بعد "زلزال الحوز"، وهو ما يستلزم من الدولة المغربية أخذه بعين الاعتبار في كل المخططات التطوعية.

تأسيسا على ما سبق، يمكننا الوصول إلى بعض الخلاصات نوردها على شكل توصيات كما يلي:

- ضرورة وضع ميثاق شرف يستمد روحه من القيم الوطنية والعالمية المؤطرة للعمل التطوعي ويتأطر بالأسس القانونية التي حددها القانون 06-18 السالف ذكره،
- وضع معايير تمكن من قياس العمل التطوعي من خلال الآثار المترتبة قصد التطوير الاستشراقي لأليات الاشتغال،
- وضع آلية للتنسيق العملي مع "المؤثرين" في مجال شبكات التواصل الاجتماعي وتمكينهم من مخططات تكوينية لتجويد طرق تدخلهم في مجال العمل التطوعي،

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... ذ. عزالدين أبرجي

- وضع بنك معلومات رسمية وتيسير الوصول إليها لإنجاز مشاريع تطوعية ذات مخرجات كبيرة كما ونوعا،

- تمكين مؤسسات العمل التطوعي (أنظر المحور الثاني من هذه الدراسة) من استثمار الطفرة التواصلية التي خلقتها شبكات التواصل الاجتماعي تضاف إلى قدرتها على استقاء المعلومات من المصادر الرسمية وإمكانية الاستفادة من الدعم اللوجستيكي للدولة وفق المساطر القانونية التي حددها القانون 06-18.

وأخيرا يمكن القول أن هذه الدراسة تظل أرضية أولية يمكن البناء عليها لإنجاز دراسات أكثر عمقا، لتمكين الفاعل السياسي المغربي من وضع تصورات للعمل التطوعي وتطوير القدرات النظرية والعملية للفاعلين في أفق تحقيق التنمية بمفهومها الترابي؛ تأخذ بعين الاعتبار العمل التطوعي وفق خلفيات الجهوية المتقدمة؛ ففي غياب المقاربة الترابية للتنمية، مع جهاز قوي يحملها، لن يكون هناك تنزيل حقيقي وكامل للجهوية بالمغرب¹ في ظل اعتبار الجهة منطلقا للتنمية الشاملة والمستدامة.

لائحة المراجع:

باللغة العربية:

• كتب:

- أن دوبرواز وإريك سيناندر، الظواهر الطبيعية التأثيرات الباطنية والجوية، إصدار LAROUSSE، توزيع دار المؤلف، الرياض، الطبعة الأولى 2014.

- التويجري، صالح بن حمد، التطوع وثقافته وتنظيمه، دار مملكة نجد للنشر والتوزيع، 2013.

- د فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق، 2013.

¹ - لحسن جنان، الجهوية والحكمة والتنمية الترابية بالمغرب، إشكالية التصور وتحديات التنزيل، تنسيق ذ.عبدالحكيم بن عاشور وذ.أيمن فلاق، منشورات كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية القطب الجامعي أيت ملول، ط 2019

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عزالدين أبرجي
- دستور المملكة المغربية 2011، الأمانة العامة للحكومة، مديرية المطبعة الرسمية، طبعة 2011.

- ذ عبد الحكيم بن عاشور وذ أيمن فلاق (تنسيق) الجهوية والحكامة والتنمية الترابية بالمغرب، إشكالية التصور وتحديات التنزيل، منشورات كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية القطب الجامعي أيت ملول، ط 2019.

- محمد بلعفيق، الجغرافية القول عنها والقول فيها، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، النشر العربي الإفريقي 1991، ص 25

- نيك كولدر، شبكات التواصل الاجتماعي والممارسة الإعلامية، ترجمة هبة ربيع، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014

• دراسات:

- التصميم الوطني لسياسة إعداد التراب، المملكة المغربية وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مديرية إعداد التراب الوطني، الوثيقة التركيبية 2003.

- حامد سعيد الجبر، ابتسام محمد رشيد عقيل، منى عبد الحميد حسن : واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: 126 الجزء الثاني ديسمبر لسنة 2017م.

- د. رضوان أيت اعزى، لتحولات الاجتماعية بالأطلس الكبير بين السلطة القابدية والدينامية الجموعية: حالة تزارتكلالة، الحوز، الهوية والفاعلون (مؤلف جماعي) مركز تكامل للدراسات والأبحاث 2022 .

- طه الفرحاوي، دراسة بعنوان " التأصيل السوسيو تاريخي للمجتمع المدني، مركز معارف للدراسات والأبحاث: www.maarifcenter.ma.

- علي فواز طلال العدوان، مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي وخصائصها وأنواعه، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد الثالث 2022.

الفصل الخامس عشر _____ شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز ثقافة... د. عزالدين أبرجي
- فوزي بوخريص، العمل غير المهيكل في تنظيمات المجتمع المدني، التجربة المغربية
نموذجاً، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية www.annd.org/ar تاريخ الاطلاع:
21/10/2023.

- لمياء عايش الزيايدي العتيبي، "آليات استقطاب المتطوعين للعمل في الجمعيات الخيرية،
دراسة ميدانية مطبقة على الجمعيات الخيرية في مدينة جدة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد
42، 2022.

- د. محمد نافع ولد المختار ولد آكله في دراسته حول مفهوم التطوع بين اللغة والدين
والمجتمع، موقع وكالة الحقيقة الإخبارية الموريتاني، تاريخ الاطلاع: 15/10/202.

- مشير باسل عون، نحو فهم المعاني الفلسفية للطبيعة بين الفطرة والاصطناع
التشويبي، موقع الأنتبانند www.independentarabia.com، تاريخ الاطلاع 14/10/2023 .

- هلا سعيد، ثقافة العمل التطوعي (أفاق متحددة)، دار الوكيل، قطر 2021.

● نصوص قانونية:

- قانون رقم 004.71 بتاريخ 21 شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) يتعلق بالتماس الإحسان
العمومي، ص 2465

- قانون رقم 06.18 حول العمل التطوعي التعاقدية.

● الجريدة الرسمية:

- الجريدة الرسمية، العدد 7010 – 25 ذو الحجة 1442، 5 غشت 2021

- الجريدة الرسمية عدد 5046 بتاريخ 3 شعبان 1423 الموافق لـ 10 أكتوبر 2002 ص
2892.

- الجريدة الرسمية عدد 3077 بتاريخ 29 شعبان 1391 (20 أكتوبر 1971)

- الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 الموافق لـ 27 نونبر
1958، ص 2849.

باللغة الإنجليزية:

- Charles Kadushin, Understanding Social Networks: Theories, Concepts, and Findings. (New York : Oxford University Press, 2012) , PP. 135-189.
- John Scott & Gordon Marshall (eds.), Oxford Dictionary of Sociology, Third Edition Revised, Oxford, Oxford University Press, 2009 , P . 152.
- Rohit Chopra and Radhika Gajjala, Global Media, Culture, and Identity: Theory, Cases, and Approaches. (New York : Taylor and Francis Group, 2011) , P.3.
- Todd Kelsey, Social Networking Spaces: From Facebook to Twitter and Everything in Between. New York : Apress, 2010. PP. 147-148.

باللغة الفرنسية:

- Archambault Edith, le secteur nonprofit et secteur, philanthropique, aux EtatsUnis, Revue des études coopératives mutualistes et associatives, n 38, pp 33-50.

Sommaire

CHAPITRE I

Contribution du volontariat à la protection de l'environnement et à la promotion du développement durable 5

Soulaimane AHSAIN

CHAPITRE II

Exploring Volunteering and Gender Dynamics in the Context of Contemporary Society: A Case Study of Civil Society Associations in the Marrakech-Safi Region 21

Dr.Ismail ABOUNAIM

CHAPITRE III

Moroccan Youth and Volunteerism: An In-depth Exploration of Motivational Drivers 41

Nouh Alaoui Mhamdi

CHAPITRE IV

The Political Discourse of Humanitarian Aid: A Critical Analysis of French Media Narratives on Morocco's Aid Selectivity Post-Earthquake 67

Assia RACHAK & Abderazzak ELASSER

CHAPITRE V

Sociologie du bénévolat : le capital social selon Pierre Bourdieu et critique du bénévolat civil au Maroc 89

Younes AIT-EZZI

CHAPITRE VI

Le volontariat comme vecteur de valorisation des dynamiques identitaires dans l'espace patrimonial : le cas de la Médina de Meknès103

Moulay Rchid AMINE & M. Tarik HARROUD

CHAPITRE VII

Le volontariat au Maroc: les apports de la loi n°06.18 réglementant le volontariat contractuel 129

Lamiae ZITOUNI

CHAPITRE VIII

Sustainable Development Pathways in Morocco: Nurturing Economic Well-being and Social Solidarity through Volunteering Initiatives 147

Dr. Yousra KADI

CHAPITRE I

Contribution du volontariat à la protection de l'environnement et à la promotion du développement durable

The contribution of volunteering to protecting the environment and promoting sustainable development

Soulaimane AHSAIN

Enseignant à la Faculté des
Sciences Juridiques, Economiques
et Sociales de TANGER.

Abstract

The international community since the 1992 Rio conference has called for cooperation to fight together against climate and environmental change. In this context, international volunteering has led various missions in Morocco since the 1960s. Morocco has recently taken certain initiatives to promote internal volunteering, in particular through the legal framework for contractual volunteering in 2021 and the launch of a program “Moutatawi3“, which targets, among other things, the areas of the environment and sustainable development.

But the actions of international and national volunteers remain insignificant in resolving environmental and climate issues. To promote national volunteering, it is necessary to encourage young people and associations, who can play an important role in popularizing the values of solidarity and generosity. It is also essential to explore partnerships with universities and professional training centers to encourage volunteering and benefit from the expertise of specialized training in the field of the environment and sustainable development.

Keywords: International volunteering - contractual volunteering - environment - sustainable development.

Introduction

Le volontariat a concouru depuis longtemps à la promotion de la solidarité internationale et des actions humanitaires pour soutenir les zones défavorisées et vulnérables des pays du Sud. Si le volontariat international promu par les pays développés s'est focalisé pour longtemps sur les actions humanitaires, ses domaines se sont élargis ces dernières décennies pour inclure la protection de l'environnement et la promotion du développement durable.

Le volontariat international s'inscrit ainsi dans une démarche solidaire et responsable de la communauté internationale. Différentes actions projetées dans ce cadre sont propulsées et pilotées par les NU depuis 1970 à l'aide du Programme des Volontaires des Nations Unies (VNU) « Géré par le PNUD, le programme VNU est le point focal du volontariat dans le système des Nations Unies. Il s'efforce d'apporter une contribution distinctive au développement en plaidant pour le volontariat et ses avantages, en intégrant l'engagement civil dans des programmes de développement et en favorisant la mobilisation de volontaires partout dans le monde »¹.

Aujourd'hui, les menaces environnementales et climatiques sont transfrontalières. La communauté internationale essaie d'ingénier, depuis la Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement tenue à Rio en 1992, des solutions globales et intégrées pour préserver l'environnement et promouvoir le développement durable. La dégradation accélérée des conditions de vie à l'échelle de la planète exige le renforcement de la coopération internationale et la promotion des valeurs de solidarité intra- générationnelle. La déclaration de Rio sur l'environnement et le développement (1992) annonce que « Tous les Etats et tous les peuples doivent coopérer à la tâche essentielle de l'élimination de la pauvreté, qui constitue une condition indispensable du développement durable, afin de réduire les différences de niveaux de vie et de mieux répondre aux besoins de la majorité des peuples du monde »². L'Agenda 2030 pour le développement durable aménage également une place importante à la coopération notamment à travers l'ODD 17: « Renforcer les moyens de mettre en œuvre le Partenariat mondial pour le développement durable et le revitaliser », qui vise entre autres : - Renforcer l'accès à la science, à la technologie et à l'innovation et la coopération Nord-Sud et Sud-Sud et la coopération triangulaire régionale et internationale dans ces domaines et améliorer le partage des savoirs ...; - Apporter, à l'échelon

¹<https://www.iom.int/fr/volontaires-des-nations-unies> (Consulté le 26/02/2024).

²Principe 5 de la déclaration Rio sur l'environnement et le développement (1992).

international, un soutien accru pour assurer le renforcement efficace et ciblé des capacités des pays en développement et appuyer ainsi les plans nationaux visant à atteindre tous les objectifs de développement durable, notamment dans le cadre de la coopération Nord-Sud et Sud-Sud et de la coopération triangulaire ; - Renforcer le Partenariat mondial pour le développement durable, associé à des partenariats multipartites permettant de mobiliser et de partager des savoirs, des connaissances spécialisées, des technologies et des ressources financières, afin d'aider tous les pays, en particulier les pays en développement, à atteindre les objectifs de développement durable¹.

Le volontariat promu dans le cadre associatif au Maroc a contribué au développement des approches et mécanismes participatifs. Le bénévolat symbolise au Maroc la solidarité, la bienfaisance et la charité. Il trouve ses racines dans les enseignements religieux et les traditions ancestrales. L'action associative s'est renforcée après 2005, année du lancement de l'INDH. L'élan de solidarité manifesté lors du séisme d'Al-Haouz a témoigné de la prédisposition des marocains à agir pour accompagner les aides aux nécessiteux et sinistrés. Cette prédisposition innée et enracinée dans le temps doit être encadrée et orientée vers les domaines qui accusent des déficits et insuffisances notoires, tels que l'environnement et le développement durable.

La constitution de 2011 a consacré la participation des citoyennes et citoyens et de la société civile au développement socio-économique. Le développement de l'approche participative a conforté le volontariat au Maroc « Conformément à la constitution marocaine de 2011, le volontariat est considéré actuellement comme une source de capitalisme social, et un couronnement de l'accumulation qu'a enregistré le travail social au Royaume du Maroc. Le bénévolat permet le renforcement de la confiance et la solidarité entre les membres de la société, et la contribution à la réalisation des objectifs du développement humain intégré et durable »². Après 2011, les pouvoirs publics et le législateur ont œuvré pour intégrer et promouvoir l'approche participative. Il est à noter dans ce cadre l'importance des lois organiques organisant les collectivités territoriales adoptées en 2015, qui ont consacré la démocratie participative et le partenariat avec la société civile. Le Maroc a procédé également en 2021 à l'encadrement du volontariat contractuel. Cet élan a marqué aussi les politiques publiques, notamment celles destinées à la jeunesse. Cependant, malgré l'intérêt que suscite le

¹ Voir le document : « Transformer notre monde : Le Programme de développement durable à l'horizon 2030 », résolution adoptée par l'Assemblée générale le 25/09/2015 (A/RES/70/1).

² <https://mjcc.gov.ma/fr/departements/jeunesse/benevolat> (Consulté le 01/01/2024).

volontariat ces dernières années, les actions projetées dans ce cadre restent encore insuffisantes et limitées.

I- Développement du volontariat au niveau national

Au niveau national, on assiste aujourd'hui au développement des actions du volontariat et du bénévolat. Le volontariat vise surtout les jeunes, qui peuvent jouer un rôle considérable dans la conduite des actions solidaires impulsées par les acteurs publics et privés. Les jeunes et associations sont indispensables à la promotion du volontariat et du bénévolat au niveau national. La constitution de 2011 met l'accent sur le rôle des jeunes et de la société civile dans le développement socio - économique du pays. Les pouvoirs publics sont appelés à prendre les mesures appropriées pour «étendre et généraliser la participation de la jeunesse au développement social, économique, culturel et politique du pays » et « aider les jeunes à s'insérer dans la vie active et associative et prêter assistance à ceux en difficulté d'adaptation scolaire, sociale ou professionnelle »¹. L'article 33 de la constitution prévoit la création d'un Conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative. Ce Conseil est appelé à œuvrer en vue de « développement des énergies créatives de la jeunesse, et leur incitation à la participation à la vie nationale, dans un esprit de citoyenneté responsable »². Le Conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative a vu le jour en 2018 après l'adoption de la loi n° 89-15³. Les attributions du Conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative consistent entre autres à « élaborer, à son initiative ou à la demande du gouvernement, des études et des recherches en relation avec le domaine de la jeunesse et les questions y afférentes et proposer les moyens à même d'assurer la protection des jeunes, la promotion de leur condition, le développement de leurs énergies créatives, et leur incitation à la participation à la vie publique, ainsi que des études et des recherches ayant pour objet le diagnostic de l'action associative, l'élaboration des indicateurs y afférents et proposer les moyens à même de promouvoir et de développer la vie associative »⁴.

Le rôle important des associations de la société civile, qui se constituent et exercent leurs activités en toute liberté, a été souligné par la constitution de 2011 « Les associations intéressées à la chose publique, et les organisations non gouvernementales, contribuent, dans le cadre de la démocratie participative, à l'élaboration, la mise en œuvre et l'évaluation des décisions et des projets des

¹ Article 33 de la constitution de 2011.

² Idem, article 170.

³ Dahir n°1-17-112 du 02/01/2018 portant promulgation de la loi n° 89-15 relative au Conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative, B.O n° 6640 du 18/01/2018.

⁴ Idem, article 2.

institutions élues et des pouvoirs publics»¹. L'article 12 de la constitution dispose que « L'organisation et le fonctionnement des associations et des organisations non gouvernementales doivent être conformes aux principes démocratiques » et ce, pour promouvoir la démocratie interne, condition déterminante pour garantir l'efficacité des associations.

Les associations jouent un rôle de premier plan dans la promotion du volontariat et l'encouragement des jeunes à la participation civique. Malgré l'indigence des moyens, la société civile contribue activement à la préservation de l'environnement et à la promotion de la conscience écologique et des valeurs de la solidarité « Elle se bat depuis des années pour faire connaître la richesse du patrimoine naturel, végétal et animal ; elle lutte contre le gaspillage et la pollution au plastique. Elle revalorise des pratiques ancestrales fondées sur le respect de la nature et la solidarité. Elle fait du plaidoyer pour de bonnes pratiques, comme l'agroécologie, ou le développement d'initiatives qui renforcent les capacités des femmes »².

II- Volontariat et environnement

Différents domaines peuvent faire l'objet du volontariat international : Culture; éducation; sensibilisation; humanitaire; environnement; santé; sport; etc. Le volontariat dans le domaine environnemental commence à prendre de l'ampleur vu les enjeux et défis auxquels fait face actuellement tous les pays. Plusieurs associations dans les pays développés organisent et animent des actions volontaires pour porter assistance aux communautés locales dans différents domaines de l'environnement. Il est à noter dans ce cadre que « Les organisations qui offrent du volontariat à ceux qui souhaitent aider les efforts en matière de durabilité et de conservation se multiplient chaque année. Par exemple, Earthwatch Institute est une organisation à but non lucratif qui fournit des opportunités aux citoyens du monde entier pour participer à la recherche scientifique axée sur le maintien et l'amélioration de l'environnement. En outre, il existe plusieurs autres organismes sans but lucratif tels que Conservation International, WWF et Greenpeace qui offrent également des programmes de volontariat pour sensibiliser le public aux questions environnementales actuelles et promouvoir une prise de conscience collective sur ces sujets importants »³. Aujourd'hui, les ONG telles que

¹ Article 12 de la constitution de 2011.

² Kenza Sefrioui, Vert et solidaire in Maroc : justice climatique, urgences sociales, éd° En toutes lettres (Collection Enquête), 2021, p :13.

³ <https://www.piratesquads.com/blog/le-volontariat-comment-contribuer-positivement-a-la-protection-de-lenvironnement> (Consulté le 28/12/2023).

le Fonds mondial pour la nature (WWF)¹, Greenpeace² ou l'Union internationale pour la conservation de la nature (UICN)³, jouent de plus en plus un rôle considérable dans la protection de l'environnement et la conservation de la nature.

Différentes actions peuvent être menées dans le cadre du volontariat de l'environnement : Plantation et restauration des habitats (Impact positif des arbres sur le climat- source importante de nourriture pour les animaux sauvages- protection du sol contre l'érosion- préservation de la biodiversité- restauration des zones dégradées...); gestion des ressources naturelles (Gestion active des ressources naturelles disponibles sur un site spécifique- gestion des espèces sauvages locales...); sensibilisation du public (Programmes de sensibilisation du public- organisation des ateliers pédagogiques...) et engagement politique (Un travail de lobbying et de plaidoyer)⁴.

Le volontariat au Maroc est marqué par la présence des associations et organismes étrangers qui effectuent diverses missions. De nombreuses mesures et initiatives ont été mises en œuvre ces dernières années au Maroc pour renforcer et dynamiser le volontariat interne, notamment dans le domaine environnemental. La dynamique associative déclenchée depuis 2005 a aidé à l'évolution du volontariat et du bénévolat au Maroc.

¹ Cette ONG a vu le jour en 1961. Ses opérations sont orientées généralement vers la conservation de la nature « Une des principales activités du WWF est le financement d'opérations de conservation dans le monde entier, portant notamment sur la conservation de forêts tropicales, de zones humides, de savanes, du milieu marin » (Jean- Pierre Beurier, Droit international de l'environnement, éd° A. PEDONE, 2017, p : 122).

² « Créée en 1971, Greenpeace a son siège à Amsterdam. Elle est indépendante des Etats et des pouvoirs politiques et économiques. (...).

Greenpeace agit essentiellement dans les domaines suivants : la protection des océans et des forêts, l'abandon du combustible fossiles et la promotion des énergies renouvelables, le désarmement nucléaire et la fin des contaminations radioactives, l'élimination des substances chimiques toxiques... » (Jean- Marc Lavieille, Hubert Delzangles et Catherine Le Bris, Droit international de l'environnement, éd° ellipses, 2018, p : 108).

³ « Créée en 1948 à Fontainebleau à l'initiative du Gouvernement français, sous le nom d'Union internationale pour la conservation de la nature et de ses ressources- appellation changée en Union mondiale pour la nature, tout en gardant l'abréviation- l'UICN à la particularité d'être officiellement une organisation non gouvernementale dont font partie, en dehors des associations de conservation, des Etats et des organismes de droit public (...). Les objectifs de l'Union sont l'évaluation de l'état des ressources naturelles renouvelables et de leur évolution, l'encouragement et la préparation de mesures de conservation, la propagande pour une prise de conscience des problèmes de conservation... » (Jean- Pierre Beurier, Droit international de l'environnement, Op.cit., p : 120 et 121).

⁴ Voir : <https://www.piratesquads.com/blog/le-volontariat-comment-contribuer-positivement-a-la-protection-de-l'environnement> (Consulté le 28/12/2023).

L'entrée en vigueur de la loi- cadre n° 92-12¹ a consacré le rôle des citoyens, des associations et d'autres acteurs dans la préservation de l'environnement et la promotion du développement durable« Toute personne, physique ou morale, publique ou privée doit contribuer aux efforts individuels et collectifs menés en vue de la protection de l'environnement, de la promotion et de la diffusion de la culture du développement durable »². Les citoyennes et citoyens s'engagent ainsi à «suivre le mode de comportement et de consommation responsable à l'égard de l'environnement et des ressources naturelles» et à «s'impliquer de manière positive dans les processus de gestion des activités inhérentes à leur environnement de proximité »³.

Le rôle important des associations a été souligné par la loi- cadre n° 92-12 : « Les associations de la société civile, œuvrant de manière principale dans les domaines de l'environnement et du développement durable, contribuent à la réalisation des objectifs prévus par la présente loi-cadre »⁴. Dans cet ordre d'idées, les associations «...s'engagent à mener, soit sur leur propre initiative, soit en partenariat avec l'Etat, les collectivités territoriales, les établissements publics et les sociétés d'Etat et les entreprises privées, toute action d'information, de sensibilisation ou de proposition susceptible de :

- encourager, à travers des actions de sensibilisation et d'éducation, l'attachement de la population au respect de l'environnement, des ressources naturelles, du patrimoine culturel et des valeurs du développement durable ;

- assurer le développement et la valorisation des modes et pratiques éprouvés en matière de gestion durable des ressources naturelles au niveau des communautés locales ;

- contribuer à l'amélioration continue du dispositif existant en matière de participation de la population à la prise de décision environnementale et d'accès à l'information environnementale »⁵.

La question du volontariat a été évoquée par la loi- cadre n° 92-12 au niveau de l'article 33 :« Les initiatives et actions de volontariat en faveur de l'environnement et du développement durable font l'objet de soutien et d'appui de

¹Dahir n° 1-14-09 du 06/03/2014 portant promulgation de la Loi-cadre n° 99-12 portant Charte nationale de l'environnement et du développement durable, B.O n° 6240 du 20/03/2014.

²Idem, article 5.

³ Idem, article 23.

⁴Idem, article 22.

⁵Idem.

l'Etat, des collectivités territoriales, des établissements publics et des sociétés d'Etat.

Ils assurent la diffusion des bonnes pratiques dans le domaine du volontariat et apportent leur soutien à la mise en œuvre desdites pratiques ».

Récemment, le Maroc a procédé à la réglementation du volontariat contractuel par l'adoption de la loi n° 06.18 en 2021¹ et d'un décret d'application en 2023². Ladite loi précise les conditions d'exercice, les droits et obligations des volontaires contractuels. Dans ce cadre, la « ... notion du volontariat contractuel a été définie comme toute activité exercée par une ou plusieurs personnes physiques, en dehors de leur cadre familial, de leurs études ou leurs professions, volontairement et à titre gratuit, et ce dans le cadre d'un contrat écrit entre cette personne et l'organisme mettant en place le volontariat contractuel dans l'intérêt général »³.

Parallèlement aux réformes juridiques, des politiques publiques ont été mises en œuvre pour encourager les jeunes à la participation à la vie publique. Une stratégie nationale a été initiée ainsi au profit des jeunes. La Stratégie nationale intégrée de la jeunesse 2015-2030 vise à encadrer les actions orientées vers les jeunes. Elle définit cinq axes stratégiques « ... qui découlent des besoins de jeunes et de l'analyse des gaps institutionnels pour répondre à ces besoins :

1. Augmenter les opportunités économiques pour les jeunes et promouvoir leur employabilité ;

2. Accroître l'accès et la qualité de services de base pour la jeunesse et réduire les disparités géographiques ;

3. Promouvoir la participation active des jeunes dans la vie sociale et civique et dans la prise de décision ;

4. Promouvoir le respect des droits de l'Homme ;

5. Renforcer les dispositifs institutionnels de communication, d'information, d'évaluation et de gouvernance »⁴. Pour mettre en œuvre les objectifs de l'axe 3, différentes mesures ont été prévues par la Stratégie nationale intégrée de la

¹ Dahir n° 1-21-85 du 26/07/2021 portant loi n° 06-18 relative au volontariat contractuel, B.O n° 7010 du 05/08/2021 (Version arabe).

² Décret n° 2.23.72 du 14/04/2023 relatif à l'organisation du volontariat contractuel, B.O n° 7214 du 20/07/2023 (Version arabe).

³ <https://mjcc.gov.ma/fr/departements/jeunesse/benevolat> (Consulté le 26/12/2023).

⁴ Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication, Stratégie nationale intégrée de la jeunesse 2015-2030, 2014.

jeunesse 2015-2030: Renforcer les valeurs citoyennes et identitaires des jeunes ; encourager la participation civique et associative des jeunes ; renforcement des capacités associatives des jeunes ; impliquer les jeunes dans la prise de décision en matière de politiques publiques qui les concernent et dans la gouvernance locale et encourager la participation politique des jeunes.

Dans cette perspective, le Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication a initié en 2023 le Programme national de volontariat: «Moutatawi3», destiné aux jeunes âgés entre 18 et 22 ans « Le programme «Motatawi3 » a pour objectif principal de renforcer la participation citoyenne des jeunes, de stimuler leur esprit critique et de renforcer leur sentiment d'appartenance à la nation. Il vise également à développer les connaissances, l'autonomie, la socialisation et l'engagement des jeunes. Cette expérience pilote a pour but d'offrir aux jeunes des opportunités de développement personnel, de contribution sociale et une première expérience dans la vie active »¹. Ce programme, axé sur la formation et le volontariat, vise aussi la vulgarisation des valeurs de la solidarité, de la coopération, de la justice sociale, de l'égalité, de la liberté et de la responsabilité auprès des jeunes volontaires². Une plateforme électronique (www.motatawi3.ma) a été mise en ligne pour recevoir les demandes des jeunes désirant participer et adhérer à ce programme. Le Ministère a précisé les domaines ciblés par le Programme « Moutatawi3 » :Environnement et développement durable ; solidarité et coopération ; éducation et animation ;patrimoine et culture ;santé et promotion des œuvres sociales et manifestations sportives.

III- Inconsistance et insignifiante des actions volontaires

L'apport du volontariat international peut être appréhendé à travers l'évaluation, en générale, de la coopération internationale en matière environnementale qui reste en dessous des aspirations des Etats et populations du Sud. Ce constat a été confirmé lors des différents sommets mondiaux de l'environnement intervenus après Rio 92 qui a appelé à la coopération et la solidarité entre les pays du Nord et du Sud. Les pays développés n'ont pas honoré leurs engagements vis-à-vis des pays du Sud« Les Etats doivent coopérer dans un esprit de partenariat mondial en vue de conserver, de protéger et de rétablir la santé et l'intégrité de l'écosystème terrestre. Etant donné la diversité des rôles joués dans la dégradation de l'environnement mondial, les Etats ont des responsabilités communes mais différenciées. Les pays développés admettent la responsabilité qui

¹ Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication, Orientations générales in <https://motatawi3.ma/fr/accueil>(Consulté le 26/12/2023).

²Idem.

leur incombe dans l'effort international en faveur du développement durable, compte tenu des pressions que leurs sociétés exercent sur l'environnement mondial et des techniques et des ressources financières dont ils disposent »¹.

Malgré le soutien apporté aux pays du Sud, les actions intégrant le volontariat international restent insignifiantes et sans effets notables sur la réalité environnementale et climatique de ces pays. Les programmes mis en œuvre dans ce cadre ne génèrent pas assez de flux financiers et n'occasionnent, que rarement, le transfert de l'expertise scientifique et technologique pour conforter la capacité des acteurs locaux et nationaux en matière d'atténuation et d'adaptation aux changements climatiques. En outre, les actions programmées dans le cadre du volontariat international sont dispersées et n'obéissent à aucune vision globale.

L'expertise dans le domaine environnemental n'est pas une condition nécessaire pour adhérer aux programmes du volontariat international. Les domaines ciblés ou proposés par les associations ne requièrent pas des niveaux confirmés en matière environnementale, mais exigent surtout la motivation et la disponibilité des postulants. Le volontariat est souvent présenté comme un voyage qui combine différentes activités: Apprentissage; sensibilisation; éducation; ... Les déplacements proposés dans ce cadre sont considérés généralement comme des vacances nature qui permettront aux candidats d'explorer et de découvrir d'autres cultures, sites naturels et de contribuer lors de leur séjour à certaines activités environnementales aux côtés des communautés locales ². Les candidats au volontariat international cherchent souvent les opportunités offertes pour valoriser et enrichir leurs expériences et compétences dans le but d'améliorer leurs futures carrières. Comme on peut le constater, le volontariat international promu depuis des décennies par de nombreuses associations et ONG n'a pas apporté de solutions capables d'assister et de soutenir efficacement les communautés et territoires fragilisés par les changements climatiques et environnementaux.

Quant au volontariat national, il est généralement spontané et occasionnel. Peu d'études et d'évaluations de la réalité du volontariat au Maroc ont été réalisées. On peut citer dans ce cadre: Une « Etude sur le bénévolat et le volontariat au Maroc » réalisée en 2005 (PNUD Maroc), une étude sur l'« Engagement bénévole et volontaire des jeunes et action associative au Maroc » réalisée en 2010 (Carrefour

¹ Principe 7 de la déclaration Rio sur l'environnement et le développement (1992).

² Constats dégagés de la consultation de certaines offres de volontariat proposées sur des plateformes électroniques.

Associatif) et la « Contribution au Nouveau Modèle de développement » présentée en 2020 (APSOPAD International¹).

Le volontariat au Maroc souffre encore d'un manque de coordination institutionnelle malgré les avancées enregistrées ces dernières années. Les programmes initiés dépendent souvent du volontariat international. Les actions proposées dans le domaine de l'environnement ne sont pas fréquentes et ne revêtent pas une grande importance. Les missions confiées aux bénévoles concernent généralement le nettoyage des déchets. Quant aux récentes réformes juridiques, il est encore trop tôt pour évaluer leur contribution à l'évolution des actions volontaires, notamment dans le domaine environnemental². Aussi est-il à noter que le bénévolat n'est pas encadré au Maroc, alors que la majorité des actions est assurée dans le cadre du bénévolat³.

IV- Perspectives du volontariat au Maroc

Pour rentabiliser les actions du volontariat dans les domaines de l'environnement et du développement durable, il serait important d'instituer au niveau national des mécanismes capables de synthétiser, d'agencer et de spatialiser la diversité des programmes et projets. Des mécanismes qui veilleront à la sélection des projets prioritaires capables de soutenir les politiques d'atténuation et d'adaptation menées par le Maroc. Aussi est-il nécessaire de prospecter de nouveaux modes et critères plus efficaces et exigeants pour le choix des volontaires et bénévoles. Il faut également valoriser l'engagement des volontaires et bénévoles, particulièrement des étudiants. Les actions entreprises dans le cadre du bénévolat et du volontariat doivent être incorporées dans les cursus scolaires et universitaires.

Dans le but de vulgariser davantage les valeurs de solidarité, il est essentiel de garantir l'adhésion des jeunes et l'implication des acteurs de la société civile. Les acteurs publics doivent appuyer les associations spécialisées dans le domaine de l'environnement, qui peuvent jouer un rôle important au niveau national et territorial dans l'élargissement de l'adhésion aux programmes proposés. Il est à

¹ Association Pour le Sourire des Orphelins, des Personnes Abandonnées, des Personnes Agées et des Démunis International.

² Le décret d'application de la loi n°06-18 relative au volontariat contractuel a été publié au B.O le 20/07/2023.

³ Différence entre bénévolat et volontariat : « Le bénévolat consiste à offrir une partie de son temps libre pour mener une action de façon gratuite en direction d'autrui. Un bénévole n'a pas de contrat à signer et ne perçoit pas de rémunération en retour.

Le volontariat se pratique dans l'intérêt commun, dans des organismes non-lucratifs. Le volontaire doit signer un contrat de volontariat et sera indemnisé en retour » (<https://aide.benevolt.fr/fr/article/quelle-est-la-difference-entre-benevolat-et-volontariat-6aewwy/> - Consulté le 24/02/2024-).

souligner dans ce cadre que « Les associations tiennent un double rôle. D'une part, elles assurent une fonction de sensibilisation et de formation aux enjeux environnementaux que ni le système éducatif ni les médias n'accomplissent. D'autre part, elles interviennent de façon décisive dans l'action publique en révélant les dysfonctionnements, en proposant des actions à mener, en participant à des instances de concertation (du local au national), en assurant le suivi des mesures gouvernementales, en dénonçant les violations des règles et en participant, par leur vigilance, à l'évaluation des programmes »¹.

Les mécanismes de participation et de partenariat au niveau national et territorial doivent évoluer pour accompagner les actions engagées par le Maroc dans les domaines de l'environnement et du développement durable. Les associations et les autres acteurs sont appelés à déployer des efforts considérables les prochaines années pour l'atteinte des Objectifs du développement durable (ODD) « Le programme 2030 repose sur une démarche participative associant plusieurs parties prenantes qui relèvent du gouvernement, des collectivités territoriales, du secteur privé et de la société civile, l'enjeu étant de renforcer les formes de synergie et de favoriser des partenariats multipartites capables de créer une croissance aussi bien inclusive que cohérente afin de réussir une mise en œuvre efficiente et efficace de ce programme »².

Les instances nationales, régionales et locales doivent chercher des partenariats avec les académies régionales de l'éducation et la formation professionnelle et les universités pour élargir le recrutement des volontaires et bénéficier des recherches et formations spécialisées en matière environnementale. Il est nécessaire d'œuvrer également pour l'intégration des valeurs de solidarité et de partage dans les cursus d'études et de formations. Dans ce cadre, la Stratégie nationale de développement durable (SNDD) appelle à la promotion de l'éducation au développement durable (objectif 125). Pour ce faire, la SNDD prévoit, entre autres, les mesures suivantes: Intégrer plus activement la question du développement durable dans les programmes d'enseignement (Primaire, secondaire, enseignement supérieur et formation professionnelle); engager les établissements scolaires dans des démarches de développement durable pour en faire un lieu d'application, de démonstration et de concrétisation du développement durable (Gestion durable des déchets au niveau des établissements scolaires, intégration des énergies renouvelables, etc.) et réaliser des activités et des supports

¹Pierre Lascombes, Action publique et environnement, éd° PUF/ Humensis, 2012, p : 54.

²Cour des comptes, Rapport thématique sur : L'état de préparation du Maroc pour la mise en œuvre des objectifs de développement durable 2015-2030- Synthèse-, 2019, p :4.

pédagogiques adaptés à l'éducation au développement durable des enfants et des jeunes¹.

Conclusion

Devant la dégradation accélérée de l'environnement, la société civile internationale s'est mobilisée depuis longtemps pour venir en aide aux populations et territoires vulnérables. Différentes actions pour la préservation de l'environnement ont été projetées dans ce cadre, notamment dans les pays du Sud. Le volontariat national connaît aujourd'hui un fort dynamisme surtout après le lancement de l'INDH. Le Maroc a procédé récemment à l'encadrement et l'organisation du volontariat contractuel. Malgré l'évolution de la pratique du volontariat au Maroc, les actions orientées vers l'environnement et le développement durable restent insuffisantes et marquées essentiellement par les initiatives internationales.

Pour vulgariser davantage la pratique du volontariat au Maroc, il est nécessaire de coordonner les actions initiées et d'impliquer les jeunes et associations. A l'instar des pays développés, les actions des volontaires doivent être valorisées et reconnues. De même, il est indispensable de prospecter de nouvelles opportunités de partenariat pour bénéficier de l'expertise en matière environnementale et vulgariser les valeurs et vertus du développement durable.

Bibliographie

Ouvrages :

- Jean- Marc Lavieille, Hubert Delzangles et Catherine Le Bris, Droit international de l'environnement (4^{ème} édition), éd° ellipses, 2018.
- Jean- Pierre Beurier, Droit international de l'environnement, éd° A. PEDONE, 2017.
- Pierre Lascoumes, Action publique et environnement, éd° PUF/ Humensis, 2012.
- Maroc: justice climatique, urgences sociales, éd° En toutes lettres (Collection Enquête), 2021.

Rapports, études et documents :

- Déclaration Rio sur l'environnement et le développement (1992).
- Transformer notre monde : Le Programme de développement durable à l'horizon 2030, résolution adoptée par l'Assemblée générale le 25/09/2015 (A/RES/70/1).

¹Stratégie nationale de développement durable 2030 (Rapport final), 2017, p : 108.

- Stratégie nationale intégrée de la jeunesse 2015-2030 (Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication), 2014.
- Stratégie nationale de développement durable 2030 (Rapport final), 2017.
- Rapport thématique sur : L'état de préparation du Maroc pour la mise en œuvre des objectifs de développement durable 2015-2030- Synthèse-, (Cour des comptes), 2019.
- Orientations générales du Programme national de volontariat (Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication).
- Etude sur le bénévolat et le volontariat au Maroc, PNUD Maroc, 2005.
- Engagement bénévole et volontaire des jeunes et action associative au Maroc, Carrefour Associatif, 2010.
- Contribution au Nouveau modèle de développement, APSOPAD International, 2020.

CHAPITRE II

Exploring Volunteering and Gender Dynamics in the Context of Contemporary Society: A Case Study of Civil Society Associations in the Marrakech-Safi Region

Dr. Ismail ABOUNAIM

Doctor of Public Law and Political
Science, Faculty of Legal,
Economic and Social Sciences-
Marrakech-Morocco LAREJAP
research laboratory

Abstract

This paper addresses the relationship between volunteering and gender within contemporary society. It investigates how volunteering practices and motivations are influenced by gender norms and social stereotypes, as well as how volunteering challenges or reinforces traditional gender roles. By conducting a multidisciplinary analysis, including case studies and empirical research, this study seeks to shed light on the experiences of male and female volunteers and the impact of their actions on gender dynamics within Marrakech-Safi-Region. Through this exploration, we aim to contribute to a deeper understanding of the role of volunteer work in shaping contemporary societal structures and gender relations.

Keywords: Volunteering, Gender Dynamics, Contemporary Society, Stereotypes, Societal Structures, Community Impact.

1. Introduction

1.1 Conceptual Background

In the context of contemporary societies, volunteering is considered as a crucial element that connects individuals beyond altruistic motivations. As communities cope with the challenges and the complicated issues of the 21st century, volunteering is not just about helping others as a philanthropic pursuit, but it is a powerful force that can shape how our society works influencing societal structure. Volunteering, often regarded as an essential part of civic engagement, possesses the capacity to shape the backbone of communities. It goes beyond individual actions, impacting how societies work. In this context, this study explores the nuanced relationship between volunteering and gender, showing how extremely gender norms and stereotypes influence volunteer practices. Moving

beyond exploration, the research seeks to clarify whether volunteering reinforces traditional gender roles or serves as a catalyst for prosperous transformation. More importantly, this paper examines how gender, viewed as a socially constructed framework, intersects with volunteering practices, shaping motivations, experiences, and, ultimately, the societal impact of volunteer actions.

In a world where gender norms are changing, and equality is growing and becoming more important, it is imperative to look at how volunteering might either support or challenge traditional gender roles. Employing a multidisciplinary approach integrating case studies and empirical research, aiming to shed the light on the experiences of both male and female volunteers. Through a meticulous analysis of these experiences across various aspects of civil society, it allows better understanding of how volunteering and gender contribute in building contemporary societies, especially in shaping today's societies. As we embark on this exploration, the ultimate objective is not only to analyze the current situation but also to encourage informed discussions and potential interventions that promote inclusivity and social transformation.

1.2 Research Problem and Rationale

This research explores the interconnectedness of volunteering and gender dynamics in contemporary societies, considering volunteering as a fundamental pillar of societal structures. The growing influence of volunteering becomes evident as communities face challenges, actively playing a role in shaping these structures. Acknowledging and comprehending this increasing impact is vital for communities' development. The study will delve into:

- Examining the crucial connection between volunteering and gender dynamics
- Analyzing the gender Motivations in volunteer experiences
- Exploring the impact of volunteering on gender dynamics

Each of the identified aspects will be thoroughly examined to provide a comprehensive understanding of how volunteering contributes to societal changes and explores its implications for fostering inclusivity and facilitating transformative practices within contemporary societies. The research problem would strongly examine how gender influences volunteering in Marrakech-Safi region. We intend to understand how motivations, experiences, and the overall impact of volunteer actions are shaped by gender within civil society associations in this area. The ultimate goal is identifying challenges and opportunities for gender inclusivity in volunteering and provide insights for promoting social

transformation and inclusivity in community engagement. I conduct this research to know to what extent gender can contribute in volunteering successfully in Marrakech-Safi region. The objective is mainly to provide a clear understanding of hindrances and chances to overcome.

1.3 Research Objectives and Questions

This research investigates the relationship between volunteering and gender dynamics within civil society associations in Marrakech-Safi region. The focus is on understanding how gender influences motivations, experiences, and the overall impact of volunteer actions. Ultimately, the goal is to provide insights that contribute to fostering inclusive and transformative practices in community engagement within this specific regional context, leading us toward the formulation of the main hypotheses:

First hypothesis: We expect to identify gender-specific patterns in experiences, motivations, and overall impact. For instance, the study can show that male and female participants' reasons for volunteering and their perceptions of its effects are very different (Smith, 2020; Johnson et al., 2019).

1. Gender dynamics play a significant role in shaping motivations, experiences, and the overall impact of volunteering within civil society associations in Marrakech-Safi region.

Second Hypothesis: We anticipate to find examples of how volunteer programs have effectively contested and changed gender disparities within civil society organizations. This may manifest as changes in opportunities, positions, or attitudes for those participating in volunteering activities (Brown, 2018; White, 2021).

2. Volunteering can serve as a platform for challenging and transforming gender inequalities.

Building upon our hypotheses, the research question emerges:

–What are the challenges and opportunities associated with gender dynamics in volunteering activities in Marrakech-Safi region?

This question will be answered through exploring and identifying challenges and opportunities within the region. This specific research question serves as a targeted guide for our exploration and analysis of the relationship between volunteerism and gender influences.

2. Literature Review

Volunteering was once viewed as a traditional act of selfless service, witnessed a remarkable transformation and radical changes in recent years. This evolution is not merely a drastic change in form but a complete shift in the very essence of volunteering, redirecting its impacting role in social engagement and community development. We will delve into exploring the dynamic nature of volunteering, defining its essence, highlighting its profound significance, and discussing the trends shaping this noble endeavor (Smith, 2020; Jones et al., 2021).

It seems to be clear that volunteering has changed a lot over time. It used to be a respected tradition, but now it is a flexible and varied activity that evolves with the evolution of modern society. As we navigate the 21st century, it is obvious to recognize and embrace the diverse trends shaping volunteering, making sure that this noble act remains a key source of positive social transformation, integrating a more inclusive and resilient community (Meijs & Handy, 2014).

2.1 Examination of volunteering orientation: defining elements

Volunteering represents a selfless commitment, where individuals invest their time, skills, and energy to benefit others or support a community, all without expecting any financial return or compensation (Smith & Johnson, 2018). This altruistic dedication extends across various fields, ranging from grassroots community service initiatives to structured projects within nonprofit organizations and extending even further. Volunteerism goes beyond providing immediate services and ongoing benefits to the community, it serves as powerful driver for positive social change. Participants in volunteer activities witness a sense of belonging and interconnectedness, enhancing the overall welfare of their communities (Jones et al., 2020).

Engaging in volunteer work is linked to several benefits, such as increased spirit of sharing, improved mental health, and heightened sense of purpose (Doe & Smith, 2019). This highlights the selfless nature of volunteering and emphasizes its transformative impact on individuals. Moreover, volunteering plays a substantial role in cultivating social capital, strengthening communal ties through collaborations and joint initiatives (Brown & White, 2017).

As participants in such programs unite to work towards common goals, they actively contribute to constructing a resilient social framework, promoting humanitarian actions, trust, hope, reciprocity, and shared unlimited values within communities. This joint effort not only meets immediate needs but also establishes the foundation for a more resilient and interconnected society. Thus, volunteering

extends beyond simple acts of generosity, it is surely a potent dynamic that not only brings tangible benefits to communities but also positively impacts other hidden aspects that hold parts of societies together, establishing itself as a cornerstone in the pursuit of positive social change and community development (Smith,2023).

2.2 Reviewing the nexus: Volunteering and Gender Dynamics in Contemporary Society

After establishing a clear definition of the volunteering concept, our focus shifts to initiating a comprehensive discussion on the concept of gender in today's society. Subsequently, we delve into the interconnection between volunteering and gender and their implications in building contemporary societies. Obviously, understanding the intersection of volunteering and gender is pivotal for comprehending societal dynamics. Throughout this literature review we uncover into this relationship, aiming to reveal discrepancies in current research. Notably, researchers such as Smith & Brown (2019) have investigated the historical and cultural influences shaping our perception of gender, especially in disciplines like sociology and psychology.

In contemporary society, the lens through which we view gender dynamics is evolving, challenging conventional roles. The research conducted by Jones et al. (2021) sheds light on how cultural shifts, legal changes, and social movements contribute to this evolving perspective. Scholars, like Johnson & Smith (2020), explore how gender influences volunteering patterns, examining preferences, motivations, and barriers for a comprehensive understanding. Examining the existing literature identifies areas where our knowledge may be incomplete. By recognizing these gaps, future research can focus on specific demographics or types of volunteering activities to enhance our understanding of the relationship between volunteering and gender.

In examining the nexus between volunteering and gender dynamics, it is imperative to understand the distribution of men and women participating in volunteering efforts. Figure 1 illustrates the regional distribution of male and female UN volunteers, shedding light on the disparities or patterns that may emerge across different geographical areas:

Figure 1 :Regional Distribution of Male and Female UN Volunteers.



Source: United Nations Volunteers (2022).

This visual representation illuminates our comprehension of the intricate relationship between volunteering and gender in contemporary society. The graph illustrates regional disparities. Globally, women comprise 57% of all volunteers, increasing to 59% in informal volunteering. Disparities in engagement, time commitment, and responsibilities exist between male and female

2.3 Exploring Volunteering's impact on Gender Dynamics, Motivations, and Experiences

Exploring the diverse aspects of volunteering means closely examining how it significantly influences gender dynamics, motivations, and the wide range of volunteer experiences. Examining why people volunteer and how men and women experience volunteering differently is key to understanding volunteering’s impact on gender better encompassing their motivations and the various experiences they encounter during their engagement.

This brief overview dives into the literature on why people volunteer and compares the experiences of male and female volunteers. Numerous studies have explored the motivations pushing individuals to volunteer, with a particular focus on investigating how these motivations lead to various experiences; shedding light on the different reasons that make people want to volunteer, and lightening to real factors that drive their motivations and dedication(Smith & Johnson, 2018). Additionally, exploring the potential impact of volunteering on supporting or challenging traditional gender norms is valuable in assessing whether engaging in

volunteer activities impacts individuals' perceptions and contribution to conventional gender expectations, as studied by Smith & Brown (2019).

By thoroughly delving into these aspects, we acquire valuable perspectives on the fundamental motivations driving individuals to participate in volunteerism and sustain their commitment. This exploration is enriched by referencing academic sources, including studies by Smith & Johnson (2018) and Jones et al. (2021). Therefore, we closely examine the distinct experiences of men and women in volunteering. Through a comparative analysis of their experiences, we identify both commonalities and disparities, providing insights into how gender plays a role in shaping the volunteer experience (Jones et al., 2021). A more extensive examination explores the impact of volunteering on gender dynamics in contemporary society by considering the extended consequences of volunteerism. As a result, gaining valuable into the potential for societal change comes from understanding how volunteerism impacts broader gender dynamics (Jones et al., 2022).

3. Methodology and work tool

3.1 Research Design and Sample Selection

The study employs a qualitative research design, which includes a literature review, empirical studies, and interviews. It aims to conduct a comprehensive investigation into the influence of gender on volunteering within civil society associations through surveys. The qualitative approach is chosen to gain in-depth understanding of gender influence dynamics, identify challenges and opportunities in Marrakech-Safi, and develop strategies for positive social transformation. The research uses a descriptive, exploratory, and diagnostic design, using semi-structured interviews to explore perceptions and integrate literature and findings for a comprehensive understanding of the research question. This methodological approach aligns with the qualitative research paradigm, facilitating multidisciplinary analysis and a holistic understanding of the research questions (Creswell & Creswell, 2017; Patton, 2015).

The qualitative approach is chosen for its in-depth insights, it explores nuances, and captures the complexity of the research questions. This study employs a qualitative design to explore the impact of gender on volunteering within civil society groups, allowing a comprehensive understanding of perceptions, experiences, and contextual elements.

The study focuses on managers and directors in Marrakech-Safi Civil Society Organizations (CSOs) who have successfully led volunteering leadership program. Participants are chosen based on their managerial roles and

impact, ensuring that insights are derived from experienced and effective leaders within CSOs in the specified region, aiming to gain insights from experienced leaders and understand the dynamic volunteering landscape.

3.2 Data collection for Semi-Structured Interviews

Engaging in a qualitative data collection method involves formal discussion with selected individuals aimed at analyzing discourse data. We conducted 22 semi-structured interviews (refer to Table 1) involving managers and directors whose objective was to analyze the challenges and opportunities linked to gender inclusivity in volunteering activities in the Marrakech-Safi region (Smith, 2020). Indeed, the interviewees from a sample whose functions and experience diverge from a perspective of cross-perception (Dubois, 2022).

Table1: characteristics of the study sample within CSO's Marrakech-Safi Region

Interviewee	Interviewee position	Civil Society Organization	Experience
Interviewee 1	Community Engagement Coordinator	Youth Leaders	6 years
Interviewee 2	Strategic Partnerships Manager	AFCD Fondation	12 years
Interviewee 3	Senior Manager	Association Entrelles Entrepreneures	8 years
Interviewee 4	President	ACT4community	9 years
Interviewee 5	Community Organizer	AMCDD Marrakech-Safi	4 years
Interviewee 6	Event Organizer	Association Surf et de Bodyboard Safi	6 years
Interviewee 7	Education Program Coordinator	Education For All	5 years
Interviewee 8	Program Manager	Fondation Safi Moubadara	8 years
Interviewee 9	Social Innovation Project Manager	Fondation Abdelkader	3 years

		Bensalah	
Interviewee 10	Community Development Manager		7 years
Interviewee 11	Program Officer	BASMA Association	2 years
Interviewee 12	Treasury	Association AFAK Marrakech	3 years
Interviewee 13	Communications Officer	Al Kawtar Women's Cooperative	5 years
Interviewee 14	Project Manager	Hawd Assafi	4 years
Interviewee 15	Community Manager	Atlas Kinder	9 years
Interviewee 16	President	Ibtikar-Participation citoyenne	6 years
Interviewee 17	Finance Officer	Tamsult women's Association	2 years
Interviewee 18	Active Member	Association Ennakhil	8 years
Interviewee 19	Social Community Builder	Association Basma	4 years
Interviewee 20	Tresorary	AEDF – Marrakech	10 years
Interviewee 21	Communications and Content Manager	High Atlas Foundation	7 years
Interviewee 22	Trainings Manager	Association Ourika Solidaire	5 years

Source : (Author, 2023)

3.3 Qualitative Data Analysis

The phase before data analysis consists of transcribing the interviews objectively and completely, to be able to analyze them correctly. Data is collected through semi-structured interviews, utilizing a qualitative approach for in-depth exploration (Patton, 2015; Creswell & Creswell, 2017). Participants are selected based on gender-inclusive criteria, considering the diverse roles and experiences of male and female managers in Civil Society Organizations in the Marrakech-Safi region (Baxter & Eyles, 1997; Creswell & Creswell, 2017).

The qualitative data analysis follows established methodologies, identifying patterns, themes, and insights within the collected data. (Patton, 2015; Creswell & Creswell, 2017). This ensures a thorough analysis of the experiences and perspectives of managers who manage volunteering activities within CSOs. Thematic analysis is applied to the qualitative data from semi-structured interviews, offering a systematic approach to identify and analyze recurring themes (Braun & Clarke, 2006).

To mitigate potential biases, an iterative analysis involving multiple researchers, peer debriefing, and member checking is employed to enhance credibility and validity (Lincoln & Guba, 1985). Reflexivity is maintained to acknowledge and manage any researcher preconceptions throughout the analysis (Finlay, 2002).

The first analysis step corresponds to a descriptive analysis phase of the data collected. In the second step, a lexical analysis is carried out to support our content analysis using qualitative data analysis software “Nvivo 12”. Computer software can improve validity and credibility.

4. Findings and Discussion

4.1 Gender Differences in Motivations and Experiences

This chapter discusses the results of the qualitative data gathered in the data collection stage. During this phase, we examined the answers conducted in semi-structured interviews to evaluate the perception and gain an in-depth understanding of the participants' experiences toward volunteering versus gender dynamics in the context of the Marrakech-Safi region. The query carried out using Nvivo software gave us an overall idea of the most recurrent concepts in the discourse of our interviewees, the aim was to highlight their conception and perception of volunteering and gender dynamics, by identifying the words or concepts associated with it. The table below summarizes the results of our analysis (Table 2).

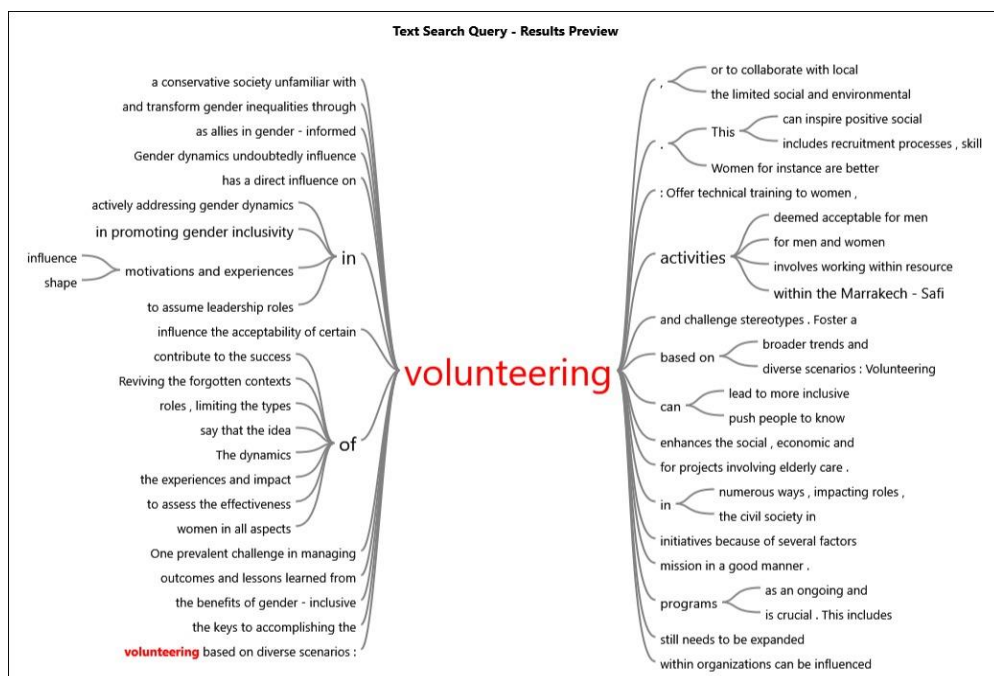
Table 2: Word frequency

Word	Length	Frequency	Weighted percentage (%)
Gender	6	89	004
Volunteers	10	74	003
Community	9	55	003
Women	5	48	002
Roles	5	29	001
Activities	10	27	001
Initiatives	11	27	001
Programs	8	24	001
Challenge	9	23	001
Society	7	23	001
Within	6	23	001
Leadership	10	22	001
Associations	12	20	001
Civil	5	19	001
Promoting	9	17	001
Diverse	7	16	001
Experiences	11	16	001
Inclusive	9	16	001
May	3	16	001
Organizations	13	16	001

Source: Nvivo 12

Beginning with the definition of volunteering that centers on the commitment of time, skills, and energy to serve the community through non-profit organizations. It considers the impact of gender roles by contributing to the development of civil society and promoting inclusiveness and social bonds

Figure 2: textual analysis of the volunteering



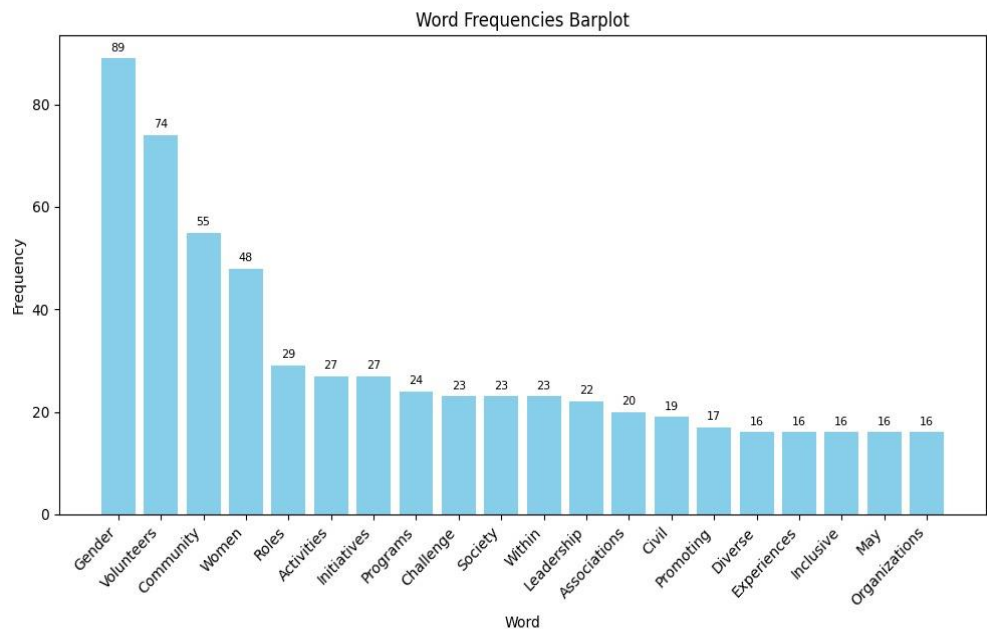
Source :Nvivo 12

Throughout our interviews, we focused on the specificities and aspects of volunteering, the potential constraints, and the various motivations and experiences. We recall that all our interviewees agree on the fact that the objective of volunteering is to ensure that initiatives are successful by fostering a positive impact. Nevertheless, civil society organizations draw inspiration from positive social impact that challenges stereotypes and highlights gender dynamics to address gender inequalities.

4.2 Gender Dynamics Impact

Male volunteers seek career advancement, skill development, civic duty, community building, social impact, and personal fulfillment, while female volunteers focus on community cohesion, empathy building, and fulfilling social responsibilities.

Figure 3 : Word Frequency Distribution Across Community



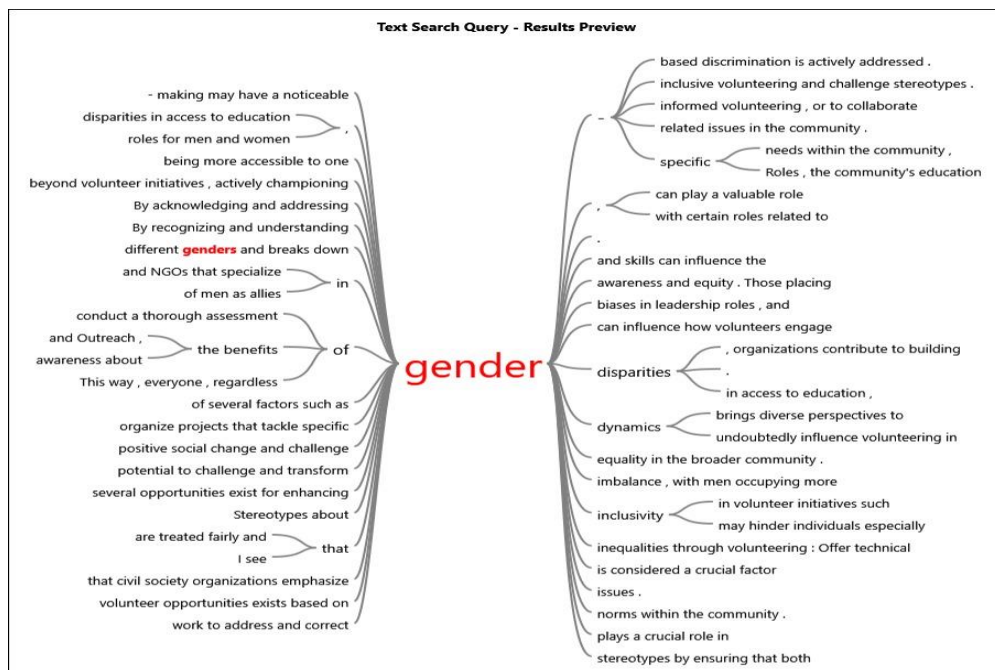
Source: Nvivo 12

From all our interviews, a consistent theme emerges emphasizing the importance of involving all initiatives to contribute to the success of gender dynamics, thus the allocation of roles among volunteers is closely tied to gender dynamics. However, stereotypes dictating appropriate roles for men and women can create barriers, impacting the diversity of tasks and responsibilities undertaken by volunteers. Furthermore, promoting a new culture of volunteering that prioritizes a gender approach is identified as a crucial factor shaping the volunteering landscape in Marrakech-Safi region. This significantly influences the roles, motivations, and experiences of individuals engaged in voluntary activities with civil society associations. Moreover, fostering a new culture that promotes the commitment of all stakeholders and NGOs to ensuring regular and continuous involvement, and active participation contributes to both inclusiveness and social development within the region.

Volunteering can increase awareness of gender dynamics, challenge stereotypes by fostering empowerment among active participants, and shift traditional gender roles applicable both within civil society associations and within the broader community. It can also promote gender inclusivity, promoting equal opportunities within civil society associations. Successful programs can influence

community perception and acceptance of gender diversity, potentially contributing to a more inclusive societal mindset.

Figure 4: textual analysis of the gender



Source: Nvivo 12

4.3 Gender Dynamics Synthesis

Based on the principle that the gender approach is an important necessity within civil society and in the development of social inclusivity. In this configuration, the measurement of gender dynamics in terms of volunteering requires taking into account several dimensions to fully understand the impact and implications of volunteer participation according to gender. This implies taking an in-depth look at aspects related to volunteers' roles, responsibilities, motivations, barriers, and experiences, with an emphasis on gender differences.

5. Conclusion

The present study highlights the complex links between gender and volunteering in Marrakech-Safi, underscoring its potential to influence civil society, societal values, and gender norms. Inclusion and social change emerge as crucial aspects in catalyzing this beneficial impact and contributing to building contemporary society. The study revealed that integrating a gender approach into volunteering within civil society is essential for social inclusiveness. Assessing gender dynamics in this context unveils various aspects such as the roles, responsibilities, motivations, and experiences of volunteers. However, this is not without challenges, notably the persistence of gender stereotypes that influence the division of tasks. Despite these barriers, this dynamic offers significant opportunities to create a more equitable and inclusive volunteering culture, thereby strengthening the positive impact of volunteer initiatives within civil society.

Volunteering has a significant impact on gender dynamics, increasing awareness, shifting traditional gender roles, and promoting gender inclusivity. Male volunteers prioritize career advancement, while female volunteers focus on community building and social responsibility. Successful programs have significantly impacted community perception and acceptance of gender diversity, leading to a more inclusive societal mindset.

Indeed, the study confirmed the existence of gender-specific patterns in the experiences, motivations, and overall impact of volunteering. As a result, volunteering has a significant impact on gender dynamics by raising awareness, changing traditional roles, and promoting inclusion. Consequently, motivations vary between men and women, with men favoring career advancement and women focusing on community development. Successful programs have positively influenced perceptions of gender diversity, contributing to a more inclusive societal mindset. On the other hand, challenges related to gender inclusion in volunteering were identified, underlining the need for specific strategies through gender-sensitive voluntary initiatives.

Based on the aforementioned findings, the research recommends volunteer programs should implement tailored strategies that consider the diverse motivations and experiences specific to each gender. Priority should be given to gender-inclusive strategies to address the identified issue. Using successful volunteer programs and initiatives as models can encourage gender-inclusive policies within civil society organizations.

In conclusion, this study made significant contributions by meeting the research objectives, confirming the hypotheses, and providing essential information on gender dynamics in volunteering in Marrakech-Safi Region.

6. References

- Baxter, P., & Eyles, J. (1997). Evaluating qualitative research in social geography: Establishing 'rigour' in interview analysis. *Transactions of the Institute of British Geographers*, 22(4).
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2).
- Brown, L. (2018). Transformative power dynamics in volunteering: A case study. *Journal of Social Change*, 10(2).
- Brown, R., & White, S. (2017). Social Capital and Volunteering: A Systematic Review. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 46(3), 1-22.
- Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2017). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches*. Sage Publications.
- Doe, J., & Smith, K. (2019). The Impact of Volunteering on Mental Health: A Longitudinal Study. *Journal of Community Psychology*, 45(2).
- Finlay, L. (2002). "Outing" the researcher: The provenance, process, and practice of reflexivity. *Qualitative Health Research*, 12(4).
- Johnson, M., et al. (2019). Gender and volunteer motivation: A study of parkrun. *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 30(6).
- Jones, R., et al. (2021). Exploring the impact of gender on volunteering experiences in a community organization. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 50(1).
- Lincoln, Y. S., & Guba, E. G. (1985). *Naturalistic inquiry*. Sage.
- Patton, M. Q. (2015). *Qualitative research & evaluation methods: Integrating theory and practice*. Sage Publications.
- Smith, A. (2020). Gender differences in motivations for volunteer tourism: A case study in Marrakech-Safi. *Journal of Sustainable Tourism*, 28(2).
- Smith, J., & Johnson, L. (2018). Motivations Behind Volunteering: A Comprehensive Review. *Journal of Social Impact*, 25(3).
- White, J. (2021). Volunteerism and gender equality: A global perspective. *Palgrave Macmillan*, 28(1).
- Dubois, M. (2022). Providing a cross-sectional perspective of perceptions. *Journal of Qualitative Research*, 7(3).
- Meijs, L. C., & Handy, F. (2014). The essence of volunteer management: A framework to measure the impact of managing volunteers. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 43(3).

CHAPITRE III

Moroccan Youth and Volunteerism: An In-depth Exploration of Motivational Drivers

Nouh Alaoui Mhamdi

Doctoral Candidate

Abstract

The article attempts to answer the questions: what motivates Moroccan university students to volunteer? It highlights the persistent gap in comprehending the drivers behind students' volunteerism, despite its burgeoning significance in contemporary societal contexts. The study tries to delve into different variables such as educational settings, social networks, and career aspirations in shaping Moroccan university students' inclination toward volunteering using a quantitative research approach. This exploration aims at informing recruitment strategies for governmental and non-governmental entities. By underscoring the dwindling participation rates of young adults globally and their pivotal role in the volunteer workforce, the article underscores the urgency of comprehending and engaging this demographic in volunteer endeavors with pinpoint marketing campaigns and targeted motivational drivers as underscored by its findings and discussion section.

Keyword: Volunteering, Morocco, University students, quantitative research, motivation, drivers

Introduction

The recruitment and retention of volunteers has posed a pivotal challenge for both public and private organizations. This issue has been noted by different practitioners and organizations whether operating within Morocco or across international landscapes. Indeed, a notable trend emerges wherein the demand for volunteers consistently over the last decades outpaces the available pool of volunteers¹, highlighting a pressing concern in contemporary societal frameworks since volunteering is seen as a manifestation of altruism, civism, and democracy². To add more, the recruitment of volunteers is essential for the integration and impact of civil society institutions and non-governmental organizations into the different strata of society. This importance highlights the need for better

¹Kerilyn Schewel and Sonja Fransen, "Who Prefers to Stay? Voluntary Immobility Among Youth in Ethiopia, India, and Vietnam," *Journal of Ethnic and Migration Studies* 48, no. 19 (December 16, 2022): 4457–84, <https://doi.org/10.1080/1369183X.2022.2092085>.

²Mike Planty, Robert Bozick, and Michael Regnier, "Helping Because You Have to or Helping Because You Want to? Sustaining Participation in Service Work from Adolescence Through Young Adulthood," *Youth & Society* 38, no. 2 (2006): 177–202.

recruitment strategies of volunteers by these organizations and the need to understand prospective volunteers' needs and motivations to take part in such endeavors. In response, scholarly effortshave intensified, and aim at unraveling the often hidden/personal motives and needs that drive individuals toward volunteering.¹ However, amidst this growing academic landscape, a conspicuous gap persists—a lack of understanding the true motives and needs of young adult volunteers, notably in university and collegial educational settings.

Within the ever-growing field of volunteerism research and academia, different studies have transitioned from overarching theories of volunteer motivations to more nuanced and specific examinations of demographic groups and psychographic segments such as seniors and school volunteering. Nonetheless, despite this shift in academic attention, the motivations and needs of young adult volunteers², particularly university students, remain relatively underexplored and still represent a challenge in comprehending and unearthing³. This demographic group represents a crucial reservoir for public, private and non-profit organizations seeking volunteer recruitment⁴. As societies age and retirement ages increases as well, the imperative to enlist the help and support from young adults, especially in the form of voluntary work amplifies⁵. This not only puts a strain on already restricted recruitment pool, but it also makes the dearth of research on the motives and needs of university students a substantial lacuna in volunteering literature.

The significance of this research topic in the area of volunteerism is underscored by the often-obvious disparity between young adults, especially university students and different organizations aiming to recruit volunteers. More obvious are the falling rates of young adults in volunteering activities and their lagging behind other age cohorts such as retirees. In fact, these rates exhibit a distressing trajectory of decline over the past decades in many industrialized nations. This does not only signal an organizational failure to effectively engage a demographic group that holds significant relevance to both current operations and

¹ Julie E. Francis, "The Functions and Norms That Drive University Student Volunteering," *International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing* 16, no. 1 (February 2011): 1–12, <https://doi.org/10.1002/nvsm.390>; JH Greensdale and KM White, "The Prediction of Above Regular Participation in Volunteerism: A Test of the Theory of Planned Behaviour and the Volunteers Functions Inventory," *Journal of Social Psychology* 142, no. 2 (2005): 155–72.

² Francis, "The Functions and Norms That Drive University Student Volunteering."

³ Alanna Harman and Alison Doherty, "Psychological Contract in the Volunteer Youth Sport Coach Environment: The Community Sport Club Perspective," *Managing Sport and Leisure* 24, no. 5 (September 3, 2019): 321–38, <https://doi.org/10.1080/23750472.2019.1645615>.

⁴ Morris A Okun and Amy Schultz, "Age and Motives for Volunteering: Testing Hypotheses Derived from Socioemotional Selectivity Theory.," *Psychology and Aging* 18, no. 2 (2003): 231.

⁵ Sunwoo Lee, "Volunteering and Loneliness in Older Adults: A Parallel Mediation Model," *Aging & Mental Health* 26, no. 6 (June 3, 2022): 1234–41, <https://doi.org/10.1080/13607863.2021.1913477>.

future sustainability, but it also discerns an asynchronous communication between various organizations and prospect volunteers.

However, the scholarly landscape regarding the role of university students in volunteering remains notably sparse within the context of Morocco. Indeed, such a lack of academic contributions and literature underscores the under-researched nature of university students as potential volunteers. In this regard, the present study attempts to showcase the various and often misunderstood causes steering Moroccan university students' motivations to volunteer. In this regard, this research attempts to answer the following research question: To what extent do the educational environment, social networks, and career aspirations impact the inclination of Moroccan university students toward volunteerism, and how can educational institutions and organizational structures better support and incentivize student participation in volunteer activities?

This research is an exploratory journey into the motivations and perceptions of Moroccan university students regarding volunteering. The primary objective is to find the drivers that motivate this group to volunteer. It also aims to assess key elements pertinent to effective recruitment strategies targeting this demographic within the Moroccan context which could have long lasting recruitment benefits on governmental and also non-governmental organizations.

Young Adult University Student and Volunteering in the Literature

The field of volunteerism among young adults, specifically university students, is brimming with potential benefits and intrinsic challenges that need profound investigation. This research endeavors to unravel the motivational drivers and factors influencing the volunteering behavior of Moroccan university students—a domain which remains relatively underexplored within the academic sphere. Indeed, numerous scholars have highlighted the myriad of advantages young adults garner from engaging in volunteer activities¹. These include the acquisition of novel life experiences, resume/cv fortification², establishment of career networks, augmented self-image, confidence building, and expanded social

¹Karen Andersen, "Student Volunteers: Why Hospitals Must Invest in Their Futures," *Leadership in Health Services* 16, no. 2 (2003): 6–13.

²Robyn Gibboney, "Service Learning and Commitment to Community: Exploring the Implications of Honors Students' Perceptions of the Process 2 Years Later," *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly* 25, no. 4 (1996): 506–24.

networks¹. Nonetheless, despite these perceived advantages, the recruitment and retention of young adult volunteers prove difficult.

A global observation of low and declining participation rates among young adults in volunteering activities highlights a pervasive issue covering various countries such as the United States, Canada, the United Kingdom, and Australia². Smith³ argues that lack of targeted marketing strategies and negative perceptions associated with volunteering contribute significantly to the low participation rates among young adults. On the same line, Rehberg⁴ contends that altruistic motives may serve as a primary driving force behind young adult volunteering. This divergence in terms of perspectives showcase the complexity inherent in understanding the motivations underpinning young adult volunteering⁵, thereby urging the need to reverse this undesirable yet constantly growing trend.

Of particular importance within the volunteering context are university students, an understudied segment possessing notable potential benefits and underutilized capacities in the opinions of many scholars. These individuals are ideally positioned to reap career-related benefits due to their flexibility and time availability⁶. Yet, volunteering engagement among university students sees a decline during the transition from high school to higher education, despite the fertile ground offered by the university environment for nurturing many volunteering behaviors and habits. Papadakis et al.⁷ highlight the need to understand the motivations driving young adult university students toward volunteering, stressing the insufficiency of marketing messages and negative perceptions as contributors to declining participation rates among this important demographic.

¹Walter Wymer, Donald Self, and Carolyn Sara Findley, "Sensation Seekers and Civic Participation: Exploring the Influence of Sensation Seeking and Gender on Intention to Lead and Volunteer," *International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing* 13, no. 4 (2008): 287–300.

²Wymer, Self, and Findley.

³"Poor Marketing or the Decline of Altruism? Young People and Volunteering in the United Kingdom," *International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing* 4, no. 4 (1999): 372–77.

⁴"Altruistic Individualists: Motivations for International Volunteering Among Young Adults in Switzerland," *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 16 (2005): 109–22.

⁵Elena Marta, Chiara Guglielmetti, and Maura Pozzi, "Volunteerism During Young Adulthood: An Italian Investigation into Motivational Patterns," *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 17 (2006): 221–32.

⁶Planty, Bozick, and Regnier, "Helping Because You Have to or Helping Because You Want to? Sustaining Participation in Service Work from Adolescence Through Young Adulthood."

⁷"Understanding Volunteers' Motivations," in *Proceedings of the 2004 Northeastern Recreation Research Symposium*, 2004, 321–26.

Indeed, a number of studies have explored the role of universities in fostering volunteerism, with Bussell and Forbes¹ focusing on employer-supported volunteering (ESV) among staff from various universities in England, however, overlooking the involvement of university students. Similarly, Lagomarcino et al.² evaluated a program targeting students' involvement in volunteering at a public residential facility, showcasing an increase in student volunteerism and the benefits they reaped for themselves and also for the residence of such facility. Within the same line of research, Dean³ emphasizes the intrinsic motivation among comprehensive school students compared to their grammar school counterparts, uncovering the diverse motivations driving volunteering activities among different student cohorts. Kwan and Wray-Lake⁴ on the other hand delved into compulsory volunteerism and its effects on long-term civic engagement, highlighting the influence of school environments on youth volunteer motivations and drives.

Within the Moroccan context, the Ministry of Culture underscores the pivotal role of citizen participation in fostering a participatory democratic system, framing volunteer work as instrumental in enhancing societal trust, solidarity, and sustainable human development goals⁵. On another topic CHRIKI⁶, delves into the values and position of Moroccan youth within collective actions, contemplating the evolution of traditional structures into modern organizational forms and the inherent value systems they use to partake long lasting changes in communities.

In critically analyzing this literature review, it becomes evident that while various international studies have delved into young adult volunteering, there remains a large scarcity of academic resources focusing on motivations and drives that incite such demographic to volunteer. This lack is more apparent when it comes to Moroccan university students and the complex drivers influencing their engagement in volunteerism.

¹“How Uk Universities Engage with Their Local Communities: A Study of Employer Supported Volunteering,” *International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing* 13, no. 4 (November 2008): 363–78, <https://doi.org/10.1002/nvsm.331>.

²“Increasing Volunteering at a Residential Facility: An Experimental Evaluation of a Volunteer Assistance Program,” *Behavioral Interventions* 1, no. 2 (1986): 125–36.

³“Recruiting Young Volunteers in an Area of Selective Education: A Qualitative Case Study,” *British Journal of Sociology of Education* 37, no. 4 (May 18, 2016): 643–61, <https://doi.org/10.1080/01425692.2014.973016>.

⁴“Why Are We Doing This in the First Place?: Youth Motivations, School Environments, and Volunteer Experiences in a System of Compulsory School-Based Volunteerism,” *Asia Pacific Journal of Education*, August 24, 2023, 1–15, <https://doi.org/10.1080/02188791.2023.2251708>.

⁵2023 “اهمية العمل التطوعي,” وزارة الشباب والثقافة والتواصل, <https://mjcc.gov.ma/ar/القطاعات/الشباب/التطوع>.

⁶“الشباب المغربي والعمل الجماعي: تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم,” *Insaniyat / إنسانيات* no. 68 (June 30, 2015): 49–70, <https://doi.org/10.4000/insaniyat.15156>.

Methodology

Research Design:

This research adopts a quantitative methodology to collect and analyze data related to the motivational drivers of Moroccan university students towards volunteering. The study design is cross-sectional and gathers data at a single point in time, focusing on understanding the relationships and differences among various demographic variables concerning Moroccan university students' motivations for volunteering.

Sampling Procedure:

The participant pool comprises 180 university students enrolled at Sidi Mohammed Ben Abdellah University, specifically from the Faculty of Letters and Human Sciences Dhar El Mehraz Fes, Department of English Studies. Participants from other faculties, such as the National School of Commerce And Management (ENCG), Faculty of Sciences and the Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, were also recruited in this study. The sampling technique uses a combination of snowball and purposive sampling to ensure representation of individuals meeting specific criteria relevant to the research objectives such as mastery of the English language and computer skills to fill the questionnaire online, personal information such as emails and IP addresses were omitted and never collected to ensure anonymity and confidentiality.

Questionnaire Development:

The study utilized the Volunteer Functions Inventory (VFI) developed by Clary et al.¹ as the primary instrument for data collection. This scale (a 5-point Likert scale) comprises six dimensions—Values, Protective, Enhancement, Understanding, Career, and Social. They assess different motivational aspects relevant to volunteering among university students. To tailor the scale to this specific demographic under investigation in the study, questions related to different demographics were added, such as age and education level.

Ethical Considerations:

Prior to taking part in the study, participants were presented with a consent text citing the research's aims, potential outcomes, and ensuring them of anonymity and confidentiality.

¹“Understanding and Assessing the Motivations of Volunteers: A Functional Approach.,” *Journal of Personality and Social Psychology* 74, no. 6 (1998): 1516.

Data Collection Procedures:

The questionnaire, constructed using Google Forms, served as the primary tool for data collection. Participants were contacted through various digital platforms such as Facebook Messenger, email, and WhatsApp (the author of this research has shared the questionnaire in various WhatsApp groups used by students from different university levels in Fez, Morocco). Pilot testing of the questionnaire was performed on a limited number of participants during the initial phases of the research to ensure suitability and functionality within the context of the target population.

Scale Reliability and Validity:

Cronbach's alpha coefficients were computed to assess the internal consistency of the scale's dimensions. Scores revealed high levels of internal consistency: Values (.867), Protective (.812), Enhancement (.806), Understanding (.849), Career (.849), and Social (.819). Exploratory Factor Analysis (EFA) and Confirmatory Factor Analysis (CFA) were conducted to validate the construct of the scale, with satisfactory Kaiser Meyer Olkin (KMO) values: Values (.771), Protective (.791), Enhancement (.663), Understanding (.786), Career (.755), and Social (.756).

Data Analysis:

The quantitative data collected via Google Forms were imported and coded using Microsoft Excel for analysis. IBM SPSS 27 software was used to perform statistical analysis. Among the statistical tests performed were Independent Sample T-tests, analysis of variance (ANOVA), and correlation analyses. Various descriptive statistics were performed as well. The statistical tests aim at examining the relationships, differences, and patterns among various demographic variables and motivational drivers for volunteering among university students in Fez; nonetheless, the results can be used to generalize the findings and deduce motivational drivers among various university students in Morocco.

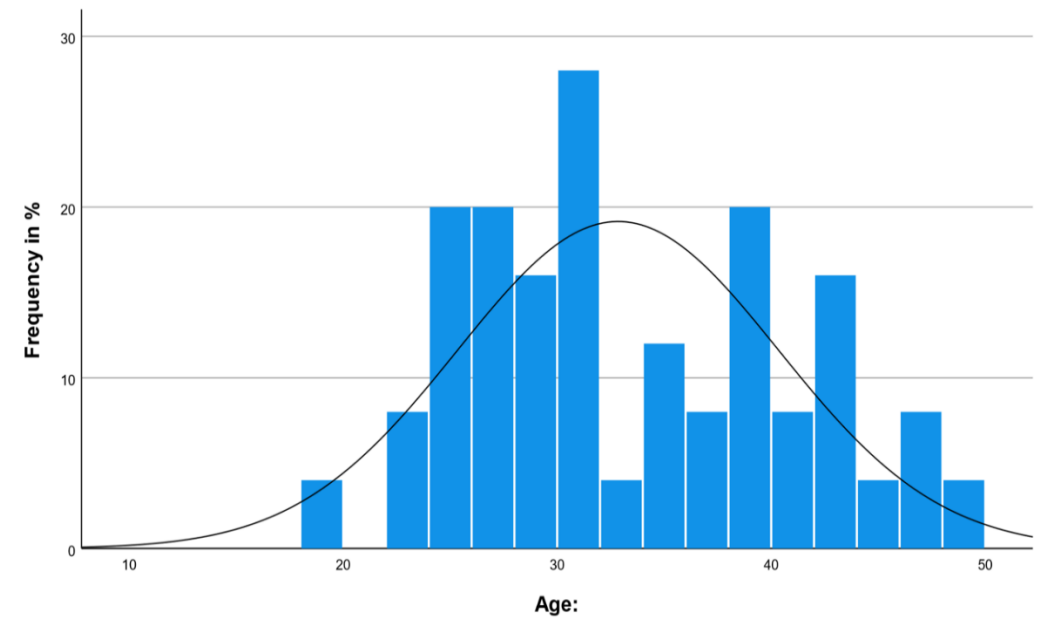
Findings

Descriptive statistics

The present study conducted a descriptive statistical analysis of a sample comprising 180 university students from Sidi Mohammed ben Abdellah University in Fez, Morocco, with a focus on understanding the demographic composition and educational background.

Age

Figure 1: A histogram with a normality curve highlighting age distribution among participants in the study.



Regarding age distribution, a diverse range of participants was observed, spanning from 19 to 48 years old. The most prevalent age groups within the sample were 26 (11.1%), 30 (8.9%), 31 (6.7%), and 38 (6.7%) as figure 1 showcases. The remaining participants showed varied but relatively consistent distributions across the different age brackets.

Gender

Gender representation among the participants was relatively balanced, with 51.1% male and 48.9% females as figure 2 demonstrates.

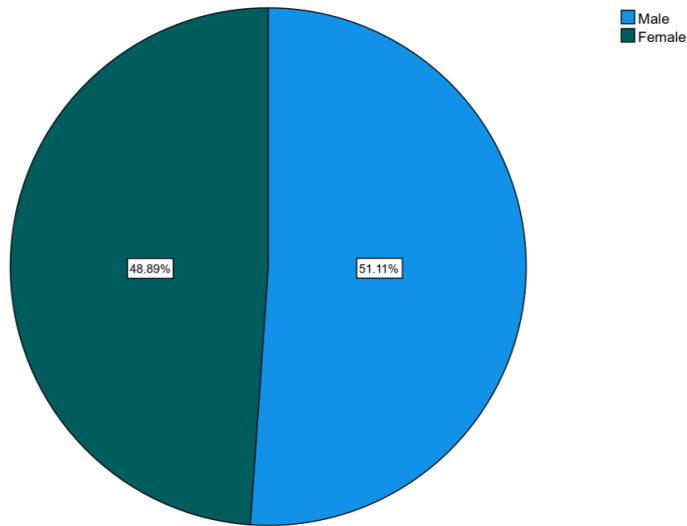


Figure 2: A chart showing gender distribution among participants.

Education

In terms of educational attainment, the sample exhibited a varied distribution. The majority of participants were pursuing or had achieved higher educational degrees, with 44.4% holding Master's degrees and 46.7% having attained or pursuing Doctorate (PhD) qualifications. A smaller percentage of individuals were pursuing undergraduate degrees (2.2%) or held Bachelor's degrees (6.7%) as figure 3 shows.

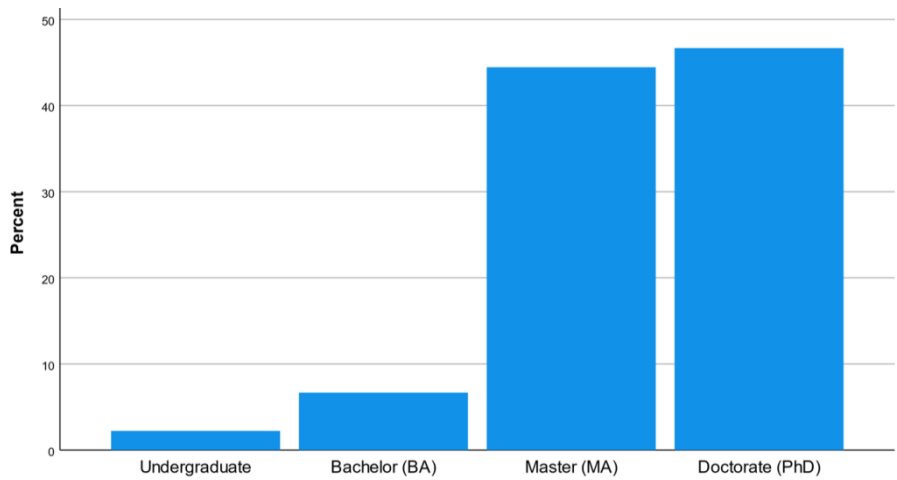


Figure 3: Educational levels among participants.

Field of Study

The sample was predominantly comprised of individuals from the Humanities domain (80.0%). A smaller but notable representation was observed in the Sciences (13.3%) and Business and Management (4.4%) fields, while Engineering constituted a minor fraction (2.2%) of the participants as figure 4 highlights.

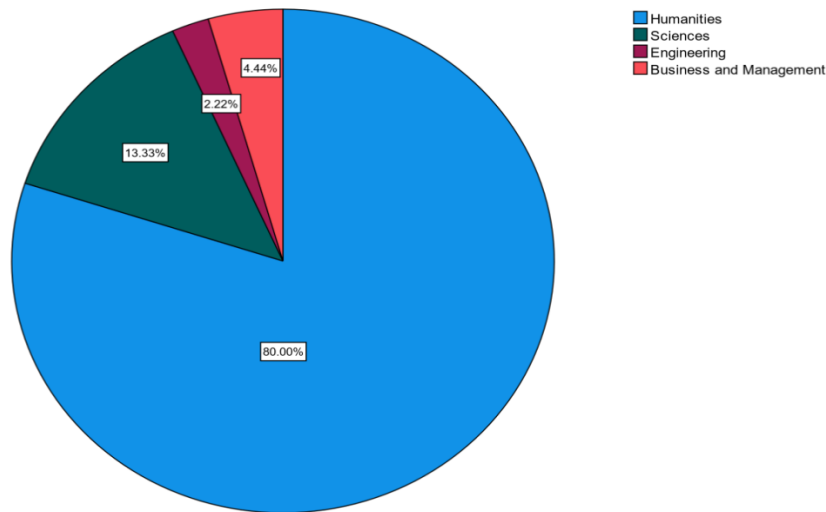


Figure 4: A chart showcasing the field of study among participants.

To conclude the descriptive statistical findings, it is important to note that these findings underscore the diverse demographic composition and educational backgrounds of the participating university students.

Descriptive Analysis of Youth Volunteerism Motivation Scales

This section presents an overview of the descriptive statistics derived from the 5-point Likert-scale (1=Strongly Disagree, 2= Disagree, 3= Neutral, 4= Agree and 5= Strongly Agree) responses across various motivational dimensions among the surveyed participants, it aims to explore the prevalent sentiments and inclinations of the respondents toward volunteering. By examining the mean scores and standard deviations, this section provides insights into the participants' perceptions and attitudes concerning altruism, protective motivations, personal enhancement, understanding, career aspirations, and social connections in relation to their engagement to volunteer activities.

Values:

Participants in this study expressed a moderate to high level of agreement with statements related to their altruistic tendencies and empathy towards others. The mean scores ranged from 3.78 to 4.38 on a 5-point Likert scale. Specifically, respondents displayed substantial concern for those less fortunate, genuine concern for the specific group they served, a strong sense of compassion towards people in need, a deep-rooted belief in the importance of helping others, and a solid conviction in contributing to causes aligned with personal values. The standard deviation values ranged between 0.741 and 1.136, indicating a moderate to high level of variability in responses across these dimensions.

Protective:

Findings regarding protective motivations from the Likert-scale instrument revealed a moderate level of agreement among participants. They showed a moderate inclination toward using volunteering as a means to cope with personal challenges, indicated by mean scores ranging from 2.96 to 3.29. Additionally, respondents reported a reasonable level of agreement regarding volunteering helping them feel less lonely or forget about their troubles temporarily. However, there was slight variability in these responses, as indicated by standard deviation values ranging between 0.869 and 1.019, suggesting a degree of diversity in the perception of volunteering's protective nature.

Enhancement:

According to the collected and then analyzed data, participants viewed volunteering as a source of personal growth and enhancement. They expressed moderate to high agreement across the measured dimensions, with mean scores varying from 3.22 to 3.96. Individuals reported feeling important, experiencing increased self-esteem, finding a sense of need, enhancing their self-image, and acknowledging volunteering as an avenue for forming new connections. These responses exhibited some variability, as seen in the standard deviation values ranging from 0.731 to 1.116.

Understanding:

Regarding motivations linked to understanding and learning, participants displayed a consistent inclination towards using volunteering as a platform for personal development. The mean scores ranged between 3.67 and 3.84, suggesting a moderate to high level of agreement with statements about learning from volunteering experiences. Respondents indicated a willingness to learn more about causes, gain new perspectives, acquire hands-on experience, develop interpersonal

skills, and explore personal strengths. The standard deviation values fell between 0.706 and 0.846, signifying relatively consistent responses across these dimensions.

Career:

Participants revealed mixed attitudes regarding career-related motivations for volunteering. Mean scores ranged between 3.04 and 3.58, showcasing moderate levels of agreement. Individuals expressed diverse opinions about how volunteering might influence their careers, indicating some level of variability in perceptions. They recognized potential benefits in terms of career advancement, networking, skill exploration, and the attractiveness of volunteering experiences on their resumes. Standard deviation values ranged from 0.867 to 1.088, highlighting varying perspectives across these career-oriented dimensions.

Social:

Analysis of social motivations unveiled a moderate level of agreement among participants. Mean scores ranged from 3.02 to 3.49, suggesting a general inclination towards community involvement and social engagement through volunteering. Respondents emphasized the importance of community service among their close connections, showing alignment in values and actions. However, these perceptions varied to some extent, as indicated by standard deviation values between 0.786 and 1.090, signifying diverse attitudes towards social motivations for volunteering.

In the coming section, various statistical tests were performed, ranging from Sample T-tests to ANOVA, to showcase different motivational drives for Moroccan university students based on varying demographics.

Gender Disparities in Volunteering Perception: A Comparative Analysis

Values

The analysis of values related to altruism and societal concern revealed notable gender-based differences based on sample t-tests done in SPSS version 27. For instance, the concern about those less fortunate demonstrated a statistically significant difference between genders ($t(178) = -2.060$, $p = 0.041$), with females exhibiting a higher mean score ($M = 3.95$) compared to males ($M = 3.61$). Similarly, regarding feeling compassion toward people in need, females displayed a significantly higher mean score ($M = 4.41$) than males ($M = 3.83$), showing a considerable gender-based discrepancy ($t(178) = -4.310$, $p < 0.001$). These findings

underscore distinct gender-related variations in altruistic values and societal concern.

Protective

When examining the protective dimension associated with volunteering, some differences were observed between genders. Notably, volunteering as an escape from personal troubles showed a marginal disparity ($t(149.170) = -1.334$, $p = 0.184$), where females ($M = 3.05$) displayed a slightly higher mean score compared to males ($M = 2.87$). However, other dimensions, such as feeling less lonely through volunteering, revealed no statistically significant differences between genders ($t(166.041) = 0.613$, $p = 0.540$). These findings suggest nuanced gender-specific perceptions regarding the protective aspects of volunteering.

Enhancement

In exploring the enhancement aspect associated with volunteering experiences, significant gender-based variations emerged. Notably, volunteering's impact on self-esteem demonstrated a considerable difference ($t(178) = -4.251$, $p < 0.001$), where females ($M = 4.18$) displayed notably higher mean scores compared to males ($M = 3.74$). However, in perceiving volunteering as a means to make new friends, no statistically significant differences were observed between genders ($t(172.068) = -1.468$, $p = 0.142$). These findings highlight distinct gender-related variations in emotional and self-enhancing aspects derived from volunteering experiences.

Understanding

In the domain of understanding gained through volunteering, females demonstrated a significantly higher inclination in gaining a new perspective and learning through hands-on experience ($p < 0.01$ and $p < 0.05$, respectively). Conversely, males expressed a higher belief in exploring their strengths through volunteering ($p < 0.05$). These outcomes indicate gender-based differences in the acquisition of knowledge and skills through volunteer engagement,¹ emphasizing varying learning preferences and objectives.

Career

Regarding career-related aspects of volunteering, females reported significantly lower scores compared to males in exploring different career options

¹ Paulius Skruibis, Kasparas Astrauskas, and Egle Mazulyte-Rasytine, "Changes in Prospective Helpline Volunteers' Suicide Intervention Skills Throughout the Initial Training," *Death Studies* 45, no. 7 (August 9, 2021): 578–82, <https://doi.org/10.1080/07481187.2019.1671538>.

and the belief that volunteering experience would look good on their resume ($p < 0.001$ and $p < 0.01$, respectively). These results hint at potential disparities in the perceived career benefits and motivations behind volunteering among genders.

Social

Lastly, in the social dimension, females exhibited significantly higher scores than males in perceiving volunteering as an important activity to those they know best ($p < 0.001$). Conversely, males reported significantly higher scores than females in the perception that their friends volunteer ($p < 0.05$). These findings underscore gender-specific social influences and networks associated with volunteering engagement.

In summary, the analysis reveals diverse gender-specific perspectives across different dimensions related to values, protective aspects, emotional enhancement, learning, career exploration, and social influence derived from volunteering experiences. These different variations emphasize the importance of considering gender-specific perceptions and motivations in developing marketing initiatives aimed at promoting and understanding the diverse outcomes of volunteering activities within universities as showcased in the analysis above.

Participants Age and Volunteering Perception: A Comparative Analysis

Values:

Correlational analysis between age and altruistic values among Moroccan youth, as measured by the VFI scale, revealed statistically significant associations. Age exhibited moderate positive correlations with concerns for the less fortunate ($r = 0.371$, $p < 0.01$), the importance of helping others ($r = 0.280$, $p < 0.01$), and feeling compassion for those in need ($r = 0.253$, $p < 0.01$). However, the belief in personal agency for a cause lacked statistical significance ($r = 0.099$, $p = 0.187$).

Protective:

In examining protective motivations for volunteering, age displayed a weak positive correlation with volunteering as an escape from personal troubles ($r = 0.049$, $p = 0.515$), while other protective motivations exhibited weaker correlations, with some lacking statistical significance.

Enhancement:

Age presented mixed associations with enhancement motivations. Notably, moderate positive correlations were observed between age and feeling important or making new friends (r ranging from 0.122 to 0.392, $p < 0.01$). However,

correlations such as volunteering for increased self-esteem were weaker ($r = 0.077$, $p = 0.303$).

Understanding:

Analysis of correlations between age and understanding motivations for volunteering revealed diverse associations. Age demonstrated a negative correlation with exploring personal strengths ($r = -0.062$, $p = 0.408$), while other dimensions, like gaining new perspectives or learning through direct experience, displayed moderate positive correlations (r ranging from 0.192 to 0.751, $p < 0.01$).

Career:

The relationship between age and career motivations displayed varied associations. Some dimensions, such as making new career contacts, exhibited moderate positive correlations ($r = 0.284$, $p < 0.01$), while others, like using volunteering to enter a preferred workplace, showed no significant correlation.

Social:

Age demonstrated diverse associations with social aspects of volunteering among Moroccan youth. Correlations were observed with shared interests in community service ($r = 0.189$, $p = 0.011$) and the importance of volunteering among close acquaintances ($r = 0.399$, $p < 0.01$). These findings underscore varying motivations for volunteering among different age groups within Moroccan university students under study.

Educational Level and Volunteering drivers and motivation

The analysis explored the impact of education levels—Undergraduate, Bachelor, Master, and Doctorate—on various values among Moroccan youth. A total of 180 participants contributed to this study, with sample sizes per education level as follows: Undergraduate ($N = 4$), Bachelor ($N = 12$), Master ($N = 80$), and Doctorate ($N = 84$).

Post hoc tests reveal significant differences between the Undergraduate level and higher education levels (Bachelor, Master, and Doctorate) for the "Value" scale, demonstrating a noteworthy contrast in perceived value among these educational strata ($F(3, 176) = 16.474$, $p < .001$). Similarly, other scales exhibit varying means across education levels, such as the "Career" and "Understanding" scales, although the differences in means between education levels are not consistently significant across all scales. For instance, while there's a trend of decreasing mean scores as education level advances in the "Career" scale, the difference only approaches significance ($F(3, 176) = 2.426$, $p = .067$).

The results present mixed findings in terms of the influence of education levels on different scales related to perceptions or attitudes. The statistical analyses reveal significant differences in certain scales, such as "Value," indicating notable disparities in perceived values across educational strata. However, some scales, like "Enhancement" and "Understanding," exhibit less variation across education levels.

Effect sizes (partial eta squared) for significant results range from moderate to large, suggesting that education level does have some impact on these constructs. Post hoc tests, notably Dunnett T3 comparisons, emphasize particular differences between the Undergraduate level and higher educational strata across several scales, highlighting varied distinctions in perceptions or attitudes associated with these scales among different educational groups.

The Influence of the Field of Study on Volunteering Motivations and Drivers

To examine the impact of the field of Study (Humanities, Science, Engineering, Business and Management respectively) on various scales representing different aspects of the volunteering spectrum, a total of 180 participants were analyzed. The descriptive statistics reveal intriguing distinctions across the studied groups, as a case in point, in the 'Value' scale, the mean for Humanities stands notably higher at 4.09 (SD = 0.744) compared to Science (M = 3.47, SD = 0.281), Engineering (M = 4.00), and Business and Management (M = 4.00, SD = 1.069). to add more, the Levene test that was performed in SPSS and which assesses homogeneity of variances, was significant for several scales. This showcase unequal variances across the different groups under scrutiny and study.

Moving to the ANOVA outcomes, there were significant differences observed in 'Value' ($F(3, 176) = 5.344, p = 0.002$), 'Protective' ($F(3, 176) = 6.117, p = 0.001$), 'Career' ($F(3, 176) = 3.456, p = 0.018$), and 'Social' ($F(3, 176) = 8.839, p < 0.001$). However, the 'Enhancement' ($F(3, 176) = 1.095, p = 0.353$) and 'Understanding' ($F(3, 176) = 2.194, p = 0.090$) scales did not show significant differences when compared to the other groups.

Additionally, post hoc Dunnett T3 tests revealed intriguing differences between specific pairs within each scale. Notably, in 'Value', significant differences were found between Humanities and Science ($p < 0.001$), implying a variation in perceived value between these fields. Similarly, in 'Protective', Humanities showed differences with Science ($p = 0.037$) and Engineering ($p < 0.001$), signifying varied perceptions of protective factors among these fields.

Discussion

Gender and Volunteering among Moroccan University Students

The findings highlight nuanced gender-specific perspectives across various dimensions related to volunteering motivations among Moroccan university students. As a case in point, gender-based differences have emerged in altruistic values and societal concerns. In this regard, female university students displayed higher scores in concern for those less fortunate and feeling compassion toward people in need. This indicates that females might hold stronger altruistic values and concerns for societal welfare compared to males. Regarding the protective dimension associated with volunteering, various differences were observed amongst participants. Again, as with the values dimension, females showed slightly higher scores in perceiving volunteering as an escape from personal troubles. This does exhibit to some extents potential differences in seeking solace or refuge through volunteering vis-à-vis female participants, while the emotion and desire to feel less lonely through volunteering showed no significant gender differences.

To add more, significant gender-based variations emerged in the emotional and self-enhancing aspects derived from volunteering experiences among university students who took part in this research. In this regard, female students exhibited higher scores in perceiving volunteering's impact on self-esteem, indicating that volunteering might have a more pronounced positive emotional effect on females compared to males, nonetheless, distinct differences were observed in learning preferences and objectives. Indeed, Female students leaned more towards gaining a new perspective and learning through hands-on experience, while males, on the other hand, focused and emphasized more on exploring their strengths and building their character through volunteering.

As far as career development is concerned, female students reported lower scores compared to males in exploring different career options and believing that volunteering would enhance their resume; on the other hand, male students leaned more toward using volunteering as a lever to enhance their careers and better their resume. This suggests potential disparities in perceived career benefits and motivations behind volunteering among genders. And regarding the social dimension of the scale, gender-specific social influences and networks associated with volunteering engagement were highlighted, as a case in point, female university students perceived volunteering as important to those they know best, indicating a stronger sense of community impact and social bond among peers who volunteer. This also showcase that female students are more prone to volunteer when their peers are volunteering. However, male university students reported

different results, suggesting a potentially different influence pattern within their social circles. Nonetheless, these differences in volunteering motivation and drives could have various causes such as upbringing and culture since in Moroccan society, as explained by Katja Žvan-Elliott¹, females are expected to be nurturing and care givers from an early age which could to some extent explain such volunteering patterns among such students' groups.

Volunteering and Students Age

Age exhibited moderate positive correlations with altruistic values, showing that as age increases, concerns for the less fortunate, the importance of helping others, and feeling compassion for those in need tend to strengthen among Moroccan youth. However, the belief in personal agency for a cause did not show a significant correlation with age. To add more, when it comes to protective motivations, the correlations between age and volunteering as an escape from personal troubles were weak, suggesting that age might not strongly influence seeking refuge through volunteering. In addition, age displayed mixed associations with enhancement motivations. While moderate positive correlations were observed between age and feeling important or making new friends through volunteering, associations like volunteering for increased self-esteem were weaker, indicating that age might differently impact various emotional and social aspects related to volunteering.

The correlations between age and understanding motivations for volunteering exhibited diverse associations. While age showed a negative correlation with exploring personal strengths, it displayed moderate positive correlations with gaining new perspectives or learning through direct experience. This suggests that older individuals might prioritize broader learning experiences over exploring personal capabilities through volunteering. In addition, the relationship between age and career motivations varied. Some dimensions, like making new career contacts, exhibited moderate positive correlations, indicating that older individuals might see volunteering as a means to expand professional networks. For the social dimension and its relationship to age, diverse associations were observed. For example, correlations were observed with shared interests in community service and the importance of volunteering among close acquaintances, which is in line with what various author discuss in their findings.² This suggests

¹Katja Žvan-Elliott, *Modernizing Patriarchy: The Politics of Women's Rights in Morocco*, First edition (Austin, Texas: University of Texas Press, 2015), chap. 1.

²Clary et al., "Understanding and Assessing the Motivations of Volunteers: A Functional Approach."; Francis, "The Functions and Norms That Drive University Student Volunteering"; Papadakis, Griffin, and Frater, "Understanding Volunteers' Motivations."

that age might influence the importance placed on community service based on shared interests and social circles.

Education Level and Volunteering Perception

The analysis focusing on education levels among Moroccan university students uncovers different patterns in the drivers and motivations behind volunteering across different educational strata, for example, there is a clear trend indicating an ascent in perceived values as education levels progress. This underlines a notable shift in value perception as students advance in their education. In essence, these findings indicate a noteworthy impact of education levels on perceived values, albeit with varying degrees of influence across different scales. The significant differences observed suggest that higher education might shape students' perceptions regarding values associated with volunteering.

Volunteering Readiness across Different Fields of Study

The results of this study suggest that there are variations in volunteering readiness across different fields of study among the participants. The scales examined, such as 'Value', 'Protective', 'Career', and 'Social', encompass dimensions that might indirectly reflect an individual's inclination or preparedness towards volunteering activities.

In the context of 'Value', where Humanities students exhibited a notably higher mean compared to Science, Engineering, and Business and Management, it implies that students in Humanities possibly place higher value or importance on community service or volunteering compared to their counterparts in other fields. This suggests a potential inclination or perceived significance of volunteering within Humanities.

Furthermore, 'Protective' reveals intriguing differences, especially between Humanities and Science, as well as Engineering, indicating that Humanities students might perceive themselves to possess more protective factors or a conducive environment for engaging in volunteering activities compared to students in Science or Engineering.

The 'Career' scale, though not showing as strong differences, signifies that Humanities students might have a slightly higher inclination towards integrating volunteering experiences into their career development compared to Science, Engineering, or Business and Management students.

Lastly, the 'Social' scale reflects a considerable difference between Humanities and Science or Engineering, indicating that Humanities students might

perceive a stronger social support system or social acceptance toward volunteering compared to those in Science or Engineering fields.

Overall, these findings suggest that Humanities students, based on the measures assessed, seem to exhibit a higher readiness or inclination towards volunteering activities compared to students in Science, Engineering, or Business and Management. This could be attributed to the nature of the curriculum, socialization within the field, or personal values that are cultivated within the Humanities disciplines, potentially developing a stronger motivation or readiness for community engagement and volunteering initiatives, this also showcase, to varying degrees, the need to integrate a nuanced curriculum, that require humanities subjects to be thought, such as law, philosophy and social studies, for different fields of study such as engineering and management.

Conclusion

This exploratory study delved into the complex motivations and perceptions driving Moroccan university students towards volunteering, uncovering different realities and dimensions influenced by gender, age, education level, and field of study. The findings not only shed light on individual motivations but also underscored the societal significance of volunteering within the framework of democracy and societal welfare as advanced by different scholars discussed in the literature review which could have immense implications on the civic and democratic realities of Moroccans since volunteering is not only perceived as a positive contribution to society, but it also falls within the greater democratic tradition of many nations. In this regard, greater involvement in voluntary work by university students would not only showcase greater care in building fare and cohesive societies, but it would also contribute to the development and maintenance of a democratic tradition that is based on understanding others' differences and needs and ultraistic giving.

The gender-based findings highlight the distinct perspectives held by Moroccan university students regarding volunteering. Female students exhibited higher altruistic values, a stronger emotional impact from volunteering experiences, and a communal emphasis on the importance of volunteerism among peers. In contrast, male students leaned towards leveraging volunteering for career prospects and were influenced differently within their social circles, underscoring divergent motivations across genders. Age revealed its role as a determinant in volunteering motivations. As age advances, altruistic values strengthened among Moroccan youth, emphasizing a growing concern for societal welfare. Moreover, education levels yielded compelling insights into the evolution of perceived values

across strata. Higher education levels demonstrated a notable shift in value perception, suggesting the potential impact of education on shaping students' perceptions concerning volunteering.

The field of study emerged as a crucial factor influencing volunteering readiness among students. Humanities students exhibited a higher inclination towards volunteering activities, potentially attributed to the nature of their curriculum, socialization within the field, or inherent personal values cultivated within Humanities disciplines, fostering a stronger readiness for community engagement and volunteering initiatives compared to other fields.

While this study offered thought-provoking insights into the motivations of Moroccan university students to volunteer, it concurrently marked different limitations that could potentially have affected its outcomes. Among which is a limited sample size and a larger participation and engagement of the humanities field of study in the overall research. While such limitations must be considered in interpreting the results of the study, the outcomes are thought provoking nonetheless and give reason to investigate volunteering within Moroccan universities and its drivers and motivations. In this regard, the findings also highlight the need for further comprehensive research and large-scale qualitative and quantitative studies to validate these findings' theoretical and practical implications. More particularly, research should be geared toward gender-based differences among university students and their perception of volunteering and motivations to partake in it. Such endeavors are crucial for devising targeted strategies to recruit university students into volunteerism and ascertain their true motivations, tailoring initiatives according to educational levels, fields of study, gender, and age.

References

- Andersen, Karen. "Student Volunteers: Why Hospitals Must Invest in Their Futures." *Leadership in Health Services* 16, no. 2 (2003).
- Bussell, Helen, and Deborah Forbes. "How Uk Universities Engage with Their Local Communities: A Study of Employer Supported Volunteering." *International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing* 13, no. 4 (November 2008): 363–78. <https://doi.org/10.1002/nvsm.331>.
- Clary, E Gil, Mark Snyder, Robert D Ridge, John Copeland, Arthur A Stukas, Julie Haugen, and Peter Miene. "Understanding and Assessing the Motivations of Volunteers: A Functional Approach." *Journal of Personality and Social Psychology* 74, no. 6 (1998).

- Dean, Jon. "Recruiting Young Volunteers in an Area of Selective Education: A Qualitative Case Study." *British Journal of Sociology of Education* 37, no. 4 (May 18, 2016): 643–61. <https://doi.org/10.1080/01425692.2014.973016>.

- Francis, Julie E. "The Functions and Norms That Drive University Student Volunteering." *International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing* 16, no. 1 (February 2011): 1–12. <https://doi.org/10.1002/nvsm>.

- Gibboney, Robyn. "Service Learning and Commitment to Community: Exploring the Implications of Honors Students' Perceptions of the Process 2 Years Later." *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly* 25, no. 4 (1996).

- Greensdale, JH, and KM White. "The Prediction of Above Regular Participation in Volunteerism: A Test of the Theory of Planned Behaviour and the Volunteers Functions Inventory." *Journal of Social Psychology* 142, no. 2 (2005).

- Harman, Alanna, and Alison Doherty. "Psychological Contract in the Volunteer Youth Sport Coach Environment: The Community Sport Club Perspective." *Managing Sport and Leisure* 24, no. 5 (September 3, 2019): 321–38. <https://doi.org/10.1080/23750472.2019.1645615>.

- Kwan, Jin Yao, and Laura Wray-Lake. "'Why Are We Doing This in the First Place?': Youth Motivations, School Environments, and Volunteer Experiences in a System of Compulsory School-Based Volunteerism." *Asia Pacific Journal of Education*, August 24, 2023, 1–15. <https://doi.org/10.1080/02188791.2023>.

- Lagomarcino, Ann, Dennis H Reid, James F Phillips, and Philip G Wilson. "Increasing Volunteering at a Residential Facility: An Experimental Evaluation of a Volunteer Assistance Program." *Behavioral Interventions* 1, no. 2 (1986).

- Lee, Sunwoo. "Volunteering and Loneliness in Older Adults: A Parallel Mediation Model." *Aging & Mental Health* 26, no. 6 (June 3, 2022): 1234–41. <https://doi.org/10.1080/13607863.2021.1913477>.

- Marta, Elena, Chiara Guglielmetti, and Maura Pozzi. "Volunteerism During Young Adulthood: An Italian Investigation into Motivational Patterns." *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 17 (2006).

- Okun, Morris A, and Amy Schultz. "Age and Motives for Volunteering: Testing Hypotheses Derived from Socioemotional Selectivity Theory." *Psychology and Aging* 18, no. 2 (2003).

- Papadakis, Katerina, Tonya Griffin, and Joel Frater. "Understanding Volunteers' Motivations." In *Proceedings of the 2004 Northeastern Recreation Research Symposium*, 2004.

- Planty, Mike, Robert Bozick, and Michael Regnier. "Helping Because You Have to or Helping Because You Want to? Sustaining Participation in Service Work from Adolescence Through Young Adulthood." *Youth & Society* 38, no. 2 (2006): 177–202.

- Rehberg, Walter. "Altruistic Individualists: Motivations for International Volunteering Among Young Adults in Switzerland." *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 16 (2005).

CHAPITRE IV

The Political Discourse of Humanitarian Aid: A Critical Analysis of French Media Narratives on Morocco's Aid Selectivity Post-Earthquake

**Assia RACHAK &
Abderazzak ELASSER**

Abstract

The selective acceptance of international aid by Morocco following the 8 September, 2023 earthquake, particularly its decision not to accept France's assistance, prompted intense debate and analysis within the French media landscape. This debate revealed the continued influence of postcolonial power dynamics and assumptions that shape relations between former imperial rulers and their former colonies decades after formal decolonization. This study employs a critical discourse analysis grounded in colonial discourse studies to examine how the concept of humanitarian aid, ostensibly an act of solidarity, is represented and instrumentalized within French political discourse surrounding this fraught diplomatic context.

Résumé

L'acceptation sélective de l'aide internationale par le Maroc à la suite du tremblement de terre du 8 septembre 2023, en particulier sa décision de ne pas accepter l'assistance de la France, a suscité un débat et une analyse intenses dans le paysage médiatique français. Ce débat a révélé l'influence continue des dynamiques de pouvoir postcoloniales et des présomptions qui façonnent les relations entre les anciens dirigeants impériaux et leurs anciennes colonies des décennies après la décolonisation formelle. Cette étude utilise une analyse critique du discours fondée sur les études du discours colonial pour examiner comment le concept d'aide humanitaire, ostensiblement un acte de solidarité, est représenté et instrumentalisé dans le discours politique français entourant ce contexte diplomatique tendu.

Introduction

Over the past century, international aid has evolved from a primarily humanitarian effort to a tool increasingly linked with geopolitical interests and power dynamics (Belgrad and Nachmias 4-6). This shift is particularly evident in the relationships between former colonial powers and their colonies, where aid often serves national agendas and perpetuates colonial-era inequities, despite being framed as acts of global solidarity (4-6). In the post-colonial landscape, the rhetoric of "development" has become an instrument of influence and relationship maintenance for former colonial powers with their former territories (Fujita 20).

This paper aims to investigate the enduring impact of colonialism on contemporary diplomacy and aid relationships. The objective is to facilitate a more nuanced comprehension of the manner in which the concept of humanitarian aid, ostensibly an act of solidarity, can be instrumentalized within political discourse to serve national agendas and perpetuate colonial-era inequities. Furthermore, the study seeks to illuminate the enduring influence of the colonial era on contemporary international relations, particularly in terms of the underlying assumptions and power structures that continue to reverberate from that period.

Our study employs a critical discourse analysis grounded in colonial discourse studies in order to uncover the complex interplay of political motivations and rhetorical maneuvers that shape international aid narratives. The case study central to this paper is Morocco's selective acceptance of international aid in the aftermath of the devastating 2023 earthquake, with a particular focus on its refusal of assistance from former colonial power France. The research question guiding our study is: How does humanitarian aid manifest in French discourse on Morocco, and to what extent does it serve as a disguise for colonial intentions?

Literature Review

The emergence of significant governmental-led aid programs following the First World War, such as the American Relief Administration and the Hoover-Nansen Mission, marked the beginning of extensive humanitarian interventions (Belgrad and Nachmias 4-6). However, these initiatives were also influenced by political considerations, highlighting the inherent tension between humanitarian objectives and *realpolitik* (4-6). As former colonial empires declined, they adapted their civilizing missions to incorporate developmental and humanitarian goals, leading to the "civilize, develop, help" paradigm that significantly impacted North-South relations (Matasci et al. 2-3). The concept of 'aid' was often linked with colonial governance practices, potentially reinforcing unequal power dynamics and the dominance of Western norms and knowledge production (Fujita 20-21).

The complex relationship between humanitarian action and politics has been a subject of ongoing debate within the humanitarian sector. Irene Raciti, in her article "The political dimension of humanitarian action", argues that humanitarian organizations must engage with the political aspects of their work while still upholding core humanitarian principles (39-40). She asserts that the humanitarian imperative to prevent and alleviate suffering necessitates that NGOs be politically aware and engaged (Raciti 45). Although humanitarian principles such as neutrality, impartiality, and independence are crucial for operational guidelines, Raciti contends that these principles must not lead to political blindness or denial of political realities (47). Instead, she posits that the study of politics can be a valuable tool for humanitarians to analyze contexts, advocate for policies, and shape environments in ways that protect the operational space within which humanitarian activities can be carried out effectively (49).

In contrast to Raciti's perspective, Daniel Warner's article "The politics of the political/humanitarian divide" fundamentally challenges the notion of a distinct humanitarian domain that exists outside the realm of politics (109). He asserts that the concept of a "pure" humanitarian sphere untainted by the "dirty" world of politics is based on flawed realist assumptions about the inherently fallen and corrupt nature of the political sphere (Warner 111). Warner argues that the humanitarian is inherently political, and attempts to radically separate the two may paradoxically undermine humanitarian objectives (114). The labeling of crises as "humanitarian" rather than political, he contends, allows political actors to abnegate responsibility, leading humanitarian organizations to take on roles for which they are ill-suited (114).

While Raciti and Warner differ in their prescriptions - with Raciti arguing for strategic engagement with politics while preserving core humanitarian principles, and Warner advocating a collapse of the humanitarian/political divide and a potential limitation of humanitarian space - both authors challenge the notion of an apolitical humanitarianism as untenable in the face of contemporary realities. Their respective works highlight the interplay between humanitarian action and political forces, and the ongoing debate within the humanitarian sector about how to navigate this challenging landscape.

Theoretical Framework

Our study employs a critical discourse analysis approach, complemented by the theoretical framework of Colonial Discourse Studies (CDS). Colonial Discourse Studies (CDS) investigates the perpetual aftermath of colonialism on de-colonized nations, with a specific focus on the discursive practices and

representations employed by colonizers to establish and sustain their dominance (Elaref 84). This theoretical framework serves as a foundation upon which to build understanding of the enduring colonial elements embedded in various discursive practices (84). It facilitates the development of strategies for decolonising societies and fostering resistance movements (84). In tandem with CDS, Critical Discourse Analysis (CDA) serves as a complementary theoretical approach, examining the complex interplay between discourse, power, and resistance (Van Dijk 479). CDA enables researchers to adopt a stance that is informed by a deep engagement with the complexities of societal inequality and that seeks to uncover and challenge the underlying causes of such inequities (Van Dijk 466). The synergistic application of these two approaches enables a comprehensive examination of the representation and instrumentalization of humanitarian aid within French political discourse.

The importance of language in this analysis cannot be overstated, as it serves as the primary vehicle through which politics is conducted (Pétry & Daigneault 1). However, language is not a neutral medium; it carries with it values and ways of understanding the world (1). This is particularly evident in the news media, where the pursuit of objectivity often inadvertently leads to the conveyance of particular perspectives through rhetorical strategies such as the use of factual details and the choice of episodic or thematic framing (Pétry & Daigneault 147-148). These strategies contribute to the coloring of media discourse, which is rooted in the journalistic claim to objectivity (Pétry & Daigneault 147). By conceptualizing media discourse as an interpretative framework that conveys a certain vision of the world, and by applying van Dijk's discursive strategies to determine the representation of events and actors (Tuchman cited in. Pétry & Daigneault 146), the study can effectively uncover the ideological constructs that shape the discourse on humanitarian aid. However, as Gamson et al. emphasize, these ideological constructs often go unnoticed by both the receivers and producers of the information (cited in. Pétry & Daigneault 147), stressing the necessity for a critical discourse analysis to uncover these hidden power dynamics.

To conduct a textual analysis based on these theoretical foundations, the creation of an appropriate corpus of documents is fundamental (Pétry & Daigneault 103). The corpus must be constructed in accordance with the objectives of the analysis, taking into account various characteristics such as origin, size, technological aspects, informational content, and linguistic features (103). Pétry & Daigneault outline four main families of characteristics to be examined when compiling the corpus: “general features”, “technological features”, “informational features”, and “linguistic features” (103). Evaluating these aspects enables the

development of a relevant corpus, which is fundamental to carrying out the envisaged textual analysis (103-104).

Methodology

This study employed a qualitative research design, utilizing a critical discourse analysis (CDA) approach grounded in colonial discourse studies (CDS) to investigate the representation and instrumentalization of humanitarian aid within French political discourse surrounding Morocco's selective acceptance of international aid following the 2023 earthquake. The synergistic application of CDA and CDS enabled a comprehensive examination of the complex interplay between discourse, power, and resistance, while uncovering the enduring colonial elements embedded in various discursive practices.

To conduct this analysis, a corpus was assembled from articles published by four major French newspapers representing diverse political positions: *BFM TV* (center-right), *Courrier International* (left), *Le Figaro* (right), and *Les Echos* (liberal). This selection was made to capture a range of political perspectives present in the French media landscape, ensuring a comprehensive representation of the discourse surrounding the Moroccan earthquake and the country's selective acceptance of aid. The articles were identified using keyword searches related to the Moroccan earthquake, aid offers, and aid refusal. To focus on the immediate discourse produced in response to Morocco's decision, only articles published within a narrow timeframe around the earthquake, 11-12 September 2023, were included in the corpus.

The corpus was constructed based on four main criteria: general features, technological features, informational features, and linguistic features. This approach ensured that the selected articles were relevant, accessible, and representative of the discourse under investigation. General features included the length, structure, and journalistic genre of the articles. Technological features considered the digital format and accessibility of the texts. Informational features focused on the content, themes, and perspectives presented in the articles. Finally, linguistic features examined the language, register, and vocabulary employed in the discourse.

The collected corpus was subjected to a critical discourse analysis, guided by a series of steps. First, a close reading of the corpus was conducted to identify recurring themes, narratives, and rhetorical strategies related to the representation of humanitarian aid and the Moroccan earthquake. These identified themes and patterns were then analyzed through the lens of CDA and CDS, drawing upon the theoretical frameworks of Teun A. van Dijk and post-colonial authorities. The

analysis focused on how events and actors were represented in the discourse, paying particular attention to the use of factual details, framing techniques, and rhetorical devices.

Throughout the analysis, the study remained attentive to the underlying power dynamics and ideological constructs that shaped the discourse on humanitarian aid, often inadvertently conveyed through media narratives. The study aimed to uncover the enduring influence of the colonial era on contemporary international relations, particularly in terms of the assumptions and power structures that continued to reverberate from that period, by conceptualizing media discourse as an interpretative framework that conveyed a certain vision of the world.

Analysis

Article I : Earthquake in Morocco: Paris offers help, Rabat prefers not to receive it – Les Echos (liberal)

This article from *Les Echos* analyzes the tense international relations between France and Morocco following the earthquake on September 11, 2023. The author, Derrek Perrotte, first contextualizes the event by presenting the heavy human and material toll of this earthquake. It then looks at the Moroccan government's mixed reaction to offers of international aid. While Rabat accepted offers of assistance from Spain, the United Kingdom, Qatar and the United Arab Emirates, Morocco politely declined France's offer. According to the author, this decision is part of the climate of diplomatic tension that has reigned between Paris and Rabat since February 2022. The Moroccan ambassador's recall reflects a dispute over migration, freedom of expression and the Sahara conflict.

From a general point of view, this is a text of around 1,300 words published on the media's website. The article follows the codes of the journalistic genre, with paragraphing and the use of headings, subheadings and typographical devices. In terms of information, the text covers both the human toll of the natural disaster and the diplomatic reaction of Morocco, which accepted aid from certain countries but not from France. This perspective reveals the state of tensions between Rabat and Paris. Linguistically, the article, written in standard French, is mostly in the sustained register and uses a vocabulary specific to international relations. The angle is resolutely informative, providing a regularly updated account of the situation on the ground after the disaster. Written to be factual, the article enables readers to keep abreast of the latest developments relating to this deadly earthquake.

Some see it as a slap in the face to France for its very strained relations with Morocco over issues of migration, freedom of speech, the Western Sahara and Algeria. In February, Morocco recalled its ambassador to France. For Pierre Vermeren, a historian at the Sorbonne, Rabat's decision to dispense with Paris is a "clear political sign" of the chill between the two countries, given that, thanks to history and language, "the French are used to working with Morocco. However, the kingdom has not officially refused any current or future aid from France, and the choice of priority countries is dictated by pragmatism. "For example, Qatar has the best dogs, the UK the best drones", explains Abdelmalek Alaoui, President of the Moroccan Institute of Strategic Intelligence (Imis) in Rabat. In his view, "saying that Morocco refuses France's help is a conspiracy theory. It's not an issue here. Morocco is just in the process of organising the most effective possible relief effort.(Perrotte)

The extract above employs several discursive strategies that contribute to the representation of the complex relationship between Morocco and France in the context of international aid. One notable strategy is the use of lexical choices and metaphors, particularly the phrase "a slap in the face to France", which serves as a metaphor emphasizing the perceived insult or disrespect towards France by Morocco's decision. This lexical choice effectively frames Morocco's action as a deliberate and aggressive move, reinforcing the notion of strained relations between the two countries. From a CDS perspective, this framing can be seen as a manifestation of the ongoing power struggle between the former colonizer and the formerly colonized nation, with Morocco's assertion of autonomy being interpreted as an affront to France's historical dominance.

Another significant discursive strategy present in the article is the quoting of experts and authorities. The text includes a statement from historian Pierre Vermeren, who describes Morocco's decision as a "clear political sign" of the chill between the two countries. Through citing an academic authority, the article enhances the credibility and legitimacy of the interpretation that Morocco's refusal is politically motivated, drawing on the power of expert knowledge to shape the reader's understanding of the situation. However, from a CDS perspective, the reliance on the French historian's perspective may reinforce the dominance of Western knowledge production (Akena 600), and marginalize alternative interpretations from Moroccan sources.

The article also engages in controlling the communicative situation by presenting multiple perspectives, including that of Abdelmalek Alaoui, President of a Moroccan think tank. However, the framing of Alaoui's perspective as a rebuttal

to a "conspiracy theory" may subtly undermine its legitimacy. This strategic framing allows the article to exercise control over the communicative situation and influence the interpretation of events, potentially steering the reader towards a particular understanding of the relationship between Morocco and France. In the context of CDS, this framing can be seen as a form of discursive marginalization, where Moroccan perspectives are presented as less credible or rational than French ones.

Furthermore, the extract employs presupposition and implication to reinforce the idea of a disrupted relationship between the two countries. The statement "the French are used to working with Morocco" presupposes a historical and linguistic connection, implying that France's involvement in providing aid would be natural and expected (Misra 3273). In drawing on shared knowledge and assumptions, this presupposition serves to highlight the significance of Morocco's decision to refuse French assistance. From a CDS perspective, this presupposition can be interpreted as a reflection of the ongoing influence of colonial ties and the expectation of continued French involvement in Moroccan affairs, even after independence (Misra 3273)..

Finally, the article engages in rhetorical strategies and topic control to influence the mental models of readers regarding the motivations behind Morocco's decision. Through presenting Alaoui's explanation of Morocco's actions as pragmatic and rational, and contrasting it with the emotionally charged interpretation of a political slight against France, the article gives prominence to a particular perspective. This strategic control of the topic allows the article to shape the discourse surrounding the event and potentially influence the reader's understanding of the situation. In the context of CDS, this rhetorical strategy can be seen as an attempt to downplay the political significance of Morocco's decision and to maintain the dominance of French interests and interpretations.

Article II: Earthquake in Morocco: death toll rises to 2862 – le Figaro (Right)

This article, which appeared in the daily *Le Figaro* on 11 September 2023, provides an update on the humanitarian situation in Morocco following the earthquake. From a factual point of view, the article reports on the heavy human toll, which continues to rise, according to the latest figures from the Moroccan Ministry of the Interior. From an informational point of view, the article looks at the rescue operations under way and the international aid being deployed. It points out that while Morocco has accepted assistance from Spain, the United Kingdom, Qatar and the United Arab Emirates, it has declined assistance from France, against

a backdrop of intense diplomatic tensions with Paris. The text also mentions the significant material damage post-earthquake. From an editorial point of view, this article follows the codes of journalistic writing, with a sober tone, a structure based on intertitles and a few synthetic computer graphics.

The text of around 900 words takes a factual approach to reporting developments. Generally speaking, the article comes from a reference media and follows the canons of the journalistic genre. Technologically, its digital distribution means that information can be updated quickly. From an informational point of view, it takes stock of the situation, focusing on the human toll, international aid and Morocco's mixed reaction to the French proposals. The main theme - the natural disaster - is thus approached from the angle of its diplomatic repercussions. In linguistic terms, the tone is factual and the vocabulary precise, as befits serious journalistic treatment of a current event. The article therefore endeavors to provide an account of the latest developments in this event.

As a right-leaning French publication, *Le Figaro's* coverage can be seen as reflecting a particular ideological stance that may prioritize national interests and maintain a certain distance from critical self-reflection on France's colonial legacy and its implications for contemporary relations with former colonies. It is noteworthy that the article does not delve into the context which could provide insights into the reason behind Morocco's decision.

As for Morocco's decision not to respond to the offer of French aid, Catherine Colonna does not want any "bad quarrel". "Morocco is a sovereign country that is master of its own choices, and has taken the decision to prioritize the arrival of aid by approaching certain countries on a case-by-case basis". Former French Prime Minister Dominique de Villepin refused to make a link between the tensions and the absence of requests for aid from France. However, he stressed on France Info that it was "important for France to put its flag in its pocket, to put its sensitivities in its pocket and to ensure that French aid can be channeled by all possible means and in particular through private channels or a European channel.(AFP)

Firstly, the use of the phrase "bad quarrel" by French Minister Catherine Colonna serves to downplay the political significance of Morocco's decision and to frame the situation as a minor disagreement rather than a serious diplomatic issue. This rhetorical strategy aims to minimize the perception of tension between the two countries and to maintain a positive public image of France's relationship with Morocco. In employing this lexical choice, Colonna seeks to shape the public discourse surrounding the event and to avoid escalating the diplomatic tensions.

Secondly, Colonna's statement that "Morocco is a sovereign country that is master of its own choices" serves to acknowledge and respect Morocco's autonomy in decision-making. This discursive strategy aims to avoid the perception of French interference in Moroccan affairs, which could be interpreted as a continuation of colonial-era power dynamics. In her emphasis on Morocco's sovereignty, Colonna seeks to maintain a balanced and respectful diplomatic stance, recognizing the importance of Morocco's independence and agency in the post-colonial context. Thirdly, the inclusion of former French Prime Minister Dominique de Villepin's perspective offers an alternative interpretation of the situation. De Villepin attempts to decouple the two issues and to avoid attributing political motives to Morocco's actions by refusing to make a direct link between the tensions and Morocco's decision not to request French aid. This discursive strategy serves to maintain a more neutral stance and to avoid further escalation of tensions. Through presenting multiple perspectives, the extract acknowledges the complexity of the situation and the potential for different interpretations of Morocco's decision.

Furthermore, de Villepin's emphasis on the importance of France "putting its flag in its pocket" and "ensuring that French aid can be channeled by all possible means" suggests a pragmatic approach to aid delivery that prioritizes the needs of the affected population over political considerations. This discursive strategy aims to present France as a responsible and compassionate actor in the international community, willing to set aside political differences for the sake of providing assistance. De Villepin seeks to shift the discourse away from political tensions and towards a more collaborative and humanitarian approach by focusing on the practical aspects of aid delivery and the importance of finding alternative channels.

Finally, the reference to "putting its sensitivities in its pocket" presupposes the existence of underlying tensions or disagreements between France and Morocco. This implicit acknowledgment of the complex historical and political context of their relationship serves to highlight the challenges in navigating post-colonial relations and the ongoing influence of the colonial past on contemporary diplomacy. The extract acknowledges the need for France to be mindful of its historical role and to approach the situation with sensitivity and respect for Morocco's sovereignty and agency.

This extract presents a paradoxical stance: the first comment formally respects Morocco's sovereignty in choosing aid partners, while the second comment suggests France should set aside its "flag" and "susceptibility", hinting at an expectation from the former colonial power to have its aid accepted by its former colony. On the one hand, the first comment reflects a formal recognition of

Morocco's sovereignty and its right to "prioritize the arrival of aid" as it sees fit. This rhetoric of "respect for the choices" of a "sovereign country" can be interpreted as an attempt to preserve the appearance of an egalitarian post-colonial relationship. On the other hand, the second comment calling for France to "put its flag in its pocket" reveals a certain wounded susceptibility, or even a feeling of infringement of the implicit norm whereby the former colonial power expects its offer of assistance to be favorably received by its former colony.

This notion of a 'duty of humanitarian interference' on the part of former metropolises towards their ex-colonies echoes the post-colonial critique of the 'heavy colonial legacy' (Saïd 211). According to this perspective, the gesture of offering supposedly disinterested aid actually perpetuates the unequal power relations inherited from colonialism. By insisting that French aid should be channeled through 'channels' other than the official bilateral route, the comment appears to be seeking to circumvent Morocco's rebuff, while subtly reaffirming the norm of a quasi-filial post-colonial bond requiring gratitude from the former colony to the benevolent mother country. So despite the official rhetoric of respect for Moroccan sovereignty, the statements reported by *Le Figaro* reveal the reflexes and power dynamics typical of post-colonial relations (Markos 3).

Article III : Tensions. Earthquake in Morocco: France's offer of aid perceived as a "Trojan horse- Courrier International (left)

This article published on September 12, 2023 on the *Courrier International* website offers a geopolitical analysis of Morocco's reaction to international offers of humanitarian aid following the earthquake. The author takes a particular interest in the kingdom's refusal of French aid, despite the acceptance of assistance from Spain, the UK, Qatar and the United Arab Emirates. According to the analysis presented in the article, this refusal should be seen in the context of growing diplomatic tensions between France and Morocco since 2021. The article argues that French aid was "perceived as an attempt to impose de facto assistance" by Rabat (Salem).

In terms of form, this short extract of around 350 words follows the codes of digital journalistic writing, with paragraphing and the use of typographical devices. The register is intended to be current and accessible, to enlighten readers on the geopolitical issues surrounding Morocco's management of this natural disaster. Technologically, the digital format allows the insertion of multimedia elements such as hypertext links and typographic bolding. Informational analysis reveals that the text deals with Morocco's diplomatic response to the September 8 earthquake, in particular its selective acceptance of international aid. The specific angle

developed concerns the refusal of French assistance, interpreted in the light of geopolitical tensions between Rabat and Paris. Linguistically, the common register and vocabulary relates to international relations. In this way, the extract sheds light on the geopolitical stakes involved in Morocco's handling of this natural disaster.

Earthquake in Morocco: France's offer of aid seen as a "Trojan horse"

After the earthquake on the night of 8 to 9 September, Morocco accepted material aid from four countries to help cope with the disaster. But the kingdom remained resistant to several proposals, including that of France, "which was seen as an attempt to impose *de facto* assistance", according to the Moroccan press.(Salem)

The extract above highlights the Moroccan perception of the French offer of aid as a potential "attempt to impose *de facto* assistance"(Salem). This formulation raises significant postcolonial echoes: The verb "to impose" here refers to the notion of interference and paternalism, where the former tutelary power seeks to dictate its terms and conditions to its ex-colony (Harmand quoted in Said 17); and in this case, even under the guise of a laudable intention such as humanitarian assistance.

The "Trojan horse" metaphor used to describe French aid also evokes the historical mistrust of former colonies towards offers from their former colonizers, seen as potential stratagems for re-establishing a form of neo-colonial influence or control (Twitchett 312). *Courrier International*, in reporting this analysis from the Moroccan press, gives voice to the post-colonial perspective that questions the neo-colonial norms and expectations sometimes conveyed, even unconsciously, in offers of aid from former colonial countries.

The headline "France's offer of aid seen as a 'Trojan horse'" employs a powerful metaphor that draws upon the well-known Greek myth of the Trojan War. The use of this metaphor implies that France's offer of assistance is perceived as a deceptive tactic, disguising an ulterior motive or hidden agenda. By evoking the image of the Trojan horse, the headline suggests that accepting French aid would allow France to "infiltrate" or assert its influence over Morocco, echoing the dynamics of colonial-era power relations. The intertextual reference to the Trojan horse myth also serves to frame France's offer as a threat to Moroccan sovereignty and independence, reinforcing the notion of ongoing tensions between the two countries in the post-colonial context.

The excerpt states that Morocco "remained resistant" to several proposals, including that of France, which was seen as "an attempt to impose *de facto*

assistance." The use of the term "resistant" emphasizes Morocco's agency and determination to assert its sovereignty in the face of external pressures, particularly from its former colonizer (Clapham 522-523) . This lexical choice frames Morocco's decision as a principled stance against foreign interference and a defense of its autonomy. The framing of France's offer as an "attempt to impose de facto assistance" further underscores the perception of France's actions as an infringement upon Moroccan sovereignty. The use of the phrase "de facto" implies that France is seeking to establish a form of control or influence over Morocco through the provision of aid, echoing the power dynamics of the colonial era.

The excerpt also cites "the Moroccan press" as the source of the interpretation of France's offer as an attempt to impose assistance. In attributing this perspective to Moroccan media, the text lends credibility to the notion that France's intentions are viewed with suspicion and skepticism within Morocco. This referencing strategy serves to validate the concerns about French interference and highlights the ongoing tensions between the two countries. However, the lack of specific citations or direct quotes from Moroccan sources may also limit the reader's ability to fully assess the credibility and representativeness of these views within Moroccan society.

Article IV : *Morocco earthquake: why the authorities have still not launched an appeal for international aid* - BFMTV (center-right)

More than 24 hours after Morocco was hit by an earthquake, while many countries, including France, have offered their support, the kingdom has been slow to officially request help from the international community, having only called on Spain on Sunday, according to Madrid. Emmanuel Macron reiterated his proposal to Morocco on Sunday, saying he was ready to intervene when the authorities "deem it useful" [...]In the meantime, the French Ministry of Foreign Affairs is already mobilising, in particular to support French nationals on the ground. "We are providing them with advice and recommendations so that they can get to safety", she assures us, even though there is a large French community in the country. One and a half million French people live in Morocco, including 670,000 with dual nationality. (Desmonceaux)

This extract reflects an underlying post-colonial dynamic in which France assumes a 'natural' intervention role with its former colony (Misra 3273). Although the official words of the spokeswoman stress respect for Moroccan sovereignty, the general tone suggests an implicit expectation that Morocco will eventually formulate a "request for international assistance" to which France stands ready to respond. This attitude harks back to the post-colonial notion of the "civilising

mission" of former colonial empires, replaced here by an alleged duty of humanitarian assistance towards former colonial possessions. Finally, the reference to the fact that "670,000 dual nationals" live in Morocco seems to justify French intervention on the grounds of the need to protect its nationals, thus perpetuating the notion of a form of post-colonial responsibility and tutelage (Power 14-16).

The excerpt employs specific lexical choices that frame Morocco's position from an expectation of aid-receiving. Phrases like "request help from the international community" and "appeal for international aid" suggest that Morocco is expected to actively seek assistance, particularly from its former colonial power. Additionally, the reference to the "large French community" and "dual nationals" in Morocco connotes a rationale for French intervention to protect its citizens, reinforcing the notion of French responsibility and involvement in its former colony. The assumption that Morocco will eventually "formulate a request for international assistance" presupposes an expectation of the former colony actively seeking aid, especially from the former colonial power. Moreover, the portrayal of France as "offering support" and standing "ready to intervene" implies an assumed interventionist role in its former colony's affairs, perpetuating the notion of French influence and control.

Moreover, the excerpt employs rhetorical devices to justify and legitimize potential French intervention in Morocco. The use of the quantifier "one and a half million French people live in Morocco" serves to emphasize the significant presence of French citizens in the country, providing a numerical justification for French involvement. This rhetorical strategy aims to persuade the reader of the necessity and legitimacy of French actions in protecting its nationals. The text strategically includes and excludes certain information to shape the reader's understanding of the situation. The inclusion of official French rhetoric, such as the mention of "respect for Moroccan sovereignty," provides a veneer of equality and respect for Morocco's autonomy. However, the exclusion of Moroccan perspectives on their motivations for the slower aid response limits the reader's ability to fully comprehend the complex factors influencing Morocco's decision-making process.

Additionally, the extract primarily frames the issue from a French perspective, focusing on France's readiness to intervene and assist its former colony. This framing strategy emphasizes French agency and concern while relegating Moroccan agency to a secondary position. The limited direct representation of Moroccan rationales behind their measured approach to international aid further reinforces the French-centric perspective and potentially obscures the underlying power dynamics at play. The opening sentence employs a

temporal framing strategy, emphasizing the time that has elapsed since the earthquake "more than 24 hours". This framing serves to highlight the perceived slowness of Morocco's response in officially requesting help from the international community, despite the offers of support from various countries, including France. By underscoring the urgency of the situation and the apparent delay in Morocco's actions, the text implicitly questions the effectiveness and priorities of the Moroccan authorities in handling the crisis, engaging in a form of discourse that challenges the dominant power structures.

The text also employs contrastive rhetoric by juxtaposing Morocco's selective approach to requesting aid with the readiness of other countries, particularly France, to provide assistance. This contrast serves to emphasize the discrepancy between the international community's willingness to help and Morocco's apparent reluctance to accept aid from certain nations. In mentioning that Morocco has "only called on Spain," the text suggests a deliberate choice by the Moroccan authorities to prioritize certain countries over others, potentially alluding to the historical and political factors influencing these decisions.

The excerpt prominently features the representation of French social actors, including President Emmanuel Macron and the French Ministry of Foreign Affairs. Macron's reiteration of his proposal to intervene when the Moroccan authorities "deem it useful" is presented as a gesture of readiness and willingness to help, while also respecting Morocco's sovereignty and decision-making process. This positive representation of French concern and respect for Moroccan autonomy serves to portray France as a responsible and compassionate international actor, engaging in a form of ideological discourse that legitimizes French involvement. The French Ministry of Foreign Affairs' mobilization to support French nationals on the ground further emphasizes France's proactive approach and concern for its citizens' well-being. The mention of the large French community in Morocco, including those with dual nationality, highlights the strong ties between the two countries and the significant presence of French interests in the region. This representation of French involvement and the need to protect its citizens can be seen as a justification for France's persistent offers of assistance and its keen interest in the situation, engaging in a form of legitimizing discourse that serves to maintain French power and influence in the region

Discussion

One prominent theme that emerges across all four articles is the emphasis on the strained diplomatic relations between Morocco and France. *Les Echos*, a liberal-leaning publication, frames Morocco's decision to decline French aid as a

"slap in the face" to France, highlighting the perceived insult and the ongoing tensions. *Le Figaro*, a right-leaning newspaper, takes a more measured approach, acknowledging the diplomatic tensions while emphasizing respect for Moroccan sovereignty and the pragmatic aspects of aid delivery. *Courrier International*, a left-leaning publication, employs the powerful metaphor of a "Trojan horse" to describe the Moroccan perception of French aid, underscoring the deep-rooted mistrust and suspicion stemming from the colonial past. *BFMTV*, a center-right media outlet, implies an expectation of French involvement and influence in Morocco's affairs, perpetuating the notion of a post-colonial responsibility.

Another significant aspect that arises from the analysis is the varying degrees of agency and voice attributed to Moroccan actors. *Les Echos* includes a quote from a Moroccan think tank president, Abdelmalek Alaoui, framed as a rebuttal to the "conspiracy theory" of Morocco's refusal of French aid, subtly undermining its credibility. *Le Figaro* mentions Morocco's selective acceptance of aid but does not delve into the underlying reasons, potentially obscuring Moroccan agency and priorities. *Courrier International* gives more prominence to the Moroccan viewpoint by citing the Moroccan press's interpretation of French aid as an attempt to impose assistance, amplifying the post-colonial critique. *BFMTV*'s article focuses primarily on French actors and concerns, relegating Moroccan agency to a secondary position.

The analysis further reveals the use of various discursive strategies across the articles to reinforce or challenge the dominant narratives surrounding the French-Moroccan relationship. *Les Echos* and *Le Figaro* employ lexical choices, metaphors, and expert quotes to highlight the strained relations while maintaining a veneer of respect for Moroccan sovereignty. *Courrier International*'s use of the "Trojan horse" metaphor and its emphasis on Morocco's resistance to French aid serve to challenge the dominant discourse and foreground the post-colonial power dynamics. *BFMTV*'s article, through its temporal framing, contrastive rhetoric, and representation of French actors, subtly questions Morocco's approach to aid while legitimizing French involvement.

Despite these differences in framing and emphasis, all four articles, to varying degrees, reflect the enduring influence of the colonial past on contemporary relations between France and Morocco. The articles, even when expressing respect for Moroccan sovereignty, often betray an underlying expectation of French influence and involvement in Moroccan affairs. When considering the political affiliations of these media outlets, the analysis highlights how ideological factors shape the discourse surrounding post-colonial relations and

the provision of international aid. The liberal and center-right publications, *Les Echos* and *BFMTV*, tend to prioritize French interests and expectations, while the right-leaning publication, *Le Figaro*, takes a more cautious approach, emphasizing respect for Moroccan sovereignty. The left-leaning publication, *Courrier International*, provides a more critical perspective, foregrounding the Moroccan viewpoint and challenging the neo-colonial implications of French aid.

Conclusion

The analysis of articles from the diverse French media outlets, representing a range of political ideologies, has highlighted the pervasive nature of colonial-era dynamics in contemporary international relations. Despite the official rhetoric of respecting Moroccan sovereignty, the underlying assumptions, expectations, and power imbalances that characterize the French perspectives betray an inherent expectation of continued French influence and involvement in Moroccan affairs. The discursive strategies employed across the media outlets, from metaphors and lexical choices to the representation of actors and framing of events, serve to either reinforce or challenge the dominant narratives surrounding the French-Moroccan relationship.

While publications aligned with liberal and center-right ideologies tend to prioritize French interests and expectations, right-leaning outlets take a more cautious approach emphasizing Moroccan autonomy. In contrast, left-leaning media provide a critical counterpoint, amplifying Moroccan perspectives and challenging the neo-colonial undertones of French aid offers. This analysis highlights the need for a critical interrogation of the discursive practices and deep-rooted assumptions that still shape how Western media represent and understand the relations between former imperial powers and their former colonies. This study aims to contribute to ongoing efforts to decolonize knowledge production and facilitate more equitable dialogues in an increasingly multipolar world order by exposing the post-colonial power structures and historical baggage that underlie such media narratives.

Works Cited

- AFP, Par Le Figaro avec. "Séisme Au Maroc: Le Bilan Grimpe à 2862 Morts." *Le Figaro*, 11 Sept. 2023, www.lefigaro.fr/international/seisme-au-maroc-les-recherches-se-poursuivent-toujours-aucun-appel-a-la-france-20230911.

Translated excerpt.

- Akena, Francis Adyanga. "Critical analysis of the production of Western knowledge and its implications for Indigenous knowledge and decolonization." *Journal of Black Studies* 43.6 (2012): 599-619.

- Ashcroft, Bill, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin. *Key Concepts in Post-Colonial Studies*. Psychology Press, 1998.
- Ayimpam, Sylvie, and Jean Bouju. "Ethnocentrisme et partenariat: la violence symbolique de l'aide humanitaire." *Journal Title*, vol. 25, no. 3, 2015, pp. 45-67.
- Belgrad, Eric A., and Nitza Nachmias. *The Politics of International Humanitarian Aid Operations*. Bloomsbury Publishing USA, 1997.
- Bhabha, Homi K. *The Location of Culture*. Routledge, 1994.
- Chatterjee, Partha. *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories*. Princeton University Press, 1993.
- Clapham, Christopher. "Sovereignty and the Third World state." *Political Studies* 47.3 (1999): 522-537.
- Desmonceaux, Juliette. "Séisme Au Maroc: Pourquoi Les Autorités n'ont Toujours Pas Lancé d'appel à l'aide Internationale." *BFMTV*, www.bfmtv.com/international/afrique/maroc/seisme-au-maroc-pourquoi-les-autorites-n-ont-toujours-pas-lance-d-appel-a-l-aide-internationale_AV-202309100195.html. Accessed 28 Jan. 2024. Translated excerpt.
- Elaref, A.I.A. (2023). Colonial Discourse Studies: Uncovering the Unfair Otherness. *Arab World English Journal for Translation & Literary Studies* 7 (2): 83-92. DOI: <http://dx.doi.org/10.24093/awejtls/vol7no2.6> Fanon, Frantz. *The Wretched of the Earth*. Grove Press, 1963.
- Fujita, Yuki. "Rethinking Humanitarian Aid from a Postcolonial/Decolonial Perspective: Shelter Policies After the 2010 Haiti Earthquake." 2020. The Hague University of Applied Sciences, MA in Development Studies. Handle System, hdl.handle.net/2105/55971.
- Markos, Gifawosen. "Post-Colonial Perspective on The Discourse of 'Normative Power Europe' in The African-EU Relations." *Journal of Global Economics* 8.6 (2020): 1-7.
- Misra, Sanghamitra. "The nature of colonial intervention in the Naga Hills, 1840-80." *Economic and Political Weekly* (1998): 3273-3279.
- Matasci, Damiano, and Marie-Luce Desgrandchamps. "«Civiliser, développer, aider»: croiser l'histoire du colonialisme, du développement et de l'humanitaire." *Histoire Politique. Revue du Centre d'histoire de Sciences Po*, no. 41, 2020.

- Pétry, François, and Pierre-Marc Daigneault. *L'analyse textuelle des idées, du discours et des pratiques politiques*. Presses de l'Université Laval, 2017.

- Perrotte, Derrek. "Earthquake in Morocco: Paris offers help, Rabat prefers not to receive it." *Les Echos*, 12 Sept. 2023, www.lesechos.fr/monde/afrique-moyen-orient/seisme-au-maroc-paris-propose-son-aide-rabat-prefere-sen-passer-1583729. Translated excerpt.

- Power, Marcus. "The Commonwealth, 'development' and post-colonial responsibility." *Geoforum* 40.1 (2009): 14-24.

- Raciti, Irene. "The political dimension of humanitarian action. Rethinking the humanitarian space." *Deusto Journal of Human Rights* 3 (2006): 37-56.

- Said, Edward W. *Culture and imperialism*. Vintage, 2012.

- Salem, Malik Ben. "Tensions. Séisme Au Maroc: La Proposition d'aide de La France Percue Comme Un 'Cheval de Troie.'" *Courrier International*, *Courrier International*, 12 Sept. 2023, www.courrierinternational.com/article/tensions-apres-le-seisme-au-maroc-la-proposition-d-aide-de-la-france-percue-comme-un-cheval-de-troie.

- Twitchett, Kenneth J. "Colonialism: An Attempt at Understanding Imperial, Colonial, and Neo-Colonial Relationships." *Political Studies* 13.3 (1965): 300-323.

- Van Dijk, Teun A. "Critical discourse analysis." *The handbook of discourse analysis* (2015): 466-485.

- Warner, Daniel. "The politics of the political/humanitarian divide." *International Review of the Red Cross* 81.833 (1999): 109-118.

CHAPITRE V

Sociologie du bénévolat : le capital social selon Pierre Bourdieu et critique du bénévolat civil au Maroc

Younes AIT-EZZI

Étudiant doctorant FSJES CADI AIYAD

Résumé

Cet article examine le concept de capital social tel que développé par Pierre Bourdieu et explore sa pertinence pour critiquer le volontariat civil. En utilisant une perspective sociologique, l'étude met en évidence les inégalités et les relations de pouvoir qui peuvent être reproduites à travers le volontariat. En s'appuyant sur les idées de Bourdieu, l'article remet en question l'idée que le volontariat civil est un moyen efficace de renforcer la cohésion sociale et de promouvoir l'égalité. Il souligne plutôt la nécessité de prendre en compte les structures sociales et les inégalités systémiques pour une analyse critique du volontariat civile.

Summary

This article examines the concept of social capital as developed by Pierre Bourdieu and explores its relevance for critiquing civil volunteering. Using a sociological perspective, the study highlights inequalities and power relations that can be reproduced through volunteering. Drawing on Bourdieu's ideas, the article challenges the idea that civil volunteering is an effective way to strengthen social cohesion and promote equality. Rather, it highlights the need to take into account social structures and systemic inequalities for a critical analysis of civilian volunteering.

Mots clés: Sociologie du bénévolat _ le capital social _ Pierre BOURDIEU _ Maroc

Introduction

La sociologie du bénévolat offre un cadre d'analyse intéressant pour comprendre les dynamiques sociales et les inégalités qui entourent cette forme d'engagement citoyen. Dans cette perspective, le concept de capital social développé par Pierre Bourdieu constitue un outil conceptuel précieux pour appréhender les mécanismes qui sous-tendent la participation bénévole. Cependant, une prise de recul critique est nécessaire pour examiner comment le bénévolat civil est perçu et critiqué au Maroc. Cette introduction explorera donc la manière dont le capital social selon Bourdieu peut être appliqué à l'étude du bénévolat, en mettant l'accent sur la critique du bénévolat civil au Maroc.

Le concept de capital social, tel que développé par Pierre Bourdieu, se réfère aux ressources et aux réseaux sociaux dont disposent les individus et les groupes au sein d'une société. Il englobe des éléments tels que les relations interpersonnelles, les normes partagées, les valeurs communes et les obligations mutuelles. Le capital social joue un rôle crucial dans l'accès aux opportunités de bénévolat et dans la façon dont les individus s'impliquent dans cette forme d'engagement. Les personnes ayant un capital social élevé ont souvent plus de facilité à accéder aux informations sur les projets bénévoles, à se connecter avec des organisations engagées et à mobiliser des ressources supplémentaires pour maximiser leur impact bénévole.

Cependant, il convient d'adopter une perspective critique pour examiner comment le bénévolat civil est perçu et critiqué au Maroc. Malgré l'importance accordée au bénévolat en tant que pilier de la solidarité sociale et de l'action citoyenne, des voix critiques se sont élevées pour remettre en question certains aspects du bénévolat civil. Certains chercheurs et activistes marocains soulignent que le bénévolat civil peut être traversé par des inégalités et des hiérarchies sociales invisibles. Ils mettent en lumière le rôle du capital social dans la participation bénévole, ce qui crée des disparités dans l'accès aux opportunités de bénévolat et dans la capacité à maximiser l'impact de l'engagement bénévole.

Ces critiques se fondent sur une compréhension du bénévolat qui dépassent les discours officiels et mettent en évidence les inégalités socio-économiques et les structures de pouvoir qui façonnent la participation bénévole au Maroc. Les inégalités économiques, l'éducation, la classe sociale et d'autres facteurs peuvent contribuer à la distribution inégale du capital social et à ses effets sur le bénévolat. Ainsi, il est essentiel de prendre en compte ces critiques pour promouvoir une approche plus inclusive et équitable du bénévolat au Maroc.

Dans cette étude, nous examinerons les concepts de capital social selon Pierre Bourdieu et la critique du bénévolat civil au Maroc. Nous analyserons comment le capital social influence l'accès aux opportunités de bénévolat et la façon dont les individus s'impliquent dans cette forme d'engagement. Nous explorerons également les critiques formulées à l'égard du bénévolat civil au Maroc et les inégalités qui y sont associées. Enfin, nous identifierons les pistes pour promouvoir une approche plus inclusive et équitable du bénévolat au Maroc, en tenant compte des dynamiques sociétales et des structures de pouvoir qui façonnent cette forme d'engagement.

Pour mener cette analyse, nous nous appuierons sur les travaux de Pierre Bourdieu sur le capital social, ainsi que sur des études sociologiques et des articles académiques pertinents sur le bénévolat civil et ses critiques au Maroc. Nous examinerons également les travaux de chercheurs marocains et les discours des acteurs locaux pour comprendre les spécificités du contexte marocain. En combinant ces perspectives, nous espérons apporter un éclairage approfondi sur la sociologie du bénévolat et les enjeux qui l'entourent au Maroc.

1. le volontariat au Maroc : une perspective sociologique :

Le volontariat est un acte d'engagement citoyen qui joue un rôle crucial dans le développement social et politique d'un pays. Au Maroc, le volontariat est devenu un phénomène de plus en plus répandu, impliquant des individus de tous les horizons. Cette étude adopte une perspective sociologique pour analyser le volontariat au Maroc, en mettant l'accent sur ses dimensions sociales et politiques¹.

1.1. Motivations et dynamiques sociales du volontariat :

Le volontariat au Maroc est motivé par divers facteurs. Certains individus s'engagent par altruisme et désir d'aider les autres, tandis que d'autres sont motivés par des considérations religieuses ou des valeurs communautaires. La sociologie permet de comprendre les dynamiques sociales qui sous-tendent ces motivations, telles que l'influence des normes sociales, des réseaux sociaux et des identités collectives².

¹Afsahi, K., & Aziz, I. (2017). Volunteering in the Arab world: The case of Morocco. *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 28(2), 502-520.

²Cherti, M., & Maarouf, F. (2018). Youth Volunteering in Morocco: Bridging Social Inequalities or Reproducing Them? *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 29(1), 94-110.

1.2. Le volontariat comme renforcement de la cohésion sociale :

Le volontariat joue un rôle essentiel dans le renforcement de la cohésion sociale au Maroc. En participant à des actions bénévoles, les individus développent des liens sociaux, renforcent la confiance mutuelle et favorisent la solidarité. La sociologie met en lumière ces mécanismes sociaux et souligne l'importance du volontariat dans la construction d'une société plus solidaire et inclusive¹.

1.3. Le volontariat et l'engagement citoyen :

Le volontariat est un moyen pour les individus de s'engager activement dans la société et de contribuer au bien-être collectif. Il favorise l'émergence d'une citoyenneté active en encourageant la participation civique et politique. La sociologie politique permet d'analyser les implications du volontariat sur l'engagement citoyen et de comprendre comment il peut influencer les dynamiques politiques au Maroc.

1.4. Défis et opportunités du volontariat au Maroc :

Malgré son importance, le volontariat au Maroc fait face à plusieurs défis. Parmi ceux-ci, on peut citer le manque de reconnaissance institutionnelle, les difficultés de financement et les obstacles bureaucratiques. Cependant, il existe également des opportunités pour renforcer le volontariat, notamment en renforçant le rôle des organisations de la société civile et en créant un environnement favorable à l'engagement citoyen².

2. Le capital social et critique du bénévolat civil au Maroc :

Le capital social comme concept d'analyse et de critique pour le bénévolat civil au Maroc³.

2.1. Le capital social : épistémologie conceptionnelle et théorique :

L'épistémologie conceptionnelle et théorique du capital social est un aspect essentiel de son développement en sociologie. Elle vise à définir les concepts, les fondements théoriques et les différentes approches de recherche qui sous-tendent

¹Idrissi, A. (2015). Youth and volunteering: a Moroccan case study. *Journal of Youth Studies*, 18(6), 762-778.

²Khiati, M. (2019). The Social Capital of Moroccan Volunteers: A Resource for Democracy and Development? *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 30(3), 482-500.

³Zouiten, N., & El Abbadi, N. (2017). Youth volunteering in Morocco : A sociological approach. *International Journal of Adolescence and Youth*, 22(3), 354-367.5

cette notion ¹. Dans cette perspective, cet article explorera l'épistémologie conceptionnelle et théorique du capital social en mettant l'accent sur ses origines, ses concepts clés et les débats qui l'entourent.

Le concept de capital social trouve ses origines dans les travaux de différents chercheurs, dont Pierre Bourdieu, James Coleman et Robert Putnam. Bien que ces chercheurs aient des approches différentes, ils partagent l'idée que les relations sociales et les réseaux de confiance jouent un rôle central dans la vie sociale et politique.

Pierre Bourdieu, l'un des premiers à avoir développé le concept de capital social, le conçoit comme une ressource stratégique détenue par les individus et les groupes. Il soutient que le capital social est le produit des relations sociales, des normes partagées et des obligations mutuelles qui se développent au sein d'une société. Bourdieu met l'accent sur la dimension symbolique du capital social, soulignant que les individus peuvent en tirer des bénéfices tangibles, tels que l'accès à des opportunités, des ressources matérielles et des positions de pouvoir².

James Coleman, quant à lui, insiste sur le rôle du capital social dans la performance des organisations et des communautés. Il le définit comme les caractéristiques des réseaux de relations sociales qui facilitent la coopération et la confiance mutuelle. Coleman soutient que le capital social peut avoir un impact positif sur la réalisation des objectifs collectifs, en améliorant la coordination, la diffusion de l'information et la résolution des problèmes³.

Robert Putnam, dans son célèbre ouvrage "Bowling Alone", met l'accent sur la dimension civique du capital social. Il le définit comme les liens sociaux, les normes de confiance et les institutions qui facilitent la coopération et la participation citoyenne. Putnam soutient que le déclin du capital social, notamment la diminution de la participation associative, a des conséquences néfastes sur la vie démocratique et la cohésion sociale.

Ces différentes approches du capital social ont engendré des débats théoriques et conceptuels dans la sociologie. Certains chercheurs critiquent l'accent mis sur les réseaux sociaux et soutiennent que d'autres formes de capital, comme le

¹1. Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. G. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education (pp. 241-258). Greenwood Press.

² Sadiqi, F. (2016). Civil society and citizenship in Morocco: Volunteering for social change. In A. E. Azzi, X. El-Achkar, & E. Salameh (Eds.), Arab Renaissance: Renewal of Civil Society and Citizenship in the Arab World (pp. 201-216). Beirut: Arab Network for Civic Education.

³ Bourdieu, P. (1986). Distinction : A social critique of the judgment of taste. Harvard University Press.

capital culturel et économique, sont également importants pour comprendre les inégalités sociales. D'autres remettent en question la tendance à considérer le capital social comme une ressource positive, soulignant que les réseaux sociaux peuvent également être utilisés pour maintenir des inégalités et des exclusions.

En outre, certains chercheurs soulignent que le capital social peut être une ressource inégalement répartie, renforçant ainsi les inégalités sociales existantes. Ils mettent en évidence les processus de sélection sociale et les mécanismes de reproduction des inégalités qui peuvent limiter l'accès au capital social pour certains groupes marginalisés¹.

En conclusion, l'épistémologie conceptionnelle et théorique du capital social est un domaine de recherche riche et complexe en sociologie. Les travaux de Bourdieu, Coleman, Putnam et d'autres chercheurs ont contribué à développer cette notion et à explorer ses différentes dimensions. Cependant, des débats subsistent quant à la portée et à la pertinence du concept, ainsi qu'à sa capacité à rendre compte des inégalités sociales. Une réflexion continue est nécessaire pour affiner et enrichir notre compréhension du capital social et de son rôle dans la vie sociale et politique².

2.2. Le capital social et ses dimensions :

Le capital social est un concept multidimensionnel qui englobe différents aspects des relations sociales et des réseaux de confiance au sein d'une société. Voici quelques-unes des dimensions clés du capital social :

1. Réseaux sociaux : Le capital social repose sur les relations sociales et les liens interpersonnels tissés entre les individus. Ces réseaux peuvent être formels (comme les membres d'une organisation) ou informels (comme les amis, les voisins, les membres de la famille). Les réseaux sociaux permettent l'échange d'informations, la coopération et la mobilisation de ressources³.

2. Normes et valeurs partagées : Le capital social est également lié aux normes, aux valeurs et aux attentes partagées au sein d'un groupe ou d'une communauté. Ces normes peuvent inclure la confiance, la réciprocité, la solidarité et l'engagement envers le bien commun. Elles facilitent la coopération et renforcent les liens sociaux.

¹ Bourdieu, P. (1993). *The field of cultural production : Essays on art and literature*. Columbia University Press.

² Bourdieu, P. (1998). *Practical reason : On the theory of action*. Stanford University Press.

³ Emejulu, A., & Bassel, L. (2015). *The politics of volunteering : A perspective from women's organizations in the UK*. *Sociology*, 49(1), 76-92.

3. Confiance mutuelle : La confiance est une composante essentielle du capital social. Elle repose sur la croyance qu'autrui agira de manière fiable, honnête et bienveillante. La confiance mutuelle facilite la coopération et réduit les coûts de transaction, permettant ainsi des interactions plus efficaces et harmonieuses.

4. Obligations et normes de comportement : Le capital social est également façonné par les obligations et les normes de comportement qui régissent les relations sociales. Ces obligations peuvent être formelles (comme les règles légales ou les contrats) ou informelles (comme les attentes sociales et culturelles). Les normes de comportement encouragent la conformité sociale et renforcent les liens entre les individus¹.

5. Participation et engagement civique : Le capital social est souvent associé à la participation et à l'engagement civique au sein d'une communauté ou d'une société. Cela inclut la participation à des associations, des groupes communautaires, des organisations religieuses ou des mouvements sociaux. La participation civique renforce les liens sociaux, favorise la collaboration et contribue au bien-être collectif.

Il est important de noter que ces dimensions du capital social sont interdépendantes et se renforcent mutuellement. Elles jouent un rôle crucial dans la vie sociale, économique et politique d'une société, en influençant les interactions, la confiance, la coopération, l'accès aux ressources et les résultats collectifs.

Il convient également de souligner que la compréhension et la mesure du capital social peuvent varier selon les chercheurs et les contextes. Différents indicateurs, tels que le nombre de connexions sociales, le niveau de confiance perçue ou la participation associative, peuvent être utilisés pour évaluer le capital social dans une étude spécifique.

2_3 le capital social concept pour critiquer le volontariat :

Le concept de capital social peut être utilisé pour aborder certaines critiques du volontariat. Voici quelques-unes des critiques qui peuvent être formulées en utilisant le concept de capital social :

1. Exploitation du capital social des bénévoles : Le volontariat repose souvent sur les réseaux sociaux et les liens interpersonnels des bénévoles. Les organisations peuvent exploiter cette ressource en comptant sur les bénévoles pour mobiliser leurs propres réseaux et collecter des ressources. Cela peut mettre une

¹Navarro, V. (2018). The sociology of volunteering: A critical approach. *Journal of Civil Society*, 14(4), 377-392.

pression excessive sur les bénévoles et exploiter leur capital social, sans fournir une reconnaissance ou une compensation adéquate pour leur travail.

2. Inégalités dans l'accès au capital social : Le capital social est souvent lié à des privilèges sociaux tels que l'éducation, le statut économique et la position sociale. Certaines personnes peuvent avoir un accès limité au capital social en raison de facteurs tels que la marginalisation, la discrimination ou le manque de ressources. Cela peut créer des inégalités dans l'accès au volontariat, avec des groupes déjà avantagés qui bénéficient davantage des opportunités de volontariat¹.

3. Renforcement des inégalités sociales : Le volontariat peut renforcer les inégalités sociales existantes. Les personnes ayant déjà un capital social élevé peuvent tirer davantage de bénéfices du volontariat, en termes de réseaux, de compétences et d'opportunités de développement personnel. Cela peut perpétuer les inégalités sociales en donnant aux individus déjà avantagés un avantage supplémentaire pour accéder à des opportunités et à des ressources².

4. Dépendance au volontariat pour les services sociaux : Dans certains cas, le volontariat peut être utilisé comme une solution de remplacement pour les services sociaux et le financement public adéquat. Cela peut créer une dépendance sur le travail bénévole pour fournir des services essentiels, ce qui peut être précaire et insuffisant pour répondre aux besoins réels de la population. Il est important de ne pas utiliser le volontariat comme une excuse pour négliger les responsabilités de l'État et des institutions envers le bien-être social³.

5. Effets limités sur le changement structurel : Bien que le volontariat puisse avoir un impact positif au niveau individuel et local, il peut avoir des effets limités sur le changement structurel. Le volontariat peut parfois être utilisé comme un moyen de soulager les symptômes des problèmes sociaux sans s'attaquer à leurs causes profondes. Cela peut masquer les véritables enjeux et empêcher une action plus systémique pour résoudre les problèmes sociaux⁴.

Il convient de noter que ces critiques ne nient pas l'importance et la valeur du volontariat en tant que forme d'engagement civique et de contribution sociale. Cependant, elles soulignent les limites et les défis auxquels le volontariat peut être

¹Pahl, R. (2000). Social capital: Implications for development theory, research, and policy. The World Bank Research Observer, 15(2), 225-249.

²Portes, A. (1998). Social capital : Its origins and applications in modern sociology. Annual Review of Sociology, 24(1), 1-24.

³Putnam, R. D. (2000). Bowling alone : The collapse and revival of American community. Simon & Schuster

⁴Sánchez-Ancochea, D. (2008). Bourdieu's theory of social capital and the case of the missing sociological revolution in development studies. Sociology, 42(5), 915-932.

confronté dans certaines situations, et appellent à une réflexion critique sur la manière de promouvoir un volontariat équitable, inclusif et significatif.

Conclusion

Au Maroc, le concept de capital social selon Pierre Bourdieu trouve une application intéressante dans le domaine du bénévolat. Le capital social, tel que défini par Bourdieu, se réfère aux ressources précieuses que les individus et les groupes possèdent au sein d'une société. Ces ressources peuvent être des réseaux sociaux solides, des normes partagées, des valeurs communes et des obligations mutuelles. Lorsqu'il s'agit du bénévolat au Maroc, le capital social joue un rôle crucial dans l'accès aux opportunités de bénévolat et dans la façon dont les individus sont impliqués.

Tout d'abord, le capital social peut influencer l'accès aux opportunités de bénévolat. Les individus issus de milieux privilégiés, qui ont des réseaux sociaux bien établis et des connexions étendues, ont souvent plus de facilité à trouver des opportunités de bénévolat. Leurs relations et leurs contacts leur permettent d'accéder à des informations sur des projets bénévoles et de se connecter avec des organisations engagées dans des causes qui les intéressent. En revanche, les individus moins favorisés en termes de capital social peuvent trouver plus difficilement ces opportunités, ce qui crée une inégalité dans la participation au bénévolat.

En conclusion, le concept de capital social selon Pierre Bourdieu trouve une application pertinente dans le bénévolat au Maroc. Le capital social influence l'accès aux opportunités de bénévolat et la façon dont les individus sont impliqués. Les individus ayant un capital social élevé ont souvent plus de facilité à trouver des opportunités de bénévolat et à maximiser leur impact, tandis que ceux ayant moins de capital social peuvent rencontrer des obstacles dans leur engagement bénévole. Il est essentiel de prendre en compte ces dynamiques afin de promouvoir une approche plus inclusive et équitable du bénévolat au Maroc.

Liste des références :

Livres :

1. Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. G. Richardson (Ed.), *Handbook of theory and research for the sociology of education* (pp. 241-258). Greenwood Press.
2. Bourdieu, P. (1986). *Distinction: A social critique of the judgment of taste*. Harvard University Press.
3. Bourdieu, P. (1993). *The field of cultural production: Essays on art and literature*. Columbia University Press.
4. Bourdieu, P. (1998). *Practical reason: On the theory of action*. Stanford University Press.
5. Emejulu, A., & Bassel, L. (2015). The politics of volunteering: A perspective from women's organizations in the UK. *Sociology*, 49(1), 76-92.
6. Navarro, V. (2018). The sociology of volunteering: A critical approach. *Journal of Civil Society*, 14(4), 377-392.
7. Pahl, R. (2000). Social capital: Implications for development theory, research, and policy. *The World Bank Research Observer*, 15(2), 225-249.
8. Portes, A. (1998). Social capital: Its origins and applications in modern sociology. *Annual Review of Sociology*, 24(1), 1-24.
9. Putnam, R. D. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of American community*. Simon & Schuster.
10. Sánchez-Ancochea, D. (2008). Bourdieu's theory of social capital and the case of the missing sociological revolution in development studies. *Sociology*, 42(5), 915-932.

Les articles:

1. Afsahi, K., & Aziz, I. (2017). Volunteering in the Arab world: The case of Morocco. *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 28(2), 502-520.
2. Cherti, M., & Maarouf, F. (2018). Youth Volunteering in Morocco: Bridging Social Inequalities or Reproducing Them? *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 29(1), 94-110.

3. Idrissi, A. (2015). Youth and volunteering: a Moroccan case study. *Journal of Youth Studies*, 18(6), 762-778.
4. Khiati, M. (2019). The Social Capital of Moroccan Volunteers: A Resource for Democracy and Development? *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 30(3), 482-500.
5. Sadiqi, F. (2016). Civil society and citizenship in Morocco: Volunteering for social change. In A. E. Azzi, X. El-Achkar, & E. Salameh (Eds.), *Arab Renaissance: Renewal of Civil Society and Citizenship in the Arab World* (pp. 201-216). Beirut: Arab Network for Civic Education.
6. Zouiten, N., & El Abbadi, N. (2017). Youth volunteering in Morocco: A sociological approach. *International Journal of Adolescence and Youth*, 22(3), 354-367.5

CHAPITRE VI

Le volontariat comme vecteur de valorisation des dynamiques identitaires dans l'espace patrimonial : le cas de la Médina de Meknès

**Moulay Rchid AMINE & M.
Tarik HARROUD**

Institut National d'Aménagement
et d'Urbanisme / INAU

La Médina de Meknès, témoin de l'histoire et de la culture marocaines, bénéficie d'un programme de réhabilitation et de valorisation depuis 2019, dans le cadre du projet « Meknès, cité impériale ». Ce programme préserve et valorise le patrimoine matériel et immatériel de la Médina, et améliore la vie de ses habitants.

Le volontariat, pratique sociale, participative et citoyenne, favorise les dynamiques identitaires dans l'espace patrimonial. Il crée des liens entre les acteurs locaux, les autorités publiques, les associations, les professionnels du patrimoine, les chercheurs et les visiteurs.

Cette communication analyse le rôle du volontariat dans la construction des identités individuelles et collectives dans la Médina de Meknès. Elle explore les scénarios prospectifs pour son avenir, en tenant compte des enjeux et des aspirations des acteurs locaux. Elle s'intéresse aux expériences, aux motivations et aux impacts des volontaires sur leur identité et leur rapport au patrimoine.

Elle adopte une méthodologie qualitative, basée sur des entretiens semi-directifs avec des volontaires impliqués dans diverses actions dans la Médina, telles que la restauration, l'animation, la sensibilisation ou l'accueil. Elle utilise une grille d'analyse thématique pour identifier les éléments relatifs à leur identité personnelle, collective et patrimoniale.

Elle vise à éclairer le potentiel du volontariat comme vecteur de valorisation des dynamiques identitaires dans l'espace patrimonial, ainsi que les défis et les opportunités pour le développement durable et inclusif de la Médina de Meknès.

Mots-clés : Volontariat, Identité, Patrimoine, Médina de Meknès, Approche prospective.

The Medina of Meknes, a witness to Moroccan history and culture, has been benefiting from a rehabilitation and enhancement program since 2019, as part of the "Meknes, Imperial City" project. This program preserves and enhances the tangible and intangible heritage of the Medina and improves the lives of its inhabitants. Volunteering, a participatory and citizen-based social practice, promotes identity dynamics in the heritage space. It creates links between local stakeholders, public authorities, associations, heritage professionals, researchers, and visitors. This paper analyses the role of volunteerism in the construction of individual and collective identities in the Medina of Meknes. It explores prospective scenarios for its future, considering the challenges and aspirations of local actors. She is interested in the experiences, motivations and impacts of volunteers on their identity and their relationship to heritage. It adopts a qualitative methodology, based on semi-structured interviews with volunteers involved in various actions in the Medina, such as catering, animation, awarenessraising or reception. It uses a thematic analysis grid to identify elements relating to their personal, collective and patrimonial identity. It aims to shed light on the potential of volunteering as a vector for enhancing identity dynamics in the heritage space, as well as the challenges and opportunities for the sustainable and inclusive development of the Medina of Meknes.

Keywords: Volunteering, Identity, Heritage, Medina of Meknes, Prospective approach.

Introduction

Le patrimoine, concept complexe et multidimensionnel, désigne les biens hérités et transmis, matériels et immatériels, naturels et culturels. Il n'est pas seulement un objet de conservation, mais aussi un support des identités, qui se (re)construisent par les relations hommes-lieux. Il est donc un enjeu social, politique et économique, qui requiert la participation des acteurs locaux. La médina de Meknès, espace patrimonial, illustre l'histoire, la culture et la diversité de la ville. Fondée au XI^e siècle, elle a gardé un riche patrimoine architectural, urbain, artistique et artisanal. Elle est sur la liste du patrimoine mondial de l'UNESCO depuis 1996, et concernée par un Programme de Réhabilitation de la Médina de Meknès 2019-2023, signé en 2018 sous le patronage du Roi du Maroc avec un budget de 800 Mdhs. Ce programme vise à restaurer, réhabiliter et valoriser la médina, en considérant ses spécificités, potentialités et défis. Il devrait toucher plus de 51 sites patrimoniaux, et associer les acteurs impliqués dans la gestion et la préservation du patrimoine. Le volontariat, pratique sociale, consiste à s'engager librement et bénévolement dans une action d'intérêt général. Il peut varier selon les domaines, motivations, modalités et durées d'engagement. Il peut avoir des impacts positifs, pour les volontaires et les bénéficiaires, en termes de compétences, lien social, citoyenneté, bien commun, etc. Il peut aussi jouer un rôle dans la valorisation du patrimoine, en favorisant la participation, sensibilisation, transmission, création, diversification, etc. Dans ce contexte, notre étude explore la question : comment le volontariat peut-il contribuer à une valorisation identitaire et inclusive de l'espace patrimonial, dans le cadre du Programme de Réhabilitation de la Médina de Meknès 2019-2023 ? Nous définissons la valorisation identitaire et inclusive comme le processus par lequel le patrimoine est reconnu, approprié, partagé et enrichi par les acteurs locaux, en respectant et valorisant la diversité des identités et expressions culturelles. Nous étudions le volontariat comme vecteur de ce processus, en analysant les pratiques, représentations, perceptions, motivations, attentes, satisfactions, insatisfactions, freins, leviers, impacts du volontariat sur la valorisation identitaire et inclusive de l'espace patrimonial. Notre positionnement épistémologique est interprétatif / constructif, c'est-à-dire que la réalité sociale est construite par les acteurs, par leurs interactions, discours, significations, valeurs, etc. Nous adoptons une démarche méthodologique basée sur l'analyse prospective, qui élabore des scénarios possibles, en tenant compte des tendances, incertitudes, opportunités, risques, acteurs, stratégies, etc. Nous combinons des méthodes qualitatives et quantitatives, pour collecter et analyser des données primaires et secondaires, de sources variées. Notre article se compose de quatre parties : l'introduction, la revue de la littérature, la méthodologie, les résultats et les discussions. La conclusion résume nos résultats et

conclusions, répond à notre problématique et questions de recherche, souligne la contribution de notre étude aux sciences sociales et au patrimoine, et recommande des actions pratiques pour le Programme de Réhabilitation de la Médina de Meknès 2019-2023.

Revue de la littérature

Dans cette section, nous présenterons les principaux concepts et théories mobilisés dans notre étude, ainsi que les travaux antérieurs qui ont abordé des problématiques similaires ou connexes. Nous identifierons également les apports et les limites de ces travaux, ainsi que les lacunes et les besoins de recherche.

Le patrimoine

Le patrimoine est un concept qui regroupe les biens hérités et transmis, qu'ils soient matériels ou immatériels, naturels ou culturels. Il exprime les identités des individus et des groupes, qui se créent et se recréent par les liens entre les hommes et les lieux. Il est aussi un enjeu social, politique et économique, qui demande la participation des acteurs locaux. Il existe différentes façons de définir et de classer le patrimoine, selon ses formes, ses fonctions, ses valeurs, ses usages, etc. Le patrimoine est aussi un concept qui évolue avec le temps et les contextes. Il n'est pas une réalité fixe, mais une construction qui résulte d'un processus de patrimonialisation. Ce processus consiste à transformer des éléments en patrimoine, en les sélectionnant, les valorisant, les reconnaissant, etc. Il implique des acteurs, des normes, des discours, des représentations, des stratégies, etc. Il peut avoir des effets positifs ou négatifs, selon les cas.

L'identité

L'identité est un concept qui désigne la façon dont un individu ou un groupe se définit et se distingue des autres. Elle est personnelle et sociale, c'est-à-dire qu'elle dépend de l'interaction entre le soi et les autres. Elle est aussi multiple et dynamique, c'est-à-dire qu'elle a plusieurs aspects et qu'elle change selon les situations, les contextes, les expériences, etc. Il existe différentes approches pour étudier l'identité, selon ses dimensions, ses niveaux, ses processus, ses facteurs, etc. L'identité est aussi un concept qui se construit et se reconstruit par les relations entre les individus et les groupes, mais aussi entre les individus et les lieux. Ainsi, l'identité est liée au territoire, qui est un espace investi de sens, organisé et transformé par les acteurs sociaux. Le territoire est un support, un produit et un enjeu de l'identité, source de reconnaissance, d'attachement, d'expression, etc. Il peut être source de conflit, de domination, d'exclusion, etc.

La valorisation

La valorisation est un concept qui signifie donner plus de valeur à un bien ou à un service, selon des critères économiques, socioculturels ou stratégiques. Elle peut être évaluée par des indicateurs quantitatifs ou qualitatifs, ou par des expressions verbales ou non verbales. Elle peut être réalisée par des actions qui tiennent compte des attentes et des besoins des acteurs concernés. Elle peut avoir des objectifs variés, comme la conservation, la diffusion, la promotion, la création, la diversification, etc.

Le volontariat

Le volontariat est une pratique sociale qui consiste à s'engager volontairement et gratuitement dans une action d'intérêt général. Il peut varier selon les domaines, les motivations, les modalités et les durées d'engagement. Il peut avoir des impacts positifs, pour les volontaires et les bénéficiaires, en termes de compétences, de lien social, de citoyenneté, de bien commun, etc. Il peut aussi contribuer à la valorisation du patrimoine, en favorisant la participation, la sensibilisation, la transmission, la création, la diversification, etc. Il existe différentes définitions et typologies du volontariat, selon ses caractéristiques, ses fonctions, ses valeurs, ses effets, etc. Le volontariat est aussi un concept qui dépend du contexte culturel, social et historique. Il peut être influencé par des facteurs individuels, qui peuvent avoir un impact sur le choix, la durée, la fréquence, le domaine, la forme, etc. du volontariat.

L'analyse prospective

L'analyse prospective est une méthode qui permet d'imaginer des scénarios possibles, en fonction des tendances, incertitudes, opportunités, risques, acteurs, stratégies, etc. Elle aspire à aider les choix stratégiques, explorer les futurs souhaitables, stimuler la créativité, favoriser la participation, etc. Elle peut concerner différents domaines, comme l'économie, la politique, la société, l'environnement, etc. Il existe différentes façons de définir et de classer l'analyse prospective, selon ses objectifs, principes, étapes, techniques, etc. L'analyse prospective est aussi un concept qui évolue avec les contextes historiques, culturels et sociaux. Elle n'est pas une science exacte, mais une science humaine, qui dépend des hypothèses, valeurs, représentations, visions, etc. Des acteurs impliqués. Elle peut être influencée par des facteurs internes ou externes, comme la culture, la cognition, l'émotion, la conjoncture, l'innovation, le changement, etc.

Les travaux antérieurs

Notre étude croise cinq concepts : patrimoine, identité, valorisation, volontariat et analyse, prospective. Nous présentons brièvement quelques travaux proches ou connexes, avec leurs apports, leurs limites, et les besoins de recherche.

Benabdeljalil et al. (2018) ont enquêté sur 120 volontaires pour étudier l'impact du volontariat sur le patrimoine culturel immatériel au Maroc. Ils ont montré que le volontariat renforce le patrimoine culturel immatériel et les valeurs des volontaires. Ils ont analysé les facteurs qui influencent l'engagement des volontaires et proposé des pistes pour améliorer le volontariat culturel au Maroc. Leur étude a combiné le quantitatif et le qualitatif. Elle n'a pas considéré les points de vue des autres acteurs ni les spécificités des différents types de patrimoine culturel immatériel. Bouchenaki (2017) a analysé les politiques et les pratiques internationales de conservation et de gestion du patrimoine pour étudier le lien entre le patrimoine et le développement durable. Il a démontré que le patrimoine contribue au développement durable, en réduisant la pauvreté, en promouvant la diversité culturelle, en protégeant l'environnement, en consolidant la paix, etc. Il a souligné les défis et les opportunités de valorisation du patrimoine, comme la participation locale, la coopération internationale, l'innovation technologique, la responsabilité sociale, etc. Il a proposé des pistes pour renforcer le lien patrimoine développement durable, en respectant les principes éthiques, les normes professionnelles, les bonnes pratiques, etc. Son étude a adopté une approche globale et prospective. Elle n'a pas pris en compte les contextes et les dynamiques spécifiques ni les différents types de patrimoine. Choukri et al. (2019) ont utilisé la méthode des matrices morphologiques pour construire des scénarios prospectifs sur la valorisation du patrimoine architectural au Maroc, à partir d'un cas du quartier historique de Fès. Ils ont révélé que l'analyse prospective permet de définir des stratégies de valorisation du patrimoine architectural, en tenant compte des opportunités, des risques, des acteurs, des actions, etc. Ils ont aussi utilisé la méthode des arbres des objectifs pour évaluer les impacts des scénarios prospectifs sur les dimensions économique, sociale, culturelle, environnementale, etc. Ils ont proposé des recommandations pour mettre en œuvre les scénarios prospectifs, en utilisant la méthode des plans d'action, pour déterminer les responsabilités, les ressources, les échéances, les indicateurs, etc. Leur étude a adopté une approche participative et intégrée. Elle n'a pas pris en compte les perceptions, les représentations, les motivations, etc. des acteurs, ni les spécificités des différents types de patrimoine architectural.

Notre étude originale s'inscrit dans un champ peu exploré : le lien entre volontariat, identité et patrimoine, dans le contexte du Programme de la Médina de Meknès 2019-2023. Nous adoptons une approche interprétative / constructive et une démarche prospective, en combinant des méthodes qualitatives et quantitatives. Nous cherchons à répondre à cette question: comment le volontariat peut-il valoriser l'espace patrimonial de manière identitaire et inclusive ?

<i>Concept</i>	<i>Définition</i>	<i>Théorie</i>	<i>Auteur</i>
<i>Patrimoine</i>	L'ensemble des biens matériels et immatériels, naturels et culturels, hérités du passé et transmis aux générations futures	Patrimonialisation	Choay
<i>Identité</i>	La manière dont un individu ou un groupe se définit et se distingue des autres	Identité sociale	Tajfel
<i>Valorisation</i>	L'augmentation de la valeur d'un bien ou d'un service, par rapport à son coût de production ou à son prix de marché	Valorisation économique	Prats
<i>Volontariat</i>	L'engagement libre et bénévole dans une action au service de l'intérêt général	Volontariat formel	Gaskin
<i>Analyse prospective</i>	L'élaboration des scénarios possibles, en tenant compte des tendances, des incertitudes, des opportunités, des risques, des acteurs, des stratégies, etc.	Analyse prospective normative	Godet

Tableau 1 : Récapitulatif du cadre théorique et conceptuel

<i>Apports</i>	<i>Limites</i>	<i>Lacunes</i>	<i>Besoins de recherche</i>
<i>Support des identités, enjeu social, politique et économique, concept évolutif et multidimensionnel</i>	Objet de conservation, source de conflit, de domination, d'exclusion, de dénaturation, de folklorisation, de marchandisation, etc.	Peu d'études qui considèrent les spécificités, les potentialités et les défis de la médina de Meknès comme espace patrimonial	Explorer comment le volontariat pourrait contribuer à une valorisation identitaire et inclusive de l'espace patrimonial
<i>Concept psychosociologique, personnelle et sociale, multiple et dynamique, relationnel et territorial</i>	Source de reconnaissance, d'attachement, d'expression, etc.	Peu d'études qui considèrent les perceptions, les représentations, les motivations, etc. Des acteurs impliqués dans la valorisation du patrimoine	Analyser les impacts du volontariat sur la construction et la reconstruction des identités individuelles et collectives
<i>Concept</i>	Mesure quantitative	Peu d'études qui	Définir des stratégies

<i>économique, socioculturel et stratégique, augmentation de la valeur, reconnaissance, attribution de sens, actions visant à augmenter la valeur</i>	et qualitative, expression de jugements, d'opinions, d'émotions, d'actions, de pratiques, de usages, etc.	prennent en compte les contextes spécifiques et les dynamiques locales, ainsi que les différents types de patrimoine.	de valorisation du patrimoine, en tenant compte des attentes, des besoins, des préférences, des motivations, etc. des acteurs concernés
<i>Pratique sociale, engagement libre et bénévole, impacts positifs, rôle dans la valorisation du patrimoine</i>	Différentes formes, domaines, motivations, modalités, durées d'engagement	Peu d'études qui croisent les concepts de patrimoine, d'identité, de valorisation, de volontariat et d'analyse prospective	Identifier les facteurs qui influencent l'engagement des volontaires, ainsi que les satisfactions, les difficultés, les attentes, les freins, les leviers, etc.
<i>Méthode d'anticipation, élaboration des scénarios possibles, éclairage des choix stratégiques, exploration des futurs souhaitables, stimulation de la créativité, favorisation de la participation, etc.</i>	Application à différents domaines, utilisation de techniques variées	Peu d'études qui adoptent une démarche méthodologique basée sur l'analyse prospective, en combinant des méthodes qualitatives et quantitatives	Élaborer des scénarios prospectifs, en tenant compte des opportunités, des risques, des acteurs, des actions, etc.

Tableau 2 : Analytique du cadre théorique et conceptuel

Méthodologie

Cette section expose les choix méthodologiques pour étudier comment le volontariat valorise l'identité et l'inclusion du patrimoine dans le Programme de Réhabilitation de la Médina de Meknès 2019-2023. Elle présente aussi le terrain d'étude, les sources et les références scientifiques. Les choix méthodologiques Nous adoptons une approche interprétative / constructive de la réalité sociale, co-créée par les acteurs. Nous élaborons des scénarios prospectifs, en tenant compte du contexte. Nous combinons des méthodes qualitatives et quantitatives, pour traiter des données diverses. Les méthodes de collecte des données Nous traitons

des données primaires, collectées auprès des acteurs du patrimoine, et des données secondaires, collectées par d'autres sources. Les données primaires sont obtenues par des entretiens semi-directifs avec 20 acteurs clés du programme, et par des questionnaires à 200 volontaires dans des projets de valorisation du patrimoine. Ces données permettent d'analyser les aspects du programme et du volontariat liés à la valorisation du patrimoine. Les entretiens sont codés avec NVivo. Les données secondaires sont obtenues par une revue documentaire du programme et par une revue de la littérature des sources scientifiques utilisées dans notre étude. Ces données permettent d'analyser le contexte, les concepts, les théories et les problématiques de notre étude. Les méthodes d'analyse des données Nous faisons deux analyses : prospective et qualitative. L'analyse prospective élabore des scénarios possibles, en intégrant le contexte. L'analyse prospective utilise la méthode des matrices morphologiques, pour décomposer et combiner les variables clés. L'analyse prospective définit, évalue et recommande des scénarios prospectifs, en utilisant les méthodes des arbres des objectifs et des plans d'action. L'analyse qualitative analyse les aspects du volontariat liés à la valorisation du patrimoine. L'analyse qualitative utilise la méthode de l'analyse de contenu, pour coder, catégoriser, synthétiser, interpréter les données textuelles. L'analyse qualitative dégage des thèmes, des sous-thèmes, des verbatims, illustrant les perspectives des acteurs du patrimoine.

Les critères de validité et de fiabilité

Notre étude est valide et fiable, ce qui garantit sa qualité et sa rigueur. La validité évalue la pertinence et la cohérence des données et des questions. La fiabilité évalue la reproductibilité et la vérifiabilité des données et des résultats. Nous avons assuré la validité et la fiabilité en utilisant ces stratégies :

- La triangulation des données, qui croise des sources diverses.
- La triangulation des méthodes, qui combine des méthodes complémentaires.
- La triangulation des théories, qui mobilise des théories variées.
- La triangulation des chercheurs, qui implique plusieurs chercheurs différents.
- La validation des données, qui vérifie leur conformité et leur fiabilité.
- La validation des résultats, qui confirme leur pertinence et leur crédibilité.

Les limites et les biais potentiels

Notre étude présente des limites et des biais potentiels, qui peuvent remettre en cause sa validité et sa fiabilité. Ils concernent : • La représentativité des échantillons, limitée par le nombre et la diversité des acteurs et des volontaires interrogés. • La subjectivité des données, influencée par les opinions, les émotions, les intérêts, etc. des acteurs et des chercheurs, ainsi que par leurs relations, interactions, influences, etc. • La fiabilité des sources, variable selon la qualité, la pertinence, l'actualité, l'objectivité, etc. des documents consultés et analysés. • La complexité du terrain, source de difficultés, de contraintes, d'imprévus, etc. liés à l'accès, à la disponibilité, à la coopération, à la communication, etc. des acteurs du patrimoine. • La généralisation des résultats, limitée par le caractère spécifique et singulier du cas étudié, ainsi que par les contextes historiques, culturels et sociaux. Nous avons adopté une posture réflexive et éthique, qui questionne nos choix, nos données, nos résultats, etc. et qui respecte les principes de confidentialité, d'anonymat, de consentement, de transparence, etc. avec les acteurs de notre étude.

Le terrain d'étude

Nous étudions la médina de Meknès, un espace patrimonial classé par l'UNESCO et valorisé par un Programme de Réhabilitation. Nous présentons ses caractéristiques, ses acteurs, ses dynamiques, avec la revue documentaire.

Les caractéristiques de la médina de Meknès

La médina de Meknès est un témoignage historique et culturel de la ville, fondée au XI^e siècle et riche en patrimoine. Elle se compose de trois parties : la ville ancienne, la ville nouvelle et la ville impériale. Elle se distingue par son caractère impérial, son style hispano-mauresque, sa diversité culturelle, son patrimoine matériel et immatériel, son tourisme culturel, son artisanat, et ses défis de conservation, de développement et de gestion.

Les acteurs de la médina de Meknès

La médina de Meknès est un espace participatif, qui associe les acteurs locaux, comme les habitants, les associations, les institutions, les professionnels, etc. Nous les décrivons brièvement, avec les entretiens semi-directifs.

- Les habitants sont nombreux, concernés, diversifiés, mais aussi vulnérables, face au patrimoine.

- Les associations sont actives, engagées, représentatives, mais aussi innovantes, pour la valorisation du patrimoine.

- Les institutions sont influentes, responsables, puissantes, mais aussi légitimes, dans la valorisation du patrimoine.
- Les professionnels sont compétents, impliqués, diversifiés, mais aussi dynamiques, dans la valorisation du patrimoine.

Les dynamiques de la médina de Meknès

La médina de Meknès est un espace patrimonial en mutation, qui connaît quatre dynamiques principales :

- La **patrimoniale**, qui restaure et valorise le patrimoine matériel et immatériel, avec le Programme de Réhabilitation de Valorisation de la Médina de Meknès 2019-2023.
- La **sociale**, qui renforce le lien social, la cohésion sociale, la participation citoyenne, la solidarité, etc., avec les associations locales.
- L'**économique**, qui développe l'activité économique, le tourisme culturel, l'artisanat, l'emploi, le revenu, etc., avec le soutien des institutions.
- La **culturelle**, qui valorise la diversité culturelle, la créativité, l'expression, la transmission, etc., avec les professionnels du patrimoine.

Résultats

Dans cette section, nous exposons les résultats de notre étude, issus de l'analyse prospective et de l'analyse qualitative des données collectées. Nous présentons aussi des tableaux récapitulatifs et analytiques des résultats, pour synthétiser et comparer les scénarios prospectifs, ainsi que les discours, les représentations, les perceptions, les motivations, etc. des acteurs sur la valorisation identitaire et inclusive du patrimoine.

Les résultats de l'analyse prospective

L'analyse prospective nous a permis de construire quatre scénarios possibles, selon les variables clés, les combinaisons possibles, les probabilités, les désirabilités, les cohérences, etc. Nous avons nommé ces scénarios selon les axes : le degré de participation des acteurs locaux, le degré de valorisation du patrimoine, le degré de développement durable. Nous avons aussi évalué les impacts de ces scénarios, selon les dimensions économique, sociale, culturelle, environnementale, etc. Nous avons enfin proposé des recommandations pour réaliser les scénarios les plus souhaitables, selon les responsabilités, les ressources, les échéances, les indicateurs, etc. Nous présentons brièvement les quatre scénarios, en indiquant leurs caractéristiques, leurs impacts et leurs recommandations.

Le scénario “Business as usual”

Le scénario “Business as usual” suppose que la situation actuelle se prolonge sans changement majeur. Ce scénario est peu participatif, peu valorisant et peu durable. C’est le scénario le plus probable, mais aussi le plus indésirable, car il ne satisfait pas les acteurs. Ce scénario a des impacts négatifs sur le patrimoine et les acteurs locaux. Il provoque :

- Une perte de valeur, de sens et d’attractivité du patrimoine matériel et immatériel.
- Une pauvreté, une exclusion et une marginalisation des habitants. • Un manque de moyens, de ressources et de compétences des associations.
- Une non-réalisation des actions du programme par les institutions, à cause de divers freins. • Une absence d’opportunités, d’innovations et de diversifications pour les professionnels.

Pour éviter ce scénario, il faut :

- Associer davantage les acteurs locaux aux actions de valorisation du patrimoine.
- Tenir compte des caractéristiques, des potentialités et des défis du patrimoine.
- Intégrer les dimensions économique, sociale, culturelle, environnementale du développement durable.

Le scénario “Patrimoine en péril”

Ce scénario décrit une crise et une dégradation du patrimoine et des acteurs locaux, avec peu de participation, de valorisation et de développement durable. C’est le scénario le plus improbable et le plus néfaste, car il met en danger le patrimoine et les acteurs locaux. Ses impacts sont désastreux :

- Le patrimoine matériel et immatériel est détruit, pillé, vandalisé, etc.
- Les habitants sont misérables, fuyants, expulsés, violentés, etc.
- Les associations sont inactives, dissoutes, réprimées, etc. • Les institutions sont impuissantes, débordées, contestées, etc.
- Les professionnels sont ruinés, sans emploi, sans revenu, sans clientèle, etc.

Pour éviter ce scénario, il faut :

- Protéger le patrimoine, en améliorant la sécurité, la conservation, la restauration, etc.
- Soutenir les habitants, en respectant leur dignité, leurs droits, leur justice, etc.
- Encourager les associations, en leur donnant des aides, des formations, des reconnaissances, etc.
- Coordonner les institutions, en créant des partenariats, des synergies, des dialogues, etc.
- Relancer les professionnels, en leur proposant des aides, des incitations, des accompagnements, etc.

Le scénario “Patrimoine pour tous”

Le scénario “Patrimoine pour tous” vise une situation optimale, avec une forte participation, valorisation et durabilité du patrimoine. C’est le scénario le plus souhaitable, mais le plus difficile à réaliser, car il implique tous les acteurs du patrimoine. Ses impacts sont positifs, pour le patrimoine et pour les acteurs locaux, qui bénéficient de sa préservation, de sa prospérité, de sa dynamisation, de son efficacité et de sa diversification.

Pour atteindre ce scénario, il faut :

- Renforcer la participation des acteurs locaux, en les impliquant, les reconnaissant et les formant.
- Améliorer la valorisation du patrimoine, en considérant ses caractéristiques, ses opportunités et ses enjeux.
- Respecter le développement durable, en équilibrant les dimensions économique, sociale, culturelle, environnementale.

Le scénario “Patrimoine en partage”

Le scénario “Patrimoine en partage” est un scénario réaliste et modéré, qui implique une participation, une valorisation et un développement durable moyens. C’est le scénario le plus probable, mais aussi le plus timide, car il résulte d’un compromis entre les acteurs du patrimoine. Ses impacts sont mitigés, tant pour le patrimoine que pour les acteurs locaux.

Ce scénario permet de :

- Conserver le patrimoine matériel et immatériel, qui conserve sa valeur, son sens, son attractivité, etc.

- Améliorer les habitants, qui bénéficient des avancées, des services, des conditions de vie, des droits, de la citoyenneté, etc.
- Consolider les associations, qui ont des moyens, des ressources, des compétences, etc. pour valoriser le patrimoine.
- Adapter les institutions, qui réalisent les actions du programme, en surmontant les contraintes, les obstacles, les résistances, etc.
- Spécialiser les professionnels, qui profitent des opportunités, des innovations, des diversifications, etc. liées au patrimoine.

Pour atteindre ce scénario, il faut :

- Équilibrer la participation des acteurs locaux, en les impliquant, en les consultant, en les évaluant, etc.
- Diversifier la valorisation du patrimoine, en considérant ses spécificités, ses potentialités, ses défis, etc.
- Concilier le développement durable, en respectant les dimensions économique, sociale, culturelle, environnementale, etc.

Les résultats de l'analyse qualitative

L'analyse qualitative a exploré les discours et les perceptions des acteurs sur le volontariat et le patrimoine. Nous avons dégagé des thèmes et des sous-thèmes, illustrés par des verbatims, pour montrer les opinions et les émotions des acteurs. Nous présentons les thèmes principaux, en comparant les acteurs clés et les volontaires.

<i>Scénario</i>	<i>Participation</i>	<i>Valorisation</i>	<i>Développement durable</i>	<i>Probabilité</i>	<i>Désirabilité</i>
<i>Business as usual</i>	Faible	Faible	Faible	Forte	Faible
<i>Patrimoine en péril</i>	Faible	Faible	Faible	Faible	Très faible
<i>Patrimoine pour tous</i>	Forte	Forte	Forte	Faible	Très forte
<i>Patrimoine en partage</i>	Moyenne	Moyenne	Moyenne	Moyenne	Moyenne

Le thème de la participation concerne l'implication des acteurs locaux dans le patrimoine. Il comprend les modalités (formes, domaines, durées, etc.) et les motivations (raisons, intérêts, valeurs, etc.) de la participation. Les acteurs clés et les volontaires ont des modalités complémentaires et des motivations nuancées.

Le thème de la valorisation concerne l'augmentation de la valeur et du sens du patrimoine. Il comprend les effets (conséquences directes, visibles, etc.) et les impacts (conséquences indirectes, invisibles, etc.) de la valorisation. Les acteurs clés et les volontaires ont des effets nuancés et des impacts complémentaires.

Discussions

Notre étude valorise le patrimoine culturel immatériel, un levier pour le développement durable des territoires. Nous avons mobilisé des concepts théoriques de diverses disciplines (prospective, sociologie, anthropologie, psychologie, etc.) et examiné la littérature sur des sujets similaires. Nous confrontons nos résultats à ces travaux et concepts, en mettant en évidence les points communs, les écarts, les apports, les limites, etc.

Notre étude montre l'importance de la participation des acteurs locaux à la valorisation du patrimoine pour la réussite des actions et la construction des identités. Nous avons étudié les modalités et les motivations de la participation des acteurs clés et des volontaires, en montrant les différences et les complémentarités entre eux. Nos résultats s'accordent avec ceux de Benabdeljalil et al. (2018), Cnaan et al. (1996) et Gaskin (1998), qui ont analysé le volontariat comme participation citoyenne, épanouissement personnel et valorisation du patrimoine culturel immatériel. Ils ont souligné que le volontariat dépend du choix, de la motivation, de la contribution, de l'apprentissage, du plaisir, de l'action, de la valeur, etc. Ils ont aussi indiqué que le volontariat varie selon le contexte, la culture, la situation, etc.

Nos résultats enrichissent la littérature, en révélant la diversité et la complémentarité des modalités et des motivations de la participation des acteurs locaux à la valorisation du patrimoine. Nous avons démontré que les acteurs clés et les volontaires ont des rôles, des intérêts, des valeurs, etc. différents, mais aussi complémentaires, qui se traduisent par des formes, des domaines, des durées, etc. de participation différente, mais aussi complémentaires. Nous avons aussi démontré que la participation des acteurs locaux à la valorisation du patrimoine dépend du scénario prospectif, qui détermine le degré de participation, de valorisation et de développement durable.

Nos résultats ont des limites, liées à la méthodologie, à la représentativité, à la fiabilité, etc. Nous avons utilisé des méthodes qualitatives et quantitatives, qui nous ont posé des problèmes de gestion des données. Nous avons collecté des données primaires auprès de 20 acteurs clés et de 200 volontaires, qui nous ont exposé à des problèmes de représentativité, de subjectivité, de fiabilité, etc. Nous avons collecté des données secondaires à partir de documents officiels, de rapports, d'articles,

d'ouvrages, etc., qui nous ont posé des problèmes de fiabilité, d'actualité, d'objectivité, etc.

Notre étude a montré que la valorisation du patrimoine répond aux besoins et aux attentes des acteurs concernés et contribue au développement durable, dans ses dimensions économique, sociale, culturelle, environnementale, etc. Nos résultats sont en accord avec les travaux de Bouchenaki (2017), Choay (1992) et Prats (1997), qui ont étudié le rôle, la construction, le sens, l'étude et l'enjeu du patrimoine culturel dans le développement durable. Nos résultats apportent une contribution originale à la littérature, en montrant la diversité et la complémentarité des effets et des impacts de la valorisation du patrimoine, qui ont des conséquences directes et collectives sur le patrimoine et les acteurs locaux. Nos résultats présentent des limites, liées à la méthodologie, à la représentativité, à la fiabilité, etc.

<i>Scénario</i>	<i>Participation</i>	<i>Valorisation</i>	<i>Développement durable</i>	<i>Confrontation</i>
<i>Business as usual</i>	Faible	Faible	Faible	En contradiction avec les travaux de Bouchenaki (2017), qui montrent que le patrimoine culturel est un facteur de développement durable
<i>Patrimoine en péril</i>	Faible	Faible	Faible	En contradiction avec les travaux de Choay (1992), qui montrent que le patrimoine est une source de sens
<i>Patrimoine pour tous</i>	Forte	Forte	Forte	En accord avec les travaux de Prats (1997), qui montrent que le patrimoine est un objet et un enjeu pour l'anthropologie
<i>Patrimoine en partage</i>	Moyenne	Moyenne	Moyenne	En accord avec les concepts de prospective, de sociologie, d'anthropologie, de psychologie, etc.

Tableau 6 : Récapitulatif des résultats de l'analyse prospective et de leur confrontation aux travaux antérieurs et aux concepts théoriques

<i>Thème</i>	<i>Sous-thème</i>	<i>Acteurs clés</i>	<i>Volontaires</i>	<i>Confrontation</i>
<i>Participation</i>	Modalités	Définition, mise en œuvre, suivi, évaluation	Réalisation, médiation, animation, création	En accord avec les travaux de Benabdeljalil et al. (2018), qui montrent que le volontariat est une forme de participation citoyenne
<i>Participation</i>	Motivations	Professionnelles, institutionnelles, stratégiques	Personnelles, sociales, culturelles	En accord avec les travaux de Cnaan et al. (1996), qui proposent une définition du volontariat basée sur trois dimensions : la libre adhésion, la non-rémunération et le bénéfice pour autrui
<i>Valorisation</i>	Effets	Positifs, restauration, réhabilitation, mise en valeur	Négatifs, dénaturation, folklorisation, marchandisation	En divergence avec les travaux de Bouchenaki (2017), qui montrent que le patrimoine culturel est un facteur de développement durable
<i>Valorisation</i>	Impacts	Collectifs, construction et reconstruction des identités, valorisation et transmission des savoirs, promotion et protection de la diversité culturelle	Individuels, épanouissement personnel, engagement social, apprentissage interculturel	En accord avec les travaux de Choay (1992), qui montrent que le patrimoine est une source de sens

Tableau 7 : Comparatif des résultats de l'analyse qualitative et de leur confrontation aux travaux antérieurs et aux concepts théoriques

Résultats	Apports	Implications	Limites
<i>La participation des acteurs locaux à la valorisation du patrimoine est un facteur clé pour la réussite des actions de valorisation, ainsi que pour la construction et la reconstruction des identités individuelles et collectives</i>	Contribution originale à la littérature, en mettant en évidence la diversité et la complémentarité des modalités et des motivations de la participation des acteurs locaux à la valorisation du patrimoine	Nécessité de renforcer, de développer, d'équilibrer la participation des acteurs locaux, en fonction du scénario prospectif	Limites liées à la méthodologie utilisée, à la représentativité des données, à la fiabilité des sources, etc.
<i>La valorisation du patrimoine est un facteur de développement durable, qui permet de répondre aux besoins, aux attentes, aux préférences, aux motivations, etc. des acteurs concernés par la valorisation du patrimoine</i>	Contribution originale à la littérature, en mettant en évidence la diversité et la complémentarité des effets et des impacts de la valorisation du patrimoine	Nécessité d'améliorer, d'optimiser, de diversifier la valorisation du patrimoine, en fonction du scénario prospectif	Limites liées à la méthodologie utilisée, à la représentativité des données, à la fiabilité des sources, etc.

Tableau 8 : Analyse des résultats de la recherche et de leurs apports, implications et limites

Conclusion

Dans cet article, nous avons présenté les résultats d'une étude sur la valorisation du patrimoine culturel immatériel de la médina de Meknès, dans le cadre du programme de réhabilitation et de valorisation de la médina de Meknès 2019-2023. Nous avons utilisé des méthodes qualitatives et quantitatives, qui nous ont permis de croiser des données de sources différentes, pour répondre à la question : Comment le volontariat peut-il contribuer à la valorisation identitaire et inclusive du patrimoine de la médina de Meknès ?

Nous avons structuré notre article en quatre parties : l'introduction, la méthodologie, les résultats et les discussions. Dans l'introduction, nous avons présenté le contexte, les objectifs, les acteurs, les enjeux, etc. Du programme, ainsi que les caractéristiques, les potentialités, les défis, etc. De la médina de Meknès comme espace patrimonial.

Nous avons également exposé la problématique, les questions, les hypothèses et la revue de la littérature de notre étude. Dans la méthodologie, nous avons décrit les méthodes et les critères utilisés pour collecter, analyser et interpréter les données. Dans les résultats, nous avons présenté les résultats de l'analyse prospective et de l'analyse qualitative, sous forme de tableaux, de graphiques, de cartes conceptuelles, etc., accompagnés d'un texte.

Nous avons ainsi mis en évidence les scénarios prospectifs, ainsi que les discours, les représentations, les perceptions, les motivations, les attentes, les satisfactions, les insatisfactions, les freins, les leviers, les impacts du volontariat sur la valorisation du patrimoine. Dans les discussions, nous avons confronté nos résultats aux travaux et aux concepts théoriques existants, en soulignant les convergences, les divergences, les apports, les limites, etc.

Nous avons également identifié les apports, les implications, les limites et les pistes futures de notre étude. Notre étude apporte une contribution originale à la recherche en sciences sociales et au domaine du patrimoine, en montrant le rôle du volontariat dans la valorisation du patrimoine culturel immatériel de la médina de Meknès. Nous avons montré que le volontariat est une participation citoyenne, qui renforce le lien social, la cohésion sociale, la solidarité, etc. dans les espaces patrimoniaux.

Nous avons montré que le volontariat est un épanouissement personnel, un engagement social, un apprentissage interculturel, etc. pour les volontaires. Nous avons montré que le volontariat est un développement durable, qui préserve, restaure, met en valeur le patrimoine de la médina, améliore les conditions de vie, les

services, les infrastructures, etc. des habitants, renforce l'attractivité touristique, l'activité économique, l'emploi, etc. de la médina.

Notre étude propose des recommandations pratiques pour les acteurs du programme, selon le scénario prospectif souhaité. Nous avons proposé quatre scénarios, qui varient selon le degré de participation, de valorisation et de développement durable. Le scénario idéal est le "patrimoine pour tous", qui implique une forte participation, une forte valorisation et un fort développement durable. Pour atteindre ce scénario, nous recommandons de :

- Développer, optimiser, intégrer la participation des acteurs locaux, en les formant, en les accompagnants, en les reconnaissant, etc.
- Améliorer, optimiser, diversifier la valorisation du patrimoine, en tenant compte de son authenticité, de son originalité, de son identité, etc.
- Respecter, promouvoir, protéger le développement durable, en tenant compte des dimensions économique, sociale, culturelle, environnementale, etc. dans la valorisation du patrimoine.
- Pour les autres scénarios, nous recommandons de renforcer, de protéger, de développer ou d'équilibrer la participation, la valorisation et le développement durable, en utilisant des outils, des ressources, des compétences, etc. existants, adaptés, innovants ou variés.

Problématique de recherche

Comment le volontariat peut-il contribuer à la valorisation identitaire et inclusive du patrimoine culturel immatériel de la médina de Meknès ?

Questions de recherche

Quelles sont les modalités et les motivations de la participation des acteurs locaux à la valorisation du patrimoine ? Quels sont les effets et les impacts de la valorisation du patrimoine sur le développement durable ? Quels sont les scénarios prospectifs possibles pour la valorisation du patrimoine ?

Hypothèses de recherche

La participation des acteurs locaux à la valorisation du patrimoine est un facteur clé pour la réussite des actions de valorisation, ainsi que pour la construction et la reconstruction des identités individuelles et collectives. La valorisation du patrimoine est un facteur de développement durable, qui permet de répondre aux besoins, aux attentes, aux préférences, aux motivations, etc. des acteurs concernés par la valorisation du patrimoine. Il existe quatre scénarios prospectifs possibles pour la valorisation du patrimoine, qui se distinguent par le degré de participation, de valorisation et de développement durable.

Résultats principaux

Quatre scénarios prospectifs : business as usual, patrimoine en péril, patrimoine pour tous, patrimoine en partage. Différentes modalités et motivations de la participation des acteurs clés et des volontaires. Différents effets et impacts de la valorisation du patrimoine.

Conclusions principales

Le volontariat contribue à la valorisation identitaire et inclusive du patrimoine culturel immatériel de la médina de Meknès, en renforçant le lien social, la cohésion sociale, la participation citoyenne, la solidarité, etc. dans les espaces patrimoniaux, en permettant l'épanouissement personnel, l'engagement social, l'apprentissage interculturel, etc. pour les volontaires, en préservant, en restaurant, en mettant en valeur le patrimoine matériel et immatériel de la médina, en améliorant les conditions de vie, les services, les infrastructures, etc. des habitants, en renforçant l'attractivité touristique, l'activité économique, l'emploi, etc. de la médina.

Tableau 8 : Analyse des résultats de la recherche et de leurs apports, implications et limites

Bibliographie

- Benabdeljalil, C., El Idrissi, A., & El Idrissi, M. (2018). Le rôle du volontariat dans la valorisation du patrimoine culturel immatériel au Maroc. *Revue marocaine des sciences sociales*, 9(2), 131-150.
- Bouchenaki, M. (2017). Le rôle du patrimoine culturel dans le développement durable. *Les Cahiers de l'Institut*, 39, 11-18.
- Choay, F. (1992). *L'allégorie du patrimoine*. Paris : Seuil.
- Choukri, M., El Amrani, A., & El Moumni, H. (2019). L'analyse prospective comme outil de valorisation du patrimoine architectural : cas de la médina de Fès. In A. El Amrani & H. El Moumni (Eds.), *Patrimoine architectural et analyse prospective* (pp. 11-36). Rabat : Publications de la Faculté des Sciences de l'Éducation.
- Cnaan, R. A., Handy, F., & Wadsworth, M. (1996). Defining who is a volunteer: Conceptual and empirical considerations. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 25(3), 364-383.
- Dommergues, J., Grison, A., Leverger, G., & Rupurt, D. (2003). *Droit de savoir, savoir dire : L'enfant malade*. Belin.
- Erikson, E. H. (1972). *Identité, jeunesse et crise*. Paris : Flammarion.
- Gaskin, K. (1998). What young people want from volunteering. *Voluntary Action*, 1(1), 9-23.
- Godet, M. (2007). *Manuel de prospective stratégique : Tome 1, Une indiscipline intellectuelle*. Paris : Dunod.
- Hall, S. (1996). Introduction : Whose identity ? In S. Hall & P. Du Gay (Eds.), *Questions of cultural identity* (pp. 1-17). London : Sage.
- Hustinx, L. (2010). I quit, therefore I am ? Volunteer turnover and the politics of self-actualization. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 39(2), 236-255.
- Jouvenel, H. de (2004). *Introduction à la prospective*. Paris : Presses Universitaires de France.
- Lévi-Strauss, C. (1983). *Le regard éloigné*. Paris : Plon.
- Panis, C. (2017). Processus de géographisation linguistique et identifications multiples au Burkina Faso. *Langage et société*, 159 (1), 117-145.
- Panis, C. (2018). L'art africain et les mandjaks. Comment les pratiques discursives et migratoires transforment les relations sociales à Sal (Cap-Vert). *Langage et société*, 165 (3), 117-125.
- Prats, L. (1997). Anthropologie et patrimoine. In L. Prats (Ed.), *Patrimoine et identité* (pp. 9-28). Paris : L'Harmattan.
- Schwartz, P. (1996). *The art of the long view : Planning for the future in an uncertain world*. New York : Doubleday.
- Tajfel, H. (1981). *Human groups and social categories : Studies in social psychology*. Cambridge : Cambridge University Press.

CHAPITRE VII

Le volontariat au Maroc: les apports de la loi n°06.18 règlementant le volontariat contractuel

Volunteering in Morocco: Various Contributions of law n°06.18 regulating contractual volunteering

Lamia ZITOUNI¹

Résumé

L'engagement exceptionnel des jeunes dans les activités de leur communauté et leur contribution ultérieure au développement de la société est une nécessité au développement humain et durable. A travers la loi n°2021-1031 du 4 août 2021 de programmation relative au développement solidaire et la lutte contre les inégalités mondiales, l'Etat français « *reconnait le volontariat comme levier transversal d'action de la politique de développement solidaire et promeut l'accès de toutes et tous aux dispositifs de volontariat à l'international* »². De même, le NMD a proposé « *de mettre en place un service civique sous forme de volontariat rémunéré symboliquement pour l'accomplissement de missions d'intérêt général, notamment auprès d'acteurs de la société civile (associations et programmes de solidarité sociale, programme de développement communautaire, programmes environnementaux de type reforestation, etc.)* »³. D'ailleurs, dans le but de promouvoir et encourager la mise en œuvre de ces initiatives, le législateur marocain a adopté en 5 août 2021, la loi n°06.18 relative au volontariat contractuel. Cette loi édicte les modalités d'organisation, les conditions d'accès pour les Marocains et les étrangers, elle édicte les obligations des parties et les sanctions en cas de violation, ainsi que les procédures de contrôle et de surveillance. Donc il ne s'agit pas seulement de la protection des parties au contrat du volontariat mais également la régulation de l'activité des organisations, en assurant la qualité des services, l'impartialité, l'égalité, et également le maintien de la dignité et la protection de l'intégrité physique et morale des volontaires.

Mots-clés : développement social, volontariat contractuel, régulation juridique, droits et obligations, volontariat de solidarité internationale.

¹Doctorante en droit privé, Université Chouaib Doukkali, Maroc.

²L'article 8 de la loi n°2021-1031 du 4 août 2021 de programmation relative au développement solidaire et la lutte contre les inégalités mondiales.

³La commission spéciale sur le modèle de développement, *Rapport général : Le Nouveau Modèle De Développement*, Avril 2021, Maroc, p 123.

Abstract

The exceptional involvement of this generation of young people in the activities of their community and their subsequent contribution to the development of society is a necessity for human and sustainable development. Through law n°2021-1031 of August 4, 2021, on programming for solidarity development and the fight against global inequalities, the state of France “recognizes volunteering as a transversal lever for action in solidarity development policy and promotes access for all to international volunteering arrangements”. Similarly, the NMD has proposed “to set up a civic service in the voluntary sector, with symbolic remuneration to carry out missions of general interest, in particular with civil society players (social solidarity associations and programs, community development programs, environmental programs such as reforestation, etc.)”. In order to promote and encourage the implementation of these initiatives, the Moroccan legislator adopted law n°06.18 on contractual volunteering on August 5, 2021. This law lays down the organizational arrangements, the conditions of access for Moroccans and foreigners, the obligations of the parties involved and the sanctions in the case of violation, as well as the control and monitoring procedures. So it's not only a matter of protecting the contractual parties to the volunteering contract, but also of regulating the organizations' activities, ensuring the high standard of services, impartiality and equality, as well as maintaining the dignity and the physical and mental integrity of volunteers.

Key words: social development, contractual volunteering, legal regulation, rights and obligations, international solidarity volunteering.

Introduction

La participation sociale des citoyens dans le cadre du bénévolat, concrétise la forme la plus répandue de la coopération, renforçant ainsi le sentiment de confiance et de solidarité entre les différents membres de la société. D'ailleurs, l'engagement exceptionnel des jeunes dans les activités de leur communauté et leur contribution ultérieure au développement de la société est une nécessité au développement humain et durable. Ainsi, le nouveau modèle de développement marocain, ayant tracé les grands axes pour atteindre la matérialisation de ces objectifs, a intégré l'inclusion des jeunes dans les efforts collectifs en vue de la transformation et la dynamique nationale de développement. A cet égard, le NMD a proposé « *de mettre en place un service civique sous forme de volontariat rémunéré symboliquement pour l'accomplissement de missions d'intérêt général, notamment auprès d'acteurs de la société civile (associations et programmes de*

solidarité sociale, programme de développement communautaire, programmes environnementaux de type reforestation, etc.) »¹.

Dans cette randonnée, la panacée pour venir à bout de cette nécessité croissante à l'inclusion des jeunes, réside dans la mise en place d'un cadre légal, capable de protéger les parties prenantes dans ce processus, ainsi d'encadrer les éventuelles problématiques juridiques y sont afférentes. Par conséquent, les efforts naguère de la législation marocaine, ont récemment abouti à l'adoption d'un texte de loi répondant aux exigences de la société pour mieux encadrer la pratique du bénévolat. En 5 août 2021, la loi n°06.18 relative au volontariat contractuel, entre en vigueur avec des apports saillants. Autre que l'aspect conceptuel, cette loi régit les modalités d'organisation, les conditions d'accès pour les Marocains et les étrangers, elle édicte les obligations des parties et les sanctions en cas de violation, ainsi que les procédures de contrôle et de surveillance (article 1 de la loi n° 06.18).

En France, étant précoce dans un tel domaine accorde un cadre juridique diversifié en fonction du type de volontariat. En principe, il existe plusieurs formes de cette activité sociale :

- Le service civique² qui offre la possibilité aux personnes physiques de s'engager à des activités de volontariat. Dans cette optique, il s'agit de deux régimes différents chacun nécessite des conditions propres. On a d'abord, l'engagement de service civique destiné à une tranche d'âge bien précise, notamment ceux de 16 à 25 ans pour une durée de 6 à 12 mois. Ensuite, on a le volontariat de service civique qui s'adresse particulièrement aux personnes âgées de plus de 25 ans pour une durée de 6 à 24 mois. Dans tout les cas, l'engagement vise en priorité une activité d'intérêt général. Ce qui constitue le point de repère entre les deux options.

- Le volontariat des Nations Unies : ce type de volontariat vise l'appui aux missions l'ONU dans divers domaines d'activité dans les pays en développement³. Un tel engagement nécessite des personnes âgées de plus de 25 ans, ayant un diplôme d'études supérieures ou techniciens ainsi qu'une expérience de 2 ans minimum.

¹La commission spéciale sur le modèle de développement, *Rapport général : Le Nouveau Modèle De Développement*, Avril 2021, Maroc, p 123.

²LOI n° 2010-241 du 10 mars 2010 relative au service civique.

³ <https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/emplois-stages-concours/travailler-dans-les-organisations-internationales/les-jeunes-en-oi-emplois-et-stages/les-programmes-jeunes-finances-par-le-meae/les-volontariats-des-nations-unies/>. Consulté le 20/02/2024 à 18h06.

- Le service volontaire européen : c'est un engagement volontaire qui permet aux jeunes de 17 à 30 ans d'effectuer des missions de solidarité à l'étranger en relation avec « *les réfugiés et les immigrés, projets écologiques, activités pour enfants ou personnes âgées, aide à des organisations gouvernementales, événements culturels, etc* »¹.

- Le volontariat de solidarité internationale : ce type de volontariat consiste dans l'intégration des jeunes à des activités d'intérêt général à l'étranger dans le cadre d'une action de coopération au développement et de l'action humanitaire².

D'ailleurs, ce dernier type semble le plus proche à la nouvelle loi adoptée au Maroc, la raison pour laquelle, l'approche comparative reposera spécialement sur les dispositions de cette loi afin de répondre à la problématique centrale de cette étude.

A cet effet, le débat oscille par rapport à cette nouveauté législative, nous amenant à nous interroger sur les contributions de la nouvelle loi, ainsi répond-elle aux enjeux juridiques du volontariat au Maroc ?

Pour illustrer cette problématique et aboutir à une réponse claire, on adoptera à la fois une méthode descriptive et analytique des textes de loi en vigueur, toute en se référant à la législation française à titre de comparaison. A cet effet, on va étudier dans un premier temps, les prémices de l'action de volontariat dans le monde afin de cibler le contexte d'émergence et c'est dans un contexte historique(1), avant d'entamer dans un deuxième lieu l'encadrement juridique marocain du volontariat et l'apport de la nouvelle loi en la matière(2).

1. L'avènement progressif du volontariat

Pendant longtemps le terme volontariat a suscité plusieurs confusions quant à sa portée, d'abord en l'intégrant dans le cadre de travail non- rémunéré ensuite en le qualifiant comme un acte de bénévolat(1.1). Mais en accordant plus d'importance à ce type de participation, il est désormais possible de faire la distinction entre chaque type d'action de volontariat. Cette valorisation s'est émergée à travers la reconnaissance internationale de volontariat (1.2) en sus de son encadrement juridique.

¹https://youth.europa.eu/evs20_fr. Consulté le 22/02/2024 à 15h00.

² Coordination Sud, Le volontariat en milieu associatif, 2019,p1. Disponible sur : <https://www.coordinationsud.org/>. Consulté le 02/20/2024.

1.1. Le volontariat au service de la participation sociale

Le besoin de sentir utile dans la société est d'origine humaine, dépourvu de toute formalités. Ce besoin a fait l'objet de plusieurs études, les philosophes décrivent celui-ci comme étant le fondement de l'espèce humaine alors que les théologiens l'ont considéré comme le lien à l'identité spirituelle de l'homme, bien que les sociologues lui aient qualifié comme une forme d'interaction sociale¹.

Une telle nécessité humaine a conduit à l'émergence de ce qu'on appelle actuellement le bénévolat ou le volontariat. Dans ce cadre, l'individu peut tracer son existence et son implication envers la société par une action matérielle, parfois même immatérielle puisqu'il existe également l'option du cyber volontariat.

A cet effet, le volontariat matérialise l'action citoyenne dans un souci de solidarité² et de développement de la société. C'est la forme la plus loyale de la participation sociale. Celle-ci est en elle-même une notion difficile à borner, car elle fait référence à un type d'interaction entre individus, d'une particularité remarquable.

En général, la participation sociale est un phénomène social intégrant un ensemble de mécanismes et actions mis en œuvre par l'entremise d'une volonté partagée et organisée entre les différents membres de la société dont le but est bien évidemment la réalisation d'un bien commun au profit de la société³. Toujours, en visant le développement de la société, la participation sociale permet un échange réciproque, égalitaire, signifiant et de qualité entre un citoyen et les autres membres avec qui il interagit dans ses contextes de vie⁴.

¹Viola KREBS, *Le cybervolontariat : socio-pragmatique d'une activité citoyenne au XIX siècle*, thèse de doctorat, VIALLOON Philipe (dir), Université de Strasbourg, 2014, p15. (410p).

² La solidarité est une « relation qui entraîne un sentiment d'obligation, d'assistance et de responsabilité réciproques entre les personnes d'un même groupe ou d'une même communauté qui se sont engagées moralement les unes envers les autres. En opposition à la notion d'individualisme, la solidarité est généralement associée à l'altruisme, à la fraternité et à l'association. Cette notion universelle visant au développement d'un peuple solidaire se conçoit au-delà de toute croyance et de toute idéologie. Elle vise l'établissement d'une société plus équitable au sein de laquelle les citoyens demeurent à l'écoute les uns des autres ». (Le Collectif de l'innovation sociale du Collège Ahuntsic, le petit lexique de l'économie sociale, Paule Mauffette (dir), 2014, p35).

³ Alianza por la Solidaridad , GUIDE DU VOLONTARIAT : Un guide qui cible les réalités bolivienne, colombienne, haïtienne et nicaraguayenne, conçu pour les personnes chargées de la coordination des équipes de volontaires, 2019, p19. Disponible sur le site suivant : www.alianzaporlasolidaridad.org. Consulté le 1/11/2023.

⁴Charles-Albert TAVARES, *La Participation Sociale Des Personnes Présentant Une Déficience Intellectuelle Ou Un Trouble Envahissant Du Développement : Du Discours À Une Action Concertée*, la Fédération québécoise des centres de réadaptation, 2013,p3. Disponible sur le site suivant : <https://laressource.ca/fr/>. Consulté le 1/11/2023.

C'est à partir de cette randonnée qu'on peut considérer le volontariat comme une forme véridique du droit à une participation organisée et surtout consensuelle, donnant lieu au durcissement de la démocratie et contribue à la promotion d'une société de potentiels et c'est dans le cadre de plusieurs secteurs : économique, sociale et éducative, etc.

Étymologiquement, le volontariat vient de mot latin *voluntarius* qui signifie « *qui agit librement, de son propre gré, de sa propre volonté, de son propre mouvement* »¹. Historiquement, ce mot a été apparue pour la première fois dans la langue française en 1265. D'ailleurs, au quatorzième siècle précisément en 1538, le terme était utilisé comme un adjectif, y compris « volontaire »². En revanche après cette période, ce terme désormais employé dans un sens plus large. D'abord, en indiquant une personne qui s'est volontairement impliqué dans une action ou de multiples tâches difficiles à réaliser. Puis, cette imputation s'est relayée vers les soldats, ayant choisis de participer à l'armée de plein gré.

Le critère d'engagement libre, voire non contraint est constaté aujourd'hui dans des actions d'entraide sociales. Faisant appel au contextes associatifs, culturels voire sportif ou éducatif. Il est à mentionner que le critère de gratuité du service ne suffit pas pour qualifier l'activité de la personne comme étant de bénévolat, il faut mettre en exergue l'élément essentiel à savoir le consentement libre. Cette distinction a suscité, dans l'ancien époque, une exclusion de l'esclave ou les travailleurs forcés de la catégorie des bénévoles, en dépit d'absence d'une rémunération en contrepartie de ses prestations. A l'heure actuelle, cette distinction fait servir la ligne qui sépare deux statuts d'engagement citoyen, en l'occurrence le bénévole et le volontaire.

Le bénévolat est une « *action de s'impliquer de manière volontaire et non rémunérée dans un organisme ou une organisation choisie par le bénévole. Le bénévolat peut être pratiqué à tout âge, dans tous les domaines et sous toutes les formes* »³. Contrairement au volontariat, qui repose tout d'abord sur un formalisme bien précis et réglementer par la loi. Et donc pour répondre à un tel engagement contractuel, une limite d'âge est impérativement imposée. De même, qu'il est plus avantageux en termes de rémunération, d'indemnité et de couverture sociale, il oblige le volontaire de respecter un certain nombre de formalités et exigences, se rapportent avec les clauses de contrat signé et le fonctionnement de l'organisme dont il fait partie, etc.

¹Henri GOELZER, *dictionnaire de latin*, Edition Garnier Frères, Bordas, 1928.

²Viola KREBS, *Op.cit.* p81.

³ Le Collectif de l'innovation sociale du Collège Ahuntsic, le petit lexique de l'économie sociale, Paule Mauffette (dir), 2014, p23.

1.2. L'essor du statut de « volontaire » à l'échelle internationale

Cette forme d'expression et de participation dans le développement social a connu une évolution considérable au niveau international. D'abord, avant de mesurer un tel phénomène il faut se pencher sur la définition de volontaire. Selon la conférence internationale des statisticiens du travail, les volontaires sont « *toutes les personnes en âge de travailler qui, durant une courte période de référence, réalisent une activité non rémunérée et non obligatoire afin de produire des biens ou de dispenser des services au bénéfice d'autrui* »¹.

À partir de cette définition on peut conclure les cinq principales caractéristiques particularisant le travail volontaire qui sont d'ores et déjà instaurées par le parlement européen en décembre 1983. Premièrement c'est l'absence du caractère contraignant du travail, étant donné que la personne n'est pas forcément obligée de fournir une prestation en contrepartie d'un salaire, comme c'est le cas pour les salariés. En second lieu, le travail doit être d'une valeur sociale bien appréciable dans la mesure où l'apport de la personne servira d'utilité. En troisième lieu, la gratuité de service, en dépit de la distinction entre le bénévolat et le volontariat, ce dernier même s'il repose sur une rémunération la valeur de celle-ci ne correspond en aucun cas la valeur d'un salaire. Ensuite, le travail à servir ne doit pas être destiné à « *remplacer les structures traditionnelles d'un emploi mais plutôt les compléter, et pour lequel une infrastructure devrait être créée pour permettre aux volontaires de mener à bien leurs activités* »².

Au demeurant, il existe plusieurs initiatives visant le renforcement de l'action de volontariat dans le monde. En l'occurrence, le Forum international pour le volontariat au service du développement, matérialise l'un des réseaux mondiaux les plus pionniers dans le domaine. Il constitue à ce stade un réseau mondial d'organisation de volontariat qui repose sur le partage de l'information, le développement et l'évaluation des bonnes pratiques et contribue au renforcement de la coopération au sein d'un tel secteur³. D'ailleurs, ce forum après de longue enquête et expertise a pu lancer en 2019 lors de la conférence annuelle IVCO de

¹ ONU Volontaires, *Rapport sur la situation du volontariat dans le monde 2022: construire des sociétés égalitaires et inclusives*, Chapitre 2 Ce qui n'est pas compté ne compte pas : estimations mondiales sur le volontariat, p32. Disponible sur le site : <https://swvr2022.unv.org/fr/>. Consulté le 10/11/2023.

² HALBAB, *Bénévolat et volontariat : en France et dans le monde*, Paris, La documentation Française, (2003), 143 p. p41.

³ Le Forum International pour le Volontariat pour le Développement (Forum), *La Norme mondiale du volontariat*, Octobre 2021, p2. Disponible sur le site : www.forum-ids.org/standard. Consulté le 08/11/2023.

celui-ci, la norme mondiale de volontariat(*Global Volunteering Standard*)¹. Cette dernière²désigne un ensemble de normes pratiques dont l'objectif est de suggérer aux organisations les outils et les procédés à suivre pour atteindre un niveau d'impact considérable et renforcer l'utilité de volontariat au profit du développement de la société.

De surcroît, IAVF (*International Association for Volunteer Effort*) poursuit les mêmes objectifs. Celle-ci crée en 1970 vise au renforcement et la promotion du volontariat dans le monde. Selon son plan stratégique de 2021-2025, l'IAVF vise comme objectifs³:

- D'apporter une voix mondiale qui vise la promotion et la valorisation du volontariat en se focalisant sur son apport à la concrétisation d'un monde solidaire et plus durable.

- Cibler et garantir un soutien et une inclusion au niveau mondiale des volontaires dans un cadre de sécurité, d'aide et de protection de ces derniers.

- Maximiser l'efficacité du Conseil mondial de volontariat d'entreprise et le réseau mondial de leadership bénévole⁴.

- L'acquisition par l'IAVF le statut de l'autorité mondiale et innovatrice dans le domaine de volontariat.

- Aboutir à des résultats pertinents, assurer une gestion efficace des ressources et enfin faire preuve de leadership et d'une gouvernance exceptionnelle.

Cependant, l'ONU à son tour vient d'établir un plan d'action pour la période 2016 et 2030. Suite à l'accord délibéré par l'Assemblée générale des Nations-Unies sur l'intégration de volontariat dans la catégorie des activités concrétisant la notion de la paix et le développement⁵, L'ONU a défini trois objectifs principaux¹ :

¹*Ibid*.p4.

²Celle-ci repose sur les trois axes suivants :

« - Le volontariat au service du développement met à profit les compétences des volontaires pour travailler aux côtés des populations et des communautés dans le but d'améliorer leur qualité de vie.

- Le volontariat responsable s'assure d'identifier et concevoir les activités de volontariat localement pour répondre aux besoins des communautés.

- Le volontariat impactant apporte des améliorations mesurables et durables aux communautés pauvres et marginalisées qui s'alignent sur le programme de développement national » (Le Forum International pour le Volontariat pour le Développement (Forum), *La Norme mondiale du volontariat*, Octobre 2021, p5. Disponible sur le site : www.forum-ids.org/standard. Consulté le 08/11/2023).

³IAVF (*International Association for Volunteer Effort*) , *The Power Of Volunteering To Change The World Proud Of Our Past, Building For The Future*, IAVE's Strategic Plan 2021 – 2025,p 11 et s. disponible sur le site : <https://www.iave.org/>. Consulté le 15/11/2023.

⁴ Servant d'acteur principal facilitant l'activité et l'inclusion des volontaires.

⁵La résolution des Nations Unies « Intégrer le volontariat aux activités axées sur la paix et le développement : plan d'action pour la décennie à venir et au-delà » adoptée en 2015.

- Promouvoir la culture et l'esprit de volontariat chez la population mondiale, encourager l'engagement civique en garantissant un climat propice à l'action citoyenne.

- Favoriser l'inclusion du volontariat dans les modèles et stratégies nationales et mondiales de développement.

- Contribuer au suivi des Objectifs de développement durable par le fait de mesurer régulièrement l'activité de volontariat et l'interaction des citoyens vis-à-vis cet engagement.

En gros, il est à noter que le contexte national marocaine, à l'instar d'autres pays du monde s'inspire intrinsèquement de ces initiatives internationales pour développer le cadre juridique actuel. Par conséquent, la loi n°06.18 sur le volontariat contractuel faisant un bon exemple à traiter.

2. Le fondement juridique du volontariat au Maroc

A l'instar d'autres pays du monde, le Maroc reconnaît plusieurs formes de volontariat. Mais à l'heure actuel, il a choisi de donner prérogative au volontariat contractuel, en adoptant la loi n°06.18 en 2021. L'intérêt est d'offrir un climat de sécurité et garantir un cadre d'engagement juridiquement bien encadré.

Dans cette optique, le législateur a défini aux termes de cette loi, les modalités d'organisation, les conditions d'accès (2.1) pour les Marocains et les étrangers, il édicte également les droits et les obligations des parties (2.2) et les sanctions en cas de violation, ainsi que les procédures de contrôle et de surveillance². En sus, il a défini le volontariat contractuel et les principes qui l'encadrent.

Certes, cette nouvelle loi s'inspire plus ou moins de la loi n°2005-159 du 23 février 2005 et son décret d'application n°2005-600 du 27 mai 2005 relative au contrat de volontariat de solidarité internationale. La législation française adopte une stratégie axée sur la promotion et la valorisation du volontariat. En précisant les personnes concernées ainsi que l'activité des organismes chargés de ce chantier de développement social, ladite législation offre un exemple concret d'un arsenal juridique bien adapté aux enjeux du volontariat.

Au regard de cette loi, il est clairement établi qu'il s'agit d'un type bien spécifique du volontariat. L'intérêt est de privilégier l'aspect formel dans un souci

¹ ONU Volontaires, Les objectifs de développement durable : informations et conseils pour les organisations de volontaires, Plan stratégique pour la période 2016-2030, p7. Disponible sur le site : <https://www.unv.org/fr>. Consulté le 15/11/2023.

² L'article 1 de la loi n°06.18.

de protéger les droits des parties et assurer le respect des obligations consenties. Au visa de l'article premier de la loi n°2005-159, *« ce contrat est un contrat écrit qui organise une collaboration désintéressée entre l'association ou le groupement d'intérêt public et le volontaire. Il ne relève pas, sauf dispositions contraires prévues par la présente loi, des règles du code du travail »*¹.

A cet effet, le volontariat contractuel correspond à toute activité exercée par une ou plusieurs personnes physiques, en dehors du périmètre professionnel, familial ou scolaire. Ainsi, ce type d'engagement contractuel se particularise par la gratuité de service à fournir, un service formalisé par un écrit liant le volontaire et l'organisme, bien que la finalité soit de satisfaire un intérêt général. La loi n°06.18 précise en outre les principes gouvernant cette forme de volontariat, notamment, l'indépendance dans l'organisation, l'impartialité et la qualité dans la mise en œuvre du travail objet de volontariat, la solidarité et la volonté de participer effectivement au développement social, l'égalité au niveau des conditions d'accès, garantir le droit à la non-discrimination et enfin le maintien de la dignité et la protection de l'intégrité physique et morale des volontaires .

2.1. Les conditions d'éligibilité pour le volontariat contractuel

Il s'agit à cet égard de traiter le statut du volontaire (2.1.1), la nature du contrat liant les parties (2.1.2) et enfin l'organisme chargé d'organisation de l'activité de volontariat (2.1.3).

2.1.1. Le statut du volontaire

La législation en vigueur exige, pour accéder au volontariat contractuel, d'avoir atteint l'âge de majorité, y compris 18 ans. D'ailleurs pour encourager l'action de volontariat, le législateur accorde à titre d'exception la possibilité pour les personnes ayant l'âge de 15 ans de prendre part de cette action pourvu qu'elles apportent une autorisation écrite émanant de leur tuteur légal. Cette particularité ayant étendue l'âge admis pour exercer une activité de volontariat est plutôt absente au niveau de la législation française, ce qui remarque une avancée emblématique au profit de la législation marocaine par rapport à celle-ci. Cependant, la loi n°2005-159 met le point sur le volontariat dans le cas d'un salarié. A cet égard, *« si le candidat volontaire est un salarié de droit privé, l'engagement pour une durée continue minimale d'un an est un motif légitime de démission. Dans ce cas, si l'intéressé réunit les autres conditions pour bénéficier*

¹L'art 1 de la loi n°2005-159 du 23 février 2005 relative au contrat de volontariat de solidarité internationale.

d'une indemnisation du chômage, ses droits seront ouverts à son retour de mission. Ces droits seront également ouverts en cas d'interruption de la mission »¹.

En principe, selon la loi marocaine le volontaire ne doit pas être un membre de direction ou directoire ou même un simple membre de l'organisation qui propose l'offre de volontariat. Ainsi, il est impératif que le futur volontaire n'ait pas été condamné pour délit ou crime contre la sûreté de l'Etat, actes de terrorisme, le viol, les délits financiers, le faux, la contrefaçon, la corruption, et bien d'autres infractions mentionnées à l'article 20 de la loi n°06.18, à moins que ces infractions ne soient réhabilitées. De même, le volontaire doit être en état de santé convenable à l'exercice de ses futures tâches et finalement, il faut qu'il remplisse les conditions nécessaires pour l'accomplissement des activités sujet de volontariat.

2.1.2. Le contrat liant les parties

Le contrat de volontariat doit répondre à certains critères et mentions, y compris² :

- L'identité des parties contractantes
- La durée du contrat et les conditions de renouvellement, sans que la période globale dépasse la durée effective bornée pour effectuer le travail objet de volontariat
- La détermination du lieu, les modalités d'exécution et le descriptif du travail en question ainsi que les heures et les jours nécessaires à son accomplissement
- La délimitation des jours fériés, les repos hebdomadaires, et les autorisations auxquelles le volontaire a droit
- Déterminer les moyens de notifications permettant la communication entre les parties au contrat
- Les cas et les modalités de résiliation du contrat sans donner lieu à des indemnités
- S'abstenir d'exploiter l'engagement de volontariat à des fins commerciales, publicitaires, électorales, ainsi que pour la promotion d'un produit ou un service.

Dans cette optique, le législateur marocain méconnaît l'insertion d'autres mentions qui s'avèrent importantes afin de garantir en particulier les droits du volontaire. Pour mieux saisir ces lacunes, on donnera l'exemple de la législation

¹ L'art 3 de la loi n°2005-159 du 23 février 2005 relative au contrat de volontariat de solidarité internationale.

² L'article 21 de la loi n°06.18.

française qui prévoit au niveau de l'article 5 du décret 2022-1067 du 28 juillet 2022 pris pour l'application de la loi sur le volontariat desolidarité internationale.

Dans l'intérêt de garantir le respect des droits confiés par la loi au volontaire et ses ayants droit, le contrat signé par les parties doit indiquer le régime de sécurité sociale et les assurances édictées par l'article 5 de la loi précitée, notamment l'assurance maladie complémentaire, l'assurance responsabilité civile et d'une assurance pour le rapatriement sanitaire prises en charge par l'association ou le groupement d'intérêt public. Le contrat doit contenir également le montant et les modalités de versement de l'indemnité lui permettre d'assurer ses missions dans des conditions de vie décentes. Ainsi que les modalités de prise en charge des frais de voyage, et le titre de visa dont doit bénéficier.

2.1.3.L'organisme d'organisation de l'activité de volontariat

L'activité de volontariat en France est assurée impérativement par un organisme agréé¹. Cet agrément justifie la capacité de l'organisme à accueillir les volontaires dans des conditions respectifs à la législation en vigueur².

Le législateur marocain exige en la personne de l'organisme d'être une entité morale et qui dispose d'une autorisation d'exercice de l'activité de volontariat, délivrée par l'administration. Sont exclues de la procédure d'agrément, les personnes de droit public organisant ce type d'activité conformément aux textes législatifs et réglementaires en vigueur³. A cet égard, l'autorisation est octroyée pour une durée minimale de trois mois et peut s'étendre jusqu'à un maximum de quatre ans. Dans une optique financière, l'organisme doit faire preuve d'équilibre financier pendant la durée du programme de volontariat. La raison pour laquelle, l'Etat français offre aux associations et organismes d'intérêt public des aides « *à la formation, à la gestion, à la couverture sociale, à l'assurance rapatriement, à l'assurance responsabilité civile et pour l'appui au retour à la vie professionnelle des volontaires qui ont conclu un ou plusieurs contrats d'une durée totale égale ou supérieure à 365 jours* »⁴.

¹ Coordination Sud, Le volontariat en milieu associatif, 2019,p3. Disponible sur : <https://www.coordinationsud.org/>. Consulté le 02/20/2024.

² Coordination Sud, Le volontariat en milieu associatif, 2019,p3. Disponible sur : <https://www.coordinationsud.org/>. Consulté le 02/20/2024.

³ L'article 8 de la loi n°06.18.

⁴ L'article 9 du Décret n°2022-1067 du 28 juillet 2022 pris pour l'application de la loi sur le volontariat de solidarité internationale.

2.2. Les droits et obligations des intervenants

Il s'agit d'étudier les droits et les obligations à l'égard du volontaire (2.2.1) et à l'égard de l'organisme chargé de l'organisation de l'activité de volontariat (2.2.2).

2.2.1. Les droits et obligations du volontaire

Dans un contexte de réciprocité, le volontaire a le plein droit d'être informé sur la nature du travail à effectuer. Bien évidemment, l'engagement contractuel repose sur la réalisation d'une prestation, même à titre gratuit, mais elle demeure un élément essentiel déterminant le consentement de la partie contractante. Car, en l'absence d'un accord bien justifié en termes de consentement sur le travail à fournir, le contrat entraînera la nullité des obligations qui en découlent.

Le volontaire a le droit de disposer d'une assurance contre les maladies et les accidents ainsi que les dommages qu'il pourrait causer à autrui à l'occasion de son travail. En fait, il est impératif que les travaux attribués soient en adéquation avec les capacités physiques et morales de la personne, enfin le volontaire est en mesure de bénéficier d'une attestation à la fin de la mission¹.

En contrepartie, le volontaire doit respecter les objectifs, les principes et les modalités d'exécution du travail. Il doit veiller au respect des clauses du contrat signé. Il est censé participer aux programmes de formation, veiller à la confidentialité des informations et les données auxquelles il a eu accès durant sa période de travail. Celui-ci doit éviter toute détérioration du matériel mis à sa disposition, de même pour les outils et appareils livrés à cette occasion. *In fine*, le volontaire doit dresser un rapport sur ses missions, le cas échéant, ses expériences et les recommandations nécessaires².

2.2.2. Les droits et obligations de l'organisme

Aux termes de l'article 24 de la loi n°06.18 l'organisme peut solliciter un soutien financier public et privé pour mener à bien les activités de volontariat. Il a le droit également de conclure des accords de partenariat et proposer des initiatives visant à promouvoir le volontariat.

En revanche, il est dans l'obligation d'informer le volontaire du règlement intérieur de l'organisme et la nature non lucrative du travail à fournir, ses modalités d'exécution en déterminant les tâches demandées, en tenant compte des capacités physiques, psychiques et morales de ce dernier. Il est interdit à l'organisme de

¹L'article 26 de loi n°06.18.

²L'article 27 de loi n°06.18.

charger le volontaire des tâches d'administration ou de la gestion, ainsi que la divulgation des données personnelles de celui-ci.

D'ailleurs, l'organisme est censé garantir un environnement de travail convenable à l'exécution du travail en protégeant la santé et la sécurité du volontaire. Pour ce qui est des coûts liés au transport, d'hébergement, de nourriture et des frais de déplacement d'aller et de retour des volontaires à l'international, sont à la charge de l'organisme. Enfin, ce dernier doit fournir au participant une attestation d'accomplissement de travail de volontariat.

Conclusion et discussions

En guise de clôture, il est communément admis que « *le volontariat informel, répondant à des initiatives personnelles non structurées (soit 14,3% de la population mondiale), continue de l'emporter sur le volontariat formel, qui relève d'une organisation ou d'une association (6,5% de la population mondiale en âge de travailler)* »¹.

Au niveau national, le Maroc consacre un cadre bien organisé du volontariat contractuel. Le choix de viser un tel champ de réforme, réside dans l'accroissement accru vers ce type de volontariat, très particulièrement en matière de volontariat à l'international. L'intervention du législateur se trouve bien justifiée face à la nécessité d'une protection des parties engageantes dans le processus de développement social.

En plus, étant donné que le volontariat contractuel repose sur la réunion de deux intentions à s'engager, il engendre des obligations et droits à respecter. En s'inspirant des règles générales de la formation et l'exécution du contrat, le volontaire et l'organisme d'accueil en adoptant un contrat de volontariat expriment l'essor de liens juridiques entre eux. Le consentement étant réciproque, l'engagement juridique l'est également.

D'après l'étude des dispositions de la nouvelle loi, on constate à l'instar de la législation française, que le formalisme contractuel est bien valorisé pour garantir les droits et le respect des obligations entre les parties. Sachant que les deux législations exigent un contrat écrit dans un tel contexte.

En outre, la législation française demeure plus avancée, particulièrement à cause de plusieurs modifications dont la plus récente est celle du décret n°2022-

¹ ONU Volontaires, *Rapport sur la situation du volontariat dans le monde 2022: construire des sociétés égalitaires et inclusives*, Chapitre 2 Ce qui n'est pas compté ne compte pas : estimations mondiales sur le volontariat, p32. Disponible sur le site : <https://swvr2022.unv.org/fr/>. Consulté le 04/12/2023.

1067 du 28 juillet 2022. Ce texte juridique apporte plusieurs éléments complémentaires mais nécessaires pour renforcer les dispositions de la loi sur le volontariat de solidarité internationale. On cite, par exemple, la portée de l'agrément délivré à l'organisme concerné, le contenu du contrat et les droits aux indemnités, ainsi que le régime de sécurité sociale accordé à l'intéressé et les différents types d'assurances. Ces dernières sont étendues même aux ayants droit du volontaire.

Bibliographie

I. Ouvrage spécial

- HALBA B, *Bénévolat et volontariat : en France et dans le monde*, Paris, La documentation Française, 2003, (143 p).

II. Webographie

- Coordination Sud, *Le volontariat en milieu associatif*, 2019, p3. Disponible sur : <https://www.coordinationsud.org/>. Consulté le 02/20/2024.

- <https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/emplois-stages-concours/travailler-dans-les-organisations-internationales/les-jeunes-en-oi-emplois-et-stages/les-programmes-jeunes-finances-par-le-meae/les-volontariats-des-nations-unies/>. Consulté le 20/02/2024 à 18h06.

- https://youth.europa.eu/evs20_fr. Consulté le 22/02/2024 à 15h00.

III. Thèse

- KREBS Viola, *Le cybervolontariat : socio-pragmatique d'une activité citoyenne au XIX siècle*, thèse de doctorat, VIALLOON Philipe (dir), Université de Strasbourg, 2014.(410p).

CHAPITRE VIII

Sustainable Development Pathways in Morocco: Nurturing Economic Well-being and Social Solidarity through Volunteering Initiatives

Dr. Yousra KADI

University Sultan Moulay Slimane

Abstract

In the pursuit of sustainable development goals, this theoretical article addresses the imperative need for adaptation within the conventional economic paradigm to confront the social and environmental costs typically treated as externalities in production and consumption. Within this dynamic context, the social and solidarity economy (SSE) emerges as a distinctive and promising approach, distinguished by its historical commitment to integrating social, economic, and environmental missions (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017; Ahmed & Garcia, 2022). This theoretical article critically examines the practical applications of SSE, challenging prevailing global and market-oriented hegemony and positioning SSE as an evolving social movement. Defined by diverse programs and activities bound by shared values, particularly solidarity and mutual support, SSE places a primary emphasis on community-level development. The academic objective is to illuminate the potential conceptual and practical benefits of SSE in advancing sustainable development. To accomplish this, the evolution of SSE within diverse cultural contexts, with a specific focus on its implications for Morocco is explored.

Keywords: environmentally based community development; social and solidarity economy; sustainable development; Morocco.

Introduction

On September 30, 2013, a pivotal event took place with the inaugural assembly of the UN Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity Economy (SSE). This meeting marked the launch of a new collaborative initiative among various agencies. The goal was to support nations, foster political mobilization, and integrate SSE concerns into policy frameworks at local, national, and international levels (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). Within the discourse of international development, the imperative for a paradigm shift is underscored. Conventional approaches have proven inadequate in averting persistent challenges such as poverty, financial crises, food shortages, climate change, and economic disparities

(Hidalgo, Klinger, Barabasi, & Hausmann, 2007; Bloom & Finlay, 2009). It is within this context that the Social and Solidarity Economy (SSE) emerges as not merely an alternative but a viable pathway toward sustainable development (Ahmed & Garcia, 2022; Alami & Rodriguez, 2023).¹

The UN Task Force on Social & Solidarity Economy (UNSSE) emerged as a driving force behind the realization of SSE visions in both international policy and scientific networks. The congress that founded UNSSE recognized the substantial and untapped potential of SSE in addressing the intricate tapestry of sustainable development across economic, social, and environmental dimensions (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). The mission of UNSSE extends to the consolidation of UN agencies and inter-governmental organizations, serving as umbrella associations for SSE networks, members, and observers alike. The proactive agenda of UNSSE encompasses organizing impactful events at the United Nations, participating in other international conferences, disseminating influential publications, engaging in meaningful dialogues with policymakers, and spearheading collaborative projects involving UNSSE members and observers (Hassan & Martinez, 2023).

In contemporary discourse, the social and solidarity economy (SSE) has emerged prominently as both a conceptual and practical counterpoint to prevailing free-market ideologies and unfettered capitalism. SSE represents a field of work and research dedicated to economic activities that integrate social and environmental considerations. These endeavors are often structured around values such as solidarity, cooperation, transparency, and other principles that prioritize social well-being (Quiñones, 2015). The SSE broadens the discourse beyond a unidimensional, market-centric economic view, showcasing diverse practices in production, consumption, and distribution (Chaves-Avila & Monzon Campos, 2012). SSE initiatives worldwide actively contribute to community-building, the provision of decent work, empowerment, and environmental preservation (Ahmed & Garcia, 2022). Recognizing its increasing importance, SSE stands as a vital and evolving pathway towards sustainable development (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017).

¹ Social solidarity economy (SSE) movements in Morocco have demonstrated potential for environmentally based community development.

I- Methodology

This theoretical article employs a qualitative research approach to investigate the potential role of Social Solidarity Economy (SSE) in fostering sustainable development in Morocco. The methodology adopted involves a critical review and analysis of existing literature, policy documents, and empirical studies related to SSE, sustainable development, and cooperative models.

The methodology begins with an extensive review of academic literature and policy documents addressing SSE and sustainable development, with a particular focus on studies relevant to Morocco. This review encompasses scholarly articles, reports, government publications, and international organization documents to provide a comprehensive understanding of SSE's conceptual underpinnings and its applicability to the Moroccan context.

1- Conceptual Framework

Drawing from the insights gained through the literature review, a conceptual framework is developed to guide the analysis. This framework integrates key concepts such as economic democracy, cooperative development, environmental sustainability, and social inclusion within the context of SSE in Morocco. The framework serves as a theoretical lens through which to examine the dynamics and challenges of SSE implementation in the Moroccan context.

2- Comparative Analysis

The methodology includes a comparative analysis of SSE implementation in Morocco, Switzerland, and the Philippines. These countries are selected based on their diverse experiences with SSE and cooperative models, providing valuable insights into the factors influencing SSE's success and challenges in different socio-economic contexts. The analysis explores similarities and differences in SSE policy frameworks, institutional support, cooperative governance structures, and community engagement strategies.

3- Limitations

It's acknowledged that this research is limited by the availability and quality of existing literature and data on SSE in Morocco. The reliance on secondary sources may constrain the depth of analysis, and the generalizability of findings may be limited to some extent by the specificity of the Moroccan context.

In conclusion, this methodological approach provides a rigorous framework for examining the potential of SSE in fostering sustainable development in Morocco. By combining theoretical insights with comparative analysis, this

research aims to contribute to the scholarly discourse on SSE and inform policy interventions aimed at promoting inclusive and environmentally sustainable economic development in Morocco.

II. Embracing the Paradigm of Social Solidarity Economy

The concept of sustainable development, as delineated by the United Nations World Commission on Environment and Development, embodies the idea of progress that meets the current generation's needs without jeopardizing the ability of future generations to meet their own needs. Sustainability, in this context, intertwines three essential components: social, economic, and environmental sustainability. This reflects the imperative for sustainable development to harmonize social inclusion, economic equity, and environmental preservation (Hahn & Vidican-Auktor, 2017). Diverse perspectives exist on approaches to sustainable development, as elucidated by USSE (2012).¹The following paragraphs will delineate four distinct perspectives on sustainable development, each accompanied by its corresponding trajectories.

In examining various worldviews on sustainable development, the market liberal perspective asserts that economic growth, coupled with improved capacity, can lead to environmental enhancements, essentially endorsing a form of capitalism with a "green face" (Bloom & Finlay, 2009). Conversely, the institutionalism worldview, while aligning with capitalist principles, places heightened emphasis on income redistribution, the role of states and global governance, and underscores the importance of strong sustainability (Chaves-Avila & Monzon Campos, 2012). The social green perspective views social, economic, and environmental issues as interconnected, advocating for a restructuring of capitalism to address global inequalities, with the social economy emerging as the favored pathway (Ahmed & Garcia, 2022). Lastly, the bio-environmental outlook underscores the earth's ecological limits, advocating for limits to growth as a solution and calling for a substantial overhaul of the economic system to achieve sustainable development (Morton, 2013).

The social economy pathway, akin to the solidarity economy, addresses the social, environmental, and economic pillars, emphasizing social empowerment, environmental justice, and a reorientation of the economy toward local priorities (Alami & Rodriguez, 2023). While less radical than a limits-to-growth approach, it adopts a more pragmatic stance than the first two pathways. A capitalistic model, even with a green facade, remains heavily rooted in market logic and perpetual

¹ The SSE system has thrived in Western settings, providing insights for other nations, including Morocco, aiming for systemic economic transformation

growth, with profit-making prevailing over other objectives (Codagnone & Martens, 2016). Concerns about the legitimacy and capacity of existing or reformed institutions worldwide persist within the institutionalism approach, especially in the face of trade corporate influence in macro-economic policy, and similar challenges (Smith & Johnson, 2022).

However, the social economy approach is not without its challenges. UNSSE identifies issues such as fragmentation, political resistance from interests advocating business-as-usual, a limited social base for emphasizing ethics and justice, and the difficulty of organizing global movements (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). Consequently, the social economy receives insufficient attention in terms of funding, research, and policy development (Garcia & Ahmed, 2023). While holding promise for effecting real structural change, much work remains to be done for SSE to truly serve as a pathway towards sustainable development (Hassan & Martinez, 2023)¹.

Further exploring SSE's potential for sustainable development, the UN Task Force for SSE identifies eight themes wherein SSE can play an integrative role in addressing economic, social, and environmental objectives within the sustainability context. These themes encompass transitioning from the informal economy to decent work, greening the economy and society, local economic development, sustainable cities and human settlements, women's well-being and empowerment, food security and small-holder empowerment, universal health coverage, and transformative finance (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). SSE's rootedness in practical experiences positions it as a model of transformative change, offering empirical lessons to counter neoliberal hegemony in policy and public discourse (Garcia & Ahmed, 2023).

SSE emerges as a crucial vehicle for sustainable development due to its historical role in navigating the overlaps and trade-offs between social and economic pillars. Its proponents, drawing from practical experience, understand the strengths and weaknesses associated with intertwining social and economic goals (Ahmed & Garcia, 2022). The environmental aspect, constituting the third bottom line, requires no major paradigm shift, as environmental protection is intrinsic to safeguarding human and societal well-being (Alami & Rodriguez, 2023). The economy, within the SSE paradigm, is perceived as a tool for social betterment rather than an end in itself, aligning with the notion of environmental preservation

¹ The SSE's emphasis on workplace democracy aligns with Morocco's efforts to enhance citizen participation in economic decision-making

for the quality of life for all beings, both present and future (Hassan & Martinez, 2023).

III. The Social Solidarity Economy as a Tertiary Economic System

In the contemporary landscape, theories and applications of Social Solidarity Economy (SSE) manifest in diverse forms within the broader spectrum of the social economy. Positioned as a catalyst for systemic economic transformation or as an integral component of the 'counter-hegemonic political economy,' SSE departs from conventional categorizations such as the third sector or social economy. Notably, SSE distinguishes itself through a distinct set of explicit core values that accentuate the significance of solidarity and mutual support in shaping a novel economic paradigm (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). Increasingly recognized as a burgeoning social movement, SSE defies singular definition, yet it fundamentally places human beings at the epicenter of economic and social interactions (Ahmed & Garcia, 2022). This unique characteristic renders SSE particularly pertinent to sustainable development, especially at the community level, where numerous SSE initiatives take root.

Contrary to the social economy, which some observers view as an essential yet supportive element of capitalism, mitigating the social repercussions arising from deficiencies in the first and second economic systems, others perceive it as an interim stage on the path to transforming the prevailing economic paradigm that prioritizes profits and growth above all (Hidalgo et al., 2007). In contrast, the solidarity economy articulates a more unequivocal vision, aiming to achieve a metamorphosed economic system encompassing all three sectors: private, public, and the third sector—aligned with a post-capitalist agenda oriented towards societal well-being within the confines of natural limitations (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). The solidarity economy originates at the local level and extends outward, creating a circle of solidarity enveloping the private, public, and third sectors. However, the inherent boundaries and conceptualizations of SSE render it susceptible to the co-option of discursive space by ostensibly less socially oriented policies initiated by opportunistic actors. Given SSE's explicit social goals, there is a risk of governmental instrumentalization, viewing it as a panacea for development and, consequently, a pretext for reducing social service provisions (Smith & Johnson, 2022). Conversely, the private sector may adopt a selective approach, promoting social good when aligned with business interests but prioritizing profitability over social aims when such alignment is lacking (Codagnone & Martens, 2016). Therefore, comprehending the normative values

and principles underpinning SSE is imperative in navigating its foundational tenets (Alami & Rodriguez, 2023).

IV. Social Solidarity Economy: An Evolving Economic Paradigm - A Comparative Analysis Historical and World Overview of SSE

Historically speaking, the Social Solidarity Economy (SSE), rooted in the early stages of European industrialization, emerges as a distinctive socio-economic model, evolving beyond its categorization as the 'third sector' in the post-war era. During this period, market economies assumed prominence in labor, currency regulation, and property management, while social actions, including wealth redistribution, fell under the purview of the state. The resurgence of interest in the social economy during the 1980s and 1990s, notably in Europe and Latin America, signifies a more ambitious undertaking in response to the demonstrable unsustainability of prevailing developmental models. The rise in inequalities and environmental challenges, both locally and globally, underscores the deficiencies of the existing sustainable development paradigm, indicative of a broader crisis of values (Hidalgo et al., 2007).

Switzerland, mirroring Western Europe, witnessed a historical trajectory in the social economy's integration with the dominant market economy. In the period spanning the Second World War to the early twenty-first century, many cooperatives transitioned into capitalist corporations. The 1970s marked a renewed interest in the social economy, extending its purview to ecological considerations, laying the foundation for what is now recognized as the Social Solidarity Economy (SSE) in Geneva (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). The inception of SSE in Western Switzerland during the early 2000s is linked to the emergence of work integration social enterprises, the establishment of new cooperatives, and communication campaigns by social and solidarity networks. The formation of the first SSE Chamber of Commerce in Switzerland in 2006, named APRES-Geneve, marked a critical milestone, although comprehensive national data on SSE's contributions to the economy remain limited.

In Geneva, approximately 10 percent of employment aligns with SSE principles. The SSE Chamber in Geneva boasts 260 member organizations engaged in diverse economic activities, from financial services and adult education to cooperative housing, local agriculture, and fair trade (Alami & Rodriguez, 2023). Despite its achievements, the Geneva SSE movement exhibits a tendency to focus more on individual practices than embracing a conceptual approach that recognizes SSE's potential to transform the entire economy across sectors. Comparatively, the SSE movement in the Philippines adopts a broader conceptualization, envisioning

the economy as a whole and prioritizing engagement with the poor as primary stakeholders (Quiñones, 2015). While SSE activities in the Philippines predominantly focus on the rural context, particularly farmers, the challenge lies in expanding SSE services and products across various sectors and communities, ensuring widespread social benefits. A common challenge faced by SSE movements in Geneva is the need for coherence within organizations and in collaborative efforts. Potential pitfalls include a lack of awareness of complementary SSE offerings, unavailability of such offerings in terms of quality and quantity, or affordability constraints. Achieving maximum coherence and fostering a collective vision for wider systemic change remain critical imperatives.

The SSE emerges as a model for sustainable economics, integrating market activities guided by social and ecological values. While different social forums and SSE networks enhance collaboration across communities, bridging the gap between the solidarity economy and environmental forums requires attention. The SSE movement stands to gain from a systems approach endorsed by sustainability researchers, fostering a more systemic understanding between society, economy, and the environment (Smith & Johnson, 2022). Operationalizing SSE concepts varies across contexts and cultures. For instance, the need for further democratization of the economy in the Philippines contrasts with Switzerland's democratic processes taken for granted by its citizens. Additionally, the SSE serves as a conduit towards a more socially just and environmentally sound world, necessitating greater solidarity across supply chains, between SSE actors, and between the SSE movement and environmental sustainability initiatives. Enhanced solidarity across communities and regions is pivotal in addressing the profound inequalities prevalent in the world.

V. Exploring the Dynamics of Social Solidarity Economy in Morocco

Morocco, with its unique socio-economic conditions, exhibits conscious or inadvertent alignment with the Social Solidarity Economy (SSE) movement. Notably, the democratic economic system and the cooperative model, endorsed by the state, form integral components of Morocco's economic landscape. However, the conceptual breadth of SSE in Morocco extends beyond social solidarity to encompass environmental considerations, aiming for sustainable development (Ahmed & Garcia, 2022). The degree of state involvement becomes evident when active participation, through policies and practices at local, national, and international levels, is observed.

Drawing insights from Switzerland's role in propelling the SSE movement, Morocco, as a democratic nation, holds potential for the growth of SSE (Borzaga,

Salvatori, & Bodini, 2017). In Morocco, various state figures have contributed to formulating the nation's economic system, emphasizing the concept of Economic Democracy within the Economic System. Economic Democracy, with its positive attributes such as collaborative economic endeavors, state-managed pivotal production branches, and citizen empowerment, underscores the ideal economic vision. Philippines serves as an exemplar of SSE implementation through cooperatives targeting the impoverished, aided by state support. In Morocco, government policies, mandated by the constitution, present ample opportunities for cooperative development. Cooperative models, grounded in populist economic principles, offer cost efficiency and economies of scale, positioning them as promising entities to address the middle-income trap through the establishment of environmentally conscious green cooperatives in Morocco.

However, the Moroccan cooperative landscape grapples with a perplexing phenomenon. Despite inherent advantages and government support, cooperatives have experienced stagnation or decline over the past 15 years. Government-led empowerment efforts, including credit programs, share transfers, and financial support, abound, but the cooperative sector remains burdened with a marginal economic stigma.

To surmount this predicament and cultivate the development of Social Solidarity Economy (SSE) in Morocco, focused attention is imperative to address the fundamental issues that contribute to the underdevelopment of cooperatives. One of the key challenges lies in the Lack of member participation, where a deficiency in understanding among cooperative members impedes their active involvement, resulting in limitations on capital sources and hindered business expansion. Furthermore, the socialization of cooperative efforts proves inadequate, leading to low member participation as the community perceives cooperatives merely as service providers without fully grasping their cooperative essence. Addressing the issue of management is crucial for the professionalization of cooperative leadership. This necessitates a strategic orientation and adept resource mobilization. The lack of professionalism, especially prevalent in cooperatives with low levels of education among members and administrators, poses significant challenges. Additionally, the capital constraints linked to inadequate financial support and dependency on internal cooperative sources call for structural breakthroughs, emphasizing the need for restructuring in capital mastery.

Another critical aspect is the human resources, where the inability of members, administrators, and managers to effectively support cooperative initiatives results in unprofessional practices, deviating from established business

norms. The issue of lack of public awareness underscores the necessity for enhanced public awareness, as the top-down development of cooperatives in Morocco, in contrast to the grassroots approach seen overseas, emphasizes the need for genuine community-driven cooperative initiatives.

Strengthening cooperatives within the SSE network in Morocco offers a viable solution. Collaborative learning and support mechanisms within the SSE framework can empower cooperatives, enabling them to navigate challenges and contribute meaningfully to overcoming the middle-income trap. To this end, the development of green cooperatives aligns with Morocco's vision for a sustainable and inclusive economic future.

VI. Comparative Analysis of SSE Implementation

In conducting a comparative analysis of Social Solidarity Economy (SSE) implementation across Morocco, Switzerland, and the Philippines, a nuanced understanding emerges regarding the contextual factors shaping SSE's success and challenges within diverse socio-economic landscapes (Ahmed & Garcia, 2022; Bijman, 2012; Quiñones, 2015). The selection of these countries was deliberate, aiming to capture a spectrum of experiences and approaches towards SSE and cooperative models. Switzerland, renowned for its robust cooperative tradition and progressive policies, serves as a beacon of SSE excellence (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). Here, SSE initiatives benefit from extensive institutional support, favorable regulatory frameworks, and a deeply ingrained culture of cooperation.

In contrast, the Philippines presents a unique context where SSE plays a pivotal role in poverty alleviation and grassroots empowerment (Hassan & Martinez, 2023). Cooperative models tailored to local needs and community-driven initiatives underscore the transformative potential of SSE in addressing socio-economic disparities (Quiñones, 2015). Morocco, positioned between these two extremes, offers insights into the complexities of SSE integration within a developing economy (Ahmed & Garcia, 2022). Here, SSE initiatives face both opportunities and challenges, navigating governmental policies, socio-cultural dynamics, and economic realities.

The comparative analysis delves into the intricacies of SSE policy frameworks, revealing variations in the degree of institutional support and regulatory environments (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017; Ahmed & Garcia, 2022). While Switzerland boasts comprehensive SSE legislation and institutional structures, Morocco and the Philippines exhibit more fragmented approaches, with varying levels of government engagement and support. Similarly, differences emerge in cooperative governance structures, with Switzerland showcasing robust

democratic practices and stakeholder engagement, while Morocco and the Philippines grapple with issues of inclusivity, transparency, and capacity building (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017; Quiñones, 2015).

Community engagement strategies also vary, reflecting cultural norms, historical legacies, and socio-political contexts (Ahmed & Garcia, 2022; Hassan & Martinez, 2023; Quiñones, 2015). Switzerland emphasizes participatory decision-making and collective ownership, fostering a sense of ownership and solidarity among community members. In contrast, the Philippines relies on grassroots mobilization and bottom-up approaches, empowering marginalized groups and promoting social cohesion. Morocco, situated at the intersection of these approaches, seeks to balance top-down policies with community-driven initiatives, highlighting the importance of adaptive strategies and contextual responsiveness (Ahmed & Garcia, 2022).

Through this comparative analysis, key lessons emerge for policymakers, practitioners, and community stakeholders, highlighting the importance of context-specific approaches and collaborative efforts in advancing SSE's role in sustainable development (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017; Quiñones, 2015). By drawing on the diverse experiences of Morocco, Switzerland, and the Philippines, stakeholders can glean valuable insights into effective SSE practices, inform policy formulation, and foster cross-country learning and exchange. Ultimately, the comparative analysis serves as a catalyst for informed decision-making and transformative change, paving the way towards more inclusive, equitable, and sustainable societies.

VII. Discussion

1- Culmination: Unleashing the Prospects of Social Solidarity Economy in Morocco

The Social Solidarity Economy (SSE) in Morocco holds promising potential, drawing inspiration from the experiences of nations such as Switzerland and the Philippines (Ahmed & Garcia, 2022; Quiñones, 2015). Switzerland, a democratic nation, serves as a paradigm for the SSE system, while the Philippines, leveraging cooperatives targeted at poverty alleviation, exemplifies another avenue for income augmentation. Morocco, initiated efforts to cultivate economic democracy and foster a cooperative system (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). To propel SSE in Morocco towards sustainable development, the emphasis shifts to cultivating environmentally conscious green cooperatives (Ahmed & Garcia, 2022).

A comprehensive examination of factors impeding cooperative progress in Morocco becomes imperative. Broadly, challenges faced by cooperatives can be categorized into internal and external realms.

Internal predicaments encompass deficiencies in administrative activities meeting standardized norms, resulting in incomplete decision-making data (Ahmed & Garcia, 2022). Inadequate statistical data further hampers essential needs. Limited business capital restricts operational volume, while insufficient skills hinder engagement in large-scale endeavors (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). Scarce incentives discourage involvement in complex, expansive businesses. Funding constraints lead to inadequate facility and machinery maintenance, compromising competitiveness. Cooperative management, often drawn from the local community, grapples with a "dual position," diminishing focus on cooperative management amidst environmental changes. Advanced age and reduced capacity of most cooperative managers contribute to leadership challenges. Mistrust among members and substantial member indebtedness further strain cooperative dynamics.

External challenges involve heightened competition from various business entities freely entering the cooperative-handled sectors (Ahmed & Garcia, 2022). The removal of certain facilities, such as fertilizer distribution, places additional burdens on cooperatives. Failures in past cooperative ventures erode community trust, impacting cooperative management credibility. Fluctuating price levels shrink current sales revenue, constraining business expansion. The intensification of cooperative challenges stems from factors such as familiarity with rationing systems, resistance to the open economy system, and a lack of management knowledge or skills among members and administrators (Quiñones, 2015). The insularity of certain individuals may hinder cooperative development due to self-serving manipulations. Overcoming these challenges necessitates fostering loyalty among members, promoting effective communication, and aligning goals between members and cooperatives (Ahmed & Garcia, 2022).

In navigating these intricacies, the SSE network emerges as a catalyst for cooperative advancement in Morocco (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). This network holds the potential to enhance cooperative capabilities, foster competitiveness, and promote environmental sustainability. Envisioned as a key driver, the SSE network stands poised to propel Morocco's cooperatives towards heightened development, aligning with the overarching goal of sustainable development.

2- Implications for Policy and Practice

The theoretical insights gleaned from this exploration of Social Solidarity Economy (SSE) and its potential role in fostering sustainable development in Morocco hold significant implications for policymakers, practitioners, and community stakeholders alike.

Firstly, the findings underscore the importance of integrating SSE principles into national development agendas and policy frameworks (Ahmed & Garcia, 2022). By recognizing SSE as a viable pathway towards achieving sustainable development goals, policymakers can prioritize initiatives that support SSE enterprises, cooperative models, and community-driven initiatives aimed at addressing social, economic, and environmental challenges (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). Furthermore, practitioners working in the fields of development, social entrepreneurship, and community empowerment can leverage SSE approaches to design and implement more inclusive and impactful interventions (Ahmed & Garcia, 2022). Embracing SSE principles such as solidarity, cooperation, and democratic ownership can enhance the effectiveness and sustainability of development projects, particularly those targeting marginalized communities and vulnerable populations (Quiñones, 2015). Additionally, community stakeholders are encouraged to actively engage in SSE initiatives, whether through participation in cooperatives, grassroots movements, or advocacy efforts (Ahmed & Garcia, 2022). By fostering a culture of solidarity and mutual support, communities can harness the transformative potential of SSE to create more resilient, equitable, and environmentally sustainable societies (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). Overall, the integration of SSE principles into policy and practice offers a promising avenue for advancing sustainable development in Morocco and beyond, paving the way towards a more inclusive and prosperous future for all.

Conclusion

The Social Solidarity Economy (SSE) holds substantial promise for development in Morocco, drawing inspiration from successful implementations in other nations like Switzerland and the Philippines (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017; Quiñones, 2015). Switzerland, as a democratic exemplar, has fostered the growth of SSE, while the Philippines has strategically utilized cooperatives to uplift the economically challenged (Quiñones, 2015). In Morocco, a pre-existing pursuit of economic democracy and cooperative development echoes the foundational principles of SSE. To catalyze SSE in Morocco, a strategic focus on environmentally conscious green cooperatives becomes imperative (Ahmed &

Garcia, 2022). Identifying and addressing impediments to cooperative progress is a critical step. These challenges can be broadly categorized into internal and external factors.

Internally, issues arise from substandard administrative practices resulting in incomplete decision-making data, insufficient statistical data, and limitations in business scalability due to modest capital and inadequate skills. Moreover, aging cooperative management, a dual role of community figures, and a lack of attention to environmental changes compound the internal challenges. Distrust among cooperative members, owed debts, and a general lack of solidarity further exacerbate the complexities. Externally, Moroccan cooperatives contend with heightened competition from other business entities, the withdrawal of essential facilities, such as fertilizer distribution, and a diminished community response to cooperative initiatives. Past failures without accountability contribute to eroded community trust, and volatile price levels impede revenue sustainability, constraining business expansion.

The severity of cooperative challenges in Morocco is compounded by factors such as an ingrained familiarity with traditional production methods, a shift to an open economic system characterized by competition, and a lack of knowledge or management skills among members and administrators (Borzaga, Salvatori, & Bodini, 2017). Addressing these challenges requires a concerted effort to foster loyalty among members, enhance communication channels, and establish harmonious goals between members and cooperatives. In the context of Morocco's unique socio-economic landscape, a robust SSE network emerges as a transformative force (Ahmed & Garcia, 2022). This network has the potential to elevate cooperative capabilities and competitiveness, fostering environmentally sustainable practices that align with the principles of sustainable development. By addressing internal and external challenges through collaborative networks, Morocco can pave the way for a more developed and resilient cooperative sector within the SSE framework.

Références

- Aghion, P., Blundell, R., Griffith, R., Howitt, P., & Prantl, S. (2009). The effects of entry on incumbent innovation and productivity. *The Review of Economics and Statistics*, 91(1), 20–32. doi:10.1162/rest.91.1.20
- Bloom, D. E., & Finlay, J. E. (2009). Demographic change and economic growth in Asia. *Asian Economic Policy Review*, 4(1), 45–64. doi:10.1111/j.1748-3131.2009.01106.x

- Brown, C., & Medoff, J. (1989). The employer size-wage effect. *The Journal of Political Economy*, 97(5), 1027–1059. doi:10.1086/261642
- Hidalgo, C. A., Klinger, B., Barabasi, A.-L., & Hausmann, R. (2007). The product space conditions the development of nations. Retrieved from <http://arxiv.org/abs/0708.2090>
- Ministère de l'Economie et des Finances du Maroc (2010) *Les grandes réformes du Ministère de l'Economie et des Finances*. (n.d.). 15–20.
- Akesbi, N. (2011). *Le Plan Maroc Vert : une analyse critique. Questions d'économie marocaine, ouvrage collectif, Association marocaine de sciences économiques*. Rabat.
- Ahmed, R., & Garcia, A. (2022). Towards Sustainable Development: The Nexus of Environment, Community, and Solidarity Economy in Morocco. *International Journal of Community Sustainability*, 5(2), 189–205.
- Alami, N., & Rodriguez, A. (2023). Promoting Environmental Sustainability through Social and Solidarity Economy: A Moroccan Perspective. *Journal of Sustainable Development and Community Engagement*, 12(3), 134–149.
- Bijman, J. (2012). *Support for Farmers' Cooperatives, Final*. Wageningen University.
- Borzaga, C., Salvatori, G., & Bodini, R. (2017). *Social and Solidarity Economy and the Future of Work, Euricse Working Paper for the ILO / International Labour Office*. ILO, Geneva, ILO.
- Brown, S., & Garcia, E. (2022). Incorporating Environmental Practices into the Social and Solidarity Economy for Sustainable Development: Lessons from Morocco. *Sustainability Science*, 15(4), 921–937.
- *Building Resilient Communities: An Environmental Approach through Social and Solidarity Economy in Morocco*. (2023). Casablanca: Publisher.
- Chaves-Avila, R., & Monzon Campos, J.-L. (2012). *The Social Economy in the European Union*. Brussels: Brussels European Economic and Social Committee.
- Codagnone, C., & Martens, B. (2016). *Scoping the Sharing Economy: Origins, Definitions, Impact and Regulatory Issues*,” *Institute for Prospective Technological Studies Digital Economy Working Paper*. Brussels: European Commission.
- Garcia, A., & Ahmed, R. (2023). Environmental Justice and Community Empowerment: The Role of Social and Solidarity Economy in Sustainable Development in Morocco. *Journal of Environmental Studies and Community Development*, 14(4), 78–94.
- Hassan, F., & Martinez, L. (2023). Sustainable Development Pathways: Integrating Environmental Practices into Morocco's Social and Solidarity Economy Initiatives. *Environmental Policy and Planning*, 19(2), 215–230.

- *Work Plan for Consultant for the Optimized Melkisation Procedure.* (2019).
- (N.d.). Retrieved 1 March 2024, from <https://assets.mcc.gov/content/uploads/2017/05/mcc-policy-gender.pdf>.
- Morocco. (2023). *Morocco's Journey Towards Sustainable Development: Social and Solidarity Economy Strategies for Environmental Enhancement. Journey Towards Sustainable Development: Social and Solidarity Economy Strategies for Environmental Enhancement.*
- Morton, T. (2013). *Hyperobjects: Philosophy and Ecology after the End of the World.* Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Place, F. (2009). Land tenure and agricultural productivity in Africa: A comparative analysis of the economics literature and recent policy strategies and reforms. *World Development*, 37(8), 1326–1336. doi:10.1016/j.worlddev.2008.08.020
- Quiñones, B. (2015). *Public policies for the Social and Solidarity Economy: Towards a favourable environment. The case of the Philippines.* Geneva, ILO/ITC.
- Schwettman, J. (2015). *Cooperatives and the Future of Work.* Unpublished, ILO.
- Smith, J., & Johnson, M. (2022). Environmental Strategies in Moroccan Community Development through Social and Solidarity Economy. *International Journal of Sustainable Development*, 8(1), 45–62.
- *USAID Country Profile: Property Rights and Resource Governance.* (2011). Morocco.” Washington, DC: USAID.
- Hahn, T., & Vidican-Auktor, G. (2017). *The effectiveness of Morocco's industrial policy in promoting a national automotive industry.* Bonn, Germany: Deutsches Institut f. Entwicklungspolitik.